



للعلامة محنض بابيه بن اعبيد الديماني الموريتاني المالكي

1277-1185

الحمد لله

صححه و راجعه بإشراف الناشر

العلامة:

أَحْمَدُ بْنُ التَّاهِ بْنِ حَمِيْنٍ

وضع الفهارس العلامة:

محمد عبد الله بن الشبيه ابن أبوه

قدم له حفيده العلامة:

محض بابہ بن امین ابن محض بابہ

دار الرضوان للنشر

المستأجر: أحمد سالك بن محمد الأمين ابن أمرو

ص.ب: 2825- هاتف: 11 11 524 00 222 525 57 94- 00 222 525 57 95- فاكس: 00 222 525 57 95-  
ريد- إلكتروني: dar-redwane@toptechology.mr- موقع الانترنت: www.dar-redwane.mr

© حقوق النشر والطبع محفوظة للناشر  
تنبيه : يمنع استنساخ هذا الكتاب أو جزء منه بأي وسيلة من وسائل  
الاستنساخ، حديثة أو تقليدية دون إذن خطي من الناشر ؛ كما لا يجوز  
الاستشهاد منه دون الإحالة إليه .

الإيداع القانوني رقم 739 بتاريخ 2003/6/16  
لدى المكتبة الوطنية بوزارة الثقافة والتوجيه الإسلامي  
انواكشوط - موريتانيا

الناشر : دار الرضون للنشر  
لصاحبها : أحمد سالك بن محمد الأمين ابن أبوه

الطبعة الأولى 1424-2003

# محتويات الكتاب

كلمة الناشر

وصف النسخ المعتمدة

تمهيد عن التصحيح

إشادة بالكتاب

ترجمة للكتاب والمؤلف

الجزء الاول من ترجمة المؤلف إلى نهاية الحج

الجزء الثاني من الذكاة إلى نهاية الأنكحة

الجزء الثالث من البيع إلى نهاية باب المساقاة

الجزء الرابع من باب الإجارة إلى نهاية الكتاب

فهرس تفصيلي للموضوعات في نهاية كل جزء

## كلمة الناشر

الحمد لله الذي خلق الإنسان وكرمه وشرفه وعلمه مالم يعلم القائل: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ...﴾ صدق الله العظيم.

والصلاة والسلام على النبي الأمي القائل من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله وصحبه وورثته علماء الأمة الذين شرحوا للناس الشرائع وسدوا الذرائع وبينوا المقاصد ويسروا الفقه ببسط مختصره وتبيين غامضه وفك مرموزه.

وبعد لما وقع الاختيار على الميسر الكبير لعلامة عصره ووحيد دهره محنض بابه بن اعبيد- رحمه الله -؛ ليكون من بين الكتب التي نقوم بنشرها - تباعا، لم نكن ندرك مدى الصعوبات التي تكتنف الموضوع.

ولو أننا اطلعنا على رسالة رد بها الشيخ المختار بن حامد - رحمه الله - على رسالة صديق له طلب منه أن يسعى له في الحصول على نسخة من الميسر؛ ليقوم بنشره، لو اطلعنا على هذه الرسالة قبل الشروع في الموضوع لكان لنا رأي آخر، وفكرنا ألف مرة ومرة قبل أن نتقدم خطوة في هذا السبيل.

قال الشيخ المختار في رسالته المذكورة: ...سلاما يتضمن إعظاما، وإعلاما بوصول كتابكم...وقد حاولت مدة عامين أن أجد نسخة سليمة من الميسر فلم أجدها، لقلة نسخه، ولضن ملاك ما يوجد منها بكتبهم، ذلك أن هذا الكتاب طارت به العناية، وأصبح أعز من بيض الأنوق، والأبلى العقوق، في هذه البلاد... (1).

وعلى الرغم من الصعوبات - ولا يمثل ما ذكر إلا جزءا منها- فقد قمنا بطبعه ونشره، يحدونا إلى ذلك عدة دواع منها رغبتنا في الاسهام في نشر كتب التراث القيمة التي مازالت أكثرها مخطوطات تحتضنها رفوف المكتبات الخاصة والعامة، مع أن الكتاب غير المطبوع في حكم المعدوم، والناس مولعون بالسهل عزافون عن الصعب.

ومن الدواعي -أيضا- أهمية الكتاب عند المالكيين بصفة عامة، وعند الموريتانيين بصفة خاصة؛ لأنه شرح لمختصر خليل الذي اعتمد عليه في الدراسة الفقهية في المحاضر الموريتانية، وإن كان مختصر خليل شرح أكثر من مائة مرة. فإن هذا الشرح يتضمن تحقيقات قد لا توجد في غيره كما أشار إلى ذلك مؤلفه (2).

1-رسالة ردَّ بها الشيخ المختار بن حامد - رحمه الله - على الشيخ سيدي الأمير

بتاريخ 17/شوال/ 1388هـ وتوجد صورة منها بمكتبة أحمد سالك بن أبوه بانواكشوط.

2- انظر مقدمة.



## العمل في هذا الكتاب:

بدأنا العمل في إعداد الميسر للطباعة عام تسعة وأربعمئة وألف هجرية الموافق لتسعة وثمانين وتسعمئة وألف ميلادية و عندما عقدنا العزم على طبعه لم يكن بين أيدينا سوى نسخة واحدة هي نسخة أولاد بازيد التي تسلمناها من أحد أحفاد المؤلف.

ثم أسندنا العمل - في البداية - إلى الشيخين العالمين الجليلين: محمد سالم بن المحبوبي رحمه الله واليدالي بن الحاج أحمد - حفظه الله - وقد سلمنا إليهما النسخة الوحيدة التي عندنا ذلك، واستمرا في عملهما فلما وصلا إلى باب الزكاة توفي الشيخ محمد سالم - رحمه الله - ولا يتمكن الشيخ اليدالي من متابعة العمل؛ لاشتغاله بالبحث والتدريس. وبعد التوقف الذي سببه ه وقع، بدأنا نبحث عن من يقوم بهذا العمل، فأشار علينا أسياننا و قدوتنا العلماء الأجلاء (محم عبد الله والمختار ابنا محمد موسى - رحمهما الله-) ومحمد سالم بن محمد عالي بن عبد الودود ومحض بابيه بن أمين حفيد المؤلف حفظهما الله ورعاهما - بأن نسند للشيخ أحمد بن التاه بن حمين، فعرضنا عليه الموضوع فقبل وكان عند حسن الظن به، فله منا الاعتراف بالجميل والشكر الجزيل.

ثم بدأنا البحث عن نسخ أخرى في مظان وجودها، في مكتبات البلاد عامها وخاصها وبعثنا إلى مشيخات العلم في المناطق المحيطة بمنطقة المؤلف، وغيرها من المناطق التي نرى أنها مظنة لها فكان جميع ما حصلنا عليه ثمانين نسخة ولكن ليس فيها من النسخ الكاملة سوى ثلاث والبواقي غير كوامل وهي:

- 1- نسخة أولاد بازيد، توجد عندنا بالمكتبة وهي كاملة.
- 2- نسخة احمد بن اتاه بن حمين، توجد عندنا بالمكتبة وهي كاملة.
- 3- صورة كاملة من نسخة لآل محمد سالم بن المحبوبي، توجد عندنا بالمكتبة.
- 4- نسخة ماء العينين بن محمد الأمين بن أبوه وهي من أول الكتاب إلى انتهاء الانكحة، توجد عندنا بالمكتبة.
- 5- نسختان لأهل عدود أ- وهي قسم من الكتاب يتألف من جزئين أولهما من باب الزكاة إلى نهاية الانكحة، والثاني من بداية باب الإجازات إلى نهاية الكتاب توجد عندنا بالمكتبة.
- 6- نسخة أهل عدود، ب- وهي جزء من أول الكتاب إلى باب الاعتكاف، ومن باب البيع إلى باب القراض توجد عندنا بالمكتبة.
- 7- نسخة محمد فال (آباه) بن عبد الله ولد أحمد بيبه وهي من ابتداء الزكاة إلى نهاية الانكحة توجد عندنا بالمكتبة.
- 8- نسخة الصوفي بن محمد الامين من أول الكتاب إلى انتهاء الانكحة، توجد عندنا بالمكتبة. وسوف يأتي وصفها جميعا في مكانه.

ومن المعلوم - عند أهل الشأن - أن المؤلف لم يشرح باب الحج في الميسر الكبير، وشرحه في الميسر الصغير فأخذنا شرحه من الصغير بعد ان تمت مقابلته على نسخة محمد عالي بن عدود ونسخة آل اتاه بن حمين وجعلناه في الكبير تكميلا للفائدة.



وتمشيا مع ما ذكر محمد بن أحمد في آخر الجزء الأول من نسخته حيث قال أخبرني محمود بن الشيخ محنض بابه أن والده لم يشرح الحج في الميسر الكبير وشرحه في الصغير... وأن سبب شرحه له في الصغير أنه اشفق من الإعراض عن بعض ما جاء به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

ولما كان القيام بهذا العمل يتطلب بذل جهود عدة لا بذل جهد فردي، اخترنا -بالتشاور مع الشيخ أحمد- باعتباره المسؤول عن المقابلة والتصحيح مجموعة من الباحثين الأكفاء؛ للمساعدة في إنجاز العمل، فبدأوا بأول الكتاب من جديد وقاموا بمقابلة المسودات على الأصول الخطية مع الشيخ أحمد، وقد بذلوا جهودا مخلصه في سبيل الإنجاز والالتقان، ولم يدخروا في ذلك وسعا، وقد زاد الشيخ أحمد على مقابلة النسخ بالرجوع إلى بعض أمهات كتب التفسير وشروح الحديث والمطولات الفقهية وكتب اللغة والنحو لحل المشكلات التي اعترضت طريقه عند القراءة. فلهم الشكر جميعا.

ولما كانت الغاية المنشودة من إخراج الكتاب هي جعله في متناول القراء بأقرب ما يمكن إلى الصيغة التي تركه عليها المؤلف، ولم يكن بالإمكان الحصول على نسخة المؤلف، أدى ذلك إلى اختيار الأصح الأصوب من بين النسخ الموجودة دون التزام بواحدة منها عن الأخرى.

وقد قام الشيخ/ محمد عبد الله بن الشبيه بن أبوه - مشكورا- بإعداد فهرس تفصيلية للمسائل الفقهية في الكتاب؛ لتسهيل الرجوع إلى الأحكام بيسر وسهولة بالإضافة إلى مشاركته في عمل المجموعة السابق ذكرها كما تعاقبا على قراءة الجزئين الأولين من الكتاب.

وتفضل الشيخ العلامة محنض بابه بن أمين حفيد المؤلف بتحرير ترجمة للمؤلف وتقديم للكتاب فله جزيل الشكر.

وهنا ننبه السادة القراء إلى أننا سنصدر قريبا -إن شاء الله تعالى- ملحقا بتخريج الآيات و الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب.

هذا وقد بذلنا ما يمكن بذله في سبيل إخراج هذا الكتاب اخراجا صحيحا ولا ندعي أننا وصلنا درجة الكمال لأن عمل الإنسان مهما بلغ يبقى ناقصا. وبهذا نرجو أن نكون قد يسرنا الميسر للعلماء والمتعلمين والباحثين.

نسأل الله تعالى أن يعلمنا ما لم نكن نعلم وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه، إنه سميع مجيب.

انواكشوط يوم الاثنين التاسع من ذي الحجة سنة 1423هـ  
الموافق 10 فبراير سنة 2003م

عن دار الرضوان للنشر

أحمد سالك بن محمد الأمين ابن أبوه

## اسم الكتاب، ونسبته للمؤلف، ووصف النسخ

لا خلاف في اسم الكتاب، ولا في نسبته، أما اسمه فقد نص عليه المؤلف بقوله: «...فلذلك سميته ميسر الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل...» وأثبت في جميع النسخ الموجودة.

وكذلك نسبته ثابتة بالسند المتواتر إلى المؤلف ومثبتة في جميع عناوانات الكتاب ولم نسمع عن أي شك في أحد الأمرين. أما النسخ المعتمدة فقد أشير إلى ملاكها الأصليين في كلمة الناشر وهي:

- 1 - نسخة أولاد بازيد وهي كاملة.
- 2 - نسخة أحمد بن اتاه بن حمين وهي كاملة.
- 3 - صورة كاملة من نسخة لآل محمد سالم بن المحبوبي.
- 4 - نسخة ماء العينين بن محمد الامين بن ابوه وهي غير كاملة.
- 5 - نسخة أهل عدود -أ- وهي غير كاملة.
- 6 - نسخة أهل عدود -ب- وهي غير كاملة.
- 7 - نسخة أباه بن عبد الله وهي غير كاملة.
- 8 - نسخة الصوفي بن محمد الامين وهي غير كاملة.

أولاً: النسخ الكاملة - مرتب حسب تاريخ نسخها

### 1 - نسخة أهل حمينة:

هذه النسخة هي أقرب النسخ إلى زمن المؤلف فقد ذكر ناسخها في آخر الجزء الثاني منها أنه انتهى من نسخ هذا الجزء سنة تسع وثلاثمائة بعد الألف (1309هـ) وليس في الأجزاء الأخرى ما يشير إلى تاريخ نسخها. وهي نسخة كاملة مقسمة على أربعة أجزاء كل في مجلد مستقل، متفاوتة في عدد الأوراق.

الجزء الأول: يقع هذا الجزء في أربعمئة صفحة مقسومة على مائتي ورقة.

ويتراوح عدد السطور - في هذا الجزء - بين خمسة وعشرين وستة وعشرين سطراً، وخط هذا الجزء من الخط المحلي المعتاد، كتب فيه المتن بالحمرة، وكتب الشرح بالمداد الأسود الفاتح اللون وذلك لتمييز المتن عن الشرح لأنه من الشروح الممزوجة - حسب منهج الأقدمين في شروحيهم.

أما الورق فإنه الورق المعتاد المتوسط الحجم. وخطها واضح إلا أن التلف أصاب أطراف ورق هذا الجزء. وقد أعيد نسخ الست الأوراق الأولى منه. ولكن هذه الأوراق التي خلفت بها الأولى لم تسلم - أيضاً من التلف، فقد تأكلت أطرافها العليا والسفلى، وفي أطراف بعض الورق خروم، ناتجة عن أكل الأرضة.

ويقع الجزء الثاني في مجلد مستقل -كسابقه- وعدد صفحاته اثنتان وثلاث مائة صفحة، مقسومة على إحدى وخمسين ومائة ورقة من الحجم المتوسط، ولا يختلف هذا الجزء عن سابقه اختلافاً كبيراً، فالخط متقارب - إن لم يكن واحداً - وكذلك المداد المستخدم في النسخ، والورق متشابه، والمنهجية المتبعة في الخط واحدة، وهي مزج الشرح بالمتن، والتمييز بينهما بلون المداد، حيث كان أحمر في المتن أسود في الشرح. ولعل وجه الاختلاف بينهما: ازدحام السطور في الجزء

الثاني حيث تقاربت سطورهُ عن سطور الجزء الأول، وزاد عدد السطور في هذا الجزء عن الأول، وقد تراوح عددها بين ثمانية وعشرين وأربعة وثلاثين سطرا في الصفحة.

ويميز هذا الجزء عن الأجزاء الثلاثة الأخرى أنه الجزء الوحيد من بينها الذي كتب فيه تاريخ النسخ، فقد جاء في الورقة الأخيرة منه ما صورته: (كتبه زين بن أحمد ميلود للمختار أم بن محمدكم عام تسع وثلاثمائة بعد الألف) وفي أسفل الصفحة وثيقة شراء النسخة، اشتراها المختار بن محمدن بن محمد قال من المختار أم بن محمدكم.

لم يسلم ورق هذا الجزء من التلف، ولكن ما أصابه أخف من ما أصاب سابقه، فقد تلفت الورقة الأولى، حيث سقط ما يقارب رُبُعها الأعلى -تقريبا- وطمس معظم الكتابة التي في وجهها. وكذلك الورقة الأخيرة، وتهشم أعلاها، وسلم باقيها. أما أوراق بقية الكتاب فأكثرها مسلم إلا من بعض الرتوش الخفيفة، وإلا سقوط أطراف الورق دون أن يصل ذلك إلى الكتابة.

**الجزء الثالث:** يقع الجزء الثالث في مجلد خاص به، وعدد صفحات هذا الجزء سبع وستون ومائتا صفحة، مقسومة على أربع وثلاثين ومائة ورقة (134) وهو أكثر الأجزاء حظا في السلامة، فأوراقه سليمة، وخطه واضح إذا استثنينا طمسا قليلا في الورقة الثالثة لا يتجاوز ستة أسطر.

أما خطه فلا يختلف اختلافا كبيرا عن سابقه، والمنهجية واحدة، والورق في حجم واحد، وتتراوح السطور في هذا الجزء بين اثنين وثلاثين وأربعة وثلاثين سطرا. وهو خال من التعليقات، ليس في أوله ولا آخره ذكر لتاريخ نسخ ولا اسم ناسخ ولا مالك.

**الجزء الرابع:** يقع الجزء الرابع - وهو المكمل للكتاب - يقع في مجلد خاص به - أيضا- وعدد صفحاته تسع وأربعمائة صفحة مقسومة على مائتين وخمس ورقات، ونظام نسخه كنظام الأجزاء السابقة ولا يختلف عنها إلا في عدد الأوراق فإنه أكثرها أوراقا وتراوح عدد السطور فيه بين ستة وعشرين وأربعة وثلاثين سطرا، وكما يلاحظ تباين عدد الأسطر فيه، فإنه - أيضا يلاحظ اختلاف ناسخه هو والجزء الثالث عن ناسخ الجزعين الأول والثاني.

فيبدو أن ناسخ الجزء الثالث والرابع ناسخ غير ناسخ الأولين أما هذا الجزء: الرابع فلا خلاف في ذلك لأنه ختم باسم الناسخ وهو - كما جاء في آخر ورقة: "اليدالي الملقب حمين بن سعيد ابن بباة بن الفغ المختار باب لنفسه بتاريخ 1272هـ - أما الورق المستخدم في هذا المجلد فإنه من نوع الورق المستخدم في الأجزاء الأخرى.

وأكثر أوراق هذا الجزء سليمة، إلا أن ثمانيا وأربعين ورقة من أوله فيها خروم من أثر الأرضة أثرت في بعض سطور هذه الصفحات وباقي أوراقه سليم.

## 2 - نسخة أولاد بازيد:

وهي نسخة أولاد بازيد التي وصلت إلينا من عند السيد: احمد بن بابه. وتقع هذه النسخة في مجلدين كبيرين. وهي كاملة ليس فيها نقص ولا طمس. يحتوي المجلد الأول على النصف الأول من الميسر الكبير وعدد أوراقه ستمائة وست وستون صفحة (666) مقسومة على ثلاث وثلاثين وثلاثمائة ورقة من

الورق المتوسط الحجم، ويتراوح عدد السطور بين سبع وعشرين سطرا - وهي أقل عدد اسطر هذا المجلد - وبين خمس وثلاثين وهي أكثر عدد السطور فيه. أما نوع الخط فهو من الخطوط المحلية المعتادة، تسير على نمط النسخة السابقة وصفها، من حيث تقارب عدد الأسطر في الورقة والفصل بين المتن والشرح بلون المداد فقد كتب المتن بالحررة وكتب الشرح بالمداد الاسود الفاتح. أما حالة هذا المجلد من ناحية سلامة الورقة وعدده فان الأوراق الأولى منه فقد أصابها بعض التلف مع تفاوت في مستوى التلف، فالورقتان الأولى والثانية فقد أخذتا القسط الأكبر من التلف حيث سقط جزء من كل منهما. أما الورقات الأربع التي تليهما فقد تأكلت رؤوسها تأكلا أثر على السطور العليا منها. وكذلك أصاب التلف جزءا من الورقة المكوثة للصفحتين 27-28 أما الورقات من 39 إلى 44 فتختلف عن بقية الكتاب خطا وورقا فيبدو أنها تلفت وعوضت منها صفحات أخرى جديدة بالمقارنة مع ورقه وخط باقي الكتاب. وكذلك أصاب التلف الورقات الثلاث الأخيرة من هذا الجزء وأما باقي ورقه هذا الجزء سليم.

### المجلد الثاني

يقع عدد صفحات هذا الجزء في واحد وستمئة صفحة وهو مثل سابقه في مستوى الورقة ونوع الخط ونسقه ويظهر أن نسخهما واحد. وأما ما يختص به هذا الجزء عن سابقه فهو: التزام الناسخ فيه بعدد السطور حيث التزم بثمانية وعشرين سطرا في الصفحة خلافا للأول الذي اختلفت فيه عدد السطور.

### **3- النسخة نسخة الشيخ محمد سالم بن المحبوبي:**

نسخة محفوظة وهي كاملة مصورة من نسخة الشيخ محمد سالم بن المحبوبي (رحمه الله) ومجموع صفحاتها أربع وثلاثون وألف صفحة (1034) مقسمة على أربعة أجزاء - حسب تقسيم الناسخ - وتتفاوت أجزاؤها في عدد الصفحات ففي الجزء الأول سبع وستون ومئتا صفحة (267).

وفي الجزء الثاني أربع وخمسون وثلاثمائة صفحة (354) وفي الثالث تسع وأربعون ومائة صفحة (149) وأما الجزء الرابع - وهو الجزء المكمل للكتاب فجاء في أربع وستين ومائتي صفحة (264) وتتحد الأجزاء الأربعة فيما سوى عدد الصفات، فخطها واحد وناسخها واحد، وعدد الأسطر في صفحاتها متقارب ونوع خطها من الخطوط المؤلفة عند الموريتانيين المعروفة في عرف أهل المخطوطات بالخط المغربي مثلها في ذلك مثل سابقتيها.

وقد راوح عدد الأسطر في أجزائها الأربعة بين ست وثلاثين في الأقل وتسع وثلاثين وكل واحد من هذه الأجزاء مذيّل باسم الناسخ ونكتفي - هنا بصورة ما جاء في الجزء الرابع لأنه مغن عن إعادة ما سبقه.

«انتهى الجزء الرابع من الميسر بحمد الله وحسن عونه على يدية المختار بن المحبوبي...»

**4- نسخة أهل عدود - أ -** وهي مجلد مكون من قطعتين الأولى من أول الكتاب إلى باب الاعتكاف والثانية من باب البيع إلى باب القراض. ويقع هذا المجلد في سبع وستين ومائتي (267) صفحة مقسومة على 134 ورقة.

وقد تلفت الأوراق الثلاث والعشرون الأولى منه مع ما تفاوت في مستوى التلف بين هذه الأوراق، فمنها ما ذهب أكثره ومنها ما أصاب التلف أطرافه فقط وسلم باقيها. وفي الأوراق الأخيرة الأربع منه - أيضا تلف في رؤوسها العليا. وهي بخط عبد الودود (عدود) بن محمد يحظيه بن المختار بن عبد الله الحاج المتوفى سنة 1307هـ، وعليها بعض الهوامش بخط محمد عالي بن عبد الودود بن محمد يحظيه وقد ورد ذلك أيضا في كلمة محمد سالك بن محمد عالي بن عبد الودود الموطدة لنشر هذا الكتاب. ومعدل السطور في هذا الجزء خمسة وثلاثون سطرا في الصفحة.

### 5- نسخة أهل عدود - ب -

تتكون هذه النسخة من جزعين أولهما بادئ من باب الزكاة، ومنته بنهاية الأنكحة. ويقع في ست وستين وثلاثمائة صفحة (366) مقسومة على أربع وثمانين ومائة ورقة متوسطة الحجم. وهذا الجزء في حالة جيدة ليس فيه تلف كبير مؤثر باستثناء الوراقات الأخيرة منه، فإن في رؤوسها تلفا أثر على السطور العليا منها. أما الخط فلا يختلف نوعه ونظامه عن الخط الذي تقدم وصفه في النسخ السابق وصفها، فلا حاجة لإعادته هنا. ومعدل السطور في هذا الجزء خمسة وثلاثون سطرا في الصفحة. ولم نقف على اسم الناسخ.

وفي آخره وثيقة تملك بخط محمد عالي بن عدود مؤرخة بإحدى عشرة ليلة خلت من رجب عام 1349هـ.

أما الجزء الثاني من هذه النسخة فبادئ من باب الإجازات إلى نهاية الكتاب ويقع في ثلاث وستين وثلاثمائة صفحة (363) مقسومة على اثنتين وثمانين ومائة ورقة متوسطة.

ويختلف خط ناسخه عن ناسخ سابقه وإن كان لا يخرج عن الإطار العام الذي تسير عليه الخطوط المألوفة في هذا البلد. وورقه سليم إلا الصفحات الأربع الأخيرة فإن فيها بعض التلف وأثر البلل ويتراوح عدد السطور فيه بين ستة وعشرين وواحد وثلاثين سطرا.

6- نسخة ماء العينين بن أبوه وهي مجلد بادئ من أول الكتاب إلى آخر الأنكحة - عند قوله «وأعادت الزمانة...» ويقع في ثماني عشرة وخمسمائة صفحة من الحجم المتوسط مقسومة على تسع وخمسين ومائتي ورقة (259) خطه معتاد جيد ولا يختلف عن الخطوط السابق وصفها، ويمتاز هذا المجلد بتعليقات كثيرة وشت حواشي أوراقه منها المنظومة ومنها المنثور وهو بحال جيدة إذ إن أكثر أوراقه سليمة فلم يتسرب إليه التلف منها إلا الأوراق الثلاث الأولى مع تفاوت في ذلك، فالورقة الأولى منه سقط بعضها، والأوراق الثلاث الأخرى تمزقت أطرافها العليا والسفلى. نتيجة عوامل الزمن والتقادم مع الاستعمال - كما توحى بذلك التعليقات الموجودة بهوامشها.

أما الناسخ فهو: محمود بن تكرر حيث جاء في نهاية الصفحة الثانية والخمسين بعد المائتين ما نصه: «تم الجزء الأول من الميسر بحمد الله وحسن عونه على يد العبد الفقير محمود بن أحمد بن تكرر. أما عدد السطور فيتراوح بين ثلاثين وأربع وثلاثين سطرا في الصفحة.

7- نسخة أباه بن عبد الله بن محمد فال (أباه) وهي نسخة عتيقة تقع في مجلد واحد مشتمل على النصف الأول من الميسر الكبير، وعدد صفحاتها إحدى وثلاثين وخمسمائة (531) مقسومة على ست وستين ومائتي ورقة من الحجم المتوسط. أما النسخ فهو نسخ معتاد جيد متناسق، ولكن هذه النسخة لم تسلم من عوامل الزمن وتأثير الاستعمال اللذين أصابا كثيرا من النسخ المتقدم ذكرها، فقد تهشمت رؤوس ورقها وقد أصاب البلل تسعا وخمسين ورقة منها وهي من (ص 60 إلى 120) بحيث لم تمكن قراءتها، وكذلك أصاب التلف رؤوس الأوراق الست الأخيرة منها.

وتراوح عدد السطور فيها بين تسع وعشرين وواحد وثلاثين سطرا في الصفحة. (29-31) وقد جاء في الصفحة الأخيرة اسم الناسخ حيث قال ما نصه: «انتهى بحمد الله وحسن عونه على يد كاتبه لنفسه ثم لمن شاء الله بعده: محمد يحظيه بن محمد بن أحمد سحنون...» ولم يشر إلى تاريخ النسخ.

8- نسخة الصوفي بن محمد الأمين تقع هذه النسخة في مجلد واحد عدد أوراقه أربع وعشرون وست مائة ورقة (624) مقسومة على اثنتي عشرة وثلاثمائة ورقة من الحجم المتوسط.

ويشتمل هذا المجلد على القسم الأول من الكتاب من أوله إلى نهاية الانكحة. وهو في حالة جيدة، إلا أن الأوراق العشرون الأولى منه فيها خروم يبدو أنها من تأثير الأرضة وأما باقي أوراقه فسلیم.

وخطها خط قديم معتاد، ومعدل السطور. خمسة وثلاثون سطرا في الصفحة، وناسخ هذا المجلد هو حسب ما جاء في آخره: «انتهى على يد محمد بن عفان» ولم يذكر الناسخ تاريخ النسخ، ولكن يبدو من الورق أنها قديمة، وجاء في ظهر الصفحة الخامسة والاربعين بعد المائتين وثيقة فيها تحبیس بقرة بخط ابن المؤلف محمد بن محنض بابه، مما يؤكد تقدم تاريخ نسخ هذا الجزء.

تم بحمد الله وصف ما وجد من النسخ في ذي الحجة سنة 1423هـ  
الموافق فبراير 2003م



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله وعلى آله ومن اهتدى بهداه أما بعد فإنه لا يخفى ما حظي به مختصر خليل من عناية علماء هذا القطر قطر شنقيط الذي كان يسمى بصحراء الملتمين، فمن غير السهل إحصاء ما كتب عليه من نظم وشرح وحاشية وطرة، ومن أشهر شروحه في القرن الثالث عشر ميسر الشيخ محنض بابه اللذان هما نسختان مطوّلة ومختصرة من شرح واحد، فقد تباهى الناس في اقتناء هذا الكتاب بالنسخ والاستنساخ، وعندنا قطعة صالحة منه بخط جدنا عبد الودود كان والدنا يعتمد عليها كثيرا في الإفتاء، وقد أصبح الكتاب الآن من النفائس التي هي في عداد المفقودات، فالقيام بنشره محققا يعدّ من جلائل الأعمال الأخروية، ومفاخر المآثر القومية والوطنية، ولا يقلل من أهميته وجود الأمهات التي كان الشيخ يرجع إليها مطبوعة ككتب الجلاب وابن أبي زيد وابن رشد وابن شأس والقرافي وما شاكلها، أما من الناحية القومية والوطنية والتاريخية فالأمر واضح، وأما من الناحية العلمية فالأمر أوضح، لما اشتملت عليه هذه المنشورات في الغالب من الأخطاء التي يكون نشر الميسر محققا ميسرا لتلافيها، وقد قال العراقي في الفية المصطلح في النزول: وحيث دُمَّ فهو ما لم يُجَبَّر والصحة العلوّ عند النظر.

هذا بالإضافة إلى أن الشيخ رحمه الله تعالى قد تولى الاختصار والتلخيص والتخليص لما في هذه المراجع، بما يوفر على القارئ الجهد الفكري والوقت. جزى الله تعالى المؤلف والناشر ومساعديه على ما بذلوا في هذه المعلمة الفقهية والمفخرة التاريخية الجزاء الأوفى.

كتبه محمد سالم بن محمد علي بن عبد الودود كان الله

تعالى لهم ولأوليائهم ولأمين لعشر خلون

من محرم سنة أربع وعشرين.



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله صلى وسلم على محمد وآل والصحب.

هذا ولما اسند إلي السيد أحمد سالك بن محمد الامين بن أبوه تصحيح -كتاب الميسر الكبير على مختصر خليل الشهير أدهشني ذلك الإسناد فوق المعتاد لعظم شأن المسند وضعف المسند إليه عن أن يعتمد لكن توكلت على الله واستجبت لذلك لأمر عدة منها أني من الطلاب الطالبين منه نشر الكتاب لأن الكتاب ظل محط إعجاب الأعلام، وقبلة اهتمام وموضع ثقة العلماء والمتعلمين والقضاة رحمفتين وأصبح مع ذلك نادر الوجود إلى درجة دون المفقود وكان أخونا السيد الفاضل احمد سالك بن محمد الامين بن أبوه قد أعد اللوازم الكفيلة بذلك فاستدعا للتصحيح جماعة من العلماء والخبراء والباحثين والقراء سهرًا منه ومتابعة للإتقان جازاه الله بالإحسان ومن بين تلك الجماعة الفقيه اللغوي الأديب النحوي الأستاذ محمد عبد الله بن الشبيه وأنوه بمجهوده أي تنويه، كما أنوه بمجهود جميع المشاركين الذين لا يسمح الوضع بذكر أسمائهم على التحيين فاستجابت الهمم مستعينة بباريها، مع علمها أن القوس أولا لم تعط باريها، لكن غلبت الإنسانية التي حملت من أمانة الأعمال ما أشفقت منه السماوات والأرض والجبال. فشرعنا على بركة الله في التصحيح وأعني بالتصحيح هنا مقابلة النسخ ليخرج الكتاب كما تركه المؤلف في شكله الصحيح. فقابلنا النسخ ورجعت في بعض الحالات لما وجدت مرجعه من الإحالات حتى استخرجت نتيجة المقدمات مع الرجوع لبعض الأمهات كما رجعنا في باب الحج إلى الميسر الصغير في نسخة محمد عالي بن عدود و نسخة آل اتاه بن حمين ووجهت - نادرا - لفظا غير واضح الدلالة لأوضح منه دلالة على المسألة وأثبت ذلك في الهامش. فعكفنا على العمل أربعة عشر سنة حتى وصل إلى ما ستري أيها القارئ وأرجو لنفسى وللناشر جازاه الله تعالى بالإحسان ولكل المشاركين في هذا الشأن أن يكون عملنا قرابة ترضي الله تعالى وأن ندخل -بتيسير هذا الكتاب للتداول والإنتفاع بعد عسر ذلك- في نصوص الوعود التي جاءت للبات علما في صدور الرجال وللميسرين: "من يسر يسر عليه". [والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه] الحديث.

وفي الختام لا أدعي للقارئ عصمتي في هذا العمل من الهنات التي لا يخلو منها إنسان فالعصمة لغير الأنبياء من المخال، والكمال مرتقى عزيز المنال، وكثيرا ما يتمنى العامل بعد الإنتهاء والوقوف على الأخطاء لو لم يفعل كذا أو لو فعل كذا، ولكن القصور غير مذموم وصاحبه غير ملوم، وإنما المذموم التقصير. ولا حول ولا قوة إلا بالله وإليه المصير.

وقلت مبشرا بالنشر وما سيعم منه من طيب النشر:

نَشْرُ الْمَيْسَرِ مِنْهُ عَمَّا لَعَمَ	يشفي هيام الألى من نيله نَعْمُوا
ها هو بعد أندراس الرسم يسّره	من قام بالنشر من أبناء اچفغ مو
سليل أبوه أحمد سالك فبدا	مفكوك ما ظل منه وهو مدّغم
يا دار رضوان نشر الكتب دمت لنا	تسقى لنا من روايا نشرك النغم

أحمد بن اتاه بن حمين اليدالي تيب عليه وعلى والديه.

## محض بابہ بن اعبید 1185 - 1277 هـ

### نسبه ومولده:

والده المختار الملقب اعبید بن أحمد بن المختار بوي ابن يعقوب بن المختار الملقب باركل بن يعقوبنل بن ديمان جد إحدى قبائل تشمشه المعروفة.  
وأمه تانيت بنت المختار الملقب المحجوب بن الطالب اجود وقد ولد بقرب مجهر اللين في ذي الحجة عام 1185 هـ الموافق مارس وإبريل سنة 1772م.

واللين موضع في ولاية الترازة يقع شمال المذرذرة على بعد 40 كلم.  
بعض صفاته وطلبه للعلم:

كان آدم طوالاً أقنى الأنف واسع الجبين جعد الشعر كث اللحية قوي البنية رابط الجأش صلباً في الحق جيد الفهم رجاءاً إلى الصواب فائقاً لأقرانه في ثلاثة أمور أحدها رباطة الجأش عند الأمور المزعجة والثاني الاهتداء في المواضع المشتبهة في الليالي المظلمة، والثالث فهم الجملة المختلة التركيب بالتقديم والتأخير والزيادة والنقص.

وقد توفي عنه والده وهو دون السابعة من عمره وبقي في كفالة والدته فكان لها دور كبير في تكوين شخصيته وفي سلوكه الديني ومستواه العلمي وأعانها على ذلك نبوغه الذي ظهر في صباه فقد كان ممتعاً بذكاء حاد وحافظة قوية فحفظ القرآن صغيراً وجد في تحصيل العلم فدرس على الأمين بن الماحي الأصغر بن الماحي الأكبر بن الحسن دوبك الديماني وعلى عبد الله بن أجفج المختار بن حبلل بن الفال بن أجفج أوبك التمكلاوي ثم انتقل إلى مدرسة خاله حمدي بن المختار بن الطالب اجود التي تلقى فيها دراسة معمقة في الفقه وغيره من علوم عصره.

### مدرسته:

وبعد ما تخرج اشتغل بالتدريس والتنمية وحفر الآبار وأسس مدرسته التي ذاع صيتها واستمرت أكثر من خمسين سنة ووفدت إليها الطلاب من منطقتي لبراكنه وأدرار فضلاً عن الساحل والقبلة وكانت من أكثر المدارس في زمانها نشرًا لعلوم المعقول والمنقول وقد درس فيها الرجل وابنه وحفيده وتخرجت منها جماعة من العلماء منهم:

المختار بن أبي الجكني

والمختار بن ازوين التتواجيوي

وباب بن محمذن بن حمدي بن الطالب اجود

وسيدي بن عبد الله بن محمذ فال بن باب

وعبد الله بن المختارنا الحاجيون

ومحمذن بن احمد بن إيدوم

والمختار بن ألما اليداجيان

ومحمذن بن الجد بن الزبير

واحمد بن زياد الأبهميان

وقوم من أولاد يعقوبنل بن ديمان منهم:

الفال بن الغلاوي بن الفال بن بابحمد

والمختار بن بيدح بن الناسك

والمختار بن محمذن بن اغلمينت

وأبوبكر بن محنض بن هابت  
ومحمد بن الأمين بن صبار بن إينا  
والمختار بن حبل  
وعبد الله بن أبيه  
والمختار بن محمد بن بابنا  
ثناء العلماء عليه:

ترجم له صاحب الوسيط ترجمة مطولة وألف تلميذه ميلود بن المختار خي رسالة  
في ترجمته سماها عيون الإصابه في مناقب الشيخ محنض بابه:  
وقال فيه باب بن أحمد بيب العلوي:

علم ابن اعبيد علم ليس يشبهه علم فيا حبذا ما الله موليه  
من يرفع الله لا ينفك مرتفعاً ومن يضعه فما شيء بمعليه  
وقال فيه محمد لوليد بن عبد الله بن المعلوم الدكوجي:

لك للفخر شمس الدين إن يكن للفخر يحفك بالأنداء والعز والنصر  
وفيك ملاذ الخمس من كل معضل وجبر لذي الهيض الذي ماله جبر  
ويسرت من صعب إن لسحاق معضلاً بفهمك يسرا ليس من بعده عسر  
وقال فيه محمد بن حنبل الحسني:

رح واردا بتحيتي وسلامي وهو الذي شهد الميسر أنه  
هتاك أستار الغوامض بعدما قاضي القضاة وسيد الأعلام  
حلي الزمان وغرة الأيام قلت شفار صوارم الأفهام  
انتصابه للقضاء:

وقد نصبه الأمير محمد لحبيب وأكثر أهل الحل والعقد من زوايا القبلة قاضيا في  
ولاية الترازة وكانت ترفع إليه القضايا البعيدة فيفصل فيها وكان نافذ الحكم مسموع  
الكلمة شديد التحري في القضاء والفتوى يحلف الشهود ويماطل بالجواب ويكثر من  
قول لا أدري وقد قيل له يوما أودى بك الجهل فقال بل أودى بي العلم.  
موقفه من إقامة الحدود:

وقد كان يرى أن تنفيذ الأحكام وأخذ الحقوق من الظلام أمر واجب على كل من قدر  
على شيء منه ولو كان في البلاد السائبة ويرى أن انتظار نصب الإمام بمثل  
هذه القضايا يترتب عليه تعطيل الحقوق واستحلال المحارم واستعباد الأحرار وقد  
أصدر حكماً بالقتل قصاصاً في بعض القضايا ونفذ هو حداً بالقتل في  
شخصين أحدهما محارب والآخر تارك للصلاة.

وقد خالفه في موقفه هذا بعض العلماء مستندين إلى أن القضايا التي تختص بالإمام  
الأعظم لا يجوز التصدي لها في البلاد السائبة وأن الوسيلة إذا لم يترتب عليها  
مقصدها لم تشرع بإصدار الحكم إذا لم يوجد من ينفذه لا فائدة فيه.  
ولعل رأي مخالفه في ذلك أصح ومستندهم فيه أقوى وأوضح.  
دوره في الحركة العلمية:

وقد أثرى الحركة العلمية في بلاده بفتاوى وأجوبة ومناظرات في مختلف فنون العلم  
وصحح أخطاء وأغلطا وقع فيها غيره فمن ذلك مسألة التطبيق بالنشور التي ألف  
فيها الواداني رسالة سماها مفتاح الكنوز في طلاق النشور ونص فيها على أن  
الزوجة إذا نشرت واستعصت على زوجها بغضا له كان على الإمام أو من يقوم  
مقامه أن يطلقها على زوجها بخلع وإن لم يرض زوجها بذلك سواء كانت الإساءة  
منها أو من الزوج أو منهما أو أشكل الأمر فيها ونص الحاج الحسن الزيدي على أن  
الطلاق الذي يوقعه الحكمان لازم للزوج وإن لم يرض به وعلى أن ما يفهم من كلام

للخمي على ما نقله عنه أبو الحسن وعلي الأجهوري من أن الطلاق لا يقع إلا برضى الزوج مخالف لمذهب الإمام مالك ونص ابن الأعمش في نوازله على أن الناشز إذا تعذر ردها إلى زوجها وجب عليه قبول الخلع فإن لم يقبله وجب على جماعة المسلمين تطليقها عليه بغير خلع.

ونقل النابغة الغلاوي هذه النصوص في فتوى له في هذه المسألة وجزم بأن التطليق فيها واجب على الجماعة وإن لم يرض به الزوج ولم يقع فيها ترافع إلى حاكم.

وقد بين الشيخ محنض بابه أن هذا كله غير صحيح فالزوجة الناشز ظالمة وإعانة الظالم محرمة ثم وجد كلام اللخمي الذي نقل الأجهوري وأبو الحسن بعضه كاملاً فظهر بطلان ما كان مفهوماً منه.

ومن ذلك مسألة الإلحاق بشاهد واحد فقد رأى الشيخ محنض بابه جواز الإلحاق به وخالفه محمد لوليد ابن عبد الله بن المعلوم الدكوجي وجد في البحث عن نص يمنع الإلحاق بالشاهد الواحد فوجده في باب اللعان من المدونة وعرضه على عدة من علماء البلاد فلم يجد عندهم ما يعارضه ثم ذهب بالجزء الذي وجده فيه إلى محنض بابه فلما رآه معه قال لعل الكتاب الذي معك جزء من المدونة قال نعم قال لعلك وقفت على رواية عن مالك وردت في باب اللعان منها قال نعم قال أحب أن ترافقني إلى محل الكتب فلما رافقه إلى محل كتبه أراه كلاماً لابن سهل نبه فيه على أن في المسألة أربع روايات عن مالك وردت كلها في المدونة وأن الرواية التي في باب اللعان منها قول لمالك رجع عنه.

وكان محمد لوليد المذكور قد أظهر الفرح عند وقوفه على الرواية المذكورة فقال له والده لا ينبغي لمخالف الشيخ محنض بابه أن يظهر الفرح حتى يلقاه ويعلم ما عنده.

ومن ذلك مسألة مرجع الحبس المعقب فقد رأى الشيخ محنض بابه أن الحبس المعقب إذا انقضى عقب من حبس عليه فرجع إلى أحوج أبناء المحبس أو أحوج أبناء إخوته أو أحوج أبناء عمومته لا يكون معقبا على من رجع إليه فلا يكون بعد موته لعقبه بل يكون لأقرب وأحوج عصابة المحبس ثم تراعى فيه الأقربى والأحوجية على الدوام وقد وافقه في ذلك باب بن أحمد وبينب العلوي وخالفهما إدينج بن عبد الله الكمليلي وحرّم بن عبد الجليل العلوي وقد راسل حرم في هذه المسألة فقهاء فاس فذكروا له أن أبا العباس السوسي تكلم فيها كلاماً حاصله أن الحبس لا يكون عند رجوعه معقبا على من رجع إليه بل تراعى فيه الأقربى والأحوجية على الدوام كما قال الشيخ محنض بابه.

ومن ذلك مسألة استحقاق دم القتل بين الصفيين بالقسامة إن وجد لوث فقد رأى الشيخ محنض بابه استحقاقه بها واستند إلى نصوص منها ما نقله البناني عن ابن يونس من استواء شهادة الشاهد بالقتل على رجل معين وشهادته بالقتل على صف وجزم بأن الواو التي في بعض نسخ البناني قبل صف زادها الطابع أو الناسخ خطأ وقد خالفه بعض معاصريه في هذه المسألة وشنعوا عليه في ادعائه لزيادة الواو وأيده الشيخ محمد فال بن متالي قائلاً اعلم أنا مقلدوك ومسلمون لما تحكم به فاحكم بما أراك الله ثم وجد كلام ابن يونس في غير البناني فظهرت صحة ما جزم به من زيادة الواو.

ومن ذلك مسألة تحليف المستعير مع تغريمه فقد استفتى الأمير محمد لحبيب جماعة من العلماء في قضية حلى استعارته امرأة في حيه من امرأة أخرى في ذلك الحى ثم ادعت المستعيرة أن الحلى ضاع منها فخاضت الجماعة في هذه القضية ولم يتفقوا

فيها على رأي ثم مر الشيخ محنض بابيه بحي الأمير فذكر له قضية الحلبي فقال الشيخ تحلف المستعيرة أنها لم تخف الحلبي ثم تغرم قيمته فقال الأمير كيف يجمع عليها التحليف والتغريم فقال إن المستعير والمرتهن والصانع ربما رغبوا في اقتناء ما كان عندهم فسمحوا بقيمته أو بأكثر منها فلا بد من تحليفهم على نفي إخفائه مع تغريمهم قيمته فأرسل الأمير إلى مستعيرة الحلبي لتحلف على نفي إخفائه ثم تغرم قيمته فأخرجت الحلبي ودفعته إلى رسول الأمير.

### تنبيهه على تحريفات في الشعر العربي وحله للغز المختار بن بون الجكني:

قال امرؤ القيس بن حجر الكندي:  
عصافير وذبَّانٌ ودودٌ وأجرٌ من مجلحة الذئاب  
وقد ظن بعض العلماء الكلمة الرابعة اسم تفضيل من الجرأة فزادوا فيها همزة وبين  
الشيخ محنض بابيه أنها جمع جرو وهو الصغير من أولاد السباع فهي  
أجر كأيد.

وقال زهير بن أبي سلمى المزني:  
لهـا متاع وأعوان غـرون به فتب وغرب إذا ما أفرغ انسحقا  
وقد ظن بعضهم الكلمة الرابعة غدون فهي عندهم بمعنى ذهبوا غدوة وبين الشيخ  
أنها غرون بالراء فهي جمع غر بمعنى ملازم.  
وقال غيلان بن عقبة الملقب ذا الرمة:

رويدا كما اهتزت رماح تسفـهت أعاليها مـر الرياح النواسم  
وقد ظن بعضهم الكلمة الثانية من الشطر الأخير من بالنون الساكنة وبين  
الشيخ أنها مر بالراء المشددة المضمومة.  
وقال المختار بن بون في منظومته التي كمل بها خلاصة ابن مالك بعد قول صاحب  
الخلاصة:

وشاع نحو خاف ربه عمر ورفع مفعول به عنهم ندر  
ورفعوا وانتصبا في ما انتظم وخصص الفاعل وهو ملتزم  
يعني أن المفعول به قد يرفع والفاعل قد ينصب إن كان المعنى المقصود ظاهرا  
كقول بعض العرب خـرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقد جاء  
في شعر بعض العرب رفعهما معا ونصبهما معا كقول بعضهم:  
إن من صاد عـقـقا لـمشوم كيف من صاد عـقـقان وبوم  
وقول آخر:

قد سالم الحيات منه القـدما الأفعوان والشـجاع الشجعما  
ومقتضى الشطر الأخير من بيتي ابن بون أن الفاعل إن كان منكرا فلا بد من  
تخصيصه بما ينقص تنكيره وبين الشيخ محنض بابيه أن ذلك غير لازم فقد جاء  
الفاعل منكرا غير مخصص في بيت علقمة بن عبدة التميمي:  
طحابك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب  
وفي آية (قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم).

وخالفه محمد عال بن سيدي بن ساعيد الملقب مع فجعل الفاعل في بيت علقمة  
مخصصا بمحذوف تقديره منك وجعل الإسناد إلى النملة من الإخبار بالمحال الذي  
نص النحاة على أنه من مسوغات الإبتداء بالمنكر.

وقد ذكر القاضي عياض في كتاب الشفاء أن نبينا صلى الله عليه وسلم كلمته ظبية وناقاة وجمل وضب.

وقد أرسل المختار بن بون أربعة أبيات إلى بني ديمان ضمنها لغزا فأجابه الشيخ محنض بابه ببيتين من حل بهما اللغز وضمنهما لغزين قال المختار بن بون:

ألا يـا بني ديمان لا زال يرتحل إليكم مريد المنجيات من المضل  
محـبكم المختار قدما سبيلكم وسعيكم المفضي إلى مرتقى المحل  
يـا سائلكم ما عين لفظ ولامه إذا صححا أو واحد أو يرى بدل  
من إحداهما حرف للاخـرى مغاير بدا فيه لحن فاحش ليس يحتمل  
فقال الشيخ محنض بابه:

لعل مراد الشيخ جاء فمن لنا بحرف يثنيه ويجمع من عقل  
وحرف إذا ما أسندوه لمضمـر فخفض وإن للظاهر ارتفع المحل  
فأبيات ابن بون ملغزة في كلمة جاء بتتوين الهمزة وبيتا محنض بابه  
ملغزان في كاف الإشارة ولولا الامتناعية.

أما كلمة جاء فهي اسم فاعل من جاء بفتح الهمزة وأصلها جايئ ومن قواعد التصريف إبدال الياء والواو همزة إذا كانتا عينا لاسم الفاعل كبائع وقائل وأصلهما بايع وقاول قال في الخلاصة وفي فاعل ما أعل عينا ذا افتقى ومن قواعد إبدال الهمزة المتطرفة ياء إذا كانت قبلها همزة كشاء وجاء وأصلهما شايئ وجايئ أبدلت الياء همزة عملا بالقاعدة الأولى وأبدلت الهمزة الأخيرة ياء عملا بالقاعدة الثانية فكان الإسمان منقوصين تثبت ياءهما في النصب وتحذفان في الرفع والجر قال في الخلاصة وما يضم واوا أصـر مالم يكن لفظا أتم فذاك ياء مطلقا جا وقال:

والثاني منقوص ونصبه ظهر ورفعـه ينوي كذا أيضا يجر  
ومن قواعد إبدال الواو المتطرفة ياء إذا كانت قبلها كسرة كغاز وداع وأصلهما غازو وداعو. قال في الخلاصة بواو ذا افعلا في آخر والصور الممكنة في كلمة جايئ تسع همزية العين أو واويتها أو يائيتها وكل ذلك إما مع همزية اللام أو واويتها أو يائيتها فصور واوية العين ويائيتها تمنعها القاعدة الأولى وهمزية اللام مع همزية العين تمنعها القاعدة الثانية وواوية اللام مع همزية العين المكسورة تمنعها القاعدة الثالثة فلم يبق إلا همزية العين مع يائية اللام وهي الصورة الصحيحة.

وأما كاف الإشارة فهي الموجودة في مثل ذاك وذلك للدلالة على بعد المشار إليه وهي تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا لتبين بها أحوال المخاطب من الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تتبين بالكاف الاسمية فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمع فيقال ذاك ذاك وذاكما وذاكم وذان ومن غير الغالب أن تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع وأما لولا الامتناعية فإن وليها اسم ظاهر كان مبتدأ مرفوعا لفظا ومحلا محذوف الخبر غالبا نحو لولا المشقة ساد الناس كلهم وأما إن وليها مضمـر فحقه أن يكون ضمير رفع نحو لولا أنت لم أتخلف عن القافلة وقد سمع قليلا لولاك ولولاه ولولاي ومذهب الجمهور أن الضمير في مثل ذلك مجرور لفظا بلولا مرفوع محلا بالابتداء وكذلك الأسماء المجرورة بغير لولا مما لا تعلق له بشيء كرب ولعل قال الشاعر لعل أبي المغوار منك قريب، وقال الآخر: ألا رب يوم لك منهم صالح، وعبرة ارتفع المحل في البيتين الأخيرين غير دقيقة فالمحل مرتفع في الإظهار والإضمار معا.

وقد ألف في فنون مختلفة ونظم منظومات مطولة وموجزة فله منظومة في أصول الفقه تبلغ سبعمائة بيت وقد شرحها محمد سالم بن المختار بن المحبوب اليداغي المتوفى عام اثني عشر وأربعمائة وألف للهجرة، ومنظومة في قواعد المذهب المالكي تبلغ خمسمائة وستين وهي اختصار لمنظومة الشيخ ميارة التي كمل بها منهج الزقاق، ومنظومة في علم البيان تبلغ مائتي بيت، ومنظومة في علم المنطق تقارب المائتين، ومنظومة في إعراب الجمل تبلغ مائة. ومنظومة في محفوظات جموع التفسير تقارب المائة وقد ذيلها وشرحها الشيخ محمد سالم بن ألما المتوفى عام ثلاثة وثمانين وثلاثمائة وألف للهجرة.

ومنظومة في القواعد اللغوية تقارب المائتين وهي عقد للقواعد التي ذيل بها ابن هشام كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعراب. ومنظومة في مسقطات العدالة تقارب الخمسين وقد شرحها باب بن محمذن بن حمدي بن الطالب اجود المتوفى عام خمسة عشر وثلاثمائة وألف للهجرة. ومنظومة في مفوات البيع الفاسد نحو عشرة أبيات وقد شرحها حفيده باركل بن محمذن المتوفى عام اثنين وستين وثلاثمائة وألف للهجرة. وله تعليقات على منظومة السيوطي في البيان ومنظومة ابن طيب في المنطق ومنظومة ابن مالك في النحو. وله فتاوى كبرى وفتاوى صغرى في نوازل فقهية.

وأهم مؤلفاته ميسر الجليل على مختصر الشيخ خليل وقد استمر في تحريره أربعين سنة وبسطه أولا في أربع مجلدات ثم اختصره في مجلدين، واشتهر مبسوطه بالميسر الكبير ومختصره بالميسر الصغير. وقد نوه بكتابه هذا علماء عصره وحرصوا على تحصيله وقد تقدم ما قاله محمود بن حنبل الحسني. وقال محمذ فال بن احمدو فال التندغي:

فلله ما حاز الميسر من فضل  
وجدنا به من علم فقه مصحح  
فإن حاز عنه الكتب سبقا فربما  
وقال محمذن بن أحمد بن ايدوم اليداغي:

له الفخر لكن مثله ليس يفخر  
إذا كان معدوم الشهود الميسر  
ألا إن قطب المسلمين وغوثهم  
ويشهد للبيت الذي قد نظمته  
وقال محمذن بن احمد الديماني:

يسألني خلالي كيف الميسر  
شروح خليل في البلاد كثيرة  
وقال الشيخ محمذ فال بن متالي:

حمدت الله ربي إذ هداني  
وقلدي جواهر علم حبر  
ومن لم يات باب الشيخ يُحرم  
يعني بحذامية القول لزوم تصديقه وبعائشية النقل لزوم الثقة به وقد نقل عنه أنه قال

صاحب الميسر محق محقق وهو والشيخ خليل مجتهدا ترجيح والقاعدة المطردة في النسب إلى المؤنث بالتاء حذف تاء التأنيث وعائشة بن عثم أو عابسة بن غنم بالباء لا الهمزة والسين المهملة لا المعجمة والغين المعجمة لا المهملة والنون لا التاء

المثلثة اسم رجل من تميم ضرب به المثل في الضبط أي الحفظ البليغ وذلك أنه كان يسقي إبله يوما من ركية قليلة الماء فأنزل فيها أخاه ليملأ له الدلو وازدحمت الإبل على الركية فهوت فيها بكرة منها فأخذ بذنبها فصاح به أخوه يا أخي الموت فقال له ذلك إلى ذنب البكرة ثم أجتذبتها فأخرجها.

وحذام بنت حسن امرأة من بني عذرة وهي زوج لجيم بن صعب الوائلي وكانت حادة الذكاء قوية الفطنة مر بها ليلة سرب من القطا وعرفت أنه غير وارد في ذلك الوقت ولا تائر إلا لجيش مبيت للحي الذي هي فيه فأمرت زوجها بإنذار الحي والارتحال فلم يعبأ الحي بإنذار زوجها فارتحل فسلم وصبح الجيش ذلك الحي فقال زوجها لجيم:

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

ولم يسلم الميسر مع اجتهاد مؤلفه في تحريره من بعض الأخطاء وقد ألف أحمدو البراوي بن أحمد محمود بن قطرب الديماني رسالة في التنبيه على بعض أخطائه وذكر محمد بابيه بن داداه الأبهمي جملة منها في مجموع له ذكر فيه بعض أخطاء شراح مختصر الشيخ خليل ونبيه محمد مولود بن أحمد فال الموسوي على بعضها وكذلك المختار بن ابلول الحاجي مع تفضيله له على ما اطلع عليه من شراح المختصر وذيل حبيب بن الزايد التندغي أبيات امحمد بن أحمد يور الديماني المقتضية لضمان ملقي الغريق عند خوفه على نفسه ببيتين نبه فيهما على أن هذا الفرع عزاه صاحب الميسر للتوضيح خطأ وهذا نص أبياتهما:

ومن على شخص غريق هجما	ومن بعدما له العباب ألجما
ولم يزل يسعى به ويحملـه	والموت آت دون ما يؤمله
حتى إذا ما خاف من شقاه	أن يهلكا فيه معا ألقاه
فإنه ولـم يـجـى بـعار	من كسوة الضمان غير عار
عزاه للتوضيح شرح العلم	محض باب وهو سبق قلم
إذ ليس في التوضيح والقلشاني	في الفرع إلا عدم الضمان

### وفاته:

وقد توفي صاحب الميسر بقرب انبيكت اولاد ساس في صفر عام 1277هـ الموافق أغشت سنة 1860م.

وانبيكت اولاد ساس ربوة في ولاية الترازة تقع شمال غرب المذرذرة على بعد 38 كلم وحمل من هنالك على الأيدي إلى مدفن أنيكيير وقد دفن معه في ذلك المدفن بعض أبنائه وأحفاده.

وقد أرخ السالم بن المصطف الألفغي الحبيني لوفاته هو والأمير محمد لحبيب الذي توفي في آخر الشهر المذكور فقال:

بالأربعاء لأربع من صفر	بعد العشا عند أفول القمر
قضى إمام الخمس حامل اللوى	إذا التوى الباطل بالحق التوا
محـل نضج العلم بابـه الذي	يـوخـذ منه بأصح مأخذ
من عب مالم يك عب شهر	من العلوم عام عب شهر
وقد تلاه في محاق شهره	أعدل كل الأمرا في دهره



وأرخ لوفاتهما وأشار لعمريهما الشيخ محمد فال بن متالي فقال مؤرخا بالحروف على طريقة القصيدة الفشتالية مراعيًا ألف والنشر المرتب:

فله شهر عب بدءًا ومختما	عباب المشاكي والثقاف لمعتل
محك نضار الصيرفي وبابه	ورروض العواصي للحبيب المؤمل
ولله ما من زائف عز ميزه	ومن مشكل بعد الرضى لم يحلل
فأول أربع من الثاني طرحه	به يتجلى عمر بض مبجل
وللثالث اضمم رابعًا مبدلاً له	بثاني حروف المعجم الرمز ينجلي.

وأراد بعباب المشاكي الشيخ وأراد بثقاف المعتلي الأمير وأشار إلى اسم الشيخ بالشرط الأول من البيت الثاني وإلى اسم الأمير بالشرط الثاني منه وأشار لعمريهما اللذين هما اثنان وتسعون عاماً بالبيتين الأخيرين فاسم الشيخ مؤلف من ثمانية أحرف فالربع الأول من اسمه ميم وحاء وهما يساويان في حساب الجمل ثمانية وأربعين والربع الثاني منه نون وضاد وهما يساويان مائة وأربعين وإذا طرحت ثمانية وأربعون من مائة وأربعين كان الباقي اثنين وتسعين وإذا أبدل الحرف الثالث من اسم الشيخ وهو النون بالحرف الثاني من الحروف الأبجدية وهو الباء ثم ضمت هذه الباء إلى الحرف الرابع من اسم الشيخ وهو الضاد كان الحاصل اثنين وتسعين..

وقيل إن عمر الأمير ثلاثة وتسعون وعليه تكون الإشارة إليه بالبيت الأخير تقريبية لا تدقيقية.

هذا وقد لعبت أيدي الكوارث الناجمة عن الحرب العالمية الثانية بما كان في أيدي أحفاد مؤلف الميسر من الكتب حتى أن حفيده المختار بن حامدن جدّ في البحث عن هذا الكتاب فلم يحصل إلا على نسخة واحدة منه وجدها عند محمد بن الأمين البازيدي وكانت هذه النسخة لمحمد بن أحمد الديماني وهي أولى النسخ التي حصل عليها ناشر الكتاب أخونا الفاضل أحمد سالك بن محمد الأمين بن أبوه يعقوبي الموسوي وقد تسلمها من أحد أحفاد المؤلف ثم زاد في البحث عن الكتاب حتى حصل على نسخ أخرى وأسند تصحيحه إلى أحمد بن آتاه بن حمين اليداجي وأمدّه بلجنة اختارها لمساعدته رغبة منه في أن يصل الكتاب إلى الحالة التي تركه عليها المؤلف أو يقرب منها كما ذكره في مقدمة النشر فإلى الراغبين في ميسر الجليل على مختصر الشيخ خليل يُقدّم الميسر اليوم بعد أن كان أعزّ من بيض الانوق والابلق العقوق:

مُحْيِي الثَّرَاثِ حَفِيدُ أَجْفَعِ مُوسَى  
وَالْجَهْرُ أَظْهَرَ حَرْفِنَا الْمَهْمُوسَا

أَحْيَا نَفِيسَ ثَرَاثِنَا الْمَرْمُوسَا  
فَأَزَالَ الْأَسْتِعْلَا اسْتِقَالَ حُرُوفِنَا

محض بابيه بن محمد بن حامدن بن محمد بن محض بابيه

بسم الله الرحمن الرحيم  
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

بسم الله أبدأ وبه أستعين فإنه القوي المعين ونحمده ونشكره وأتوب إليه وأستغفره وأسأله الإعانة والتوفيق إلى طريق الحق والتحقيق ونشهد أن لا إله غيره لا شريك له ولا نظير وأن الأمر بيده وهو على كل شيء قدير وأن محمدا عبده ورسوله وأصلي عليه صلاة من يرجو أن يكمل سؤالي، وبعد فإني أستعين ربي الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل وقد طلبني قبل هذا شيخي وخالي الفقيه الأوحد أحمد بن المختار ابن الطالب أجود أن أضع عليه شرحا فقلت له معذرا أخاف أن أكون كما يقول أهل البيان فيما يفيد خسة التأليف الذي لا يحسن معرفة الفقه صنف فيه فقال لي أفعل فالله يعينك، فامتثلت أمره ويسر الله تعالى: ذلك وفتح معاني مواضع لم أر من حققها قبلي فلذلك سميت ميسر الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل وسخر لي كتباً لم تكن قبل عند بني ديمان منها الكافي ومقدمات ابن رشد ونبذ من ابن شاس وتبصرة اللخمي وابن بشير وقد وضعت في هذا الشرح رموزاً منها صورة ضيخ للتوضيح وصورة شس لابن شاس وصورة جب لابن الحاجب وصورة مق لابن مرزوق وغ لابن غازي وق للمواق وح للحطاب وعج لعلي الأجهوري وسر لسالم السنهوري ود لأحمد الزرقاني وصر لناصر اللفاني وخش للخرشي وعب لعبد الباقي وخع لهما وب للبناني وسع للسنهوري وعبد الباقي وشب للشبرخيتي، وحيث قلت أبو الحسن فمرادي شارح التهذيب وقد أعبر عنه بالزرويلي وت للثنائي وطفى للشيخ مصطفى، وكان العلم في الزمن الأول في صدور الرجال ثم صار في أوراق الكتب ومفاتيحه في صدور الرجال ولا بد لطالب العلم من معلم يفتح عليه، وقد قال بعض الحكماء العلم يفقر إلى خمسة أشياء متى نقص منها شيء نقص من علمه بقدر ذلك، وهي ذهن ثاقب، وشهوة باعثة، وعمر طويل، وأستاذ أي معلم وجدة أي غنى، وطلب العلم إذا أراد به وجه الله بنية خالصة كان من أفضل أعمال البر، قال الله عز وجل: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ وقال سبحانه: ﴿أَهْلُ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ وقال: ﴿وَمَنْ يَسُوْءَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ وقد فسر بالفقه في دين الله تعالى وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين" وقد قال "من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة" وقال "ما أعمال البر كلها في الجهاد إلا كبصقة في بحر وما أعمال البر كلها والجهاد في طلب العلم إلا كبصقة في بحر" وحمله ابن رشد على جهاد لم يتعين وأما إن تعين فلا شك أنه أفضل من طلب العلم، وكتب بعض العباد وهو عبد الله بن العمري إلى مالك يحضه على الإنفراد والعمل وترك مجالسة الناس فكتب إليه مالك يقول له إن الله عز وجل قسم بين عباده الأعمال كما قسم الأرزاق فرب رجل فتح له في الصلاة ولم يفتح له في الصوم ورب رجل فتح له في الصوم ولم يفتح له في الصلاة ورب رجل فتح له في كذا ولم يفتح له في كذا، فعد أشياء ثم قال وما أظن ما أنت فيه بأفضل مما أنا فيه وكلانا على خير إن شاء الله تعالى ويجب على كل واحد منا أن يرضى بما قسم الله له، ولنشرع في الشرح.

بسم الله الرحمن الرحيم: افتتح كتابه بالبسملة كما افتتح الله تعالى: بها كل كتاب أنزله من السماء ذكره ميارة ونحوه في فتح الإله في شرح بسم الله: وفي الحديث من رواية أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية بالحمد لله وفي رواية بذكر الله فهو أجزم" أي أقطع اليد ويروى أقطع وأبتر ومعنى الكل ناقص قليل البركة وروي أن البسملة أول ما كتبه القلم على اللوح وكان الكفار يبتدون في الأمور المهمة بأسماء آلهتهم ويقصدون بذلك تهوين الأمر فكان حق المؤمن أن يبتدئ بها في أموره طلباً لذلك والبراء في بسم الله تحتمل الإستعانة والمصاحبة وهي متعلقة بمحذوف مقدم ليفيد الاختصاص بتقديره أولف ونحوه وهو أولى لأنه يعم أجزاء التأليف من تقدير افتتح ونحوه لأن فيه قصر التبرك على الافتتاح والاسم يحتمل أنه مشتق من السمو أي الرفعة لأنه يرفع المسمى أو من الوسم أي العلامة حذفت لامه على الأول وفأوه على الثاني وعوض من المحذوف على كليهما همز الوصل والله علم على ذات واجب الوجود وهو أعرف المعارف ذكره سيبويه ورئي بعد موته فقيل له ما فعل الله بك فقال خيراً وذكر كرامة عظيمة بسبب قوله ذلك والواجب الوجود من استغنى عما سواه وافقر إليه كل ما عداه ولم توجد هذه الصفة إلا لربنا عز وجل ولهذا اختص بهذا الاسم قال تعالى: ﴿هل تعلم له سمياً﴾ واختلف في اسم الجلالة فقيل غير مشتق وقيل مشتق وعليه فقيل مشتق من آله بكسر اللام بمعنى تحير لأن العقول تتحير في معرفته وقيل من آله بفتح اللام فاصله إله بمعنى معبود ككتاب بمعنى مكتوب فالله أصله الإله فنقلت حركة همزة إله إلى لام التعريف فحركت ثم أدغمت في لام آله ثم اختص هذا الاسم بالمعبود بالحق بخلاف الإله فإنه يقع في الأصل على كل معبود عبد بالحق أو بغيره كما أن النجم اسم لكل نجم ثم غلب على الثريا و الرحمن الرحيم: صفتان للمبالغة فالرحمن المنعم بجلال النعم والرحيم المنعم بدقائقها والمبالغة في اسمائه تعالى: حقيقة لغوية ومعناها الكثرة في نفس صفات الأفعال كوهاب وتعلقات الصفات الذاتية وقيل مجاز لأن المبالغة أن يثبت للشيء أكثر من الذي له وإنما يكون ذلك في ما يقبل النقص والزيادة وصفاته تعالى: منزهة عن ذلك والرحمة لغة لين القلب واستعمالها في حق الله تعالى: مجاز أريد به لازم معناه وهو إرادة الله النعمة على العبد وقيل هي النعمة ولذا تطلق على الجنة كقوله تعالى: ﴿وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون﴾.

تنبيه: للبسملة فضائل لا تحصى منها ما في الحديث: أن "من قرأها وهو مؤمن سبحت معه الجبال إلا أنه لا يسمع تسبيحها" وفيه أيضاً: "ما من عبد يقول بسم الله الرحمن الرحيم إلا ويذوب الشيطان كما يذوب الرصاص في النار" وفيه أيضاً: "إن الله زين الكتاب بأمر القرآن ثم زين أم القرآن ببسم الله الرحمن الرحيم" ومنها أن من قالها إثني عشر ألف مرة في عمره كان فداؤه من النار وجرب أن من قالها تسعة عشر مرة عند ظالم أمنه الله من شره وقهره ومن قالها سبعمائة وسبعة وثمانين مرة ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم مائة واثنين وثلاثين مرة لا يسأل الله تعالى: شيئاً إلا أعطاه له ومن واطب على ذلك كان مجاب الدعوة ومن قالها عند النوم إحدى وعشرين أو خمسة وعشرين أمناً من السراق يقول الفقير: وهو المحتاج الدائم الحاجة وهو وصف لازم للحادث المضطر: أي الشديد الحاجة

وهو اسم مفعول من اضطر بضم الطاء ووزنه مفتعل من الضرورة وتاء الافتعال تبدل طاء بعد الصاد والضاد والطاء ومعناه الملجأ وهو أخص من الفقير والإضطرار وصف يطرأ ويزول والافتقار لازم للحادث وفي نسخة يقول العبد الفقير والعبد يقال للإنسان الذي حكم الشرع برقه فجاز بيعه وشراؤه ويقال لما أوجده الله فهو عبد بالإيجاد ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلٌّ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ الآية ويقال لعبد بالعبودية وهو إظهار التذلل ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ عَبْدُنَا أَيُّوبَ﴾ وقوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ ويقال للخادم المعتكف على خدمته كقوله صلى الله عليه وسلم "عس عبد الدينار والدرهم" أي خادم الدنيا ولعل المصنف أراد بالعبد المعنى الثاني أو الثالث لرحمة ربه: أي مالكه والرحمة تقدم تفسيرها والرب باللام لا يطلق لغير الله تعالى: ولا يطلق باللام على غيره إلا مقيدا المنكسر خاطره: أي المتألم قلبه وكلاهما مجاز لأنه عبّر بالانكسار وهو التفرق عن التألم لأنه مسبب عنه وعبر بالخاطر عن القلب لأنه محله ثم علل الانكسار بقوله **لقلّة العمل والتقوى**: تواضعا منه والتقوى من الوقاية بمعنى الصيانة والتحسين بما يكون حاجزا ومنه نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر وقول الشاعر:

سقط النصف ولم ترد إسقاطه \* فتناولته وأتقتنا باليد

والتقوى في عرف الشرع ما يقي به الإنسان نفسه عما يضره في الآخرة من أمثال الأوامر واجتناب النواهي وللتقوى ثلاث مراتب أولها التقوى من العذاب المخد بالتبيري من الشرك ثم اجتناب ما يقتضي الإثم من فعل أو ترك ثم اجتناب ما يشغل السر عن الحق تعالى: ذكرها ميارة وما ذكره المصنف رحمه الله من هضم النفس وهو من شأن الفضلاء فإن علمه ودينه مشهوران وكان من أهل الكشف كشيخه عبد الله المنوفي روي أن الشيخ خليلا مر بطباخ يبيع لحم الميتة فكاشفه وزجره وتاب على يديه وذكر ابن فرحون أنه كان مجمعا على فضله وديانته أستاذًا من أهل التحقيق ثاقب الذهن أصيل البحث مشاركًا في فنون من العربية والحديث والفرائض والأصول وكان ذا دين وزهد وانقباض عن أهل الدنيا وكان يلبس زي الجند المتقشفين روي أنه أقام في مصر عشرين سنة لم ير النيل لاشتغاله بما يعنيه **خليل بن اسحق**: بن موسى ومن بدل موسى فقد وهم وكنيته أبو المودة وأبو الضياء وقد جمع رحمه الله بين العلم والعمل وأقبل على نشر العلم شرح مختصر ابن الحاجب في الفقه شرحا سماه بالتوضيح أقبل الناس عليه واعتمدوه وهو أكثر شروحه فروعا وفوائد وقيل إنه شرح ألفية ابن مالك وألف هذا المختصر الذي لم يسبق إلى مثله روي أنه مكث في تأليفه نيفا وعشرين سنة توفي رحمه الله ثالث عشر من ربيع النبوي سنة ست وسبعين وسبعمائة وتوفي شيخه سنة تسعة وأربعين وسبعمائة، وقلت في ذلك:

مات خليل الفقه عام وعذ وشيخه المنوفي عام طمذ

**المالكي**: مذهبا هذا نعت لخليل وأما أبوه اسحق فكان حنفي المذهب رحمه الله: هذه جملة خبرية أريد بها الدعاء وجعلها خبرية تفاؤلا لوقوعها وفعلية لحدوث المسؤول بها لأن الفعل يفيد الحدوث الحمد لله: هذا مقول القول وأتى بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم ولما في بعض الروايات: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع" وروى أجذم والحمدلة تجب مرة في العمر كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكلمتي الشهادة والحمد لغة الوصف بالجميل على جهة

التسجيل سواء كان في مقابلة نعمة أم لا وكونه وصفا يفيد أنه إنما يكون بالكلام فمورده أي محله خاص و متعلقه أي سببه عام لأنه يكون في مقابلة نعمة وغيرها وتعريفه بأنه ثناء باللسان لا يشمل الحمد القديم أي حمده تعالى: نفسه وحمده أنبيأؤه كقوله: ﴿نعم العبد إنه أواب﴾ والحمد عرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه فمتعلقه أي سببه خاص ومورده عام لأن الفعل يكون ثناء باللسان واعتقادا بالقلب بأن يعتقد اتصافه بالكمال وأنه المنعم ويكون عملا بالجوارح فبين الحمد اللغوي والعرفي عموم وخصوص من وجه حمدا: منصوب بفعل مقدر أي أحمده يوافي: أي يضاهي أو يساوي ما تزايد: أي تجدد وتكاثر من النعم: كأنه قال حمدا لا نهاية له لأن النعم لا نهاية لها لأن إلهام الحمد نعمة وكذا الإقدار عليه قال الشاعر:

إذا كان شكري نعمة الله نعمة عليَّ له في مثلها يجب الشكر  
فكيف بلوغ الشكر إلا بفضل  
والنعم جمع نعمة وهي ترد لما انعم به ولمعنى الإنعام أي إيصال النعمة إلى المنعم عليه وهي بالمعنى الأول كل ملائم تحمد عاقبته ولذا قيل إن ملاذ الكافر ليست نعمة بل استدراج والشكر له: تعالى: علي ما أولانا: أي أعطانا من الفضل: أي كمال الذات وسلامة الأعضاء وصحة البدن والكرم: أي كمال الصفات التي يحمد عليها والشكر لغة هو الحمد عرفا الذي تقدم معناه، والشكر عرفا صرف العبد ما أنعم الله به عليه لما خلق له وأعطاه لأجله كصرفه النظر إلى مطالعة مصنوعاته والسمع إلى تلقي ما ينبئ عن مرضاته والاجتناب لمنهياته لا أحصي: أي أعد ولا أحفظ ثناء عليه: والثناء الوصف بالجميل ولما قابل كل نعمة بحمد إجمالا خشى أن يتوهم أن في ذلك إحصاء لأنواع الثناء عليه فدفع ذلك التوهم بقوله هو كما أثني على نفسه: ضمير هو يحتمل أنه للثناء وأنه لله تعالى: كما في قوله عليه الصلاة والسلام "لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك" يريد أن عظمة الله تعالى: وصفات جلاله لا نهاية لها فلا يتعلق بها علم البشر المتناهي وإنما يتعلق بذلك علمه تعالى: الذي لا يتناهى ونسأله اللطف: وهو الرفق وعرفا ما يقع به صلاح العبد آخرة بأن تقع منه الطاعة دون المعصية والإعانة وهي خلق القدرة على العبادة وهذا من عطف الخاص على العام لأن الإعانة من اللطف في جميع الأحوال: جمع حالة تذكر وتؤنث وهي ما يكون عليه الشخص في وقته وحال حلول: أي نزول الإنسان في رمسه: أي قبره يقال رمست الخبر أي كتمته ورمست الميت وأرسته أي دفنته وخص هذه الحالة لأنها أول منازل الآخرة فالمرء فيها شديد الإحتياج إلى اللطف والإعانة نسأل الله تعالى: أن يلطف بنا فيها والصلاة: أي زيادة الإنعام والسلام: أي زيادة التأمين على سيدنا محمد: والسيد الكامل المحتاج إليه عند الشدائد أتبع رحمه الله الحمد والشكر لله بالصلاة والسلام على نبيه صلى الله عليه وسلم إمتثالا لقوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما﴾ وإبتغاء للثواب الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم: "من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب" ذكره عياض والصلاة اسم مصدر يقال صليت صلاة ولا يقال تصلية مع أنه قياس مصدره لأن التصلية الإحراق قال تعالى: ﴿وتصلية جحيم﴾ وكره جمهور المحدثين إفراد الصلاة عن التسليم وعكسه قال القشيري الصلاة من الله لمن دون النبي صلى الله عليه وسلم رحمة وللنبي صلى الله عليه وسلم تشريف

وزيادة تكرمه وقال بعضهم الصلاة من الله رحمة مقرونة بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن الأدمنين تضرع ودعاء، وقال غيره عبادة يتقربون بها إلى الله وهذا كأنه تفسير لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ سيد العرب: بفتح العين والراء وبضم فسكون وهم من لغته تكلم بالعربية والأعراب منهم سكان البوادي والعرب قسمان العاربة والمتعربة وهم الذين أخذوا العربية من العاربة فالعاربة انقرضوا وهم عاد وثمود وطسم وجديس وجرهم والعماليق والمتعربة عدنان وقحطان وقيل قحطان من العاربة وأنه ابن هود والعجم: بفتح العين والجيم وبضم العين وسكون الجيم وهم غير العرب ولغاتهم مختلفة وكان المصنف أشار إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم "أنا سيد ولد آدم" المبعوث: أي المرسل لسائر الأمم: جمع أمة وهي جيل من الناس أي جميع من أدركه منهم فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم "بعثت إلى الأسود والأحمر" والأصح في سائر أنه بمعنى البقية مشتق من السور قال الشاعر يصف يوما:

ترى الثور فيه مدخل الظل رأسه      وسائره باد إلى الشمس أكتع  
وقد يطلق على الجميع كما في القاموس ولا خلاف في بعثته صلى الله عليه وسلم إلى جميع الإنس والجن واختلف في بعثته للملائكة صلى الله عليه وسلم: وعلى آله وهم أقاربه المؤمنون وتقبيدهم ببني هاشم والمطلب إنما هو فيمن تحرم عليهم الصدقة وأما من تشمله الصلاة فلا يقيدون بذلك وآل أصله أهل فأبدلت الهاء همزة ثم الهمزة ألفا وآل الرجل أهله وعياله وقد يطلق على الأتباع ولا يضاف إلا لذي شرف من الذكور العقلاء وصحبه: جمع صحابي وهو من اجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم وآمن به ولو لم يره كابين أم مكتوم ولا روى عنه وإن لم تطل صحبته وهذا بخلاف التابعي فلا بد من طول اجتماعه مع الصحابي على أظهر القولين والفرق أن الاجتماع مع النبي صلى الله عليه وسلم في لحظة يؤثر في القلب ما لا يؤثر الاجتماع مع غيره ولو طال وأزواجه: جمع زوج يقال للذكر والأنثى قال تعالى: ﴿أَسْكَنْ أَنتَ وَزَوْجَكَ﴾ وقال سبحانه: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ ويقال أيضا للأنثى زوجة وأمتة: أي أتباعه أفضل الأمم: أي الأتباع وهذا لا يتكرر مع قوله سائر الأمم لأن المراد هناك القبائل أو الجماعات كما في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُهَا أُمَمٌ﴾ فلم يتحد معنى لفظ الأمم وفي ذلك نوع من البديع يسمى بالجناس وبعد: ظرف زمان قطع عن الإضافة لفظا لا معنى ولذا بني على الضم أي وبعد الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد سألني: أي طلبني جماعة أبان الله لي ولهم معالم التحقيق: والمعالم جمع معلم بفتح أوله وثالثه وهو ما يستدل به على الطريق والتحقيق معرفة الشيء بدليله من غير تقليد ومعالمه التي يهتدي بها إليه وسلك بنا وبهم أنفع طريق: وهو الموصل إلى معرفة الله تعالى وامتنال أوامره واجتتاب نواهيه مختصرا: هو مفعول سألني أي تأليفا مختصرا والاختصار الإيجاز وهو إيراد المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة على مذهب مالك: والمذهب لغة مكان الذهاب أي الطريق وعرفا ما ذهب إليه إمام من الأحكام الاجتهادية ويطلق أيضا عند المتأخرين على ما به الفتوى ابن أنس رحمه الله: وأنس هو ابن مالك بن أبي عامر بن عمر بن الحارث بن غيمان بغين معجمة بعدها مثناة تحية بن خثيل

مصغر أوله خاء معجمة بعدها ثاء مثلثة ابن عمر ابن الحارث وهو ذو أصبح فهو من بيوت الملوك لأن أدواء اليمن التابعة جمع تبع وجده أبو عامر صحابي حضر مع النبي صلى الله مغازيه إلا بدرا ذكره في الديباج وهو حليف لقريش في بني تيم<sup>2</sup> الله رهط أبي بكر رضي الله عنه وجده مالك من كبار التابعين وأبوه أنس كان فقيها والصحيح في مالك أنه من تابع التابعين وقيل إنه تابعي لأنه أدرك عائشة بنت سعد بن أبي وقاص وقد قيل بصحبتها والصحيح أن لا صحبة لها وأم مالك العالية بنت شريك بن عبد الرحمن بن شريك الأزدي قاله في الديباج وقيل غير ذلك واختلف في مولده والأشهر قول يحيى بن بكير أنه سنة ثلاث وتسعين من الهجرة وقال ابن عبد الحكم سنة أربع وقيل سنة تسع وحملت به أمه ثلاث سنين وقيل سنتين وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة لعشر مضت من ربيع الأول وقيل إحدى عشرة أو ثلاث عشرة وقال بن حبيب كاتبه ومطرف سنة ثمانين واختلف في قدر سنه من أربع وثمانين إلى اثنتين وتسعين وله ابنان محمد ويحيى وابنة اسمها فاطمة زوج ابن أخته اسماعيل بن أبي أويس وهي ممن حفظ الموطأ وكان مالك جميل الصورة طوالا جسيما عظيم الهامة شديد البياض إلى الصفرة أعين أصلع أشم عظيم اللحية تامها و مناقبه كثيرة دونت فيها دواوين ومن أعظمها ما رواه الثقة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال "يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل" وفي رواية "أباط الإبل في طلب العلم" وفي رواية "يلتمسون العلم فلا يجدون عالما أعلم" وفي رواية "أفقه من عالم المدينة" وفي رواية "من عالم بالمدينة" ورواه أيضا أبو موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم "يخرج الناس من المشرق والمغرب يطلبون العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة" وقد تأوله الأئمة على مالك حتى إذا قيل عالم المدينة علم أنه المراد وانفقوا على أنه كان أعقل أهل زمانه وقال أحمد قال مالك ما جالست سفيها قط وهذا أمر لم يسلم منه غيره وكان أعظم الخلق مروءة كثير الصمت قليل الكلام متحفظا بلسانه من أشد الناس مداراة للناس واستعمالا للإنصاف ولا يضحك ولا يتكلم فيما لا يعنيه وما أكل قط وما شرب حيث يراه الناس وكان من أحسن الناس خلقا مع أهله وولده ويقول في ذلك مرضاة لربك ومثراة في مالك ومنساة في أجلك وكان رجلا مهيبا نبيلًا ليس في مجلسه شيء من المراء واللغط ولا رفع صوت قال ابن حنبل كان مالك مهيبا في مجلسه لا يرد عليه إعظاما له وكان الثوري في مجلسه فلما رأى ذلك أنشد:

يأبى الجواب فما يراجع هيبه والسائلون نواكس الأنقان  
أدب الوقار وعز سلطان التقى لهو المهيب وليس ذا سلطان

وكان يقول المراء والجدال في العلم يذهب بنور العلم من قلب العبد وقيل له الرجل له علم بالسنة أيجادل عنها قال لا، ولكن يخبر بالسنة فإن قبل منه وإلا سكت وكان يذم كثرة الكلام للعالم وقال من إذالة العلم أن تجيب كل من سألك ومن إذالة العلم أن تنطق قبل أن تسأل وجلس للناس وهو ابن تسع عشرة سنة وعرفت له الإمامة وعنه يعبر الشافعية بإمام الأئمة وكان يقول ليس كل من أحب أن يجلس للحدِيث والفتيا جلس حتى يشاور فيه أهل الصلاح والفضل قال وما جلست حتى شهد في سبعون شيئا من أهل العلم أني موضع لذلك كان يتورع في الفتيا

<sup>2</sup> قوله بني تيم الله لا يوافق ما عند أهل السير من أن رهط أبي بكر الصديق تيم بن مرة وهو التحقيق والله أعلم.



ويستحري فيها قال ربما وردت عليّ مسألة فأسهر فيها عامة ليلتي وقال ابن وهب سمعته عندما يكثر عليه بالسؤال يكف ويقول حسبكم من أكثر خطأ وكان يقول من أحب أن يجيب عن كل مسألة فليعرض نفسه على الجنة والنار وكيف يكون خلاصه ثم يجيب وقال موسى بن داود ما رأيت أحدا من العلماء أكثر أن يقول لا أحسن من مالك وقال الهيثم بن جميل إن مالكا سئل عن ثمان وأربعين مسألة فقال في اثنتين وثلاثين منها لا أدري وكان يقول ينبغي للعالم أن يورث جلساءه قول لا أدري حتى يكون ذلك أصلا في أيديهم يفرعون إليه وقال أبو داود أصح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك عن نافع عن ابن عمر ثم مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه ومالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه وقال مراسيل مالك أصح من مراسيل سعيد بن المسيب ومن مراسيل الحسن وتآليفه كثيرة منها الموطأ الذي لم يسبق إلى مثله قال الشافعي ما في الأرض كتاب في العلم أكثر صوابا من كتاب مالك وما في الأرض أصح منه ولم يعتنوا بكتاب حديث أو علم اعتناءهم به رواه خلق كثير منهم أبناء يحيى وفاطمة والشافعي ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة وعبد الرحمن بن القاسم وعبد الله بن وهب وأبو مصعب وقال صفوان بن عمر عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يوما فقال كتاب ألفته في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوما قل ما تفهمون منه ومن تواليفه رسالته في القدر والرد على القدرية قال عياض وهي من أجل كتاب في هذا الباب وتدل على سعة علمه في هذا الشأن ورسالته إلى هارون الرشيد في الأدب والمواعظ ورسالته إلى الليث بن سعد في إجماع أهل المدينة وكتابه في النجوم وحساب مدار الزمان ومنازل القمر وهو كتاب جيد اعتمده الناس ذكر ذلك في الديباج ومن كلامه رضي الله عنه العلم نفور لا يأنس إلا بقلب خاشع وقال ليس العلم بكثرة الرواية وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب وقال طلب العلم حسن لمن رزق خيره وهو قسم من قسم الله عز وجل ولكن انظر إلى ما يلزمك من حين تصبح إلى حين تمسي فالزمه وسأله رجل عن شيء من علم الباطن فغضب وقال إن علم الباطن لا يعرفه إلا من عرف الظاهر فإنه متى عرفه وعمل به فتح الله له علم الباطن ولا يكون ذلك إلا مع فتح القلب وتطوره ثم قال للرجل عليك بالدين المحض وإيّاك وبنيات الطريق وقال شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي رواه الناس وقال من صدق في حديثه متع بعقله ولم يصبه ما يصيب الناس من الهرم والخرف وشيوخه رضي الله عنه عدد كثير، روي أنه أخذ عن تسعمائة شيخ ثلاثمائة من التابعين وستمائة من تابعيهم ممن ارتضى دينه وفقهه وقيامه بحق الرواية وشروطها وترك الرواية عن أهل دين وصلاح لا يعرفون الرواية قال ابن أبي أويس سمعت خالي مالكا يقول إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم فقد أدركت سبعين ممن يقول قال فلان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أخذت عنهم شيئا وأن أحدهم لو أؤتمن على بيت مال لكان فيه أمينا لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن وقال كتبت بيدي مائة ألف حديث ومن شيوخه هشام بن عروة بن الزبير ونافع مولى ابن عمر ونافع بن أبي نعيم القارئ وربيع بن عبد الرحمن وأبو حنيفة ومحمد بن المنكدر ومحمد بن شهاب الزهري وعبد الله بن دينار وأبو حازم ويحيى بن سعيد الأنصاري وابن أبي ذيب وسليمان الأعمش ومن أقرانه سفيان بن سعيد الثوري والليث بن سعد والأوزاعي وحمام بن سلمة وسفيان بن عيينة وموسى بن عقبة ومحمد بن عجلان وسالم بن



أبي أمية وعبد الملك بن جريج وحماد بن زيد وكلهم أخذ عن مالك إلا نافعا مولى ابن عمر كما في الديباج وعدّ ابن عبد السلام من شيوخه الأخذين عنه أبا الأسود بن نوفل وزيايد بن سعد وصاحبي أبي حنيفة أبا يوسف ومحمد بن الحسن وعدّ وكيعا وعبد العزيز بن الماجشون بضم الجيم وشعبة وممن أخذ عنه الشافعي وابن وهب وعبد الله بن المبارك وعبد الرحمن بن القاسم وابن عليّة وإبراهيم بن طهمان والقعنبي وكان ممن يلي مالكا حين يحدث وعبد الله بن يوسف ومعن بن عيسى ويحيى بن يحيى ويحيى بن بكير وقتيبة وسعد بن أبي مريم وسعيد بن كثير بن عفير وعبد العزيز الأوسي ومطرف بن عبد الله وأمه أخت مالك وابن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار وكان سليمان مقدما في العلم والفقه وهو وإخوته عطاء وعبد الله وعبد الملك بنو يسار مَوَّ إلى لميمونة أم المؤمنين كاتبتهم كذا في الديباج وفيها أن عياضا ذكر ألف راو من مشاهير الرواة عن مالك مبينا: اسم فاعل يحتمل أنه نعت لمختصر وأنه حال من ضمير واضعه أي سألوني وضع مختصر حال كوني مبينا والأول أظهر لكن إسناد البيان إلى المختصر مجاز لأنه مبين فيه لما به الفتوى: وهو المتفق عليه أو المشهور وهل هو ما قوي دليله فيرادف الراجح أو ما كثر قائله أو قول ابن القاسم في المدونة والفتوى بالفتح والضم والفتيا بالضم كل منهما اسم لما يفتي به الفقيه من حكم شرعي والإفتاء الإخبار عن الحكم ولا يجوز الحكم ولا الفتوى بغير المشهور وذكروا أن الإمام المازري بلغ مرتبة الاجتهاد وما أفتى قط بغير المشهور ولا يجوز التساهل في الفتوى ومن عرف بذلك لم يجز أن يستفتى وربما حمله على عدم التثبت توهمه أن السرعة براعة والبطء عجز ولأن يبطئ ولا يخطئ أجمل به من أن يضل ويضل وقال بعضهم يسأل المفتي يوم القيامة عن ثلاث هل علم أو عن جهل وهل أراد بذلك نصحا أو غشا وهل أراد وجه الله أو الرياء.

**تنبيه:** اختلف فيمن اتلف بفتواه مالا هل يضمن أم لا وعن المازري أنه يضمن المقلد إن أنتصب للفتوى ويؤدب إلا أن يتقدم له اشتغال في العلم وأما غيره فلا يضمن لأنه غر بالقول فقط وعليه يحمل قول ابن رشد بعدم الضمان ذكره خش في كبرىه فأجبت سؤالهم: الفاء للسببية وإجابته إما بوضع جميع تأليفه إن سبق الخطبة أو بشروعه فيه إن سبقته **بعد الاستخارة:** أي الطلب من الله أن يختار له الأفضل من الإجابة أو تركها وفي الاستخارة تسليم الأمر لله تعالى: وتكون بالحمدلة والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم ثم يمضي لما انشرح به صدره وتكون بصلاة ودعاء كما في الصحيحين عن جابر "إذا هم أحدكم بأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول اللهم إني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة أمري" أو قال "عاجل أمري وآجله فأقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة أمري" أو قال "عاجل أمري وآجله فأصرفه عني وأصرفني عنه وقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني به" ويقرأ في الركعة الأولى بالفاتحة والكافرون وفي الثانية بالفاتحة والإخلاص مشيرا: هذا حال من فاعل أجبت بفيها: وكذا كل ضمير مؤنث غائب لم يذكر مرجعه كقوله ظاهرها وتحملهما وأولت وقيدت للمدونة: وأصلها لأسد بن الفرات

أبن سنان تفقه بعلي بن زياد بتونس ثم رحل إلى المشرق فسمع من مالك موطأه وغيره ثم ذهب إلى العراق فأتى أبا يوسف ومحمد بن الحسن وأسد بن عمر ويحيى بن أبي زائدة وغيرهم وصدر عن أهل العراق بأسئلة قدم بها المدينة ليسأل عنها مالكا ويدونها على مذهبه فوجده توفي فأتى أشهب ليسأله عنها فسمعه يقول أخطأ مالك في كذا وأخطأ في مسألة كذا فتنقصه بذلك ولم يرض قوله فيها فدلَّ على ابن القاسم فأتاه فرغب إليه في ذلك فأبى عليه ولم يزل به حتى شرح الله صدره لما سأله فجعل يسأله عنها مسألة مسألة فما عنده فيه سماع عن مالك يقول سمعت مالكا يقول فيه كذا وكذا وما لم يكن عنده فيه عن مالك إلا بلاغ يقول لم اسمع في ذلك من مالك شيئا وبلغني أنه قال فيها كذا وكذا وما لم يكن عنده فيه سماع ولا بلاغ قال لم اسمع من مالك فيه شيئا والذي أراه فيها كذا وكذا حتى أكملها فرجع بها إلى بلده فطلبها منه سحنون فأبى عليه فيها فتحيَّل له حتى صار الكتاب عنده فانتسخها ثم رحل بها إلى ابن القاسم فقرأها عليه فرجع منها عن مسائل وكتب إلى أسد أن يصلح كتابه على ما في كتاب سحنون فأنف أسد من ذلك وأباه وبلغ ذلك ابن القاسم فدعى عليه أن لا يبارك له فيها ذكر ذلك ابن رشد وزاد ميارة وغيره أن سحنونا نظر فيها نظرا آخر وبوبها وطرح منها مسائل فأضاف الشكل إلى شكله واحتج لمسائلها بالآثار وألحق فيها من خلاف كبار أصحاب مالك ما اختاره وفي الديباج في ترجمة أسد قال سحنون عليكم بالمدونة فإنها كلام رجل صالح وراويته ويقول إنها من العلم بمنزلة أم القرآن تجزئ في الصلاة عن غيرها ولا يجزئ عنها غيرها وقد اختصرها غير واحد كابن أبي زيد وابن أبي زمنين وغيرهما ثم اختصرها أبو سعيد البرادعي واختصاره يسمى بالتهذيب واشتغل الناس به حتى صار يقال له المدونة ومدونة سحنون أصح كتاب في المذهب لأنها تداولتها أفكار أربعة من المجتهدين مالك وابن القاسم وأسد وسحنون.

**تنبيه:** ولد أسد سنة خمسة وأربعين ومائة وتوفي سنة ثلاثة عشر ومائتين وولد ابن القاسم سنة اثنتين وثلاثين ومائة وقيل ثمان وعشرين وتوفي بمصر سنة إحدى وتسعين ومائة وهو ابن ثلاث وستين سنة واسمه عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة بضم الجيم آخره هاء ساكنة بعد دال مهملة العنقي بضم العين وفتح تاء فوقية نسبة إلى العنقاء وهم قوم من قبائل شتى كانوا يقطعون الطريق فبعث إليهم النبي صلى الله عليه وسلم فأوتي بهم أسرى فاعتقهم وسحنون اسمه عبد السلام أصله من تنوخ ولد سنة ستين ومائة وقيل إحدى وستين وتوفي سنة أربعين ومائتين وهو ابن ثمانين وعدَّ من أصحابه سبعمائة رجل ظهرُوا بصحبته والبرادعي اسمه خلف بن القاسم من كبار أصحاب أبي محمد بن أبي زيد وأبي الحسن القاسمي و: أشير بأول: أي مادته ليشمل تأويلان وتأويلات إلى اختلاف شاربها: في فهمها والتأويل هنا بمعنى التفسير كما في قوله تعالى: ﴿ويعلمك من تأويل الأحاديث﴾ وليس المراد به ما في الأصول من صرف اللفظ عن معناه المتبادر منه إلى غيره كما زعم بعضهم إذ قد يكون أحد التأويلين إبقاء اللفظ على ظاهره وبعض المتأخرين يعد التأويلات أقوالا والتحقيق خلافه لأن الشراح إنما يبحثون عن تصور معنى اللفظ والذي يعد خلافا إنما مآله إلى التصديق أي إثبات

حكم أو نفيه فشرح لفظ الإمام لا ينبغي أن يعد إختلافهم عدد أقوال وينبغي أن يعد ما شرحوه قولاً واحداً اختلفوا في تصور معناه.

**تنبيه:** الأمهات أربع: المدونة والموازية لمحمد بن الموار وهي أكثر فروعاً من غيرها والواضحة لعبد الملك بن حبيب والعنينة لمحمد العتبي وتسمى المستخرجة وزاد بعضهم المجموعة لمحمد بن عبدوس والمبسوط للقاضي اسماعيل وأشير بالاختيار: لقول اللخمي لكن إن كان بصيغة الفعل: كاختار واختير فذلك لاختياره هو في نفسه: وهو قليل و: إن كان بالاسم: نحو المختار والاختيار فذلك لاختياره من الخلاف: قبله ووجه ذلك أن الفعل يدل على التجدد والحدوث والاسم يدل على الثبوت والدوام فالفعل يناسب قولاً طراً والاسم يناسب قولاً ثابتاً قبله واللخمي هو أبو الحسن علي بن محمد الربيعي تفقه بآب بن محرز وأبي الفضل ابن بنت خلدون وأبي الطيب وأبي إسحاق التنوسي والسيوري وكان فقيهاً فاضلاً ديناً متقناً وذكر ابن عرفة أن فهمه أغناه عن معرفة الأصول وفي الديباج أنه تفقه به جماعة منهم المازري وأبو الفضل النحوي والكلاعي وعبد الحميد الصفاقسي وله تعليق كبير محاذ للمدونة سماه التبصرة حسن مفيد لكنه ربما اختار فيه فخرج اختياره عن المذهب، توفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة وبالترجيح لأبن يونس كذلك: في أن الفعل لما قاله هو والاسم لما رجه من خلاف سبقه وأبن يونس هو أبو بكر محمد ابن عبد الله بن يونس تميمي صقلي وعنه يعبر ابن عرفة بالصقلي بفتح صاد مهملة وكان فقيهاً إماماً عالماً، أخذ عن أبي الحسن الخضائري وعتيق بن الفرزي وأبن أبي العباس وألف كتاباً جامعاً لمسائل المدونة وأضاف إليها غيرها من النوادر، توفي رحمه الله في عشر بقيت من ربيع الأول أو الأخير سنة إحدى وخمسين وأربعمائة وبالظهور لأبن رشد كذلك: في أن الفعل لقوله من نفسه والاسم لقول سبقه وأتبعه وهو محمد بن أحمد ابن رشد ويكنى أبا الوليد قرطبي وهو فقيه وقته في أقطار الأندلس والمغرب معروف بصحة النظر وجودة الفكر وجودة التأليف وكان إليه المفرع في المشكلات وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية فألف كتاب البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل وهو كتاب عظيم النفع ينيف على عشرين مجلداً وكتاب المقدمات لأوائل كتب المدونة واختصار الكتب المبسوبة من تأليف يحيى بن إسحاق بن يحيى ألفها في اختلاف أصحاب مالك وأقواله اختصرها محمد وعبد الله ابنا أبان بن عيسى بن دينار ثم اختصر ذلك ابن رشد وتفقه بأبي جعفر بن زرق وعليه اعتماده وتفقه بآبن رشد القاضي عياض، توفي ابن رشد سنة عشرين وخمسائة ومولده في شعبان سنة خمس وأربعمائة وبالقول للمازري: بفتح الزاي وكسرهما كما في الديباج كذلك: في أن الفعل لما قاله من نفسه والاسم لقول سبقه فأتبعه وهو محمد بن علي بن عمر التميمي يكنى أبا عبد الله ويعرف بالإمام أصله من مازر مدينة في جزيرة صقلية على ساحل البحر هو إمام بلاد إفريقية وما وراءها من المغرب وكان آخر المشتغلين من شيوخ إفريقية بتحقيق الفقه ورتبة الاجتهاد ودقة النظر أخذ عن اللخمي وأبي محمد عبد الحميد السوسي يعرف بآبن الصائغ وغيرهما من شيوخ إفريقية ودرس أصول الفقه والدين ولم يكن في عصره في أقطار الأرض مثله في الفقه وكان يفرع إليه في الفتوى في الطب في بلده كما يفرع إليه في الفقه وألف في الفقه والأصول وشرح كتاب مسلم والتلقين للقاضي عبد الوهاب، توفي سنة

سِت وثلثين وخمسمائة وهو ابن ثلاث وثمانين ولم يذكر المص هؤلاء الشيوخ على ترتيبهم في الزمن فأقدمهم ابن يونس ثم اللخمي ثم ابن رشد واختار عدد الأربعة كالخلفاء والأئمة الأربعة الذين هم لنظام الدين كقواعد البيت الأربع التي لا يتم شكله إلا بها وحيث قلت خلاف: بهذا اللفظ وإنما رفعه لأنه يأتي به مبتدأ حذف خبره فذلك للاختلاف في التشهير: وأتي بالفاء بعد الظرف لأنه جرى مجرى كلمة الشرط كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسِيْقُولُونَ﴾ الآية، يعني أنه إذا اختلف في تشهير الأقوال وتساوي المشهورون في الرتبة عبر عن ذلك بلفظ خلاف سواء عبر المشهر بلفظ التشهير أو بما يدل عليه نحو المذهب كذا أو الظاهر كذا أو الراجح ونحو ذلك وإن لم يتساو المشهورون اقتصر على قول أعلمهم وحيث ذكرت قولين أو أقوالاً فذلك لعدم إطلاعي في الفرع: أي تلك المسألة على أرجحية منصوصة: أي نص على ترجيح قول معين وأعتبر من المفاهيم: جمع مفهوم وهو ما دل عليه اللفظ في غير محل النطق وهو قسمان مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة، فالأول ما وافق منطوق اللفظ في حكمه فإن كان أولى منه بالحكم سمي فحوى الخطاب نحو ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ﴾ فالضرب أولى بالتحريم من التأفيف وإن ساواه في الحكم سمي لحن الخطاب كفهم تحريم إحراق مال اليتيم من تحريم أكله فإنه مساو في الإلتاف والثاني ما خالف المنطوق في حكمه ويسمى دليل الخطاب وهو أنواع منها مفهوم الصفة والمراد بها لفظ مقيد لآخر ليس بشرط ولا إستثناء ولا غاية فيشمل النعت نحو في الغنم السائمة الزكاة وإضافة صفة لموصوف نحو في سائمة الغنم والعدد نحو ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ أي لا أكثر وحديث "إذا شرب الكلب في إناء أحكمم فليغسله سبعة" أي لا أقل والعلة نحو أعط السائل لحاجته أي المحتاج لا غيره والحال نحو أحسن إلى العبد مطيعاً أي لا عاصياً والظرف زماناً أو مكاناً نحو سافر يوم الجمعة أي لا غيره وأجلس أمام زيد أي لا وراءه ومن أنواعه الاستثناء بعد نفي نحو ما قام إلا زيد فمنطوقه نفي القيام عن غيره ومفهومه إثباته لزيد ومنها الشرط نحو ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حُمْلَ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ أي بخلاف من لم تحمل ومنها الغاية نحو ﴿وَأَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ونحو ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً﴾ أي فإذا نكحها حلت لأول ومنها الحصر بضمير الفصل نحو ﴿فَإِنَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ أي فغيره ليس بولي أي ناصر أو بئنا نحو ﴿إِنَّمَا إِلَهُمُ اللَّهُ﴾ أي غيره ليس بآله أو بتقديم معمول الفعل منصوباً نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ أي لا غيرك أو مجروراً نحو ﴿إِلَهِ اللَّهِ تَحْشَرُونَ﴾ أي لا إلى غيره وأرجحها الاستثناء بعد نفي ثم الغاية ثم الشرط وضمير الفصل ثم الصفة مفهوم الشرط: وما هو أرجح منه فالشرط يعتبره لزوماً ولا يصرح بمفهومه فقط إلا لنكتة كقيود يذكرها أو فروع يعطفها أو يشبهها ويفهم من اعتبار الشرط اعتبار ما هو أرجح منه كالأغاية والحصر فالغاية كقوله والمبتوتة حتى يولج بالغ وقوله المجنون محجور للإفاقة والحصر كقوله إنما يجب القسم للزوجات في المبيت وقوله إنما يباع عقاره لحاجة وقوله إنما يستلحق الأب وقد يعتبر مفهوم الصفة كقوله في الجمعة ولزمت المكلف الحر ولا سيما في التعريف كقوله الإيلاء يمين مسلم مكلف وقوله في الظهار تشبيه المسلم المكلف وأشير بصحح أو أستحسن: بضم أولهما فعلاً مبنياً للمفعول وكذا إن عبر بالاسم كالأصح والمصحح والأحسن إلى أن شيخاً غير: الأربعة الذين قدمتهم صحح هذا: القول أو استظهره: أي ألفاه ظاهراً أو اعتقده ظاهراً لأن استفعل

يأتي لوجدان الشيء بمعنى ما صيغ منه أو لظنه كذلك والظاهر من الأحكام ما ظهر وجهه وعلته والأقرب إلى الحقيقة أن التصحيح فيما صححه من كلام غيره والإستحسان فيما يراه هو وكل من اللفظين يحتمل المعنيين و: أشير بالتردد لتردد المتأخرين في النقل: عن المتقدمين وهو اختلافهم في العزو إلى المذهب ويسمى بالطرق فهي اختلاف الشيوخ في كيفية نقل المذهب والجمع بينها ما أمكن أولى والطريق التي فيها زيادة أرجح أو لترددهم في الحكم لعدم نص المتقدمين: في ذلك الفرع وهو قليل وقد يعبر بالتردد عن كثرة الخلاف كقوله في آخر الأقتضية وفي تمكين الدعوى لغائب بلا وكالة تردد وقوله إن شهد ثانيا ففي الإكتفاء بالتركية الأولى تردد وبلو: الغائية المكتفي عن جوابها بما قبلها إلى خلاف: بالتناوين مذهبي: بياء النسب أي خلاف منسوب لمذهب مالك وأما إن فيشير بها غالبا إلى خلاف خارج المذهب والله أسأل: قدم اسم الجلالة المنسوب بأسأل لإفادة الحصر لأن تقديم المعمول يفيد الحصر أي لا أسأل إلا الله أن ينفع به من كتبه: أي نسخه لنفسه أو لغيره أو قرأه: بدرس أو مطالعة أو حصه: بحفظ أو فهم أو بملك أو شراء أو غيره أو سعي في شيء منه: أي من المختصر يحتمل أن من تبعية و أنها للعلة أي في شيء لأجله كإصلاح مداد لكتابه أو بري قلمه والله يعصمنا: والعصمة بكسر عين مهملة المنع والحفظ من الزلل: أي بفتح الزاي واللام الخطأ وأصله من زل إذا زلقت رجله في طين أو نحوه ويوفقنا: التوفيق التيسير للخير وعند المتكلمين خلق القدرة على الطاعة وضده الخذلان وهو خلق القدرة على المعصية في القول والعمل: والجملة في يعصمنا ويوفقنا خبرية أريد بها إنشاء الدعاء أي طلب أن يعصمه من الخطأ فيما يأتي به وإخلاص القلب ونطق اللسان وعمل غيره من الجوارح على وفق ما أمر الله به ويرضاه ثم اعتذر: أي أبدي عذري لذوي الألباب: أي العقول الصحيحة واللام للانتهاء من التقصير الواقع في هذا الكتاب: ومن للتعليل أي لأجل التقصير وإنما عطف اعتذر بثم لأنه طلب قبل ذلك من الله تعالى ففر من العطف بالواو لما توهمه من التشريك أمثالا لقوله صلى الله عليه وسلم "لا يقل أحدكم ما شاء الله وشاء فلان ولكن ما شاء الله ثم ما شاء فلان" وأسأل بلسان التضرع والخشوع وخطاب التذلل والخضوع: هذه ألفاظ متقاربة المعنى فالتضرع هو التذلل والخشوع هو الخضوع وأضاف اللسان للتضرع والخشوع لأنهما ينشان عنه وقيل إنهما في القلب والتذلل والخضوع لأنهما في الجوارح الظاهرة أن ينظر بعين الرضا والصواب: أي لا بعين الغضب والسخط ولا بعين المحبة المجردة عن الصواب فقد يرضى المرء ما لا يستصوبه ويستصوب ما لا يرضاه وقد أجاب الله دعاءه فقد أقبل الناس عليه إقبالا لم يقبلوه على غيره فما كان من نقص: يخل بالمعنى المراد كملوه أو من خطبا أصلحوه: وكملوه وأصلحوه فعلا ماضيان والواو فيهما ضمير يعود على ذوي الألباب والتكميل والإصلاح ينبغي أن يكونا في الطرر والحواشي بعد تأمل إذ قد يظن الإصابة غير مصيب، قال الشاعر:

وكم من عائب قولا صحيحا

وآفته من الفهم السقيم

فقلما يخلص: أي ينجو مصنف: اسم فاعل من صنف إذا جعل علوم الكتاب أصنافا كل صنف على حدة أو كل صنف بابا قال الجوهري تصنيف الشيء جعله أصنافا وتمييز بعضه عن بعض من الهفوات: جمع هفوة وهي الزلة أو ينجو مؤلف: اسم فاعل من ألف إذا ضم كل مسألة إلى ما يشاكلها في النوع ويناسب

بين الأبواب في التقديم والتأخير والموالاة، فالتأليف يستلزم الألفة بين المسائل فضلاً عن أنواعها والتصنيف مراعاة ما بين الأصناف روعي في أشخاص المسائل أم لا فهو أعم من التأليف، فكل مؤلف مصنف ولا عكس من العثرات: جمع عثرة وهي الزلة فقله قلما يخلص إلخ مبين لوجه اعتذاره فكأنه قال إنما اعتذرت لأنني مصنف ولا يخلو مصنف من خطأ طريق الصواب ولأنني مؤلف ولا ينجو مؤلف من السقوط في التحريف وهو مراده بالعثرات.

**باب :** في الطهارة والباب لغة ما يدخل منه ويخرج ويقال لما يتوصل به إلى المقصود وعرفا اسم لنوع من مسائل العلم والطهارة لغة النظافة من الأوساخ والنزاهة من الآثام وفسر بهما قوله تعالى: ﴿وَتِيَابُكَ فَطَهِّرْ﴾ فإن أريد بالثياب حقيقتها فمن الأول وإن أريد القلب أو النفس فمن الثاني ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ طَهْرَكَ﴾ وشرعا صفة حكمية توجب أي تثبت لموصوفها جواز استباحة الصلاة به أو فيه أو له كذا لابن عرفة ومعنى حكمية أنها حكم بها الشرع وأضاف جواز إلى استباحة لأن طلب إباحتها لا يجوز مع المانع والظاهر أن أحدهما يكفي واعترض على حده بأنه إنما يشمل ما تستباح به كالثوب والبدن والماء أو فيه كالمكان أو له كالمصلي ولا يشمل الميت المصلي عليه لكن يشمل حده للتطهير بأنه إزالة النجس أو رفع مانع الصلاة وهذا هو المطلوب من المكلف وإليه أشار المصنف بقوله يرفع الحدث: أي المنع المرتب على الأعضاء كلها أو بعضها وليس رفعه بمحال لأن المحال رفع وقوع الواقع لا رفع الواقع كما توهم بعضهم والحدث عرفا يقال للمنع المذكور وللخارج من المخرجين ومنه قول المصنف نقض الوضوء بحدث وهو الخارج إلى آخره ولخروجه وللوصف الحكمي المقدر قيامه بالأعضاء قيام الأوصاف الحسية بمحالتها ومنه قول المصنف ومنع حدث صلاة ويصح أن يراد هنا لأنه الموجب للمنع فإذا رفع ارتفع المنع وحكم الخبث : وأما عينه وهو النجاسة فتزول بكل قلاع وحكمه أعم منه لأنه يوجد مع العين ودونها ولا توجد العين دونه وأما ما عسر من لون أو ريح فكالعدم وقدم الحدث لأنه متفق على وجوب رفعه بخلاف حكم الخبث بالمطلق وهو ما صدق : بفتح الدال عليه اسم ماء بلا قيد : من إضافة أو وصف وإن قيد تارة فهو ما لا يلزمه القيد كماء المطر وماء البحر بخلاف ما يلزمه قيده كماء الورد وماء البطيخ وعرفه ابن عرفة بأنه الباقي على أوصاف خلقته غير مستخرج من نبات ولا حيوان وحده لا يشمل ما تغير بما لا يضره ولا الماء الذي نبع من تحت أصابع النبي صلى الله عليه وسلم في الإناء على أنه خرج من يده ويشمله إن قيل إن ماء الإناء كثر ببركته ويشمله لفظ المصنف على كلا القولين وهو على الأول أشرف المياه وهل على الثاني كذلك أو أشرف منه ماء الكوثر وزمزم وتردد فيه عج ويدخل في المطلق الماء المكروه وسيأتي وماء زمزم خلافا لابن شعبان في منع غسل النجس به وإن جمع : المطلق من ندى : ويغتفر عند عجب وب تغير أوصافه بما جمع من فوقه لأنه كقراره خلافا لـ د أو ذاب بعد جموده : ذاب بنفسه أو ذوب ولا يضره تغييره بثالة من جنس التراب وفي ماء مالح جمد وصار ملحا ثم ذاب في غير موضعه ثلاثة أقوال ذكرها ابن رشد قيل إنه باق على أصله وقيل كالطعام وقيل إن جمد بصنعة فكالطعام وإلا فلا أو كان سؤر : أي بقية شرب بهيمة : لم يغيره لعباها وإن حرم أكلها أو كانت جلالة أي لا تستوقي نجسا أو سؤر حائض أو جنب : ولو كافرين أو شارب خمر ونسخة

عطف جنب بالواو أولى من عطفه بأو ويفهم سور أحدهما من سورهما معا بالأحرى «أو» **فضلة طهارتهما** : أي ما فضل من إناء تطهرا منه ويشمل ما نزل فيه لأنه يتعلق منه شيء بالجسد فالباقى فضلة لكنه مكروه كما يأتي «أو» كثيرا : أزيد من ءانية غسل **خط بنجس** : بفتح أوله مع تثليث ثانيه وسكونه لم يغير : أحد أوصافه وأحرى طاهر لم يغيره ولا مفهوم لكثير على المشهور بل اليسير كذلك ولكنه مكروه كما يأتي أو : تغير ولكن شك في مغیره ١ هل هو مما يضر : كالطعام أو لا كالتراب فيحمل على أصله من أنه طهور لقوله عليه السلام "خلق الله الماء طهورا" وأحرى إن شك هل تغير فإن علم أن مغیره يضر وشك في نجاسته فالماء طاهر غير مطهر ومفهوم شك أن الظن يعمل به ففي العتبية أن ماء بير جهل سبب ننتها وغلب على الظن أنه من مرحاض مجاور لها يترك ما لم توقن السلامة بخلاف بير الصحراء نقله غ أو : تغير ريحه بمجاوره : كجيفة أو شجرة ورد مثلا فلا يضر وإن تيقن ذلك خلافا لمن قيده بما إذا يبعد الماء جدا ٢ وتبقى فيه الرائحة وإن تغير ريحه بدهن لاصق : سطح الماء ولم يمازجه لونه أو طعمه فيضر ويحمل على أنه مازج قاله ح ولم يرتض قول ابن عرفة أن كل ما تغير بحال معتبر وإن لم يمازج محتجا بقول القابسي والشيخ ما سقي بدلو دهن بزيت وغير أحد أوصافه غير طهور وأجاب عنه ح بأن كل جزء من الماء مازجه جزء من الزيت ينشغ أي يرتفع من قعر الدلو وأجابه بخلاف دهن وقع في الماء لأنه يطفو على وجهه ويسلم ما تحته أو : تغير ريحه برائحة قطران وعاء مسافر : بقيت فيه فلا تضر لحاجة أهل البادية إليه وكذا عند سند لو ألقى في الماء فطفا عليه ما لم يتغير لونه وقيل إن كان دباغا لم يضر تغيره ولو بينا ورجحه الشيخ الأمير وفصل ابن عرفة بين البين وغيره وارتضاه ح وإن شك هل هو دباغ جرى فيه قوله أو شك في مغیره إلخ أو : تغير بمتولد منه : كالطحلب وهو خضرة تعلو الماء وقيده الفهري بعدم طبخه فيه وكذا سسك حي وإن تناسل وكذا روثه عند ح وأما الميت فما تغير به طاهر غير مطهر كما في التلقين والكافي ٣ أو بقراره **كملح** : وطين وكبريت وحديد ونحوه ولو تغير بإناء صنع منه على الأصح لأنه صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ في إناء من صفر ومعلوم أنه يغير الماء ولو طبخ الملح في الماء فغيره فقولان أو : تغير بمطروح : بلا قصد كالقاء ريح بل ولو قصدا من تراب أو ملح : كما شهره الباجي وابن بشير خلافا لما نقله المازري عن الأصحاب والأرجح : عند ابن يونس تبعاً للقابسي السلب : بسكون اللام وقد تفتح بالملح : إن طرح قصدا لأنه صار كالطعام وأما بلا قصد فلا يضر اتفاقا ذكره عج وفي الاتفاق على السلب به إن صنع : من التراب كما في ضيح ويبقى الخلاف فيما لم يصنع أو الخلاف جار فيهما تردد : منشأه أن الباجي جعل ما صنع كالطعام وغيره كالتراب فتردد بعضهم هل هو تفسير للقولين فيتنفق على سلب ما صنع أو قول ثالث ثم الملح إما معدني وهو حجره أو ماء جمد أو مصنوع فالمعدني كالتراب وماء جمد إن جمد في محله لم يضر وإلا فثالثها إن جمد بصناعة فكالطعام والمصنوع إما من شجر فيضر اتفاقا أو من التراب فهو محل التردد عند عج وهو ظاهر ضيح ومحله عند بهرام ماء جمد بصناعة لا : يرفع الحدث وحكم الخبث بمتغير : وإن لم يبين تغيره إلا ما يأتي في حبل سانية لونا أو طعما : اتفاقا أو ريحا : خلافا لابن الماجشون بما يفارقه غالبا : بحسب

٣- في نسخة إذا لم يتبعد بالماء، والصحيح ما في المتن.



عادةً كلِّ قوم فتغيرُ أواني أهل البادية بالدهن لا يضر بعد الغسل وكذا تغير أواني الحضر بالطعام وكان الصحابة يستعملون أوانيهم في الأكل والشرب والوضوء ذكره ح وفي المعيار أن الإناء إذا كان فيه زيت أو ودك فصب ثم صب فيه الماء فتعلوه شبابة أن اليسيرة لا تضر من طاهر أو نجس: مثل لهما بقوله كدهن: طاهر أو نجس خالط: الماء ومازجه (أو) بخار: بضم أول أي دخان مصطكى: بضم أوله وفتح وهو علك يتبخر به وكذا بخار غيره فإن ذلك يضر كما للحمي وقيل لا يضر لأنه مجاور لا مخالط وذكر عب أن هذا إن لا قى الماء دخانه فإن زال عن الإناء قبل الماء دخانه<sup>4</sup> ضر تغير طعمه بخلاف ريحه وذكر تت في متغير بحلول طيب لا يتحل كالعود قولين وحكمه: من طهارة وعدمها وأما الانتفاع به فسياتي كمغيره: فإن تغير بطاهر فطاهر أو بنجس فنجس قال في الإرشاد وما تغير بمخالط أجني كالخل والفول سلبه الطهورية وأكسبه حكمه ويضر بين تغير: أي تغير فاحش بحبل سانية: وهي الدلو وأداته كما في القاموس وكذا كل آلة ينقل بها الماء ليست من جنس التراب قال ابن رشد في الماء يسقى بكوب جديد وحبل جديد أنه يستعمل إلا أن يطول مكثه في الكوب أو طرح الحبل فيه حتى تغير تغيراً فاحشاً وذكر ب أن كل ما يحتاج له الماء كذلك كدباغ القربة وطي البير اهـ وصحح بعضهم في الحبل أنه لا يضر إذا لم يمكن التحرز منه بخلاف جديد يمكن التحرز منه بوصل حبل عتيق في طرفه ذكره تت كغدير: تغير بروت ماشية: أو بولها فالتشبيه في مطلق التغير وإن لم يكن بينا وتبع المص في الغدير للحمي وعن مالك أنه مطهر وصوبه سند كما في تت أو بير: تغير ماؤها بورق شجر أو تبن والأظهر: عند ابن رشد في بير البادية: المتغير ماؤها بهما: إن غلبا وتعسرت تغطيتها الجواز: للتطهير به ورجحه ح وكذا بير طويت بخشب وحشيش لم يوجد غيرهما كما في غ بل هذا أولى لأنه صار كالقرار بخلاف الورق والتبن وذكر ابن جزي في الورق أقوالاً ثالثها الفرق بين زمن قلته و زمن كثرته فيغتفر للمشقة وذكر ح أنه لا مفهوم للبير عن العين والغدير ولا للبادية فالمدار على عسر الاحتراز وقال تت إن مفهوم المصنف المنع في بير الحاضرة للضرورة في تلك دون هذه وفي جعل: أي تقدير المائع المخالط: للماء الموافق: له في أوصافه سواء كان له وصف مخالف وزال أو لم يخالف أصلاً كما يفيد ضيح وقيد عج بالأول وسواء كان طاهراً أو نجساً كماء الورد والبول المنقطعي الرائحة كالمخالف: فينظر لطهارته ونجاسته ولقلة الماء وكثرته فيجري فيه ما مر أو لا يقدر كالمخالف فلا يضر لبقاء الماء على وصف خلقته نظر: صوابه تردد لعدم النص ومحله ماء قدر كفاية خالطه مثله أو أقل بحيث يعلم أو يظن أنه لو كان مخالفاً لغيره فإن شك لم يضر خلافاً لـ ح فإن زاد على الكفاية فطهور وإن نقص عنها ترك كما رجحه سند ورجح الجواز في قدرها إن خالطه قدره وأما إن خالطه أكثر منه فغير طهور لأنه تابع ذكره عج واستظهر ب أنه لا محل للنظر لأن الشك يلغى وإن تحقق أو ظن شيئاً عمل به ونحوه لابن عرفة وفي التطهير بماء جعل في الفم: بلا مضمضة ولم يطل مكثه فيه قولان: جوزة ابن القاسم وروى أشهب منعه والخلاف في ذلك خلاف في حال وصفة وهي أن الماء هل ينفك عن الريق أم لا وأما لو تحقق أنه خالطه من الريق ما يغيره لمضمضة أو طول مكث فلا خلاف ذكره ح .

4 - هكذا في جميع النسخ الأصول، و الحكم صحيح و في صحة التركيب نظر، و الله أعلم.



**تنبيه :** هذا الفرع يشارك ما قبله في عدم ظهور تغير الماء بمخالطه وإن كان عدمه محققا في الأول دون الثاني لأن القائل فيه بسلب الطهورية قائل بأنه متغير فلا يلزم من قوله بالسلب فيه القول به في الأول فصح أنه لا نص في الفرع الأول وذكر ح أن الريق من المخالط الموافق إلا أنه هنا شك هل حصل منه ما يؤثر بخلاف ما قبله اهـ وهذا يفيد أن القولين اتفقا على تقديره مخالفا كما قاله ب وفي التهذيب جواز الوضوء بماء فيه البصاق وشبهه وقيده ابن يونس بما إذا لم يكثر جدا حتى يغير الماء ذكره تت وكره : للطهارة ولو مندوبة أو من خبث كما في ح لا في غيرها كشراب وغسل إناء ماء : يسير مستعمل : بخلاف تراب مستعمل كما في ضيح في حدث : ولو غسلة ثانية أو ثلاثة قاله ح إذا وجد غيره للخلاف فيه إذ قيل بمنعه ويكره ولو خلط بمستعمل آخر فكثير خلافا لابن عبد السلام لا إن خلط بطهور لم يستعمل ومحل الكره ماء منفصل عن أعضاء نقية لا فضلة الاغتراف ولا ما جرى من بعض العضو إلى بعضه لأن الماء ما دام في العضو طهور اتفاقا وفي : مستعمل في غيره : كوضوء مستحب وغسل جمعة أو عيد تردد : هل يكره وهو ظاهر قولها ولا يتوضأ بماء قد توضئ به مرة اهـ أو لا يكره وإنما يكره ما استعمل في الحدث فقط كما لسند وشس وعليه فلا يكره ما غسل به خبث لم يغيره كما قال د وذكر البحيري أنه يكره ونحوه في ضيح وكذا عند ح ماء طهر الذميمة لزوجها وغسلة ثانية أو ثلاثة من وضوء لحدث وذكر القرافي أنه اختلف في علة القول بالمنع فقيل لأنه أدبت به عبادة فلا تودی به أخرى وقيل لأنه رفع مانعا فلا يرفع آخر فماء طهر الذميمة لزوجها طهور على الأول إذ لم تود به عبادة لا على الثاني لأنه رفع مانعا وينعكس القولان في وضوء تجديد وغسلة ثانية أو ثلاثة و : كره يسير : وجد غيره كآنية وضوء : لمتوض ومغتسل أو : آنية غسل : لهما عند ح أو لمغتسل فقط عند د والبحيري ويفيده قول ابن رشد إن حد هذا الماء قدر ما يتوضأ به تقع فيه قطرة بول أو خمر أو قدر قصرية تطهر فيها جنب لم يغسل ما به من الأذى بنجس : وإن قطرة في آنية وضوء كما مر عن ابن رشد لم يغير : الماء وقيل نجس كما في الرسالة ورجحه ابن جزى ونقله عن أبي حنيفة والشافعي والكراهة مقتضى قولها إن من صلى به يعيد في الوقت ويرد قول عب يعيد أبدا أو : يسير ولغ فيه كلب : بأن حرك لسانه لا إن لم يحركه أو سقط فيه لعابه فقط وسواء أذن في اتخاذه أو لا علمت طهارة فمه أولا وفيها أن من توضأ به وصلى أجزأه ولم يعد ولو علم في الوقت وأنه لا بأس به في ماء كثير كالحوض وراكد : وهو ماء غير جار ومنه بير قل مأوها كما في المدونة يغتسل فيه : أي أنه يكره أن يغتسل فيه ابتداء لقوله عليه السلام "لا يغتسل الجنب في الماء الدائم" أي غير الجاري وقيد بما إذا لم يستبجر ولم تكثر مادته ولم يضطر إليه وإلا فلا كراهة كما في المدونة ولم يظن أنه ينجسه وإلا وجب تركه كما في عج وقيده بما ليس في ملكه ولا سند له في ذلك والنهي عند مالك للتعبد سواء غسل ما به من الأذى أم لا قل الماء أو كثر وعند ابن القاسم للنجاسة فيجوز إن كثر الماء أو غسل ما به من الأذى وإلا حرم كما ذكره تت وسور شارب خمر : أي من كثر شربه من مسلم أو كافر إلا أن تعلم طهارة فمه (أو) ما أدخل يده فيه : أو عضوا منه لم تعلم طهارته ومثل شارب صانعه وحامله في إدخال يده لا في سوره و : سور ما لا يتوقى نجسا : من طير أو سبع

كالدجاج والأوز المخلاة وأما المقصورة أي المحبوسة التي لا تصل إلى النتن فسورها طاهر قاله فيها من ماء : يسير وهذا بيان للسور وما بعده وفيها أن من توضأ بسور الجلالة وصلى ولم يعلم أعاد في الوقت لا : كراهة إن عسر الاحتراز منه : كالفار والهر وقيل إن الكلب الماذون كذلك أو كان : سوره طعاما : فلا يكره لأنه لا يطرح بالشك.

تنبيه : قال زروق يحرم احتقار الطعام وإلقاؤه في القدر ونقل ابن حارث الاتفاق على كراهة امتهانه وغسل اليدين به وحمله عج على امتهانه بغير قدر ليلا يخالف ما لزروق كمشمس : من الماء فلا يكره قاله جب وقيل يكره وقيد بما لا شس في إناء حديد أو نحاس وإن ربيئت : النجاسة أي علمت على فيه : أو يده وقت استعماله : للماء أو الطعام عمل عليها : فما غيرته تنجس وإلا فرق في الماء بين قليله وكثيره كما مر وفي الطعام بين مائه وجامده كما يأتي وإذا مات بري ذو نفس : بسكون الفاء أي دم ولذا وصفه بقوله سائلة : بخلاف ما لا دم له براكذ : لم يستبحر كانت له مادة أم لا كما في ضيخ عن ابن وهب واختاره الشيوخ وظاهرها أن النزع خاص بما له مادة وغيره يترك ومثله قول ابن رشد ونصه فإن كان الماء غير معين مثل القصرية والجب أي المأجل طرح ولم يتوضأ به وإن كان بيرا نزع منها قدر ما تطيب النفس به ولم يغيره : فإن تغير وجب تركه كله مع غسل محله إلا أن تكون له مادة فينزع حتى يزول تغيره ندب : على المشهور نزع : لتزول رطوبة تخرج عادة حين يفتح فاه طلبا للنجاة ولا تملأ آلة النزع ليلا تعود الرطوبة بقدرهما : أي الميت والماء فإن صغر وكثر الماء قل النزع وبالعكس كثر وإن تفاديا توسط ويكره قبل النزع إن وجد غيره ومن توضأ به أعاد في الوقت قاله فيها لا : يندب النزع إن وقع : في الماء ميتا : لانسداد منافذه قبل الماء وقيل إنه كموته فيه ولا إن وقع حيا وخرج حيا وهل يحمل جسد ما غلبت مخالطته للنجس على الطهارة أو عدمها قولان لابن رشد وابن نمير واستظهر ح الأول في الطعام إذ لا يطرح بالشك والثاني في الماء فيكره إن وجد غيره ولو زال تغير : الماء النجس : قل أو كثر كما للفاكهاني ولذا أطلق المصنف وقد اختلف في البول نفسه إذا زالت رائحته كما في ضيخ عن ابن دقيق العيد لا بكثرة : ماء مطلق : صب فيه بل بطول مكثه أو نزع بعضه كما في ضيخ أو بتراب أو بمطلق قل كما في د ونقله عج عن ابن الإمام وأما إن زال تغيره بكثرة مطلق فطهور اتفاقا كما في ضيخ فاستحسن الطهورية : كما في الإرشاد بناء على أن علة نجاسته تغيره وقد زال ورجحه ابن رشد لأن مذهب مالك أن الماء قل أو كثر لا ينجسه إلا ما غيره وعدمها : صوابه وعدم الطهارة أرجح : بناء على أن النجاسة لا تزول إلا بالماء عزاه لابن يونس وهو للفاكهاني قائلا إنه كالبول فلا ينتقل حكمه وابن يونس إنما تكلم في زوال عين النجاسة بالماء المضاف هل يزول حكمها وصوب أنه لا يزول قاله غ فالمصنف يرد عليه أمران لفظ عدمها ولفظ أرجح لا غير ذلك وأما لو زال تغير الطاهر بنفسه فطهور وقيل : في مغير الماء خبر الواحد : المقبول الرواية ولو عبدا أو أنثى إذا أخبر بكونه نجسا أو غيره لأن إلغاء الشك محله حيث لم يستند لخبر مخبر<sup>5</sup> إن بين وجهها : كقوله تغير ببول

<sup>5</sup> - ينبغي أن يفيد هذا إذا أخبر المخبر بالنجاسة لأنها هي التي كان الشك فيها ملغيا. وأما جذب الطهارة فلم يكن فيه ملغيا والله تعالى : اعلم.

أو دم أو: لم يبينه لكن اتفقا : أي السامع والمخبر مذهباً : والمخبر عالم بما ينجس الماء وإلا بأن لم يبين واختلفا مذهباً فقال : المازري يستحسن : أي يندب تركه: إذا وجد غيره قاله د فإن أخبر بطهارته قبل خبره مطلقاً إلا أن يظهر في الماء ما يقتضي خلاف خبره قاله ح وسلمه ب وورود الماء على النجاسة : في التطهير كعكسه : أي ورودها عليه عند مالك وقال الشافعي إن وردت عليه وكان دون قلتين تنجس بمجرد الملاقاة وإن لم يتغير محتجاً بمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم "إذا لم يبلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث" ويدل لمالك قوله عليه السلام "الماء لا ينجسه إلا ما غيره".

**فصل : في تمييز الطاهر من النجس الطاهر :** أنواع فمنه ميت ما لا دم له : طبعاً سواء كان فيه دم منقول كذباب وقراد أو لا كجراد وعقرب ودود ولا يلزم من طهارته إباحته بلا ذكاة إلا أن دود الطعام مغتفر قاله شس ولو تحلل نحو الجراد في طعام فإن تميز أزيل وأكل الطعام وإلا فلا إلا أن يغلب الطعام فيباح وفيها وإن وقع الخشاش في قدر أكل منها واستشكل قاله جب وحمل كما في ضيغ على أنه لم يتحلل وعلى أنه يسير والطعام كثير اهـ وإن تحلل فيه ما له دم منقول طرح .  
**تنبيه:** خفف ابن رشد أمر قملة وقعت في دقيق كثير ولم تخرج لأنها لا تتمازج في جملة الدقيق فلا يحرم إلا محلها فإذا لم يعرف جاز أكل يسير منه لاحتمال أنها في غيره فإذا أكل بعضه جاز أكل باقيه لاحتمال أنها فيما أكل وجعل ذلك كمن له أخت ببدة لا يعرف عينا فإنها لا تحرم عليه نساء تلك البدة بخلاف اختلاطها بنسوة قليلة نقله عند قول المصنف بنجس قل وأخذ منه أن خلط نجس بطاهر كثير لا يحرم الجميع وأما قولهم في قطعة لحم خنزير وقعت في كدس لحم أنه إن علم جانبها ترك وأكل الباقي وإن لم يعلم طرح كله فمحلها ما لم يكثر جداً وميت البحري ولو طال حياته ببر: خلافا لابن نافع وقيل إن مات في الماء فطاهر وإلا فلا وذلك كضفدع بتثليث أوله وثالثه وسلخفة بضم أوله وثالثه وهي الفكرون قاله ب وأما البري منهما فميته نجس كما في د وغيره وما وجد منهما في شاطئ البحر وشك أبحري أم بري لم يوكل لأنه لم يتحقق إباحته أصلاً وقولهم الطعام لا يطرح بالشك محله المباح أصلاً ولو وجد بحري في بطن ميتة غسل إن لم يتزلع وأكل ذكره عج وما ذكي : ذكاة شرعية وجزؤه : من لحم وعظم وغيرهما خلافاً لمن أخرج المرارة والعسيب والأنثيين والمشيمة أي وعاء الولد وأما جرة البعير فليست جزءاً وهي طاهرة كالبعير والزبل خلافاً للشافعي إلا مذكى محرم الأكل: فلا يظهر بالذكاة ولو مختلفاً فيه كحمار وبغل وذكر شس في تطهيرها لجلدها ما لا يوكل قولين وأما المكروه كسبع فإن ذكي لأكل لحمه طهر جلده تبعاً له وإن ذكي لجلده فقط طهر وفي أكل لحمه قولان على الخلاف في تبعض الذكاة ورجح عج تبعضها فلا يوكل ويصح رجوع الاستثناء للجزء أيضاً والمحرم منه جنين لم يتم خلقه وخنزير تخلق في بطن شاة فهو نجس نظراً لذاته وكذا شاة في بطن خنزير نظراً لأمها بخلاف خنزير في بطن بحري لأن خنزير الماء يوكل وصوف : للضأن ووبر : للابل والأرنب وبطن القنفذ وزغب ريش : للطيور والريش اسم للقصب والزغب معاً وأما القصبه فما يحله الدم والرطوبة كالعظم وفيما بعده قولان كذا لشس وشعر : بفتح العين وقد تسكن وهو لغير ما ذكر ولو : كان الشعر من خنزير : خلافاً لما في الرسالة والكافي إن جزت : المذكورات بحديد أو

غيره ولو بعد ننتفها لأن مباشر اللحم مما نتف هو النجس وسواء جرت من حي أو ميت كما في المدونة ويجب تبينه إن بيع وإلا خير مشترية لكرهه النفس له ولعدم قوته قاله عج وذكر شب كراهة بيع شعر رأس آدمي ومنه الجماد وهو : عند الفقهاء جسم غير حي : أي لم تحله الحياة قط و: غير منفصل عنه: فيدخل المائع كزيت والجماد كنبات وحجر وخرج الحي وما انفصل عنه كجلد ولبن وما خرج منه كزبد وسمن إلا المسكر: وهو ما غيب العقل فقط مع طرب وما غيبه لا مع طرب هو المفسد ويسمى مخدرا وما غيب العقل والحواس هو المرقد وهو والمفسد طاهران لا يحرم منهما إلا ما أثر في العقل ولا حد فيهما بخلاف المسكر في ذلك كله فإنه نجس ويحد شاربه ويحرم قليله والحي : من آدمي أو غيره وإن شيطانا أو ما تولد من العذرة ولو كلبا أو خنزيرا على المشهور لأن الحياة علة الطهارة في الأنعام فيلحق بها غيرها ودمعه : لمسح الصحابة له إذا بكوا من الوعظ بأيديهم وثيابهم ولا يغسلونها وعرقه : لأنه صلى الله عليه وسلم أجرى فرسا عريا أي بلا سرج ولا يخلو غالبا من عرق ولعابه : خرج في يقظة أو نوم من فم أو معدة ولو تغير واستظهر ح أن ما كان منها نجس إن تغير كما للنووي ويعرف أنه منها بنتته وصفرتة وقيل إن كان رأسه على مخدة فمن فمه وإلا فمن معدته وذكر عج أنه يعفى عما لا زم منه وأنه إن غلب على الظن وجود نجاسة بلعاب أو بصاق فنجس ومخاطه : السائل من أنفه لأنه صلى الله عليه وسلم كان يمسحه من السبطين ويصلي وكذا خراء الأذن لقولهم إن كل ما يخرج من الحي برشح طاهر ولذا طهر الدمع وما معه وبيضه : أمن سمه أم لا ولو أكل : الحي نجسا : مبالغة في طهارة ما ذكر وردا لمن قال بنجاسة عرق السكران ولبن الجلالة وبيضها والخلاف في كل نجس تغيرت أعراضه والمعتمد أن ما تغير إلى صلاح طاهر كاللبن والبيض والعرق وما تغير إلى فساد نجس كزبل الجلالة وأيضا فالزبل عين ما أكل من النجس بخلاف العرق فإن ما أكل لم يصل لظاهر الجسد إلا : البيض المذر : بكسر ذال معجمة وهو ما عفن فصار دما أو مضغة وأخرى ميتا لا ما فيه نقطة دم فطاهر على الأصح قاله عج وغيره و: إلا الخارج : من دمع وما بعده بعد الموت : من حيوان ينجس به ولم يذك ولبن آدمي : ذكرا أو أنثى مسلم أو كافر ولو شرب خمرا أو أكل نجسا ومثله الجنى لأنه يجوز لنا نكاح نسائهم إلا الميت : قلبه نجس لنجاسة وعائه على القول بنجاسة ميتة لا على الآخر ولبن غيره : أي غير الآدمي تابع : للحمة فهو من المباح طاهر ومن المحرم نجس ومن المكروه مكروه شربه دون الصلاة به كذا ذكر الفيشي عن ابن دقيق العيد وقسم في ضيق اللبن إلى ثلاثة أقسام طاهر اتفاقا وهو لبن المباح والآدمي ونجس اتفاقا وهو لبن الخنزير ومختلف فيه وهو ما عدا ذلك فقليل طاهر وقيل تابع وقيل مكروه من المحرم ومنه بول وعذرة من مباح : لتجويزه صلى الله عليه وسلم الصلاة في مرائب الغنم لكن يندب غسلهما لقول الشافعي إنهما نجس ولو عبر المصنف برجيح بدل عذرة كان أحسن لأن العذرة للآدمي فقط إلا المتغذي بنجس : تحقيقا لا ظنا نقله ح عن ابن رشد ففضلته نجسة مدة ظن بقاء النجس في جوفه ولو ذكى في تلك المدة غسل جوفه وما تولد من مباح وغيره فالظاهر عند عج إلحاقه بأمه ولعله فيما هو مثله بخلاف خنزير في بطن شاة وهل الفار مباح أو لا فتنجس فضلته على الثاني لا على الأول ما لم يصل للنجس والثاني مفاد قولها أنه يغسل ما أصابه بوله وقول العتبية إن من صلى به

يعيد في الوقت و: منه قبيء: وهو ما خرج من طعام وصل للمعدة إلا المتغير: بغير صفراء وبلغم كما في ح وغيره عن : حال الطعام : وإن لم يشابه أحد أوصاف العذرة خلافا للحمي واختلف في القلس وهو ماء تقذفه المعدة هل ينجس متغيره أم لا وقال ابن رشد بطهارة حامضه نقله ح و: منه صفراء : ماء أصفر تقذفه المعدة وبلغم : خلافا لابن القصار فيهما والخلاف في بلغم تقذفه المعدة لا في نخامة تخرج من الصدر أو الرأس ذكره د ومرارة مباح: أو مكروه كما في د وغيره وخالف الشافعي في مائها لا في جلدتها ودم لم يسفح: أي لم يخرج حين الذبح والجرح بل بقي في اللحم أو العروق ويجوز أكله مع اللحم وفي أكله وحده قولان ذكرهما جب ومنه ما يخرج من قلب الشاة إذا شق بخلاف ما وجد في بطنها فمسفوح كما في ح و: منه مسك: لاستحالاته إلى صلاح وهو دم يجتمع وينعقد في سرة غزال كالطبي لكنه أسود وله نابان وفأرته : يمد ويهمز أي جلدته التي تحويه ولو أخذت من ميتة فهي مستثناة مما أبين من حي وميت وفي ح أنه يجوز أكل طعام فيه مسك وزرع : سقي أو بذر بنجس : لانقلابه إلى صلاح وخمر تحجر : في أوانيه بحيث لو بل لم يسكر وإلا فنجس كما في ح وما للمص أحد قولين في جب أو خلل : أي جعل خلا بصنعة وأخرى إن تخلل بنفسه ويطهر إناؤه ولو فصارا غاص فيه إذ تنقلب سائر اجزائها ذكره ح وليس من تخليله خلطه بماء أو لبن إذ لا خلاف أنه ينجس الطعام والماء قاله ابن رشد والأصح منع تخليله وعليه ففي منع أكله قولان والذي فيها جوازه ورجح في الكافي أنه إذا تخلل بنفسه فهو مباح وقال سحنون إن ما صنع خمرا يمنع تخليله بخلاف ما تخمر بلا قصد والسنجس : أي عين النجاسة ما استثنى : فيما مر بالا أو بمفهوم الشرط وذلك ثمانية محرم الأكل ومفهوم إن جرت والمسكر والمذر والخارج بعد الموت ولبن الميت وفضلة المتغذي بنجس وقيء متغير وميت غير ما ذكر : وهو ميت حيوان بري له دم ذاتي ومنه الجن كما في د وعج وشحمة الأرض والوزغ وما ذكاته غير شرعية ولو قملة : بناء على أن دمها ذاتي خلافا لسحنون وتبطل صلاة حامل ميتتها عند ابن عبد السلام وخففه ابن عرفة رعا لقول سحنون وخفف الشيباني ثلاثا لا أكثر وقيل إن نويت ذكاتها طهر جلدتها للقول بأن ذكاة ما لا يوكل تطهر جلده ذكره ح وفي ضيحه أنه اختلف في أكل طعام مات فيه برغوث لأنه من التراب أو لأنه وثاب يعسر التحرز منه بخلاف ما ماتت فيه قملة وقد مر أن ابن رشد خفف في أكل دقيق كثير وقعت فيه قملة ولم تخرج وعادمية : كما لابن القاسم وابن عبد الحكم وأخذ من قولها في الرضاع أن لبن المرأة الميتة نجس والأظهر : عند ابن رشد تبعا لابن وهب وسحنون وابن القصار طهارته: ورجحها اللخمي والمازري وعياض والأول قال ح إنه لم ير من شهره ولا من اقتصر عليه واحتج ابن الفرات لطهارة المسلم بقوله صلى الله عليه وسلم "لا تتجسوا موتاكم فإن المومن لا ينجس حيا وميتا" وتقبيله عليه السلام لعثمان بن مظعون بعد موته وصلاته على سهل بن بيضاء في المسجد وذكر ح أن الخلاف في غير الانبياء لطهارة أجسادهم وقد ذكر عياض في الشفاء قولين في طهارة حديثه صلى الله عليه وسلم وأن ابن الزبير شرب دمه صلى الله عليه وسلم ولم ينكره عليه ولم ينكر على امرأة شربت بوله والكافر كالمسلم وقيل نجس اتفاقا وما أبين : أي انفصل ولو حكما بأن بقي معلقا بحيث لا يعود لحاله من حي : ومنه ثوب الثعبان وميت : ينجسان بالموت بخلاف نحو الجراد وما أبين من ءادمي حي فيه خلاف ميتة كما

في ح ومنه ما يتحات من رجله لا ما سقط من رأسه لأنه وسخ منعقد من قرن وعظم: ومنه السن فإن سقطت سن ءادمي ردت على القول بطهارته لا على الآخر وعلى المنع فلا يصلي بها إلا أن تلتحم أو يخاف بنزعها ضررا وظلف: وهو ما يدخله اللحم كما في البقر والغنم وظفر: خلافا لابن وهب فيما لا تحله الحياة من طرف القرن وما بعده وللخلاف فيها نص المصنف عليها دون غيرها من لحم وغيره وعاج: أي ناب الفيل وقيل طاهر وقيل إن صلق طهر وإلا فلا وقصبة ريش: كلها وقيل إن أصلها نجس وطرفها طاهر لأنه كالشعر وجلد ولو دبغ: وقال ابن وهب وسحنون يطهر بدبغه ورخص فيه مطلقا: من مباح أو غيره إلا من خنزير: وءادمي كما في ح ولذا وجب دفنه بعد دبغه: ولو دبغه كافر والدبغ ما أزال ريح الجلد ورطوبته وحفظه من التغير من ملح أو غيره ولو نجسا ولا يكفي تشميسه خلافا للحنفية في يابس: فيجعل ظرفا لليابسات ويلبس في غير الصلاة ويغربل عليه ولا يطحن عليه ليلا يتفتت في الدقيق وماء: لأنه يدفع عن نفسه لا في مائع غيره على المشهور ولذا إن تغير الماء الذي فيه تتجس ومن توضأ على نعل من جلد ميتة فالأظهر عدم تتجس رجله لقول ح إن بلل نجس لا يتحلل منه شيء لا ينجس لنقله عن التونسي أن عظم الميتة الذي لا دسم فيه إن بله الماء لا ينجس مامسه وفيها كراهة العاج: من فيل لم يذك وهي تخالف ما مر من نجاسته ونصها وأكره الإدهان بأنياب الفيل والمشط بها والتجر فيها وزاد في الأم لأنها ميتة وهذا يفيد أن المراد بالكراهة التحريم خلافا لابن رشد ووجه ح الكراهة بتعارض مقتضي النجاسة وهو جزء ميتة وما يقتضي طهارته وهو أنه يتنافس فيه وأما فيل ذكي فعاجه طاهر لجواز الانتفاع به قاله ح وقيل إن الذكاة لا تعمل فيه لعدم اللبنة والمنحر إذ لا عنق له فهو ميتة بكل حال وصححه الزناتي وفيها التوقف في الكيمخت: بفتح الكاف وهو جلد ذي حافر دبغ توقف فيه مالك لأن القياس نجاسته وصلاة السلف به في سيوفهم تقتضي طهارته اهـ. وجوزه في العتبية مطلقا ومحمد وابن حبيب في السيوف فقط نقله ح ومني ومذي: بذال معجمة ووودي: بمهملة وياء الثلاثة تشدد مع كسر الوسط وتخفف في الأخير مع سكونه ظاهره ولو كانت من مباح الأكل وفي ح وغيره أنه الأصح وعلتها الاستقذار وتعليل نجاسة المنى بأن أصله دم رده ابن عرفة بأنه يقتضي أن يعفى عن دون درهم منه ولم يقولوا به نقله د وقد يجاب بأنه قد يكون في الفرع ما ليس في أصله وما خرج من الأنبياء طاهر وأما غسل عائشة رضي الله عنها المنى من ثوبه صلى الله عليه وسلم فتشريع كما في ح وقيح وصيد: وهو ماء الجرح المختلط بدم ومنه ما يسيل من الماء من نطف النار أو من بثرة كما في ح والنطف بفتح الفاء كما في الصحاح ورطوبة فرج: ينجس بوله كمحرم وءاكل نجس بخلاف غيره إلا ما عقب حيضة كناقاة وأرنب ودم مسفوح: أي ما سال بجرح أو غيره وليس منه ما سال بعد الذكاة من العروق بخلاف ما يوجد في جوف المذكي وذكر الشيخ والد بن رار أنه يعفى عما يقطر منه على اللحم ولو: كان من سمك: وقيل دمه طاهر ولذلك لم يومر بذكاته وفي العتبية لا باس بإلقائه حيا في النار وقيل لا دم له وإنما ذلك بلل يشبه الدم لأنه لا يسود إذا ييس بخلاف الدم و ذباب: وقراد على المشهور ودمها منقول كما مر وسوداء: مائع أسود ومنه احمر تقذفه المعدة فما خرج من أحد إلا مات عاجلا والحاصل أن الطبائع الصفراء والبلغم وهما طاهران والدم والسوداء وهما نجسان ورماد نجس: لأن



النار لا تزيل النجاسة كما في الكافي ودخانه : فانعكاس دخان الميتة في ماء أو طعام ينجسه قاله اللخمي وهذا إن علق به وظهر أثره فيه وأما مجرد الرائحة فلا يضر قاله ح ونقل عن ابن رشد طهارة رماد النجس ودخانه واعتمده عج وعلى الأول فيرخص لأهل الحضر فيما خبز<sup>6</sup> بروث للضرورة ومراعاة للقول الثاني وللقول بكراهة روث الدواب وقد رجحه جب وبول وعذرة من آدمي : غير نبي ولو صغيراً لم ياكل قل أو كثر وقيل يغتفر ما تطاير من البول كرؤوس الإبر وذكر ح عن البرزلي أن من ابتلع ما لا يتحلل كدرهم ونواة ثم خرج من مخرجه فإنه يطهر بغسله وعن المازري طهارة دود وحصى سلماً من غائط وبول وأما فضلات الأنبياء فطاهرة لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر على امرأة شربت بوله ومحرم: ومنه حمار وحش تأنس ومكروه : وقيل يكره ما خرج منه ورجحه جب وقد مر الخلاف في الفار هل هو مباح أو لا وفيها أنه يغسل ما أصابه بوله وحمل على النجاسة وعلى الكراهة وينجس كثير طعام مائع : لأنه لا يدفع عن نفسه ومثله ماء مضاف قبل أن يحله نجس فإن حله أو لا نجس لم يغيره ثم أصابه طاهر فهو طاهر كما في ح بنجس: أو بمتجس قل : من كل نجس ولو دماً كما في ح لقوله صلى الله عليه وسلم "في الفارة تقع في السمن انزعوها وما حولها فاطرحوه وإن كان مائعا فلا تقربوه" وقال ابن القاسم فيمن أفرغ عشر جرار سمنا في ستين زقا ثم وجد في جرة منها فارة يابسة لا يدري في أي الزقاق أنه يحرم عليه أكل جميعها وبيعه نقله ح وما للمصنف أحد قولين ذكرهما جب بلا ترجيح ومحلهما عند ح نجس مائع أو متحلل وهو خلاف ما ذكره عن ابن قدام في ريشة ميتة وقعت في طعام ولو وقعت فارة ميتة في زيت وأخرجت فوراً لم ينجس ذكره ح عن ابن فرحون وغيره وذكر عن ابن رشد جواز أكل دقيق كثير وقعت فيه قملة ولم تخرج لأنها لا تنمى في جملة العجين فلا يحرم إلا محلها وهو لم يعرف والظاهر أن ما يسقط من الضرع في اللبن يعفى عنه للضرورة لأنه لا يتحلل غالباً وللخلاف فيما لم يتغير وفي ضيغ عن شيخه اغتفار ما يعسر الإحتراز منه كبول الفار ونقل ح عن ابن عرفة إباحة طعام طبخ فيه روث فار إذا كثر الفار وغلب روثه كجامد : وهو ما إذا أخذ منه شيء لم يتراد بسرعة فإنه ينجس كله إن أمكن السريان: أي امتزاج النجس بجميعة ولو ظنا قاله عج وإلا : يمكن فبحسبه: أي بقدر ما سرى فيه النجس ولو ظنا لا شكاً وفي ح أنه لو وقعت قطرة دم في لبن جامد فرفعت بما حولها في الحال وتيقن أنه لم يبق أثرها لم ينجس وأما اللبن المتغير في الضرع فطاهر إلا أن يصير دماً أو قيحاً لقوله في ضيغ ينبغي أن اللبن إذا استحال دماً يكون نجساً اهـ ولا يطهر : بمطهر زيت خلط : بنجس على المشهور وفي العتبية أنه يطهر بطبخه في المطلق ثلاث مرات وبه أفتى ابن اللباد ذكره غ ولا يجري هذا في مائع غير دهن كما في ح ولحم طبخ : بنجس أو معه فإن وقع فيه بعد نضجه طهر بغسله كما في ح عن ابن رشد وغيره وكذا إذا أصابه نجس بعد طبخه أو قبله ولم يسر فيه وفي ح أنه لو شوط الرأس مع دم المذبح ثم غسل أكل وكذا إن لم يغسل وتناهت فيه النار حتى أذهبت الدم وإن شك في ذهابه اجتنب لحم المذبح فقط وجعل عج زواله بماء مضاف كزواله بالنار وفرق ب بأن النار تخرج الدم بخلاف المضاف وزيتون ملح : يشدد ويخفف بملح نجس قبل طيبه أو بعده وقال سحنون إن ملح بعده طهر

<sup>6</sup> في حـ 1: طبخ بروث.

بغسله واقتصر عليه ق ولو وقع نجس في جبن قبل أن يشتد لم يطهر وإن وقع بعد ذلك وأخرج فوراً قبل سريانه طهر بغسله وإلا فلا لأنه جامد سرى فيه نجس وبيض صلق بنجس : وقيل لا ينجس بناء على أن قشره يمنع وصول النجس وأما بيضة وقعت في ماء نجس بارد أو بول فتطهر بغسلها كما في ح وفخار: جديد كما ذكره ب وهو طين مسته النار إذا تتجس بغواص: وهو ما يدخل أجزاء الإناء كبول أو خمر إذا أقام فيه حتى ظن سريانه إلا إذا تحجر الخمر أو خلل كما مر ويطهر إناء دهن لمنع دهنه الغوص وكذا إناء زجاج أو نحاس أو نحوه ولو حمى وطفئ في ماء نجس كما في ح عن ابن عرفة خلافاً لأبي محمد لأن الحرارة تمنع غوص النجس في باطن الحديد ونحوه وقدور المجوس التي تطبخ فيها الميتة تظهر بغلي الماء فيها كما في الحديث ذكره عج وما صبغ بنجس يطهر بغسله حتى يزول طعمه ولو بقي لونه وريحه.

فرع : ذكر ح عن المقرئ أن ما يعاف في العادات يكره في العبادات كإناء معد للنجاسة والصلاة في مرحاض طاهر أي كنيف والوضوء بماء مستعمل وزاد عج عن الشافعية منع وضع المصحف على نعل نظيف لم يلبس لأنه قلة احترام وينتفع : على المشهور بمتنحس : وإن كان لا يطهر لا نجس : كخمر وميتة وقيل يجوز إلا في الخمر في غير مسجد: فلا يوقد فيه بزيت نجس لكن يجوز خارجه والضوء فيه ولا يبنى بطوب نجس فإن بنيت حيطانه بماء نجس لم يهدم بل يصلى فيه كما لابن رشد و: غير بدن عادمي : فلا يأكله ولا يشربه وعلى الولي منع محجوره منه إلا عبده الكافر فلا يأمره ولا ينهاه كما في ح وأما ادهانه به فعلى حكم التلطيخ بالنجس والأشهر منعه في وقت الصلاة وكرهته في غير ذلك وينتفع به في غير بدنه كمصباح وصابون وعلف دواب ولبس متنحس إلا في وقت يعرق فيه فيكره كما في المدونة.

تنبيه : يستثنى من النجس جلد ميتة دبغ وخمر لغصة و إطعام الميتة لكلايه ولو حملها لها وفي الموازية لا يحملها واصطياد بغير خمر وجعل عذرة في ماء لسقي زرع وصبب خمر لإطفاء نار إن قصد إراقتها وإيقاد عظم ميتة على طوب أو حجارة جبر وتخليص الفضة بعظامها والتبخر بلحوم سباع لم تذك كما في العتبية إذا لم يعلق دخانها بثيابه وذكر ح أن مالكا أجاز التداوي بلبن الأتن مراعاة للخلاف في إباحتها وشهر أنه لا يستعمل شحم الميتة لوقيد ولا طلي سفن ولا غير ذلك وفي عج جوازه لدهن رحي أو ساقية وفتح بالوعة وهي بير ضيقة الفم يجري فيها ماء المطر ونحوه ولا يصلي : فرض ولا نفل منعا وقيل كراهة بلباس كافر: أي ما لبسه من ثوب أو خف حتى يغسل قاله فيها وذلك لغلبة استعماله للنجاسة ومثله شارب خمر ولا يصلي الكافر بثوبه إن أسلم حتى يغسله وقيل إنه لا يغسل إلا ما علم نجاسته.

فرع : من اشترى لباسا فوجده لكافر فله رده إن كان ينقصه الغسل وإلا فلا وإن علم أنه له وجهل أنه لا يصلي به حتى يغسل فلا رد له كما في المعيار لأن جهل الحكم لا يعذر به بخلاف جهل السبب بخلاف نسجه: أي ما نسجه لعموم الحاجة إليه والأصل الطهارة ولأن الصانع يتحفظون غالبا على أعمالهم ليلا تفسد عليهم

وكذا يحمل على الطهارة ما حلبته المرضع أو مخضته من اللبن وكذا ما صنعه من لا يتوقى النجس من الأطعمة وغيرها كما في ح مع أن الطعام لا يطرح بالشك ولا بما ينাম فيه مصل آخر : إذا أعده لنومه لأنه لا يتحفظ فيه غالبا إلا أن يخبر بطهارته وهو مصل ثقة كما في ح وأما من يتحفظ فيصلى بما ينাম فيه كفراش من له ثوب للنوم ومفهوم مصل آخر أن صلاته هو به تجوز إن لم يعلم نجاسته ولا بثياب غير مصل : أصلا أو غالبا وثوب مجهول الحال يغسل ندبا عند اللخمي وحمله سند على السلامة إن كان مسلما وإن شك فيه نضحه ذكره ح ومثله ما اشترى من السوق إلا كراسه : كالعمامة ونحوها فيحمل على الطهارة وهذا راجع لسابقه ولا بمحاذي : بذا لمعجمة أي مقابل فرج غير عالم : بالاستبراء دبرا كان أو قبلا بلا حائل قاله شس بخلاف من يعلم حكم الاستبراء وإن لم يوافق مذهبنا خلافا لعج لأن الأصل الطهارة إلا ما يعلم أنه لا يتحفظ فيه كالسراويل ونقل الزقاق في المنهج أن ثياب مسلم لا يتحرز من النجس وشارب الخمر ومن لا يصلي والمجهول كثوب السوق تحمل كلها على الطهارة تغليباً للنادر لطفاً بالعباد وإنما نقل نجاستها عن اللخمي وحرم استعمال ذكر : ولو صيبا كما في ضيخ والمخاطب بذلك وليه محلي : بذهب أو فضة فلا يتوضأ فيه ولا يشرب فيه إن كان إناء ولا يلبسه إن كان ثوبا ونحوه وأحرى نفس الحلي قال صلى الله عليه وسلم "من تحلى ذهبا أو حلى ولده مثل خربصيصة لم يدخل الجنة" والخربصيصة بالراء حصة تتراعى في الرمل كأنها عين جرادة كذا في ضيخ ولو : كان المحلي منطقة : بكسر الميم وهي ما يشد به الوسط و : لو ءالة حرب : كرمح وسكين ولجام وترس وسرج خلافا لابن وهب في كلها ولأشهب وابن حبيب في غير السرج واللجام وهو ما يقاتل به إلا المصحف : بتثليث الميم مستثنى من المحلي فيجوز في اعلاه أي جلده وغشاه وأما كتبه وإعشاره فمكروه لأن تزيين داخله يشغل قارئه عن تدبر آياته ولذا كرهوا تزيين المسجد وأما كتب غيره بالذهب والفضة فيمنع والسيف : سواء حلي أصله كالقبضة أو غمده والأنف : فيجوز من النقدين ليلا ينتن فهو من التداوي ذكره ح وربط سن : فأكثر وكذا إبدالها إن سقطت وفي ردها خلاف وعلى منعه فلا يصلى بها إلا أن تلتحم أو يخاف من نزعها ضررا ويجوز إبدالها بسن مباح مذكى مطلقا : في الفروع الأربعة أي بذهب أو فضة لكن النص إنما ورد في الأنف والسن بالذهب ووجه ذلك أنه لا ينتن بخلاف الفضة وقد أصيب أنف عرفة بن سعد في الجاهلية يوم الكلاب فاتخذ أنفا من ورق فانتن وأمره صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفا من ذهب ذكره تـت وخاتم فضة : ويندب إن كان للسنة لا للمباهاة وكان درهمين فأقل وتردد ح في منع تعدد الخاتم وجزم به عـج ويندب جعله في يسراه كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينافي ذلك حبه للتيامن لأنه يأخذه بيمينه ويجعله في يسراه لا ما : أي خاتم بعضه ذهب ولو قل : ذهبه سواء خلط به أو جعل في فـصه ويكره التختم بنحاس أو حديد ونحوه إلا للتداوي لمنع الصفر بفتح الفاء داء في البطن يصفر الوجه وقال عـج إن الحديد يمنع الجن وقال عـب إن العقيق يمنع العين و : حرم استعمال إناء نقد : في طعام أو طهارة وإن لامرأة اتفاقا كما في جب لأنه سرف وصدر ابن جزى بكراهة الوضوء منه ثم ذكر تحريمه بـقيل و : حرم اقتناؤه : أي ادخاره لعاقبة أو تجمل على الأصح وإن لامرأة : وقال الباجي إنه لو لم يجرز لفسخ بيعه ورد بأن ملك عينه يجوز إجماعا وإنما فائدة الخلاف في

الإجارة على عمله وضمان من كسره ولم يتلف منه شيئاً فمن منع اقتتاءه لم يجز الإجارة ولم يوجب الضمان وغيره يجيزها ويوجب الضمان ذكره شس وفي : إناء النقد المغشى : برصاص أو نحوه و: إناء نحاس ونحوه المموه: أي المطلي بذهب أو فضة قال جب ولو غشي الذهب برصاص أو موه الرصاص بذهب فقولان اهـ ومبناهما هل ينظر إلى الظاهر فيجوز المغشى دون المموه أو للباطن فالعكس وذكر القباب أنه إن اعتبر مجرد السرف جاز الأول دون الثاني وإن اعتبر تحريم العين لم يجز فيهما وقيل يجوز في الثاني لاستهلاك العين اهـ وشهر البرزلي المنع فيهما ذكره تت والمضبيب : الذي ربط بذهب أو فضة وذو الحلقة : من نقد ومثله اللوح والمرءاة وفي العتبية لا يعجبني أن يشرب في إناء مضبيب ولا أن ينظر في مرءاة فيها حلقة وحمله الباجي على المنع وذكر القباب أن مذهب الجمهور الكراهة وأجازه بعضهم وقال إنه كالعلم في الثوب وقيل يجوز ذو الحلقة فقط وإناء الجواهر: النفيس كزبرجد وياقوت ولؤلؤ ورب شيء نفيس في بلد دون آخر قولان : في الفروع الخمسة وهما في الفرع الأخير للمتأخرين فأجازه الباجي لأنه ليس من النقد ومنعه ابن العربي نظراً للسرف وهو في الجواهر أكثر ذكره شس فحق المص أن يعبر فيه بالتردد وجاز للمرأة الملبوس : الذي تتجمل به لزوج أو سيد كما ذكره أبو الحسن مطلقاً : من نقد أو محلى أو من حرير داخل فيها كقرط أو داخله فيه كسوار وكره تختمها بالفضة لأنه من زي الرجال ذكره ح ولو نعلا : لأنه مما تتزين به ومثله القبقاب وذكر فيهما ح قولين لا: ملبوس لا تتزين به كسرير : وحصير لأنه سرف ومباهاة وكذا ما لا يلبس كمرءاة ومشط ومدية وقفل صندوق ومكحلة ومروود إلا للتداوي فيجوز وإن لرجل وكان عند ابن عرفة مروود نصفه ذهب ونصفه فضة نقله ح.

تتمة : يمنع للرجل لبس خالص الحرير ولو لحكة حيث لم يتعين للدواء خلافا لابن حبيب أو في جهاد وجوزه ابن الماجشون فيه لإرهاب العدو وكتلبسه افتراشه ولو بحائل وقيل إلا تبعا لزوجة فلا يدخل قبلها ولا يبقى بعدها ويجوز جعله راية وتعليقه ساترا والخياطة به وفي علم الثوب أقوال ثالثها يجوز وإن عظم كأربع أصابع وجوز بعضهم الطوق واللبننة وكره ابن رشد الخز وهو ما نسج بحرير وغيره.

فصل: في حكم إزالة النجاسة وذكر ما يعفى عنه منها وكيفية إزالتها إزالة النجاسة عن ثوب مصل: أي مريد الصلاة ولو صبيا ومثل ثوبه كل ما يحمله وسقوط طرفه على جاف النجاسة لغو إن لم يعلق به غبارها ولو طرف عمامته: الذي بالأرض ولو لم يتحرك بتحريكه لأنه لو مشى لتبعه وكالعمامة خباء يمسه رأسه كما في ح بخلاف الدار و: ظاهر بدنه: و منه هنا داخل الفم والأنف والأذن والعين بخلافها في الغسل وأما نجس شربه أو أكله فقليل يجب أن يتقيأ إن أمكنه ويغتفر فيما عجز عنه فإن لم يفعل أعاد صلاته مدة ما يرى بقاءه في بطنه وقيل لا يتقيأ لاستمرار نجاسة معدته وأجيب بأن تقليل النجاسة واجب ولذا إذا تعدد محل النجس ووجد ما يغسل به محلا دون محل وجب غسله بخلاف بعض محل واحد لأن ذلك يزيد انتشارا ذكره ح ومن هنا يعلم أن من له ثوبان نجسان لا يصلي بهما إن أمكن طرح أحدهما ومكانه: المماس لأعضائه أي محل قيامه وقعوده

وسجوده فلا يضر نجس بين ركبتيه ويديه في سجوده لأنه لم يباشره كما في ح ولذا لو رأى نجسا بين رجليه أو خلفه أو قدامه فتحول عنه فلا شيء عليه وتصح صلاة الموميء بسجوده لمحل فيه نجس كما في عج والفرق بينه وبين حسر عمامة الموميء بسجود أن السجود ركن متفق على وجوبه ووجوب إزالة النجاسة مختلف فيه ولذا توسع فيه لا: عن طرف حصيره: أو فراشه ولو تحرك بحركته كما في ح ويحتمل أن المراد طرفه الموالي للأرض فهو كنجس عليه ثوب طاهر وعليه مسألة الهيدورة وهي جلد بأحد وجهيه نجاسة لم تتعد للآخر وقد اختلف فيها وصوب عج الصحة وأخذ منه صحة الصلاة على شعر مية متصل بجلدها.

**تنبيه:** يتفرع على الفرق بين طرف الفراش وطرف العمامة أنه لا يضر طرف حبل ربط في مية أو قارب فيه خمر أو نجس إن جعله تحت قدميه لا في وسطه أو يده ولا يضر حبل دابة عليها نجس لأنها حية بخلاف القارب سنة: كما لأبن الجلاب وشهره ابن رشد وهذا خبر عن إزالة النجاسة أو واجبة: كما شهره غير واحد وإنما تجب إن ذكر وقدر: بوجود ماء مطلق أو ثوب طاهر وإلا: بأن نسي أو عجز أعاد: في الوقت ندبا بنية الفرض ويعيد الظهرين للاصفرار: لأن كراهة التنفل بعده أشد منها قبله وقيل للغروب ويعيد العشائين للفجر والصبح للشمس **خلاف:** في التعبير فهو لفظي لا معنوي فلا تظهر له فائدة قاله ح واحتج بأن من شهر السنية كابن رشد يقول بإعادة العائد أبدا وغيره في الوقت وفي المقدمات أن المذهب القول بالسنة ومن أهل العلم من يعبر عنها بأنه فرض بالذكر يسقط بالنسيان اهـ ورجح عج أنه معنوي لاختلاف ما يتفرع عليه لأن الإعادة أبدا على الوجوب واجبة وعلى السنة ندب ورد بأنها واجبة أيضا لبنائها على القول بإبطال ترك السنة عمدا وقيل إن فائدة الخلاف في تأنيث العائد على الوجوب وعدمه على السنة وأجيب بأنه آثم وإن قلنا بالسنة لمخالفتها لها وهذا إن أردنا بيان الراجح من المذهب وإلا فقد قيل إن العائد على القول بالسنة لا يعيد أبدا كما في ح عن عبد الوهاب والباجي وقد اختلف في نقل المذهب فقيل إنه كله على الوجوب وإنما الخلاف في الإعادة خلاف في الشرطية وقيل إنه على السنة والخلاف في الإعادة خلاف في تارك السنن عمدا وقيل على ثلاثة أقوال الوجوب إن ذكر وقدر لما فيها من أن المتعمد يعيد أبدا وغيره يعيد في الوقت والوجوب مطلقا لنقل ابن وهب والإعادة أبدا مطلقا ونفيه مطلقا لقول أشهب بندب الإعادة في الوقت كما في جب وشس والقول بندب إلتهها هو قول أشهب لا قول رابع كما في ضيخ وسقوطها: أي النجاسة على مصل في الصلاة: فرضا أو نفلا إن لم يعف عنها وقدر واتسع الوقت بأن تبقى بعد إلتهها ركعة من الضروري فإن خشي فواته تمادى لأن المحافظة عليه أولى وإن خشي فوات الجنازة أو العيد تمادى مبطل: وإن قلنا بالسنية لأن تعمد ترك السنن مبطل وظاهر المص ولو سقطت عنه في الحال وهو المشهور كما في ضيخ وقيل يتمادى ويعيد في الوقت وقيد عب المص بقيود منها عدم العفو واتساع الوقت والقدرة وأن تستمر أو تترك أثرا ونحوه ما في الكافي أن ما يبس ولم يلصق لا حكم له ومنها أن لا تكون في محمول غيره وإلا لم تبطل بسقوط بعضه وتعقبه ب بأنه يصير محمولا لهما وكونها في طرف ثوب غيره لا يضره عند عب إلا أن يستقر عليه عضو منه وكذا ثوب صبي تعلق بمصل لا

يضر إن لم يجلس عليه أو يحمل الصبي كذا: بضم الذاو وكسر ها فيها: إذا لم يعف عنها وقدر واتسع الوقت أمكن نزعها أم لا وقيل إن نزعها تمادى كما فعل النبي عليه الصلاة والسلام بالنعل ويجري على الخلاف من لم يعلم بها حتى فارقتها ومن رآها تحته أو بمحل سجوده فتتحي فعلى الأول يقطع لا على الثاني ويجري عليه أيضا من نسيها بعد ذكرها وتمادى فعلى الأول تبطل ورجحه سند والمصنف في ضيغ وعلى الثاني تصح واختاره ابن العربي نقله ح ولا بن القاسم وسحنون أنه يعيد في الوقت نقله خش.

فرع: من رأى نجاسة بثوب إمامه أراه إياها وإن بعد كلمه وفي تت عن البيان أنه إن أمكنه إعلامه فعل وإن لم يمكنه أعاد في الوقت عن مالك وقيل يعيد أبدا وإن قطع الإمام استخلف عند ابن رشد وابن يونس واقتصر عليه أبو الحسن وقيل لا يستخلف وشهره ابن ناجي نقله عب لا: ذكرها قبلها: ثم نسيها حتى أتم ويعيد في الوقت أو كانت أسفل نعل فخلعها: ولم يحملها برجله لأنه كمصل على فراش بأسفله نجس لا إن حملها فان حركها دون حمل فقل تبطل وقيل لا وصححه البرزلي نقله ح فان لم يخلعها بطلت إلا أن يكون لا يحملها كمصل على جنازة ومن يومئ قائما وأما إن كانت بأعلاها فتبطل وعزو عب إلى المازري الصحة فيه نظر وإنما ذكر عن بعضهم أن من علمها بنعله فأخرج رجله دون تحريك صحت صلاته كذا في غ وح ظاهره أن أعلاه كأسفله.

تنبيه: الصلاة في النعل رخصة مباحة فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وذلك ما لم تعلم نجاسة النعل نقله ح عن عياض فإن جهل حاله حمل على الطهارة تغليباً للنادر على الغالب ومثله الحسير كما ذكره الزقاق وعفي: للمشقة عن ما يعسر: الإحترار منه وهو ما يعسر انفكاكه عن سبيله إذا وجد وذكر منه المصنف عشرين فقال كحدث مستكح: بكسر الكاف أي كثير كما في ضيغ ومنه سلس وبول ونحوه مما يسيل بلا قصد ولا يرقاً وإنما يعفى عنه في زمنه لا بعد برئه ويكفي منه عند ح أن يأتيه كل يوم مرة أو أكثر وإن لم يلزم نصف الزمن بخلافه في النواقض لأن الخبث أخف من الحدث والعفو خاص بصاحبه فلا يصلي غيره بثوبه وتكره إمامته لغيره كما يأتي وله أن يدخل المسجد إن لم يلوثه وفيها ندب درء حدثه بخرقه وفي الكافي أن عليه ذلك انتهى وليس من الحدث دم خرج من دبر أو ذكر بل هو كآثر دمل لم ينكأ فيعفى عنه وإن لم يستكح ذكره ح.

تنبيه: ذكر ح أن للمشقة ثلاث مراتب يعفى عما في العليا إجماعاً كطهارة تذهب النفس أو الأعضاء ولا يعفى عما في السفلى إجماعاً كما في الماء البارد ويختلف فيما تردد بينهما وهو مبنى الخلاف في فروع هذا الأصل وبلل بأسور: بباء موحدة وهو تورم داخل الدبر أو ثآليل فيه في يد إن كثر الرد: للباسور بأن يرده كل يوم مرة أو ثوب: لصاحبه كثر الرد أم لا ولذا أخره عن القيد وكذا بدنه ومكانه بخلاف ثوب غيره ومثل يده ثوب يرده به و: عن نجس في ثوب: أو جسد مرضعة: لولدها مطلقاً أو غيره إن احتاجت له أو لم يقبل غيرها كما في ضيغ ومثلها عند عج حامل الرضيع وظاهر كلام المصنف هنا وفي ضيغ أنه يعفى عما أصابها من بول أو غائط وهو أيضا ظاهر جب وشس ولم يذكر في



المدونة إلا البول وخصه ابن الإمام بالعفو وتبعه الفيشي **تجتهد**: في توقي النجس فلا يجب غسل ما رآته كما لشس خلافا لابن فرحون لأنها مع الاجتهاد كمستكح ويلحق بها الجزار والكناف إن اجتهدا وندب لها: ولمن ألحق بها ثوب للصلاة: من مالها لا من مال الزوج بخلاف ذي سلس أو دمل إذ لا يمكن التحفظ منه في الصلاة وعن دون: مساحة درهم من دم: وكذا من أثره وقيل إن ما فوقه من أثره يسير نقله ح عن الباجي **مطلقا**: من مباح أو غيره أو من حيض و رءاه في الصلاة أو قبلها وظاهرها أنه يؤمر بالغسل ما لم يره في الصلاة وبه صدر شس وإن شك أدرهم أو أقل عفي عنه لا إن شك أنه أكثر لأن في قدر الدرهم قولين وما فوقه كثير اتفاقا ولو كان ملفقا ولو غسله إلا دون درهم فالظاهر عدم العفو لأن اليسير قد يغتفر وحده ولا يغتفر مع غيره و: من قيح و صديد: على المشهور ومنه ما يخرج من نطف النار كما في ح و قد مر أنه بفتح الفاء وذلك لأن اليسير من هذه الثلاثة يعسر الاحتراز منه قاله تت وهذا يفيد عدم العفو عما تلطخ به عمدا أو بول: أو روث فرس: في ثوب أو بدن لغاز بأرض حرب: إذا لم يجد ممسكا كما في شس وظاهره وإن لم يجتهد و أما من غيرها فيؤمر بالتوقي إلا من اضطر إلى ذلك كمن معيشتة بالسفر بالدواب نقله القباب عن الباجي وكذا عند ح حاضر يلبس الدواب إن احتاج لها و اجتهد و أثر: رجل أو فم ذباب: معتاد وإن شك أذباب أو غيره فلا عفو قاله عج من عذرة: أو بول كما في ضيخ وظاهره له أو لغيره و لم أجد من قيده من شراحه و: أثر دم موضع حجامه: أو فصد مسح: لأن غسله يضر فرخص فيه ما لم يبرأ فإذا بريء: بتثليث الرءاء غسل و إلا: يغسل أعاده: في الوقت: قاله فيها و أول بالنسيان: فالعائد يعيد أبدا و بالإطلاق: أي ناسيا أولا وهو ظاهرها و اقتصر على الوقت للقول بأن أثر الدم يعفى عنه ولو كثر و كطين مطر: و مائه الذي في الطرق و إن اختلطت العذرة: يقينا و أخرى نجس غيرها بالمصيب: و إذا ارتفع المطر و جف الطين وجب الغسل لا: عفو إن غلبت: الطين بالكثرة و لو ظنا كما لأبي محمد وظاهرها العفو: غلبت أولا لقولها وإن كان فيه العذرة ومحل الخلاف حيث لا عذر فلو افتقر إلى المشي لم يجب غسله قاله شس ومن العذر قرب الطريق أو أمنها وإن غلب فيها النجس ولا إن أصاب عينها: فيجب غسله بلا نزاع وذيل امرأة: يابس مطال: بقدر ذراع فأقل كما في ح للستر: لا لغيره ولذا لا يعفى إذا لبست خفا ورجل بلت يمران: أي الذيل والرجل بنجس: عذرة كان أو روثا يابس: بكسر الباء وإنما عفي عنهما لأنهما يطهران بما: مرا به بعده: من تراب أو غيره لأنه يزيل ما فيهما من غبار النجس فطهارتهما لغوية أي نظافة لأن الشرعية إنما تكون بالماء وعن مصيب خف و نعل من روث دواب وبولها: ظاهره كالمدونة كثرت الدواب أولا و قيده سحنون بمحل تكثر فيه إن دلکا: بتخفيف اللام حتى لا يبقى شيء من النجس لأن هذا مما يعفى عن أثره دون عينه كما في شس فإن لم يدلکا فلا عفو وكان مالك يقول بوجوب غسلهما ثم رجع عنه لعمل أهل المدينة قاله تت لا غيره: أي غير ما ذكر كدم وعذرة فلا يخفف فيه لعدم الخلاف في نجاسته بخلاف روث الدواب وبولها وإنما يخفف مع المشقة في المختلف فيه دون غيره كما لأبي الحسن عن ابن رشد وإن شك في المصيب أي النوعين فلا عفو قاله عج فيخلعه الماسح: على خفيه في وضوئه لا ماء معه: إذ لا يكفي دلکه و يتيمم: لأن تيممه بدل من وضوئه وغسل

النجس لا بدل له ولذا من لم يجد إلا قدر وضوئه أو ما يطهر به نجسا بغير محله يغسله ويتيمم نقله ح عن ابن رشد وغيره وهو يرد قول عب إنه يزيل به الحدث على المذهب واختار: اللخمي إحاق رجل الفقير: بالخف والنعل وهو من فقدهما وثمانهما وكذا غني لا يقدر على لبسهما أو لم يجد صانعا وفي: إحاق رجل غيره: وهو غني لا عذر له للمتأخرين قولان: صوابه تردد واختار اللخمي وابن العربي غسلها لأنه لا يفسدها بخلاف الخف والنعل.

تنبيه: قسم شس النجاسة إلى أربعة أقسام قسم يعفى عن قليله وكثيره وهو ما عسر الإحتراز منه كالجرح يمصل، أي يسيل منه شيء والدمل يسيل والمرأة ترضع والحدث يستكح والغازي يفتقر لإمساك فرسه وقسم يعفى عن يسيره وهو الدم وفي القيح والصدید قولان وقسم يعفى عن أثره دون عينه وهو الحدث على مخرجه والدم على سيف صقيل والخف من بول الدواب وروثها وفي النعل والرجل قولان وقسم لا يعفى عنه ولا عن أثره وهو ما عدى ذلك و: عفى عن بلل واقع على مار: أو غيره ومعنى العفو حمله على الطهارة ما لم توفن نجاسته أو يكن في دار كفار كما في ح وذكر تت مما يحمل على الطهارة طين الشوارع والأمطار وحبل البئر وباب الدار وذيل امرأة وما نسجه مشرك وميزاب السطح وما يقطر من سقف الحمام والذباب يقع على النجاسة ثم على الثوب وإن سأل: كما يندب له عند ابن رشد صدق المسلم: في ديارهم أخبر بطهارة أو نفيها ولو لم تعلم عدالته كما في أبي الحسن وإنما تشترط العدالة في مخبر بطهارة واقع من دار كفار لحمله على النجاسة كما في ح و: عن مصيب كسيف صقيل: مما فيه صلابة وصقالة كمدية ومرأة وإن لم يمسخ على أشهر قولي مالك ونقل عنه أنه يشترط مسحه وعليه جب وشس بخلاف ثوب نفيس وإن مسح على الأصح لإفساده: بغسله وقيل لزوال النجاسة عنه بالمسح وصرح المصنف بالعلة للخلاف فيه وخرج بالإفساد زجاج وسيف غير صقيل وأما لو مسح البدن أو الثوب حتى لم يبق شيء فالصحيح وجوب غسله ذكره شس من دم: لا غيره مباح: سفحه وإن كره قتل أبيه الباغي وحرم عليه لعارض كقتل مرتد وزان محصن بغير إذن الإمام ذكره عج عن بعضهم وذكر نفي شرط إباحته في المرأة و: عن أثر دمل: بتشديد الميم أي ما يسيل منه ومثله الجرح يمصل وما يخرج بنفسه من نحو حرق النار ذكره ح لم ينكأ: أي لم يقشر وقيد عج بما اتصل به أو انقطع ولم ينضبط وقته فإن قشر لم يعف عما زاد عن درهم إلا إذا تعذر<sup>7</sup> كالجرب لأنه يضطر لقشره وكذا واحدة اضطر لقشرها وينبغي أن مثله ما حبسه جلد رقيق بحيث لو ترك لسأل قاله عج وذكر الفيشي أن ما تجدد بعد القشر عفو لأنه خرج بنفسه وندب: غسله إن تفاحش: أي كثر جدا وكذا كل معفو عنه قاله ح إلا في كسيف كدم براغيث: أي خرائها قاله الفاكهاني فإنه يندب غسله إن تفاحش إلا: أن يرى ما ندب غسله في صلاة: فلا يقطع كما في المدونة في الدمل ويظهر محل النجس: أي النجاسة بلانية: إذ لا تحتاج لها طهارة الخبث على المشهور بناء على أنها من ترك المحرم لا من فعل المأمور المحتاج للنية هذا مفاد ما في تت عن القرافي بغسله: ولو بلا ذلك إن لم يتوقف زوال العين عليه إن عرف: يقينا أو ظنا إذ لا أثر للوهم وقيل الظن كالشك وهو ظاهر ما في الجلاب أنه إذا لم تعلم جهة النجس

غسل الثوب كله وإلا: يعرف مع تحقق الإصابة فجميع المشكوك فيه: إذ لا يتحقق غسله إلا بذلك إلا أن لا يجد من الماء ما يعم الثوب وضاق الوقت فإنه يتحرى محلها كما في ضيحه.

تنبيه: ذكرت لهذه المسألة نظائر منها من رأى لمعة بعد اغتساله ثم نسي محلها فإنه يغسل كل ما رأى من جسده ومن حلف ليأكلن تفاحة فوقعت في كدس من تفاح وانبهت فإنه لا يبر إلا بأكل الجميع إلا أن يعلم الناحية التي هي فيها ومنها قطعة من لحم خنزير أو مية وقعت في كدس من لحم فإن علم الناحية تركها فقط وإلا طرح الجميع ومنها من حلف لا يأكل تفاحة معينة فوقعت في كدس من تفاح وانبهت فلا يبر إلا بترك الجميع وإن أكل منها واحدة حنث إلا أن يوقن أنها غيرها ومن له ذات محرم في بلد وجهل عينها فلا يتزوج منها من هي باسمها وقال ابن رشد لا ينبغي أن يحرم عليه إذا اختلطت بعدد كثير بخلاف اليسير اهـ. ككمية: إذا لم يعلم أيهما تتجس فإنهما كثوب واحد في أنه يغسل كله إن وجد ما يعمه واتسع وقته وإلا تحرى واحدا يغسله فإن ضاق الوقت عن تحريره أو عن الغسل سقط بخلاف ثوبيه: إذا لم يدر أيهما تتجس فيتحرى أي يجتهد في تمييز الطاهر بعلامة ليصلي به إن لم يجد ما يغسلهما به كما في ح عن سند واتسع الوقت لتحريره وأمكنت الصلاة بأحدهما وإلا فككمية بطهور: متعلق بغسله وقيل يكفي كل مزيل لعين النجاسة واختلف فيمن دمي فمه فمج الدم بالريق حتى ذهب والأصح أنه لا يكفي إلا أن يقل الدم فيعفي عنه منفصل: عن المغسول كذلك: أي طهورا إلا في ثوب مصبوغ أو فيه وسخ فيكفي انفصاله طاهرا كما في ح ولا يلزم عصره: إن انفصل الماء طاهرا خلافا لأبي حنيفة ولم يلزم في غسله عرك ما يزول بالماء كبول وماء متجس أو بكثرة صب الماء كمذي وودي بخلاف ما لا يزول إلا بالعرك فلا بد له منه ذكره ح وقوله مع زوال طعمه: متعلق بغسله وهو شرط الطهارة ولو عسر لأن بقاءه دليل بقاء جزء كما في ضيحه لا يشترط زوال لون وريح عسرا: فلا يضر بقاءهما كمصبوغ بالبول والغسالة: وهي ما غسل به المتغيرة: بأحد أوصاف النجاسة نجسة: فتجس ما لاقتة وإن ظن أن تغيرها من الصبغ لم تضر وغير المتغيرة طاهرة فلا تضر غسالة قطرة بول سالت في جسد أو ثوب كما في ح ولو زال عين النجاسة بغير المطلق: كماء مضاف أو شيء قلاع كما في ح لم يتجس ملاقي محلها: المبلول لأنه لم يبق إلا الحكم وهو لا ينتقل ولذا لو جف البول حتى لم يبق له اثر ولاقى محله طعام مبلول لم ينجس لأن البول لا عين له كما في ح وذكر أن من استجمر ثم عرق المحل لم يضر ثوبه لأنه أثر مغفو عنه وإن شك في إصابتها لثوب: أو نحوه كخف أو نعل والظن الضعيف كالشك ولا اثر للوهم وجب نضحه: إلا في ماء الطرق وطينها ويجزئه غسله وقيل يجب وأما إن شك في: زوالها بعد تيقنها فيجب الغسل اتفاقا لأن اليقين لا يرفع إلا باليقين ودليل نضح ما شك فيه أمره صلى الله عليه وسلم بنضح الحصير الذي اسود من طول ما لبس وقول عمر رضي الله عنه في ثوب احتمل فيه أغسل ما رأيت وأنضح ما لم أر وإن ترك: النضح أعاد الصلاة: وقيل لا يعيد وقال ابن حبيب يعيد إلا في جنب وحائض غسلا ما رأيا ولم ينضحا ما لم يريا ذكره شمس ك: تارك الغسل: لنجس تيقنه فيعيد العامد أبدا والناسي في الوقت ذكره في ضيحه عن ابن حبيب وقال ابن القاسم وسحنون يعيد

في الوقت ظاهره ولو عامدا ورجح وقال شس إنه لا قائل بإعادة الناسي وعن ابن حبيب أنه لا يعيد حائض وجنب غسلا ما رأيا ولم ينضحا ما لم يريا وهو: أي النضح رش باليد: أو غيرها ولا يشترط تعميم المحل ولا رش الجهتين إلا أن يشك فيهما ذكره ح بلا نية: على الأصح ولذا يكفي فيه المطر وأفواه الأبل وقيل يفتر لنية ذكره شس لا: يجب النضح إن شك في نجاسة المصيب: لأن الأصل الطهارة وأما ما علمت نجاسته وشك هل زالت ثم أصاب غيره مبلولا فإنه ينضح كما استظهره ح أو: شك فيهما: أي في الإصابة والنجاسة وهل الجسد كالثوب: فيكفي نضحه وصححه جب أو يجب غسله: كما شهره ابن رشد وأخذ من قولها ولا يغسل أنثيه من المذي إلا أن يخاف أن يكون أصابهما شيء ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم في غسل اليدين بعد النوم لا يدري أين باتت يده خلاف: في التشهير وأما محل المصلي فإن كان فراشا فكالثوب وإن كان بقعة فقل كذلك وعليه عياض ولم يذكر القباب خلافة وقيل لا يكفي نضحها ليسر الانتقال عنها ذكره ح وصدر القلشاني بأنها تغسل اتفاقا ثم نقل قولاً أنها كالثوب فيختلف فيها وإذا اشتبه طهور بمتنجس: كما لو تغيرت الألوان تغيرا واحدا بعضها بنجس وبعضها بطاهر لا يضر أو نجس: كبول زالت أوصافه فشابه الماء صلى: إن لم يجد طهورا محققا بعدد النجس: أو المتنجس إن علمه وإلا صلى بكل إناء وزيادة إناء: كما لسنحون ليتحقق أنه صلى بطهور أي يتوضأ بإناء ويصلي ثم كذلك حتى يزيد واحدا على عدد النجس ولا يلزم غسل ما مسه من الماء الأول بغيره على الأصح لعدم تحقق نجاسته وقال محمد يتحرى واحدا ويجزئه كالقبة وعليه لو اختلف اجتهد رجلين في ذلك لم يصح أن يؤم أحدهما الآخر ذكره شس ومحل كلام المصنف أن يتسع الوقت وإلا تحرى واحدا وكذلك لو كثرت الأواني جدا قاله عج وفيه نظر لأن التفصيل بين قلتها وكثرتها قول مقابل لما مشى عليه المصنف كما في شس فلا يصح تقييده به ولو علم العديدين وأحدهما أكثر وجهله صلى بعدده وزاد إناء ولو اشتبه طهور بطاهر توضأ بعدد الطاهر وزيادة إناء وكفته صلاة واحدة وإن جهل العدد توضأ بالجميع وإذا اشتبه الثلاثة صلى بعدد النجس والطاهر كل صلاة بوضوء وندب غسل إناء ماء: أي إناء فيه ماء وقيل يجب وسبب الخلاف قوله عليه السلام "إذا ولغ الكلب في إناء أحكم فليغسله سبعا" هل الأمر للوجوب أو للندب 0 ويراق: ذلك الماء ندبا للكرامة إلا أن يحتاج إليه فيتوضأ به وقيل لا لأنه نجس ولو عجن به خبز أو طبخ به طعام ففي أكله قولان فقال اصبغ يؤكل وقال عبد الملك لا يؤكل لا: إناء طعام: فلا يندب غسله ولا يراق وروى ابن وهب أنه كالماء و: لا حوض: لخبر الحياض التي تردها السباع لها ما أخذت في بطونها ولنا ما بقي شرابا وطهورا تعبدا: أي حال كونه أي الغسل لا علة له ظاهرة والتعبد ما أمر الله به ولم تظهر لنا علته مع أنه لا يأمر إلا بما فيه مصلحة عاجلا أو أجلا وقيل أمر بغسله لاستقذار الكلب وقيل لمخافة كلبه بدليل تحديده بالسبع وهي مستحبة فيما طريقه التداوي وعليه فلا ينبغي شرب الماء قاله ابن رشد سبعا: أي سبع مرات ولا يعد منها الماء الذي ولغ فيه الكلب لحديث مسلم "قليرقه وليغسله سبعا" بولوغ كلب: لا باد خال لسانه بلا تحريك أو سقوط لعابه مطلقا: أن في اتخاذه أم لا وروي أنه خاص بما لم يؤذن فيه لا بولوغ غيره: من سبع وخنزير فلا يغسل الإناء ولا يراق الماء على المشهور وإنما يندب غسله عند قصد الاستعمال: في طهارة أو غيرها وقيل عند ولوغه بلا نية: إذ لا يحتاج لها

تعبد في غير البدن ولا تتريب: أي غسل بتراب خلافا للشافعي وفي اشتراط ذلك قولان كما في ضيغ ولا يتعدد: الغسل سبعا على المشهور بولوغ: الكلب مرات أو كلاب: مرة أو أكثر لأن الأسباب إذا تساوت موجباتها اكتفي فيها بحكم أحدها كما في أسباب الوضوء.

**باب: في أحكام الوضوء وهو بضم الواو اسم للفعل وبفتحها اسم للماء وقيل بالعكس وعن الخليل الفتح فيهما ذكره تت وأصله من الوضأة وهي النظافة والحسن يقال رجل وضئ الوجه وقد ورد لغسل اليدين في حديث الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي اللوم ويصح البصر ذكره ابن رشد وهو شرعا غسل أعضاء مخصوصة ويجب ويسن ويندب ويمنع فيجب للصلاة فرضا أو نفلا وللطواف ومس المصحف ويسن لنوم الجنب عند عياض ويأتي للمصنف أنه يندب وأوجبه ابن حبيب ويندب لمستحاضة وذئ سلس وللقربة كتلاوة وذكر وعلم ودعاء وللمخاوف كركوب البحر والدخول على سلطان والنوم ويباح لتبرد أو تنظيف ويمنع تجديده قبل أن تفعل به عبادة كذا لعياض ووجه أنه سرف وهذا واضح على القول بمنع غسلة رابعة فرائض الوضوء: جمع فريضة وهي سبع، أربع منها مجمع عليها وهي التي في آية «فاغسلوا وجوهكم» وثلاث مختلف فيها وهي النية والدلك والفور أي اتصال أجزائه وزاد عبد الوهاب وابن رشد وابن بشير الماء ورد بأنه خارج عن الماهية وأنه هو آلة لفعله غسل: الوجه وعرضه ما بين الأذنين: على المشهور والذال تضم وتسكن وقيل ما بين العذارين وفي التلقين أن ما بين الصدغ والأذن سنة ورجحه عياض وقيل يجب إلا على من له عذار كثيف وذكر ح أن ما فوق عظم الصدغ من الرأس وما تحته من الوجه وطوله ما بين منابت شعر الرأس المعتاد: بأن قابل رؤوس الأذنين فلا عبرة بالأغم والأصلع والذقن: بذال معجمة محركة أي اللحي الأسفل وعبارته تقتضي خروج منابت المعتاد والذقن ونحوها في الكافي والذي في شمس والإرشاد أن الوجه من منابت المعتاد إلى منتهى الذقن وظاهر اللحية: الكثيفة فيمر يديه عليها من غير تخليل لأن الفرض إنما هو ظاهر الأعضاء والمشهور غسل ما طال منها فيغسل الوترة: بفتح الواو والتاء وهي ما بين المنخرين وأسارير جبهته: أي خطوطها لأنها من ظاهر جسده وظاهر شفتيه: وهو ما يبدو منهما عند انطباق طبيعي بتخليل شعر: أي معه بأن يوصل الماء إلى الجلد تظهر البشرة: بفتح الشين أي الجلد تحته: كلحية خفيفة وكذا في حاجبيه وأهدابه وشاربه قاله شمس ويزيل ما في أهدابه من القذي إن لم يشق جدا وإن صلى به أعاد إلا أن يشك أنه طرا بعد وضوئه وكذا كل حائل يمكن طروه يحمل على الطرو قاله ح لا: يغسل جرحا: بضم الجيم برئ: غائرا بحيث لا يظهر قعره قاله زروق أو: محلا من أجفانه أو غيرها خلق غائرا: جدا لكن يجب إيصال الماء له ما أمكن ذكره ح، وذكر القباب أن ما كان ظاهرا يجب إيصال الماء إليه وما لم يظهر من البشرة وشق إيصال الماء إليه باليد فلا يجب غسله و: غسل يديه بمرفقيه: أي معهما فيدخلهما على المشهور لقوله تعالى: «وأيديكم إلى المرافق» لأن الغاية إن كانت بعض ما قبلها دخلت في حكمه والمرفق بفتح الميم وكسر الفاء وبالعكس قاله في ضيغ وبقية معصم: بكسر الميم وهو الساعد إن قطع: أي إن كان انقطع منه لا إن**

كان من المرفق لأن القطع أتى على محل الفرض لأن المرفق في الذراع وأما قطع الرجل فيغسل محل القطع وبقيّة الكعبين تحتها لكونهما في الساق.

**فرع:** لو كشطت جلدة من الذراع إلى المرفق وجب غسلها فإن بلغت العضد لم يجب غسلها وكذا جلدة عضد كشطت إلى الذراع على الأصح لأن ما لا يجب في الأصل لا يصير واجبا ذكره ح عن سند ك: غسل كف: خلقت بمنكب: بوزن مسجد إذا لم يكن له غيرها لأن من له كف أو يد زائدة لا يجب غسلها إلا أن تثبت بمحل الفرض أو يكون لها مرفق فيجب غسلها إليه فإن لم يكن لها لم تدخل في الخطأ ولو بلغت أصابعها إلى المرفق نقله ح عن سند ومن له رأسان ووجهان يغسل وجهيه ويمسح رأسيه بتخليل: أي مع تخليل أصابعه: وجوبا عند عياض وندبا عند ابن رشد وقال الفاكهاني إن غسل ما بينهما واجب وإنما الخلاف هل يحتاج لتخليل أو لا لأن الغالب حك بعضها ببعض وإذا خلل فمع غسل كل يد وإن من باطنها لأن التشبيك إنما يكره في الصلاة كما في ح ويحتفظ على باطن الكف وعلى البراجم وهي عقود الأنامل بأن تتحني أصابعه على الرواجب وهي رؤوس الأصابع بأن يجمعها ثم يحكها في كفه قاله زروق وإزالة الوسخ تحت الأظفار لا تجب عند ابن رشد وقيد الأبي بقلته وقلة طول الأظفار نقله ح ونقل عن الجزولي ما يفيد وجوب إزالته لا: مع إجالته: أي تحريك خاتمه: المباح فلا يجب في وضوء ولا غسل كما في ضيخ خلافا لابن شعبان لأنه إن اتسع وصل الماء لما تحته وإن ضاق صار كالجبيرة ونقض: بضاد معجمة أي أزيل كما في غ غير: من حائل إلا أن يكون واسعا يدخل الماء تحته فتكفي إجالته قاله ح وأما الخلاف في إعادة من توضأ وصلى ثم وجد بذراعه أو ظفره يسيرا من العجين فإنما هو بعد الوقوع وأما ابتداء فلا بد من إزالته قاله ح وذكر أن صبغ الحناء ليس بحائل وإن من توضأ وعلى يده مداد فرأه بعد أن صلى لا يضره ذلك إذا أمر عليه الماء وكان هو الكاتب إذ لا يمكن تحرزه عن ذلك وقيد بعضهم المداد بالرقيق لأنه مداد الأقدمين والشوكة ليست بحائل ولو ظهر رأسها لأنها صارت من الباطن ومسح ما على الجمجمة: بضم الجيمين من شعر أو جلد وهي من حد الجبهة إلى نقرة القفا بأن يبدأ بيديه من مقدم رأسه ويذهب بهما إلى قفاه ولا يمسح شعر القفا على الأشهر ولا على حائل كحناء إلا لضرورة و: أجاز المسح على العمامة الثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وروى مثله عن أبي بكر وعمر وسعد بن أبي وقاص وأنس وأبي أمامة وأبي الدرداء رضي الله تعالى عنهم ويمسح على رأس فيه وسخ إذ لا يضيف الماء دنس الأعضاء اتفاقا وعلى طيب لم يتجسد كما يرش به وما زال نساء الصحابة يجعلن الطيب في رؤوسهن وكان عليه الصلاة والسلام يرى وبيص الطيب في مفرقه والوبيص بموحدة وصاد مهملة كالبريق زنة ومعنى وأختلف هل يرخص للعروس في المسح على الطيب في الوضوء والغسل هذا كله في ح بعض صديقه: بضم الصاد وقد تبدل سينا والبدال تسكن وتضم قاله تت والصدغ ما بين الأذن والعين وشعره من الرأس ويمسح بياض ما فوق الأذن كما في ح وذكر القباب عن أبي سلمة أنه يجزئه مسح ثلثي الرأس وعن ابن الفرغ ثلثه وعن الشافعي أقل مسح وقدره بعض أصحابه بثلاث شعرات مع: الشعر المسترخي: عن الرأس كدالي المرأة وما طال من



شعر الرجل ومن جف بلل يديه فقليل يجدد الماء وقيل يمسح بهما كذلك كما في التيمم.

فرع: لو صلى الخمس كل صلاة بوضوء ثم ذكر مسح رأسه من وضوء إحداها مسحه وأعاد الخمس فلو أعادها ناسيا لمسحه مسحه وأعاد الأخيرة فقط لأن غيرها صلى بوضوءين أحدهما صحيح قطعاً وهي كررت بوضوء مشكوك فيه ولا ينقض صفه: بفتح الضاد رجل وامرأة: لمشقة حله عند كل وضوء وهذا يفيد جواز صفير الرجل خلافاً لمن منعه وقد صفير النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز مسح ما عقص أي جمع بخيط قل كما في ضيح ويغفر ما كثرت به المرأة شعرها من صوف أو شعر إن لم يظهر فوقه لأن باطن الشعر لا يجب إيصال الماء إليه في الوضوء ولا مباشرته بالمسح ولذا تعلق المسح بظاهر الضفيرة دون باطنها ذكره ح وأما إن كثرت بما يظهر كمن جعلت قرون شعرها من شعر غيرها أو من صوف أسود فإنه حائل ويمنع فعله لقوله عليه السلام "لعن الله الواصلة والمستوصلة" هذا إن وصلت بما يشبه الشعر وأما ما لا يشبهه كخيط حرير فغير منهي عنه لأنه لم يقصد به الوصل وإنما قصد به التجميل ذكره ح.

تنبيه: عبارة جب ولا تنقض عصفها أحسن من لفظ المصنف لأن العفص كما في ح جمع ما صفير وربطه بخيط والصفير فتل الشعر بعضه ببعض فعدم نقض العفص يفيد نفي نقض الصفير من باب أولى بخلاف العكس وإنما يغفر ما عقص بخيط أو خيطين فإن كثرت الخيوط لم يجز المسح عليه إلا عند من يكتفي بمسح بعض الرأس هذا كله في ح ويدخلان يديهما تحته: أي المصفور ومثله ما سدل بلا صفير كما في ح في رد المسح: والإدخال من تنمة سنة الرد قاله ت و ب فلا يجب خلافاً لزروق وتبعه عج قائلاً إن سنة الرد بعد الإدخال المحصل للتعميم وهو خلاف جعل المصنف وغيره الإدخال في الرد فظاهره أن الرد واحد وفي الخبر أنه صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة وقال عياض إنه يدفع الإشكال ويقطع الخلاف في تكرير المسح قال وحكم الإقبال والإدبار عندنا حكم المسحة الواحدة ليلقي في رد يديه ما لم يلاقه في الذهاب بهما نقله القباب وذكر الفاكهاني أنه إنما كان الرد سنة وشفع الغسل فضيلة لأن ما مسحه من الشعر في الرد غير ما مسحه أولاً بخلاف ما غسل ثانياً نقله ب وقال إنه يبطل دعوى عج وغسله: أي الرأس مجزئ: لأنه مسح وزيادة ويكره ابتداء لأنه كتكرير المسح وقيل لا يجزي عن المسح لأنه مغاير له وغسل رجليه بكعبيه: أي معهما على المشهور الناتئين: أي المرتفعين بمفصلي: بفتح ميم وكسر صاد الساقين وندب: كما لابن رشد تخليل أصابعهما: وقيل يجب لأنه صلى الله عليه وسلم يخلل أصابع رجليه بخنصره ولخبر "إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك" ذكره القباب ويندب كونه من أسفل بادئاً بيمينى كل منهما أي بخنصر اليمينى وإبهام اليسرى ويسمى تخليلهما نحراً وتخليل اليدين ذبحاً وفي كل منهما قولان بالوجوب والندب ورجح المصنف ندبه هنا ووجوبه في اليدين لشدة اقتران أصابع اليدين دون الرجل<sup>8</sup> فأشبه ما بينهما الباطن ولا يعيد: محل الظفر والشعر على المشهور من قلم ظفره: إلا أن ينحني فيجب قلمه وغسل محله لأنه ستر غير محله الأصلي

<sup>8</sup> في النسخة 1: الرجلين

وقد مر ما قيل في وسخ الأظفار أو حلق رأسه: بعد وضوء أو غسل وإنما لم يعد لأن ما مسحه أو غسله أصل فلا يعيد الفرض لزواله بخلاف الخف والجبيرة ولذا لا يعيد من قشر جلده أو قطع منه شيء وفي: موضع لحيته: كثيفة أولا إن حُلقت أو سقطت وكذا شاربه قولان: هل يجب غسله لأن غسل الشعر بدل عما يستتره وقد زال أو لا يجب لأن الحدث قد ارتفع فلا يعيده إلا أسبابه والثاني مذهبها.

**تنبيه:** يمنع حلق رأس المرأة وهل يجوز للرجل حيث لا ضرر أو يكره قولان وقيل يكره إلا لذي العمامة لأنها عوض من الشعر ويحرم حلق لحية الرجل وشاربه وعنفقته إلا لعذر كتداو وكمحرم بحج خاف طول شاربه ويؤدب متعمده وترد شهادته نقله ح عن ابن رشد وأما إن نبت ذلك للمرأة فيجب حلقه لأن تركه مثله وقيل يمنع لأنه تغيير لخلق الله واستظهر ح جوازه والدلك: المشهور وجوبه إذ لا يحصل مسمى الغسل دونه ويكون مع صب الماء أو بعده متصلا به على المشهور ويصح باليد وغيرها كما للفاكهاني والمسنوي وفيه إطلاق الغسل في الآية وخصه عج ومن تبعه بباطن الكف ولم يسلمه ب وذكر عن أبي على أن قولهم الدلك باليد جرى على الغالب اهـ وبمثله يجاب عن قوله عليه السلام لعائشة "ادلكي جسدي بيدك" ويكفي ذلك وسط إذ لا تلزم إزالة وسخ خفي قاله زروق وجوز النياية في صب الماء دون الدلك لغير عذر فإن وقع فالمشهور الإجزاء كما في ح ويجب إيصال الماء للعضد ولا يجب حمله في اليد فمن أصابه مطر أو انغمس في ماء وتلك أجزأه وهل الموالاة: بين أجزاء الوضوء أي فعله في زمن متصل ولا يضر تفريق يسير لكن يكره تعمله لغير عذر ذكره ح واجبة إن ذكر وقدر: بأن وجد ماء كافيا وبني بنية: جديدة إن نسي: لأن نسيانه كرفضه للنية الأولى مطلقا: طال زمنه أو قرب فيفعل ما نسيه من غسل أو مسح لعضو أو لمعة ويعيد ما بعده من وضوئه إن ذكر بالقرب وإلا لم يعده وإن أخر حين ذكر فكالمتعمد وإن نسي بعد الذكر لم يعد على الأصح وعجزه بعده كعجزه أولا وبني بلا نية جديدة لبقاء الأولى إن عجز ما لم يطل: طولا يقدر بجفاف أعضاء بزمن اعتدلا: الضمير للأعضاء والزمن فالمعتبر شخص معتدل المزاج لا مريض ولا شيخ ولا شاب ولا يعتبر زمن صيف ولا شتاء والظاهر أن عدم الطول موالاة كما قال الأمير ولم يفرق المصنف في العجز بين من أريق ماؤه في وضوئه ومن ابتداء بما ظن أنه يكفيه فلم يكفه تبعا لابن رشد والباقي وعلى ذلك حمل قولهما أن من عجز ماؤه فقام لطلبه فإن قرب بنى وإن تباعد وجف وضوءه ابتداء الوضوء وحملها اللخمي على من ظن الماء يكفيه فلم بكفه فهو الذي يضره الطول لأنه كالمفرط وأما من أريق ماؤه أو غصب فكالناسي في أنه يبني وإن طال لأنه معذور كمن أكره على التفرقة ورد الفاكهاني عن اللخمي بأن إراقة الماء وغصبه يمكن التحرز منهما فليسا كالنسيان إذ لا إنفكاك عنه ومفاد كلام ابن رشد في المقدمات أن كل ذاكر يدخله الخلاف هل يبني مع الطول وذكر ح نحوه عن ابن القصار وابن بزيمة وأما من أعد من الماء ما لا يكفيه قطعا أو شكا فكالمتعمد كما في ح أو: الموالاة سنة: مطلقا خلاف: معنوي لا لفظي كما توهم ح إذ تظهر ثمرته في العامد هل يعيد وعلى أنه يعيد فهل لأن الموالاة فرض مع الذكر أو لترك السنة عمدا لأنه كاللاعب وفيمن عجز ماؤه أو أريق هل يضره القيام لماء

بعيد لأنه ذاكر أو لا يضره فيبني وأما الناسي فيبني على القولين ومثار توهم ح والله اعلم أن ابن رشد لما شهر أن الموالاة سنة وبنى عليه الخلاف فيمن فرق عمدا هل يعيد لأنه متلاعب أو لا يعيد وعزا الأول لأبن القاسم ذكر أن من الأصحاب من يعبر عن مذهبه في الفور أنه فرض بالذكر يسقط مع النسيان ففهم ح من قوله يعبر أن الخلاف في العبارة وليس كذلك لأن معني يعبر هنا يفسر ويؤول ولذا جعل ذلك مع ما قبله تأويلان بني عليهما الخلاف فيمن أريق ماءه في وضوئه أو عجز هل يبتدئه ونية رفع الحدث: أي الوصف الحكمي أو المنع اللازم له والنية قصد التمييز بين العبادة وغيرها كالغسل إذ قد يكون للطهارة وقد يكون تبردا أو كالسجود إذ يكون لله أو الصنم أو بين أنواع العبادات كالصلاة لأن منها فرضا ونفلا عند وجهه: وقيل عند أول وضوئه وهو ما في التلقين وبه صدر جب ولو قال المص عند أول فرض لشمل ما إذا نكس أو: نية الفرض: أي أداء فرض الوضوء ليدخل وضوء النفل لأنه يجب له ومعنى الفرض هنا ما تتوقف عليه الصلاة لا الواجب ولذا يصح بقصد المعنى الأول الوضوء قبل الوقت ومن الصبي دون قصد المعنى الثاني أو: نية استباحة ممنوع: أي ما منعه الحدث ولا يلزم تعيين المستباح بالوضوء بخلاف التيمم وتكفي إحدى هذه النيات إلا أن يخرج غيرها فيفسد وضوءه كمن نوى رفع الحدث وقال لا أستبيح به ذكره في ضيحه وإن: نوى ما ذكر مع تبرد: أو تنظف أو تدفؤ أو تعليم من معه لأن ذلك لا ينافي الوضوء إذ يحصل معه بلا نية وقيل يضره ذلك لتشريكه في النية والخلاف مذهبي فالمناسب ذكر لو قاله ح أو أخرج بعض المستباح: كمن توضأ لظهر لا للعصر أو للفرض دون النفل أو العكس فإنه يباح له ما نواه وغيره لزوال حدثه والسبب الشرعي لا يقطع عنه مسببه وقيل ما نواه فقط لقوله عليه السلام "وإنما لكل امرئ ما نوى" وقيل لا يبيح شيئا وذكر القباب عن ابن القصار أنه إن قيل إن رفض النية يؤثر لم يبيح إلا ما نوى وإن قيل لا يؤثر أباح الجميع أو نسي حدثا: مع نية آخر ولم يخرج أحدهما ونوى غيره وإن نوى حدثا غير ما وقع منه غلطا أجزأه وإن تعمد لم يجزه لأنه متلاعب ذكره ح لا: إن أخرجه: كمن توضأ لبول دون لمس وخرجها المازري على اختلاف في رفض النية وهذا إن تيقنه أو شك فيه فإن تيقن عدمه لم يضره إخراجها قاله ب أو نوى مطلق الطهارة: فلم يقيده بحدث ولا خبث لإمكان انصراف نيته للخبث فلم يرتفع حدثه وقيل يجزئه لأن فعله بدل على طهارة الحدث والقولان رويا عن مالك وفيها من توضأ ليكون على طهارة أجزأه ذكره ح ومحل الخلاف الطهارة بالمعنى الأعم وهو مطلقها كما قال وأما إن نوى طهارة تعمهما فإن نواهما معا فتصح لأن ذلك أكمل أو استباحة ما ندبت له: الطهارة كتلاوة أو نوم فلا يبيح الممنوع وقيل يبيحه لأنه إنما توضأ ليكون على طهارة فنيته تستلزم رفع الحدث ذكره ح وغيره وصوبه اللخمي وابن العربي ذكره القباب «أو» قال إن كنت أحدثت ف: وضوءي له: أي للحدث فلا يكفي سواء تبين حدثه أو بقي على شكه لعدم جزم النية فإنه علقها بحدث محتمل ولم يعتبر شكه فهو كمن أخرج حدثا فإن تبين أنه لم يحدث جرى على القولين فيمن سلم شاكا ثم ظهر الكمال قاله ح وإنما يفرق بين تبين حدثه وعدمه على القول بأن الشك لا ينقض أو فيمن استنكحه الشك أو لم يكن عنده إلا الوهم «أو» جدد: أي توضأ مجددا دون شك فتبين حدثه: لأنه لم يقصد رفع الحدث «أو» ترك لمعة: من مغسوله فأنغسلت: في ثانية أو ثالثة بنية الفضل:

فلا يجزئ على الأصح هذا فيمن نوى أن الفرض الأولى بخلاف من نوى أنه ما عم أو لا نية له أو فرق النية على الأعضاء: أي خص كل عضو بنية مع قطع النظر عما بعده فلا يجزئه بناء على أن حدث كل عضو لا يرتفع إلا بتمام الطهارة لأنها عبادة واحدة والأظهر في: هذا الفرع الأخير الصحة: بناء على أن العضو يرتفع حدثه بغسله لخبر "إذا توضأ العبد المسلم فغسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه" فخرجها دليل حصول الطهارة وأجيب بأن خروجها لأجل فعله وهو الغسل وأما رفع الحدث فليس من فعله ذكره في ضيحه وأما قسم النية أرباعاً على أعضائه فليس من معنى المص ولا يضره لأن النية الواحدة لا تتجزأ وعزوبها: أي غيبته بعده: أي بعد محلها مغتفر لمشقة استصحابها ورفضها: أي إلغاؤها بعد حصولها مغتفر: سواء رفضها بعد وضوئه أو فيه إذا كمله بالقرب بنية جديدة لأن الغرض منها تصحيح الفعل وقد حصل ذكره شس والرفض تقدير ما وجد من العبادة كالعدم والراجح أنه لا يبطلها بعد التمام لأنه يسقط به التكليف فلا يدفع بالرفض وأما في أثنائها فيبطل الصلاة والصوم اتفاقاً وفي الوضوء والحج قولان أشهرهما نفي إبطاله للخلاف في وجوب النية فيهما لمشقة الحج وفي تقدمها: عن محلها بيسير: كمن مشى إلى نهر بنية الطهر فنسيها حتى شرع خلاف: هل يجزئه كما شهره ابن رشد أولاً كما شهره المازري وابن بريزة وأما تقدم كثير فيضر كمن ذهب إلى نهر ناويا الغسل فعزبت فغسل ثوبه ثم اغتسل بلا نية وسننه: ثمان غسل يديه أولاً: قبل إدخالهما في الماء إلا أن يكون جارياً أو كثيراً فإن كان قدر كفاية ولم يمكن الإفراغ منه أدخلهما فيه إن لم يكن بهما نجس بغيره وإلا أخذ الماء بفيه أو ثوبه وغسلهما ثم لا يضره إدخال يديه لأن النجس إذا زال بغير مطلق لم يتنجس ملاقي محله كذا لابن رشد ولم يتكلم على من لم تمكنه حيلة في ذلك قاله ح وذكر عن الباقي أن من بيده نجس يغير الماء تيمم لأنه كعدم الماء ولم يذكر أنه يحتال ثلاثاً: وقيل إثنيتين ظاهره الثلاث كلها سنة وقيل إن السنة هي الأولى فقط تعبدًا: عند ابن القاسم وللنظافة عند أشهب وينبغي على الأول قوله بمطلق ونية: خلافاً لأشهب ولو نظيفتين أو أحدث في أثنائه: ويغسلان مفترقتين: لأن أعضاء التعبد كذلك فيغسل يمينه بيسراه ثم يدخلها ليغسل بها يسراه رواه أشهب عن مالك واختار ابن القاسم غسلهما مجتمعتين تبعاً لظاهر قوله عليه السلام "إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في الإناء" ومضمضة: وهي تحريك الماء في الفم كذا لعياض ولم يذكر مجه وذكره غيره وعليه إن يتلعه أو أرسله من غير مج لم يأت بالسنة كمن لم يستنثر ورجح ح أن<sup>9</sup> ذكر المج لأنه عادة لا لأنه شرط ويكره تصويته بمجه كالتصويت بمضغ الأكل نقله عج عن المدخل واستنشاق: وهو جذب الماء إلى أنفه بنفس فيه وبالغ مفطر: في الاستنشاق نص عليه عياض وشس وجب وصاحب الكافي وفي الحديث وبالغ في الاستنشاق إلا أن يكون صائماً وفي ح عن الذخيرة أنه يبالغ فيه وفي المضمضة وقال إنه يبالغ فيهما بإدارة الماء في أقصى الفم وجذبه لأقصى الأنف وأما الصائم فيمنع من ذلك ذكره القباب ونقل ح الكراهة عن زروق وفعلهما بست: من الغرفات ثلاث لفمه وثلاث لأنفه أفضل: ولو مضمض مرة ثم استنشق مرة إلى تمام الست بتداخل لجاز وفي ح عن ابن رشد أن الأفضل أن يمضمض ويستنشق من غرفة يفعل ذلك ثلاث مرات كما فعل عبد الله بن زيد في صفة

<sup>9</sup> هكذا في الأصول : أن ذكر المج لأنه عادة..

وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وجازاً: معا بغرفة واحدة يثلث منها المضمضة والاستنشاق كما في ضيحه أو إحداهما بغرفة: أي يتمضمض ثلاثاً من غرفة واحدة ثم يستنشق كذلك ولا بد لهما من نية إن لم تسقهما نية الوضوء واستنشاق: أي إخراج الماء من أنفه بنفسه وإصبعين من يسراه لأنه من إزالة الأذى ويكره دونهما كفعل الحمار ومسح وجهي كل أذن: أي ظاهرهما وهو ما يلي الرأس بإبهاميه وباطنهما بسبابتيه يجعلهما في صماخيه قاله جب وشس وعياض ومفاده أن مسح الصماخين من سنة الأذنين لا سنة مستقلة كما توهم عج و ب من قول اللخمي أن مسح الصماخين سنة اتفاقاً وليس معناه أنه سنة زائدة على الأذنين بل معناه أنه لا يدخلهما الخلاف الذي في مسح الأذنين هل هو فرض أو سنة لأنه قال بعد ذكره الخلاف وفي ضيحه أنه لا يتتبع غرضونهما كالخفين وتجديد مائهما: فلا يمسحهما من بقية ماء الرأس وقيل تجديده مع المسح سنة واحدة وعليه جب وشس وما للمصنف مثله لعياض وعبد الوهاب ورد مسح رأسه: إلى مبدئه سواء بدأ من مقدمة أو مؤخره فإن لم يبق بيديه بلل فلا رد عند ح ومن تعبته وذكر عن ابن القصار أنه يكره رده بماء جديد ولو ذهب الماء قبل استيعاب مسحه فقليل يجدد الماء وقيل لا كما لا يراعي بقاء التراب في التيمم وبه فسر قول ابن القاسم إن مسح بأصبع واحدة أجزاءه وقيل معناه أنه يكرر بلها وترتيب فرائضه: على ما في الآية يبدأ بوجهه فيغسله ثم يديه ثم رأسه ثم رجليه وقيل واجب لقوله عليه السلام "تبدأ بما بدأ به الله" وقيل يندب فيعاد: استئنا المنكس: أي المقدم عن محله وحده: دون تابعه خلافاً لابن حبيب إن بعد: تذكره بجفاف: وكذا من نكس بعضه كمن غسل كفيه أولاً بنية الفرض ولم يغسل بعد وجهه إلا ذراعيه وظاهره كالمدونة تعمد أولاً وقيل إن تعمد ابتداء قرب أو بعد وقيل إن بعد وإلا: يبعد أعيد استئنا مرة لا ثلاثاً قاله ب مع تابعه: شرعاً ندباً فمن قدم رأسه على ذراعيه ورجليه يعيد رأسه ورجليه ولو قدم رجليه قبل رأسه أعادهما فقط إذ لا تابع لهما ومن ترك: يقينا أو شكا غير مستكح فرضاً: عدى النية وإن لمعة أتى به: ومن ترك النية ابتداءً وبالصلاة: التي صلى قبل فعله و: من ترك سنة: مستقلة لا بدل لها كمضمضة واستنشاق والترتيب ومسح الأذنين بخلاف ما لا يستقل كرد مسح الرأس والإستنثار وتجديد ماء أذنيه إذ يلزم عليهما تكرير غيرها وما له بدل كغسل يديه أولاً لنيابة غسلهما في الفرض عنه فعلها: وحدها لما يستقبل: ولا يعيد ما صلى وقيل يعيد العائد في الوقت.

وفضائله: أي مندوباته موضع ظاهر: وندب ارتفاعه لينحدر عنه ما يتقاطر منه وقلة ماء بلا حد: لقدره وأكر مالك فيها حده بأن يسيل أو يقطر أي عن العضو وأما سيلانه عليه فلا بد منه وإلا كان مسحاً كالغسل: في ندب قلة مائه بلا حد لأن كثرت سرف فقد توضع النبي صلى الله عليه وسلم بمد وتطهر بصاع وروي أنه توضعاً بنصف المد ذكره ح وقال ابن شعبان أقله في الغسل صاع وفي الوضوء مد وتيامن أعضاء: أي أن يبدأ بيمينى كل ما لا يفعل مرة كيديه ورجليه وذكر ابن رشد أنه سنة بخلاف نحو أذنيه وخديه وفودي رأسه و تيامن إناء بأن يجعله عند يمينه إلا أن يكون أعسر إن فتح: لا إن اتسع فوه بحيث يمكن الغرف منه وإلا جعله عن يساره ليسكب بها في يمينه وبدء بمقدم رأسه: في المسح وكذا مقدم كل عضو كما في ح وقيل إنه سنة وقيل يبدأ بمؤخر رأسه ذكره في ضيحه وشفع غسله وتثليثه: فهما فضيلتان وقيل سنتان وقيل سنة وفضيلة ويفعل فيهما كالأولى

من ذلك وتعميم وإنما تعتبر الغسلة إذا عمت العضو ولو بأكثر من غرفة وهل الرجلان: نقيتين أو لا كما هو ظاهر ويفيده ما في ضيحه وغيره كذلك: في ندب شفع وتثليث كما في الرسالة والجلاب وشهره في ضيحه «أو المطلوب الإنقاء: من قذر أو وسخ تلزم إزالته سواء زال بواحدة أو بأكثر من ثلاث وهذا ما شهره سند وغيره وفي ضيحه عن بعضهم أنه لا فضيلة في تكرير غسلهما لأن المقصود منه الانقاء لأنهما محل الأقدار غالبا اهـ وهذا يفيد أن الخلاف لا يقيد بغير النقيتين وقيد بهما المازري كما في تت وعج وهل تكره الرابعة: لأنها سرف ولو عبر بالزائدة كما فعل غيره لشمّل الرابعة وما فوقها ودفع توهم أن ما فوقها يمنع اتفاقا «أو تمنع: لقوله صلى الله عليه وسلم "ومن زاد فقد تعدى وظلم" خلاف: في المسألتين ومحلّه في الثانية رابعة محققة وإلا فسيأتي ولم تكن لتبرد ونحوه وإلا جازت وترتيب سننه: في أنفسها أو: ترتيبها مع فرائضه: فهما فضيلتان وذلك أن يغسل يديه أولا ثم يتمضمض ثم يستنشق فيستنثر فيرتب هذه قبل وجهه ويمسح أذنيه بعد رأسه وقبل رجليه وسواك: أي إستياك قبل وضوئه أو عنده قبل مضمضته لينحدر بها ما حركه وإن بأصبع: من يمينه إن لم يجد عودا لأنه أظهر لافم ويجوز بثوب وأفضله عود أراك لا يابس جدا ولا رطب وندب كونه شبرا فأقل لأن ما زاد يركبه الشيطان وكونه عرضا في الأسنان وطولا في اللسان ويمره فوق أضراسه وعلى حلقه برفق وندب بدء بجانب فمه الأيمن وتسمية قبله وكونه بيمينه تحت خنصره وإبهامه وسبابته وغسله إن عاود ك: ندبه لصلاة: وإن بتيمم بعدت منه: أي من الوضوء لخبر "صلاة بسواك تفضل سبعين صلاة غيره" ويندب أيضا للتلاوة وعند تغير ريح الفم أو أكل أو شرب أو طول صمت أو كثرة كلام ويكره بما يصبغ وللصائم بأخضر ويمنع للصائم بجوزة محمرة ولا يفعله بمسجد لئلا يقذره ولا في ملا للمروءة وقيل يجوز فيه لأنه من القرب فلا يطلب إخفاؤه ويكره للقائم والمتكئ وفي الحمام نقله ابن عرضون عن تت ويجوز بسواك غيره بإذنه ويجب لمن استعمل ما له رائحة كريهة تمنع حضور الجمعة وتوقف زوالها عليه ويجتنب ما يضر اللثة كقصب وحلفاء والمجهول لأن من العيدان ما يضر ولا يمس بالسواك شيء فإنه يورث العمى ولا يوضع بالأرض عرضا بل ينصب وفيه خصال منها أنه يذهب الحفر أي ورم اللثة والبلغم ويجلو البصر ويصح الجسم وينقى اللون ويزيد في حسنات الصلاة وفي الحفظ ويرضي الرب وتفرح له الملائكة ويذكر الشهادة عند الموت ذكره ابن عرضون وتسمية: في أوله أي بسم الله وقيل يزيد الرحمن الرحيم وكذا في الأكل والشرب والقراءة ذكره الفاكهاني ومما يندب ذكر فيه وبعده فيقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وروي أنه يقول سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك وتشرع: أي تطلب شرعا ندبا فيما يأتي إلا في ذكاة فتجب إن ذكر وفي أكل وشرب فتسن عينا وقيل كفاية في أكل جماعة في غسل وتيمم: ندبا وأكل وشرب: جهرا فيهما ليذكر الغافل ويعلم الجاهل وإن لم يسم في أوله قال في أثائه بسم الله في أوله وفي آخره وإن نسي حتى فرغ قرأ الإخلاص فإن الشيطان يتقيا ما أكله وندب أن يحمد الله عند فراغه سرا قاله الفيشي ويزيد اللهم بارك لنا فيما رزقنا وزدنا خيرا منه حلالا وإن كان لبنا قال وزدنا منه حلالا وإن كان مشوبا قال زدنا منه خالصا وإن كان ماء قال الحمد لله الذي سقانيه عذبا فراتا بفضله ولم يسقنيه



ملحاً أجاجاً بعدله وذكاة: وجوباً إن ذكر ولا يزيد الرحمن الرحيم بل يزيد الله أكبر وركوب دابة: فإذا استوى عليها قال الحمد لله سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين أي مطيقين ثم يحمد الله ثلاثاً ويكبر ثلاثاً وسفينة: يقول باسم الله مجراها ومرساها وروى أبو هريرة أنه إن قال بسم الله والحمد لله على دابة كتبت له الحسنات بعدد كل خطوة أو على سفينة كتبت له حتى يخرج منها ذكره عج ودخول وضده: أي خروج لمنزل: ويزيد فيهما ﴿رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق﴾ الآية وفي دخوله ما شاء الله لا قوة إلا بالله وفي خروجه توكلت على الله لا حول ولا قوة إلا بالله ومسجد: ويقول في دخوله بسم الله والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في ح وقيل يزيد في دخوله اللهم افتح لنا أبواب رحمتك وفي خروجه اللهم افتح لنا أبواب نعمتك وليس: ثوب ونزعه ويزيد الحمد لله الذي كساني هذا الثوب ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة، اللهم إني أسالك خيره وخير ما صنع له وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له وغلق باب: وكذا فتحه وإطفاء مصباح: وكذا إيقاده وتردد ح في الغلق والإطفاء هل يزيد الرحمن الرحيم أو يقتصر على بسم الله كما في الحديث إذ فيه أنه يقول باسم الله في دخول مسجد ووطء وغلق وإطفاء ونحوه لعج ووطء: مباح وتكره في محرم ومكره ومنه عوده قبل غسل ذكره كما في ضيحه وفي الحديث أنه يزيد اللهم جنبني الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتني ذكره ح ويقرأ بقلبه عند إنزاله ﴿الحمد لله الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً﴾ الآية ذكره ابن عريضون وغيره وفي الحديث أنه إن سمى ورزق ولداً أعطى بقدر أنفاسه وعدد ما تتأسل منه حسنات إلى يوم القيامة ذكره عج وصعود خطيب منبراً: وضده وتغميض ميت: ويزيد هذا ما وعدنا الله ورسوله اللهم سهل عليه موته ويسر عليه أموره وأجعل ما خرج إليه خيراً مما خرج عنه ولحده: يقول بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في ضيحه وزاد غيره ﴿لمثل هذا فليعمل العاملون﴾ اللهم إن صاحبنا قد نزل بك وأنت خير منزل به فقير إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه فتقبله بأحسن تقبل وتندب أيضاً في تلاوة وعند نوم وبدء طواف ونفل ودخول خلاء ولا تشرع في حج وذكر ودعاء وأذان وصلاة ولا تندب إطالة الغرة: أي الزيادة على محل الفرض خلافاً للشافعي محتجاً بقوله عليه السلام "إن أمتي يدعون يوم القيامة غراً محجلين فمن استطاع منكم فليطل غرته" وأجيب بأنه لم يصحبه عمل وقيل معناه إدامة الوضوء وقيل إنه من كلام الرواي و: لا مسح الرقبة: بالماء خلافاً لأبي حنيفة و: لا ترك مسح الأعضاء: بخرقه مثلاً قال فيها ولا بأس بالمسح بالمنديل بعد الوضوء اهـ وكرهه الشافعية وجوزه القرافي في أثناء الوضوء لأنه تفريق يسير وإن شك في: غسلة ثالثة: هل فعلها ففي كراهتها: ليلاً تكون رابعة أو تبقى على الأصل قولان: للأشياخ والأفضل تركها لأن درء المفسدة أولى من جلب المصلحة وأما لو شك في غسل عضو فإنه يغسله ومن توضأ في ظلمة كفته غلبة ظنه أن الماء أتى على ما يجب.

فرع: يقبل خبر عدل الرواية بكمال الوضوء والصوم دون كمال الصلاة أو كونه صلى أو توضأ فمن أخبرته زوجته وهي ثقة أو عدل غير مأموم له بأنه قد صلى أو أنه كمل أربعاً لم يرجع لقوله إلا المستكح قال: المازري كشكه: تشبيه لإفادة الخلاف في يوم عرفة: الذي يندب صومه لغير حاج ونسخة في صوم يوم فيها

نظر هل هو العيد: الذي يحرم صومه فيحتمل أن يقال بندب الصوم وبمنعه كما في عج وجعل ح الخلاف في ندب الصوم وكراهته كالفرع المقيس عليه إذ لم يقل فيه بالمنع ورده عج بأن المازري قائل بمنع الرابعة كما مر وأما من شك في آخر رمضان فيجب عليه استصحابا للأصل.

**فصل:** في آداب قضاء الحاجة والاستنجاء وآدابه ثلاثة أنواع ما يعم الفضاء والكنيف وما يخص الفضاء وما يخص الكنيف وبدأ بالأول فقال ندب لقاضي الحاجة: بفضاء أو كنيف جلوس: لبول إن طهر مكانه وأما الغائط فيجب له كما في ضيحه وذكر ح عن ابن ناجي كراهته قائما وكذا بول المرأة والخصي عند عج ومنع: جلوسه وإن لبول منع كراهة عند ح وعج برخو: مثلث الرء أي محل لين نجس: بل يقوم لئلا ينجس ثوبه وفي ضيحه أن مواضع البول أربعة طاهر رخو فيجوز قيامه به ويندب جلوسه لأنه أستر وصلب نجس فيتجنب وطاهر صلب فيجلس به لئلا يتطاير بوله ورخو نجس فيقوم به وفيه يقول الونشريسي:

بالتاهر الصلب أجلس وقم برخو نجس  
والنجس الصلب أجنب واجلس وقم إن تعكس

أي في طاهر رخو وفي الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم "بال قائما" فقل إنما فعل ذلك لعله به وكانت العرب تستشفي به من وجع الصلب وقيل لقرب الناس منه والبول قائما يمنع خروج الصوت ذكره في ضيحه و: ندب اعتماد على رجل واستنجاء: أي إزالة النجو وهو الخبث وسمي بذلك تجوزا كتسميته بالغائط قاله شمس بيد يسريين: راجع لرجل ويد فيعتمد على رجله اليسرى وذكر ح عن المدخل أنه يتوكأ على ركبتها لأن ذلك أسرع في خروج الحدث ويكره أن يستنجي بيميناه تكرامة لها كالإمتخاط وغسل باطن قدميه بها قاله ت ت ومن لا يسرى له أو لم تصل لمخرجه لسمنه يوكل زوجته إن قبلت وإلا اشترى أمة لذلك وأما المرأة فلا يلي ذلك إلا زوجها فإن لم يقبل صلت بالنجاسة لأن في إزالتها خلافا فقد قيل بندبها وستر العورة واجب اتفاقا ذكره ح.

**تنبيه:** يتعين نصب يسريين بفعل مضمر وليس نعتا إذ لا يتبع نعت معمولي عاملين اختلافا لفظا ومعنى. وبلها: أي يده قبل لقي: بضم لام وشد ياء الأذى: لئلا تعلق بها رائحته وغسلها بكثراب: مما يقلع الرائحة بعده: أي لقي الأذى وستر: أي إدامته إلى محله: فلا ينكشف قبله حتى يدنو من الأرض كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذكره القباب وهذا إذا أمن من نجاسة ثوبه بخلاف الكنيف وأمن سبق حدثه وإلا رفع ما لم يخف اطلاع غيره على عورته لأن سترها واجب والتلطخ بالنجاسة مكروه وإعداد: أي إحضار مزيله: أي الأذى ليزيله عند فراغه فلا يتعدى لثوبه أو بدنه ويكفيه حجر ونحوه أو ماء ولا يندب إعدادهما معا ففي الحديث "اتقوا الملاعن وأعدوا النبل" وهو جمع نبلة كغرفة لحجارة الاستنجاء قاله ح وأما قول عياض وإن يعد الماء أو الأحجار فالعطف فيه بأو كما يفيد القباب خلاف ما عند ب من عطفه بالواو محتجا به لندب إعدادهما معا ووتره: إن لم يكن ماء من ثلاث لسبع إن أنقت وإلا فالمعتبر الإنقاء وإنما يندب الوتر إن أنقى الشفع وإلا وجب الوتر والإثنان أفضل من الواحد وإن أنقى ولا تلزم الثلاث إن أنقى أقل لحديث أبي هريرة "من استجرم فليوتر فمن فعل فقد أحسن

ومن لا فلا حرج" ومنع أبو الفرج وابن شعبان الإقتصار على الأقل من ثلاث لورود النهي عنه في الحديث وعليه فهل الثلاث لكل مخرج أو يكفي ثلاث لهما قولان وهل يكفي حجر له ثلاث شعب قولان ذكرهما شس وتقديم قبله: على دبره خوف تنجس يده بالبول إلا من يقطر بوله عند مس دبره أو من يخشى فوات رفقة فله تقديم دبره ثم يمسح بوله قائما وتفريج فخذه: عند بول أو غائط لأنه أبلغ في استفراغ ما في المحل وكذا عند الاستنجاء كما في ح واسترخاؤه: لدبره قليلا عند استنجائه ليتمكن من انقاء ما في غضون المحل خوف أن يخرج بعد ذلك فيتنجس ظاهر بدنه وربما شك في أنه حدث طرأ فينتفض وضوءه بشكه وتغطية رأسه: ولو بكمه عند قضاء الحاجة والاستنجاء حياء من الله وكذا عند الجماع كما في ح وقيل لأنه أسرع لخروج الحدث وقيل لخوف تعلق الرائحة بالشعر وعليه فلا يطلب بها إلا من له شعر مدة جلوسه وعدم التفاته: في جلوسه وأما قبله فيندب التفاته يمينا وشمالا لئلا يكون هناك ما لو رآه قام وقطع بوله ذكره ح وذكر ندب أن لا ينظر إلى السماء ولا يعبث به بيده وزاد عب أن لا ينظر إلى فضلته وأن من أدام النظرة لها أبتلى بصفرة الوجه ومن تفل عليه ابتلى بصفرة الأسنان و: ندب ذكر ورد بعده: وهو اللهم غفرانك الحمد لله الذي سوغنيه طيبا وأخرجه عني خبيثا وبذلك سمى نوح عبدا شكورا ذكره ح وفي الرسالة أنه يقول الحمد لله الذي رزقني لذته وأخرج عني مشقته وأبقى في جسمي قوته وقبله: فيقول عند دخول الخلاء بسم الله أعوذ بالله من الخبث المخبث الشيطان الرجيم وروي أيضا اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث الرجس النجس الضال المضل الشيطان الرجيم ذكره ح والخبث بضميتين ذكور الشياطين والخبائث إنائهم فإن فات: الذي قبله ففيه: أي في المحل جوازا عند شس وقيل ندبا ما لم يجلس للحدث وقيل ما لم يحدث نقله عج عن اللخمي إن لم يعد: للحدث وهل يجوز في المعد له قولان ذكرهما شس والأول مفاد قول عياض أنه يذكر عند دخوله الخلاء أو قعوده وسكوت: فلا يشمت عاطسا ولا يحمد إن عطس ولا يحكي آذانا ولا يرد سلاما ولو بعد الفراغ وكذا الواطئ إلا لمهم: واجب كإنقاذ نفس أو مال أو مندوب كطلب مزيل أو لخوف فوات رفقة أو جائز كتعوذ عند ارتياح ذكره ح و: ندب بالفضاء: زيادة على ما مر تستر: بما أمكنه ولو بدابته أو ثوبه إن لم يجد سواه وبعد: لغائط بحيث لا يرى شخصه ولبول بحيث لا يسمع له صوت قاله عياض واتقاء: أي إجتناب حجر: بضم جيم فسكون حاء أي غار أو شق في الأرض مستدير أو مستطيل لنهييه عليه السلام عن ذلك وقال "إنه من مساكن الجن" وقيل لئلا تخرج منه هوام تؤذيه أو ترد عليه بوله وعلى هذا فلا يكره ما يرى قعره وذكر ح في بوله حيث يصل إليه قولين و: اتقاء مهب ريح: فلا يستقبله في بول أو غائط رقيق ولو ساكنة إذ لا يؤمن طروها فترد عليه ما يلوثه ومثله محل أرفع من محل جلوسه لبوله قاله القباب ومورد: كمشاريع المياه وضفة النهر أي شاطئه وكذا نفس الماء إن كان لا يجري ولم يستبحر لنهييه عليه السلام عن البول في الماء الدائم وفي رواية الراكد بدل الدائم وفي أخرى زيادة الذي لا يجري وذلك لأن الجاري يدفع النجس فلا يستقر فيه ومثل البول فيه صبه فيه وجره إليه وكذا ما يشبه البول من غائط وغيره وأخذ داوود بظاهر الحديث فقصره على البول فيه فقط ذكر ذلك كله القباب وطريق: يسلك غالبا وظل: يستظل به لآكل ظل لأنه

صلى الله عليه وسلم قضى حاجته تحت حائش أي نخل ملثف ذكره ح ومثل الظل متحدث الناس في الشمس في الشتاء كما في ح وغيره.

**تنبيه:** الظل وسابقاه هي الملاعن، الثلاث التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تستقى بالبراز وهو بكسر الباء وقد تفتح الحدث سميت بذلك لأن من أتاها يلعن من أحدث فيها ويروي أيضا اللاعنين لأنها تجلب اللعن **وصلب:** بالضم إن كان نجسا لأنه إن قعد فيه تنجس ثوبه وإن قام تطاير عليه بوله و: **ندب بكنيف:** زيادة على ما ذكر قبل في الفضاء **نحي:** بسكون الحاء مصدر نحي مخففا **ذكر الله:** بلفظ أو كتابة بلا سائر وما في ضيح من تحريم دخوله بما فيه ذكر أو قرآن غير ظاهر قاله ح وذكر فيها قولين بالجواز والكراهة واستظهر منع قراءة القرآن هناك واستظهر ح وعج منع دخوله بالكامل وأما غير الكنيف فلا يندب فيها نحي ما ذكر بمحل حدثه وهل تكره قراءته به بعده أو تمنع قولان ذكرهما عب وحكي الاتفاق على المنع حال نزول خبث واستبراء بغير كنيف و: **بكنيف تقديم يسراه دخولا:** قائلًا بسم الله أعوذ بالله من الخبث إلى آخر ما مر **ويمناه خروجًا:** لندب التيامن فيما فيه تشريف وتكريم والتياسر في ضده فالأول كلبس سروال وخف ودخول مسجد وترجيل شعر وحلق راس وخروج من حمام والثاني كنزع سروال وخف ونعل وخروج من مسجد ودخول حمام أو كنيف وموضع ظلم وكذا على الراجع إزالة الأذى من أنفه وإمخاطه **عكس مسجد:** فإنه يقدم يمناه دخولا ويسراه خروجًا ويضعها على ظاهر نعله ثم يخرج يمناه ويقدمها في اللبس وعند دخوله يخلع يسراه أولاً ثم يمناه فيدخلها أولاً ويخرجها آخرًا **والمنزل:** يقدم فيه يمناه بهما: أي بدخوله وخروجه إذ لا عبادة فيه ولا أذى ويغلب جهة المسجد إن خرج منه كمنزل متصل به وفي مسجدتين متصلين يغلب الأفضل إن كان وإلا خير.

**تتمة:** بقي مما يندب الحفر لما يخرج وردمه إن كان بفضاء وأن لا يبول في محل طهوره **لحديث** "لا يبولن أحدكم في مستحمه وأن لا يأخذ ذكره بيمينه بل يأخذه بشماله ثم يمسح به على حجر أو عود ليسلم من مسه بيميناه والتمسح بها فإن لم يمكنه حجر ثابت أو الاسترخاء حتى يتمسح بالأرض أمسك الحجر بيميناه وحرك ذكره بشماله" ذكره القباب **وجاز بمنزل:** أي بيت بحضر أو بادية وطء وبول: وغائط مستقبل قبلة **ومستدبرها:** وكذا بمرحاض على سطح كما في المدونة وإن لم يلجأ: بل أمكنه التحول عن القبلة ومنعه في الواضحة إن لم يلجأ وكان حق المصنف التعبير بلو لأن الخلاف مذهبي و أول: ذلك بالسائر: كما لأبي الحسن وعليه فيمنع دونه وهو الذي في التلقين **وبالإطلاق:** كان ثم سائر أولاً كما لعبد الحق وهو ظاهر ما فيها أنه لا بأس بذلك في المراحيض وإن كانت تلي القبلة وفي التلقين أنه لا يستقبل ولا يستدبر إلا في منزله وبين البنين لا: يجوز ذلك **بالفضاء:** أي بالصحراء بل يكره كما في التهذيب وعليه حمل مالك حديث "لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها لبول ولا غائط" ذكره القباب وذكر أنه روي عنه عليه السلام "من جلس يبول قبالة القبلة فتذكر فإنحرف عنها إجلالاً لها لم يقم من مجلسه حتى يغفر له" واختلف هل النهي لإجلالها أن تستقبل بالفرج أو لا جل الحدث الخارج منه فعلى الأول يمنع استقبالها بوطء لا على الثاني لعدم الحدث الخارج منه و: في جوازه مع ستر: في الفضاء **قولان:** لمالك قاله شس وسببهما

هل النهي لحرمة المصلين<sup>10</sup> فيجوز مع الستر أو لحرمة القبلة فلا يجوز ولو مع حائل كذا في ضيحه تحتلها: المدونة والمختار: منهما للخمى الترك: لاستقبال وإستدبار بحدث أو وطء في الفضاء ولو مع ستر وما اعترض به على المصنف من أن الاختيار خاص بغير الوطء وأنه أي الوطء جاز في الفضاء وغيره لم يسلمه ب وجوز ابن رشد كل ذلك إلا بالفضاء بلا ستر فيمنع وحاصل ما في ح جواز ذلك مع سائر اتفاقا في المرحاض وراجحا في منزل وبين بيوت وفي فضاء وإن فقد السائر جاز راجحا إلا في الفضاء فيمنع لا: يمنع ما ذكر مع القمرين: أي الشمس والقمر فلا يمنع استقبالهما بحدث إن لم يكونا في جهة القبلة و: لا بيت المقدس: لكن يندب اتقاؤه ووجب: بعد قضاء الحاجة إستبراء: أي طلب البراءة من الخبث ويكون باستفراغ: أي إخراج أخبثيه: أي بوله وغائطه كما في ح وغيره بأن يخلي المحل منهما حتى يحس أنه لم يبق شيء متهيء للخروج وإنما وجب لأن عدمه ينقض الوضوء مع سلت ذكر: بأن يمكسه بأصبعين من يسراه ويمرهما لرأس الكمرة ونتر: أي جذب ويثله كما في الحديث خفا: لأن شدتهما ترخي عروق الذكر وربما يبطل انعاضه وفي ح عن العتبية فيمن يكثر السلت ويقوم ويقعد أنه ليس بصواب انتهى وذكر شس أنه ليس على من بال أن يقوم ويقعد ويزيد في التتحنح لكن ينتر ذكره ويستفرغ جهده على ما تقتضيه عادته من إطالة واقتصار هـ وذلك يختلف حسب العادة والأزمة فمن عادته احتباس بوله فإذا قام نزل منه يجب أن يقوم ثم يقعد وإلا نقض وضوءه بما نزل منه بعد نقله ح وينبغي لمن طال الأمر عليه أن يغمز بأصبعيه بين سبيليه فإنه يدفع الواصل ويرد غيره وندب جمع ماء وحجر: أو عود لأنه يزيل الخبث والماء يزيل الأثر ويبدأ بالحجر لئلا تباشر يده الأذى ثم إن لم يجمعهما ندب ماء: لأنه أنقى وقيل لا يستتجى بماء عذب لأنه طعام ولا بماء زمزم ولا يغسل به نجس ولا ميت والمذهب الجواز كما يأتي ويكفي فيما لم يتعين فيه الماء حجر أو عود وإن وجد الماء وقيل إن وجد الماء لم يجز غيره والحجر أفضل من العود لأن للأرض تعلقا بالطهارة كالستيم وتعين: الماء لمن لم يلزمه غسل في مني: إلا أن يكون سلسا فكالبول ولا يجب في المنى غسل ذكره كالمذي على الأصح لأنه في المذي تعبد وحيض ونفاس: وأما من يغتسل فيجب عليه غسل جسده كله وبول امرأة: بكرا كانت أو ثيبا لأنه ينتشر غالبا وكذا بول من قطع ذكره وتغسل المرأة ما يظهر من فرجها عند جلوسها للبول كغسل اللوح ولا تدخل يدها بين شفرها ذكره ح لكن ذكر في باب الزنى عن اللخمى أنها لها أن تبالغ في الاستتجاء و: في حدث منتشر عن مخرج: انتشارا كثيرا: بأن جاوز ما لا ينفك عند عادة قال شس وإن انتشر الحدث عن المخرج فلا بد من الماء إلا أن يقرب جدا بحيث لا ينفك هـ وظاهره غسل الجميع لا المجاور فقط وقد يغتفر منفردا ولا يغتفر مع غيره و: في مني: خرج بلذة معتادة وإلا لم يجب الماء بغسل ذكره: أي مع غسله كله: لا محل الأذى فقط على المشهور وفي ضيحه أنه ينبغي أن يقارن الوضوء لأنه لكونه تعبدا صار كبعضه فلا يجرئ قبله ولم يسلمه ح فقي: وجوب النية: لغسله وعدمه قولان للإبياني وابن أبي زيد والأول أظهر لأنه تعبد لمجاوزته محل الأذى وهو جنابة الذكر قاله عبد الحق ومفاده أنه لا يطلب من متيم جنب لأنه جنابة صغرى فلا

<sup>10</sup> هكذا في جميع النسخ "المصلين" ولم يتضح معناه لأنه لا ذكر هنا للمصلين فليُنظر هل هو "المحلين" والله أعلم.

ترتفع مع بقاء الكبرى كما أن الوضوء لا يرفع الحدث الأصغر مع بقاء الأكبر وأما متيمم غير جنب فيحتمل أن يطلب منه لقوله صلى الله عليه وسلم "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" ويحتمل أن لا يطلب به لأن النص إنما ورد في المتوضى والله تعالى: أعلم و: على وجوبها ففي النية وبطلان صلاة تاركها: وصحتها قولان وعلى صحتها فيغسله لما يستقبل وهل يعيد في الوقت قولان أو تارك كله: بأن غسل محل الأذى فقط قولان: في الفروع الثلاثة ولو لم يغسل منه شيئاً لبطلت قطعاً فالصور خمس غسله كله بنية فتصح قطعاً وعدم غسل شيء منه فتبطل قطعاً وغسل بعضه بنية أو غسله كله بلا نية وفي الثلاثة قولان ولا يستنجى من: خروج ريح: بل يكره لخبر "ليس منا من استنجى من ريح أي على سنتنا" وكذا لا يستنجى من حصي ودود إلا مع بلة فقولان وجاز: الاستنجاء بمعنى الاستجمار بيابس: ولو من غير الأرض وقيل لا يجزئ غيرهما لأن لها تعلقاً بالطهارة كالتيتم طاهر منق: أي مزيل للأذى غير مؤذ: بحده ولا محترم: ولما لم يعتبر مفهوم الصفة ذكر مفاهيم الصفات على ترتيبها فقال لا: يجوز بمبتل: لأن البلل ينشر النجاسة عن محلها ونجس: رطب أو يابس فلا يباشر به المحل فلو كان بجانب حجر أو عود جاز بجانبه الطاهر كما في ضيخ وأملس: كزجاج وقصب لعدم إنقائه ومحدد: يؤدي كمكسور زجاج ونحوه ومحترم: أي ذي حرمة من مطعوم: الأدمي ولو دواء وفي الكافي أن ما يجوز أكله لا يجوز الاستنجاء به ومكتوب: أيا كان لحرمة الحروف وذكر ش وغيره قولين بمنعه وجوازه بخاتم كتب فيه ذكر وذهب وفضة: لأن ذلك سرف وكذا كل جوهر نفيس ذكره شس وجدار: لغيره ويكره بجداره لأنه قد يحتاج الناس إلى الانضمام للجدر لا سيما عند نزول المطر وروث وعظم: ولو طاهرين لحق الجن فقد روى ابن مسعود أنهم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: "مر أمك أن لا يستنجوا بروث أو عظم أو حممة فإن الله جعل لنا فيها رزقا" فنهى عليه الصلاة والسلام عن ذلك واختلف عن مالك في الحممة فقيل يكره الاستنجاء بها وهو الذي في الكافي وقيل يجوز وفي ح عن سند أنه ظاهر المذهب وجزم به بهرام في الشامل.

تنبيه: ظاهر عبارة المصنف نفي جواز الاستجمار بجميع ما ذكر وبه جزم جب و ذكر ح في العظم والبعر والنجس الجامد روثا أو غيره قولين بالجواز والكراهة عن اللخمي ونقل عن ابن رشد أن الخلاف في الروث والعظم بالكراهة والتخفيف وحمل ح الكراهة على التحريم إلا في العظم والروث الطاهر والذي في الكافي أنه لا يجوز بالعظم والروث وما يجوز أكله ويكره بالحممة فإن أنقت: هذه المذكورات أجزاء: لحصول الإزالة بها وهي المطلوب وقيل يعيد في الوقت وقيل أبدا كاليد: إن أنقت وقيل لا يستجمر بما اتصل بحيوان وذكر ح أنه يحرم إدخال أصبع في دبر أو فرج إلا أن يتعين لقلع الخبث ودون الثلاث: إذا أنقى وقيل لا بد منها لنهييه عليه السلام عن أقل منها وهو قول أبي الفرج وابن شعبان وعليه فهل تمر الثلاث على جميع الدبر أو لكل صفحة واحد والثالث للوسط قولان وهل الثالث لكل مخرج أو يكفي ثلاث لهما قولان وقد مر هذا عند قوله ووتره وبالله تعالى: التوفيق.



**فصل:** في نواقض الوضوء وتسمى موجباته وقد عبر بها غير واحد وجمع في التلقين بين العبارتين فقال باب ما يجب منه الوضوء وما ينقضه بعد صحته فكأنه رأى أن الموجب ما سبق الوضوء والناقض ما بعده ورجح ح التعبير بالموجب لأنه يصدق على ما سبق وما تأخر ولأن لفظ النقض يوهم بطلان الطهارة فيبطل ما فعل بها ولذلك قال سند لا نقول بأن الطهارة بطلت بالحدث ولكن انتهى حكمها به كما ينتهي حكم النكاح بالموت نقله ح والنواقض جمع ناقض وفاعل إن لم يكن وصفاً لمذكر عاقل يجمع على فواعل<sup>(\*)</sup> وهي ثلاثة أحداث وأسباب وغيرها كردة وشك **نقض الوضوء:** أي بطل حكمه عما يستباح به في المستقبل بحدث وهو الخارج: فما لم يخرج ليس حدثاً كقرقرة وحقن ولو شديدين وكذا الداخل فلا نقض بحقنة وأما مغيب الحشفة فموجب للغسل **المعتاد:** جنسا أو مخرجاً ووقتا كما يأتي في الصحة: لا المعتاد في المرض كسلس وشمل كلامه مني رجل خرج من فرج امرأة إن دخل بوطء ذكره عب وأقره ب وهذا إن خرج بعد غسل وإلا فالواجب الغسل كما لا يخفى لا: ما لم يعتد كدم وقيح وسلس غالب و حصى ودود: تولد في البطن ولو: خرج ببيلة: من بول أو غائط خلافاً لأبن نافع لأنها تبع لما لا ينقض ويعفى عن غسل ما خرج معهما إن استتبح وإلا فلا وهما طاهران إن لم يتجسسا بما خرج عليهما ذكره عج و: **نقض بسلس:** وهو ما لا يمكن إمساكه فارق أكثر: الزمن على الأصح فإن فارق نصفه فقولان ذكرهما جب وفي ضيحه أن في السلس طريقين طريق العراقيين يستحب منه الوضوء مطلقاً وطريق المغاربة يقسمونه إلى أربعة أقسام وهي التي ذكرها المصنف والأولى هي ظاهر الرسالة كسلس مذي: لطول عزيمة أو مرض فإنه ينقض مطلقاً إذا قدر على رفعه: بتداو أو صوم أو نكاح أو تسر ويعذر مدة طلب الدواء أو النكاح أو شراء أمة أو إستبرائها إلا أن يطول زمنه فيلزمه شراء غيره فإن لم يقدر فكسلس غيره ولا مفهوم لمذي فلو حذفه كان أحسن لأن كل سلس قدر على رفعه ينقض وندب: الوضوء إن لازم: السلس أكثر: الزمن وأولى نصفه و لا: يندب إن شق: لبرد أو نحوه وكذا إن لازم إذ لا فائدة في الوضوء معه فأحوال السلس أربع تفهم من المصنف فمالزم أكثر الزمن ومساو ومفارق أكثر الزمن وملازم أبداً فإن لازم أكثر ندب الوضوء إن لم يشق وإن تساوى فقولان بالندب وشهر وبالوجوب واستظهره ابن هارون لأنه لا حرج في انتظار انقطاعه وإن فارق أكثر فالمشهور يجب وقيل يندب وإن لم يفارق لم يندب وهكذا في كل حدث فقد قال الابيانى فيمن بجوفه علة أو شيخ ستكحه الريح أنه كالبول وأفتى اللخمي فيمن إذا توضأ انتقض وإن تيمم لم ينتقض بأنه يتوضأ لقدرته على استعمال الماء وما يرد عليه يمنع كونه ناقضاً كذا في ضيحه والذي ذكر تت أنه أفتى بتيممه وقال غيره يتوضأ وفي اعتبار الملازمة: كثرة وقلة في وقت الصلاة: وهو من الزوال إلى الطلوع من الغد أو: في الوقت مطلقاً: للصلاة أو لا تردد: لعدم النص وفي ضيحه أنه إن انضبط وقت إتيانه عمل عليه فإن كان أول الوقت آخر وإلا قدم من مخرجيه: متعلق بالخارج بخلاف بول خرج من دبر أو غائط خرج من قبل أو ريح خرج من فرج امرأة خلافاً للشافعية ذكره تت وذكر ابن عرضون أنه ينقض أو: من ثقبه: بضم ثاء مثله أي خرق نافذ تحت المعدة: بأن كانت بسرة أو تحتها إن انسداً: أي المخرجان لأنها حينئذ كمخرج معتاد وإلا: بأن لم ينسداً معا أو أحدهما أو خرج من فوق السرة فقولان: أرجحهما عند عج عدم النقض واستظهر ابن

عبد السلام انه إن انقطع خروج الحدث من محله وصار يخرج من محل القيء وجب الوضوء نقله في ضيحه وبسببه: أي الحدث وهو زوال عقل: بجنون أو إغماء أو سكر بل وإن بنوم ثقل: وهو الذي لا يشعر معه بصوت ولا سيلان ريقه ولا سقوط ما بيده ولو قصر: الثقل فإنه ينقض وفي الحديث "وكاء السه العينان فإذا نامتا استطلق الوكاء فمن نام فليتوضأ" ذكره في الكافي لا: بنوم خف: ولو طال وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرونه في صلاة العشاء فينامون حتى تخفق رؤوسهم ولا يتوضأون ذكره في الكافي وذكر القباب عن اللخمي أنه إن لم ينحل حبوته فلا نقض وإن انتبه لإنحلالها فقولان وكذا إن لم يشعر به ولم يطل وإن طال نقض وندب: الوضوء إن طال: الخفيف والمصنف سلك طريق اعتبار النوم وهو إما طويل ثقل فينقض أو مقابله فلا ينقض أو طويل خفيف أو عكسه وفيهما قولان والطريق الآخر اعتبار حال النائم وأقرب أحواله إلى الحدث كما لابن رشد اضطجاع ثم سجود ثم جلوس ثم قيام واحتباء واختلاف هل الركوع كالقيام أو كالسجود فنومه مضطجعا ينقض إن ثقل وإن لم يطل وساجدا لا ينقض إلا طوله وقيل كمضجع وجالسا لا نقض إلا بطوله وقائما أو محتبيا لا نقض وإن طال وفي التلقين أن الثقل ينقض على أي حال كان النائم وما دونه ينقض في الاضطجاع والسجود لا في الجلوس ولمس: من بالغ لا غيره كمراهق ووطئه كلمسه وإن ندب له الغسل كما يأتي واللمس أخص من المس فلا يقال لمن مس شيئا لمسّه إلا أن يمسه طلبا لمعنى قاله ابن رشد يلتذ صاحبه: من لامس وملموس به عادة: ومنه لمس الأمر ونحوه بخلاف لمس صبية لا تشتهي وجسد دابة وفي ضيحه عن المجموعة انه لا وضوء في قبلة الصبية ومس فرجها إلا أن يكون للذة هـ ونحوه لعياض ولو: كان اللمس لظفر أو شعر: أو سن متصلة ومقابله في ضيحه أو: فوق حائل و أول بالخفيف: الذي لا يمنع اللذة ويحس معه بصفة الجسد وهو ما في التلقين أن اللمس للذة ينقض قل أو كثر مباشرة أو من وراء حائل رقيق لا يمنع اللذة وبالإطلاق: خفيفا كان أو لا وهو ظاهرها وهذا ما لم يقبض على عضو أو يضم إليه من لمسّه فإن ذلك ناقض كما في ح إن قصد: لامس أو ملموس لذة: وجدها أو لا أو وجدها: حين اللمس قصدها أو لا فإن وجدها بعده فلا نقض لأنه من التفكير ولا أثر له وشرط اللمس كونه بعضو ولو بزائد لم يحس لتقويه بقصد أو وجدان ولا أثر لغير العضو لعدم المباشرة سحنون من ألبسته امرأة ثوبه أو نزعت خفه فالتذ أحدهما فلا وضوء عليه لا: إن انتفيا: أي القصد واللذة خلافا للشافعي في نقض اللمس مطلقا وقال أبو حنيفة لا ينقض مطلقا ذكره القباب وابن جزى إلا القبلة بضم<sup>11</sup>: أي عليه وأخرى على فرج وإلا فهي كغيرها من اللمس ولو: كانت قبلة بضم بكره أو استغفال: فإن أكره أحد الزوجين الآخر فقبله أو استغفله لزمهما الوضوء لا: نقض بقبلة لوداع أو رحمة: إلا أن يلتذ وفي المقدمات أنها لا تنفك عن اللذة إلا في قبلة صبية لرحمة أو ذات محرم لوداع و: لا نقض في لذة بنظر: خلافا لابن بكير كإنعاض: بنظر أو تفكر ولو كمل ما لم ينكسر عن مذي وقيل من عادته الإمذاء بذلك فعليه الوضوء ومن لا فلا فمن انعظ في صلاته وأمن الإمذاء أتمها وإلا قطع فإن اختبر فلم يجد شيئا فهو على وضوئه ولذة بمحرم على الأصح: لأنها نادرة ومقابله هو الذي في

11- الأظهر قبلة لغم باللام لا الباء كما قررنا في المتن لأن كونها قبلة صريح في أنها بغم وتزيد اللام معنى هو المراد والله اعلم.

التلقين والإرشاد وقال ابن رشد تنتقض إن قصدتها فاسق نلقه تت ومطلق مس ذكره: بعمد أو سهو التذ أو لا قصد اللذة أو لا وقيل بشرط عمدته وقيل بشرط اللذة وهو للأبهري وابن القصار لامس ذكر غيره إلا أن يقصد لذة أو يجدها وكذا الملموس ذكره ح وذكر أنه لو مست امرأة ذكر ميت بالغ فلا نقض إلا أن يحرك منها لذة المتصل: لا إن قطع ولا إن مس موضع القطع خلافا للشافعية فيهما ومسه فوق حائل كثيف لغو وفي الخفيف قولان أشهرهما عدم النقض كما في ضيحه وفي المقدمات ولو: كان من مسه خنثي مشكلا: كالخلاف فيمن تيقن الطهر وشك في الحدث ببطن أو جنب لكف: لا بظهره ولا بباطن ذراعه خلافا للوقار نقله القباب وينقض عند عياض مسه بغير اليد للذة أو: بطن أو جنب أصبع: ورأسه كجنبه بخلاف الظهر قاله عب وإن: كان الأصبع زائدا أحس: كإحساس غيره وإن شك فيه فكالشك في الحدث ذكره في ضيحه ولم يقيد الأصلي بالإحساس وقيل يقيد به وبردة: على الأصح وأعاد المصنف الباء لأنها ليست حدثا ولا سببه وهل تبطل الغسل أو لا قولان أظهرهما الأول إذ يشمل كالموضوع قوله تعالى: ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾ وما فرق به ب غير مسلم وبشك: استمر في: طرو حدث: أو بسبب وأخرى ظنه بخلاف وهمه ولا أثر للشك في الردة وقد ذكروا أن من احتمل لفظه الكفر من وجوه كثيرة ويحتمل عدمه من وجه واحد فليس بمرتد بعد ظهر علم: على الأصح وفيها من أيقن بالموضوع وشك في الحدث ابتداء الموضوع اهـ فقيل وجوبا احتياطا أو قيل ندبا استصحابا للطهارة والواو في قوله وشك للترتيب إلا: الشك المستكح: بكسر الكاف فلا أثر له وهو الذي يقع في كل يوم ولو مرة وأما لو شك في طهارة بعد حدث علم فلا بد له منها ولو مستكحا وبشك في سابقهما: أي الحدث والطهر حقا أو أحدهما أو شك فيهما ظاهره ولو مستكحا لأنه أخره عنه.

تنبيه: إنما اعتبر الشك هنا والغبي فيمن شك هل طلق لأن شغل الذمة بالصلاة متيقن فلا تبرأ بما شك فيه والعصمة متيقنة فلا تزول بما شك فيه لا: نقض بمس: حلقة دبر أو أنثيين: التذ أم لا خلافا للشافعي ولا بمس رفع أو عانة أو: مس فرج صغيرة: إلا أن يقصد لذة كما في ضيحه وقيل لا نقض وهو ظاهر المصنف وجب لذكره أنه لا أثر لمحرم ولا صغيرة لا تشتتني إذ لا يلتذ بهما عادة أو قيء: أو قلنس خلافا لأبي حنيفة أو أكل: لحم جزور: أي بعير منحور خلافا لأحمد أو ذبح: خلافا لقوم أو حجامه وفصد وقهقهة بصلاة: خلافا لأبي حنيفة في هذا وسابقه قال في الكافي ولما أجمعوا على أن القهقهة لا تنتقض الوضوء في غير الصلاة فكذلك لا تنتقضه في الصلاة ومس امرأة فرجها: ألطفت أم لا عياض إلا أن يكون للذة وتأولت: المدونة أيضا بعدم الإلطاف: وعليه فينقض إن ألطفت أي أدخلت يدها بين شفرتيها وذكر القباب أن قبضها عليه كالإطافها إذ لا يخلو من لذة وفي الكافي تفسير الإلطاف باللذة وندب: لمريد الصلاة كما في المدونة وكذا لغيره كما في ح غسل فم من لحم أو لبن: ونحوه كسويق قال فيها أحب إلى أن يتمضمض من اللبن واللحم ويغسل الغمر إذا أراد الصلاة والغمر بفتح غين معجمة وميم وهو الدسم والودك وندب غسله من اليد بما يقطع الرائحة كتراب وصابون وتجديد وضوء: للصلاة ولو نفلا أو طوفا لا غيرهما كمس مصحف إن صلى به: ولو نفلا أو فعل به ما يفتر للطهارة وإلا فهل يكره أو يمنع قولان

مبنيان على الخلاف في الرابعة ولو شك في: أثناء صلاته: هل أحدث فيها أو قبلها وتمادى ثم بان الطهر: فيها أو بعدها لم يعد: صلاته خلافا لأشهب وسحنون لبقاء طهره في نفس الأمر فإن لم يبين أعاد ولا يعيد مأمومه وكذا اختلف فيمن كبر للإحرام ثم شك فيه وتمادى حتى أكمل فتبين أنه أصاب في تماديه أو زاد في صلاته شيئا سهوا أو عمدا ثم تبين وجوبه هل يجزئه عن الواجب ذكره في ضيحه والفرق بين ما هنا وما مر أنه فيما مر شك قبلها فوجب أن لا يدخلها إلا بظهور محقق وهنا طرأ شكه بعد دخوله فيها جازما بطهره فوجب أن لا ينصرف عنها إلا بيقين لخبر "إن الشيطان ليفسو بين آيتي أحدكم إذا كان يصلي فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا" ومنع حدث: وهو هنا الوصف المقدر في الأعضاء ولا يفسر بالمنع المرتب إذ لا يحسن منع منع صلاة: فرضا أو نفلا وطوافا ومس مصحف: كتب بخط عربي كاملا كان أو جزءا وكذا جلده وأخرى طرف أوراقه مس بيد أو عضو آخر فخرج بالمس النظر والمصحف التورية والإنجيل وكتب العلم ولو كتبت فيها آيات وإن: مسه بقضيب: من شجر أو عود ولا يشترط في مسه طهارة خبث كما في الكافي والفاكهاني وحمله وإن بعلاقة: أي واسطة فوقه إلا أن يجعل حرزا عند من جوزه وفيه قولان كما في ح (أو وسادة: أي واسطة تحته كطبق وفي ح عن النووي جواز حمله لجنب خوف غرق أو حرق أو استيلاء يد كافر لا: يمنع حمله بأمّعة: أي معها قصدت: بالحمل وهذا كقولها إنه لا يحمله نصراني ولا غير متوضئ إلا أن يكون في خرج أو غرارة أو تابوب مع غيره اهـ وإطلاقه يشمل قصدهما معا وعليه فمحل المنع قصده فقط وعليه البساطي ويفيده قول جب ولا بأس بحمل صندوق أو خرج هو فيه ما لم يكن المقصود فيه حمله اهـ وقد أبواه في ضيحه على ظاهره ومثله قول شمس إذا كان فيها أمّعة مقصودة بالحمل إلا أن يكون المقصود بحمل ذلك الحمل المصحف اهـ لكن قول الإرشاد وحمل المصحف ولو بحائل أو علاقة لا بين أمّعة يُقصد حملها دونه اهـ يفيد بمفهومه المنع إن قصدا معا وعليه تت وعج ومن تبعهما. وإن: كان حمله بأمّعة على كافر: لأن قصده حملها لا: يمنع لمحدث وكافر حمل درهم: أو دينار فيه قرآن وتفسير: ولو كتبت فيه الآيات كتفسير ابن عطية والجلالين و: لا لوح لمعلم: يكتبه أو يصلحه وإن لم يجلس للتعليم ومتعلم: حال تعلم وما يلحق به كحمله صبيا كان أو بالغا وإن: كان المعلم أو المتعلم حائضا: لا جنبا والفرق قدرته دونها على إزالة المانع وقيل إنه مثلها ذكره ب وجزء: لا كامل عند ابن يونس ونقل ابن بشير أنه كالجاء ذكره في ضيحه لمتعلم: لا معلم عند ابن حبيب لأن حاجته تكسب لا تعلم وروي ابن القاسم أنه كالمتعلم وفي ح عن أبي الحسن أن الناسخ كالمتعلم فيرخص لهما كما رخص لمن كثر ترداده إلى المسجد في ترك التحية وقيل يمنع كتب المصحف بلا طهارة ورجحه عج وإن بلغ: أو كان حائضا قال عج أو جنبا وهو بعيد للفرق المتقدم والمشهور منع مس الصبي للكمال وجوزه مالك في المختصر كما في ضيحه وهو الذي في الجلاب وحرز: لمسلم صحيح أو مريض لا لكافر لأن فيه امتهان القرآن ونقل اللخمي المنع عن ابن القاسم والجواز عن ابن كنانة بساثر: يكنه ويقبه من وصول الأذى إليه وفي جوازه بكامل خلاف كما مر وإن لحائض: أو نفساء أو جنب أو بهيمة لدفع عين أو رفعها.

**فصل:** في ذكر أحكام الغسل وأسبابه وهو بفتح الغين وضمها نقله القباب عن الأصمعي وذكر ح أن الأشهر أنه بالضم اسم للفعل وبالفتح اسم للماء وقيل بالعكس والغسل يجب ويسن ويندب فيجب لجنابة وحيض ونفاس ويسن للجمعة وكذا عند عياض وابن جزى يسن للعيد وإحرام الحج ودخول مكة والذي لابن رشد أنه يندب لهذه الثلاثة ولو فوق عرفة وانقطاع الإستحاضة وكذا يندب للوقوف بمزدلفة وللطواف والسعي بين الصفا والمروة ولمن غسل ميتاً وفي الرسالة انه يندب لدخول مكة ويسن للإحرام وعرفة يجب غسل ظاهر الجسد: كله يشمل ما غار كالسرة وتكاميش دبره ولذا يجب استرخاؤه لا باطن جسده كقم وأنف خلافا لابن حنبل وداخل عين وأذن لكن سيأتي أنه تسن المضمضة والاستنشاق ومسح صماخ الأذن أي داخلها بمني: أي بخروجه من رجل وامرأة فإن انفصل عن محله ولم يظهر لم يوجب غسل كما في ح عن ابن العربي والأبي خلافا لما زعم عب ويكفي في مني المرأة أن يصل إلى ما يظهر عند جلوسها للبول وإن: خرج بنوم: لأنه مني خرج بلذة وإن لم يذكرها لغلبة النوم قاله القباب وكذا من احتلم فلم ينزل حتى انتبه نقله ح عن ابن رشد ونقل المازري قولين فيمن رأى منياً ولم يذكر احتلاماً هل عليه غسل لأن غالب مني النائم انه للذة وإن خفيت أو لا لأنه ماء خرج بلا لذة نقله ب أو: خرج بعد ذهاب لذة بلا جماع: كمن التذ بنظر أو فكرا وملاعبة فلم ينزل حتى سكن انعاضه ولم يغتسل: بل ولو اغتسل لأن غسله وقع قبل وجوبه فالقيد لا مفهوم له لأنه غير شرط والمصنف إنما يعتبر مفهوم الشرط بل هو لبيان أنه لا غسل هنا قبل إنزاله قاله ح وذكر أن في المسألة قولين سواء اغتسل قبل إنزاله أم لا مبناهما هل تشتترط مقارنة المني للذة أم لا: إن خرج في يقظة أو نوم بلا لذة: كضرب ولدغ عقرب خلافا لابن شعبان أو ما كان سلساً وكذا من رأى في نومه أنه لدغته عقرب فأمنى خلافا لعج ومن تبعوه ومنهم الأمير وفي التلقين ما هو نص في ذلك وهو قوله إنزال الماء الدافق عن لذة في نوم ويقظة فإن عري عن لذة فلا غسل فيه اهـ

**تنبيه:** لدغ العقرب بإهمال الدال فقط ولذع النار بإهمال العين فقط ويرد الوجهان في لدغ اللسان وإما إهمال الحرفين أو إعجامهما فلم يسمع قلت:

في لذع نار يهمل الثاني فقط بعكس ذي سم فيهمل الوسط وفي اللسان وردا وما سمع إهمال أو إعجام كل فاتبع

أو: بلذة غير معتادة: كمن أمنى بحك جرب أو دخول ماء حار وهز الدابة خلافا لسحنون واللخمي نقله القباب وقيل إن أحس بمبادئ اللذة واستدام وجب عليه اتفاقاً و: على نفي الغسل في المسالتين فإنه يتوضأ: وجوباً وقيل ندباً وقيل لا يتوضأ لأن المني ليس من أسباب الوضوء وأجيب بأنه إن لم يؤثر في الكبرى فلا أقل من الصغرى كمن جامع: ولم يمن فاغتسل: للجماع ثم أمنى: فإنه يتوضأ ولا غسل عليه إذ لا يتكرر بجنابة واحدة وذكر في ضيحه فيه و فيمن التذ بلا جماع فلم يمن ثم أمنى ثلاثة أقوال، قيل يجب الغسل فيهما لاستتاده للذة وقيل لا فيهما لأنها لم تقارنه وقيل يجب في الثاني دون الأول لأنه لا يتكرر الغسل لجنابة واحدة ولا يعيد الصلاة: إن صلى قبل إنزاله في لذة بجماع أو غيره ولو وجب<sup>12</sup> غسله لأنه إنما وجب بإنزاله قاله محمد واختاره ابن رشد وغيره وقيل يعيدها وذكر غ أنه

اختلف على القول بنفي غسله فقال مالك يتوضأ ويعيدها وقيل لا يتوضأ وقيل يتوضأ ولا يعيد وهو ما ذكره المصنف و: يجب على الواطئ والموطوءة بمغيب: جميع حشفة: أي رأس ذكر بالغ: طوعا أو كرها بإنعاض أو لا تحقيقا أو شكاً إن لم يكن موسوسا وذكر العنين كغيره وفيمن لف ذكره أقوال ثالثها يفرق بين الكثيف وغيره ذكره ح لا: حشفة مراهق: وهو من قرب بلوغه فلا غسل عليه ولا على موطوءته إلا أن تنزل والذي في الإرشاد أن من وطئها صبي لا غسل عليها إلا أن تنزل أو يكون مراهقا وفي الكافي أنه إذا وقع وطء بين بالغ وغير بالغ فالغسل على البالغ منهما فقط ذكرنا كان أو أنثى أو قدرها: إن عدت أو قطعت في فرج: دبر أو قبل من مطيقة ولو في محل البول لا بين الشفرتين ووطء الدبر يوجب الغسل من الجانبين ذكره جب و ح والخنثي المشكل يجري ذكره وقبله على الشك في الجنبه ذكره ح وغيره وإن: كان الفرج من بهيمة: وكذا ذكر البهيمة للمرأة لأنها تتال منه كمال اللذة بخلاف ذكر الصبي وميتة: آدمي أو غيره ذكرنا أو أنثى ولا يعاد غسل الميتة ذكره ح ونذب: الغسل ل: وطء مراهق: ولموطوءته وقيل يجب عليهما كما مر عن الإرشاد والكافي كصغيرة: تؤمر بالصلاة إذا وطئها بالغ: فإنه يندب غسلها تمرينا وقال أشهب إن صلت بغير غسل أعادت وقال سحنون إنما تعيد بقرب ذلك لا أبدا وحمل عليه سند قول أشهب لأن الصلاة لا تجب عليها والإعادة أبدا من تنمة<sup>13</sup> الفرائض وبه اعترض ح جعل ابن عرفة قول سحنون مخالفا لأشهب وعن ابن العربي أنها إذا حملت وجب غسلها لأن المرأة لا تحمل حتى تنزل وعليه فتعيد ما صلت من يوم الوطء إلى ظهور حملها لا: يجب على موطوءة دون فرجها بمني وصل للفرج ولو التذت: خلافا لما في الإرشاد من أنها إن أنزلت أو التذت لزمها اهـ وهو ظاهر قول مالك فيها لا غسل عليها إلا إذا التذت وحمله ابن القاسم على أنها أنزلت وحمله الباقي وغيره على ظاهره وقيل يجب غسلها وإن لم تلذ ذكره في ضيحه ورد به من نقل الاتفاق على نفي غسلها إن لم تلذ وأما من جلست على مني رجل فشربه فرجها فلا غسل عليها وإن التذت لأن لذتها غير معتادة قاله عب وأنكر ابن مرزوق دعوى حملها منه وقال إنها لا تكون شبهة تدرأ الحد لأنها ادعت ما لا يكون نقله ب و: يجب ب: انقطاع حيض: ولو كان قطرة ونفاس: أي تنفس الرحم بالولد ولم يرد به الدم ولذا قال بدم: معه أو بعده أو قبله لأجله واستحسن: وجوبه بالنفاس مطلقا بدم وبغيره: وقيل إن لم يكن بدم نذب الغسل وسئل عنه مالك كما في العتبية فقال لتغتسل لا يأتي الغسل إلا بخير فحمله اللخمي وغيره على الاستحباب وحمله ابن رشد وعياض على الإيجاب ذكره القباب ومبنى الخلاف هل النفاس اسم للدم أو لتنفس الرحم لا: يجب ب: دم إستحاضة و: لكن نذب لانقطاعه: لاحتمال أن يخالطه حيض هذا ما رجع إليه مالك وكان ينفي استحبابه لأنها طاهر ولأنه دم علة وفساد ذكره في ضيحه وعنه أيضا أنه يجب ذكره ح وهو ظاهر الرسالة ويجب غسل كافر بعد الشهادة: أي النطق بما يوجب وحدانية الإله ورسالة محمد صلى الله عليه وسلم فلا يشترط في الإسلام لفظ أشهد أن لا إله إلا الله بما ذكر: من الأسباب فلا يجب على من بلغ بسن أو إنبات وفي ضيحه أنه اختلف هل غسله للجنبه فيجب وهذا هو المشهور أو للإسلام فيستحب وإن كان جنباً لجب الإسلام ما قبله فيعفى عن جنبته حال كفره وهو قول إسماعيل وأجيب بأن المراد جب

<sup>13</sup> هكذا في جميع الأصول ولعله والاعادة ابدا من سيمة الفرائض والله أعلم.



**الآثام وصح:** الغسل على الأصح قبلها: أي الشهادة وقد أجمع: أي عزم على الإسلام: وعبارة الجلاب اعتقد الإسلام بقلبه وذكر جب أنه إن اعتقد الإسلام أجزاءه وإن لم ينو به الجنابة لأنه نوى الطهر وذكر ح عن اللخمي أنه إن لم ينو به الجنابة وإنما يعتقد التنظيف لم يجزه لا: يصح الإسلام: قبلها فلا يكون أحد مسلماً بالنية دون القول قاله في الكافي فلا تجري عليه أحكامه من صحة الصلاة والصوم وإرث ودفن بمقبرتنا إلا لعجز: عن النطق أو لعذر كخوف ويصدق إن ادعاه بعد زواله ليرث من مسلم مات حال عدم نطقه وأما من صدق بقلبه ولم يشهد بلا عذر فإن مات قبل إتساع وقته للنطق فالصحيح أنه مؤمن يستحق الجنة وإن إتسع وقته وأبى فكافر وإن لم يأت فكذلك عند عياض قال الجمهور إنه مؤمن وهذا التفصيل في الكافر وأما من ولد في الإسلام فهو على فطرة الإسلام لكن يجب عليه النطق فإن تركه بلا عذر فهو عاص لا كافر قاله ب وإن شك: فيما وجده أمني أم مذي إغتسل: وجوبا فإن ظن أحدهما عمل بظنه وأعاد من آخر نومة: نامها في ثوبه ذلك وقيل إن كان يابسا فمن أول نومة ومحل كلام المصنف شكه في أمرين أحدهما مني فإن شك في ثلاثة لم يجب غسله وكذا لو لبسه غيره ممن يمني لاحتمال أنه من غيره لكن يندب غسله لجواز أنه منه كما في ح عن ابن العربي وكذا يجب غسل من شك في خروج المني أو مغيب الحشفة كتحققه: أي المني ولكن شك في وقته فيلزمه الغسل إن لم يلبسه غيره، ممن يمني كما لابن العربي ويخالفه قول البرزلي أن من ناما في لحاف واحد فوجدا منيا عزاه كل للآخر يغتسلان إلا أن يكونا زوجين فيغتسل الزوج فقط لأن مني المرأة لا يخرج بذلك غالبا.

**فرع:** من جهلت وقت حيض رآته بثوبها تغتسل وتعيد الصلاة من أول لبس لم تنزعه بعده وكذلك الصوم إن صامت بنية واحدة لإنقطاع التتابع بالحيض فإن كانت تنوي كل ليلة أعادت أيام عاداتها إلا أن يقل الدم عن ذلك فتحسبه وقال ابن حبيب تقضي يوما واحدا ولو كثر ورجحه ابن يونس لأنه لو تمادى لشعرت به ولظهر في ثوبها نقطا ذكره ب وفي الوجيز في ثلاث جوار لبس ثوبا في رمضان كل واحدة عشرة فوجدن فيه نقطة دم لا يدرى من أيتها أنه تصوم كل واحدة يوما وتقضي الأولى صلاة شهر والثانية صلاة عشرين يوما والثالثة صلاة عشرة أيام إذ كل واحدة يحتمل أنه من أول لبسها ذكره عب وهو يخالف ما لابن العربي وواجبه: أي الغسل نية: عند أوله كالوضوء وجوبا وصفة فينوي رفع الحدث الأكبر واستباحة ما منعه أو الفرض وفي تفريق النية ما مر وموالاة: أي اتصال كالوضوء: فتجب على أحد مشهورين إن ذكر وقدر وبنى بنية إن نسي مطلقا وإن عجز ما لم يطل وأما أن تعتمد كمن غسل جسده إلا رأسه لخوف امرأته فإذا جف جسده أتاها فغسل رأسه فإنه يعيد الغسل قاله فيها وإن نوت: المرأة بغسل واحد الحيض: أو النفاس والجنابة: حصلا بلا شك أو: نوت أحدهما ناسية للآخر: أو ذاكرة له ولم تخرجه فإن أخرجته بطل غسلها أو نوى: رجل بغسله الجنابة والجمعة أو: العيد أو نوى بغسل الجنابة نيابة عن الجمعة حصلا: هو جواب الشرط وإن نسي الجنابة: ونوى الجمعة أو قصد نيابة عنها: بغسل الجمعة انتفيا: فلا يصح لجنابة ولا جمعة إذ لا ينوب عن الواجب غيره بخلاف العكس و: من واجبه تخليل شعر: ولو كثيفا كان برأس أو لحية أو غيرهما وفي الخبر أن

تحت كل شعرة جنابة وقيل لا يجب تخليل اللحية وفي التلقين أن في تخليلها روايتين بالوجوب والسنية وضغت: بغين معجمة ومثلثة مضفورة: أي ضمه وعركه وقد مر الخلاف في ضفر الرجل وظاهره يشمل عروسا في رأسها طيب وقيل لا تغسله لما فيه من إفساد المال بل تمسحه ذكره تت وسلمه غ في تكميله نقله ب لا نقضه: أي حله فلا يجب ما لم يشتد بحيث لا يدخله الماء وإلا وجب حله ذكره تت وكذا إن كانت عليه خيوط وقيل لا ينقض وإن اشتد كما لابن رشد في الخاتم لأنه إن لم يعض بأصبعه دخل الماء تحته وإن عض صار كالجبيرة لإباحة الشرع للبسه وأما قول الناظم:

وحرك الخاتم في إغتسالك والخرص والسوار مثل ذلك

ضعيف أو على الندب والدلك: لجميع بدنه بيد أو ذراع ولا يكفي صب الماء على الأصح لأن الدلك واجب لذاته لا لإيصال الماء للبشرة وهو المشهور وإن ضعف مدركه ويتابع ما غار منه كابطيه ورفغيه وبين إلبتيه وبين أصابع يديه ورجليه وسرته وباطن ركبتيه وأعكانه وما تحت ذقنه حتى يوقن تعميم جسده ولا يكفي ظنه إلا موسوسا ذكره ح ولو: كان ذلك بعد الماء: فلا تشترط المعية خلافا للقباسي قال جب ولو تدلك بعد الإنغماس أو الصب أجزاء على الأصح أو: كان بخرقة: أو عصي أو حائط له أو غيره إن لم يضره إذ ليس لأحد منع غيره من منفعة لا تضره كظل جداره وضوء مصباحه ذكره عج أو استنابة: لغيره فيما لا تصل إليه يده لأن ما لا يحصل الواجب إلا به يجب كطلب الماء وقيل إن كثر وقيل يسقط لأن فيه مشقة ذكره في ضيخ والخرقة أولى من الاستنابة عند عب لأن فيمن استناب بلا عذر قولين كما في ح هل يجزئه مع المنع وشهر أولا يجزئه وعليه قول الناظم:

ولا يصح الدلك بالتوكيل إلا لذي آفة أو عليل  
ومن تكن قصيرة يده فالدلك بالمنديل أو سواه

وإن تعذر: الدلك بكل وجه كعدم نائب أو لكون محله عورة لا يطلع عليه غيره سقط: وليكثر من صب الماء وذكر ح أنه لا يلزم أحد الزوجين أن يدلك للآخر ما عجز عنه بل يستحب له فإن لم يغسلها صلت بالنجاسة ولا تمكن غيره من ذلك وإن لم تغسله اشترى أمة إن قدر وإلا صلى بالنجاسة ومن تسبب منهما في ذلك بالسمن فهو عاص وسننه: أي الغسل ولو مندوبا غسل يديه: ثلاثا كما في الوضوء أولا: أي قبل إدخالهما في الإناء وقبل إزالة الأذى كما في التلقين وعده فضيلة وكذا عياض وفيها في بئر قليلة الماء ونحوها وببيده نجاسة يحتال يعني بألة أو خرقة أو فمه على أن ما فيه مطهر وكذا على القول الآخر فيأخذ الماء بفمه فيغسل يديه ثم يدخلهما إذ المشهور أن النجس إن زال بغير المطلق لم يتنجس ملاقي محله فإن لم تمكن له حيلة فقال ابن القاسم إن اغتسل فيها أجزاه ولم ينجسه إن كان معينا أي سائلا وصماخ: بكسر الصاد وإعجام أذنيه: أي ثقبهما وهو ما يدخله طرف الأصبع والمراد مسحه لا غسله لأنه مضر وما عدا ذلك منهما يجب غسله ويراعي في باطنهما إيصال الماء إلى غضونه بأن يحمل الماء في كفه إلى أذنيه فيضعها فيه ثم يدهلكهما ذكره ح ولا يصب فيهما الماء لأن ذلك مضر بل يكفيهما عليه ويدير أصبعيه بعد ذلك أو معه إن أمكن وأما الثقب الذي يجعل فيه القرط فله حكم الباطن خلافا لبعضهم ومضمضة: أي تحريك الماء في الفم واستنشاق: الماء بأنفه مرة فيهما ولم يذكر الإستنثار في أكثر النسخ لأنه لازم

للاستشاق والأصح أنهما سنتان لا واحدة وندب بدء: بعد غسل يديه كما في جب والبدء هنا إضافي أي بالنسبة للوضوء بإزالة الأذى: أي النجس من فرجه أو جسده ليقع غسل الجنابة في محل طاهر ولو نوى بغسل الأذى رفع الجنابة أجزأ عند اللخمي وغيره وقال ابن مسلمة إن الحدث لا يرتفع إلا بعد غسل النجس نقله القباب وفي الجلاب أنه تجب إزالة الأذى أولاً - ورجحه المنوفي بأنه لا بد من انفصال الماء عن العضو طهوراً فإن انفصل متنجساً لم يطهر ذلك المحل نقله في ضيحه فإن لم ينو الجنابة غسل فرجه ثانية بنية رفعها وإلا بطل غسله لعرو بعضه عن النية ثم أعضاء وضوئه كاملة: فإن نوى الندب أعاد غسلها وإن نوى الوضوء أجزأه عند اللخمي وشهر الأقفهي أنه إن نوى رفع الحدث لم يجزه نقله ح فيمسح رأسه ويغسل رجليه وقيل يؤخرهما وعليه فهل يمسح رأسه روايتان ذكرهما جب مرة: لأنها من الغسل ولا فضيلة في تكراره وأعلاه: إلى ركبتيه وميامنه: والضميران للمغتسل فالأعلى كله مقدم على الأسفل كله وميامن كل منهما تقدم على مياسره قاله ح واحتج بقول ابن جماعة أنه يغسل الجانب الأيمن ثم الأيسر ثم ما تحت الركبتين ثم الساق اليمنى ثم الساق اليسرى ثم يغسل رجليه اهـ. وبه يرد ما ذكره عب من سبق أسفل الأيمن لأعلي الأيسر وندب تقديم الظهر على الصدر والبطن وقيل بالعكس وتثليث رأسه: أي غسله ثلاث مرات فيندب تكريره كما في شمس وضيح ولا يكرر في الغسل غيره ولو غسله مرة كفته وإن لم يكفه الثلاث زاد إلى الكفاية ذكره ح وقيل يفرق الثلاث فلكل شق غرفة والثالثة لوسطه ويندب تخليله قبل غسله لئلا يبرد الماء فلا يضره ويقف الشعر فيدخل الماء لأصوله عند غسله كانت عليه لمة أو لا ويبدأ في ذلك بمؤخر الجمجمة لأنه يمنع الزكام والنزلة ذكره ح وقلة ماء بلا حد: بصاع كما مر بل بحسب الجسد ويمنع السرف ولو كان على نهر قال في الرسالة والسرف منه غلو وبدعة وذكر ح أنه يغتفر للموسوس كغسل فرج: رجل جنب: فإنه يندب لأنه كما في ضيحه يقويه ويزيل النجس ولم يعطف هذا لأنه ليس من الغسل لعوده لجماع: للأولى أو غيرها وقيل يجب إن عاد له في غيرها ووضوئه: أي الجنب ذكرها كان أو أنثى لنوم: ليلاً أو نهاراً وأوجه ابن حبيب نقله شمس وغيره وهل الحائض بعد النقاء كالجنب أولاً قولان لا: يندب له تيمم: ولو عجز عن الوضوء على الأصح ولم يبطل: وضوؤه إلا بجماع: لأنه ليس لرفع الحدث بل شرع عبادة فلا ينقضه إلا موجب غير الجنب للنوم فينقضه حدث قبل اضطجاعه لا بعده ولا تنقضه المباشرة إلا مع قصد اللذة كما للأبي ونقل ح نحوه عن يوسف بن عمر وذكر أنه إن نوى به البيات على طهارة جازت الصلاة به أي لأن الطهارة تتضمن رفع الحدث.

فائدة: ذكر القباب عن الثوري أن أرواح المسلمين تعرج إلى السماء إذا ناموا فما كان منها طاهراً أذن له في السجود وما كان غير طاهر لم يؤذن له وتمنع الجنابة موانع الأصغر: المتقدمة والقراءة: لرجل أو امرأة بحركة لسان وأما بقلبه فيجوز إجماعاً ذكره ح عن البرزلي إلا كآية: أو آيتين أو ثلاث في الإرشاد أنه يقرأ الآيات اليسيرة وقال الباجي يقرأ اليسير ولا حد له وفي ضيحه عن العتبية أنه يقرأ القليل وأجاز مالك في المختصر أن يقرأ الكثير وضعف لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم "اقرأ القرآن بكل حال ما لم تكن جنباً" لتعود: وجوزه القرافي

بالمعوذتين نقله ح وصرح مق بأنه يتعوذ بالقرآن وإن لم يكن فيه لفظ التعوذ ولا معناه نقله ب ردا لقول عج إنه لا بد أن يكون بما يتعوذ به لا نحو آية الدين ورد قول عب وربما يقال التعوذ واجب لخوف بأنه لا يتعين بالقرآن بل يكون بغيره كأسمائه تعالى: ونحوه: من استدلال ورقية للمشقة في منع ذلك ولا ثواب فيما يقرأ للتعوذ ونحوه إلا أن يقصد به الذكر وذكر ح جواز كتب الجنب صحيفة فيها البسملة وشيء من القرآن ودخول مسجد: خلافا لابن مسلمة كما في ضيحه وغيره ولو مستأجرا أو مسجدا ببيته ذكره ح وذكر أول التيمم أنه لا يدخله وهو حاضر صحيح بتيمم لأجل صلاة الجماعة لأنه لا يتيمم للسنة بخلاف المريض والمسافر إلا أن لا يجد الحاضر الماء إلا في المسجد فله دخوله بالتيمم اهـ. وكذا لو التجأ للمبيت فيه أو يكون فيه بيت ولو: كان الداخل مجتازا: خلافا لمن فسر به قوله تعالى: ﴿ولا جنبا إلا عابري سبيل﴾ وفسر قوله تعالى: ﴿لا تقربوا الصلاة﴾ بمواضع الصلاة وأبقي مالك الصلاة على حقيقتها وفسر عابري سبيل بالمسافرين أي بالتيمم ككافر: فإنه لا يدخله لقوله تعالى: ﴿إنما المشركون نجس﴾ الآية إلا لضرورة عمل وإن أذن: له مسلم: خلافا للشافعي في غير المسجد الحرام وللمني: علامات تميزه عن المذي منها تدفق: بدفقات يخرج بشهوة ويعقبه فتور و: إن مني الرجل في صحته له رائحة طلع أو عجين: وهما متقاربان قاله شس فمتى وجدت منها علامة فمني وإلا فلا ويجزئ: الغسل الواجب عن الوضوء: لحدث الأصغر وإن تبين: بعد غسله عدم جنابته: لأن نية الأكبر تجزئ عن الأصغر وأما لو علم أولا عدمها فنوى الأكبر هل يجزئه لاندراج الأصغر تحت الأكبر أو لا تجزئه لأنه كالعابث ذكره في ضيحه.

تنبيه: لو أحدث أو مس ذكره في غسله فأما قبل غسل أعضائه وضوئه فهذا يجزئه الغسل عن الوضوء وأما بعد غسلها فهذا يلزمه تجديد الوضوء أو في أثناء غسلها فهذا لا يجزئه إلا أن يرجع لغسل ما غسل منها قبل ذلك وهل يفنقر إلى تجديد نية في هذا وما قبله كما لأبي محمد بن أبي زيد أو لا بل تكفيه نية الغسل كما للقاسي وهذا على الخلاف هل يرتفع حدث كل عضو بكماله أو لا يرتفع إلا بغسل الجميع هذا مفاد ب و: يجزئ غسل الوضوء: الأصل بنية الأصغر عن غسل محله: في الغسل تأخر عنه أو تقدم وأما مسحه فلا ينوب عن غسل محله وكذا غسل غير أصل كغسل رأسه في وضوئه لأنه غير مشروع فلا يجزئ عن واجب وأما من لا يقدر على غسل رأسه فيجزئه مسحه في الغسل عند ابن عبد السلام دون أشياخه إلا ابن قداح ولو: كان حين توضأ ناسيا الجنابة: ثم ذكر أنه جنب فلا يلزمه غسل أعضائه وضوئه كما في ضيحه عن اللخمي وشهر الأقفهسي خلافه وفي ضيحه أن المازري خرج على القولين في جنب تيمم للأصغر ناسيا للأكبر هل يجزئه لاتحاد الموجب بالفتح أو لا يجزئه لإختلاف السبب [ذكره في ضيحه ورجح الثاني بأن تيممه للأصغر إنما ناب عن غسل بعض الأعضاء فلا يجزئ عما ناب عن غسل جميعها كلمعة: بضم اللام وهي ما لم يمسه الماء منها: أي من أعضائه وضوئه تركها في غسله ثم غسلها في وضوئه وإن: كانت عن جبيرة: مسحها في غسله ثم سقطت أو برئ محلها فيجزئه غسلها في وضوئه عن غسلها للجنابة كما في المدونة لأنهما فرضان فيجزئه أحدهما عن الآخر وبالله تعالى: التوفيق.

**فصل:** في نيابة مسح الخف عن غسل الرجل في الوضوء رخص: أي خفف ولين والرخصة لغة اللين والرخصة عرفاً حكم تغير لعذر إلى سهولة من صعوبة بقي سببها وهي هنا وجوب غسل الرجل والسبب صحتها والعذر مشقة النزاع واللبس لرجل أو امرأة: وفي الصبي قولان وإن: كانت مستحاضة: فلا يمنع جمع رخصتين لها بحضر: على المشهور أو سفر: اتفاقاً مسح جورب: بوزن جوهر وهو صورة خف من قطن أو صوف وقوله مسح نائب عن فاعل رخص لتضمنه معنى أجزى فهو جائز مرجوح نائب عن واجب وقيل يندب ذكره في ضيغ وينوي به الفرض اتفاقاً جلد ظاهره وباطنه: أي ما يلي الأرض ويسمى حينئذ جرموقاً وقيل الجرموقان خفان غليظان ذكره تت ومسح خف: منفرد ولو: كان على خف: أو جورب في رجليه أو في إحدهما إن لبس الأعلى مع طهارة كملت وقيل لا يمسح على الأعلى ولا فرق بين خف على مثله وخف على لفافة أو جورب وكذا جورب مجلد على مثل ذلك بلا حائل: على جورب أو خف وهذا نعت لهما كطين: أو زفت ظاهره ولو كانت في أسفله كقول الرسالة ولا يمسح على طين في أسفل خفه لكن سيأتي للمصنف أن ترك أسفله لا يبطل إلا المهماز: لراكب في سفر فله المسح عليه إن لم يكن نقداً و من غلب زمن ركوبه يمسح عليه ركب أو لم يركب ومن نذر ركوبه إنما يمسح عليه إن ركب ولا حد: لمدة مسحه لكن يندب نزعه كل جمعة كما سيأتي وللمسح عشرة شروط خمسة في ما يمسح وخمسة في الماسح وبدأ بالأول فقال بشرط جلد: لا ما كان من غيره إلا أن يجلد كما مر طاهر: ولو حكماً كذلكه من روث دواب وبولها ومنه الكيمخت على أنه طاهر خرز: أي جمع بسيور لا ما لصق برصاص أو غيره وستر: بذاته محل الفرض: من الوضوء لا ما نقص ووصل بغيره كسراويل وقيل يمسح على الخف و يمسح ما لم يستره ذكره تت وأمكن تتابع المشي به: لا واسع جداً أو ضيق جداً وشروط الماسح في قوله —: شرط طهارة ماء: لا ما لبس بلا طهارة أو بطهارة تراب كملت: وسواء غسل فيها رجليه أو مسح على خفيه ثم لبس أعليين وإن بعد طول ما لم يحدث لا أن نُقصت وإن بلمعة نسيها ومن كمالها أن ترفع الحدث لا وضوء لنوم أو زيارة ولي أو سلطان ولذا قال في الرسالة في وضوء تحل به الصلاة.

**فرع:** لو مسح ليدرك الصلاة ونيته غسل رجليه بعدها فذلك يجزئه ولو مسح ينوي إذا حانت الصلاة غسل رجليه لم يجزه لتعمده تأخير غسلهما ذكره ح ولعل هذا مع الطول إذ لا يضر تفريق قل كما مر بلا ترفه: أي تنزه وترخص بلبسه وإنما يمسح ما لبس للسنّة والعادة أو لعذر كبرد أو شوك وكذا لخوف عقارب عند عرج لا عند ابن راشد بمد الرأ كما نقله تت و: بلا عصيان بلبسه: كمحرم بحج أو سفر فإن عصي به كأبق وعاق وقاطع طريق فلا مسح على خفيه قبل توبته وصحح سند مسحه نقله ح وقيل له كل رخصة لا تختص بالسفر كمسح خف وتيمم وأكل ميتة دون رخصة أوجبها السفر كقصر وفطر برمضان فلا يمسح واسع: لا تستقر فيه قدمه إذ لا يتابع المشي فيه ومخرق قدر ثلث القدم: من الخف سواء ظهرت منه القدم أم لا كما في ضيغ عن ابن رشد وإن خرق من أسفله كما في ح عن سند وإن كان ترك أسفله لا يبطل كما يأتي لأن هذا فقد شرط المسح وهو ستر محل الفرض ولا يضر ما فوق الكعبين وإن كثر وإن بشك: في أنه ثلث لأن الشك في محل الرخصة يبطلها كما في ضيغ لا أقل: من الثلث فيمسح عليه

إن التصق: بعضه ببعض كالشق كذا في ضيح كمنفتح: تظهر منه البشرة فلا يضر إذا صغر: كثقب يسير لا يمكن أن يغسل منه ما ظهر فإن أمكن غسله منه لم يصح معه المسح لأنه لا يجمع مسح وغسل كما في ضيح أو غسل رجليه فلبسهما: قبل كمال وضوئه ثم كمل: بغسل ما ترك من عضو أو لمعة أو: غسل رجلا: بعد مسح رأسه فأدخلها: في الخف قبل غسل الأخرى فلا يمسح عليهما في وضوء ثان وقيل له المسح لأن كل رجل لم تدخل في الخف إلا بعد طهارتها ذكره في الكافي وهذا القول عزاه جب لمطرف حتى يخلع الملبوس: من خف أو خفين قبل الكمال: ثم يلبسه فله حينئذ مسحهما في وضوء ثان ولا: يمسح رجل محرم: على خف لم يضطر له: لأنه عاص بلبسه فإن اضطر له لمرض جاز مسحه وتمسح المحرمة عليه إذ يجوز لها لبسه لأن إحرامها في وجهها وكفيها فقط وفي خف غصب تردد: هل يصح مسحه كما للقرافي قياسا على متوضئ بماء غصبه ومصل في دار غصبها أو ثوب غصبه أو لا يصح كما لابن عطاء الله ورجحه ابن عرفة لأن الرخصة لا تقاس على غيرها ذكره تت ومحل التردد إن باشره بمسحه فإن لبس عليه خفا لم يغصب صح مسحه قاله عب ولا: يمسح لابس لمجرد المسح: دفعا لمشقة الغسل كمن في رجليه حناء فلبسهما ليمسح عليهما ذكره جب أو: لابس لينام: لأنه ترفه فإن مسح لم يجزه على المشهور ومنه عند ابن راشد لابس لخوف براغيث أو عقارب وخالفه عج كما مر وذكر ب أن ما لابن راشد نقله ابن فرحون وأقره وبه جزم س وفيها يكره: ونصها على نقل أبي سعيد يكره لامرأة تعمل الحناء أو رجل يريد أن ينام أو يبول فيتعمد لبس الخف للمسح فحملها ابن رشد على ظاهرها وقال غيره يحتمل أن الكراهة للمنع ابن عرفة وفيها لا يعجبني فقول أبي سعيد يكره متعقب اهـ. قال تت وأجيب بأنه حمل لا يعجبني على الكراهة وكره غسله: أي الخف لأنه يفسده ويجزئه إن نوى كونه بدلا عن مسحه لأن المسح أول مراتب الغسل ولو غسله لطين أو نجاسة مع نية البوضوء أجزاء على خلاف فيه ودون نية لم يجزه ذكره ح وتكراره: أي المسح في وقت واحد بماء جديد لمخالفته للسنة ولو جفت يده ولم يجدد بخلاف مسح الرأس والفرق أن الخف بدل عن الرجل فخفف البدل ومسح الرأس أصل فله تأكيد الأصلية وتتبع غرضه: بالمسح لمنافاته التخفيف وبطل: حكم المسح بغسل وجب: على لابس وإن لم يفعله فلو أجنب فتوضأ للنوم لم يمسح عليهما بخلاف غسل لم يجب كغسل جمعة وعيد وبخرقه: بعد لبسه خرقا كثيرا: وهو ما لا يمسح على مثله فيجب نزعه وغسل رجليه وإن كان في صلاة قطعها كما في ضيح فإن خيط خرقة مكانه ورد رجله بالفور أعاد المسح بدليل قوله في الجبيرة وإن نزعها لدواء الخ قاله عج ولم يسلمه طفى وبنزع أكثر رجل: أي قدم وأخرى كلها لساق خفه: وهو ما فوق الكعبين وما للمصنف مثله في الجلاب والإرشاد ولا يخالف مفهوم قولها وإن أخرج جميع قدمه إلى ساق الخف وقد كان مسح عليهما غسل مكانه اهـ لأن الأقل تبع للأكثر وذلك لأن شرط المسح كون الرجل في الخف لا في ساقه كان مسح عليهما وإذا تعين غسل أحدهما غسلا معا إذ لا يجزئ غسل واحدة ومسح الأخرى لأنهما كعضو واحد وقال أصبغ يجزئ ذكره في ضيح وفي الكافي أنه رواية أشهب عن مالك لا: نزع العقب: بكسر القاف أي مؤخر القدم فلا يضر نزع وحده سواء نزع له لقصد نزع خفه ثم بدا له فرده أو خرج من حركة المشي ذكره ح والنصف كالعقب قاله عب وهو ظاهر قول الجلاب وإن أخرج



عقبه من مقدمه إلى ساقه فلا شيء عليه إلا أن يخرج الرجل كلها أو جلها فيجب عليه غسلهما جميعا وإذا نزعهما: بعد مسحهما أو: نزع أعليه: بعد مسحهما أو أحدهما: أي الأعلىين وأما أحد منفردين فأحرى من نزع أكثر رجل كما مر بادر للأسفل: وهو غسل رجله إن نزعهما أو أحدهما والمسح إن نزع أعليه أو أحدهما وذكر ابن رشد في نزع أحد خفين ثلاثة أقوال قيل يجب نزع الباقي كانا أعلىين أو منفردين وقيل لا يجب نزع بل يمسحه مع مسح الأسفل في الأعلىين ومع غسل الرجل في المنفردين وهذا لأصبع وفرق ابن القاسم فجوز مسح باقي الأعلىين وأوجب نزع باقي منفردين فيغسل رجله وهو ما للمص ووجهه في ضيح بأنهما كعضو واحد ولذا من أوجب الترتيب لم يوجبه بينهما كالموالة: لأن هذا من فروعهما فإن أخر عمدا بقدر جفاف أعضاء وضوئه كما في ضيح بطل على المشهور وسهوا بنى مطلقا وعجزا بنى ما لم يطل كما مر في الوضوء وإن نزع: ماسح منفردين رجلا وعسرت الأخرى وضاق الوقت: الذي هو فيه ففي تيممه: إعطاء لباقي أعضائه حكم التي في الخف لأن الحقيقة إذا بطل جزؤها بطل كلها كذا في ضيح وعليه فلا يمزق خفه وإن قلت قيمته حفظا للمال ومسحه عليه: أي ما عسر وغسل الرجل الأخرى قياسا على الجبيرة بجامع تعذر مسح ما تحت الحائل كما في ضيح عن الأبياني وبهذا صدر جب أو: إنما يمسح إن كثرت قيمته: بالنظر لحاله وإلا: تكثر مرق: أي شق وإن كان لغيره ويغرم قيمته وفي ضيح أنه الأظهر أقوال: ثلاثة ولم يذكر القول بتمزيقه مطلقا وهو ثالث أقوال ذكرها جب والتفصيل في تمزيقه زاده في ضيح وأما لو عسر خف ليس على غير طهارة فلا يصح مسحه وهل يتيمم أو إن كثرت قيمته وإلا مرق تردد لعج و ندب: لماسح الخف نزع كل يوم جمعة: وظاهره ولو لمن لا يغتسل لها وقيده بعضهم بالمقيم لأجل غسل الجمعة ورأى أشهب للمسافر ثلاثة أيام وذكر في الكافي رواية بأن الخف لا يمسح أكثر من جمعة و: ندب في صفة مسحه وضع يمينه على طرف أصابعه: من ظهر قدمه اليمنى ويسراه تحتها: من باطن خفه ويمرهما: بضم ياء المضارعة لكعبيه: ويحني اليسرى على العقب وهل الرجل اليسرى كذلك: فيضع يده اليمنى فوقها ويسراه تحتها لاقتصاره في المدونة على صفة اليمنى فلو خالفها اليسرى لبين ذلك قاله ابن شبلون كما في ضيح أو: يضع يده اليسرى فوقها: واليمنى تحتها لأنه أمكن قاله أبو محمد وغيره تاويلان: لما في المدونة من الاقتصار على الهيئة الأولى وقيل يبدأ فيهما من الكعبين كما في الرسالة ولا نزاع في أنه إن عمم المسح بأي صفة كفاه وإنما النزاع في الأفضل كما في ضيح و: ندب مسح أعلاه وأسفله: أي ندب جمعهما وإلا فأعلاه واجب كما يفيد قوله وبطلت: صلاته خلافا لأشهب إن ترك أعلاه: واقتصر على أسفله ولو سهوا لا: تبطل إن ترك أسفله: ومسح أعلاه فيعيد في الوقت: المختار ولا تبطل خلافا لابن نافع وقال علي رضي الله عنه لو كان الدين يؤخذ بالقياس لكان مسح أسفل الخف أولى من أعلاه، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه ذكره في ضيح ولما فرغ المصنف من الطهارة المائية أتبعها بالترابية لأنها بدل منها عند تعذرها فقال.

**فصل:** في التيمم وهو لغة القصد قال تعالى: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ وقال سبحانه: ﴿فَتَيْمَمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ وشرعا طهارة ترابية تتعلق بالوجه واليدين

لعدم الماء أو العجز عن استعماله وهو واجب في الجملة إذا وجد أحد سببيه وهو رخصة قاله غير واحد واختار التادلي أنه عزيمة في حق عادم الماء رخصة في حق واجده العاجز إذ قد يتكلف استعماله ولذا لا يصح القول بوجوبه مطلقا قاله ح ونزلت آية التيمم سنة ست في غزوة بني المصطلق بالمريسة وهو من خصائص هذه الأمة وكذا المسح على الخفين والوضوء على قول والأصح أنهم إنما خصوا بالغرة والتحجيل ومما خصوا به مجموع الصلوات الخمس ولم تجمع لأحد قبلنا ومنه الاستنجاء بجامد والغسل من الجنابة وإزالة النجس بغسل محله وكان يقطع من الثوب والصلاة في غير المسجد ولم تكن الأمم تصلي إلا في البيع والكنائس والجمع في السفر والمطر والمرض وصلاة الخوف والآذان والإقامة وقصر الصلاة في السفر وتحريم الكلام في الصلاة وإباحته في الصوم وإباحة الأكل ليلا وكان محرما بعد النوم وإباحة الغنائم وثلث المال في الوصية ووضع قتل النفس في التوبة وقبول التوبة من الذنب وافترض عليهم ما افترض على الرسل وهو الوضوء والغسل من الجنابة والحج والجهاد ذكر هذا كله السيوطي واعترض ب قبول التوبة بما في الصحيح أن رجلا ممن قبلنا قتل مائة نفس وقبل الله توبته بمجرد الندم وخروجه من قريته المشؤومة وذكر أن قريشا كانت في الجاهلية تغتسل من الجنابة وتحج ولا يخفي أن الجهاد كتب على من قبلنا كما في قوله تعالى: ﴿فلما كتب عليهم القتال﴾ الآية يتيمم ذو مرض: وكذا من يضره الماء وميدا لبحر مرض إن كان لا يمسك نفسه ولا يجد من يوضئه وأما منطلق البطن فيتوضأ وما لا يقدر أن يمسكه فكالسلس كما في ح و: ذو سفر: وإن لم يبلغ مسافة قصر على الأصح ولذا ذكره المص ومنشأ الخلاف قوله تعالى: ﴿أو على سفر﴾ هل يخص الشرعي أو يعم وهو الأظهر لأن التيمم متعلق بعدم الماء والخروج عن محل الإقامة مظنة ذلك فلا فرق بين قليله وكثيره وأما الفطر والقصر فالمعتبر في جوازهما المشقة فشرط فيهما طول السفر لأنه مظنة المشقة أبيح: وإن عصى فيه أو يتيقن عدم وجود الماء فيه كما في ح ولو عبر المص بجاز ليشمل المكروه كالصيد للهو كان أولى لأنه يصح فيه التيمم وأما سفر محرم كقاطع طريق وأبق وعاق بسفره ففيه قولان قال جب ولا يترخص بالعصيان على الأصح إنتهى ومقابله رجحه سند والقرطبي نقله ح وبه يرد قول ابن عرفة مقابل الأصح لا أعرفه وفي ضيحه عن ابن عبد السلام أنه لا ينتفي بالعصيان إلا رخصة يظهر أثرها في السفر دون الحضر كالقصر والفطر بخلاف رخصة لا يظهر أثرها فيهما كالتيمم ومسح الخفين لفرض: اتفاقا ولو جمعة فيتيمم لها من حضرها منهما ونقل: خلافا لابن مسلمة والنفل هنا ما عدا الفرض فيشمل السنة ومس المصحف و: يتيمم حاضر صح: إن فقد الماء إذ الأصح أنه من أهل التيمم لدخوله في قوله تعالى: ﴿أو جاء أحد منكم من الغائط﴾ الآية وقيل لا يدخل في الآية واو بمعنى الواو فتخص المريض والمسافر والأول أظهر لحمل أو على حقيقتها لجنابة إن تعينت: عليه بأن لم يوجد مصل غيره قاله تت أي من متوض أو مريض أو مسافر وهو أولى من قول ح بأن لم يوجد متوضئ يصلي عليها ولا يمكن تأخيرها لوجود الماء لاقتضائه أنه يتيمم لها مع وجود مريض أو مسافر وليس كذلك لأنه حينئذ لا تتعين عليه بل هي في حقه سنة ولا يتيمم للسنن كما يأتي وقيل لا يتيمم لجنابة على المشهور وإن تعينت وتدفن بلا صلاة فإذا وجد الماء صلى على القبر

وأما إن لم تتعين فلا يتيم لها وما للمص تبع فيه جب ابن بشير ونحوه في التلقين فلا يعترض عليه بأن هذه التفرقة ليست في المدونة لأن سنداً قيدها بما لم يتعين.

**تنبيه:** لو حضر المتعينة قوم أصحاء عدموا ماء وتيمموا معاً صلوا عليها ولو سبق أحدهم بالإحرام وكذا إن ترتب تيممهم ومن لم يأت حتى أحرموا لا يتيم لها لسقوط الفرض عنه و: يتيم لصلاة فرض غير جمعة: لا لجمعة ولو خشي فواتها بناء على أنها بدل من الظهر وقيل يتيم لها بناء على أنها فرض يومها وأنكر سند التيمم لإدراكها نقله ح وذكر عن ابن يونس اختيار أنه يتيم ليدركها ثم يتوضأ ويصلي الظهر وذكر ب عن شيوخه أن هذا يفيد أن الخلاف فيمن خشي فواتها باستعمال الماء وأما من فقدته ولو تركها صلى الظهر بتيمم فإنه يتيم للجمعة وهو خلاف ظاهر المص ولا يعيد: حاضر صح في وقت ولا بعده فرضاً صلاه بتيمم إذا توضأ بعده لأنه فعل ما أمر به وقيل يعيد في الوقت وقيل أبداً ذكرهما ح و لا: يتيم لفعل سنة: على المشهور كوتر وعيد وأخرى لنفل وأما صحيح يضره الماء فيتيم للنفل كالمريض ذكره ح وإنما يتيم هؤلاء إن عدموا ماء: يتطهر به كما في التلقين فالمضاف كالعدم قاله ح كافياً: للطهارة و ما لا يكفي كالعدم فلو كان مع الجنب قدر وضوئه فقط تيمم ولم يتوضأ كما في المدونة خلافاً للشافعي وكذا محدث لم يجد إلا قدر وضوئه أو غسل نجس بغير محله فإنه يغسله ويتيمم لأن غسله لا بدل له والوضوء له بدل وقد مر هذا عند قوله فيخلعه الماسح لا ماء معه.

**فرع:** لو لم يجد الجنب الماء إلا في وسط مسجد تيمم وجوباً لدخوله ليصل للماء ذكره في ضيغ عن الباقي وذكره ح عن سند وعزاه لأبي حنيفة وهذه المسألة سأل عنها محمد بن الحسن الحنفي مالكا بحضرة أصحابه فأجابته بأنه لا يدخل فأعاد محمد سؤاله فأعاد مالك جوابه فقال له مالك فما تقول أنت فقال يتيمم ويدخل لأخذ الماء فلم ينكره مالك وعكس هذا من احتلم في المسجد فإنه لا يتيمم لخروجه واحتج له سند بان اشتغاله بالتيمم لبث في المسجد بالجنابة وخروجه أهون لأنه يعد تاركاً للكون في المسجد وبأنه عليه السلام "أحرم في الصلاة ثم ذكر أنه جنب فخرج" ولم يرو أحد أنه تيمم.

**فرع:** آخر من وجد ما يغسل وجهه ويديه وقدر على جمع ما يفطر من أعضائه ويكمل به وضوءه فإنه يفعل ذلك قاله الشيخ ابن أبي زيد ونقله عنه ابن يونس وغيره كما في ح أو: وجدوه لكن خافوا: أي ظنوا بسبب تجربة أو قرينة عادية أو خبر طبيب وليس مراده خوف جبن إذ لا يعتبر كما في ح باستعماله: أو طلبه مرضاً: كنزلة وحمل ذكره ابن رشد وشس وغيرهما بخلاف من لم يتألم في الحال ولا يخاف عاقبته كما في شس وغيره أو زيادته: في الشدة أو تأخر برء: أي زيادة زمنه وقيل لا يتيمم إلا من خاف الموت وقال شس إنه شاذ.

**تنبيه:** عبر بضمير الجمع بالنظر للمجموع لا لكل فرد لأن المريض لا يشترط فيه عدم الماء ولا خوف المرض ولا يشترط في غيره زيادة مرض أو تماديه والحاصل أن المريض ومسافراً عدماً الماء يتيممان لفرض ونفل وحاضر صح

يتيمم للفرض فقط إن عدم الماء وإن خاف باستعماله مرضا يتيمم لهما وقد سئل بعض شيوخ د عن إمام في قرية خاف في الشتاء من استعمال الماء الممرض هل يحرم عليه التيمم وصلاته بالمؤمنين أو لا يحرم عليه وتصح صلاة من خلفه فأجاب بعدم الحرمة وبصحّة الصلاة نقله عب أو: خاف ذو ماء عطش محترم معه: من دابة أو آدمي ولو مباح دم لم يوجد من يقتله فلا يعذب بمنع الماء وإنما جاز جهاد الكفار به لإمكان تخلصهم منه بالإسلام وعطش نفسه أخرى ويصح أن يدخل في قول المص مرضا وكالعطش حاجة عجن أو طبخ ويجب التيمم بظن موت من معه بعطش ويجوز إن ظن عطشه وسقاه ما يظن أنه يفضل عنه ولا يعتبر عطش غير المحترم كالخنزير وكلب لم يؤذن فيه ومباح دم وجد من يقتله ولا بن عبد السلام أن دابة لا يحتاج لها تعتبر قيمتها إن حرم أكلها وإلا فما بين قيمتها حياة وقيمتها مذبوحة فإن كان ذلك لا يحجب به ذبحها وإلا جاز تيممه واعترضه في ضيحه بأنه يقتضي أن ما لا يؤكل وثمنه يسير يترك يموت ويتوضأ وذلك لا يجوز ونقل عب عن ابن عرفة أن ما لا يحتاج له يبيعه أو يذبحه إذا لم يحجب ولم ينقص ثمن لحمه عن قدر ما يشتري به الماء وثلثه.

تنبيه: عبارة جب كظن عطشه أو عطش من معه ونحوه قال شس الثالث أن يحتاج إليه لعطشه في الحال أو لتوقعه في المال بأن يغلب على ظنه أنه لا يجد ماء وعبارة الجلاب وإذا كان معه ماء وهو يخاف العطش على نفسه أو على غيره تيمم وفي ضيحه أن بين العبارتين فرقا لأن الخوف يشمل الشك والوهم وأعترضه ح بأن أحكام الشرع لا تنطبق بهما وإنما تنطبق بالظن وقال عب إن المراد بالخوف في حق من لم يتلبس بالعطش الظن فقط وفي حق من تلبس به يشمل الظن والشك والوهم ومتعلقه المرض ولم ينكره ب أو بطلبه: عند فقده تلف مال: بسرقة أو غيرها واختار ابن عبد السلام أن يفصل بين ما قل وما كثر وقيده بعضهم بما زاد على ما يلزمه دفعه في ماء وضوئه إن ظن وجوده وإلا تيمم ولم يتلف ماله ذكره عب أو: بطلبه خروج وقت: هو فيه اختياري أو ضروري فيرجح الوقت على طهارة الماء كما في المدونة خلافا لابن مسلمة لأن التيمم شرع لتحصيل مصالح أوقات الصلاة قبل فواتها قاله في ضيحه كعدم تناول: لقادر على استعماله دون أخذه أو: عدم آلة: لرفعه كحبل أو دلو وخاف فوات الوقت كما في التلقين وح وقال عب إنه يتيمم ولو لم يخف فواته بمنزلة عادم الماء وأن ما في ح خلاف النقل ووافقه ب ويدل لح ما في التلقين والمقدمات من أن طلب الماء عند عدمه إنما يجب إن اتسع الوقت لطلبه فتبين أنه وافق النقل وفيها أن من وجد الآلة وخاف إن رفع الماء من البئر ذهاب الوقت أنه يتيمم ويصلي وذكر شس أن فيمن يفوته الوقت بنزعه روايتين اختار المغاربة أنه ينزعه والعراقيون أنه يتيمم اهـ وأجرى المشد إلى الخلاف فيمن عنده ماء بارد لا يقدر عليه إلا بتسخينه ولو سخنه خرج الوقت وذكر عب أن آلة النقد كعدم لحرمة استعمالها واستظهر ب أنه يستعملها لأنه اضطر لها ولا يتيمم كما أن من لم يجد ما يستر به عورته إلا ثوب حرير يجب عليه سترها به وهل: يتيمم واجده إن خاف فواته: أي الوقت الذي هو فيه باستعماله: لأن التيمم إنما شرع لإدراك فضيلة الوقت أولا يتيمم بل يستعمله خلاف: الأول شهره جب وهو الذي في التلقين وذكر شس عن الابهرى أنه رواية ونقل القلشاني تشهيره عن ابن القصار والخمي والثاني اختاره المغاربة

تمسكا بقوله تعالى: ﴿فإن لم تجدوا ماء﴾ وذكر عج انه إن تبين له بقاء الوقت أو خروجه بعد الصلاة أو فيها لم يعد ولم يقطع لأنه دخل فيها بوجه جائز وإن تبين له ذلك قبل إحرامه توضأ وجازت جنازة: لم تتعين قاله تـ و ح وقيل مطلقا بناء على أنها سنة وسنة: كوتر وعيد وأحرى النفل ومس مصحف وقراءة: بجنب وطواف: لم يجب وركعتاه بتيمم فرض: ولو من حاضر صبح أو: تيمم نفل: من غير حاضر صبح وإنما يصح الفرض مع هذه إن تأخرت: عنه وإلا صحت دونه إذ لا يفصل تيممه بشيء لوجوب اتصاله به وروى يحيى بن عمر جواز ركعتي الفجر بتيمم الصبح وشرط صحة المتأخر اتصاله ويغترف فصل يسير فإن طال أو خرج من المسجد أعاد تيممه قال في العتبية رأيت إن تيمم لناقلة فصلى ثم لم يزل في المسجد في حديث ثم أراد أن يقوم هل يتنفل بذلك التيمم قال إن تطاول ذلك فليتيمم نلقه ح وظاهر المص صحة نفل متصل ولو كثر وهو ظاهر ما في التلقين والجلاب أنه يجوز الجمع بين نوافل عدة وقيد التونسي ذلك بما لم يكثر جدا وقيد الشافعية التنفل بتيمم الفرض بعدم دخول وقت آخر وفي ضيـح أنه ظاهر لأن تنفله تابع للفرض ولا بقاء للتابع حال عدم متبوعه حسا وحكما وما ذكره المص من غير الفرض يجوز بتيمم بعضه فعل غيره منها بعده أو قبله ولو نوى ناقلة دون أخرى جرى فيه الخلاف كما في ضيـح.

تنبيه: لا يشترط في النفل التابع للفرض نيته عند تيمم الفرض كما يفيد ظاهر قول التلقين ويجوز بتيمم الفرض ونحوه في الجلاب لأنه لو نواهما معا لما نسب للفرض وحده وذكر في ضيـح عن ابن رشد اشتراط نية الناقلة وتبعه في ذلك ع وابن فرحون وبهرام في كبيره وشامله وذلك وهم لأن الذي في مقدمات ابن رشد أنه لا يشترط ذلك بلا خلاف في المذهب وإنما ذكر اشتراطه إلزاما على رواية أبي الفرج عن مالك في ذكر صلوات أنه يصلّيها بتيمم واحد فقال إنه يجيء عليها أن طلب الماء وطلب القدرة على استعماله شرط في صحة التيمم لما اتصل من الصلوات التي نواها عند قيامه لها وألزم على ذلك جواز صلوات مكتوبات ونوافل بتيمم واحد إذا اتصلت وكان تيممه لها كلها وأنه لا يجوز بتيمم واحد من النوافل إلا ما نواه واتصل عمله ولا يجوز بتيممه لمكتوبة ناقلة لم ينوها وإن اتصلت ثم أجاب عن مخالفة هذا اللازم لما في المذهب من الاتفاق على جواز الناقلة بتيمم المكتوبة إذا اتصلت بأن جوازه على هذه الرواية لمراعاة الخلاف قاله ح ولعله حصل في نسخة المص من المقدمات سقط فأوهمه ذلك فقال إنه بحث عن شرط ذلك في أكثر من ثلاثين مصنفا فلم ير من ذكره إلا المص ومن تبعه لا: يجوز بتيمم فرض أو نفل فرض آخر: على المشهور ومنه طواف واجب ونفل نذره قاله تـ وغيره وروى سحنون عن ابن القاسم فيمن صلى الصبح بتيممه للفجر أو صلى الظهر بتيمم نفل أنه يعيد في الوقت وروى البرقي عن أشهب صحة الصبح بتيمم الفجر بخلاف الظهر بتيمم للنفل نقله في ضيـح وإن قصدا: عند التيمم وإنما يصح به أحدهما وبطل الثاني: منهما ولو مشتركة: مع الأولى في وقتها على المشهر وقال أصبغ يعيدها في الوقت وقيل يجوز للمريض جمع فرضين بتيمم واحد وقيل يجوز أن تجمع به الفوائت ذكره جب والأخير رواه أبو الفرج عن مالك وصدر به في الكافي لا بتيمم لمستحب: بياح بلا طهارة كدعاء أو قراءة غير جنب فلا يجوز به شيء مما ذكر ويحتمل أن لام لمستحب مقحمة بين النعت

ومنعوته أي تيمم مستحب وإلا فتيمم لمستحب كالنفل يجوز به غير الفرض ولزم: وإنما لم يقل وجب لإدخاله ما ليس من ماهية التيمم موالاته: أي اتصال أجزائه أي اتصاله بما فعل له ولذا لم يصح قبل الوقت ولا يبطل تيمم من شك في الإحرام فقطع ثم ابتدأه ما لم يطل ما بين ذلك وقبول هبة ماء: لا منة فيه وإلا لم يلزمه لا: قبول ثمن: لقوة المنة فيه بخلاف الماء أو قرضه: أي الثمن لأن القرض معروف فهو مظنة في المنة وقيل إنه بالرفع عطا على قبول والضمير للماء والثمن وقد نقل ح عن ابن عبد السلام أنه يلزمه إن كان مليا ببلده وعن الأفقهي أنه لا يلزمه وجمع ح بينهما فحمل هذا على من ليس مليا ببلده و: لزم أخذه: أي الماء بثمن اعتيد: في ذلك المحل أو قربه فإن لم يكن معتادا لم يلزمه أخذه به ولو لم يُجحف به خلافا لجب وقد قال مالك في رجل كثير الدراهم أنه لا يلزمه شراء قربة بعشرة دراهم نقله في ضيحه وقال عبد الحق يشتريه إذا زيد عليه مثل ثلث ثمنه لا أكثر لم يحتج له: فلا يلزمه أخذه بما احتاج له في نفقة سفره ولو معتادا وإن: كان الثمن بذمته: وليس ذلك كقرضه لما في البيع من المشاحة فلا منة فيه و: لزم طلبه: لقوله تعالى: ﴿فإن لم تجدوا ماء فتيمموا﴾ الآية وعدم الوجود لا يكون إلا بعد الطلب فيطلبه بنفسه أو بأجرة وفي تبصرة ابن فرحون أنه يقبل خبر واحد أرسله قوم أنه لم يجد ماء يعني إذا كان عدل الرواية لكل صلاة: هذا إن انتقل من موضع طلبه في الأولى أو بقي فيه وحدث ما يوجب توهمه وإلا فقد تحقق عدمه في طلبه الأول ذكره ح فيشملة قول المص لا تحقق عدمه وإن: لم يظن وجوده بل توهمه: وظن عدمه فلا ينتقل عن الأصل إلا بيقين هذا قول شس وابن عطاء الله كما في ضيحه ونقل عن أبي راشد بالمد ما يخالفه لا: يلزم طلبه إن تحقق عدمه: وإنما يطلبه طلبا لا يشق: به فليس القوي كالضعيف ولا المرأة كالرجل، قال مالك من الناس من يشق عليه نصف الميل وفي المقدمات أن الميلين كثير والميل ونصفه يسير في حق الراكب والرجل القوي كرفقة: بضم الراء وكسرهما قليلة: خمسة فأقل إذا لم يشق سؤالهم أو: من حوله من: رفقة كثيرة: ولا يسألهم كلهم إن كانوا كأربعين رجلا وظاهره إن طلب نفر يسير من كثير كطلب يسير منفرد وهو ما للخمى معترضا قول أصبغ إنه إن لم يطلب من حوله من رفقة كثيرة أساء ولا يعيد وإن لم يطلب رفقة قليلة أعاد في الوقت فإن كان مثل رجلين أو ثلاثة أعاد أبدا وأجاب القباب بأن الرفقاء إذا قلوا احتاج بعضهم إلى بعض فكانت المرافق بينهم مبذولة وإن كثروا كانوا مثل من في البلد لا يخاف أحدهم الضيعة لأنه إذ لم يرفقه الواحد والإثنان رجا الرفق عند غيرهم انتهى ومفاده أن الثلاثة مظنة وجود الماء لعدم اتكالهم على غيرهم ورد هذا بأنه لو كان عندهم لعلمه لأن علم حال ثلاثة أقرب من علم حال غيرهم ذكره ح إن جهل بخلهم به: ولو ظنه فإن علمه تيمم بلا سؤال وإن ترك طلب من يظن إعطاءه فظهر عنده ماء أعاد أبدا وإن شكه أو توهمه أعاد في الوقت عند اللخمى فلا فرق بين رفقة قليلة ومن حوله من كثيرة خلافا لأصبغ ولزم نية استباحة الصلاة: أو ما منع منه الحدث أو فرض التيمم وندب تعيين الصلاة فإن نوى مطلقا الصالح لفرض ونفل صح النفل دون الفرض وإن نواه للفرض ولم يعينه صلى به ما عليه من فرض إلا فائتة ذكرها بعده لأنه تيمم قبل وقتها الذي هو ذكرها ولو تيمم لعصر ثم تذكر ظهرها أعاده للظهر كما في المقدمات لأنه تيمم بنية العصر.



تنبيهه: قال زروق وغيره: إن النية عند الوجه كالوضوء لا عند الضربة الأولى لأنها بمنزلة نقل الماء للوجه وقال س إنها عند الضربة لأنها من فرائضه واحتج له الأمير بقوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ فأوجب قصد الصعيد قبل المسح ونية: حدث أكبر إن كان: حيث لم ينو فرض التيمم لأنه يجرئ عنها قاله عج فإن تركها عمدا أعاد أبدا وسهوا فثلاثة أقوال قيل كذلك وشهره جب وهو ظاهر قولها ومن تيمم لفريضة فصلاها ثم ذكر أنه كان جنبا أعاد التيمم للجنابة وأعاد الفريضة لأن تيممه إنما كان للوضوء لا للغسل انتهى وقيل يجرئه وقيل يعيد في الوقت وشهره البساطي وأكرهه تت و ح ولو تكررت: والضمير للصلاة في قوله استباحة الصلاة قال فيها وإن كان مع الجنب من الماء قدر ما يتوضأ به تيمم للجنابة لكل صلاة أحدث أم لا ولا يرفع: التيمم الحدث: الذي هو وصف حكمي يقدر قيامه بالأعضاء وهو سبب المنع ولذا قالوا إن الحدث يمنع الصلاة وهذا يفيد أنه غيره إذ لا يقال منع المنع فالتيمم لا يرفع الوصف لكن يرفع المنع لأنه مبيح للعبادة إجماعا والقول بأنه لا يرفع المنع يلزم عليه اجتماع المنع والإباحة وهما ضدان فمعنى أنه لا يرفع الحدث أنه لا يزيل الوصف الحكمي والمنع المرتب عليه زائل نقله في ضيحه عن ابن دقيق العيد ونحوه قول القاضي أبي بكر إن الحدث سبب تثبت عنه أحكام فطهارة الماء ترفع السبب فترتفع الأحكام والتيمم يرفع الأحكام رخصة مع بقاء سببها نقله شس وقيل يرفع الحدث وأكره عبد الوهاب كونه في المذهب وثمره الخلاف أنه على الأول لا يفعل قبل الوقت ولا يجمع به فرضان ولا توطأ به حائض طهرت وأنه إن وجد الماء بعد تيممه ولم يحدث تطهر للحدث المتقدم ومقابلته أنه على طهارته ما لم يحدث نسبه ابن رشد لابن المسيب وابن شهاب ومن ثمره الخلاف كراهة إمامة متيمم للمتوضئين كما في المدونة وعدمها كما في الموطأ ولزم تعميم وجهه: وإن بأصبع كما في ح عن سند ولا يتبع أسارير جبهته ويراعي الوترية وما غار من العينين ومحل عنفة لا شعر عليه ويمر يديه على لحيته ولو طالت لأنها من الوجه ويمسح مسحاً خفيفاً فإن شدة لم يجزه نقله تت عن الاقفهي وكفيه لكوعيه: والكوع بالضم ما يلي الإبهام من الزند ويسمى كاعاً وقيل الكاع ما يلي الخنصر وهو الكر سوع فلو ترك من وجهه وكفيه شيئاً لم يجزه وقال ابن مسلمة إن كان يسير أجزأه نقله في ضيحه وقيل يتيمم إلى المنكبين وقال ابن شعبان يخلل أصابعه وقال أبو محمد لم أره لغيره وفي ضيحه أنه لا يناسب المسح المبني على التخفيف لكن قبله شس وكذا ابن بشير واللخمي كما في ح انتهى وعلى القول به فإنما يخلل بطن أصبع لا بجنبها إذ لا يمسه صعيد إلا أن يضع أصابعه منفردة ونزع خاتمه: ولو مباحاً أو واسعا لأن التراب لا يدخل تحته فليس كالماء فإن لم ينزعه فالمذهب لا يجزئه وأخذ اللخمي الأجزاء من قول ابن مسلمة في يسير الحائل في التيمم نقله في ح وصعيد: وهو ما صعد أي ظهر من أجزاء الأرض وإن من باطنها كالطفل الذي تأكله النساء خلافا للسيوري نقله تت ولا يشترط علوق شيء بالكف بل يجوز بالحجر الصلد كما في التلقين ويجوز التيمم بأرض غيرك إذ لا يجوز لأحد منع غيره من منفعة لا تضره كضوء مصباح وظل جدار طهر: وبالظاهر فسر مالك الطيب في قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ وقال الشافعي إنه المنبت كتراب وهو: إذ لم ينقل الأفضل: لمنع الشافعي التيمم بغيره وقال عياض من وجد تراباً كره تيممه بغيره ولا بن حبيب أنه يعيد في الوقت من وجده فتيمم بحصباء أو جبل وحجة الجواز قوله عليه السلام

"جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا" والأرض لا تختص بالتراب فما جازت الصلاة عليه جاز التيمم به قاله ابن رشد وذكر جواز التيمم بحشيش نابت إذا حال دون الأرض لقول يحيى بن سعيد ما حال بينك وبين الأرض فهو منها ولو نقل: بأن جعل فوق حائل خلافا لابن بكير لعموم قوله عليه السلام "وتربته طهورا" وثلج: وهو شيء أبيض يسقط على الأرض ويتحجر وظاهره أن يتيمم به مع وجود غيره ونحوه في الجلاب والكافي والذي في المقدمات أنه يعيد أبدا إن كان يصل إلى الأرض وإلا فظاهرها أنه لا يعيد وقال ابن حبيب يعيد في الوقت وروى أشهب أنه يعيد أبدا وإن لم يجد غيره وذكر ح عن اللخمي أنه يختلف في الماء الجامد والجليد قياسا على الثلج وخضخاض: وهو طين مبتل جدا إن لم يجد غيره كما في المدونة وفيها خفف يديه روي بجيم: من الجفاف وخاء: معجمة بأن يضعهما برفق وفي ضيخ عن المختصر أنه يخفف ويجففهما فيجمع بين الأمرين وجص: بكسر أوله ويفتح كما في ح وهو حجر إذا حرق صار جيرا ولذا قال لم يطبخ: أي لم يحرق وكذا نحوه مما يغيره الطبخ فقد ذكر شس أنه يتيمم بالنورة والزرنيخ وجميع أجزاء الأرض ما دامت على صفتها لم تغيرها صنعة آدمي بطبخ ونحوه وذكر القباب أنه لا يتيمم على مصنوع من الأرض كالآجر والجير والجبس بعد طبخه انتهى والآجر بتشديد الراء وتخفيفها طين طبخ فصار كالرماد كما في ضيخ والجبس هو الجص كما في القاموس ويفهم من هذا أن حرق التراب لا يضره لأنه ليس صنعة ولا يخرج من ماهية الصعيد والله تعالى: أعلم و: يجوز بمعدن غير نقد: أي ذهب وفضة و: غيره جوهر: كزبرجد وياقوت لأن النقد والجوهر لا يقع بهما تواضع لله وإن كانا من الأرض ومن أدركته الصلاة بمعدن أحدهما ولم يجد غيره فله التيمم بأرضه لا بما صفا منه ذكره ح و: غير منقول: عن محله بأن صار في الأيدي ينتفع به كالعقاقير وأما النقل بجعله فوق حائل فلا يمنع التيمم به لكن غيره أفضل منه قاله عب وذلك كشب وملح: وكبريت ونورة فإنه يتيمم بها ما لم تنقل لينتفع بها وروى أشهب منعه بالملح وإن لم يجد غيره وقال ابن حبيب إن تيمم به وهو يجد الصعيد أعاد أبدا وإلا ففي الوقت ولا يختلف في السبخة إذا لم تصر ملحا ذكره القباب.

تنبيه: جعل ح الكاف من كشب اسما مضافا إليه ما قبله والمعنى أنه يجوز التيمم بغير منقول مثل الشب والملح ومفاده جواز التيمم بما أشبههما إذ لم ينقل وعدمه إذا نقل وجواز التيمم بمنقول ما لا يشبهها كالحجر والرمل وذكر أن التيمم بما لم ينقل من الشب وشبهه يجوز مع وجود التراب على المشهور وأما الملح فجوازه مقيد بما إذا لم يجد غيره و: جاز لمريض: وكذا الصحيح كما في ح حائط لبن: بكسر الباء أي طين لم يحرق إذا لم يختلط بتبن ولم يستره جير وإلا منع أو: حائط حجر: لم يحرز وجوز البرزلي التيمم بالرحى وإن لم تتكسر ومنعه الشببي إذا لم تتكسر ذكره ت لا: يجوز لمريض ولا غيره بحصير وخشب: ولا بحشيش ونقل ح عن الأبهري وابن القصار أنه إذا لم يقدر على قلعه يضرب بيده على الأرض وذلك عليها فيتيمم وعن اللخمي أن من تيمم بشيء من ذلك يعيد أبدا وإن لم يجد سواه تيمم به وصلى وقد مر نحوه عن ابن رشد و: لزم فعله في الوقت: إذ لا يصح قبله خلافا لابن شعبان هذا في الفرض لا في النفل إذ يصح الفجر بتيمم النوافل قبل وقته ثم الوقت يختلف حسب الأحوال فاليائس: من الماء تحقيقا أو

ظنا أو من القدرة عليه يتيم ندبا أول المختار: لئلا تفوته فضيلة الوقت ولا ماء يرجوه ولا يعيد إن وجده وقيل إلا أن يجد في الوقت الماء الذي يؤس منه ذكره القباب والمتردد في لحوقه أو وجوده: يصلي وسطه: في آخر ما يقع عليه اسم أول وقت لأنه يؤخر رجاء إدراك الماء ما لم يخف فوات فضيلة أول الوقت فإذا خافها تيمم وصلى لئلا تفوته الفضيلتان قاله ابن رشد وكذا عادم مناول وخائف من لص أو سبع كما في ضيحه والراجي: له أو للقدرة عليه بعلم أو بظن يصلي آخره: ندبا لرجاء فضيلة الوضوء لأنها أولى من فضيلة أول الوقت لأنه يجوز تركه لغير ضرورة ولا يجوز ترك الماء إلا لضرورة فإن قدم ووجد الماء في الوقت أعاد في الأصح كما يأتي وإنما لم يجب تأخير مع رجائه لأنه حين وجبت الصلاة لم يجد ماء فدخل في قوله تعالى: ﴿فإن لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا﴾ الآية وإنما ندبت إعادته في الوقت لأن عدمه للماء لم يتم لوجوده في الوقت وفيها: ما هو كالمناقض لما مر وهو تأخير: أي الراجي المغرب للشفق: وفي ضيحه أن هذا مبنى على أن وقت الاختيار ممتد إلى مغيب الشفق وهو أحد قولين وذكر ح أنه يمكن أن يبني على المشهور بأن يقال أمره بالتأخير مراعاة للقول بالامتداد لقوته وتكون المغرب مستثناة من تأخير الراجي إلى آخر المختار وسن ترتيبه: بأن يمسح وجهه ثم يديه فإن نكس أعاد يديه ما لم يصل فإن صلى أجزاءه و: مسح يديه إلى المرفقين: وقيل يجب وقيل يمسح إلى المنكبين وتجديد ضربة: والمراد بها وضع يديه على الأرض ليديه: بأن يضعهما ثانية قبل مسحهما وسنيتها لا تنافي فعل الفرض بها لأنه فعل ببقية الأولى مجددة ولو لم يجددها لأجزأته كتجديد وضوء صلى به فإنه يندب ويصح به الفرض وذكر ح سنة رابعة وهي نفل ما تعلق بهما من الغبار فإن مسح بهما على شيء قبل تيممه صح على الأظهر قاله في ضيحه وذكر جب فيه قولين وأما النفض الخفيف فم شروع لئلا يضر ما في يديه بعينه وندب تسمية: عند أوله كالوضوء بأن يقول باسم الله وقيل يتم البسمة ولا يندب الجلوس على محل طاهر حال تيممه و: ندب في صفته بدء بظاهر يميناه: ماسحا بيسراه: بأن يمر باطن أصابعها وكفها على ظاهر أصابع يميناه وذراعه إلى المرفق ثم مسح الباطن: من يميناه لآخر الأصابع: ويمر باطن إبهامه على ظهر<sup>14</sup> إبهامه اليمنى ثم: يمسح يسراه: بيميناه كذلك: أي لآخر الأصابع كذا لابن القاسم وهو الذي في الكافي وقال الأخوان بل يبلغ الكوع من اليمنى ثم كذلك من اليسرى ثم يمسح كفيه وهو ظاهر قولها أنه يمسح اليمنى إلى الكوع ثم اليسرى كذلك انتهى والأول أظهر للترتيب بين الميامن والمياسر ولو قدم يسرى يديه على اليمنى كره وأجزأه وأشد منه كراهة مسح يديه قبل وجهه قاله في الكافي وظاهر المص والكافي أنه لا يخلل أصابعه وقال شس إنه يخللها وقد مر نقله عن ابن شعبان والرخمي وابن بشير ومما يندب السواك والصمت والاستقبال حتى بأصابعه عند الضربة وبطل: التيمم بمبطل الوضوء: من حدث أو سبب أو شك أو ردة جنبا كان أو غيره وما ذكر عب من أن الردة لا تبطله كالغسل لا يصح وبوجود الماء: الكافي قبل: دخوله في الصلاة: إلا أن يخاف باستعماله خروج الوقت كما في التلقين وقال في ضيحه إنه الأصح وهو يفيد أنه لا يخص المختار ومثل وجود الماء تبين قدرته على استعماله قبلها كمن تيمم معتقدا عجزه ثم تبين له في الحال أنه قادر قاله القباب ولو طلع عليه قبلها ركبُ ظن معهم الماء فسألهم فلم يجده

أعاد تيممه لأنه يجب اتصاله بالصلاة ولو وجد جماعة ماء يكفي لأحدهم فمن بادر إليه لم يبطل تيمم غيره فإن سلموه اختياراً فقولان ذكرهما جب وفي ضيحه عن البيان أنه لو وهبه رجل لأحدهم ولم يعينه فسلموه لأحدهم بطل تيممهم ولو قال هو لكم لم يبطل إلا تيمم من سلموه وكذا لو كثروا سواء قال هو لأحدهم أو قال هو لكم لا: بوجوده فيها: ولو اتسع الوقت لأنه أحرم بوجه جائز ويحرم قطعه نقله في ضيحه عن ابن العربي وقيل إلا أن يتيمم وهو يرجو الماء إلا ناسيه: برحله ثم ذكره فإنه يقطع لتفريطه إن اتسع الوقت كما في ح و: إذا وجده بعدها يعيد **المقصر في الوقت**: أي المختار كما في ح أبداً خلافاً لابن حبيب وصحت إن لم يعد: ولو عمداً وهذا يغني عنه ما قبله وكأنه رد به قول ابن حبيب ومثل للمقصر بقوله كواجده: بعدها بقربه أو رحله: لأنه مقصر في طلبه هذا إن وجد الماء الذي طلبه لا إن وجد غيره فالصور ثلاث إن لم يطلبه أعاد أبداً وإن طلبه ولم يجده حتى صلى أعاد في الوقت وإن وجد غيره فلا إعادة لا إن ذهب رحله: في الرحال بمائه وبالغ في طلبه ثم وجده بعد أن صلى فلا يعيد لأنه لم يقصر و: كذا يعيد خائف لص أو سبع: أو تمساح إن تيقن الماء وإلا فلا كما في ضيحه وتبين عدم ما خافه لأنه مقصر في عدم تبينه ووجد ذلك الماء لا غيره وكان خوفه جزماً أو غلبة ظن فإن انتفى قيد منها لم يعد وإن شك هل ذلك خوف أو كسل أعاد أبداً والخوف على النفس يبيح التيمم اتفاقاً وعلى المال فيه خلاف وقيل يفرق بين ما كثر وما قل ومريض: أو مقعد عدم مناوئ: لتقصيره في الاستعداد إلا أن يكون ممن يتكرر عليه الداخلون كما في ضيحه وراج قدم: قبل آخر الوقت روجد ما يرجوه لا غيره فإن صلى في آخر الوقت لم يعد قال جب ومن تيمم في وقته ثم وجد الماء فلا إعادة عليه ما لم يكن كالمقصر فيعيد في الوقت ومتردد: أي شاك في لحوقه: مع العلم به ولو صلى وسطه كما في ح ولذا أخره المص عن قوله قدم وأما المتردد في وجوده فلا يعيد لأنه استند إلى أصل وهو العدم قاله في ضيحه وناس: للماء فتيمم وصلى ثم ذكر بعدها: فإنه يعيد في الوقت قاله فيها وقال أصبغ والأخوان يعيد أبداً وقيل لا إعادة عليه لأنه غير قادر عليه حين نسيه ذكره شمس وإن ذكر فيها قطع كما مر كمقتصر: في تيممه على كوعيه: فإنه يعيد في الوقت لقوة القول بوجوب مسح الذراعين فقد قال به الشافعي ومثله في الكافي عن ابن نافع وابن عبد الحكم وابن سحنون ثم قال وهذا أحب إلى لا: يعيد مقتصر على ضربة: واحدة لوجهه ويديه لضعف القول بوجوب الثانية وكمستيمم على: موضع مصاب بول: أو نجس غيره واتسع وقته ولو ضرورياً واستشكل قصر إعادته على الوقت مع تيممه بنجس وأول: ذلك بالمشكوك: بأن خالطه نجس لم يظهر فيه كما في ضيحه ونحوه ما في الكافي أن من تيمم على صعيد نجس أعاد أبداً وقيل في الوقت وهذا إذا كانت النجاسة غير ظاهرة في الصعيد فإن كانت ظاهرة أعاد أبداً وقيل في الوقت انتهى وبالمحقق: وهو ظاهر قولها ومن تيمم من<sup>15</sup> موضع قد أصابه بول أو عذرة فليعد ما صلى في الوقت و: إنما اقتصر على الوقت: مراعاة للقائل: من الأئمة خارج المذهب كالحسن البصري وغيره بطهارة الأرض بالجفاف: أي يبسها.

**تنبيه:** كل معيد هنا فبالماء إلا المقتصر على كوعيه والمتميم على مصاب نجس وأما في غير هذا الباب فيعيد بالماء والتراب ومنع: وقيل يكره وقد نقله ب عن ابن رشد مع عدم ماء: خلافا لابن وهب تقبيل متوض: ذكره أو أنشئ وكذا كل ناقض يقدر على تركه وجماع مغتسل: متوض أو غيره وكذا يمنع وطء من طهرت من حيض حتى يحصل ما تغتسل به ثم ما يغتسلان به جميعا إلا لطول: يتضرر فيه بترك الوطء وحده اليوم واليومان قاله أبو الحسن فمن علم أنه لا يجد الماء إلا بعد طول جاز له الوطء لأنه كذي الشجة الذي لا يستطيع الغسل بالماء فإنه يجوز له الوطء لطول أمره كما في المدونة وذكر ب لابن يونس أن المسافر إذا كان في محل لا يجد الماء فيه إلا بعد طول يحتاج فيه ويضر به ترك الوطء فله أن يطأ انتهى وقال أبو محمد صالح فيمن في بلد نزل فيه الثلج أنه لا يطأ زوجته إذا كان يحوجه الأمر إلى التيمم وقيده أبو الحسن ببلد يرفع فيه عن قرب فإن كان يطول فله أن يطأ قال وحد الطول اليوم واليومان في الحضر والسفر.

**تنبيه:** اعترض ما في المتن بجواز سفر يتيقن فيه عدم الماء طلبا للمال أو رعي المواشي وأجيب بالفرق بين طهارة حاصلة وطهارة لم تحصل وإن نسي: من حقه التيمم إحدى: الصلوات الخمس: وجهل عينها تيمم خمسا: كل تيمم يصلي به واحدة وهذا يفيد قوله لا فرض آخر لكن ذكره لدفع توهم أن هذا كفرض واحد وقدم: لحق الملك ذو ماء: أي مالكة مات ومعه جنب: أو نحوه اتحد وتعدد إلا لخوف عطش: على محترم آدمي أو غيره فيقدم شربه حفظا للنفس وييمم الميت والاستثناء منقطع لأن ما قبله في الطهارة وهذا في الشرب ككونه لهما: فإنه يقدم الحي فيطهر بالماء وييمم الميت لأنه غير مخاطب والحي مخاطب وقال ابن العربي يقدم الميت وعليه فهل يقضى على ورثته بالقيمة من رأس المال أو إنما هي في الثلث و: إذا قدم الحي ضمن: لورثة الميت قيمته: بمحله أي قيمة ما هو للميت ويعتبر فيها الزمان والحال من كثرة الرفقة وقتلها وظاهره وجدت القيمة عنده أم لا والفرق بينه وبين قوله في باب الزكاة وله الثمن إن وجد أن ما هنا في السفر وما هناك في الحضر وأن رب الماء هنا ميت وفيما يأتي حي.

**تنمية:** لو اشترك جنب وحائض ونفساء ومحدث أصغر في ماء لا يكفي إلا لأحدهم فإن كان معينا وجب بذله له وضمن قيمة حظ غيره وإن لم يكن معينا قدمت الحائض والنفساء على غيرهما والجنب على محدث أصغر فإن استوا في المانع كحوائض أو قوم كلهم جنب تقاؤوا فيه إلى بلوغ الثمن المعتاد فإن أيسر أحدهم فقط أخذه وغرم قيمة حظ شريكه إلا أن يحتاج لحظه فيقسم بينهما وتسقط صلاة: أي أدائها في الوقت وقضاؤها: عند مالك بعدم ماء وصعيد: كمربوط ومريض لم يجد مناولا وراكب سفينة لا يصل للماء أو لا يقدر عليه وقال ابن القاسم يصلي ويقضي وقال أشهب يؤدي ولا يقضي وقال أصبغ لا يؤدي بل يقضي قال بعضهم:

ومن لم يجد ماء ولا متيمما فأربعة أقوال يحكي مذهبها

يصلي ويقضي عكس ما قال مالك وأصبغ يقضي والأداء لأشهب

كذا في ضيحه وزاد القابسي أن المربوط يومئ للتيمم بالأرض بوجهه ويديه كإيمائه للسجود ذكره تت ووجه الأول أن الأداء لم يحصل شرطه لقوله عليه السلام "لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يتوضأ" وهل من شرط القضاء تعلق الأداء بالقاضي أو

تعلقه بالجملة فالمشهور مبني على الأول وقول أصبغ على الثاني وقول ابن القاسم على الاحتياط ودليل الأداء حديث في الصحيحين "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" واختاره الأكثر لصلاة الصحابة عند عدم الماء قبل نزول آية التيمم نقله في ضيحه وعلى هذا القول فلا تبطل بالحدث فيها إلا أن يتعمده قاله شس.

**فصل:** في مسح الجرح أو جبيرته بدلا من غسل محله للضرورة إن خيف غسل **جرح:** بضم أوله اسم للمحل كـ: خوف التيمم: المؤدي له وهو خوف مرض أو زيادته أو تأخر براء كما مر وكالجرح الرمد **مسح:** مرة وجوبا إن خيف هلاك أو شديد أذى أو ذهاب سمع أو بصر وندبا إن خيف أذى دون ذلك ثم جبيرته: إن لم يقدر على مسه وهي دواء يجعل على الجرح أو أعواد تربط على الكسر ويجوز المسح عليها وإن لم يحتج الجرح ونحوه لها كأرمد لا يحتاج في رمده لما يجعله على عينيه إلا ليمسح عليها فإنه يلصق على أجفانه خرقة أو قطنا ونزعه كنزع الجبيرة ولا بد أن يعم الجبيرة بالمسح وإلا لم يجزه فليست كالخف ثم **عصابته:** بكسر العين وهي ما يربط على الجبيرة إن تعذر حلها أو خاف به ما مر أو إفساد الدواء وإن تعددت لم يجزئ المسح على الأعلى إن أمكن على الأسفل فليس كخف على خف لأن شرط الجبيرة الضرورة بخلاف الخف ثم إن المسح على ما ذكر لا يختص بالوضوء بل يجزئ في التيمم كما في العتبية فمن لدغته عقرب ولم يستطع إخراج يده من تحت الثوب يتيمم ويمسح على يده من فوق الثوب كما للبرزلي خلافا لقول السيوري إن ذلك لا يجزئ وأنه يكون كعادم ماء وصعيد ذكره ح والظاهر أن من لم يجد ما يزيل الحائل تيمم ويمسح عليه كالجبيرة وليس كعادم ماء وصعيد **كفصد:** للدواء فإنه يمسح إن قدر وإلا فجبيرته ثم عصابته ومراة: تجعل على ظفر منكسر ظاهره ولو من غير مباح إن تعذر قلعها لأنه محل ضرورة وكذا غيرها قال ابن حبيب استحباب مالك للرجل يكسر ظفره فيجعل عليه الدواء أن يتوضأ به كذلك نقله تت وقرطاس صدغ: يلصق به لصداع ونحوه فإنه يمسح و**عمامة خيف بنزعها ضرر:** فإنه يمسح عليها لا إن لم يخف بنزعها إلا أن يشق نزعها وعودها وقد لبسها للضرر ولو أمكنه مسح بعض رأسه فعل وكمل على العمامة وفي الخبر أنه صلى الله عليه وسلم "توضأ فمسح ناصيته" و على العمامة وإن: كان مسحه على الجبيرة وما بعدها بغسل: فليست هذه كالخف لأن مسحها للضرورة ولو أجنب من حرام لأن معصيته انقطعت فليس كعاص بسفره لتلبسه بالعمامة ويؤخذ من هنا أن من برأسه علة لا يمكنه معها غسله أنه يمسحه ولا يتيمم خلافا لابن رشد قال ابن عرفة وفتوى ابن رشد بتيمم من خشي على نفسه من غسل رأسه دون مسحه بعيد نقله تت ونقل عن الجزولي أن من به نزلة وإذا اغتسل يحصل له ضرر أنه يمسح رأسه ويغسل جسده أو: وضعت ابتداء بلا ظهر: فليست كالخف في هذا أيضا أو انتشرت: بأن جاوزت محل الألم وهذا كله إن صح جل جسده: المطلوب غسله في غسل أو وضوء لأن ما مسح حينئذ يصير تابعا لما غسل والنصف كالجل بدليل ما بعده أو: مع أقله ولم يضر غسله: أي ما صح من الجل والأقل بالجرح<sup>16</sup> فليس شرطا في الأقل فقط كما توهم تت وإلا: بأن ضرر غسله ففرضه التيمم: رفعا للضرر والمشقة فلا يلزمه جمعه مع الماء ولا الإعادة إذا صح ذكره شس فإن خالف فرضه بمسح لم



يجزؤه وإن خالفه بغسل أجزأ كما يأتي كان قل: الصحيح جدا كيد: ورجل لأن غسله كالعدم ففرضه التيمم فإن غسله ومسح الجريح لم يجزئه كما في شس لأنه لم يأت بالأصل ولا بد له الذي هو فرضه وإن غسل: أي تكلف غسل جميع أعضائه أجزأ: سواء كان حكمه المسح أو التيمم وأما غسل بعضها فلا يجزئ فيمن فرضه التيمم كما مر لأنه لم يأت بالأصل ولا بد له وإن تعذر: أو شق مسحها: أي الجبيرة أو الجرح حيث لا جبيرة بأن شق وضعها لتألمه بها أو لم تثبت ككونها تحت مارنه أو لا يمكن وضعها كما في أشفار العين وهي بأعضاء تيممه: الوجه والكفين لأن المعتبر الفرائض دون السنن تركها: لتعذر مسحها وتوضأ: فيما عداها ولا يتيمم لأن تيممه ناقص أيضا والطهارة المائية تقدم على الترابية إن تمتا أو نقصتا قال شس فإن كان في موضع التيمم ولم يمكنه مسحه بالتراب فليس إلا الوضوء وتركه بلا مسح ولا غسل انتهى والغسل كالوضوء فإن أمكن مسحه بالتراب تيمم ولو فوق حائل وإلا: يكن بمحل التيمم بل بغيره كرأس ورجل فـ: في تيممه ليأتي بطهارة تامة ووضوئه بغسل ما صح وترك غيره لأن التيمم إنما هو مع عدم الماء أقوال ثالثها يتيمم إن كثر: الجريح بأن كان غيره تبعا له لا إن قل أو ساوى ورابعها يجمعهما: أي التيمم وغسل ما صح احتياطا ويؤخر التيمم لئلا يطول فصله من الصلاة وانظر هل يجمعهما لكل صلاة لأنهما كجزأي طهارة أو للأولى فقط فإذا بقي وضوءه تيمم معه لصلاة أخرى واستظهر عج الأول وبه يلغز فيقال لنا وضوء يبطله الطول ولا يصلى به فرضان ولو خشي بغسل ما صح مرضا اكتفى بالتيمم قطعا وليس محل خلاف فالتنظير فيه لا وجه له وإن نزعها: أي الأمور الحائلة بعد مسحها في وضوء أو غسل لدواء: أو غيره أو سقطت: بنفسها ردها ومسح بنية إن نسي مطلقا وإن عجز ما لم يطل كما مر في الوضوء وإن: سقطت بصلاة قطع: لأنها بطلت لتعلق الحدث بذلك المحل وردها: لمحلها إن احتاج لها فورا للموالة ومسح: بنية كما مر ولو زالت الجبيرة عن محل الألم مع بقاء العصابة لم يطلب بالمسح وإن صح: محل الألم مع بقاء طهارته "غسل" ما أصله الغسل و مسح متوضئ: ماسح على حائل رأسه: إن صح ولو صح في الصلاة قطع ليغسل أو يمسح وبالله التوفيق.

**فصل:** في الحيض والاستحاضة وما يتعلق بذلك وفي المقدمات أن دماء الفرج ثلاثة حيض ونفاس ودم علة وفساد في البدن وهو ما كان لاستحاضة أو خرج ممن لم تحمل لصغر أو كبر، الحيض: لغة السيلان وشرعا دم: اتفاقا كصفرة أو كدرة: بالضم فهما حيض على المشهور والأحسن لو قال أو صفرة بالعطف خرج بنفسه: لا لولادة وافتضااض أو لعدة وفساد كمستحاضة ولا ما خرج لعلاج قبل وقته فلا تحل به المعتدة قاله المنوفي وتوقف في تركها الصلاة والصوم والظاهر على قوله عدم تركهما كما في ضيح قال ويحتمل أن استعجاله لا يخرج عن كونه حيضا كإسهال البطن انتهى ووجه عدم تركهما أنه لا يلزم من إلغاء ذلك في باب العدة إلغاؤه في العبادة إذ لا تلازم بينهما فإن الدفعة حيض في العبادة دون العدة لأن القصد في العدة براءة الرحم وما حصل بدواء لا يدل على البراءة لاحتمال أنه لم يأت إلا بالدواء وأما في العبادة فيحتمل أن لا يلغي لأن تعجيله لا يخرج عن الحيض كإسهال البطن وأما إن تأخر عن وقته لا لحمل فتداوت ليأتي فالظاهر أنه حيض لأن تأخيرها إنما هو لمرض فإذا رفعه الدواء فالحاصل حيض وأما رفع

الحيض بالدواء فتصير به طاهرا كما استظهره ح وفهمه من كلام ابن كنانة وابن رشد من قبل: لا دبر من تحمل عادة: لا صغيرة ولا يائسة وحد الصغير تسع وهل أولها أو وسطها أو آخرها ذكره تت وح واليائس في سبعين اتفاقا وسئل النساء من الخمسين فإن شككن فحيض لقول ابن رشد ما تراه المرأة يحمل على أنه حيض حتى يعلم خلافه وإن: كان دفعة: بضم الدال أي قطرة فهي حيض في العبادة وأما في العدة فأقله يوم أو بعضه كما يأتي وأكثره لمبتدأة: غير حامل إذا تمادى بها نصف شهر: تام وتحسب كل يوم رأت فيه قطرة دم وإن كانت تغتسل وتصلي كلما انقطع عنها وقيل تقعد مدة حيض لداتها أي أترابها فإن زاد استظهرت بثلاثة أيام ما لم تجاوز نصف شهر ذكره في التلقين كأقل الطهر: على المشهور فإنه نصف شهر لمبتدأة وغيرها ولا حد لأكثره وقال ابن حبيب أقله عشرة أيام وسحنون ثمانية وعبد الملك خمسة ذكرها جب و: أكثره أي الحيض لمعتادة: لم تحمل وهي من حاضت قبل ذلك ثلاثة: تزداد إستظهارا: أي طلبا لظهور أمرها على أكثر عاداتها: أياما لا مجيئا فإن اعتادت ستة مرارا ثم تمادى مكثت تسعة فإن تمادى مكثت إثني عشر ما لم تجاوزه: أي نصف شهر فمن اعتادته لا تستظهر ومن اعتادت أربعة عشر زادت يوما وثلاثة عشر زادت يومين وفي أقل من ذلك تستظهر بثلاثة ثم هي: بعد الإستظهار طاهر: حكما مع دم الاستحاضة ولو فيما قبل نصف شهر على المشهور تصلي وتصوم وتوطأ وقيل تحاط فتصلي وتصوم لاحتمال الطهر وتقضي الصوم ولا توطأ لاحتمال الحيض ومن ثمرة الخلاف إذا طلقت هل يجبر زوجها على الرجعة أم لا و: أكثره لحامل: بناء على أنها تحيض خلافا للحنفية فإن قيل لو كانت تحيض لما دل الحيض على براءة الرحم أجيب بأن دلالة ظنية واكتفى بها الشارع رفقا بالنساء بعد: بلوغ ثلاثة أشهر: بأن دخل الثالث كما يفيد قولها وإن رآته في ثلاثة أشهر من حملها النصف ونحوه: إلى عشرين يوما كما في ضيح و: في بلوغ ستة فأكثر: إلى آخر حملها عشرين يوما ونحوها: إلى ثلاثين كما في ضيح وقيل إلى خمسة وعشرين ولا تستظهر الحامل ذكره جب وهل ما قبل: بلوغ الثلاثة: من الحمل كما بعدها: فتجلس نحو خمسة عشر يوما أو كالمعتادة: فتجلس قدر أيامها وتستظهر كما في ضيح عن ابن يونس قولان: للشيوخ فإن قيل الحمل لا يظهر قبل ثلاثة أشهر فالجواب أن فائدة ذلك تظهر فيمن تمت عاداتها واستظهرت فصامت ثم ظهر الحمل فتقضي الصوم على الأول لوقوعه في الحيض دون الثاني وإن تقطع طهر: أي تخلله دم لفقت: أي جمعت أيام الدم فقط: دون أيام الطهر ولو تساويا أو كان الدم أقل وقيل إن لم يكن أكثر جمعت أيام الطهر طهرا وأيام الدم حيضا فتكون حاضت من الشهر نصفه وطهرت نصفه فحصل أكثر الحيض وأقل الطهر وإن كان الطهر أكثر فواضح ولو رأت الدم قبل صلاة الظهر تركتها فإن طهرت قبل العصر عدته يوم دم وتغتسل وتصلي الظهرين على تفصيلها: المتقدم فتجمع المبتدأة نصف شهر والمعتادة عاداتها واستظهارها والحامل في ثلاثة نحو النصف وفي ستة نحو عشرين ثم هي: بعدما لفقت مستحاضة وتغتسل: وجوبا كلما انقطع عنها: الدم الملقق ولا تؤخر الصلاة لظن عوده في الوقت ذكره ب عن الجزولي وتعدت بها إذا لم يعد في الوقت ولا وجه لتردد عب فيه وتصوم: إن طهرت قبل الفجر وتصلي وتوطأ: بعد طهرها على المذهب خلافا لما في الإرشاد ويصح أنها تصلي وتصوم في أيام الحيض بأن ياتيها ليلا وينقطع قبل

الفجر إلى مغيب الشفق فلم تفتها صلاة فتدخل المسجد وتطوف لكن يحرم طلاقها ويجبر على الرجعة وكذا يجبر عليها على المشهور إن طلق في يوم طهر كما أشار إليه المص في باب الطلاق و: الدم المميز: بلون أو رائحة أو تألم وفي المقدمات أن دم الحيض أسود غليظ ودم الاستحاضة أحمر رقيق بعد: قدر طهرتم: من الاستحاضة حيض: مبتدأ في العبادة اتفاقاً وفي العدة على المشهور قاله جب هذا إن اتصل دمها وانقطع بطهر لم يتم فإن تم ولو بتلفيق فما بعده حيض وإن لم تميز وأما الصفرة والكدرة فلا تخرج بهما عن الاستحاضة قاله ح و: إن تمادى لا تستظهر: بل تكتفي بعادتها لأنها تقرر لها حكم الاستحاضة على الأصح: وهو لمالك وابن القاسم وقيل تستظهر وقيل تمكث نصف شهر ومحل الخلاف عند اللخمي من أشكل عليها الدم فلو حققت أنه حيض أو استحاضة عملت على ذلك نقله في ضيحه والطهر: من الحيض إما بجفوف: أي خلو الفرج من دم ونحوه ولا يشترط عدم بلل آخر لأن الفرج لا يخلو منه غالباً أو قصة: بفتح القاف وهي ماء أبيض مأخوذة من القص أي الجبر لأنه يشبه ماء الجبر وقيل يشبه الخيط الأبيض وقيل كالمني وهي أبلغ: في النقاء من الجفوف عند ابن القاسم إذ لا يوجد بعدها دم وقال ابن عبد الحكم إن الجفوف أبلغ وقيل سواء وفائدة الخلاف أن معتادة الأبلغ تنتظره لآخر المختار لمعتادتها: وكذا معتادة الجفوف فلا تنتظره إن رأت القصة عند ابن القاسم ولذا لم يقيد ابن رشد الخلاف وكذا جب فالأحسن لو قال المص وهي أبلغ ثم يقول فتنتظرها: معتادتها وحدها أو مع الجفوف لآخر: المختار بحيث توقع فيه الصلاة وأما معتادة الجفوف فقط فتكتفي بما رأت من جفوف أو قصة ولا تنتظر لآخر المختار: وقال ابن عبد الحكم وتنتظر الجفوف إن رأت قصة وفي المبتدأة تردد: في النقل عن ابن القاسم هل تنتظر الجفوف إن رأت القصة كما لابن عبد الحكم أو تكتفي بأيهما رأت الأول لعبد الوهاب والمازري والثاني للباقي وشس وليس عليها: أي الحائض نظر طهرها قبل الفجر: إذ ليس من عمل الناس كما في ضيحه وذكر ح قولاً بوجوبه لاحتمال إدراك العشائين والصوم بل: إنما يكون عليها عند قصد النوم: في الليل لتعلم حكم صلاة الليل وتستصحب ما رآته و: عند الصبح: فإن رأت الطهر ولم تدر هل كان قبل الفجر أو بعده سقطت صلاة الليل دون صلاة الصبح خلافاً لما في عج لأنها طهرت في وقتها وإنما تسقط إذا لم تستيقظ إلا بعد الشمس وشكت هل طهرت قبل الشمس أو بعدها وقال ابن رشد يجب في وقت كل صلاة وجوباً موسعاً في أوله ويتعين في آخره بحيث تؤديها ومنع: الحيض صحة صلاة وصوم: فرضين أولاً ووجوبهما: اتفاقاً في الصلاة وعلى المشهور في الصوم وعليه فقضاؤه بأمر جديد وإنما قضته دون الصلاة لأنها تتكرر ويشق قضاؤها بخلاف الصوم وطلاقاً: فإنه يمنع في الحيض اتفاقاً ويلزم إن وقع وجبر على الرجعة كما يأتي وبدء عدة: من طلاق فإنها تحتسب من الطهر الذي بعده قال في المقدمات إنما نهى أن يطلق في الحيض لأنه يطول العدة ويضر بها لأن ما بقي من الحيض لا تعتد به في أقرائها فهي في تلك المدة كالمعلقة لا معتدة ولا ذات زوج ولا فارغة من زوج ووطء فرج: إجماعاً وعليه التوبة والإستغفار ولا كفارة وقال أحمد يتصدق بدينار أو نصفه نقله ابن جزئ وتحت إزاره: أي تمتع بما بين سرة وركبة ولو على حائل خلافاً لأصبع في إباحة غير الفرج قال ابن جزئ إنما يجوز عند الأئمة الأربعة أن يتمتع بأعلى جسدها بعد أن تشد إزارها وفي الموطأ عنه صلى الله عليه وسلم "الحائض تشد

إزارها وشأنه بأعلاها" وفي الجلاب ولا يقرب أسفلها وهو يرد ما عزاه ب لأبن  
عاشر بجواز ما دون الوطء تحت الإزار من لمس ومباشرة ولو بعد نقاء: من  
الحيض قبل الغسل خلافا لأبن نافع وبعد تيمم تباح له الصلاة خلافا لأبن شعبان  
وابن عبد السلام إلا أن يكونا في سفر طال ولم يجدا ماء فله أن يصيبها ويستحب  
لها أن تتيمم وتتوي به الطهر من الحيض نقله ح عن اللخمي ورفع حديثها: اتفاقا  
في الحيض والحدث الأصغر ولو جنابة: على المشهور وثمره الخلاف في إباحة  
قراءتها وفيها ثلاثة أقوال قيل لا تقرأ وإن اغتسلت وقيل إلا أن تغتسل للجنابة  
وقيل تقرأ بلا غسل إذ لا حكم للجنابة مع الحيض وصوبه ابن رشد ودخول  
مسجد: اتفاقا فلا تعتكف ولا تطوف: إذ لا يفعلان إلا بمسجد وكذا لو دخلته لعذر  
كخوف لص أو سبع لم يجز لها اعتكاف لأن شرطه الصوم ولا طواف لأن  
شرطه النظافة ومس مصحف: على المشهور لا: يمنع قراءة: على الأصح بحفظ  
أو في مصحف لا تمسكه كما في ح خوف نسيانها وإن كانت جنباً كما صوبه ابن  
رشد إذ لا تقدر على رفع المانع وفي ضيحه أنها إنما تقرأ قبل النقاء من الدم وإلا  
فهو بعده كالجنب وذكر الباجي أنها تقرأ ولو بعد نقاء واستشكله ابن عرفة لقدرتها  
على رفع المانع وقال عبد الحق لا تقرأ ولا تنام حتى تنوضاً كالجنب نقله ح  
والنفاس: وهو لغة الولادة ولذا يقال دم النفاس والشيء لا يضاف إلى نفسه وهو  
شرعاً دم خرج للولادة: بعدها اتفاقاً أو معها على الأصح لا قبلها فهو حيض لا  
نفاس على الأصح وفائدة الخلاف في ابتداء مدة الستين هل هو من أول الدم أو  
من يوم الولادة وفائدته أيضاً في مستحاضة رأت الدم الخارج للولادة قبلها فهل هو  
نفاس يمنع الصلاة والصوم أو استحاضة فتصلي وتصوم ولو: خرج بين توأمين:  
وهما ولدان من بطن واحد ليس بينهما ستة أشهر فإن الدم بينهما نفاس وقيل  
حيض فعلى الأول تمكث إلى الستين وعلى الثاني تمكث إلى نحو عشرين فإن  
ولد الثاني قبل الستين فهل تبني على ما مضى ويصير الجميع نفاساً واحداً كما  
لأبي محمد والبرادعي أو تبدأ بالثاني نفاساً كما لأبي إسحاق وعياض وأكثره: أي  
دم النفاس ستون: يوماً ولا حد لأقله ولو رأت الجفوف لم تنتظر ولتغتسل وإن  
قرب ذلك من ولادتها ذكره ح فإن تخللها: أي التوأمين أكثره فنفاसान: فتستأنف  
الثاني ستين وتقطعه: كالحيض فتتلفق من أيام الدم إلى ستين فتصلي إلا أن  
يتخللها طهر تام فيكون ما بعده حيضاً مؤتلفاً كما ضيحه وغيره ومنعه كالحيض:  
فيمنع ما يمنعه الحيض ولا يمنع القراءة خلافاً لابن جماعة وجب ووجب: على  
الأصح وضوء بهاد: وهو ماء أبيض لأنه معتاد للحوامل يخرج قرب الولادة وعند  
شم رائحة طعام وحمل شيء ثقيل وما يخرج من الفرج عادة هو حدث كالبول  
والأظھر: عن ابن رشد نفيه: أي نفي الوضوء به لندوره بمعتاد وقيل مبنی  
الخلاف هل يعتبر الاعتياد في بعض الأحوال أو إنما يعتبر دوامه وبالله تعالى:  
التوفيق.

باب: في الصلاة سميت بذلك لأنها صلة بين العبد وربّه ولاشتمالها على ما هو  
صلاة لغة وهو الدعاء بخير قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾  
الآية والدعاء له معنيان دعاء مسألة ودعاء عبادة وخضوع وفسر بهما قوله  
تعالى: ﴿أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ ذكره ح وحال المصلي كحال السائل الخاضع  
والصلاة شرعاً قرينة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط قاله ابن عرفة فتدخل

صلاة الجنازة وسجود التلاوة على أنه صلاة ذكره ح والصلاة عماد الدين وأمر الله تعالى: بالمحافظة عليها وذكر ابن رشد وغيره أنها فرضت بمكة ليلة الإسراء قبل الهجرة بسنة وكان الفرض قبل ذلك ركعتين غدوا وركعتين عشيا وعن عائشة رضي الله عنها "أنها فرضت ركعتين حضرا وسفرا وزيد في صلاة الحضر" وقيل فرضت أربعاً ثم قصرت في السفر ويؤيده قوله تعالى: ﴿ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾ وحديث "إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة" وشروط وجوبها إسلام وبلوغ وعقل ونقاء من الدم ودخول الوقت : وهو لغة الحد ولذا إذا اقترن جلي بخفي سمي الجلي وقتا للخفي وهو أخص من الزمان لأن الزمان مدة حركة الفلك ذكره في ضيح والوقت شرعا للزمن المقرر للعبادة مضيفا كوقت الصلاة فإنه يستغرقه أو موسعا كوقت الصوم وهل معرفته فرض عين كما في المدخل أو فرض كفاية كما في القرافي فيجوز التقليد فيه ووفق بينهما بأنه لا يجوز لأحد الدخول في الصلاة حتى يتحقق دخول الوقت ذكره ب وذكر ابن فرحون أنه يجوز التقليد فيه إلا الزوال لظهوره المختار: أي الذي يخير في إجزائه للظهر : سميت ظهرا لأنها أول صلاة ظهرت أو لأن وقتها أظهر الأوقات أو لشدة حره وذلك يسمى ظهيرا أو ظهرا من زوال الشمس : عن وسط السماء ويعرف بأخذ الظل في الزيادة بعد نقصه ويتبين ذلك بنصب عود معتدل في محل مستو فإذا تناهى نقص ظله في جانبه الغربي فذلك وسط النهار وإذا مال للزيادة فذلك الزوال ثم الزوال ثلاثة زوال لا يعلمه إلا الله وزوال يعلمه الملائكة فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم سأل جبريل : "هل زالت الشمس فقال لا نعم فقال له ما معنى لا نعم فقال يا رسول الله قطعت الشمس من فلکها بين قولي لا نعم مسيرة خمسمائة عام" ذكره ح وزوال يعرفه الناس وهو المراد هنا.

**فائدة :** ذكرت عن القرافي أن الأوقات تختلف بحسب الأقطار فما من زوال لقوم إلا وهو فجر لقوم وعصر لقوم ومغرب لقوم ونصف ليل لقوم وخاطب الله كل قوم بما يتحقق في قطرهم لا في غيره فلا يخاطب أحد بغير زوال بلده ولا بفجره وهذا مجمع عليه فلو طار ولى من المشرق بعد الزوال إلى المغرب فزالت عليه به أيضا فإن كان قد صلى في المشرق لم يُعَدَّ وإن كان لم يصل فلا يصل حتى تزول في المغرب **لآخر القامة :** وهو أن يساوي ظل كل شيء طوله وقامة الإنسان سبعة أقدام بقدمه وأربعة أذرع بذراعه إلى رأس الإبهام **بغير ظل الزوال :** فلا يعتبر في القامة إن وجد ثم شهور سنة العجم منها ما لا ظل فيه للزوال وماله فيه ظل قال بعض<sup>17</sup> أهل اقليمنا دَجَاء وخمسة بلا ظل تلاها أجده وأجعل ينير أولا وهذا تقريب والأصح أن ذلك إنما يعرف بنصب عود معتدل لمحل مستو كما مر وهو: أي آخر القامة أول وقت العصر : ويمتد للاصفرار : وهو أن تصفر الأرض والجدر كما للزناتي ونحوه في ح عن الباجي واشتركتا: خلافا لابن حبيب والشافعي بقدر إحداهما وهل في آخر القامة الأولى: فالعصر داخلة على الظهر فيمنع تأخير الظهر عن القامة وتصح العصر في آخرها بقدر ما يسعها أو: في أول الثانية: والظهر داخلة فيجوز تأخيرها لأول القامة بقدر ما يسعها وتبطل العصر في آخر القامة **خلاف:** الأول استظهره ابن رشد وشهره ابن عطاء الله والثاني شهره جب وسند ومنشأ الخلاف قوله عليه السلام "إنه صلى به جبريل

<sup>17</sup> وهو محمد اليدالي بن المختار بن محمد سعيد اليدالي.

العصر في المرة الأولى حين صار ظل كل شئ مثله وصلى به الظهر من الغد في ذلك الوقت فإن حمل صلى فيهما على معنى فرغ من الصلاة" أفاد القول الأول وإن حمل فيهما على معنى شرع فيهما أفاد الثاني هذا هو الصواب وأما حمل صلى في المرة الأولى على فرغ وفي الثانية على شرع فيفيد الاشتراك بقدر ثمان ركعات و: المختار للمغرب: وتسمى صلاة الشاهد أي الحاضر لأنها لا تقصر وقيل الشاهد نجم يطلع مع المغرب غروب الشمس: أي مغيب جرمها ولا عبرة بأثرها من شعاع وحمرة وهذا حيث لا جبال وأما من خلف الجبال فينظر إقبال الظلمة من جهة المشرق لحديث "إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا" ذكره ح عن ابن فرحون وغيره "وقد أفطر أبو سعيد الخدري رضي الله عنه حين غاب قرص الشمس" ذكره البخاري وفي كشف الغمة عن أنس رضي الله عنه أنه قال "كنا ننصرف من صلاة المغرب وأحدنا ينظر مواقع نبله" وهذا هو الغروب الشرعي وأما الميقاتي فغروب مركزها أي وسطها ويسبق الشرعي بنصف درجة وهو قدر ثلاثين من الإخلاص مع البسمة كل مرة لأن الدرجة قدر ستين منها كذلك يقدر: وقتها بفعلها: بأذان وإقامة بعد: تحصيل شروطها: من طهارة ولبس ثياب في حق كل مصل فمن حصلها قبل الغروب وتوانى بقدر تحصيلها لم ياثم ذكره ح ويعتبر غسل معتاد لا تطويل موسوس وقدر استبراء معتاد إن احتيج له فإن خرج عن العادة فلا يبيل إن خف حقه حتى يصلي إن كان يأتي بفرائضها وإلا بال واستبرأ ولو خرج الوقت لأنه ناقض كما قال صر إلا أن يكون سلسا وكذا ما يشغل عن فرض من الأخبثين لا يصلي معه لأنه مبطل وإن شغل عن غير فرض وجب فعلها ذكره ح وفي الكافي أن لمن حضر عشاءه أو وجد البول والغائط وقد حضرت الصلاة أو أقيمت أن يبدأ بالعشاء وبالإفطار قبل الصلاة .

تنبيه : ما ذكره المص أشهر قولي مالك والآخر أن وقتها ممتد لمغيب الشفق وهو الذي في الموطأ وبه صدر القباب واختاره الباجي وشهره الرجراجي وابن العربي وهو مفاد قولها ويجمع المسافر بين العشاءين بمقدار ما تكون المغرب في آخر وقتها قبل مغيب الشفق ويدل له حديث مسلم "وقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق" أي انتشاره ذكره ح و: المختار للعشاء : بكسر العين وهل تجوز تسميتها عتمة أو تكره أو تمنع أقوال كما في ح مبدأه مغيب الشفق : وهو الحمرة الباقية في المغرب ولا ينظر إلى البياض خلافا لأبي حنيفة للثالث الأول : وقيل للنصف ولكلا القولين دليل من الحديث و : المختار للصبح من الفجر الصادق : وهو للصبح الفجر الثاني وهو المعترض في الأفق أخذا من القبلة إلى دبر القبلة وأما الأول المسمى الكاذب وهو البياض المرتفع في الأفق ويشبه ذنب السرحان لارتفاع ضوئه فلا يحل الصلاة ولا يحرم أكل الصائم بإجماع قاله ابن رشد والسرحان بكسر سين مهملة الذيب والصادق وهو المستطير بالراء أي المنتشر والكاذب هو المستطيل باللام ويسمى المحلف إذ يختلف فيه قوم فيحلف أحدهم وزعم القرافي أنه لا يعم الأزمنة بل يخص بعض الشتاء حين تطلع المجرة قبل الفجر ولم يسلمه ح للإسفار الأعلى : وفسر بما تتميز فيه الأشياء وتترأى به الوجوه أي في محل لا سقف فيه وعبر عنه ابن رشد بالإسفار البين الذي يكون قرب الطلوع وقيل مختارها للطلوع فلا ضروري لها وبه صدر ابن رشد وكذا جب وهو رواية ابن وهب وعليه عبد الوهاب والمازري وابن العربي ذكره ح



وذكر عن عياض أن الإسفار البيان والكشف ويقع أولاً على انصداع الفجر ومنه قوله عليه السلام "أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر" أي صلوا عند ظهور الصباح ويقع على قوة الحمرة والضياء قبل الطلوع وهي الوسطى : في قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ هذا قول مالك وأهل المدينة وهو نص الشافعي وذلك لأنها متوسطة بين صلاتي ليل وصلاتي نهار منفردة بوقت لا تشارك فيه وأيضاً فإنها صلاة يكثر تضيقها بالنوم عنها والعجز عن القيام بها فخصت بالتأكيد لهذه العلة قاله ابن رشد وقيل تأنيث الأوسط بمعنى الأفضل ونقل عن أبي حنيفة وأكثر أهل العلم أنها صلاة العصر لقوله عليه السلام يوم الخندق "شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر" وقيل إنها المغرب وقيل إنها الجمعة وهذا الاختلاف يدل على أن الله تعالى: أبهما ليحافظ على الصلوات كليلية القدر قاله ابن رشد وزاد ح أقوالاً منها أنها الظهر كما في الموطأ عن زيد ابن ثابت ومنها أنها العشاء وقيل إنها مبهمة في الصلوات ليجتهد في الجميع وقيل هي صلاتان الصبح والعصر وعزى للأبهري وقيل العشاء والصبح وقيل الصلاة في الجماعة وقيل صلاة عيد الأضحى وقيل صلاة عيد الفطر وقيل الوتر وقيل صلاة الضحى.

**تنبيه :** ذكر ح أنه اختلف في الصبح هل هي نهارية أو ليلية والأصح الأول لأن وقتها يجب فيه الصوم ويدل له قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾ وقيل ليلية لأنها يجهر فيها وأن النهار من طلوع الشمس وقد قيل إن ما قبله لا يجب فيه الصوم وهو قول منكر ويرده قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ ولا حجة في كونها جهرية لأن صلاة الجمعة والعيدين كذلك وقيل ليست ليلية ولا نهارية ويرده أن الله تعالى: ذكر الليل والنهار ولم يذكر وقتاً ثالثاً وإن مات : المكلف وسط : بتحريك أو سكون الوقت : المختار أي في أثنا بلا أداء : للصلاة لم يعص : بفواتها لأنه لم يتعمده لجواز التأخير له لأن المبادرة لا تجب وقيل يعصي وذكر ح أنه إن صمم على الترك عصي لأن العزم على المعصية معصية إلا أن يظن الموت : قبل الفعل فإنه إن أخر يعصي اتفاقاً مات أم لا لظنه الفوات بالتأخير فوجبت عليه المبادرة لأن الموسع ضيق في حقه فإن لم يمت وفعله في وقته فأداء عملاً بما تيقن ولا يعتبر ظن تبين خطئه وقال الباقلاني قضاء لأنه صلى بعد وقته الذي ضيق بظنه وإن بان خطؤه وأما ما لم يحد له وقت بل وقته العمر كالحج فإنه يعصي بفوته إن أخره بعد إمكانه ولو ظن السلامة لأنه لا يتحقق وجوبه إلا بترتب الإثم على تركه وقيل لا يعصي لجواز تأخيرها ومنشأ الخلاف هل وجوبه على الفور أو على التراخي فإن خيف فوته لظن موت أو مرض أو فقر أو فساد طريق وجب فوراً ولا يتأتى القول بالتراخي لأن محله ما لم يخف فوته وأما غير الموت من موانع الصلاة فقليل مثله فيمنع ظنه التأخير وقيل لا يمنعه بل يكره والفرق أن غيره قد يزول في الوقت فيدرك والأفضل لفد : ومثله جماعة لا تنتظر غيرها كما في ح وغيره تقديمها : أول الوقت بعد تحققه وأفضل له أن لا يتنفل قبلها قاله ابن العربي وقيد ح بغير الظهريين مطلقاً : في أي صلاة وفي أي زمن ما لم يعرض مرجح للتأخير كرجاء الماء أو القصّة أو موجب له كرجاء ما يزيل به النجاسة ورجاء زوال مانع القيام في الوقت ذكره ح والأفضل له تقديمها فذا على جماعة: أي إيقاعها جماعة

فهو مصدر ناصب لقوله آخره : وفضيلة التقديم لا تمنع الإعادة في جماعة آخره روى زياد عن مالك أن الصلاة في أول وقت الصبح منفردا أفضل من الصلاة في آخره جماعة نقله ابن رشد واختار سند والباجي وابن العربي أن الجماعة آخره أفضل من الإنفراد أوله ذكره ح و: الأفضل للجماعة: المنتظرة غيرها وأما التي لا تنتظر فكالفذ تقديم غير الظهر : أول الوقت لقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ الآية وكما في الحديث "إن أفضل الأعمال الصلاة لأول ميقاتها" ولحديث "الصلاة في أول الوقت رضوان الله وفي وسطه رحمة الله وفي آخره عفو الله" وقال أبو بكر رضي الله عنه "رضوان الله أحب إلي من عفو" نقله ابن رشد وقال إن القول بأن أول الوقت وآخره سواء في الفضل لا يصح في المغرب للإجماع أن أول وقتها أفضل وقد روي أن عمر بن عبد العزيز أخر المغرب حتى طلع نجم أو نجمان فاعتق رقبة أو رقبتين ولا في الصبح لنص العتية على أن التغليس بها أفضل من الإسفار لأنه الذي دام عليه النبي صلى الله عليه وسلم وتأخيرها: أي الظهر في صيف أو غيره بخلاف الجمعة لربع القامة : وهو ذراع ليجمع الناس لاشتغالهم غالبا وقت الظهر وفي ضيحه عن رواية ابن القاسم أن الفذ في هذا كالجماعة ويزاد : على ربع القامة للجماعة وفي الفذ قولان كما في الرسالة والإرشاد لشدة الحر: ما لم يبلغ آخر الوقت وفي ضيحه عن المازري أنه يراعي حر يومه أي ما لم يخرج الوقت وذلك لأن الحر يشغل عن الخشوع ولذا لو شغلته عنه حقنة أو قرقرة فلا يصلي حتى يزيلها والأصل في هذا قوله صلى الله عليه وسلم "إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم" أي لهيبتها ومعنى الإبراد الدخول في وقت بارد كأمسى وأصبح إذا دخل في المساء والصبح وأما حديث خباب "شكونا" إلى النبي صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا" أي لم يزل شكوانا فقل نسخ حديث الإبراد وقيل إنهم طلبوا زيادة على قدر الإبراد وفيها ندب تأخير العشاء: أي للجماعة كما يفيد ما قبله قليلا: بقدر اجتماع الناس ونصها وأحب إلى للقبائل تأخيرها بعد مغيب الشفق قليلا وفي ضيحه أن رواية ابن القاسم أن تقديمها عند مغيب الشفق أو بعده للقبائل أفضل وهو مفاد قوله أنفا وللجماعة تقديم غير الظهر وقال ابن حبيب توخر في الشتاء وفي رمضان ذكره في ضيحه وإن شك في دخول الوقت : فلا يصلي حتى يعلم دخوله أو يغلب على ظنه كما في الجواهر والإرشاد وسلمه زروق كما في ح فإن صلى مع شكه لم تجز : بل يعيدها ولو : تبين أنها وقعت فيه : وأحرى إن وقعت قبله أو لم يتبين شيء وإن شك بعدها ثم تبين أنها وقعت فيه صحت وكذا إن شك في أثنائها بعد إحرامه جازما كما للسودني وخش وليس كشكه حين إحرامه لأن ما علل به نفي الأجزاء في الثاني من تردد النية والحرمة لا يوجد في الأول لأنه أحرم جازما.

تنبيه : ذكر شس أنه يستدل بما يغلب على ظنه وإن خفي عليه ضوء الشمس فليستدل بالأوراد وأعمال أرباب الصنائع وشبه ذلك ويحتاج اهـ وقال سند إذا حصل الغيم أخر حتى يتيقن ولا يكتفي بالظن بخلاف القبلة اهـ وفرق بإمكان الوصول إلى اليقين في الوقت دونها وروى عن مالك أن سنة الصلاة في الغيم تأخير الظهر وتعجيل العصر وتأخير المغرب حتى لا يشك في الليل وتعجيل العشاء لكن يتحرى ذهاب الحمرة وتأخير الفجر حتى لا يشك في الفجر ومفاده كما

في ح أن ثانية مشتركتين تكفيها غلبة الظن بخلاف غيرها وأما الشك في بقاء الوقت فلا يضر في نية الأداء لأن الأصل بقاؤه و: الوقت الضروري: أي الذي لا يصلي فيه إلا لضرورة مبدأه بعد المختار: أي عقبه ولكل ثانية مشتركتين ضروري قبل مختارها فتشارك الأولى في أول الوقت إذا جمعتا لعذر وقيل تختص الأولى بقدرها من أوله ذكره ابن رشد وغيره للطلوع في الصباح: بدا هنا بها لأنها منفردة لا تشارك أو لأنها أول ما صلى جبريل بالنبي عليهما السلام في رواية والأظهر أنه الظهر كما مر و: منتهاه للغروب في الظهرين وللغروب في العشاءين : ومبدأ أول ضروري أولى مشتركتين من أول مختار الثانية ويشتركان في ضروريها وتختص الثانية بقدرها في آخره عند مالك وغيره لا الشافعي وروى عن ابن القاسم وهو المعروف كما في ضيحه وروى عنه نفيه وهو ظاهر المص هنا فعلى الأول من آخر إلى قدر واحدة فالأولى قضاء ومن صلى الظهر بنجس فذكرها لأربع لم يعدها ومن حاضت لأربع فأقل ناسية للظهر فقط قضتها على الأول وإن قدم ناسيتها لأربع أو سافر لاثنتين قصرها من قدم وأتمها من سافر ولو نسيها مع العصر فالظهر قضاء قدم أو سافر وكذا من حاضت لأربع ناسية لهما تقضي الظهر فقط اتفاقا كما في جب لحيضها بعد وقتها وتذكر فيه: أي الضروري الصباح: أي وجوبها إذا زال العذر بدليل قوله والظهران والعشاءان إلى آخره بركعة : تامة بقراءة معتدلة لفاتحة وركوع وسجود ورفعها مع طمأنينة لا أقل : من ركعة وقال أشهب تدرك بركوع ومنشأ الخلاف قوله عليه السلام "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة" هل المراد ركعة تامة أو ركوع ذكره في ضيحه والكل : مما في الوقت وما بعده أداء : وقيل الأداء ما فعل كله في وقته وغيره قضاء وقيل ما في الوقت أداء وما بعده قضاء وثمره الخلاف فيمن حاضت فيما وقع بعد الوقت هل تسقط عنها تلك الصلاة لحيضها في وقتها أو تقضيها قولان لأصبغ وسحنون وكل منهما رجح وفيمن أتم به فيما بعد الوقت فعلى المشهور لا يصح له الإقتداء به لأنه قاض خلف مود وعلى غيره يصح لأنهما قاضيان وبناء صحته على أن الكل أداء لا يصح و : تدرك الظهران والعشاءان بفضل ركعة عن : الصلاة الأولى : عند مالك وأكثر أصحابه فيقدر بها لوجوب تقديمها فعلا لا : عن الأخيرة : خلافا لابن عبد الحكم وابن الماجشون وسحنون واحتج له بأنه لو ضاق الوقت لم يجب إلا هي وقيل مبنى الخلاف اختصاص الثانية بقدرها ونفيه فعلى الأول يقدر بها وعلى الثاني بالأولى فإذا ظهرت حاضرة لأربع قبل الفجر وجبتا إن قدرنا بالأولى لأنها ثلاث فتبقى ركعة وإن قدرنا بالعشاء وجبت فقط ولو طهرت في سفر لثلاث فالعكس إن قدرنا بالأولى سقطت وبالثانية وجبتا معا ولا نزاع في أكثر ولا في أقل قال أصبغ سألت ابن القاسم آخر مسألة فقال أصبت وأخطأ بن عبد الحكم وسئل سحنون فعكس نقله جب والإفاقة من الإغماء كالطهر وفي ضيحه وغيره أن ثمره الخلاف لا تظهر في نهارييتين وقيل تظهر في كون إحداها سفرية كمن نسيتهما وقدمت الأربع فأقل فالظهر فقط سفرية فلو حاضت حين قدمت هل يسقطان أولا كحاضر مسافر وقادم : من سفره هذا تشبيه في أن القصر والإتمام يدركان بفضل ركعة قال جب ولو سافر لثلاث قبل الغروب فسفريتان ولما دونها فالعصر سفرية ولو قدم لخمس فحضريتان ولما دونها فالعصر حضرية اهـ وفي الكافي أنه اختلف قول مالك فيمن سافر ليلا لثلاث ركعات فأقل وهو ناس للعشاءين فروي أنه يصلي العشاء حضرية لأنه يقدم

المغرب فينقضي الوقت ويصلي العشاء بعده فيلزمه إتمامها وروي أنه يصليها سفرية اهـ . ويمكن أن المص أشار إلى محل ثمرة الخلاف وتقدير كلامه زال في ليل عذرهما من حيض أو إغماء أو كفر فالمسافر يدركهما بثلاث إن قدر بالثانية لا بالأولى والقادم يدركهما بأربع على الأول لا على الثاني وهذا أسهل من قول عج كشخص حائض حاضر لأنه تكلف وأثم : من آخر للضرورة لأنه مفطر في حفظ الصلاة المأمورة وإن كان غير قاض وفي الحديث "تلك صلاة المنافقين يجلس أحدهم حتى إذا اصفرت الشمس وكانت بين قرني الشيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً" ذكره ابن رشد ومفاد المص أن المؤخر لآخر المختار لا يائمه وهو الأصح وهل يشترط في الجواز العزم على الأداء قولان إلا : أن يؤخر لعذر : وهو يكون بكفر وإن : كان كفره بردة : فإنه يسقط إثمه إذا أسلم في الضروري وصلى فيه لأن الإسلام يجب ما قبله ترغيباً فيه وصبي : بكسر مع قصر أو فتح مع مد فلا يائمه صبي آخر للضرورة لرفع القلم عنه فإذا بلغ فيه ولو بقدر ركعة مع الظهر لزمته ولو صلى في الوقت ثم بلغ فيه لزمته إعادتها كما في الإرشاد وغيره لأنها قبل بلوغه نفل وقيل لا يعيد ولو بلغ في الصلاة قطع وابتدأها ولا يجزئه أن يتمها وإغماء وجنون ونوم : مباح بأن نام قبل الوقت أو فيه واتسع لما يذهب نعاسه أو معه من يوقظه هذا مفاد حـ.

تنبيه : يندب إيقاظ النائم للصلاة في مسجد أو غيره ليدرك الوقت أو الجماعة أو مندوباً غيرها ولا يجب ولو ضاق الوقت لأن النائم غير مكلف وقال الشافعية يجب إن علم أنه نام بعد الوقت وخيف استغراقه ويندب إيقاظ نائم أمام المصلين أو على سطح ليلا يقع أو بعد صلاة العصر أو في بيت خال لأنه مكروه أو امرأة مستلقية على ظهرها أو نائم منكب على وجهه لأنها ضجعة يبغضها الله أو بين الفجر وطلوع الشمس لأن الأرض تضج من نومه ذكره عب وغفلة كحيض : شبه به ما قبله فجعله أصلاً لنص الشارع عليه ومثله النفاس ولم تدخله الكاف لأنها للتشبيه وإنما المدخل كاف التمثيل وفي نسخة وكحيض بواو قبلها فهي تمثيلية لا سكر : تعمده فليس عذراً فإن لم يتعمده فكإغماء فيسقط الصلاة إن عم وقتها بخلاف النوم والغفلة لبقاء الفعل معها والمغذور : عذراً مسقطاً بخلاف النوم والغفلة غير كافر يقدر : له اتفاقاً في الحائض وعلى المشهور في الصبي والمغمى الطهر : بالماء بلا ثوان من الحدث فقط لا من الخبث لأن إزالته لم يتفق على وجوبها فلا تعتبر مع ضيق الوقت فإن لم يقدر على الماء فبالتييم وإنما قدر له طهر الماء مع أن من خاف خروج الوقت يتييم لأن هذا لم يتحقق خطابه بالصلاة ومفاد المص أنه لا يقدر له ستر عورة والذي في الإرشاد والتلقين أنه يقدر له وأما الكافر فلا يقدر له طهر عند ابن القاسم فيلزمه ما أدرك حين أسلم لقدرته على رفع كفره بالإسلام وقيل إنه كغيره وهو الذي في الإرشاد قال عبد الوهاب وهو النظر لأن الإسلام يسقط عنه التغليب.

تنبيه : لا يقدر الطهر لمن قدم أو سافر فمن نسي الظهرين وقدم لقدر خمس أتمهما ولأقل أتم العصر فقط وإن سافر لقدر ثلاث قصرهما ولا قل أتم الظهر وقصر العصر قاله في التلقين ونحوه للزناطي اهـ وهو خلاف قول اللخمي أن المسافر يقدر له الطهر وتبعه القرافي نقله ح وإن ظن : بعد طهره لمشركتي

الوقت إدراكها **فرجع** : ركعة من الأولى **فخرج الوقت** : أي تبين أن المدرك واحدة دخل في الأولى أم لا **قضى الأخيرة** : فقط لأن الوقت لها إذا ضاق ولو علم في أثناء الأولى أنه يخرج الوقت إنكملها وجب القطع وصلى الثانية ولو ظن أن المدرك الأخيرة فصلاها وبقي شيء من الوقت صلى الأولى وهل يعيد الثانية قولان في ضيحه وإن **تطهر** : وظن إدراكهما أو إحداهما **فأحدث** : عمدا أو لا أو **تسبين** : بعد صلاته أو قبلها **عدم طهورية الماء** : لتغيره أو تتجسه فتطهر في صورتين فخرج الوقت فالتقضاء لأن العبرة بالتقدير الأول قاله سحنون وصححه جب ولا يقضي عند ابن القاسم وضعف لأن المعتمد أن من زال عذره إنما يعتبر له قدر تطهره لأوجود تطهره أو تطهر ثم ذكر ما يرتب: أي يقدم على الحاضرة وهو يسير الفوائت فقدمه فخرج الوقت **فالتقضاء** : على المشهور في المسائل لثلاث ومعناه أنه يفعل ما يجب عليه لو لم تبطل طهارته ولو لم يذكر ما يرتب وذكر ح فيمن أفاق قبل الغروب فذكر فائتة قبل إغمائه فصلاها فخرج الوقت قولين لابن القاسم هل يلزمه ما أفاق في وقته لأن الوقت للحاضرة أو لا شيء عليه لأن الفائتة أحق بالوقت لخبر "من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها" **وأسقط عذر** : مما ذكر حصل: أي طرا فلا يشمل الصبا لأنه لا يطرأ غير نوم ونسيان : فلا يسقطان اتفاقا لخبر "من نام عن صلاة .... إلخ" المدرك : مفعول أسقط أي قدر ما تدرك به صلاتان أو صلاة إذا طرا فيه عذر يسقط ما أدرك فإذا حصل لمن لم يصل الظهرين حيض أو إغماء أو ردة قبل الغروب بقدر خمس سقطتا أو لأقل سقط العصر فقط ولزم قضاء الظهر وقيل إن من أخرت عمدا عالمة أنه يوم حيضها لزمها القضاء مطلقا ذكره ح وقدر اللخمي الطهر في جانب السقوط قال في ضيحه ولم أره لغيره وأمر : ندبا صبي: ذكرها أو أنثى بها: أي الصلاة الفرض بدليل السياق لسبع : من السنين أي لبلوغها لخبر "مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين فإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها" ذكره ح وقال إن المراد دخوله فيها واختلف هل الأمر بالأمر بالشيء أمر به أم لا فعلى الأول يكون الصبي مأمورا للشارع فيوجز هو ووليه واختاره ابن رشد لقوله صلى الله عليه وسلم للخنعية التي أخذت بضبعي الصبي ورفعته وقالت ألهذا حج يا رسول الله قال نعم ولك أجر وعلى الثاني فليس الصبي مأمورا وإنما المأمور وليه وهل وجوبا أو ندبا قولان أشهرهما الندب ذكره ح ونقل عن عمر رضي الله عنه أن الصغير تكتب له حسناته ولا تكتب عليه سيئاته **وضرب** : ضربا مولما لا يؤثر في عضو من ضربة إلى ثلاث إن أفاد ولم يفد تهديده ولا يجوز شتمه كذا ورد لعشر: أي لبلوغها وفي الخبر "مروا الصبيان بالصلاة لسبع سنين واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع" اهـ وهل التفرقة لسبع كما لابن القاسم أو لعشر كما لابن وهب وغيره فقد ذكر ابن حبيب أن من بلغ عشر سنين لم يتجرد مع أبويه ولا مع أخوته ويفرق بين الذكر ومثله والأنثى ومثلها وأخرى بين ذكر وأنثى وهل التفرقة أن لا يجتمعا في فراش أو أن يجعل بينهما ثوب حائل ولو على فراش واحد ذكره ح.

**تسبيه** : يحرم تلاصق عورتي رجلين وامرأتين بلا حائل وإن لم تقصد لذة ولا وجدت كمع حائل إن قصدت أو وجدت وإن انتفيا كره كتلاصق غير عورتيهما بلا حائل إلا لقصد لذة أو وجدانها فيحرم ويجوز بحائل والنظر حرام والأصل

في ذلك حديث "لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ولا تقضي المرأة إلى المرأة في ثوب واحد" اهـ وظاهره جواز اجتماعهما في كساء مع حائل بينهما ومنع نقل: أي ما ليس فرضاً فيشمل السنة والجنابة وقضاء نفل أفسده فهو كأصله لا كالفرض الأصلي كما في ح وكذا نفل نذره بوقت نهى لقوله وإنما يلزم به ما ندب وكذا إن أطلقه ويحتمل أنه كالفرض الأصلي فإنه يقضي بكل وقت طلوع الشمس: واستظهر ح أن المراد ظهور حاجبها من الأفق حتى ترتفع جميعها فوق الأفق وغروبها: أي عند مغيب طرفها الذي يلي الأفق حتى يذهب جميع قرصها قاله ح و: **عند خطبة الجمعة** : وسيأتي منعه بدخول الإمام للخطبة وأخرج خطبة عيد واستظهر ح كراهة النفل وقتها وإنما لم يذكر هنا منع النفل عند إقامة الفرض وعند ضيق وقته وعند تذكر فائتة لأن المنع ليس لخصوص الوقت بل لأمر آخر فإن قيل المنع في خطبة الجمعة كذلك لأنه لأجل سماع الخطبة فالجواب أنه لما كان وقتها منضبطاً متكرراً أشبه الوقت الذي يمنع فيه النفل قاله ح وذكر ابن جزى منع التتفل في المسجد بعد الجمعة وكذا قبل العيد وبعده في المصلى لا في المسجد ولما ذكر أوقات منع التتفل أتبعها بأوقات كراهته فقال وكره بعد : طلوع فجر: ظاهره كغيره ولو لداخل مسجد وذكر ابن جزى الخلاف فيه وكذا ح فقد نقل عن اللخمي جواز النفل بين الفجر والصبح ما لم يكثر وكذا بين الغروب والمغرب وفرض عصر : لا بين آذانه وصلاته إلى أن ترتفع : الشمس قيد : بكسر القاف أي قدر رمح: من رماح العرب وهو اثنا عشر شبراً متوسطاً وفي بعض الأحاديث وتزول منها الحمرة وهو تفسير لأنه و إلى أن تصلى المغرب فيه لف ونشر مرتب لأن هذا راجع لعصر وما قبله راجع لفجر فعلم منه أن النفل يكره بظهور الفجر إلى طلوع الشمس فيمنع فإذا طلعت عادت الكراهة إلى أن ترتفع وكذا يكره بعد العصر إلى الغروب فيمنع فإذا غربت عادت الكراهة والمعتمد عند عب جواز جنازة وسجود تلاوة بين الغروب والمغرب وذكر ح أنه اختلف فيما بينهما والمشهور أنه وقت نهى وقيل لا واختاره ابن رشد لمن دخل المسجد لا لمن كان فيه وعلى المشهور فقال ابن عرفة يجوز جلوسه ووقوفه ورجح الشيباني ووقفه خروجا من الخلاف إلا ركعتي الفجر : وإلا الشفع والوتر وإن لغير من غلبته عيناه لما يأتي انهما أحق من الفجر إن ضاق الوقت وزاد القلشاني خسوف قمر وسجود تلاوة والورد : من الصلاة قبل الفرض لنائم عنه : غلبة وعادته الإنتباه ولم يخف إسفاراً ولا فوات جماعة لأنها أفضل من ألف ألف نافلة نقله ح عن زروق و: **إلا جنازة وسجود تلاوة** : بعد صلاة الصبح قبل إسفار و : بعد صلاة العصر قبل إصفرار : لا فيهما فيكرهان على المعتمد ونقل ح المنع عن الشامل قاله جب وأما الإسفار والإصفرار فوقيت نهى إلا أن يخشى تغير الميت اهـ وقيد إصفرار خاص بجنازة وتاليها وقيل إسفار راجع لما استثنى كله.

**تنبيه** : لو صلى على جنازة في وقت منع لم تعد عند أشهب وتعاد عند ابن القاسم ما لم تدفن وأما في وقت كراهة فلا تعاد وإن لم تدفن وإنما تمنع أو تكره إذا لم يخف تغيرها بتأخيرها فلها ثمان صور لأنها إما بوقت منع أو كره وفيهما إما لخوف تغير أو لا وفي الأربع إما أن تدفن أولاً فلا تعاد في كلها اتفاقاً إلا أن تصلي بوقت منع إلا لتغير ولم تدفن فقولان وقطع محرم: بنفل متعمداً أو لا إلا



داخل مسجد وقت خطبة جمعة أحرم بنفل جهلا أو سهوا فلا يقطع رعا للقول بأمره بالنفل بوقت نهى : فيجب قطعه في وقت منع ويندب بوقت كره إذ لا يتقرب إلى الله بما نهى عنه ولا قضاء عليه كما في ضيحه وجازت : الصلاة بمريض: أي مبرك بقر أو غنم : لما في البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم "كان يصلي في مرابض المعز" كمقبرة : بفتح ميم وتثنية باء فتجوز ولو بين يديه قبر ولو بلا حائل إن لم تظهر أجزاء الموتى ولو لمشرك: لأنه عليه السلام بنى مسجدا في قبور المشركين ولعموم قوله عليه السلام "جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا" وقيل تكره في قبورهم لأنها حفرة من حفر النار ولأنهم يزورنها ولا يتحفظون من النجس والجواز مبني على ترجيح الأصل أي الطهارة على الغالب وقيل تكره في المقبرة مطلقا لعموم النهي عنها وقيل تكره في الجديدة كقديمة نبشت واختار اللخمي منع الصلاة فيها والجلوس عليها لحديث مسلم "لا تجلسوا على المقابر ولا تصلوا عليها" وقيل المراد بالجلوس قضاء الحاجة ذكره في ضيحه ومزيلة : بفتح باء موضع طرح زبل الدواب ومحجة : جادة الطريق ومجزرة : بكسر الزاي محل الجزر أي الذبح والنحر إن أمنت: الأربع المذكورة من النجس : كمحل عال بها لا يصل له النجس وكذا لو طال زمن تركها حتى درست فإنها تطهر كما في ح والزناي وإلا : تومن منه فلا إعادة : أبدا بل تعاد في الوقت على الأحسن إن لم توقن: النجاسة ففي ضيحه أن المزيلة والمجزرة وقارعة الطريق إن تيقن الطهارة أو النجاسة فواضح وإن لم يتيقن فالمشهور أنه يعيد في الوقت بناء على الأصل وقال ابن حبيب يعيد أبدا بناء على الغالب وكذا عنده من صلى بمقبرة إلا أن تكون دارسة فلا يعيد وكرهت بكسية : اختيارا عامرة أم لا للنهي عنها وهل للتعبد فلا يجوز ولو بحائل أو لعة وهل العلة نجاسة أقدامهم لعدم تحفظهم من النجس أو كونها متخذة لعبادة غير الله فالمتعبد فيها شبيه بهم ومن تشبه بقوم فهو منهم قاله الزناي وعلى التعليل الأول تجوز في دائرة من أثر أهلها وفي عامرة بفراس طاهر وفي ضيحه عن مالك جوازها لمسافر يلجأ إليها لمطر أو لحر أو برد أو يبسط فيها ثوبا طاهرا ولم تعد : أبدا بل في الوقت إلا أن يضطر لها وقال سحنون يعيد في الوقت مطلقا وقال ابن حبيب يعيد العامد والجاهل أو غيرهما في الوقت ولو اضطر ذكره القلشاني وبمعطن إبل: وهو مبركها عند الماء كما في ضيحه وقيل محل إقامتها مطلقا وخص ابن الكاتب النهي بمعطن معتاد لها وهل النهي تعبدا أو لعة زفورة رائحتها والصلاة منزهة عن ذلك أو لنفارها ليلا يقطع الصلاة أو لأنها خلقت من جان كما ورد في حديث فعلى هذه العلة إن لم تكن فيه جازت الصلاة به وقيل لأن أهلها يستترون بها لقضاء الحاجة وعليه فتجوز به بساير وإن كانت فيه قاله الزناي ولو أمن : من النجس وفي الإعادة : لمن صلى فيه قولان : هل يعيد في الوقت مطلقا أو يعيد فيه الناسي ويعيد العامد والجاهل أبدا وهو لابن حبيب كذا في ضيحه ومن ترك فرضا: من الخمس آخر: أي أخره الإمام أو نائبه وجوبا ويهدد بالقتل وفي ضربه قولان لبقاء ركعة بسجديتها: بلا اعتبار قدر فاتحة ولا طمأنينة ولا اعتدال على الأرجح صونا للدماء وإن ترك صلاتين أخر لبقاء خمس في الظهرين حضرا ولثلاث سفرا ولأربع في العشاءين من الضروري : صونا للدماء وقيل من الاختياري وظاهره عدم تقدير الطهر و ذكر ب أنه لا بد من تقديره إذ لا يومن أن يصلي محدثا فإن لم يجد ماء ولا صعيدا لم يقتل لسقوطها عنه وقتل : بعد التهديد والضرب إن لم ينفعا

**بالسيف:** وقيل يضرب بالسوط حتى يموت **حدا** : لا كفرا على المشهور فلا تسقطه التوبة والأصح أنها تسقطه بأن رجع للصلاة قبل قتله ومحل كلام المص إن أمر بها في سعة وقت كما يفيد قوله آخر وإلا لم يقتل قاله عب و ذكر ابن رشد فيمن أقر بفرضها وتركها عمدا بلا عذر ثلاثة أقوال الأول أنه كافر يستتاب إلى آخر الضروري فإن لم يتب قتل وغزى لعلّي وابن عباس وهو قول أحمد وإسحاق ونحوه لابن حبيب والثاني وهو لمالك والشافعي والجمهور أنه غير كافر ولكن يقتل والثالث أنه لا يقتل بل يضرب ضربا مبرحا ويسجن حتى يتوب ولو **قال أنا أفعل:** ولم يفعل في الوقت فإنه يقتل خلافا لابن حبيب كما أنه يوخّر في الوقت ولو قال لا أفعل **وصلّى عليه غير فاضل** : ويكره ذلك للفاضل كما يأتي ردعا لغيره **ولا يطمس قبره:** أي لا يخفى بل يسمن كقبر غيره لا: يقتل بترك فائتة: لم يطلب بها في وقتها **على الأصح** : وهو للمازري وقيل يقتل بتركها وفي حكم ترك الصلاة ترك الوضوء والغسل الواجب وهل يراعى قدر ما يسعها مع ركعة أو قدر ركعة مع تيمم والأول أظهر ومن أبى أن يصوم رمضان آخر إلى قدر ما ينويه قبل الفجر فإن لم يفعل قتل ومن ترك الزكاة أخذت منه كرها ومن ترك الحج فالحج حسيبه **والجاحد** : لوجوب الصلاة أو بعضها كركوع أو سجود أو لوجوب الطهارة لها **كافر** : بلا خلاف يستتاب فإن لم يتب قتل وماله للمسلمين وكذا جاحد مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة كوجوب الصوم والزكاة وحرمة الزنى والخمر وقتل النفس ظلما واختلف في جاحد مجمع عليه لم يرد في الكتب والسنة والله تعالى: أعلم.

**فصل:** في الآذان والإقامة والآذان لغة الإعلام قال تعالى: ﴿وآذان من الله ورسوله﴾ وشرعا الإعلام بوقت الصلاة ويقال فيه أيضا الأذنين كأمير قال الشاعر:  
 ولم نعلم بضوء الصبح حتى سمعنا في مساجدنا الأذينا  
 وقيل الأذنين المودن والأصل فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم "اهتم بناقوس يضرب ليجتمع الناس للصلاة فرأى عبد الله بن زيد الأنصاري حاملا للناقوس فقال إنه لنحو ما يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ما يصنع به فقال يضرب به للإجماع في الصلاة فقال : ألا تودنون لها ؟ فقال له: وما الآذان فعلمه إياه فأتى النبي عليه السلام حين استيقظ فذكر له ذلك فقال له إنها لرؤيا حق إن شاء الله فقم مع بلال فآلق عليه ما رأيت فإنه أندى منك صوتا" نقله الزناتي وورد في فضله أحاديث منها أن المودن هو المراد بقوله تعالى: ﴿ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله﴾ ومنها حديث أبي سعيد الخدري "لا يسمع نداء المودن" وفي رواية "صوت المودن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة" ومنها حديث "لحوم المودنين محرمة على النار ومن أذن سبع سنين فقد استوجب الجنة وحرم على النار".

**تنبيه :** الإمامة أفضل من الآذان وهو أفضل من الإقامة من حيث كونه شعار للإسلام ووجوبه في المصر ويقاثلون لتركه وهي أفضل منه من حيث اتصالها بالصلاة وكونها أكد منه ولذا قيل ببطلان الصلاة بتركها **سن الآذان لجماعة طلبت غيرها** : بحضر أو سفر بمسجد أو غيره كعرفة والمزدلفة ومنى وجمع كثير بسفر وكذا واحد طلب غيره خلافا للسوداني قال جب لم يختلف في مشروعيته

للمفروضة الوقتية إذا قصد الدعاء إليها اهـ. وقصد الدعاء يكون من جماعة ومن واحد وذكر شس قولين في جماعة لا تريد دعاء غيرها وفذ كذلك هل يؤذنون ومفهومه أن فذا يريد دعاء غيره يؤذن كجماعة تريد ذلك وذكر ح أن الآذان إنما جعل ليدعى به الغائب اهـ ودعاء الغائب يستوي فيه الواحد والجماعة وهو سنة في كل مسجد جامع وفرض في جملة المصر قاله ابن رشد ولا يكفي مسجدين متقاربين آذان واحد في فرض: عيني لا كفائي كالجنازة ولا سنة بل يكره في كليهما قاله عج ونقل الزناتي وغيره عن اللخمي أنه يمنع السنن والفوائت وقتي : لا فائتة لأنه يزيدھا تفويتا فيمنع وقال عج يكره كالوقتية إن خيف به خروج وقته اهـ ولو : كان الفرض جمعة خلافا لمن قال بوجوب آذانها الثاني إذ به يتعلق وجوب السعي وتحريم البيع وهو الذي كان يفعل بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر ولم يكن يؤذن لها حينئذ عند دخول الوقت فأحدث عثمان آذانا عند دخوله وأبقى الذي كان يفعل بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فصار المحدث أولا في الفعل وثانيا في الإحداث والآخر بعكسه و إلى ذلك يشير صاحب الرسالة بقوله وهذا الآذان الثاني أحدثه بنو أمية.

**تنبيه :** الآذان أقسام فهو في المساجد والجماعات في السفر سنة وآذان الجمعة مختلف في سننیه ووجوبه وآذان الفذ في السفر مستحب وآذانه في غيره مختلف في ندبه وآذان القاعد مكروه وقيل يمنع وكذا آذان النساء وآذان فائتة أو نافلة فقد عبر فيها اللخمي بالمنع ثم قال فذلك مكروه فالكرهية على بابها عند سند وبهرام نقله ح وفي ضريح والزناتي عزو المنع للخمي وقيل إن الآذان تعتريه الأحكام الخمسة فيجب للجمعة ويندب لفرض غيرها في المساجد ويحرم للنساء ويكره لنفل أو فائتة ويباح لمنفرد اهـ وقيل تعتريه أحكام خمسة ليس منها الإباحة فيجب كفاية في المصر ويسن كفاية في كل مسجد جامع ويحرم قبل وقته وللنساء ويكره لفائتة وسنة ولجماعة مقيمة لم تطلب غيرها ويندب في السفر لمن لم يطلب غيره فذا أو جماعة وهو أي لفظ الآذان مثنى : بضم ميم وفتح ثاء من التثنية إلا الجملة الأخيرة أي لا إله إلا الله فتفرد إشعارا بالوحدانية وقال أبو حنيفة والشافعي يثنى كله ولكلا القولين شاهد من الحديث ورجح الأول بعمل أهل المدينة والخلفاء ولو أوتر الآذان كله أو جلّه أو شفع الإقامة لم يجزه ولا يجزئ بلانية لخبر "إنما الأعمال بالنيات" فلو بدأ يذكر الله بالتكبير ثم بدا له أن يؤذن ابتداء التكبير ولا يبنى على تكبيره الأول ويتعين ترتيب كلماته فلو قدم بعضها عن محله أعاده فيه ولا يمنع الاتصال لأنه كالعدم ذكره ح ولو الصلاة خير من النوم: في آذان الصبح وقال ابن وهب تفرد وفي ضريح أن لفظها صدر من النبي صلى الله عليه وسلم وأما قول عمر لمؤذن خاطبه بها اجعلها في نداء الصبح فإنه انكار لاستعمال لفظ من الآذان في غير محله لا إنشاء لحكمها مرجع : بفتح جيم مشددة ويصح رفعه خبرا ثانيا ونصبه حالا الشهادتين : بعد الإتيان بهما والترجيع سنة فلا يبطل بتركه خلافا للأبي والأصل فيه أمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا محذورة إغاضة للكفار لأنه أخفى صوته بهما حياء منهم فدعاه النبي صلى الله عليه وسلم وعرك أذنه وأمره بالترجيع بأرفع : بهما من صوته أولا : مساويا ترجيعه للتكبير ويخفض صوته بهما أولا خفضا يسمعه الناس وإلا لم يات بالسنة وقيل يخفض من أول آذانه وهو ظاهر الرسالة والتلقين والأول شهره ابن الحاجب وغيره وكلاهما

روي عن مالك ووردا عن بلال وأبي محذورة قاله الزناتي مجزوم: أو أخر الجمل ندبا ويجوز إعرابه ويندب خلوه من اللحن وإنما جزم لأنه شرع مد صوته للاسماع فيمد الصوت بالكلمة حتى لا تبقى منه بقية فيضطر للوقوف وقيل لأن كلماته وضعت للاستدعاء فنزلت منزلة الأصوات فلم يكن لها حظ من الإعراب وأما الإقامة فإنما شرع الصوت بقدر ما يسمعه من حضر فهي على التخفيف ولذا تفرد فإن اضطر فيها لسكوت وقف .

**تنبيه :** من إعراب جر الصلاة والفلاح قاله ح ويؤيده قوله الجوهري حي اسم فعل بمعنى هلم وزعم الزناتي أن مجموع حيعل اسم فعل ناصب لما بعده بلا **فصل:** بين كلماته بكلام أو غيره وهل يمنع أو يكره قولان ذكرهما ح وقد يجب كلامه لإنقاذ نفس أو مال ولو بإشارة لكلام : أو لرده أو تسميت عاطس وإنما جازت الإشارة للمصلي دون المودن لأن الأذان عبادة خفيفة فلو أشير فيه لتطرق بذلك إلى الكلام بخلاف الصلاة لعظمها فلا يتطرق فيها إلى الكلام و : إن فصله بأي وجه بنى : على أوله إن لم يطل: فإن طال بحيث يظن أنه آذان آخر ابتدأ وإن نسي شيئا وذكر بالقرب أعاد من حيث نسي إن ترك جله لا إن قل ما ترك وإن تباعد لم يعد شيئا قل أو كثر وقال سند ينبغي ابتداءه إن كثر نقله عج وقال الزناتي إن أسقط شيئا عمدا ابتداءه قرب أو بعد وسهوا بنى فيما قرب وابتدأ فيما بعد وإن طرأ له إغماء أو موت فهل يبني غيره قولان ويبني في الإقامة اتفاقا لضيق وقتها وإن رعف في آذانه تمادى لجوازه مع النجاسة وإن انصرف للغسل ابتداء قرب أو بعد اهـ وفي ح عن اللخمي أنه يبني إن قرب ونقل عن ابن القاسم أنه إن رعف مقيم أو أحدث قطع وأقام غيره وعن أشهب أنه إن بنى هو أو غيره أجزأ وكذا إن مات أو أغمي عليه فبنى غيره غير مقدم على الوقت: إذ يحرم قبله وتجب إعادته فيه ليعلم من صلى بالأول بطلان صلاته إلا الصبح : بالرفع بدلا من ضمير مستتر في مقدم ويصح نصبه ف: يؤذن لها بسدس الليل الأخير: ندبا وتحصل به السنة فلا يسن لها آذان عند الفجر قاله ح وقيل يسن أيضا عنده وهو مفاد ما في المدخل وإنما شرع لها الأذان وأما غيره من الدعاء والتسبيح فمحدث وهل هو بدعة حسنة كما لكثير من العلماء أو مكروهة كما في المدخل وكره مالك التثويب بعد آذان الفجر واستحبه أبو حنيفة وجوزه ابن الماجشون وهو أن يأتي المودن دار الأمير فيسلم عليه ثم يقول حي على الصلاة حي على الفلاح يرحمك الله والتثويب ماخوذ من ثاب إذا رجع ومنه: ﴿وإذ جعلنا البيت مثابة للناس﴾ أي مرجعا وثوب الداعي إذا كرر النداء ولذا قيل للإقامة تثويب لأنها بعد الأذان ويقال أيضا للصلاة خير من النوم لأنه تكرير معنى الحيلة وقد جوز البرزلي التثويب والتحضير أي قولهم الصلاة حضرت وكذا التاهيب للجمعة أي قولهم تاهبوا للصلاة وكذا التصبيح أي قولهم أصبح والله الحمد وصحته: أي الأذان المعتمد به إنما تحصل بإسلام : فلا يعتد بآذان كافر ولو عزم قبله على الإسلام خلافا لابن ناجي لأن المودن تشتط عدالته لأنه مخير بالوقت فلا يقبل خبر كافر وإن أذن كان بآذانه مسلما قاله ح ولا أعلم به خلافا ونحوه لعج وعقل : فلا يصح ممن لا عقل له لجنون أو سكر وذكرورة : فلا يصح من أنثى لمنعه كما في ح لأن رفع صوتها عورة وكذا خنثى مشكل وجوز الشافعي أن تؤذن المرأة للنساء ذكره ابن جزي وبلوغ فلا يصح من صبي لعدم عدالته إلا أن

يقتدي ببالغ ومثله الإقامة وقيل يصحان من صبي وندب : أن يؤذن متطهر : ويكره أذان محدث وكرهته في الجنب شديدة وفي الإقامة أشد وجوز سحنون وابن نافع أذان الجنب في غير المسجد صيت: أي رفيع صوت لأنه أبلغ في الاسماع ويندب حسن الصوت بلا تطريب ويكره من غليظه ومتكلفه ويكره التطريب به كالغناء ما لم يتفاحش فيحرم إن وجد صيت بأجرة وغيره دونها فالظاهر تقديم الأول مرتفع : بمكان عال كسطح المسجد أو فوق دار حوله أو المنار وهو بناء يبني فوق المسجد ولا يؤذن في داخل المسجد قاله في ضيح قائم : فيكره من قاعد كما في ضيح وقال عياض وابن ناجي يحرم إلا لعذر : كمرض فلا يؤذن إلا لنفسه مستقبل : القبلة إلا لاسماع : فيجوز أن يدور ولو ببذنه وقيل بوجهه فقط مع بقائه للقبلة وإنما يدور بعد الشهادتين وفيها لمالك واسع جعل أصبعيه في أذنيه للاسماع واستحبه ابن حبيب وندب كونه حسن الهيئة فلا يفعل في ثياب شعر كما في ح أو في سراويل وكونه أفضل أهل الحي ذكره تت وحكايته: أي الأذان إلا أن يكره كأذان محدث أو يمنع كمقدم على وقته فلا يحكيان لسماعه: لا لغيره ولو لصمم مع علمه به فإن سمع بعضه حكاها فقط كما يفيد حديث "إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول" ويحتمل أنه يتحرى ما لم يسمعه ويحكيه كتكبير العيد وإنما حمل الأمر هنا على الندب لقريظة تبعية الحكاية للمحكي وهو الأذان وذكر الزناتي أن السبب في الأمر لحكايته أنه صلى الله عليه وسلم بالغ في فضل الأذان فقالوا إنا كلنا نرغب في فضله فكيف التوصل إليه مع امتناع تصويره من جميعنا فقال من قال مثل ما قال المؤذن فهو مثله في الأجر لمنتهى الشهادتين: أو لا ولذا قال مثني: أي لا مربعا فلا يحكي الترجيع إلا إذا لم يسمع التشهد الأول وقيل يتمه وإن أتمه بدل الحيلة حوقلة فيقول لا حول ولا قوة إلا بالله أربعا والصلاة خير من النوم بصدقت وبررت بكسر الراء ومعنى الحوقلة لا حيلة لنا ولا قدرة على شيء إلا بقدرة الله تعالى ومشيبته نقله ح عن القرافي وذكر أنه صلى الله عليه وسلم فسرهما فقال لا حول عن معصية الله إلا بعصمته ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله.

تنبيه : إن تعدد المؤذنون حكى آذانا واحدا وقيل يحكي كلها وقوله لسماعه يشمل مؤذنا آخر ونفسه لأنه سمعه لكن إنما يحكيه بعد فراغه خوف الفصل وفيها وإذا انتهى المؤذن إلى آخر الأذان يحكيه إن شاء وهذا إنما يفيد الجواز .

فائدة : روي عن الخضر أن من قال عند قول المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله مرحبا بحبيبي وقرة عيني محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ثم يقبل إبهاميه ويجعلهما على عينيه لم يعم ولم يرمد أبدا وروي عن بعض الفضلاء أنه يقبل إبهاميه ويمسح بالظفرين أحفان عينيه عند كل تشهد يبدأ بالمؤق من جهة الأنف ويختم باللحظ من جهة الأذن واللحظ بفتح اللام ويستحب أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الأذان ويقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته ويدعو بما شاء والدعاء حينئذ ترجى إجابته وكذا عند الزحف ونزول المطر وتلاوة القرآن وفي الموطأ ساعتان تفتح لهما أبواب السماء وقل داع ترد دعوته حضرة النداء للصلاة والصف في سبيل الله ولو : كان سامعه متنفلا : فإن أتمه ولم يبدل الحيلة عمدا أو جهلا بطأت صلاته بخلاف من لم يبدلها سهوا ومن بدلها بالحوقة لأنها من

الذكر بخلاف الحيلة كما في ح لا مفترضا : ولو نذرا فلا يحكيه إلا بعد فراغه  
ونذب آذان فذ : أو أكثر كما في ضيح إن : سافر والمراد كونه في فلاة ولا  
يشترط السفر قاله ح وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد أنه كان يقول من صلى  
بأرض فلاة صلى عن يمينه ملك وعن يساره ملك فإذا أذن وأقام صلى وراءه من  
الملائكة أمثال الجبال لا : آذان جماعة : في الحضر لم تطلب : غيرها إن لم  
يتوقف عليهم إعلام غيرهم بالوقت على المختار : فلا يندب لهم وكذا فذ لا يدعو  
غيره وإن أذنوا فهو ذكر والذكر لا ينهي عنه كما في ح وجاز أعمى : لأن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يؤذن له ابن أم مكتوم وتعدده: أي المؤذن وأما تعدد آذان  
من مؤذن فيكرهه قاله سند وفي نسخة وتعددهم أي المؤذنين قال فيها ولا بأس  
باتخاذ مؤذنين أو ثلاثة أو أكثر لمسجد واحد انتهى ظاهره أنه لا حد في ذلك  
وقيل لا يزداد على أربعة وقد أذن للنبي صلى الله عليه وسلم بلال وأبو محذورة  
وعبد الله ابن أم مكتوم وسعد القرظي أضيف إلى القرظ وهو ورق السلم لأنه كان  
يبيعه وترتبهم : واحدا بعد واحد ما لم يكثرُوا وذلك بحسب ضيق الوقت وسعته  
فيجوز في الظهر والعشاء والصبح مثل الخمسة إلى العشرة وفي العصر نحو  
الثلاثة إلى الخمسة ذكره ح إلا المغرب : فيكره لضيق وقتها المختار على  
المشهور إلا أن يؤدي لخروجه فيمنع فيه ترتبهم وكذا غيرها إن ضاق وقتها  
المختار ويكره إن أدى لفوات أول الوقت وإن تشاحوا مع ضيق الوقت قدم الأولى  
ثم من سبق وإن تساوا اقترعوا ذكره ح وجمعهم : في المغرب وغيرها كل على  
آذانه : فلا يقتدي واحد بآذان غيره وإلا كره ويمنع إن أدى إلى تقطيع اسم الله  
تعالى: أو اسم نبيه عليه السلام ولا يحكى وذكر ح أن ترتيبهم أولى من الاختصار  
على واحد ومن جمعهم على آذان واحد وإقامة غير من أذن: لأنه صلى الله عليه  
وسلم أمر بلالا أن يؤذن ويقيم عبد الله بن زيد والأفضل أن يقيم المؤذن دون  
الإمام لقوله صلى الله عليه وسلم "من أذن فهو يقيم" ومن أقام من الناس في نفسه  
حين الإقامة خالف السنة وإنما هي ساعة دعاء لحديث الموطأ "ساعتان تفتح لهما  
أبواب السماء وقل داع ترد دعوته حضرة النداء للصلاة والصف في سبيل الله"  
ذكره ابن رشد وجاز لمن سمع أوله حكايته قبله: أي قبل تمامه قال فيها إن عجل  
بالحكاية قبله فلا بأس بظاهرها وإن لم يكن في صلاة أو قراءة أو شغل وقال  
الباجي إن كان في ذكر أو صلاة وكان المؤذن بطيئا فله أن يعجل قبله ليرجع  
إلى ما كان فيه وإن كان في غير ذلك فالأحسن بعده لأن ذلك حقيقة الحكاية اهـ  
وإن لم يحكه حتى فرغ لم تفت حكايته إن قرب قاله ح وأجرة عليه: وحده خلافا  
لابن حبيب وكذا على الإقامة فقط أو عليهما معا أو : أحدهما مع صلاة : لأنها  
تبع لما تجوز الأجرة عليه فإن تخلف المؤذن عن الصلاة خاصة لسلس ونحوه  
فقليل تسقط حصتها من الأجرة وقيل لا تسقط لأنها تبع ذكرهما ح وكره : أخذ  
أجرة عليها: وحدها فرضا كانت أو نفلا ومنعه ابن حبيب وأجازه ابن عبد الحكم  
وقيل تجوز لمن بعدت داره وإنما يكره ما أخذ من المصلين لأن ذلك يؤدي إلى  
التخلف عن الجماعة لا ما أخذ من بيت المال أو من حبس على من يؤذن أو  
يصلي لأنه إعانة على الأصح لا إجارة وذكر ح أنه لا تكره إمامة أخذ الأجرة  
لأنها لا تحرم بل تكره وإمامة من فعل مكروها لا تكره وكره سلام عليه: أي  
المؤذن وكذا المقيم كـ: سلام على ملب : في الحج وأكل وشابة كما في ح  
ومجامع وقاضي الحاجة ويجب الرد بعد الفراغ إلا على الأخيرين لأنهما على



حالة تنافي الذكر وكذا يكره السلام على كافر وبدعي وظالم وأهل المعاصي واللهو حال تلبسهم بها وقيل يحرم ولا يكره على متطهر ومصل على الأصح لأن حريم الصلاة يمنع من الكلام فيها بخلاف الأذان لأنه عبادة خفيفة واختلف في السلام على القارئ والأصح أنه لا يكره ويجب رده ولو في أثناء آية و: تكره إقامة راكب : لأن نزوله يؤدي إلى فصلها من الصلاة والسنة اتصالها بها ولا يضر فصل يسير بخلاف الكثير إذ يبطل الإقامة ويندب للإمام تأخير إحرامه عنها حتى تستوي الصفوف كما يفعل عمر وعثمان رضي الله عنهما ويجوز شرب الماء بين الإقامة والإحرام وكذا الكلام بينهما ما لم يطل فإن أحرم الإمام كره بل قد يحرم إذا شوش على المصلين ذكره ح أو : إقامة معيد لصلاته : لفضل الجماعة بخلاف معيد لبطلانها لأنه كمن لم يصل كآذانه: أي المعيد لأن من صلى صلاة فلا يؤذن لها ولا يقيم لها وإن لم يرد إعادتها ويعيدون الأذان والإقامة ما لم يصلوا فإن أذن ولم يصل فله أن يؤذن في محل آخر كما في غ و ح .

تنبيه : كره مالك أن يؤذن خلف المسافرين وفي أذن المولود واستحبه بعض العلماء لما روي عنه عليه السلام أنه إذا أذن في أذنه اليمنى وأقيم في اليسرى لم تضره أم الصبيان قاله ح وقد جرى عمل الناس بذلك فلا بأس به وذكر أنه يؤذن في أذن الحزين وأنه مجرب النفع وتسبب إقامة: عينا اتفاقا لبالغ يصلي فذا أو بنساء فقط وإلا فكفاية ويستحب أن يكون المقيم ممن يصلي تلك الصلاة وأن يكون قائما فإن أقام قاعدا أجزأ ومستقبلا ومتطهرا ففيها لا بأس أن يؤذن غير متوض ولا يقيم إلا متوض وذكر عن ابن عرفة أن الوضوء شرط فيها وندب أن لا يدخل الإمام المحراب إلا بعدها وذلك مما يعرف به فقهه وكذا إسراع الإحرام والسلام ليلا يشارك فيهما وتقصير الجلسة الوسطى ذكره ح مفردة : فلا تنتهي وإن تثبت غلطا لم تجز على المشهور فإله ح وتكون معربة فلا تسكن أو آخرها وقيل تسكن وتثنى تكبيرها : أولا وآخرها وهذا كالمستثني مما قبله وقيل يثنى لفظ قد قامت الصلاة لفرض : متعلق بتسن لا بما وليه وهذا ما لم يخف بها فوات الأداء وإلا سقطت كما في ح وإن : كان قضاء : وتتعدد بتعده والأصح أنها تعاد لبطلان الصلاة لقولها من رأى نجاسة في ثوبه قطع وابتدأ بالإقامة وصحت : الصلاة ولو تركت : الإقامة عمدا : وروى أن العامد يعيد فقيلا أبدا وقيل في الوقت وعلى المشهور لو ظن أن تركها يؤثر نقصا ففسد قبلها بطلت لأنه أدخل فيها ما ليس منها ذكره ح وإن أقامت المرأة: المنفردة وإنما تقيم سرا : لأن صوتها عورة فحسن: أي مستحسن ولم يرد إن تركها أحسن بل مكروه وإقامتها وسرها ندبان وإن صلت مع جماعة لم تقم وإقامتها لهم لا تجوز ولا تجزئهم ومثلها في ندب الإقامة وسرها صبي فذ وفي ندب سر رجل فذ وإقامته سنة قال جب وإسرار المنفرد حسن وليقم: مريد الصلاة من إمام وغيره معها: أي الإقامة أو بعدها بقدر الطاقة : بلا حد خلافا لمن قال يقوم عند أولها قال في الموطأ أرى ذلك على قدر طاقة الناس فإن منهم الثقيل والخفيف وكان ابن عمر لا يقوم حتى يسمع قد قامت الصلاة ذكره ح والله تعالى: أعلم .

فصل : ذكر فيه بعض شروط الصلاة وأحكام الرعاف وشرط الشيء ما يتوقف عليه وجوده فهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم

وشروط الصلاة على ثلاثة أقسام الأول شرط وجوب فقط وهو اثنان البلوغ وعدم الإكراه على تركها وفي هذا نظر لأن الإكراه لا يمنع من أدائها بالنية فيجب الأداء بها كما ياتي ولذلك يجب قضاؤها ووجوبه فرع وجوب الأداء قاله ح والثاني شرط صحة فقط وهو خمسة طهارة حدث وخبث واستقبال وستر عورة وإسلام بناء على خطاب الكفار بفروع الشريعة كما شهره ح فتجب عليهم ولا تصح منهم إجماعاً لفقد الإسلام والثالث شرط وجوب وصحة معا وهو ستة عدم حيض ونفاس وعقل وبلوغ دعوة ودخول وقت ووجود طهور أو صعيد فإن عدما فلا أداء ولا قضاء على المذهب كما مر وعدم نوم وسهو وكون العقل شرطاً فيهما إنما هو في السبالغ لصحتها من صبي عاقل شرط للصلاة : واللام للاختصاص لا بمعنى في ونكر الصلاة ليفيد أنها سواء كانت فرضاً أو نفلاً حاضرة أو لا ذات ركوع وسجود أو لا قاله ح طهارة حدث : اتفاقاً أصغر أو أكبر بماء أو تراب ابتداء ودواماً مع ذكر وقدره أو لا فمن صلى محدثاً أو طراً حدثه فيها ولو سهواً أو غلبة أعاد أبداً وخبث : أي نجاسة على المشهور كانت في بدن أو ثوب أو مكان ابتداء ودواماً لكن إن ذكر وقدر على إزالتها كما مر وأطلق المص هنا اعتماداً على ما مر قاله ح وهو يفيد جواز تنفل العاجز فكلام المص مقيد بما قدمه في الطهارة ثم إن ما قدمه من الوجوب يحتمل الشرطية وعدمها وفي ذلك خلاف ينبني عليه الخلاف في الإعادة ذكره جب وغيره وإن رعف : مريد الصلاة أي خرج من أنفه دم قبلها : أي قبل الصلاة و : الحال أنه دام : رعاfe فإن رجي انقطاعه في الوقت أو شك فيه كما يفيد ابن بشير أخر : صلاته وجوباً لآخر الاختياري : فلا يصلحها بنجس مع احتمال انقطاعه وقيل لآخر الضروري وهذا يفيد أن كلامه في فرض وقتي فلو كانت عيداً أو جنازة تركها عند محمد خلافاً لأشهب، وصلى : على حاله وإن لم يرج انقطاعه لم يؤخر إذ لا فائدة للتأخير فإن لم يقدر على الركوع والسجود لتأذيه أو خوف تلطخ ثوبه أو ما في صلاته كلها ثم إن انقطع رعاfe لم يعد لأنه أو ما لضرر فهو كمريض صلى إيماء ثم صح في الوقت فلا يعيد وإن أو ما لخوف تلوث ثوبه فهو عذر يصح به الإيماء إجماعاً فهو كمسافر لا علم له بالماء فيتيمم ثم وجده في الوقت فلا يعيد لأنه من أهل التيمم إجماعاً بخلاف مصل في الطين إيماء إذ قيل إنه يسجد في الطين وإن فسد ثوبه ذكر ذلك ابن رشد أو : رعف فيها وإن : كانت عيداً أو جنازة وظن دوامه له : أي لآخر المختار ومثله محل فوات العيد والجنازة بأن لا يدرك تكبيرة من الجنازة ولا ركعة من العيد أتمها : وجوباً على حاله لأن المحافظة على الوقت أولى من الطهارة بعده ولأن صلاة العيد والجنازة مع الرعاfe أو نجس في ثوبه أولى من فواتهما ذكره ابن رشد عن أشهب وذكر عن محمد أنه إن رعف فيهما ماموم خرج لغسل الدم ثم يرجع فيتيمم مع الإمام فإن علم أنه لا يدركه أتم مكانه إلا أن يعلم أنه يدرك الجنازة قبل أن ترفع فإنه يرجع حتى يتم انتهى فالمص اقتصر على قول أشهب قاله ح إن لم يلطخ : إذا تملأ فرش مسجد : أو بلاطه بأن كان في بيته أو في مسجد محصب أو مترب فإن خشي تلطيخ فرشاه أو بلاطه ولو بقطرة قطع وخرج صيانة له وابتدأها خارجه ولم يسلم بكون البلاط كالفرش بل ذكر أن المبلط كالمحصب وأوماً : للركوع من قيام وللسجود من جلوس كما في ضريح لخوف تأذيه : أي تألمه بركوع أو سجود ويجب إيماءه إن ظن شدة تأذيه ويندب إن شك أو تلطخ ثوبه : أي الذي يفسده الغسل كما في ح فيومئ صونا

للمال كما يومئ من صلى في خضخاض خوف تلوث ثوبه ويتيمم من زيد عليه في ثمن الماء ما يضر به وليس إيماءه لخوف النجاسة وإلا لم يفرق بين ثوب وجسد وإنما يومئ إن كان لا يقطر بإيمائه دم فإن لم ينقطع دمه في قيام وقعود فلا يومئ بل يركع ويسجد إلا أن يخاف بهما ضررا فيومئ ذكره ح لا : تلطخ جسده : إن صح ومثله ثوب لا يفسده الغسل إلا أن يظن تلطخه بأكثر من درهم فيومئ ولا يعارض قوله الآتي فإن زاد عن درهم قطع لأنه فيما حصل وهذا فيما ظن ذكره عب ونقل ب عن أبي علي أن الجسد لا يقيد بأن لا يغلب ظن تلطخه بدرهم وأنه لا يحتاج للقيود بقوله الآتي إن لطخه لأن ذلك لم يظن دوامه بخلاف هذا وإن لم يظن : دوامه لآخر المختار فهو إما قليل يذهبه الفتل بأن رشح أو كثيرا لا يذهب به بأن قطر أو سال فأشار للأول بقوله وشرح فتلته بأنامل يسراه : فيفتله كما في ضيحه بإبهامه وأنامله الأربع ويتمادي فذا كان أو غيره فيدخل أنملة في أنفه ويضعها عليه ثم يفتلها بالإبهام حتى تختضب الخمس فإن أذهبه الفتل تمادي ولو زاد ما في أنامله العليا عن درهم وإن لم يذهب به فإن زاد : ما في أنامله الوسطى فقط كما روي عن مالك أو زاد المجموع وما في الوسطى قدر الدرهم كما لابن حبيب ذكرهما ابن رشد عن درهم قطع : وجوبا لحمله نجسا فلا يصح تماديه ولا بناؤه بعد غسل الدم إن لطخه : هذه نسخة لا معنى لها وصوابه كان بكاف تشبيه أي كما يقطع إن لطخه دمه بأن سال أو قطر ففي المقدمات أنه إن سقط من الدم على ثوبه أو جسده كثير بطلت صلاته باتفاق وقال جب فإن كثر بحيث سال أو قطر وتلطخ به قطع أو خشي : ظنا أو وهما تلوث : أي تلطخ فرش مسجد : لم يحصب ولو بمعفو عنه ولو ضاق الوقت وهذا راجع لمسألة الفتل فقد ذكر غ انه إن خشي تلويث مسجد مفروش لم يجز الفتل أصلا بل يخرج من أول ما يرشح ونحوه في ح وإلا : يلطخه ولم يخس تلوث مسجد وقال غ أي فإن لم يرشح فقط بل سال أو قطر ولم يتلطخ منه بكثير فله القطع : وإن لم يضق الوقت وقطعه يكون بمناف وإلا أعاد وله التمادي مع البناء وقطعه مقتضى القياس والنظر لأن شأن الصلاة أن يتصل عملها بلا شغل كثير إلا أنه جاء عن السلف إجازة البناء في الصلاة بعد غسل الدم وهو عند مالك أفضل من القطع عكس ما لابن القاسم كما في ضيحه ولهذا أشار بقوله وندب البناء : على ما قدمه من صلاته وبين كيفيته بقوله فيخرج ممسكا أنفه : من أعلاه أو من أسفله لأن هذا محل ضرورة قاله في ضيحه ولم يسلم قول ابن هارون أنه لا يمسه من أسفله ليغسل : الدم وإنما بيني بخمسة شروط أشار لها بقوله إن لم يجاوز أقرب مكان ممكن : للغسل بأن طهر واتسع ووجد فيه الماء ولو بشراء بإشارة بثمن معتاد لم يحتج له فإن جاوزه بطلت اتفاقا لزيادته ما لا يحتاج له وفي ح أن مجاوزته بكخطوتين لا تضر فإن لم يمكن لم تضر اتفاقا قرب : في نفسه فإن بعد محل الماء وجب القطع كما في ضيحه ولا يغني أقرب عن قرب لصدقه على بعيد أقرب من غيره أو يستدبر قبلة بلا عذر : فإن استدبرها لغيره بطلت لا إن استدبرها لعذر كطلب الماء أو باب المسجد وماء قرب مع الاستدبار أولى من ماء بعد دونه.

فرع : لو رعى متيمم في صلاته ووجد ما يغسل به الدم غسله وبني ولا يبطل تيممه بوجود الماء فيها كما مر و : لم يظأ نجسا : فإن وطئه اختيارا بطلت اتفاقا في نجس رطب وفي اليابس قولان ذكرهما ابن رشد وذكر عن ابن حارث أنه لا

يضره روث دواب وبولها في الطرق لأنه مضطر لذلك اهـ ومفاده أنه إن تعمد مختاراً بطلت صلاته كما رجحه ح أو يتكلم : لغير إصلاحها فتبطل إن تكلم ولو سهوا : عند ابن حبيب وقال سحنون يبيني ويسجد لسهوه إلا أن يكون الإمام باقياً فيحمله عنه وقيل تبطل به في ذهابه دون إيباه وقيل بالعكس ذكرهما في ضيغ وإنما يبيني إن كان بجماعة : إماماً كان أو ماموماً واستخلف الإمام : ندباً فإن تكلم عمداً أو جهلاً بطلت عليه وعليهم وسهوا بطلت عليه دونهم وفي : صحة بناء الفذ : كما أخذ من المدونة وعدمها كما شهره الباجي خلاف : مبناه هل رخصة البناء لحرمة الصلاة فيبيني أو لفضل الجماعة فلا يبيني وإذا بنى : من له البناء لم يعتد : بعد غسله بما فعله قبل رعاfe إلا بركعة كملت : قبله بسجديتها على المشهور فإن رعف في التشهد رجع جالساً وفي القيام رجع قائماً وبيئتني القراءة ولو أتمها أولاً ولو رعف في ركوع أو سجود أو بعده قبل أن يستقل ألغى ما فعله من تلك الركعة وبنى على الإحرام إن كان في أول ركعة وعلى ما قبلها إن كان في غيرها وأتم مكانه : في غير الجمعة وجوباً ولا فرق بين مسجد مكة والمدينة وغيرهما على الأصح إن ظن فراغ إمامه : قبل أن يدركه وأمكن : أن يتم فيه بأن طهر واتسع فإن تخلف ظنه صحت وإلا : يمكن فالأقرب إليه : مما يمكن وتصح صلاته فيهما ولو تبين بقاء إمامه ولو فرض أنه يسلم قبل الإمام لأن المشهور أنه يخرج من حكمه حتى يرجع إليه فلا يسري له سهوه وقيل في حكمه مطلقاً وقيل إن أدرك ركعة قبل رعاfe وقيل إن أدركها بعده وإلا : بأن جاوز محلاً ممكناً بطلت : صلاته لتعمده زيادة فيها ولو وجد إمامه في الصلاة ورجع : لأدنى محل يصح فيه الاقتداء لا مصلاه الأول لأنه زيادة في المشي إن ظن بقاءه : أي الإمام أو شك : فيه وأولى إن علمه ولو كان : يدركه بتشهد : فقط بحيث يسلم معه فلو تخلف ظنه صحت و : رجع في الجمعة : وجوباً إن أتم منها ركعة مطلقاً : ظن بقاءه أو لا لأول : جزء من الجامع الذي ابتدأها فيه لا غيره فإن منع منه خرج عن شفع وأعادها ظهراً وظاهر كلامهم هنا أنه لا تكفي رحبته والطرق ويأتي في الجمعة ما يخالفه وإلا : يرجع وقد ظن بقاءه أو شك أو في الجمعة مطلقاً بطلت : أي التي ظن بقاءه فيها والجمعة وإن لم يتم ركعة : قبل رعاfe في الجمعة : وظن بعد غسله أن لا يدرك ركعة أو ظن إدراكها وخاب ظنه ابتداءً ظهراً : في أي مكان شاء إلا أن يدرك جمعة أخرى على القول بتعددتها بإحرام : جديد وقيل يبيني على إحرامه للجمعة وسلم : ماموم وجوباً وانصرف إن رعف بعد سلام إمامه : لأن سلامه مع الدم أخف من خروجه لغسله وقيل لا يسلم فإذا غسل رجع وتشهد وسلم ذكره ح لا : يسلم إن رعف : قبله أي سلام إمامه بل يخرج للغسل ثم يبيني ويعيد التشهد كما في المدونة ليتصل به السلام هذا إن لم يسلم إمامه قبل خروجه فإن سلم قبله سلم وانصرف ولا يبيني : مصل بغيره : أي غير الرعاfe مما يبطل كحدث تذكره أو طرو نجس أو ذكره بل يبتدئها لأن البناء رخصة فلا يتعدى محلها الذي ورد فيه وهو الرعاfe وكذا لا يبيني في رعاfe آخر بل تبطل صلاته ولو ضاق الوقت لكثرة المنافين ذكره ح عن ابن فرحون كظنه : أي الرعاfe فخرج : لغسله فظهر نفيه : فلا يبيني بل تبطل لعدم تثبته وقيل إلا أن يعذر بظلام ومن ذرعه : بذال معجزة أي غلبه قيء : أو قلنس لم تبطل صلاته : إن طهر ولم يبتلع منه شيئاً عمداً فإن تعمدته أو تعمد بلعه أو كان نجساً لتغيره عن صفة الطعام بطلت صلاته وصومه وإن ابتلعه بعد إمكان

طرحه غلبة أو نسيانا فقولان ذكرهما ح وإذا اجتمع بناء : وهو فعل ما فاتته بعد دخوله مع الإمام وقضاء : وهو فعل ما فاتته قبل دخوله فالبناء من بناء لباء بعد وقاف قضاء لقاف قبل وإنما يجتمعان لراعف : ونحوه كناعس وساه ومزاحم أدرك الوسيطيين : من رباعية فاتته الأولى ولم يدرك الرابعة قدم البناء عند ابن القاسم فيصلّي ركعة بفاتحة فقط ويجلس لأنها آخرة إمامه ثم ركعة بفاتحه وسورة لأنها أولى إمامه وتسمى هذه أم الجناحين لوقوع السورة في طرفيها وقال سحنون يقدم القضاء فيأتي بركعة بفاتحة وسورة ولا يجلس لأنها أولى إمامه ثم بركعة بفاتحة فقط أو : أدرك إحداهما : وله صورتان إحداهما أدرك الثانية ولم يدرك شيئا بعدها فعند ابن القاسم يأتي بركعة بفاتحة وسورة ويجلس فصلاته كلها جلوس وعند سحنون يأتي بركعة بفاتحة وسورة ويجلس لأنها ثانيته ثم بركعتين بفاتحة فقط والصورة الثانية أن يفوته الأوليان ويدرك الثالثة ولم يدرك الرابعة فعند ابن القاسم يصلّي ركعة بفاتحة فقط ويجلس لأنها ثانيته وآخرة إمامه ثم بركعتين بفاتحة وسورة وتسمى مقلوبة لأن السورتين في آخرها وعند سحنون يأتي بركعة بفاتحة وسورة ويجلس لأنها ثانيته بركعة بفاتحة وسورة ولا يجلس كذا في ضيح وقيل يجلس لأنها ثانية إمامه ثم بركعة بفاتحة فقط وتسمى حبلّ لأن السورتين في وسطها أو لحاضر أدرك ثانية صلاة : إمام مسافر : فيأتي بعد سلام إمامه بركعة بفاتحة فقط ويجلس لأنها ثانيته ثم بركعة كذلك ويجلس لأنها رابعة إمامه لو كمل ثم بركعة بفاتحة وسورة وهذه أيضا أم الجناحين وعند سحنون يأتي بركعة بفاتحة وسورة ويجلس ثم بركعتين بفاتحة فقط أو : ثانية صلاة خوف بحضر : وفاتته الأولى وهو من الطائفة الأولى فعند ابن القاسم يقدم البناء ويجلس في صلاته كلها والسورة في طرفيها وعند سحنون يقدم القضاء كما مرّ قدم البناء : في الصور الخمس خلافا لسحنون لأنه مأموم حكما فكان أحق بتقديمه على القضاء وجلس في آخرة الإمام : إن كانت ثانيته كمدرّك ثالثته بل ولو لم تكن ثانيته : كمدرّك الوسيطيين أو الثانية فقط وكذا يجلس في ثانيته ولو في غير محل جلوس إمامه كمدرّك الثانية فقط ولو أدرك الأولى وفاته الوسيطيان دون الرابعة صلاهما وجلس بينهما والله تعالى : أعلم .

**فصل : في ستر العورة وفي كونه شرطا للصلاة خلاف ولذا قال هل ستر عورته :**  
أي المكلف وأما الصبي فيعيد في الوقت إن صلى مكشوفاً ذكره ح وأما لو صلى بلا طهارة فيعيد أبدا استحبابا ليلا تركن نفسه إلى التهاون بالصلاة بكثيف : من ثوب أو غيره كجلد بل يصح بحشيش أو طين أو لوح كما للزناطي والكثيف ما لا يبدو البدن تحته وقال ابن بشير وشس أن ما يشف كالعدم وما يصف لرقته يكره ويعيد لأبسه في الوقت وهو مخالف لنقل الباجي التسوية بينهما في الإعادة في الوقت ومثله لابن رشد عند ابن القاسم وأجيب بأن مراد ابن بشير شاف بيدي العورة بلا تأمل ومراد الباجي ما لا يبيدها إلا بتأمل وإن : حصله بإعارة : بلا طلب أو طلب : ويلزم قبول الثانية كهبة الماء للوضوء قاله ح أو نجس وحده : بأن لم يجد غيره ولو كان نجس الذات كجلد كلب أو خنزير وهو يقيد ما مر من منع الانتفاع بالنجس كحريير : فإنه يصلّي به إن انفرد للضرورة وهو مقدم : على النجس إن وجدا معا لأنه لا ينافي الصلاة بخلاف النجس وإن وجد غيره أعاد في الوقت وقيل يقدم النجس وبه صدر في الإرشاد ووجهه أن ما يمنع في حالة

واحدة أخف مما يمنع مطلقاً شرط : هذا خبر للمبتدأ إن ذكر وقدر : كذا في ضيـح  
عن ابن عطاء الله وفيد في الكافي بالقدرة فقط وكذا ابن رشد وإن : كان بخلوـة :  
أو في ظلام كما في ح للصلاة : متعلق بشرط أو غير شرط خلاف : الأول  
شهره ابن عطاء الله كما في ضيـح وهو الذي في الإرشاد وفي الكافي أنه الأصح  
وشهر ابن العربي أنه فرض في نفسه لا فرض للصلاة نقله في ضيـح ونقل عن  
ابن بشير أنه لا خلاف في وجوبه وإنما الخلاف هل هو شرط أو لا وعليهما هل  
يعيد من صلى مكشوفاً أبداً أو في الوقت وفي الكافي أنه فرض واختلف هل هو  
فرض للصلاة أو فرض في الجملة وليس من فرائضها بل هو من سننها ونحوه  
في المقدمات بنى على الأول أن من صلى مكشوفاً يعيد أبداً تعمد أو لا وعلى  
الثاني أنه يعيد في الوقت إن كان ناسياً أو جاهلاً وأبداً إن كان متعمداً وذكر ح أن  
ابن رشد عزا لابن القاسم أنه سنة ولسحنون أنه شرط وبنى عليهما الخلاف في  
صلاة من سقط سائرته ورده بقرب وشهر البطلان اهـ فظهر بهذه النقول أن القول  
بأنه فرض غير شرط هو القول بأنه سنة لا مغاير له كما فيل ولذا نقل عن  
اسماعيل والأبهري وابن بكير أنه سنة كما في ضيـح ونقل عنهم أنه فرض غير  
شرط فلا تبطل بتركه ولو قدر وعلم ذكره ح وذكر الزناتي أن عبد الوهاب صح  
أنه سنة لا شرط لأن شرطها يجب بوجوبها ويسقط بسقوطها كالطهارة والستر  
يجب مع سقوطها فإن قيل يلزم على هذا أن لا تبطل بترك السترة مع القدرة أجيب  
بأن بطلانها لتركه فرضاً يجب عليه امتثاله لا أنه فرض خاص بها والخلاف  
لفظي والمعنى متفق اهـ ويخالفه ما مر عن الأبهري ومن معه أنها لا تبطل  
بتركه ولو قدر وعلم وما في ضيـح من الخلاف هل يعيد أبداً أو في الوقت فمفاد  
ذلك كله أن الخلاف معنوي وهي أي العورة من رجل : بين سرّة وركبة كما مر  
في الإرشاد والكافي وقيل من سرّة إلى ركبة فيدخلان وقيل السواتان وقيل العورة  
قسمان مخففة وهي السرّة إلى الركبة ومثقلة وهي السواتان و: من أمة : مع  
رجل أو امرأة وإن بشائية : من حرية كمكاتب ومديرة وأم ولد وفي ح عن  
القباب أن المبعضة كالحرّة و: من حرّة مع امرأة : ولو كافرة عند ابن العربي  
وفي ضيـح عن المدخل أن الكافرة كالأجنبي ونحوه للزناتي محتجاً بمفهوم قوله  
تعالى: ﴿أو نسائهن﴾ بعد قوله ﴿ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن﴾ وذكر تت عن  
القرطبي وابن عطية أنه لا يحل لها كشف شيء منها بين يدي الكافرة إلا أن تكون  
أمة لها بين سرّة وركبة: خبر قوله وهي راجع للثلاثة ويصح رفع بين لأنها  
متصرفّة كما في قوله تعالى: ﴿لقد قطع بينكم﴾ وهذا بالنسبة إلى الرؤية فإن  
خيف من أمة فتنة وجب ستر بدنّها كما في ضيـح وفي الكافي أنه يكره لغير سيدها  
تأمل تديبها وصدورها وما يدعو إلى الفتنة منها و: هي من حرّة مع أجنبي : مسلم  
جميع جسدها غير الوجه والكفين : قيل والقدمين وإن دون لذة وقال عبد الوهاب  
أن من تخشى منها الفتنة يجب عليها ستر الجميع نقله ح وأما مع الكافر فجميع  
جسدها وهذا ما يجب عليها وأما الأجنبي فلا يجوز له النظر إلى وجهها للذة وكذا  
لغيرها على الأصح إن كانت شابة إلا لأخاطب أو طبيب أو شاهد قال ابن جزي  
يجوز أن يرى من المتجالة الوجه والكفين ولا يرى ذلك من الشابة إلا لعذر ونحوه  
لشس .



تنبيه : العورة قسمان عورة النظر وعورة الصلاة وهما في الرجل والأمة سيان وأما الحرة فعورة النظر فيها ما ذكره المص وعورة الصلاة منها غير الوجه والكفين ثم منها مغلظة ومخففة ويرشد إلى الفرق بينهما قوله وأعادت : الحرة ومثلها أم الولد ل : كشف صدرها : أو كنفها وأطرافها : من شعر أو ذراعين أو قدمين قاله ابن رشد بوقت : ضروري لأن ذلك من العورة المخففة وتعيد لغير ذلك أبدا وفي المقدمات في قوله تعالى : «ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها» أنه الوجه والكفان فوجب عليها مثل ذلك في الصلاة سنة فأقل ما يجرئها فيها خمار ودرع سابغ يستر ظهور قدميها كما روي عن أم سلمة رضي الله عنها ككشف أمة فخذأ : فتعيد في الوقت له لأنه منها عورة بلا خلاف ومثله سرتها وتعيد لإليتها أبدا وفي بطنها قولان هل تعيد في الوقت أو لا ذكر ذلك ابن رشد لا : فخذ رجل : فلا يعيد لكشفه في الوقت ولا لبطنه أو ظهره كما شهره ابن رشد وكذا لا يعيد لأليته وذكر القلشاني في كشف فخذ أمة أو رجل أقوالا قيل يعيدان أبدا وقيل في الوقت وقيل تعيد أبدا وهو في الوقت وقيل تعيد في الوقت دونه وهو المشهور و : هي من حرة مع : رجل محرم : بنسب أو صهر أو رضاع إذا لم يخش لذة غير الوجه والأطراف : كالذراعين وما فوق المنحر قاله عياض كما في ح وذكر عن البساطي أنها غير الوجه وأطراف القدمين والكوعين وشعر الرأس اهـ فلم يباح له نظر الذراع ومثله ما في جامع الكافي أنه لا ينظر إلى معصم ولا ساق ولا جسد وكذا قول شمس وابن جزري إنه إنما يرى منها الوجه واليدين وزاد في الموطأ شعر الرأس وهو خلاف قول الزناتي أن له أن يرى شعرها وصدرها وذراعيها وساقها وأنه المراد بقوله تعالى : «ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن» الآية وفي الكافي أنه لا يجوز تردد النظر إلى امرأة شابة من محارمه أو غيرهن إلا عند الحاجة إليها في شهادة ونحوها اهـ وترى : المرأة حرة أو أمة من الأجنبي ما يراه : الرجل من محرمه : أي الوجه والأطراف إلا لخوف لذة ومفاد المص أن الأجنبي يرى من الأمة أكثر مما ترى منه لما مر أنه يرى منها ما عدى ما بين السرة والركبة و : ترى من المحرم : ولو كافرا كرجل مع مثله : ما عدى ما بين سرتة وركبته ولا تطلب أمة : غير أم ولد بتغطية رأس : في الصلاة بل يندب لها كشفه كما في الكافي وكان عمر ينهى الإمام عن ستر رؤوسهن وربما ضربهن وقال تتشبهن بالحرائر وذلك لأن أهل الفساد يجسرون على الإمام وبالتشبيه يجسرون على الحرائر وفي ح عن ابن رشد أنه ينبغي اليوم لعموم الفساد أن لا تخرج رائعة مكشوفة الرأس وأن يلزم من هيئة من اللباس يعرفن بها من الحرائر وندب : لغير مصل سترها : أي المغلظة وهي هنا السواتان وما قاربهما كما في ضيخ بخلوة : حياء من الملائكة كما في الحديث وكره كشفها لغير حاجة و : ندب لام ولد : فقط دون غيرها من الإمام وذكر الزناتي أن في أم الولد قولين هل هي كالأمة نظرا للحال أو كالحرة نظرا للمال وهو الصحيح وأن في المكاتب والمديرة والمعتقة قولين هل هي كأم الولد أو كالأمة وهو الصحيح و : لحررة صغيرة : تومر بالصلاة فيها ستر واجب على الحرة : البالغة وكذا يندب لصغير يومر بها ستر واجب على البالغ وأعادت : الصغيرة إن راهقت : كبنت ثلاث عشرة بوقت للاصفرار : في الظهريين والفجر في العشائين لأن الإعادة مستحبة فهي كالنفل الكبيرة : حرة أو أم ولد فإنها تعيد للاصفرار والفجر إن تركتا أي المراهقة والكبيرة وفي نسخة تركا بلا تاء القناع : بأن بدا شعرهما وهذا يشمله قوله

وأعادت لصدرها وأطرافها بوقت كمصل بحريز : فإنه يعيد في الوقت وإن انفرد : بأن لم يلبس معه غيره خلافا لمن قال يعيد أبدا وهو في الكافي فقول ابن عرفة أنه لا يعرفه قصور ويحتمل وإن انفرد بأن لم يجد غيره خلافا لمن قال لا يعيد أو بنجس : عجزا أو نسيانا فيعيد بغير : أي غير حرير ونجس أو بوجود : ماء مطهر : للنجس إن اتسع الوقت لتطهيره ويعيد وإن ظن عدم صلاته : بأن نسيها وصلى بظاهر : غير حرير ثم ذكر أنه صلاها بحريز أو نجس فإنه يعيدها ثالثة لأن الثانية لم يقصد بها جبر الأولى وأما من يعيد أبدا وصلى ناسيا للأولى فيكفيه ذلك .

تنبيه : الإعادة للانصراف في عشر مسائل كشف الحرة صدرها أو أطرافها ومن صلى بحريز أو بخاتم ذهب ومن صلى بثوب نجس أو على مكان نجس أو معه جلد ميتة ونحوه من تيمم بتراب نجس ومن توضأ بماء مختلف في نجاسته ومن أخطأ القبلة ومن صلى فرضا في الكعبة أو في الحجر لا : يعيد عاجز : عن الستر بكل وجه صلى عريانا : بضم أوله ثم وجد ثوبا وقيل يعيد بوقت وهو المعتمد لأنه أولى بالإعادة من مصل بحريز أو نجس لانهما يقدمان على التعري كفاية : صليت بحريز أو نجس فلا تعاد بوجود غيرهما لانقضاء وقتها بفراغها وكره : ولو بغير صلاة ثوب محدد : للعورة لرفته أو لضيقه أو إحاطته لأنه ليس من زي السلف لا : ما حدد بريح : أو بلل فلا يكره وكره أن يصلي بثوب ليس على أكتافه منه شيء بكسراويل ومئزر انفرد وليس المراد أنه يكره أن لا يزيد رداء على قميص ونحوه مما يستر كتفيه لكن ذلك أولى و : كره انتقاب مرأة : أي أن تغطي وجهها بنقاب للعينين لأنه غلو والرجل أخرى إلا من ذلك عادتهم وقيل يكره ولو اعتيد ككفت : أي ضم كم أو شعر : وكذا شد وسط لصلاة : متعلق بكفت لما في ذلك من ترك الخشوع فلو فعله لشغل ثم صلى على حاله لم يكره ويحتمل أن لام لصلاة بمعنى في فيرجع لما قبل الكاف أيضا لأنه يكره الإنتقاب والتلثم في الصلاة فعلا لأجلها أم لا ذكره ب وتلثم : وإن لامرأة واللتام ما يغطي الشفة السفلى وقيل ما يغطي الفم وفي البيان أن مالكا كره تغطية اللحية في الصلاة لقربها من الفم والأنف وكان الأولى أن يذكر هذا بلصق انتقاب امرأة وفي ح عن زروق أن التلثم يمنع إن كان لكبر ونحوه ويكره لغير ذلك إلا لمن ذلك شأنه أو كان في شغل فعله لأجله فاستمر عليه ككشف : رجل مشتر : أي مرید شراء أمة صدرا أو ساقا : لأن ذلك مظنة التلذذ وإنما ينظر وجهها وكفيها كخاطب وقيل إن المشهور أن له نظر ما عدى ما بين سرتها وركبتها لما مر أن ذلك عورتها وهو ظاهر قولها في الخيار أن الأمة قد تجرد للتقليب وأما جسها باليد فيحرم كوجه الأجنبية لأنه أشد من النظر ويجوز في المحرم إن لم تخش الفتنة وفي نسخة مسدل بسين مهملة ولام بدل مشتر يقال سدل ثوبه وأسد له رباعيا أي أرخاه كما في القاموس خلافا لقول غ أن المعروف في اللغة سدل ثلاثيا وصماء : أي اشتمالها بأن يلقي ثوبا على منكبيه مخرجا إحدى يديه من تحته لأنه لا يتمكن من تمام الأركان ولأنه يظهر منه جنبه وكشف البعض ككشف الكل فهو كثوب ليس على أكتافه منه شيء وهذا إن كانت بستر أي معه كسراويل أو إزار تحتها وإلا : يكن معها ستر منعت : لكشف العورة ومثل الصماء الاضطباع وهو أن يرتدي ويخرج ثوبه من تحت يده اليمنى فيبدو كتفه اليمنى ويلقي طرفه على اليسرى قال

ابن القاسم وهو من ناحية الصماء وفيها ولا بأس أن يصلي محلول الأزرار وليس عليه سراويل ولا منزر وهو استر من الذي يصلي متوشحا بثوبيه اهـ والأزرار جمع زر وهو قفل يقفل به الثوب على الصدر والتوشح أن يلتحف بالثوب ويخالف بين طرفيه ويعقد في عنقه وجوز مالك الصلاة في البرانس وقال إنها من لباس المصلين ومن لباس المسافرين للبرد والمطر وذكر عن عبد الله بن أبي بكر أنه أدرك الناس ولهم ثوبان برنس يغدوا به وخميصة يروح بها والبرنس بضم الباء والنون ثوب رأسه منه مفتوح من أمام يلبس على الثياب ولا تجوز الصلاة فيه وحده لأن العورة تبدوا من أمامه إلا أن يكون تحته ساتر والخميصة كساء من صوف رقيق يكون معلما وغير معلم يلتحف فيه وكان من لباس الأشراف ذكره ح وذكر أنه يحرم لباس البرانس التي من زي النصارى ويؤدب لابسها كاحتباء : في حالة جلوس وهو إدارة ثوب بظهره وركبته إلى صدره لا ستر معه : فيمنع في الصلاة وغيرها ويجوز مع ساتر وعصى : الرجل وصحت : صلاته إن لبس : فيها حريرا : خالصا إذا وجد غيره ويعيد بوقت كما مر وإنما عصى لأنه يحرم عليه لبسه وجوزه ابن حبيب لحكة وعبد الملك وابن عبد الحكم في الجهاد لأن فيه إرهاب العدو وكذا يحرم افتراشه ولو بحائل خلافا لعبد الملك وقال ابن العربي يحرم عليه إلا تبعا لزوجته ونقله صاحب المدخل عن شيخه ابن أبي جمرة قائلا لا يدخل الفراش قبلها ولا يبقى فيه بعدها وإن قامت وهو نائم فلتوقظه أو تزيله عنه ويجب عليه أن يعلمها ذلك اهـ ويجوز اتخاذ الراية منه وتعليقه ساترا والخياطة به وفي النهي عن علم قدر أصبع ثالثها يجوز وإن عظم كاربعة أصابع وجوز بعضهم الطوق واللينة وأما الخز وهو ما سدها حرير ولحمته وبراقطن أو كتان فالأظهر عند ابن رشد أنه مكروه لا مرحوم وعليه ما حكى من لباس ملك ساج ابريسم وربيعة قلنسوة خز ذكر هذا كله ح أو : لبس فيها ذهباً : خاتما أو غيره بخلاف جعله في كفه أو جيبه أو سرق : فيها أو نظر محرما فيها : فإنه يعصى ولا تبطل ظاهره حتى لو تعدد نظر عورة إمامه كما للتونسي خلافا لسحنون وقال ابن عيشون أن من نظر عورة إمامه أو عورة نفسه بطلت صلاته بخلاف غيرهما ما لم يشغله ذلك أو يتلذذ به نقله ح وفصل عج في عورة نفسه بين علمه أنه في صلاة وعدمه لأنه إنما يحرم النظر لها في الصلاة فقط ولم يسلمه ب لأنه خلاف ظاهر قول ابن عيشون وذكر ح أن نظر الشخص عورته في غير الصلاة لغير حاجة مكروه وقيل يحرم وذكر عن الترمذي أن من داوم على ذلك ابتلي بالزنى وذكر عن المدخل أن من آداب الأحداث أن لا ينظر إلى عورته ولا إلى الخارج منها إلا لضرورة وإن لم يجد : مصل إلا سترا لأحد فرجيه : قبله أو دبره فثالثها أي الأقوال يخير : في ستر أيهما شاء واو لهما يستر الدبر لأنه أقبح وثانيهما يرجح القبل لأنه أبدي واكبر وهذا إن تساوى الأمران فلو كان حائط أمامه ستر الدبر أو خلفه ستر القبل ومن عجز : عن الستر بظاهر أو غيره صلى عريانا : قائما يركع ويسجد كما في الإرشاد لأن الستر إنما يجب مع القدرة ثم إن وجد ساترا أعاد في الوقت على الأصح خلاف ما مر للمصنف وإن اجتمعوا أي العراة بظلام : ويجب عليهم إطفاء سراج أو نار إلا للضرورة فكالمستورين : قال تعالى : ﴿وجعلنا الليل لباسا﴾ فيصلون خلف إمامهم قياما يركعون ويسجدون وإن كان معهم نساء صليين خلفهم وإلا : بأن كانوا في نهار أو ليل مقمر تفرقوا : وجوبا وصلوا أذاذا بحيث لا يرى بعضهم عورة غيره فإن لم

يمكن : تفرقهم لخوف عدو أو سبع أو ضيق مكان كسفية صلوا : جماعة صفا واحدا قياما : يركعون ويسجدون كما في ضيحه وغيره غاضين : أبصارهم فإن لم يغضوا لم تبطل إلا لمن تعدد نظر عوته أو عورة إمامه على ما لابن عيشون إمامهم وسطهم : بسكون السين وقد يحرك وإن كان فيهم نساء توارين وصلين قائمات وإن علمت في صلاة بعثي : قبلها أو فيها مكشوفة رأس : وهي الأمة أو وجد عريان ثوبا : فيها استترا : وجوبا إن قرب : الثوب كصفين ولا يحسب ما خرج منه وليس ناسي ثوبه كناسي ماء فتييم لأنه لا يمكنه تحصيل الماء إلا بإبطالها وإلا : يستترا مع قربه أعادا : ندبا بوقت : لا أبدا لدخولهما بوجه جائز فإن لم يقرب تماديا ولم يعيدا وقيل يعيد العريان بوقت وقيل يقطع وإن قرب وهو الذي في الكافي فإن لم يجدا ساترا إلا بعد الصلاة لم تعد المعتقة وفي العريان قولان وقد مر عند قوله لا عاجزا صلى عريانا وإن كان لعراة ثوب : واحد ملكوا ذاته أو منفعته ويقدم مالك المنفعة على مالك الذات قاله ب صلوا أفذاذا : به مترتبين إن اتسع الوقت فإن ضاق أو تشاحوا اقترعوا فيمن يسبق فإن ضاق عن القرعة صلوا عراة أو : كان الثوب لأحدهم ندب له : بعد صلاته به إعارتهم : الثوب ليصلوا به ويجلس عريانا ولا يجبر على ذلك وإن كان الثوب فاضلا عن ستر عورته فهل تندب إعارته أو يجبر قولان لابن رشد واللخمي كذا نقلت عن ابن عرفة والذي ذكر القباب عن اللخمي أنه يستحب أن يجبر على أن يمكنهم من الصلاة به وبالله تعالى : التوفيق .

**فصل :** في شرط استقبال القبلة وهو واجب إجماعا لقوله تعالى : ﴿فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾ أي جهته ومن أنكر وجوبه كفر و : شرط للصلاة مع الأمن : من عدو ونحوه بخلاف من في شدة الخوف والمقاتلة ومع القدرة بخلاف مريض لا يمكنه التحول فإنه يصلي كذلك فإن وجد من يحوله وتركه وصلى لغير القبلة أعاد أبدا كالناسي نقله ح عن ابن يونس وسيأتي في الناسي خلاف وذكر ح أن القدرة تغني عن الأمن أي إذ الخائف عاجز ولا يشترط الذكر فيمن بمكة والمدينة لأن الناسي فيهما كالعامد استقبال عين أي ذات بناء الكعبة : أو بقعتها إن نقصت بجميع بدنه حتى لا يخرج منه شيء عنها فيصلون دائرة أو قوسا إن لم يبلغوا دائرة وصحة صلاة من التفت بجسده كله عن القبلة وقدماه إليها خصها عب بغير مكة ونحوها وعمها ح لمن بمكة : أو جوارها ممن يمكنه يتقن السميت ولا تكفي جهتها لأن الاجتهاد لا يجوز مع القدرة على يقين ولذا لا يجتهد من بالمدينة لكنه لا يطالب باستقبال العين بل يكفي السميت المتيقن بالوحي ومن صلى ببيته في مكة طلع على سطح حتى يرى الكعبة فإن لم يقدر أو كان بليل استدل بأعلام مكة كأبي قبيس وإذا عرف قبلة بيته كفاه ذلك فيما يأتي فإن شق : الاستقبال لمرض أو كبر ولو تكلف طلوع سطح لا يمكنه ففي : جواز الاجتهاد : ومنعه لقدرته على اليقين وهو الراجح نظر أي تردد وأما من لا يقدر بوجه لضعف أو مرض أو ربط فيتعين اجتهاده اتفاقا فالحاصل أن من بمكة إما صحيح ءامن فيجب استقباله عين الكعبة بأن يصلي في المسجد أو في غيره ويطلع حتى يتيقن ثم ينزل فإن تعذر طلوعه أو كان بليل استدل حتى يتيقن فإن لم يمكنه ذلك صلى في المسجد وأما مريض يمكنه ما ذكر بمشقة فهو محل التردد وإن لم يمكنه اجتهد وأما عاجز عن التحول يعلم الجهة فهو كالخائف

يصلي أين توجه لعجزه كما لو كان بغير مكة ويأتي هنا فالآيس أي من تحوله أو له والراجي أخراه والمتردد وسطه وإلا : يكن بمكة ومثلها من بمسجد المدينة لأن قبلته بالوحي فيجب تقليدها وأما قبله جامع عمر بالفسطاط فليست قبله إجماع قاله ب وذكر عن السيوطي أنها مشرقة جدا وأن الليث وعبد الله بن لهيعة كانا يتيمانان إذا صليا فيه وقال القباب إن من بغير مكة والمدينة فرضه الاجتهاد فالأظهر : أن الواجب جهتها أي الجهة التي هي فيها كما للأبهري وقال ابن القصار يطلب سمتها كذا في ضيحه اجتهدا : حال أو تمييز وعبرة المقدمات وعلى من غاب عنها الاجتهاد في طلبها بالأدلة اهـ وهو يحتمل القولين قال جب وهل مطلوبه في الاجتهاد الجهة أو سمت قولان ووجه الثاني أن كثرة المسامحة لا تمنع مع البعد كما في مسامحة النجوم قاله المازري وعليه فمراده المسامحة بالبصر وبه يندفع ما ورد عليهما من عدم صحة صلاة الصف الطويل فإن الكعبة طولها خمس وعشرون ذراعا وعرضها عشرون والإجماع أنها تصح كما في ضيحه لأنه لا يقول أحد إن من بعد من مكة تجب مسامحتها لأن ذلك تكليف ما لا يطاق وذكر المازري أنه لا تظهر ثمرة لهذا الخلاف وقال من بنى عليه أنه لو اجتهد فأخطأ فعلى المذهب يعيد في الوقت وعلى مقابله يعيد أبدا كما للشافعي يرد بأنها قبله اجتهد على كلا القولين والإعادة أبدا إنما هي عندنا في الخطأ في قبله القطع أي قبله مكة والمدينة لأن من بها يرجع إلى يقين بخلاف غيره فإنما يرجع لاجتهاده وهو لا ينقض الاجتهاد كأن نقضت أي الكعبة ولم يبد لها أثر فإنه يجتهد في طلب جهتها وبطلت أي الصلاة إن خالفها أي الجهة التي عينها اجتهداه وفي نسخة خالفه أي الاجتهاد وإن صادف : القبلة في مخالفته لتركه ما يجب كمن صلى ظانا أنه محدث ثم تبين أنه متطهر وأما لو تبع اجتهداه فتبين خطاه فتصح لفعله ما أمر به ويعيد في الوقت إن اجتهد مع ظهور الأدلة وإلا فلا يعيد كما في ضيحه فإن أمكنه الاجتهاد ولم يجتهد وصلى لغير جهتها فلا صلاة له وجعل الباجي المنحرف عن القبلة ثلاثة إن تعدد ذلك أعاد أبدا وإن صادف الثاني أن يتحرى استقبالها مع ظهور أدلتها فاستدبرها فإنه يعيد أبدا إذا لم يستقبلها بشيء من وجهه فإن كانت قبلته إلى اليمين فشرق أو غرب أعاد في الوقت لأن بعضه مستقبل وإن كان انحرافه بين المشرق والمغرب لم يعد في وقت ولا غيره الثالث أن يتحرى استقبالها مع عدم الأدلة فهذا لا يعيد نقله أبو الحسن وصوب أي جهة سفر قصر : أربعة برد فأكثر لراكب دابة فقط : يعود للقيود الأربعة قبله فيخرج حاضرا أو مسافرا لا يقصر وراكب سفينة قال فيها فأما في سفر لا يقصر فيه فلا وإن : كان بمحمل : بفتح أوله وكسر ثالثه بالغ عليه ليلا يتوهم أنه كالسفينة ومن صلى فيه يجلس متربعا ويركع كذلك ويداه على ركبتيه وإذا رفع من ركوعه رفعهما بدل أي عوض عن القبلة وهو خبر عن قوله وصوب في نقل : لا في فرض ولو نذريا أو كفائيا كجنازة على القول بوجوبها وإن : كان النفل وترا : لفعله عليه السلام والسلام ذلك ولا يجب عليه أن يبتدئ النفل إلى القبلة وإن سهل الابتداء لها : بأن كانت الدابة في قطار أو واقفة خلفا لابن حبيب ويفعل في صلاته عليها ما لا بد منه كمسك عنان وضرب وتحريك رجل ولا يسجد على القربوس ولكن يومئ إلى الأرض ويرفع عمامته عن جبهته كما للخمى وليس في ضيحه ولا ح غيره وفي العتبية أنه لا يصلي محولا وجهه لدبر البعير ابن رشد ولو كان تحويله تلقاء الكعبة نقله ح وذكر أنه إن انحرف بدابته بعد إحرامه بلا عذر إلى جهة فإن كانت

القبلة فلا شيء عليه لأنها الأصل وإن كان غيرها بطلت صلاته وأما إن ظن تلك طريقه أو غلبته دابته فلا شيء عليه ولا بأس بإمالاته وجهه عن الشمس إن عاذته ولو وصل منزلا في الصلاة نزل وأتم إلى القبلة راكعا وساجدا وإن لم يمكن منزل إقامة خفف قراءته وأتم صلاته على الدابة لأنه يسير ذكره ح لا : راكب سفينة : فليس صوبها بدلا في نفل خلافا لابن حبيب نقله ابن جزي فيدور : في النفل لجهة القبلة وفي نسخة فيدور معها أي القبلة إن أمكن : دورانه وإلا : يمكن فكالدابة : كذا في نسخة تت أي فيصلي حيث توجهت وهل : إنما يمنع النفل لصوب السفينة إن أوما : اختيارا وقول عب لعذر معترض وأما إن ركع وسجد فلا يدور بل يصلي لصوبها أو : يمنع مطلقا : أوما أم لا ونحوه ما في الكافي أنه لا يتنفل في السفينة إلى غير القبلة تاويلان : لابن التبان وابن أبي زيد في قولها ولا يصلي في السفينة إيماء حيث ما توجهت به كالدابة أي هل علة المنع الإيماء أو التوجه إلى غير القبلة وعليه فلا يصلي فيها إلى القبلة فمحلهما تنفله لغيرها إن ركع وسجد ويتفقان على المنع إن صلى لغيرها إيماء وأما إن صلى للقبلة فله أن يتنفل إيماء ذكره ب عن أبي الحسن ولا يقلد مجتهد : في القبلة مجتهدا غيره : وإن كان أفضل منه أو إما ماله لأن القدرة على الاجتهاد توجبها وتمنع التقليد وهذا إن ظهرت له الأدلة واتسع الوقت فإن ضاق عن استدلاله قلّد غيره وإن خفيت عليه فهو المتحير كما لتت وسياتي حكمه ولو أخبر مجتهد مجتهدا وهو ثقة عن قبلة البلد رجع إليه لأن قبلة البلد لا بد أن تقع فيها اجتهادات من أهله فهي أقرب للصواب من اجتهاد واحد وإن أخبره عن اجتهاده هو سألته عن وجهه فإن تبين لأحدهما صواب الآخر تبعه وإلا فلا فإن لم يفعل فصلاة المأموم منهما باطلة ذكره ح ولا : يقلد محرابا إلا : أن يكون لمصر أي قرية كبيرة فله تقليد محاربي الأمصار التي نصبها الأئمة لتعدد الاجتهاد فيها فهو خير من اجتهاد واحد إلا أن تكون مختلفة أو مطعونا عليها من أهل العلم أو يكون المحراب لمصر خراب جهل من نصبه وإن : كان المجتهد أعمى : فلا يقلد غيره و : إذا لم يقلد سأل عن الأدلة : التي تدل على القبلة ومثله البصير الجاهل بالأدلة فيلزمه السؤال عنها إن كان يهتدي بها إن علمها وإلا ففرضه التقليد فمنها مطلع الشمس ومغربها فإذا انقسمت له الجهات الأربع في بلدة وهو يعلم الكعبة في أي جهة استقبلها وهي بمصر بين المشرق والمغرب قاله تت ومنها القمر فإنه لا يزال قوسا إلا في نصف الشهر وقرناه في أول الشهر للمشرق وفي آخره للمغرب وأما في نصف الشهر فهو في أول الليل قريب من المشرق بعيد من المغرب وفي آخره بالعكس ومنها القطب وهو نجم خفي وسط السمكة التي تدور عليه وتدور عليه بنات نعش ورأس السمكة الفرقدان وذنبها الجدي ذكره أبو الحسن وذكر تت أن القطب نقطة بين الفرقدان والجدي وهو أقرب للجدي والفرقدان والجدي نجوم صغار بينهما صورة سمكة أو سفينة وهي تدور أبدا مع بنات نعش فالجدي يلي النعش والفرقدان يليان البنات فمن جعل القطب بين عينيه صار الجنوب بين كتفيه والمشرق عن يمينه والمغرب عن يساره فمن بمصر وما قاربها يجعل القطب خلف كتفه الأيسر وفي إفريقية يقرب الجدي من خده الأيسر وفي الأندلس يبعد من الخد ويقرب إلى الجنوب أكثر من مصر ويجعله أهل اليمن إمامهم وأهل العراق والموصل خلفهم وأهل الشام يميلون لجهة المشرق يسيرا وأهل السند وأهل الهند



يجعلونه على الخد الأيمن ويستقبلون وسط المغرب وأوائل بلاد التكرور والنوبة  
يستقبلون وسط المشرق وقال عج :

قطب السما اجعل خلف أذن يسري  
والشام خلف وأماما باليمن  
بمصر والعراق خلف الأخرى  
موجها تكن بذا مستقبلاً

**تنبيه :** قوله عليه السلام "ما بين المشرق والمغرب قبلة" إنما خاطب به أهل المدينة ومثلهم كل من في الجنوب أو الشمال فقبلة أهل المغرب إلى المشرق وبالعكس كما قال ابن جزي وذكر أن قبلة أهل المدينة والشام والأندلس ما بين المشرق والجنوب وقد غيره أي غير المجتهد وهو الجاهل والأعمى والعاجز **مطلقاً :** مسلماً عدل الرواية عارفاً : بطرق الاجتهاد أو محراباً : ولو لغير مصر وظاهره أنهما سياتي والظاهر تقديم محراب مصر ثم المجتهد ثم محراب غير مصر فإن لم يجد : مجتهداً ولا محراباً تخير جهة يصلي لها أو تحير : بحاء مهملة **مجتهد :** بأن خفيت عليه الأدلة بغيم ونحوه كما للقباب ومثله لتت وعج **تخير :** ما غلب على ظنه أنه القبلة فيصلي مرة واحدة قاله ابن عبد الحكم وعزى للأكثر ولو صلى : الصلاة أربعاً : لكل جهة مرة احتياطاً كما لابن مسلمة **لحسن :** عند ابن عبد الحكم واختير : عند اللخمي ولو عبر بالاسم كان أولى لأنه من خلاف سابق وقيل المتحير يقلد لجهله حينئذ بالقبلة واستظهره في ضيحه وقال الباجي يندب تأخيرها لآخر الوقت رجاء أن يجد ما يستدل به فإن لم يجد تخير جهة.

**تنبيه :** المتحير عند البساطي من التثبت عليه أدلة ظاهرة وتبعه ب وقال إن من خفيت عليه الأدلة حكمه التقليد ويرده أن القباب إنما ذكر قول الباجي وابن عبد الحكم فيمن خفيت عليه الأدلة وذكر أبو الحسن عن عبد الوهاب فيمن عميت عليه الأدلة فصلّى إلى ما غلب على ظنه أنه جهة القبلة ثم بان له الخطأ أنه لا إعادة عليه اهـ وفي المقدمات عن عامر بن ربيعة قال "كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة ظلماء في سفر فخفيت علينا القبلة فصلّى كل واحد منا إلى جهة وعلمنا علماً فلما أصبحنا فإذا نحن قد صلينا لغير القبلة فسالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مضت صلاتكم" وإن تبين : لمجتهد خطأ بصلاة قطع غير أعمى ومنحرف يسيراً : وغيرهما وهو بصير انحرف كثيراً وأما هما فيستقبلانها : ويتمان صلاتهما فإن لم يستقبلا صحت إلا لأعمى منحرف كثيراً وأما غير الأعمى فيقطع إن انحرف كثيراً كما مر فإن لم يتبين خطأ بل شك فيه تمادى ولو اعتقد ماموم انحرف إمامه فارقه وأتم لنفسه إلا فيما تشترط فيه الجماعة كالجمعة والجمع و: إن تبين بعدها : خطأ أو علمه فيها لزمه القطع أعاد أي بصير انحرف كثيراً ندبا في الوقت المختار : لا أبداً خلافاً لابن مسلمة والمغيرة وهذا في العصر فقط إذ أصبح أنه يعيد الظهرين للأصفرار والعشائين للفجر ومحل هذا في قبلة اجتهاد لا يرجع فيها من أخطأ إلى يقين إذ لا ينقض الظن بالظن على الأصح بخلاف من يرجع إلى يقين كمن بمكة أو المدينة فإنه يعيد أبداً قاله القباب وذكر أبو الحسن عن الباجي أن قول المغيرة فيمن استدبر أنه يعيد أبداً معناه مع ظهور أدلة القبلة وأما مع خفائها فلا يعيد وقد مر عن الباجي أن المنحرف عن القبلة إن تعدد ذلك أعاد أبداً وإن صادفها وإن تحرى استقبالها مع خفاء الأدلة فلا إعادة عليه وإن تحراه مع ظهورها فاستدبر أعاد أبداً فإن كانت

قبلته اليمين فشرق أو غرب أعاد في الوقت لأن بعضه مستقبل وإن كان انحرافه بين المشرق والمغرب فلا يعيد في الوقت ولا في غيره اهـ ونحوه ما ذكره ح عن الشافعية أن من اجتهد وأخطأ إلى الحرم جاز لقوله عليه السلام «البيت قبله لأهل المسجد والمسجد لأهل الحرم والحرم لأهل مشارق الأرض ومغاربها» لكن ذكر أن البيهقي ضعفه وهل يعيد الناسي : للاستقبال فتركه سهوا أبدا : أو في الوقت خلاف : الأول للقاسي ورجحه ابن يونس والثاني شهره ابن رشد واقتصر عياض على أن الناسي للقبلة فتركها سهوا وجاهلها يعيدان في الوقت وفسر عب المصنف بناسي حكم الاستقبال أو جهة القبلة والظاهر أن ناسي الأمرين جاهل لهما وفي ضيغ أن جاهل الحكم يعيد أبدا بلا خلاف وجاهل الأدلة يعيد أبدا على المشهور وذكر ب أن في إعادة جاهل الأدلة أو الاستدلال بها خلافا وجازت سنة : غير مؤكدة فيها أي في الكعبة وفي الحجر : وأما الموكدة فلا تصلى فيها كركعتي طواف واجب والوتر وركعتي الفجر قاله فيها لأي جهة : إن صلى في الكعبة لا في الحجر فلا يجوز ذلك فيه إلا لجهة الكعبة قاله ح وذكر أنه يستحب لمن تنفل فيها أن لا يصلي لجهة الباب لا : يجوز فيها فرض : عيني أو كفائي فيعاد في الوقت : صلى فيها أو في الحجر والظاهر أن المراد الضروري لأنه في المدونة ساواه بمن صلى ومعه لحم ميتة ونصها ومن صلى في الكعبة فريضة أعادها في الوقت وكذلك من صلى ومعه لحم ميتة وأول : كون الفرض يعاد في الوقت بالنسيان : وعليه فيعيد العائد أبدا وعزى لابن يونس وبالإطلاق : فيشمل العائد وعزى للخمى لأن النهي عنده للكراهة وبطل فرض : صلى على ظهرها : وكذا نفل موكد إلا لضرورة لأن القدرة شرط في وجوب الاستقبال وفيل تسقط الصلاة كعدم ماء وصعيد وإنما بطل على ظهرها وإن كان بين يديه بعض سطحها لأن المطلوب عندنا استقبال جملة بنائها فلا يكفي جزؤه خلافا للشافعي ولا هواؤها خلافا لأبي حنيفة كذا في ح كالأركب : لدابة إن صح وأمن فإنه تبطل صلاته إلا بالاحتحام أي قتال فيصح إيماء للأرض لا للسرّج ونحوه أو خوف من كسبع : إن نزل عنها فيصلّي راكبا إيماء للأرض فتصح وإن : صلى لغيرها أي القبلة في المسألتين وخرج بالاحتحام صلاة القسمّة فإن الاستقبال فيها شرط مع الأمن وإن أمن : بعد فراغها أعاد الخائف : من كسبع ولص إن تبين عدم ما خافه وإلا فلا إعادة عليه بوقت : مختار قاله عب وأما خائف عدو فلا إعادة عليه كما يأتي وذكر أبو الحسن أن الخائف من كسبع إما موقن بزوال الخوف أو يئس منه أو راج وإلا لخضخاض : أو ماء لا يطبق : بحضر أو سفر النزول به : لخوف غرق أو خاف خروج الوقت فيصلّي فرضا راكبا للقبلة فإن أطاق النزول به لزمه أن ينزل وإن خاف تلوث ثيابه ويصلي قائما ويومئ لسجوده أخفض من ركوعه كما في الرسالة وإن خرج عنه في الوقت أعاد بوقت لأنه لم يتفق على إيمائه فقد قيل إنه يسجد في الطين وإن فسد ثوبه ذكره ابن رشد أو أي والا لمرض : يطبق معه النزول و : لكن يوديه أي الفريضة عليها أي الدابة كالأرض : بأن تساويا في أنه يصلي إيماء بالأرض وعلى الدابة وأما إن كان يركع ويسجد عليهما فلا يجوز أن يصليها على الدابة خلافا لبهرام وتنت وإن كان لا يطبق النزول لمرض صلى على الدابة بلا نزاع فلها أي القبلة بعد أن توقف له الدابة ويومئ بالسجود للأرض فإن أوما لغيرها بطلت وجعل عب الصور أربعا إحداها أن يقدر على أن يركع ويسجد عليهما قائما أو جالسا والثانية أن يقدر أن يصلي بالأرض قائما أو جالسا

على الدابة فينزل في هاتين الصورتين والثالثة أن يومئ فقط عليهما وهي محل المص والرابعة يقدر على الإيماء بالأرض وعلى الركوع والسجود على الدابة قائما أو جالسا فلا يلزمه النزول وله الصلاة على الدابة إيماء وفيها أي المدونة كراهة: الفرع الأخير : وهو أداء المريض فرضه على الدابة لكن نصها والشديد المرض الذي لا يقدر أن يجلس لا يعجبني أن يصلي المكتوبة في المحمل لكن على الأرض فسرت بالمنع والكراهة وحملها بعضهم على ما إذا صلى حيثما توجهت الدابة وأما إن وقفت له واستقبل وصلى فلا كراهة وحملها بعض على الإطلاق ذكر ذلك تت وبالله تعالى: التوفيق.

**فصل : فرائض الصلاة أي أركانها وأجزاؤها وهي جمع فريضة لا فرض وعددها خمس عشرة بين متفق عليه ومختلف فيه فمنها تكبيرة الإحرام : وهي التي تقترن بها نية أداء فرض الصلاة قاله ابن رشد وهو يفيد أنه ليس للتكبير نية أخرى وكذا قوله أن الإحرام يفتقر لنية ولفظ فالنية اعتقاد ما افترض عليه من الصلاة التي قام إليها واللفظ التكبير اهـ وهي تجب في الفرض والنفل ولا يحملها الإمام ومعنى الإحرام الدخول في حرمة الصلاة فيحرم به كلما ينافيها وهل هو النية فقط أو مع التكبير وهو ظاهر ما لابن رشد فعلى الأول تكون تكبيرة الإحرام من إضافة الشيء لمصاحبه كريح المطر وعلى الثاني من إضافة الجزء للكل ولا يحسن عد الاستقبال من أجزاء الإحرام لأنه من شروط الصلاة فهو خارج عنها كستر العورة و: منها قيام لها : في فرض لقادر إلا لمسبق: أي من ركع إمامه قبله فتاويلان: هل يكفيته تكبيره في انحناؤه فلا يجب قيامه وهو ظاهر قولها إذا كبر للركوع ونوى به العقد أجزأه قاله الباجي وابن بشير لأنه إنما يكبر في حال انحناؤه أولا يكفيته وما فيها مأول بأنه كبر قائما لقول محمد أن من أحرم راکعا لم تجزه تلك الركعة وشهره عياض كما في ضيحه وعليه ابن رشد ومحلها من كبر في حال انحطاطه كما في ضيحه وح وزعم عب أن من ابتداء التكبير في حال انحطاطه وأتمه فيه أو بعده لم تجزه تلك الركعة قطعاً محتجا بقول ابن عطاء الله فإن لم يكبر إلا وهو راکع ولم يحصل شيء من تكبيره في حال قيامه فلا إشكال أنه لا يعتد بتلك الركعة اهـ ولا حجة له فيه لأن معناه من لم يبتدأ حتى تم ركوعه ولم يبتدأ في بقية من قيامه والله تعالى: أعلم وأما من ابتداء في انحطاطه فتعتقد به الصلاة على تاويل الباجي ومن وافقه .**

**تنبيه : فهم ح من نفي ابن عطاء الله الاعتداد بالركعة إذا كبر وهو راکع أن الخلاف باق في انعقاد الصلاة بذلك التكبير وفهم منه عج صحة بقية الصلاة ويفيده قول ابن رشد أنه إن كبر وهو راکع بطلت الركعة لإسقاطه منها القيام وأتى بها بعد سلام الإمام اهـ ووجهه بعضهم بأن التكبير كأنه قارن قيام الثانية وإنما يجزئ : في الإحرام الله أكبر : بلفظه وترتيبه لا غيره نحو الله أعظم أو اجل أو الأكبر ولا بد من مد طبيعي في اللام ولا يمد الهمز الأولى لإيهام الاستفهام ولا الهاء ولا باء أكبر عمدا لإيهامه أكبار جمع كبر للطليل ولا يشد الراء ويغفر قلب الهمزة واوا كما لابن جزي لأنه بعد ضم وقيل يضر لأن اللفظ متعبد به ولا يفصل بين كلمتيه بوقف طويل ولا بلفظ ولو لتعظيم نحو الله تعالى: أو العظيم أكبر فإن عجز : عن التكبير لخرس أو عجمة سقط : وأحرم بالنية وقال عبد**

الوهاب يحرم بلغته و: منها نية الصلاة المعينة : بأن يقصد عين الصلاة التي قام إليها من ظهر أو عصر مثلاً أو وتر أو فجر وعيد ولا يكفي مطلق فرض أو سنة ويستثنى من ذلك من ظن الظهر جمعة فإنها تجزئه كما في جب بخلاف العكس لأنها أخص من الظهر شروطاً ونية الأخص تستلزم نية الأعم بلا عكس وفي المقدمات أن إكمال النية أن يستشعر بقلبه الإيمان فيقرن بذلك اعتقاد القرية إلى الله تعالى: بأداء ما افترض عليه من تلك الصلاة بعينها فإن سهى عن إحضار الإيمان لم يفسد إحرامه لتقدم علمه به وكذا لو سهى عن وجوب الصلاة والتقرب بها إذا عينها لأن تعيينها يقتضي ذلك **ولفظه** أي نطقه بما نوى واسع : أي جائز لكنه خلاف الأولى إلا في حق موسوس قال ابن رشد وتجزئ النية بالقلب دون النطق فإن تخالفاً أي لفظه وقصده ف: **المعتبر العقد** أي القصد كمن نوى التي قام لها ونطق بغيرها سهواً فتصح لخبر "إنما الأعمال بالنيات" قال في الإرشاد والأحوط الإعادة أي لاحتمال أن تكون نيته تعلقت بما لفظ به وإن تذكر في أثنائها أعاد النية قاله عج ولو تعدد نطقه بغير ما نوى بطلت لتلاعبه **والرفض** : أي قصد الخروج عنها وفي ح أنه تقدير ما وجب من العبادة معدوماً **مبطل**: إن رفضها في أثنائها على المشهور لا بعدها على الأصح لأن بالفراغ منها يسقط التكليف بها فلا يعود برفضها ك: **إبطال سلام** : لظن الإتمام أو **ظنه** : أي السلام لظن الإتمام ولم يقعا فأتى : ما حصل في الصورتين **بنفل** : شرع فيه وإنما تبطل فيهما إن طالت : القراءة بعد الفاتحة وقيل بأن خرج منها أو **ركع** : من لا يقرأ كأمي ومسبق وإذا بطلت أتم النفل إن اتسع الوقت للفرض وإلا قطع ما لم يركع فيشفعه كما يأتي في ذكر بعض وإلا : بأن تذكر بالقرب فلا : يبطل فرضه بل يرجع إليه ولا يعتد بما فعل بنية النفل بل يجلس ثم يقوم بناء على أن الحركة للركن مقصودة ويسجد بعداً للزيادة ك: ما تصح إن لم يظنه أي السلام بل ظن أنه في نفل ويجزئه ما فعل على المشهور لأنه لم يقصد أنه خرج من الفرض بخلاف التي قبلها كما في ضيغ وكذا عند ح مصلي ظهر ظن أنه في العصر وأما من تعدد التحول لنية النفل عبثاً فمفسد لصلاته وقيدته ابن فرحون بمن قصد بنية النفل رفض الفريضة وإلا لم تكن منافية نقله ح أو عزبت : النية أي غابت بعد عقدها في محلها فلا يضر ذلك لمشقة استصحابها ولو عزبت لأمر دنيوي تقدم الصلاة خلافاً لابن العربي أو لم ينو الركعات : لأن كل صلاة تستلزم عدد ركعاتها وجوز اللخمي أن يحرم على أنه مخير بين الإتمام والقصر وبناء المازري على نفي لزوم نية الركعات وذكر القباب أنه لم ير من قال بلزومها وإنما اختلف فيمن دخل بنية صلاة السفر ثم أراد الإتمام أو العكس هل له ذلك انتهى ونحوه ما ذكر ب عن الفلشاني أن الخلاف إنما هو إذا نوى عدداً هل يلزمه ولا ينتقل عنه أو له أن يتمها على غيره وهذا كقول ابن عرفة وفي لزوم ما نوى من عدد الركعات خلاف اهـ لكن ذكر ابن جزري أنه اختلف في وجوب نية عددها وبنى عليه الخلاف في صحة صلاة من افتتح الصلاة بنية القصر فأتى وبالعكس ومن دخل في الجمعة بنية ظهر وبالعكس أو : لم ينو الأداء أو ضده : أي القضاء لأن بقاء الوقت يستلزم الأداء وخروجه يستلزم القضاء ولو نوى أحدهما ناب الأداء عن القضاء إن اتحد الوقت كمن لم يعلم بالطلوع فصلى الصبح بنية الأداء لا إن لم يتحد كمن صلى الظهر أياماً قبل الزوال فلا يجزئ ظهر يوم عن الذي قبله وانظر فيمن ظن الطلوع فصلى بنية القضاء فتبين عدمه والظاهر الصحة ولم يتعرض المصنف لتعيين اليوم وذكر ح

والقبا ب أنه لا يلزم و: منها نية اقتداء الماموم : بإمامه فإن لم ينوه وتابعه بطلت وجاز له دخول على ما أحرم به الإمام : فإن وافقه فواضح ومنه من لا يدري أصلاته جمعة أو ظهر يوم خميس فإنه يجزئه ما وجد وإن خالفه بطلت إلا من لا يدري هل إمامه مقيم أو مسافر فالمقيم يتم بعد إمامه ويتم المسافر معه ذكره غ وغيره وزادت من شك هل الإمام في ظهر أو عصر فإن تبين أنها ظهر وقد صلاها صارت نفلا ويصلي العصر وإن تبين أنها عصر ولم يصل الظهر صحت ويعيدها بعد الظهر في الوقت ولم يسلم ح ولأب صحتها وبطلت : الصلاة بسبقها أي النية للتكبير بأن عزبت حتى كبر إن كثر : إجماعا فإن سبقت ولم تعزب فهي مقارنة وإلا : يكثر فخلاف : هل تبطل كما للشافعي أو لا كما لأبي حنيفة ومبناه هل شرط الإحرام مقارنة النية للتكبير بأن وقع معها أو سبقها واستصحب إليها وهو الذي في التلقين أو يجوز تقديمها بيسير وصححه ابن رشد وقال إن من لم يجدد النية مع الإحرام نسيانا فصلاته تامة لتقدم نية قبل تلبسه إذ لا يتصور من القائم لها عدم النية وفي الكافي أن تحصيل مذهب مالك أن المصلي إذا قام لصلاته أو قصد المسجد لها فهو على نيته وإن غابت عنه وهذا يؤيد قول عب أنه يعتبر في السير مسجد المدينة من أبعد دار منها لأن الإمام إنما تكلم على بلده و: منها فاتحة أي قراءتها وإنما تحصل بحركة لسان : لأن من لم يحركه وإنما فكر بقلبه لم يقرأ ولذا أجاز ذلك للجنب وتجب قراءتها على من يلحن فيها على أن اللحن لا يبطل لا على أنه مبطل ويجب على المراء تفقدها في أهله وولده وعبيده كما في ح وأما القول بأنه لا يجب على العالم التعليم حتى يطلب منه فلعله في غير رعيته لخبر «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» لإمام وفذ : بخلاف الماموم لحمل إمامه لها عنه وإن لم يقصده وقال ابن العربي تجب عليه إلا في الجهر إذا سمع قراءة إمامه نقله في ضيخ والمشهور أنها لا تجب عليه في الجهر وإن لم يسمع إمامه ذكره البحيري وإن لم يسمع نفسه : والأحب أن يسمعها و: منها قيام لها أي لأجلها في الفرض لقادر يقرأها وأما الماموم فقيامه لخوف مخالفة الإمام وقيل القيام فرض مستقل .

فرع : ذكر ح أنهم نصوا على صحة صلاة جماعة في سفينة تحت سقفها منحنية رؤوسهم لأنهم تركوا الاعتدال وهو سنة قال أبو الحسن الصغير وكذلك في الصلاة في الخباء اهـ لكن الأصح عند المصنف أن الاعتدال فرض كما يأتي فيجب تعلمها : ولو بأجرة إن أمكن : بأن صلح له اتسع الوقت ووجد معلما وإلا : يمكن أن يتم أي اقتدى بإمام يحفظها فإن لم يمكن أي التعليم والإنتمام فالمختار : لآخمي سقوطهما أي الفاتحة والقيام لها وقيل يجب بقدرها بناء على أن القيام فرض مستقل لا لأجلها وقيل يجب بدلها من الذكر اهـ وروي أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم إنني لا أحسن القراءة فقال له "قل سبحان الله والحمد لله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم" و: إذا سقطا ندب فصل بين تكبيره وركوعه : بوقوف ما وندب أن يذكر الله تعالى : فيه وهل تجب الفاتحة في كل ركعة : وهو الرواية المشهورة وصححه في الكافي وكذا جب وعبد الوهاب واحتج له ابن رشد بقوله عليه السلام "لا تتم ركعة لم يقرأ فيها بأمر القراءان" أو : في الجبل : وتسن في الأقل وهو لمالك أيضا وشهره صاحب الإرشاد خلاف : وقال المغيرة تجب في ركعة واحدة لقوله صلى الله عليه وسلم "من صلى صلاة لم يقرأ

فيها بأمر القراءان فهي خداج" أي غير تامة وقيل المراد بالصلاة كل ركعة ثم على أنها في الجل أو في ركعة وتسن في الباقي يجزئه القبلي إن تركها سهوا وتركها عمدا كترك السنن وعلى وجوبها في الكل يلغي ما تركها فيه ويبني على غيره ويسجد بعديا إن تمخضت الزيادة بأن تركها في ثلاثة أو أربعة وإلا فقبليا لنقص السورة وكذا يفصل في سجود ملغي ركعة في رباعية ومن أطلق أنه قبلي أو بعدي ولم يفصل فقد أخطأ وحصل ب أن المشهور فيمن تركها سهوا أنه يتمادي ويسجد قبليا. رعا للقول بوجوبها في ركعة ويعيد الصلاة أبدا احتياطا رعا للقول بوجوبها في الكل سواء تركها في ركعة من رباعية أو ركعتين كما في ضيحه أو في الجل كما للفاكهاني اهـ وحصل ابن رشد في تركها في ركعة من غير ثنائية أقوالا ثلاثة هل يلغيا أو يجزئه قبلي أو يجزئه ثم يعيد وأما في أكثر فقولان فقيل يتمادي ويسجد قبليا ويعيد وهو مذهبها وقيل يلغي ما تركها فيه واختلف في ركعة من ثنائية كصبح وجمعة وسفريه هل كركعة من غيرها أو كركعتين وإن ذكرها قبل ركوع قرأها وأعاد السورة على المشهور ويسجد بعديا عند سحنون والمشهور انه لا يسجد لأنها زيادة قراءة وإن ركع ولم يتمم الركعة فعلى الإلغاء يبني ويسجد بعديا إن تمخضت الزيادة وإلا فقبليا وعلى الإعادة فقيل يقطع وقيل يرجع فيقرأ وإن أتمها فقيل يقطع وقيل يجعلها نفلا كما لو أتم ركعتين ذكره ابن رشد وإن ترك عاية منها : أو أكثر سهوا وفات التلافي سجد : قبليا وقيل إن ذلك كترك كلها ذكره في ضيحه و: منها ركوع : وهو لغة انحناء الظهر وأقله ما تقرب راحته : أي بطنا كفيه فيه أي في انحناؤه من ركبتيه : فلا يجزئ ما دون ذلك قال ابن شعبان أخفه بلوغ يديه آخر فخذيه ولابن جزئ أن أقله أن ينحني بحيث تنال كفاه ركبتيه أو قرب ذلك وأكملة أن يستوي ظهره وعنقه اهـ وفيها ويكره أن ينكس رأسه في الركوع أو يرفعه وأحسنه الاعتدال اهـ وقد ورد النهي عن الإفراط في الركوع وروى أنه صلى الله عليه وسلم لو صب على ظهره ماء لاستقر وندب تمكينهما أي راحتيه منهما : أي من ركبتيه بأن يضعهما عليهما فإن لم يفعل لم تبطل ولو قطعت إحداهما وضع الأخرى ولو قطعنا أو قصرتا لم يزد في انحناؤه على تسوية ظهره ولا حد في تفرقة أصابعه على ركبتيه أو ضمهما وقيل يندب ضمهما لاستلزامه استقبال القبلة بها كلها بخلاف تفرقتها و: ندب نصبهما أي الركبتين بأن يقيمهما معتدلتين كما في ضيحه وقول البساطي يبرزهما قليلا لم يسلمه تت و: منها رفع منه أي من الركوع فتبطل بتعمد تركه على المشهور لما في الصحيحين من قوله عليه السلام لأعرابي "اركع حتى تطمئن راکعا ثم ارفع حتى تعتدل قائما" و: منها سجود على : بعض جبهته : وهي ما بين ناصيته وحاجبيه بأن يلصقها بالأرض أو بمتصل بها ثابت ولو مجوفا أو سرير خشب كما في ح فخرج بالمتصل سرير معلق وبالثابت نحو قطن وصوف منفوش إلا أن يندك وكره مالك شدها بالأرض وقد أنكر سعد بن أبي وقاص إلى في نسخة بن الخطاب مطبوعة عندنا ونسخ غيرها. أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه والله اعلم، مصححه، على من رأى بجبهته أثر السجود نقله ح ولا يجب ارتفاع العجز على الرأس بل يندب وأعاد لترك سجود على أنفه وإن ندب على المشهور وإنما أعاد رعا للقول بوجوبه وقد اختاره ابن العربي لأنه صفة سجوده عليه السلام ذكره في ضيحه بوقت : اختياري عند عب وب وقيل ضروري وهما أظهر وفي التلقين أنه إن اقتصر على الجبهة أجزأه وشهره ابن جزي وسن:



السجود على أطراف قدميه أي أصابعهما بأن يباشر بها الأرض رافعا كعبيه ولا يسجد على ظهورهما و: على ركبتيه : وقيل يجب على أطراف قدميه وربكتيه لقوله صلى الله عليه وسلم "أمرت أن أسجد على أعضاء سبعة وهي الوجه واليدان والقدمان والركبتان" كيديه : فإنه يسن عليهما على الأصح : وقيل يجب عليهما إذ لهما حكم الوجه وعليه الأكثر وحكى ابن جزئ الإجماع عليه فإن لم يرفعهما بين سجدتيه ففي أجزاء صلاته قولان مبناهما الخلاف في وجوب وضعهما وفي ح عن الذخيرة أن المشهور الإجزاء و: منها رفع منه أي السجود ولا خلاف فيه لأنه لا بد من فصل بين سجدتيه فإن لم يرفع فهي سجدة واحدة قال الباقي في كون الجلسة بين السجدتين فرضا أو نفلا خلاف اهـ معناه خلاف في الاعتدال لا في الفصل إذ لا خلاف في الفصل ولم يذكر المص هذه الجلسة وقد عدها ابن جزئ ركنا وفي حديث الأعرابي "ثم ارفع حتى تطمئن جالسا" وجلس لسلام : بقدر ما يعتدل ويسلم وباقي جلوسه سنة على المشهور و: منها سلام عرف بأل : قبل عليكم فإن أخره بطلت على الراجح ولا يجزئ إن نكر أو عرف بالإضافة على المشهور وجمع ال والتتوين يجزئ على الخلاف في اللحن في القراءة ذكره القباب وفي ح عن الزناتي أن المشهور الإجزاء ونقل عن متأخري الشيوخ عدمه ولم يشترط أبو حنيفة لفظ السلام فأجاز كل شيء قصد به الخروج منها ولو كان حدثا وفي اشتراط نية الخروج به : منها كما لابن حبيب لأنه لا ينحل شرعا ما كان منعقدا إلا بقصد كما لم يرتبط إلا بقصد أو لا يشترط كما لا يشترط تجديد النية لكل ركن قاله ابن رشد خلاف : محله غير الأخرس إذ لا بد له منها.

فرع : من سلم في ظهر بنية عصر عمدا بطلت وسهوا سلم وسجد قاله عب وأقره ب وأجزأ في تسليمة الرد : على الإمام وعلى اليسار سلام عليكم : منكرا وعليك السلام : بإفراد الضمير وتأخير السلام معرفا والأحسن الرد بالسلام عليكم و: منها طمأنينة : في جميع الأركان وهي استقرار الأعضاء وقيل إنها سنة وشهر زروق أن من تركها يعيد في الوقت ذكره ب ويدل لوجوبها ما في حديث الأعرابي "اركع حتى تطمئن راكعا" وفي الرسالة وأقله أن تطمئن مفاصلك وفي التلفين أنه يجزئ أدنى لبث ونحوه لابن جزئ واختلف في وجوب الزائد واحتج له بأن من أدركه من ركوع الإمام فقد أدرك تلك الركعة و: منها ترتيب أداء : أي فعل أركانها بأن يحرم فيقرأ فيركع فيسجد و: منها اعتدال أي عدم انحناء وإنما ذكره ابن رشد وعياض في الفصل بين الأركان وخصه جب بالرفع من الركوع والسجود وفي الكافي أنه في جميع الأركان ومثله لابن جزئ وفسره بإكمال هيئة كل ركن على الأصح : وهو لأشهب وابن القصار وابن الجلاب والأكثر على نفيه: كما في المقدمات وقد جعله عياض وابن جزئ سنة قال عبد الوهاب والأولى أن يجب من ذلك ما كان أقرب إلى القيام وسننها أي صلاة الفرض ومثلها النفل إلا في السورة والقيام لها والجهر والسر وهي من مسائل مستثناة قولهم السهو في النفل كالسهو في الفرض ومنها من عقد ثلاثة في نفل أتم أربعا بخلاف الفرض إذا عقد زائدة ومنها من نسي ركنا من النفل وطال فلا يعيده بخلاف الفرض وجمعتها في قولي :

السهو في النفل كفرض ما عدا  
وعقده ثلاثة وتركه  
جهرا وسرا سورة نلت الذي  
ركنا وطال هكذا عليه

**سورة :** لغير مؤتم ويجزئ بعضها وإتمامها سنة خفيفة ولذا لا يسجد لتركه ذكره في ضيحه وذكر ابن جزي أنه يستحب وأنه يكره تكريرها في ركعة لا في ركعتين وذكر تـت عن ابن عرفة أنه يكره فيهما وذكر منع تنكيس السورة بأن يقرأ من آخر السورة إلى أولها وذكر عب أنه ككلام أجنبي ويجوز أكثر من سورة عند مالك والواحدة أحب إليه ذكره القباب **بعد الفاتحة :** وكونها بعدها سنة عند عياض وابن جزي وفيها ومن نسي أم القراءان حتى قرأ السورة فليبتدئ أم القراءان ويعيد السورة اهـ وهل يسجد بعديا أو لا قولان أرجحهما الثاني كما في ضيحه في : **الركعة الأولى والثانية :** من فرض اتسع وقته لا في نفل أو جنازة أو ما يخرج وقته بقرائتها ولا في الأخيرتين خلافا للشافعي وتندب في النفل إلا ركعتي الفجر على المشهور ولو قرأ في الثانية سورة قبل سورة الأولى جاز وإنما يكره في ركعة واحدة وكذا يكره قراءة آخر السورة في الركعة الأولى وأولها في الثانية ذكره تـت وظاهر المص جواز فصل سورة الثانية عن سورة الأولى بسورة أو أكثر وكرهه الحنفية لأنه هجر للمتروكة بسورتين فأكثر ذكره عب وقيام لها أي السورة فلا تجزئ قرائتها بجلوس وعد المص قيامها سنة تبعا لابن يونس وعياض ولم يعده ابن رشد لكون القيام للقراءة تبعا فهو مطلوب لغيره لا لنفسه ولذا من لا يحفظ غير الفاتحة يركع إذا تمت ولا يقوم بقدر سورة **وجهر أقله :** للرجل أن يسمع نفسه ومن يليه : إذا أنصت له ولا حد لأعلاه كما في ح ويجهر الإمام ما أمكنه ليسمع الجماعة وجهر المرأة أن تسمع نفسها فقط ومثلها رجل يخلط على من يليه وسر : أقله حركة لسان وأعلاه اسماع نفسه فقط بمحلها أي الجهر والسر فمحل الجهر الأولى والثانية من غير الظهرين وما عدا ذلك للسر وكل تكبيرة : بانفرادها إلا الإحرام : لوجوب تكبيره وفي ضيحه أن في كل تكبير غيره قولين هل كل تكبيرة سنة أو الجميع سنة اهـ وبالثاني صدر ابن رشد في مقدماته وسمع الله لمن حمده : في محله ومعناه أجاب الله دعاء من حمده وتعدى سمع باللام لتضمنه معنى استجاب لإمام وفذ : وأما الماموم فيقول ربنا ولك الحمد كما يأتي وكل تشهد : فيشمل أكثر من اثنين كما في اجتماع البناء والقضاء وسمي تشهدا لما فيه من الشهادة بوحدانية الله وبرسالة محمد صلى عليه وسلم وجلوس أول أي ما عدا الأخير هذا قول الأكثر وأوجه الليث وداوود وأحمد وحجة الأكثر أنه صلى الله عليه وسلم قام من اثنتين ولم يرجع والزائد على قدر السلام من الثاني يعني أن محل السلام منه واجب وما قبله سنة وأوجب الشافعي التشهد الثاني وجلوسه وروى نحوه عن مالك ذكره القباب وأما الجلوس للدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فمثلها الآن حكم الظرف حكم تابع لما فعل فيه و: الزائد على : قدر الطمأنينة : في كل ركن وقيل يجب ويشكل على الأول أن من أدركه مع ركوع الإمام مدرك لتلك الركعة وأجيب بأن المسبوق يغتفر له للضرورة ذكره في ضيحه وينبغي تطويل الركوع والسجود على الرفع منهما ورد مقتد : أدرك ركعة فأكثر على إمامه : السلام بأن يسلم ثانية بعد الأولى مشيرا بها إليه بقلبه لا برأسه ولو قام على العتد وإنما يجب رده كما يجب في غير الصلاة لأن الإمام إنما قصد بسلامه الخروج من الصلاة فحصل به سلامه على من معه وعلى الملائكة تبعا أو : رده بتسليمة ثالثة على يساره وبه أحد : أدرك ركعة فأكثر ولو صبيا أو مسبوقا لم يسلم لأن سلامه متوقع فإن لم يكن به أحد لم يرد عليه على المشهور وفسر ح المص بأن مجموع الردين سنة واحدة ونقله عن

عياض ونقل عن الشيباني أنهما سنتان وبه شرح تت وعب وما للمص من تقديم الرد على الإمام هو مذهبا ووجهه أن سلامه سبق سلام غيره فيكون الرد عليه سابقا وقيل يسلم على يساره قبل الإمام ووجهه أن من يساره خصه بالسلام بخلاف الإمام ومن خصه بالتسليم أولى بالتقديم وفي المسبوق قولان هل يسلم كالفذ أو كالمأموم فيرد على من سلم عليه حضر أو غاب والمعتمد أن محل الخلاف من غاب كما في ضيحه **وجهر بتسليمة التحليل** : وهي الأولى **فقط** : والمرأة كالرجل ويسمع المأموم من يليه لأنه يستدعي الرد ويخفي تسليمة الرد وندب جهر الإمام بالتكبير وسمع الله لمن حمده وجهر غيره بتكبيره الإحرام فقط وسره بغيرها وإن سلم : **مصل على اليسار** : بنية التحليل ثم تكلم : مثلا قبل تسليمة اليمين لم تبطل : على المعتمد عامدا أو لا خلافا لابن شعبان لأنه إنما ترك فضيلة التيامن وأما إن نوى به الفضيلة فتبطل كما صوبه ابن عرفة نقله ح وفصل اللخمي فقال إن تعمد الخروج بها لم تبطل وإن سلم قصدا للفصل ثم يعود ليسلم للفرض فنسى وطال بطلت وإن ظن أنه سلم الأولى ونوى بالثانية الخروج لم تبطل وإن رأى أنها فضيلة وطال بطلت قال ابن بشير وهو جمع بين القولين ذكره في ضيحه وإن لم ينو شيئا جرى على الخلاف في اشتراط نية الخروج ومفهوم تكلم أنه إن لم يتكلم صحت صلاته إن قصد التحليل وإن نوى الفصل ولم ينو العود بطلت أو نواه ولم يعد بقرب لأنه ترك ركنا وطال فإن عاد بقرب لم تبطل وسترة : بجعلها قدامه ولا يصمد إليها أي لا يسامتها بل ينحرف عنها قليلا قاله عياض وغيره وعدها المص سنة والمعتمد ندبها كما لابن رشد وعياض ونقله في ضيحه عن الباجي وبه صدر ابن عرفة وكذا الكافي واختلف في قدر قربها منه فقيل ثلاثة أذرع وقيل قدر ممر الشاة وهو شبر قاله القباب وفائدتها قبض الخواطر عن الانتشار وكف البصر حتى يجتمع العبد لمناجاة ربه **لإمام وفذ** : لا مأموم لقولها ولا يكره للرجل أن يمر بين الصفوف والإمام يصلي لأن الإمام سترة لهم وقال الجلاب وعبد الوهاب إن سترته سترة لهم وعليه حملها بعضهم وقيل خلاف وينبني عليه لو صلى الإمام بلا سترة هل صلاتهم أكمل من صلاته أو لا وعلى ما للجلاب لا يمر بين الإمام والصف الأول وعلى الآخر يجوز ذلك كما أجازة مالك في الثالث والرابع ذكره في ضيحه وجوازه في الأول ظاهر قول الكافي ولا يجوز لأحد أن يمر بين يدي المصلي إلا أن يكون خلف إمام إن خشيا مرورا : بين أيديهما وإلا فلا وقيل تبطل مطلقا ولو بصحراء لا أحد بها أو بمكان عال وإنما تكون **بطاهر** : لا نجس كجدار مرحاض ثابت : غير حجر لا صبي لا يثبت ومجنون مطبق غير مشغل : للقلب كامرأة ومقابل بوجهه وجماعة تتحدث ونائم إذ قد يحدث منه ما يشوش على المصلي ذكره في ضيحه في **غلظ رمح وطول ذراع** أي عظمه كما في المدونة وقيل من المرفق إلى طرف الوسطى وفيها أن السترة قدر مؤخرة الرجل وهو نحو عظم الذراع في جلة الرمح وليس السوط بسترته اهـ وذلك لرقته إلا أن لا يجد غيره قاله في ضيحه وأجاز ابن حبيب دون مؤخرة الرجل وجلة الرمح وإنما كره مارق جدا وجلة الرمح غلظه ومؤخرة الرجل العود الذي خلف الراكب وهو بضم الميم وكسر الخاء بينهما همزة ساكنة وفيه فتح الواو وشد الخاء وفيه كسر الخاء مخففة ومشددة وفيه أيضا آخرة بالمد لا دابة أي ذات حافر لأن بولها نجس بخلاف غيرها من إبل وبقر وغنم كما في ضيحه وابن جزى وجعل في الكافي الدابة كغيرها **وحجر واحد** : إن وجد غيره خوف التشبيه

بالأصنام ويجوز بأحجار كثيرة وبواحد لم يجد غيره ولا يصمد إليه و: لا خط :  
 بالأرض لقوله عليه السلام "الخط باطل وكذا كل ما لا جرم له ينتصب قائما  
 كالحفرة والنهر والنار" ذكره تت وأجنبية أي غير محرم ولو زوجته كما في ضيح  
 وفي المحرم : كأمه وأخته قولان : المنع للمجموعة والجواز للجلاب قاله في  
 ضيح ويستتر بظهر رجل رضي أن يثبت إلى تمام الصلاة لا بوجهه لأنه مشغل  
 وفي جنبه قولان لمالك كما في ضيح وعلى المنع اقتصر القباب ونقله ح عن ابن  
 رشد ونقل الجواز عن الزاهي وأثم مار : قدام المصلي ومثله تناول شيء بين  
 يديه كما في ضيح والمدونة له مندوحة أي سعة على المرور بين يديه إلا مصليا  
 يمشي لفرجة وطائف بمكة لأنه بمعنى المصلي وفي حديث الموطأ "لو يعلم المار  
 بين يدي المصلي ما ذا عليه لكان أن يقف أربعين خريفا خيرا له" اهـ واختلف في  
 قدر حريم المصلي الذي يحرم المرور فيه هل قدر ثلاثة أذرع أو قدر رمية حجر  
 أو سهم أو طول رمح أو قدر مضاربة السيوف وقال ابن العربي إنما يستحق  
 قدر ركوعه وسجوده نقله ح و: أثم مصل تعرض : للمرور بأن لم يستتر بمحل  
 يظن فيه والصور أربع إن وجد تعرض ومندوحة أثم وإن عدما لم ياثم وإن وجد  
 تعرض فقط أثم المصلي أو مندوحة فقط أثم المار وفي ح عن ابن رشد أن من  
 صلى بمسجد مكة بلا سترة لا إثم عليه ولا على المار عند بعض العلماء والمذهب  
 أن الإثم عليه دون المار وإن صلى إلى سترة مع المرور إلا لطائف فيكره له إلا  
 أن لا يجد بدا وأما المصلي والمضطر فلا إثم عليهما في كل مسجد و: من السنن  
 إنصات مقتد أي سكوته ليسمع قراءة إمامه في الجهر وقال الباجي إنه يجب لقوله  
 تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ قال تت وأطلق المص ليغم  
 الفاتحة والسورة ومن سمع الإمام ومن لم يسمعه اهـ ومثله قول ابن جزي أنه لا  
 يقرأ في الجهر سمع أو لم يسمع وقال الشافعي يقرأ إن لم يسمع ولو سكنت إمامه:  
 كشافعي فإنه يسكت قبل الفاتحة وبعدها ويدعوا سرا ومقابل لو قول آخر لمالك  
 أنه يقرأ إن سكنت إمامه ونذبت: قراءة مقتد إن أسر : إمامه كما لابن يونس وتسن  
 عند ابن رشد وعياض ثم شبه بقية المندوبات فقال كرفع : المصلي يديه : حذو  
 منكبيه أو صدره أو أذنيه وهي آثار أصحابها الأول رواه ابن عمر وعليه الأكثر  
 وهل بطونهما للأرض كما لسحنون أو قائمتين واستظهره في ضيح واستحب قوم  
 أنه يحاذي بكفيه منكبيه وبرؤوس أصابعه أذنيه ذكره القباب وهل المرأة كالرجل  
 أو دونه قولان ذكرهما عب مع إحرامه : فقط وقيل رفعهما سنة وهو الذي في  
 الرسالة ورجحه ابن رشد وأما رفعه مع ركوعه ورفع منه وقيامه من اثنتين فلا  
 يندب كما رواه ابن القاسم وروى أيضا عن مالك نذبه وهو آخر أقواله قاله القباب  
 واستظهره في ضيح لصحة أحاديثه حين شروعه : في التكبير لا قبله على  
 المشهور وندب أن يرسلهما برفق حال التكبير ليكون مقارنا للحركة وفي الذخيرة  
 أن التكبير شرع مع حركة الأركان ولما لم يكن مع الإحرام ركن شرع معه حركة  
 اليدين نقله تت ويستحب كشف يديه عند إحرامه فإن رفعهما تحت الثياب للكسل  
 أجزاء وهو مذموم لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى﴾ وفي ح  
 عن البرزلي أن من صلى في جبة أكمامها طويلة لا يخرج يديه منها عند إحرام  
 ولا ركوع ولا سجود صحت صلاته مع كراهة لأنه لم يباشر بيديه الأرض مع  
 ضرب من الكبر وتطويل قراءة بصبح : لفظ وإمام أذن له من خلفه أو علم ذلك  
 منهم وعلى ذلك يحمل فعل النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده وإلا فلا يطول

لخبر "إذا أم أحدكم فليخفف فإن الناس منهم الكبير والمريض وذو الحاجة" وقيل يخفف ولو علم قوة من خلفه لأنه لا يدري ما يحدث له من الآفات ذكره بفقراً فيها بطوال المفصل فأعلى كالحواميم ما لم يخش إسفاراً أو تكون ضرورة كالسفر وذكر تت أقوالاً هل المفصل من ق أو الشورى أو الجاثية أو القتال أو الفتح أو الحجرات أو النجم أو الرحمن وينتهي طولها إلى عبس وتوسطها إلى الضحى وسمي مفصلاً لكثرة فصل سورة وقال عج :

أول سورة من المفصل الحجرات لعبس وهو الجلي ومن عبس لسورة الضحى وسط وما بقي قصاره بلا شطط

وأجاز المازري القطع لمن طول إمامه حتى خشي تلف ماله أو نحو ذلك لأن إمامه متعد وذكر فيه ابن العربي قولين نقله ب والظهر تليها : في طول القراءة وقيل مثلها ومن افتتح فيها سورة قصيرة تركها فإن أتمها زاد غيرها وإن ركع بها فلا سجود عليه ذكره ح وتقصيرها بمغرب وعصر : بأن يقرأ فيها نحو والتين والقدر وذكر ح أن ما ورد في الصحيح من قراءة المغرب بالأعراف والطور إنما هو لبيان الجواز كما أنه قرأ عليه السلام في الصبح بالمعوذتين لبيان الجواز كتوسط بعشاء : بأن يقرأ نحو سبح والشمس وضحاها وجعل ابن جزي المغرب دون العصر ورتبها فالصبح ثم الظهر ثم العشاء ثم العصر ثم المغرب فكل منها دون ما قبلها في القراءة و : تقصير ركعة ثانية عن الأولى : في القراءة وتكره المبالغة في ذلك وإن طول الثانية عن الأولى كره وكذا إن ساوتها فيما يظهر و : تقصير جلوس أول : عن الأخير وينتهي في تشهده إلى رسوله وتقصيره من المسائل التي تدل على فقه الإمام والثانية خطفة الإحرام والسلام فلا يمططهما ليلاً يسبقه بهما من خلفه والثالثة دخول المحراب بعد الإقامة ذكرهما ح و : ندب قول مقتد : بعد قول إمامه سمع الله لمن حمده وفذ : بعد تسميعه ربنا أي استجب يا ربنا وروي أيضاً بزيادة اللهم ولك الحمد : بواو وبدونه وهو الذي في الموطأ وفي الكافي أن إدخال الواو أصح من جهة الأثر والذي لابن رشد وعياض أن قولها لفذ وإمام سنة فالفذ يجمع بينهما وبين سمع الله لمن حمده بخلاف الإمام والمقتدي إذ يقتصر الإمام على التسميع والمقتدي على ربنا ولك الحمد و : ندب تسبيح : بأي لفظ بركوع وسجود : وعده ابن رشد سنة وفي الرسالة أنه يقول في الركوع سبحان ربي العظيم وبحمده وفي السجود سبحانك ربي إني ظلمت نفسي وعملت سوءاً فاغفر لي وفي الكافي أنه في السجود يقول سبحان ربي الأعلى و : ندب تامين فذ : عند قوله ولا الضالين بأن يقول ءامين بمد الهمزة وقصره وتخفيف الميم وقيل يجوز تشديدها وهي اسم فعل بمعنى استجب وقيل اسم من اسمائه تعالى : ذكره في ضيح مطلقاً أي في جهر وسر وإمام بسر : اتفاقاً لا يجهر على المشهور ومأموم بسر : فيؤمن لقراءته أو جهر : عند قول إمامه ولا الضالين إن سمعه : وإلا فلا على الأظهر : عند ابن رشد لأنه لا يقرأ معه في الجهر فيؤمن لنفسه ولم يسمع إمامه فيؤمن له وأيضاً لو تحرى وأمن ربما صادف آية عذاب وجعل ابن رشد تامين المأموم سنة وتامين غيره مستحباً وفي الموطأ من رواية أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال "إذا قال الإمام ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ فقولوا ءامين فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه" وفي رواية له "إذا قال أحدكم آمين قالت الملائكة ءامين فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه" وفيه أيضاً عنه "إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا

اللهم ربنا ولك الحمد فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه" و: ندب إسراهم به أي بالتأمين لأنه دعاء قال تعالى: ﴿ادعوا ربكم تضرعا وخفية﴾ وقيل يجوز جهر الإمام به و: ندب قنوت : أصبح وقيل إنه سنة ذكره ح والمراد به هنا الدعاء ويرد للطاعة والقيام والصمت وطول الصلاة والخشوع سرا ندبا وقيل يجهر به وذكر قولين في خفاء القنوت هل هو فضيلة أو سنة ونقل عن الاستذكار أن إعلانه بدعة وجهل **بصبح فقط** : لا بوثر ولو في نصف رمضان الأخير وذكر البخاري أن أبا هريرة كان يقنت في الركعة الأخيرة من الظهر والعشاء والصبح بعد سمع الله لمن حمده و: ندب كونه قبل الركوع : من الأخيرة لا بعده على المشهور للرفق بالمسبوق في إدارك الصبح فقد ورد أن من شهد الصبح فكأنما قام ليلته وليلا يفصل بين الركوع والسجود فإن نسي قنت بعده ولا يرجع له من انحفاء إذ لا يرجع من فرض لندب فإن فعل بطلت ذكره عب و: **ندب لفظه** : المعهود فهو مندوب مشتمل على أربع مندوبات زائدة عليه وهو **اللهم إنا نستعينك أي نطلب عونك إلى آخره**: ونستغفرك ونومن بك ونتوكل عليك ونخنع لك ونخلع ونترك من يكفر بك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخاف عذابك الجد إن عذابك بالكافرين ملحق بفتح حاء مهملة وقيل بكسر ها بمعنى لا حق ومعنى نخنع بنون نخضع ونذل وماضيه خنع بالكسر ومعنى نخلع باللام نترك وننزع ونحفد بكسر الفاء وفتحها نخدم ونعمل أو نمشي إلى المسجد والجد بكسر الجيم ألحق الثابت ضد الهزل واختار الشافعي اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما أعطيت وقنا شر ما قضيت إنك تقضي ولا يقضى عليك لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت نقله ابن جزى وما للشافعي زاده عبد الوهاب على ما مر و: ندب تكبيره في الشروع : في الحركة ليعمرها به وكذا سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد إلا في قيامه : **لثالثة من اثنتين ف**: يكبر **لاستقلاله**: قائما أي عنده لأنه كمفتتح صلاة لأنه قيل إنها فرضت ركعتين ولا يقوم المأموم حتى يكبر إمامه والجلوس كله : في تشهد أو بين سجدتين بافضاء : **الرجل اليسرى** : كلها من وركها للأرض و: **الرجل اليمنى عليها وإبهامها للأرض** : وتصير رجلاه في جانبه الأيمن قال فيها ويفضي باليمنى للأرض وينصب رجله اليمنى وباطن إبهامه مما يلي الأرض وقوله باليمنى روي بالثنائية والإفراد وهو أحسن لأنه إنما يباشر إيمته اليسرى وهو مفاد ما في الكافي أنه يفضي بوركه الأيسر إلى الأرض ومثله لجب وابن جزى ووضع يديه على ركبتيه أي بجلوسه كما في ح عن ابن بشير فهو من تمام ما قبله على نسخة إسقاط لفظ بركوته وأما إثباته فتكرار مع قوله وندب تمكينهما منهما لكن إنما ذكر جب ندب وضعهما على فخذه ونحوه في الكافي وقوانين ابن جزى ووضعهما أي يديه حذو أذنيه أو قربهما : متوجهين إلى القبلة بسجود : لما روي أنه صلى الله عليه وسلم كان يسجد بين كفيه وقد عد ابن جزى من آداب السجود أن يسجد بين كفيه ومجافاة أي مباعدة رجل : فيه في سجوده بطنه فخذه أي عنهما و: مباعدة مرفقيه ركبتيه أي عنهما مفرقا بينهما ولا يضع ذراعيه بالأرض وأما المرأة فيندب كونها منضمة في ركوع وسجود قاله جب ويستحب أن يفرق بين ركبتيه وبين مرفقيه وجنبه وبين بطنه وفخذه بخلاف المرأة و: يندب الرداء أي ثوب يجعله على منكبيه فوق ثيابه فإن غطى به رأسه وردده على كتفيه صار قناعا



وهو مكروه للرجال إلا لضرورة حر أو برد وأما قناع المرأة فمن سنن الصلاة ذكر ذلك ح عن المدخل و: ندب سدل أي إرسال يديه : في قيام الفرض من غير قبض وقيل يندب قبض اليمنى على اليسرى إذ لم يرد الاعتماد قاله عياض وابن جزى وبنحوه صدر ابن رشد وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يفعله والأكثر على أنه من سنة الصلاة وتماخى خشوعها لأنه وقفة الدليل وفيه ضبط عن الحركة والعبث وهو أحد قولى مالك وكرهه في المدونة وعلى ندبه فهل يضع يديه عند صدره أو فوق سرته وهو لمالك أو تحتها أقوال ذكرها القباب وهل يجوز القبض في النفل : طول أم لا أو: إنما يجوز إن طول : وإلا كره تاويلان وهل كراهته أي القبض في الفرض : على القول بها للاعتماد : لأنه كمستند إذ في ذلك تخفيف القيام فلو فعله لغير اعتماد بل لسنة لم يكره أو: إنما يكره خيفة اعتقاد وجوبه أي كونه من لوازم الصلاة وهذا لابن رشد لقوله ومعنى كراهيته أن يعد من واجبات الصلاة أو : خيفة إظهار خشوع : لم يكن في الباطن وذلك من خشوع النفاق وهو إن يرى الجسد خاشعا والقلب غير خاشع وهذا تاويل عياض وعليه فلا يختص ذلك بفرض ولا نفل قاله تت تاويلات : خمسة اثنان في النفل وثلاثة في الفرض وتقديم : وضع يديه : قبل ركبته في : هوى سجوده : لخبر "إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير" ولكن يضع يديه قبل ركبته وتأخيرهما: عن ركبته عند القيام: من سجوده ولا يجلس خلفا للشافعي فإن جلس عمدا فلا شيء عليه وسهوا فهل يسجد أو لا إلا أن يجلس قدر التشهد قولان لمالك ذكرهما في ضيحه و: ندب عقده : أصابع يمينه في تشهديه الثلاث : أي الخنصر والبنصر والوسطى والثلاث بدل بعض من يمينه مقدر فيه ضمير يربطه بكله أي منها ماذا السبابة : ندبا وحرفها يلي وجهه والإبهام : بكسر الهمزة قال جب ويعقد في التشهدين اليمنى شبه تسعة وعشرين اهـ وصورة تسعة عند العرب قبض الثلاث على طرف الكف والعشرون مد السبابة والإبهام والمص يحتمل هذا ويحتمل جعل الثلاث وسط الكف شبه ثلاثة وعشرين وهو الذي لابن بشير كما في ضيحه وذكر تت وح هنا صورة عقود العرب فالواحد ضم الخنصر لأقرب الكف منه والاثنان ضمه مع البنصر كذلك والثلاثة ضم الثلاث كذلك والأربعة ضم الوسطى والبنصر فقط ورفع الخنصر والخمسة ضم الوسطى فقط والستة ضم البنصر فقط والسبعة جعل الخنصر فقط على لحم أصل الإبهام والثمانية ضمها مع البنصر كذلك والتسعة ضم الوسطى إليها كذلك والعشرة جعل السبابة على نصف الإبهام والعشرون مدهما معا والثلاثون إلصاق طرف السبابة بطرف الإبهام كأخذ الإبرة والأربعون مد إبهامه على جانب سبافته والخمسون مد السبابة وعطف إبهامه كأنها راحة الستون تحليق السبابة على إبهامه والسبعون وضع طرف إبهامه على وسطى أنامل سبافته مع عطف السبابة إليها والثمانون وضع طرف السبابة على طرف إبهامه والتسعون عطف السبابة حتى تلتقي وضم الإبهام إليها والمائة فتح اليد بها والذي في الذهاب لمحمد اليد إلى أن العشرة جعل طرف السبابة اليمنى في باطن طي عقد الإبهام والتسعين جعل طرف السبابة اليمنى في أصلها ويضمها ضما محكما حتى تصير كالحية والمائة مثل عقد التسعين لكن بالخنصر اليسرى و: ندب تحريكها أي السبابة في التشهد يميناً وشمالاً لأنها مقمعة للشيطان أي لتذكرها بتحريكها ما يمنع من السهو في الصلوات واختصت السبابة بذلك لأن عروقه متصلة بنياط القلب فإذا تحركت

انزعج وقيل يعتقد بالإشارة بها أن الله إله واحد دائما : وقيل إنما يحركها عند أشهد أن لا إله إلا الله وقيل لا يحركها ذكرهما جب والأخير خلاف ما في الموطأ من رواية ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم يشير بها و: ندب تيامن بسلام أي الإشارة به إلى يمينه عند آخره قال أبو محمد يسلم واحدة قبالة وجهه ويتيامن قليلا أي بقدر ما يرى خذه الأيمن وسواء في ذلك الإمام وغيره وقيل إن الماموم يسلم ابتداء عن يمينه ثم على الإمام وهو ظاهرها أي فلا يتيامن لأنه لم يستقبل أولا و: ندب دعاء بتشهد ثان أي تشهد السلام ويكره في الأول كما يأتي وقيل يندب فيه أيضا وهل لفظ التشهد : المعهود المروي عن عمر وهو التحيات لله الزكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمد عبده ورسوله كذا في المدونة وغيرها بإسقاط لفظ وبركاته وبنفية صرح ابن جزي والذي في الرسالة والكافي وجب ثبوت لفظها وكذا في بعض روايات الموطأ واختار مالك هذا التشهد لأن عمر علمه الناس على المنبر بمحضر الصحابة فكانه مجمع عليه والتحيات جمع تحية بمعنى الملك أو العظمة أو الحياة أو البقاء أو السلام فقبل جمعت التحية بجميع معانيها وقيل التحيات كلها التي يحيي بها الملوك هو المستحق لها الزاكيات هي الأعمال الصالحة الطيبات هي الأقوال الطيبة الصلوات لله معناه أنها يراد بها وجهه وقيل معناه الرحمة من الله تعالى: وقيل الدعوات والتضرع والرغبة لله و: هل الصلاة على نبيه أي الله أو المصلي صلى الله عليه وسلم سنة : كما لأبي محمد في لفظ التشهد ولابن رشد وغيره في الصلاة على النبي عليه السلام أو فضيلة: كما للجلاب في الأولى ولابن عطاء الله في الثانية خلاف : هذا راجع للمسألتين ولا بسملة فيه أي التشهد قاله فيها وجازت : البسملة كتعوذ: من الشيطان بنفل وكرها بفرض أي فيه فلا يبسمل سرا ولا جهرا قاله فيها وقال ابن مسلمة تندب البسملة وقال ابن نافع تجب ذكرهما في ضيحه وقال الشافعي إنها من الفاتحة وقيل إن من الورع الخروج من الخلاف بأن يبسمل وأبى ذلك زروق في النصيحة ثم شبه في الكراهة فقال كدعاء قبل قراءة : فإنه يكره على المشهور وقيل يجوز عقب التكبير سبحانه اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وجهي إليك اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ونقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس واغسلني من خطاياي بالماء والثلج والبرد روي ذلك عن مالك وقال ابن حبيب يقوله بين الإقامة والإحرام نقله في ضيحه وبعد فاتحة : قبل السورة وقيل يجوز وأثناءها أي الفاتحة اتفاقا لأنها ركن فلا تفصل بغيرها ولأنها تشتمل على دعاء فدعاؤها أولى وأثناء سورة : لمن يقرأها وقيل يجوز عند سماع سببه ويجوز لماموم لا يقرأ ما قل سرا إن سمع سببه من وعد أو وعيد فيسأل الجنة ويتعوذ من النار ويجوز أن يقول عند قراءة الإمام: «أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى بلي إنه على كل شيء قدير» ذكره سالم وذكره ح و: أثناء ركوع : على المشهور لأنه إنما شرع فيه التسبيح وفي الحديث أما الركوع فعظموها فيه الرب ويجوز في الرفع منه و: كره في جلوسه قبل تشهد : مطلقا في الثانية أو غيرها وبعد سلام إمام : قبل سلام مامومه و: بعد تشهد أول : لأنه يطلب تقصيره والدعاء يطوله وقيل يجوز فيه ذكره في ضيحه لا : يكره بين سجديته : على الأصح بل يندب بينهما وروي أنه صلى الله عليه وسلم يقول

بينهما اللهم اغفر لي وارحمني واسترني واهدني وارزقني واعف عني وعافني وكذا لا يكره بين قراءة وركوع ولا بعد رفع منه كما في ضيحه ولا سجود ولا في تشهد ثان بل يندب فيهما ودعا: حيث جاز الدعاء بما أحب: من حاجة تجوز شرعا وعادة وإن: كانت لدنيا: كوسع رزق وغيره ودنيا بضم الدال وكسرهما مقصور ولا ينون وهل هي ما على الأرض من الهوى والجو أو كل مخلوق من جوهر وعرض قولان ذكرهما تت وذكر عن الشافعي ومالك جواز الدعاء فيهما بما في القراءان وغيره وسمي: جوازا من أحب: أن يدعوا له أو عليه ولو قال: في دعائه لحاضر أو غائب يا فلان فعل الله بك كذا لم تبطل: على المشهور إن لم يقصد خطاب حاضر وقيل تبطل مطلقا لأنه متكلم ذكره تت وهذا إذا ناداه أما لو قال اللهم افعل بفلان فلا خلاف في المذهب أنها لا تبطل ذكره ح وفيها ولا بأس أن يدعو الله في الصلاة على الظالم اهـ وإن لم يظلمه بل ظلم غيره وفي جواز دعائه بالموت على الكافر قولان ذكرهما ح وكره: إلا لحر أو برد سجود على ثوب: لأنه ترفه والصلاة محل تواضع وخضوع قال فيها ويكره أن يسجد على الطنافس وثياب الصوف والكتان والقطن وبسط الشعر والأدم اهـ وهو بفتحتين جمع أديم لجلد دبغ لا: يكره على حصير: لا ترفه فيه لأن ما فيه الترفه يكره ولو كان مما تنبته الأرض وما لا ترفه فيه ولو من غير ما تنبته لا يكره ذكره في ضيحه وفيها ولا بأس أن يسجد على الخمرة والحصير وما تنبت الأرض ويضع كفيه عليها والخمرة بالضم مصلى صغير ينسج من سعف النخل وقال ابن حجر إنه بقدر الوجه والكفين وتركه أحسن: لندب مباشرة الأرض بوجهه وكفيه طلبا للتواضع لأنها أشرف أعضائه ويخير في غيرهما وكان صلى الله عليه وسلم يسجد بالأرض فالأرض أن السجود ثلاثة أقسام مستحب وهو مباشرة الأرض بوجهه وكفيه ومكروه وهو السجود على الثياب ونحوها إلا لحر أو برد أو خشونة أرض وجائز وهو السجود على ما تنبته الأرض ولا ترفه فيه ثم الفراش إما محشو أو لا فالثاني يصلى عليه وذلك كقطيفة لم يكثر وبرها والمحشو إن امتهن حتى اندك يصلى عليه وإن لم يندك وكان بحدثان حشوه فمن صلى عليه يعيد أبدا لأن السجود عليه لا يمكن لأنه لا يثبت تحت جبهته فهو كمن أو ما قادرا على السجود ومثله قطيفة لها وبرة كثيرة وهيدورة كثر صوفها قاله ب و: كره رفع: مصل مؤم: لعجزه عن السجود بالأرض ما أي شيئا من تراب يسجد عليه: بجبهته اتصل بالأرض أم لا كما يفيد قولها ولا يرفع إلى جبهته شيئا يسجد عليه ولا ينصب بين يديه شيئا يسجد عليه فإن فعل وجهل ذلك لم يعد ولا يجزئه أن يومئ لذلك وإنما يومئ للأرض لأن السجود كان لها وأما صحيح فعل ذلك عمدا أو جهلا فتبطل صلاته لأن ذلك ليس من سطح محل المصلي وقد قال ابن عرفة في السجود أنه مس الأرض أو ما اتصل بها من سطح محل المصلي كالسرير بالجبهة والأنف وسجود على كور: بفتح الكاف عمامة: إن كان طاقتين لندب مباشرة الأرض بالسجود وقيد ابن حبيب ذلك بما شد على الجبهة لا ما برز عنها حتى منع السجود فإن ذلك لا يجزئ اتفاقا نقله في ضيحه أو: على طرف كم: من ملبوسه إلا لضرورة حر أو برد قال جب ولو سجد على كور عمامة كالطاقتين أو على طرف كمه صح ونقل حصباء من ظل له: أي للسجود في الشمس بمسجد: خوف تحفيره وتحفيره يؤذي المصلي والماشي ولا يكره ذلك في غيره وقراءة بركوع أو سجود: لخبر "نهيت أن أقرأ القراءان راكعا أو ساجدا أما

الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء فقم أن يستجاب لكم ذكره القباب ومعنى قم حقيق وجدير ودعاء خاص أي معين لا يدعو بغيره لإنكار مالك التحديد بشيء مخصوص في دعاء أو تسبيح لاختلاف الآثار في ذلك ذكره في ضيحه وقيل إلا دعاء متعلقه عام كعافية الدارين مع كفاية ههما ويحتمل أن مراده دعاء يخص به شخصا لخبر "الدعاء إذا عم نفع وإذا خص ارتفع" أو: دعاء بعجمية : في الصلاة لقادر : على العربية ويجوز ذلك للعاجز ولغيره في غيرها كما في ضيحه قال فيها ولا يحرم بالعجمية ولا يدعو بها ولا يحلف بها ونهى عمر عن رطانة الأعاجم وقال إنها خب أي خديعة وخص ابن يونس نهي عمر بالمسجد وقيل إنما هو بحضرة من لا يفهمها لأنه من تناجي اثنين دون واحد والتفات : في الصلاة يمينا وشمالا إلا لحاجة قال فيها ولا يلتفت المصلي فإن فعل لم يقطع ذلك صلاته وإن كان بجميع جسده قال أبو الحسن إلا أن يستدير القبلة اهـ وفي الخبر "لا يزال الله مقبلا على عبده وهو في الصلاة ما لم يلتفت فإذا التفت أعرض عنه" ثم إن الالتفات يتفاوت فالتصفح بالخذ أخف من لي العنق وليه أخفه من لي الصدر وهذا أخف من لي البدن كله ذكره ح وكذا يكره رفع البصر إلى السماء قال فيها ويضع المصلي بصره أمام قبلته وذكر ح عن الزاهي أنه يضع بصره أمامه ولا يرفع رأسه إلى السماء ولا ينظر حيث يسجد اهـ وذلك لأنه إن تكلف غض بصره فذلك مشقة وإن حنى رأسه نقص بعض قيامه وهذا يخالف ما في نظم اليوسي من أنه يستحب النظر إلى محل السجود في حال القيام وتشبيك أصابع : في الصلاة لا في غيرها كما للقباب وغيره وفرقتها أي تصويت بعضها ببعض في الصلاة وفي غيرها في المسجد وغيره عند مالك وكرهه ابن القاسم في المسجد فقط لأنه من العبث الذي لا ينبغي أن يفعل فيه ذكره أبو الحسن وغيره وقال اليوسي إنه تسبيح الشيطان واقعاء : في جلوسه أيا كان فسر مالك بجعل البيتية على عقبه جالسا على صدر قدميه وفسره غير غيره بأن يجلس على البيتية ناصبا فخذه كفعل الكلب وذكر عب عن أبي الحسن أن هذا الأخير يمنع وتخصر : في الصلاة بأن يضع يده في خصره في القيام لأنه من فعل اليهود قاله عب فإن وضع يديه في خصره فهو الصلب لأنه كهية المصلوب ذكره القباب وابن جزري وتغميض بصره : ليلا يتوهم ندبه إلا لخوف نظر لمحرم أو ما يشغل عن الصلاة ورفع رجلا : عن الأرض ويسمى صفنا لأنه كفعل دابة صافن وإنما كره لأنه مناف للخشوع إذ يشغل فاعله عن الصلاة لخوف السقوط وأما قولها ولا باس أن يروح رجله فمعناه أن يعتمد على واحدة دون رفعه الأخرى كما في ح عن ابن فرحون وهو أولى مما في ضيحه من أنه رفع واحدة لأنه يلزم عليه مخالفة ما هنا للمدونة ووضع قدم على أخرى : لأنه من العبث وإقرانهما أي ضمهما معتمدا عليهما معا كالمكبل وهو من الصدف بالدال وقد نهي عنه وعن الصنف بالنون قال فيها ولا باس أن يروح بين رجله في الصلاة وأكره أن يقرنهما ليعتمد عليهما أي لا يقرنهما ويعتمد عليهما معا بل يفرق بينهما ويعتمد تارة على واحدة وتارة عليهما وهو معنى يروح قاله عياض وهو يوافق ما مر عن ابن فرحون وفسر أبو محمد إقرانهما بجعل حظهما من القيام سواء راتبا دائما يرى أنه لا بد من ذلك قال وإن فعل ذلك اختيارا وكان متى شاء روح واحدة وقام على الأخرى فذلك جائز نقله أبو الحسن وهو يفيد أن الترويح عدم تسويتها في القيام كما لعياض وحاصل ح أن المنهي عنه جعل القرآن أو التفريق سنة للصلاة

بأن يلتزم حالة واحدة بل الأمر موسع يفعل من ذلك ما سهل عليه في صلاته وتفكر بدنيوي : لما فيه من قلة الخشوع ظاهره ولو شغله حتى لا يدري كم صلى وهو كذلك بدليل قولهم إن من لا يدري ما صلى أثلاثاً أم أربعاً يبني على اليقين وفي الموطأ من حديث أبي هريرة أن من لبس عليه الشيطان حتى لا يدري كم صلى يسجد سجدتين وهو جالس اهـ فلم يأمره بالإعادة وهذا يعارض ما في ح عن الباب أنه يعيد أبداً وأما تفكر بأمر أخروي فلا يكره فإن عمر رضي الله عنه جهز جيشاً في الصلاة أي دبر تجهيزه وهو فيها وحمل شيء بكم : أي فيه لأنه مشوش قال فيها وأكره أن يصلي وكمه محشو بخبز أو غيره اهـ ظاهرها عدم البطلان ولو كان خبزاً مخبوزاً بروت نجس ذكره عب منقولاً عن ابن رشد ونقل عنه أبو الحسن أنها لا تبطل بحمل ثوب حرير في كمه لأنه ليس بنجس وإنما نهى عن لبسه للسرف والتشبه بالكفار أو : حمل شيء في قم : كدرهم أو غيره لأنه يشغله عن قراءته والإقبال على صلاته هذا إن لم يمنعه من إخراج الحروف من مخرجها وإلا منع وفي ح عن العتبية أنه لا بأس بجعل الدراهم في أذنه ابن رشد لأن ذلك لا يشغله وتزويق أي تحسين قبلة أي محراب بذهب أو غيره لأنه مشغل قال فيها وأكره له الكتاب والتزويق في القبلة اهـ ولو كان ما كتب شيئاً من القرآن كما في ح وأما تحسين بناء المسجد وتجسيصه فمستحب نقله ح عن ابن رشد وفيها ولا يصلي إلى قبلة فيها تماثيل ويكره التماثيل في الأسيرة والقباب والمنابر وليست كالتياب والبسط التي تمتن اهـ والأسيرة جمع سرير والتماثيل ثلاثة أقسام محرم وهو ما على صورة إنسان أو حيوان مما له ظل قائم لخبر "إن المصورين يعذبون يوم القيام ويقال لهم احيوا ما خلقتُم" وقسم مباح وهو ما ليس على صورة حيوان كصورة شجرة وقسم مختلف فيه كالرسوم في الحيطان والرقم في الستور التي تنتشر والبسط التي تفرش مما لا ظل له فقليل تحرم وقيل تباح وقيل يكره غير الممتن ويباح الممتن وتركه أولى هذا مفاد ح والفاكهاني والأخير مفاد قول الرسالة ويكره التماثيل في الأسيرة والقباب والجدران وفي الخاتم وليس الرقم في الثوب من ذلك وغيره أحسن وتعمد : جعل مصحف فيه أي في المحراب ليصلى له : على وجه التبرك لأنه يشبه الصنم وأما لو كان ذلك محله فلا يكره قال فيها وأكره له الكتاب والتزويق في القبلة أو يجعل فيها مصحفاً ليصلي إليه إلا أن يكون ذلك موضعه فجائز وعيب بلحية وغيرها : من جسده أو بخاتم بيده ويجوز أن يحوله في أصابعه لضبط عدد ركعاته قاله تت ومثله من يحصي الآي بيديه في صلاته لأنه إنما فعله لإصلاحها نقله ح عن ابن رشد كبناء مسجد غير مربع : بأن كان دائرة أو مثلث الزوايا فإنه يكره لتعذر تسوية الصفوف فيه وكذا مربع قبلته في أحد أركانه وإنما شبه المص هذا ولم يعطفه لأنه ليس من مكروهات الصلاة وفي كره الصلاة به : وجوازها قولان : بلا ترجيح وزاد ح مما يكره الترويح بكمه أو غيره وقد مر أنه يكره التلثم وكفت شعر أو كم وعد عياض مما يكره تسوية الحصباء للسجود وذكر القباب أنه صلى الله عليه جاوز مسح التراب مرة لدفع الضرر عن الوجه وعد أيضاً صلاة من يدافع أخبثه أو هو غضبان أو جائع أو بحضرة الطعام أو ضيق الخف أو ما يشغله عن فهم الصلاة وفي الحديث «لا صلاة بحضرة الطعام ولا هو يدافع أخبثيه» وجعل اللخمي من حضره الطعام أربعة أوجه فإن لم تتعلق نفسه جاز أن يبدأ بصلاته وإن تعلقت به ولا يعجله عن صلاته ندب بدؤه بالطعام ومن يعجله تندب إعادته

ففي الوقت ومن يشغل قلبه ولم يدر كيف صلى يعيد أبدا وكذلك من به حقن أو قرقرة أو غثيان أو نزل به ما يهمه ذكره القباب وبالله تعالى: التوفيق.

**فصل :** في مراتب أحوال الصلاة من قيام وبدله وهي سبع منها أربع يجب ترتيبها وعدمه مبطل وهي قيام بلا استناد ثم باستناد ثم جلوس كذلك وثلاث على الندب وهي كونه على جنبه الايمن ثم جنبه الايسر ثم على ظهره يجب بفرض : لانفل ولو نذره إلا أن يندر فيه القيام قيام : استقلالا فيما يجب له القيام كاحرام وفاتحة والهوي إلى الركوع ويجوز الاستناد حال السورة دون الجلوس لها فإنه مبطل لانه زيادة فعل كثير ويحتمل أن مراد المصنف بفرض من الصلاة لتدخل السنن والوتر وركعتا الفجر على القول بان القيام لهما فرض كوضوء النافلة وقيل يجوز الجلوس فيهما بدليل أنهما يصليان في سفر القصر على الدابة ورجح ابن ناجي وجوب القيام في الوتر أخذا بالاحتياط لقول أبي حنيفة بوجوبه نقله ح إلا لمشقة : يعسر معها القيام وقول عب بان لا يستطيع القيام جملة فيه نظر لان هذا عاجز بل مراد المصنف من يقدر عليه بمشقة لكن اعترض بانه إن أراد مشقة ينشأ عنها مرض أو زيادته فهذا يغني عنه ما بعده وإن أراد مشقة حالية لاتخشى عاقبتها ولا ينشأ عنها ما ذكر فهذه لاتعتبر كما شهره اللخمي وغيره ذكره ب أو لخوفه: أي المصلي به أي بالقيام فيها: أي الصلاة بأن يطراً فيها الخوف أو قبل: وفي نسخة أو قبلها ضررا : كمن عادته أنه إذا قام أغمي عليه أو تحصل له دوخة كـ: ضرر التيمم : المبيح له وهو خوف طرو مرض أو زيادته أو تأخر براء كما مر وكذا من اكره على تركه الصلاة فانه يسقط عنه ما لا يقدر على فعله من قيام أو ركوع أو سجود ويفعل ما يقدر عليه من احرام وقراءة وايماء نقله ح عن القباب واحتج له بصلاة المسابقة وفهم عب منه أنه يؤخر لآخر الاختياري ويكفي في الإكراه هنا خوف مولم دون القتل ويفهم ذلك من قول المص الا لمشقة قاله — ولم يسلم قول عب والظاهر أنه بخوف قتل كـ: خوف خروج ريح : بالقيام فانه يسقط عنه كما في ضيح عن ابن عبد الحكم واعترضه سند بانه سلس فلا يترك الركن له وأجيب بأن المحافظة على شرط واجب في كل الصلاة أولى من ركن منها ثم استناد : قائما إن عجز عن الاستقلال ولاكن لا: يستند لجنب : ذكرأ أو انثى أو حائض : محرم منه عند ابن القاسم لأن ثيابها لا تخلو عن النجاسة غالبا وقيل لبعدها عن الصلاة و: إن استند لهما: أي لأحدهما أعاد بوقت : ضروري هذا إن وجد غيرهما وإلا وجب استناده لهما وأما الاجنبية وزوجته وأمته فلا يصح استناده لهن لخوف اللذة وقيد بعضهم بتحقيق حصولها أو اشتغال مفسد لصلاة ولو لم يوجد غيرهما لا إن تحقق عدم ذلك أو شك فيه ثم : إن عجز عن القيام مستندا وجب جلوس كذلك: أي مستقلا ثم مستندا لما يصح استناده له ووجوب الترتيب بين قيامه مستندا وجلوسه ذكره جب وغيره وقال ابن رشد إنه مستحب لاكن ذكر ب أن ابن ناجي اختار خلاف ما لابن رشد وقال إنه ظاهرها اهـ ولعله أراد قولها ومن صلى فريضة جالسا وهو يقدر على القيام أعاد أبدا اهـ فالمعتمد ما ذكره المص دون ما اعتمد عب من ندب الترتيب هنا وتربع : من صلى جالسا ندبا قاله جب وفيها ويصلي من لا يقدر على القيام متربعا فإن لم يقدر فعلى قدر طاقته من الجلوس اهـ وفيها إذا تشهد في ركعتين كبر قبل أن يقرأ ونوى به القيام للثالثة انتهى لأنه انتقل إلى جلوس بدلا عن القيام فلا يتميز



إلا بالنية كالمتمنفل : فإنه يتربع ل يتميز بدل القيام عن غيره من الجلوس وقيل كالتشهد واختاره اللخمي لأنه جلسة الأدنى بين يدي الأعلى والتربع جلسة الاكتفاء كذا في ضريح بالفاء وهو جمع كفؤ وغير : المتربع جلسته : بكسر الجيم بين سجدتيه : فيجلس كالمتشهد ويثني رجله في حال سجوده ثم يرجع متربعا للقراءة ، ولو سقط : ولو تقديرا قادر : على ترك الاستناد وصلى به فرضه عمدا أو جهلا بزوال عماده : استند له ولو أزيل لسقط بطلت : لأنه كمضجع وإن استند سهوا بطلت ركعته التي استند فيها فقط نقله س عن اللخمي وإلا : بأن كان لا يسقط لزوال عماده كره : استناده وأعاد بوقت ثم : إن عجز عن الجلوس ندب : أن يبدأ بالصلاة على : شق أيمن ثم : على أيسر : ووجهه إلى القبلة فيها وإلا بطلت ثم : على ظهر : ورجلاه للقبلة وإلا بطلت فإن عجز فعلى بطنه ورأسه للقبلة ويومئ في صور الاضطجاع لركوعه وسجوده وقيل يقدم الظهر على الأيمن وقيل يخير وأوما عاجز : عن أركانها إلا عن القيام : وتكون صلاته كلها قياما فيومئ لركوعه ويمد يديه إلى ركبتيه في إيمائه ويومئ بالسجود أخفض من الركوع قاله فيهما و : إن قدر عليه مع الجلوس أوما للسجود منه : أي من الجلوس إن عجز عن السجود مع إيمائه للركوع وأما إن قدر على السجود فلا يومئ للفرض اتفاقا وكذا متمفل جلس اختيارا عند ابن القاسم وأجاز ابن حبيب إيماء ذكره في ضريح وهل يجب فيه : أي الإيماء الوسع : أي منتهى طاقته من الخفض حتى لو قصر عنه بطلت أو لا يجب بل يكفي أقل إيماء لكن لا بد من تمييز السجود من الركوع واخذه اللخمي والمازري من قولها فيمن يصلي قائما ويومئ للسجود أخفض من الركوع أو : هل يجزئ : من حكمه الإيماء كمن بجبهته قروح إن سجد على أنفه : لأنه أوما وزاد كما لأشهب أو لا يجزئ لأنه لم يأت بفرضه وهو الإيماء فصار كمن سجد لركوعه هذا مفاد قول ابن القاسم عند بعضهم وقال غيره هو موافق لأشهب لأن الإيماء لاحد له فلو قارب المصلي الأرض أجزأه اتفاقا فزيادة مس الأرض بالأنف لاتضر تاويلان : في المسألتين وهل يومئ : جالس عجز عن السجود بيديه : كما لأبي عمران لأنهما إنما يسجدان مع الوجه أو يضعهما على الأرض : لزوما فإذا رفع رفعهما لركبتيه وهو المختار : لللخمي كحسر : أي رفع عمامته : عن جبهته في إيمائه اتفاقا وما بعد الكاف دليل لما قبله لأنه مقيس عليه بسجود : يتنازعه ثلاثة يومئ ويضع وحسر تاويلان : فيما قبل الكاف وهو مسألة واحدة كما في ضريح لامسألتان حذف من كل منهما أحد التاويلين والأولى فيمن يومئ لسجوده قائما كما زعم بعض شراحه وإن قدر على الكل : من أركانها و : لكن إن سجد لا ينهض : أي لا يقدر على القيام أتم ركعة : أولى بأركانها ثم جلس : أي أتم صلاته جالسا لأن السجود أعظم من القيام لأنه متفق على وجوبه وقيل يصلي قائما إيماء إلا الأخيرة فيركع ويسجد فيها ذكره في ضريح واعترض هذا بأن المكلف لا ينتقل عما يقدر عليه حتى يتحقق عجزه وإن خف : في الصلاة معذور : أي وجد خفة على حالة جازت له لعذر انتقل للأعلى : أي لما فوق حالته مما قدر عليه فيجلس المضجع ويقوم الجالس ويركع ويسجد من كان يومئ وإن عجز : المصلي عن فاتحة قائما : وقدر عليها جالسا جلس : لقراءتها بعد قيامه لتكبيره الإحرام ثم إن قرأها جالسا قام ليركع وإن قدر على بعضها قائما أتى به ثم جلس لإتمامها وقيل يجلس لها كلها وأما إن عجز عن السورة قائما فلا يجلس لها بل يركع إثر الفاتحة ذكره تت عن اللخمي وابن رشد وإن لم يقدر : على شيء من صلاته إلا على

نية: فقط أو مع إيماء بطرف : بسكون الراء أي عين لكونه كالعدم إذ لا يعد فعلا جمعه مع ما قبله فيما قيل في كل منهما لأن من تكلم في إحداها فكأنما تكلم في الآخر لأنها كصورة واحدة فقال : المازري في الثانية وغيره : وهو ابن بشير ومن تبعه في الأولى لانص: أي صريحا وأما الظاهر فموجود لأن في الجلاب والكافي ولا تسقط الصلاة عنه ومعه شيء من عقله كذا في ضيحه ونحوه وفي الرسالة ومقتضى المذهب الوجوب : فيهما لما قدر عليه كما للشافعي لقوله عليه السلام "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" وقال أبو حنيفة يسقط لأن النية لتمييز غيرها وقد تعذر الفعل المميز اهـ. ويمكن أن مبنى الخلاف هل النية شرط فتسقط كوضوء من سقطت صلاته أو ركن فتجب قاله في ضيحه لكن في كلامه تسامحا لأن المازري كما في ضيحه إنما تكلم في الصورة الثانية فقط وقال إن مقتضى المذهب انه يومئ بطرفه وحاجبيه ويكون مصليا بذلك مع النية وفاقا للشافعي وأما ابن بشير فصرح في هذه بالوجوب بلا خلاف وقال في الأولى لانص في مذهبنا ثم رجح مذهب الشافعي وبهذا يتبين أن الشيخين لم يتواردا على محل واحد كما زعم سع وجاز قدح عين: أي إخراج الماء منها أدى لجلوس : في الصلاة سواء قدحها لرؤية أو صداع وقال ابن الحاج إن كان لصداع جاز وإن كان لرؤية ففيه خلاف لا : إن أدى إلى استلقاء: أي اضجاع في الصلاة فيمنع والفرق أن الجالس يومئ برأسه عوضا عن ركوعه وسجوده والمستلقي لا يأتي بعوضهما وإنما يومئ بنية من غير فعل فيعيد أبدا : عند ابن القاسم إن صلى مستلقيا واعترض بأن التداعي مباح فينبغي أن لا يعيد وأجيب بأن نفع الدواء غير محقق فلا ينافي بإباحته وحمله عج على من لم يضطر لذلك وإلا جاز وإن أدى إلى استلقاء ولا يعيد أبدا اهـ وهو نحو ما مر عن ابن الحاج ولا ينافي ما رواه ابن القاسم عن مالك من قوله وإن ذهبت عيناه إن حمل على ذهاب بصرهما وصحح عذره : في ذلك أيضا صححه جب وهو قول أشهب ورواه ابن وهب عن مالك واختاره التونسي وابن محرز كذا في ضيحه ولمريض ستر نجس : فراش أو غيره بظاهر: كثيف غير حرير إلا أن لا يوجد غيره لأنه مقدم على النجس كما مر ليصلي عليه: للضرورة كالصحيح : فإنه يجوز له ذلك على الأرجح : لأن الظاهر حال دون النجس وأجرى عليه الغز إلى من فرش ثوبا على حرير ذكره ح وعب ويخالفه ما نقله عب عند قول المصنف وعصى وصحت إن لبس حريرا عن المازري وعياض من حرمة الجلوس عليه ولو بحائل ولمتنفل: قادر على القيام جلوس : في نفله وأحرى الاستناد وذكر عن ابن حبيب أن له مد إحدى رجله إن عيي وركوعه إيماء جالسا وقائما اهـ لكن قيامه أولى لخبر "صلاة الجالس على النصف من صلاة القائم" وهو محمول على القادر ففي الكافي أن من أطاق القيام وتنفل جالسا كان له من الأجر مثل نصف صلاة القائم اهـ وخرج بالتنفل السنن الموكدة كالوتر والكسوف والعيد كما في تن و ح وقد مر كلام ابن عرفة وابن ناجي في الوتر والفجر ولو في أثنائها : بعد ابتدائها قائما خلافا لأشهب ومبنى الخلاف كما في ضيحه هل التخيير في الجملة يقتضيه في الأبعاض أم لا كخصال الكفارة وأما العكس وهو من صلى جالسا ثم قام في أثنائها فجائز اتفاقا كما في ح وفيها جواز الأمرين إن لم يدخل على الإتمام : قائما بل نوى أن يجلس أو نوى القيام ولم يلتزمه فالصورتان محل الخلاف عند المص وللم يتبع اللخمي في قصره الخلاف على الثانية كما توهم ح لكنه أخرج منه من التزم القيام

كما لخمى وبعض شيوخ عبد الحق قائلا إنه يصير بالنية كالنذر والذي لأبي عمران وابن رشد أنه مما خالف أشهب قال ابن عرفة وفي جواز مبتدئه أي النفل قائما اختيارا قولان لها ولأشهب وفي بقاء خلافهما لو ابتدأها ناويا قيامها قولان لابن رشد مع أبي عمران وبعض شيوخ عبد الحق نقله ح وذكر عب أن القيام إنما يلزم من نذره بلفظه فإن نواه ولم يلتزمه لم يلزمه ولو نذر أصله وهو النفل وأقره بـ وأما من التزم الجلوس فله القيام عند ح لا: يجوز لمتنفل اضطجاع وإن : دخل عليه أو لا : ابتداء إلا لعجز من علة كما في الكافي ونحوه ما في ضييح عن ابن الجلاب من جوازه للمريض فقط وهو ظاهرها لكن ظاهر المص منعه ولو للمريض كما في ضييح عن النوادر وفيه عن الابهري جوازه ولو لصحيح ومبنى الخلاف خلافهم في القياس على الرخص كما في ضييح والظاهر منعه هنا لأن الجالس يومئ لركوعه وسجوده بخلاف المضطجع وجعل ب وعب محل الخلاف من لم يقدر على الإضطجاع وليس كذلك بل محله القادر كما في جب وبالله تعالى التوفيق.

**فصل : في قضاء الفوائت وترتيب الصلوات حاضرة أو فائتة وجب :** على كل مكلف ولو من أسلم بدار الحرب ولم يصل جهلا وقيل لا يقضي ترغيبا في الإسلام أو مستحاضة لم تصل جهلا وثالثها تقضي ما قل لا ما كثر **قضاء فائتة :** على نحو ما فاتته من جهر وسر وقصر وإتمام لخبر "إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها ثم فزع إليها فليصلها كما كان يصلها في وقتها" اهـ وهل يجب فوراً كما لابن رشد في مقدماته وأجوبته فلا توخر عن وقت ذكرها لأنه هو وقتها إلا لعذر كحاجة دنيوية لأبد منها وتمريض قريب وإشرافه أو درس علم متعين ولا يتنفل إلا السنن ونحوها كفجر يومه وشفع وتره المتصل به أو يجب على التراخي فله أن يتنفل ولا يبخس نفسه من الفضيلة قاله ابن العربي ولا ابن رشد في البيان نحوه فقد قال إن وقتها ليس بمضيق لايجوز تأخيرها عنه بحال وله في آخر أجوبته أنه إنما يومر بتعجيلها خوف معاجلة الموت فيجوز تأخيرها لمدة بحيث يغلب على ظنه أداؤها نقله ب وذكر زروق عن شيخه القوري أنه إن كان يترك النفل للفرض فلا يتنفل وإن كان للبطالة فتنقله أولى نقله ح وذكر عن أبي محمد صالح أن من قضى يومين في يوم غير مفرط وأما مع كل صلاة صلاة فليس بشيء ومن لا يقدر إلا على ذلك فلا يدعه لأن بعض الشر أهون من بعض.

**فرع :** لو أجز نفسه ثم أقر بمنسيات يجب تقديمها على الحاضرة لم يقبل قوله لحق الآدمي نقله ح **مطلقا:** أي في كل وقت فإن قضى في وقت نهي أخبر من يليه أنه قضاء فائتة وعلى كل حال فانت بنسيان أو عمد أو جهل بيقين أو ظن وكذا شك استند لعلامة ويتقي في الشك وقت نهي وجوبا ووقت كراهة ندبا وأما شك بلا علامة فيلغى لأنه وسوسة.

**فرع :** من ضيع صلاة وهو قادر على القيام أو على الماء ثم عجز قضاها على حاله تلك فيجلس ويتيمم ولا يقضيها ثانية إن قدر على القيام أو وجد الماء ذكره ح و: **وجب مع ذكر :** ولو في الأثناء عند عب وقال ب إنما تجب ابتداء ترتيب **حاضرتين :** كظهرين أو عشائين إن وسعهما الوقت وإلا فالأولى فائتة حال كونه

**شرطا :** فمن تركه عمدا أو جهلا بطلت وأما الناسي فيعيد في الوقت ندبا كذا لابن رشد و: مع ذكر ترتيب الفوائت : قلت أو كثرت وجب في أنفسها : غير شرط فلو نكس لم يعد إذ بالفراغ منها يخرج وقتها لكن ياثم في العمد وقيل يعيد المتعمد في الوقت والجاهل نقله في المقدمات و: ترتيب يسيرها: أي الفوائت غير شرط أيضا مع حاضرة: فيؤخرها وإن خرج وقتها: لأن الفائتة وقتها وقت ذكرها فرجح وقت المقدمة على الحاضرة وقال ابن وهب يقدمها في ضيق الوقت وقال أشهب يخير ذكرهما جب وأما كثيرها فيؤخر عن الحاضرة وهل : حد اليسير أربع : كما في الرسالة أو خمس : كما شهره المازري خلاف : محله الخمس إذ الأربع يسير اتفاقا وزاد في المقدمات قولاً بأنه ست فإن خالف : فقدم الحاضرة على اليسير ولو عمدا أعاد : الحاضرة ندبا بوقت الضرورة : وقيل الاختياري وقيل يعيد العمد والجاهل أبدا بناء على أن ترتيبها شرط وقيل يفرق بين أن يذكرها قبلها أو في أثنائها ذكره في المقدمات وفي : ندب إعادة مامومه خلاف: منشأه هل يسري إليه خلل صلاة إمامه ورجح عب الإعادة وب عدمها ونسبه لابن القاسم وءآخر قولي مالك وعليه جب وابن عرفة وإن ذكر : المصلي اليسير في صلاة ولو : كانت جمعة: والمبالغة بالنسبة للإمام إذا الفذ لا يصليها والمأموم يتمادي كما ياتي قطع فذ : بلا سلام بل تكفيه النية كما في ح وقطعه واجب غير شرط إذ لا تبطل بعدمه على المشهور قاله في ضيحه وقيل يندب قطعه ذكر القولين جب وشفع : ندبا على الأصح إن ركع : أي أتم ركعة فيضم لها أخرى ويجعلها نفلا ولو صبحا لا مغربا لشدة كراهة النفل قبلها وإن لم يركع ففي شفعه قولان ذكرهما جب و: قطع إمام : إن ذكر اليسير في حاضرة ومامومه : تبعا له ولا يستخلف خلافا لأشهب ومبنى الخلاف هل يسري فساد صلاة الإمام لصلاة من خلفه بناء على ارتباطها بها وعدمه لا : يقطع مؤتم : ذكر اليسير خلف إمامه خلافا لابن حبيب بل يتمادي لو ذكر حاضرة لكنه يعيد أبدا نقله ب فيعيد : ندبا للترتيب في الوقت : بعد قضاء اليسير وقيل يعيد أبدا وجوبا وعليه فالتمادي مشكل إذ فيه مراعاة حق الإمام بالتمادي على صلاة فاسدة قاله في ضيحه ولو: كان ما هو فيه جمعة : ويعيدها ظهرا لأن الجمعة بدل من الظهر وقال أشهب إنما يقطع إن خاف فواتها ولا يعيدها ظهرا لأن الجمعة فرض يومها وقد فرغت وإن لم يخف الفوات قطع وقضى الفائتة ولحق بالإمام نقله في ضيحه وكمل : وجوبا فذ: ذكر اليسير وكذا إمام بعد شفع: أي ركعتين من المغرب : لخوف التنفل قبلها ولقربه من الاتمام وما قارب الشيء له حكمه كـ : ما يكمل بنية الفرض بعد ثلاث من غيرها : قال في ضيحه ويكون كمن ذكر بعد أن سلم اهـ أي في صحة صلاته وإعادتها في الوقت فقط وجعل أبو الحسن ركعة من الصبح كثلاث من رباعية فإن لم يعقد الثالثة رجع جالسا وتشهد وسلم بنية النفل كما في ضيحه وذكر بـ عن ابن بشير أن هذا يجري في ذكر الحاضرة أيضا وإن جهل عين منسية : أو متروكة عمدا مطلقا : أي لا يدري أي صلاة هي علم يومها أولا صلى خمسا : ليزول الشك إذ لا تبرأ ذمته إلا بذلك وينوي بكل صلاة أنها المنسية جازما بها لأن الشك أوجب الكل فإن علم أنها نهائية صلى ثلاثا أو ليلة صلى العشائين وإن علمها : بعينها دون : علم يومها صلاها ناويا له: أي ليومها الذي تركت منه مجهولا إذا لا يعتبر تعيين الأيام كما في المقدمات تبعا لسحنون وابن لبابة لأنه يلزم من اعتبار تعيين الأيام أن يقول فيمن ذكر صلاة لا يدري يومها أن يصلي سبع صلوات بقدر

أيام الجمعة وذلك لا يطلب اتفاقا قاله في ضيحه وإن نسي صلاة وثانيتها : ولم يدر ما هما ولا من ليل أو نهار أو منهما صلى ستا : مرتبة يعيد ما بدأ به لاحتمال أن ما قبله أول ما ترك وكذا عند ح مماثلة ثانيتها وهي سابقتها وإن علم أنهما من يوم وليلة وعلم تقدم إحداهما صلى خمسا يبدأ بالصبح في تقدم اليوم وبالمغرب في العكس وندب تقديم ظهر : لأنها التي بدأ بها جبريل وقيل يقدم الصبح لأنها أول النهار ويختم بما بدأ به ليوقع عددا يحيط بجهاث الشك إذ يشك أنهما ظهر فعصر أو عصر فمغرب أو مغرب فعشاء أو عشاء فصبح أو صبح فظهر وفي : نسيان صلاة مع ثالثتها : بأن صلى بينهما صلاة واحدة أو : مع رابعتها : بأن صلى بينهما اثنتين أو خامستها : بأن صلى بينهما ثلاثا ولا يدرى عين الصلاتين في الصور الثلاث كذلك أي يصلي ستا حال كونه يثني : في الصور الثلاث كل صلاة أي يتبعها بالمنسي : معها حتى يكمل ستا بما بدأ به ففي ثالثتها يثني الظهر بمغرب والمغرب بصبح والصبح بعصر والعصر بعشاء والعشاء بظهر وفي رابعتها يثني الظهر بعشاء ثم بعصر ثم بصبح ثم بمغرب ثم بظهر وفي خامستها يثني الظهر بصبح ثم بعشاء ثم بمغرب ثم بعصر ثم بظهر فيتبع في هذه كل صلاة بما قبلها وفي حكم هذه الصور ما يماثلهن إذ الثامنة كالثالثة والتاسعة كالرابعة والعاشرة كالخامسة فيصلّي في كل صورة ستا كما اختار ح وقيل يصلي الخمس مرتين ورده ب بأن جب وشس وغيرهما خصوا تكرير الخمس بصلاة ومماثلتها وأما غير المماثلة لها فقد صرح فيها ابن هارون وابن عرفة بنحو ما في ح ذكره ب وصلى الخمس مرتين : بأن يصليهن كلهن ثم يعيدهن وقال المازري يصلي كل واحدة مرتين واختار ابن عرفة الأول ذكره ح في : نسيان صلاة مع سادستها : وهي مماثلتها من يوم ثان أو حادية عشرتها : وهي مماثلتها من يوم ثالث وكذا سادسة عشرتها من يوم رابع وفي : نسيان صلاتين : معينتين من يومين معينين : يصح تذكيره وتانيته وعليه فهو نعت بصفة بعد نعت بظرف لا يدرى السابقة : كظهر وعصر من سبت واحد جهل أيتهما للسبت صلاهما : ناويا كل صلاة ليومها وأعاد المبتدأة : ليوقع كل واحدة بعد الأخرى حتى يتيقن ترتيبهما بناء على وجوبه دون تعيين الأيام وقيل لا يعيدها واستنظر في ضيحه بناء على أنه لا يعتبر ترتيب ولا تعيين اليوم وقيل يعتبران فيصلّي ظهرا وعصرا للسبت ثم يصليهما للأحد أو ظهرا للسبت وعصرا للأحد ثم عكسه وهذه الأقوال في المقدمات وأما إن لم يتعين اليومان فقال جب يعيد المبتدأة اتفاقا اهـ وفيه نظر لذكر ابن رشد قولين في إعادتها وفي ح عن سحنون فيمن نسي خمس صلوات من خمسة أيام ولا يدرى أي الصلوات هي أنه يصلي صلاة خمسة أيام وبناء ابن رشد على القول المشهور في المذهب من اعتبار تعيين الأيام اهـ . ووجهه أن كل يوم نسي منه صلاة جهل عينها فتلزمه صلوات كل يوم وبهذا يتبين أنه لا تكفي صلاة يوم واحد وبه أيضا يندفع إيراد ب أن الصلوات لم تتعين فيحتمل تماثلها وتخالفها وتماثل بعض دون بعض وهذه الاحتمالات لا تقي بها صلاة يوم واحد ووجه دفعه أن كل يوم إنما ترك منه واحدة فقط سواء ماثلت غيرها من المنسيات أم لا و : إن شك فيما ذكر مع الشك في القصر : وعدمه أي لا يدرى أفادت في حضر أو سفر أعاد : ندبا إثر كل حضرية : أي رباعية أتمها سفرية : ويبدأ بها حضرية لأنها تجزئ في كل تقدير ولو بدأ بها سفرية وجبت إعادتها حضرية و : إذا نسي ثلاثا كذلك : أي معينات من أيام ولا يدرى السابقة صلى سبعا : أي يصلي

الثلاث فيعيدها ثم يعيد المبتدأة ليحيط بجهات الشك إذ يحصل بذلك سبق كل واحدة للأخريين وتوسط كل منهما وأربعاً: معينات لا يدري السابقة صلى ثلاث عشرة : بأن يصلي الأربع ثلاث مرات ويعيد المبتدأة وخمسة : كذلك صلى إحدى وعشرين : صلاة بأن يصلي الخمس أربع مرات ويعيد المبتدأة والضابط في هذا كله أنه يصليها بقدر عددها إلا واحدة ثم يعيد الأولى فيصلي الثلاث مرتين والأربع ثلاث مرات والخمس أربع مرات ويعيد الأولى في كل ليحاط بجهة الشك وصلى في ثلاث مرتبة من يوم: وليلة لا يعلم الأولى : ولا غيرها ولا يعلم السابق من اليوم واللييلة سبعة: فيزيد على الخمس اثنتين بإعادة الأوليين وضابط هذا وما بعده أنه يصلي الخمس ويقدر عاخرتها أول عدد ما نسيه و: إن نسي أربعاً : كذلك صلى ثمانية : فيزيد ثلاثاً على الخمس و: إن نسي خمسة : كذلك من يوم أو ليلة ولا يعلم السابق منهما أو من يومين بينهما ليلة أو ليلتين بينهما يوم صلى تسعة : فيزيد أربعاً على الخمس أما لو علم أن الخمس من يوم وليلة فقط لاكتفى بسبع وإن علم السابق منهما اكتفى بخمس والله تع إلي أعلم وبه التوفيق.

**فصل :** في حكم السهو في الصلاة والسهو غيبة عن أمر تقدمها ذكر أولاً والنسيان غيبة تقدمها ذكر وفي تت عن ابن الأثير أن السهو في الشيء تركه بلا علم والسهو عنه تركه مع علمه وهو فرق بين السهو في الصلاة الواقع للنبي صلى الله عليه وسلم والسهو عنها الذي ذمه الله تعالى: وفي المقدمات أنه حفظ عنه صلى الله عليه وسلم السهو فيها في أربعة مواضع قام من اثنتين واسقط الجلسة فلم يرجع لها وسجد لسهوه قبل السلام وسلم من ركعتين فكلمه في ذلك ذو اليمين فرجع إلى بقية صلاته وسجد بعد السلام سجدين وصلى خامسة فسجد بعد السلام وأسقط آية من السورة فلم يسجد لسهوه وقال عليه السلام "إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثاً أو أربعاً فليصل ركعة ويسجد سجدين وهو جالس قبل السلام فتبين بفعله" وقوله أن سجود السهو لا يجزئ في الفرض ولا يجب في الفضيلة ويصلح نقص السنن وأن الزيادة يسجد لها بعد السلام اهـ وفي الذخيرة أن التقرب إلى الله بالصلاة المرقعة المجبورة إذا عرض فيها شك أولى من الإعراض عن ترقيعها والشروع فيها والإقتصار على المرقعة أولى من إعادتها فإنه منهاجه صلى الله عليه وسلم ومنهاج أصحابه والسلف الصالح نقله ح ومن أعرض عن سجود السهو وأتى بالصلاة لم تجزه والسجود باق في ذمته سن لسهو : لم يستكح من إمام أو فذ ولو حكما كمسبوق قام للقضاء وشهر المص القول بالسنة تبعاً لابن عبد السلام وعبارة جب وللسهو سجدتان وفي وجوبهما قولان اهـ وبالوجوب عبّر ابن رشد وبه صدر ابن جزي ثم قال وقيل بسنية القبلي خاصة وذكر الزناتي أنه واجب شرط عند مالك في ترك الأفعال ومندوب إليه في ترك الأقوال وعنه أيضاً أن السجود للنقص واجب أو للزيادة مندوب إليه وإن تكرر: السهو من نوع واحد اتفاقاً أو أكثر على الأصح فلا يتكرر بذلك السجود لأنه عليه السلام سلم ومشى وتكلم وسجد للثلاثة سجدين ويستثنى من ذلك من سهى بين القبلي وسلامه فإنه يسجد بعداً ومسبوقاً سجد قبلياً مع إمامه ثم سهى في قضائه وكذا عند اللخمي من سجد في القبلي ثلاث سجداث سهواً وقال محمد لا سهو عليه ذكره ح بنقص سنة : تحقيقاً أو شكاً وأما نقص فرض فلا يجبره سجود السهو ونقص الفضيلة إن سجد له بطلت على الأصح كما يأتي مؤكدة : فعليه أو قولية داخلة في الصلاة



بخلاف الإقامة أو: مطلق سنة مع زيادة : سواء حققهما أو أحدهما أو شك فيهما وكذا لو تيقن السهو ولم يدر أزيد أو نقص نقله ح عن الجلاب ونقله س عن الذخيرة سجدتان : نائب فاعل سن قبل سلامه : وبعد تشهده وما ذكره في نقص مع زيادة هو المشهور وقيل يسجد بعديا وقيل يسجد قبل وبعد واحتج ابن رشد للأول بقوله صلى الله عليه وسلم في المتم لشك أنه يسجد قبل السلام لأن التي شك في تركها إن كانت من الأوليين صارت الثالثة ثانية وكان عليه أن يقرأ فيها بسورة ويجلس فحصل منه الشك في نقص السورة والجلسة وتيقن الزيادة وبالجامع : الذي صلى فيه في الجمعة: لأن القبلي كجزء منها والجامع شرط فيها وهذا مبني على أن الخروج من المسجد ليس طولا وكذا لا بد في البعدي منها من فعله في الجامع ولو غير الذي صلى فيه ذكره ح وأعاد تشهده: على المشهور لأن من سنة السلام أن يعقب التشهد وقيل لا يعيده إذ لا يتكرر في جلوس واحد ذكرهما جب وعلى الأول فهل هو سنة أو مستحب قولان ذكرهما د وفهم من المص أنه إنما يعيد التشهد فقط ولا يدعو وهذا أحد مواضع لا يطلب في تشهدها دعاء ومنها من أقيمت عليه الصلاة وهو في صلاة ومن خرج عليه الخطيب وهو في نفل ومن لم يتشهد حتى سلم إمامه ذكرها ح كترك جهر : بأن أبدله بأخفى السر ولو في فاتحة فقط مرة لا في سورة فقط لأنه سنة خفيفة إلا أن يسرها في ركعتين وسجوده قبلها في ترك الجهر هو المشهور وقال أشهب يسجد بعديا لأن أصله فيما كان السجود فيه خفيفا أنه يحتاط فيوقعه بعد الصلاة لأنه إن كان عليه فقد أتى به وإلا لم يضره إيقاعه بعدها نقله القباب و: ترك سورة: أي ما زاد على الفاتحة ولو مرة بفرض : لانفل وقيد في الجهر والسورة والسهو في النفل مثله في الفرض إلا في هذين والسر وعقد الثالثة في النفل فإنه يتم أربعاً بخلاف عقد زائدة في الفرض وإلا ترك ركن وطال فإنه يعيد الفرض دون النفل فهي خمس وقد نظمتها في أبيات ذكرتها عند قول المص وسننها سورة و: ترك لفظ تشهدين: أدى جلوسها وإلا فترك الجلسة الأولى يسجد له كما صح عنه صلى الله عليه وسلم وإنما يتصور ترك التشهدين في اجتماع قضاء وبناء وإلا فمحل الثاني لم يفت والسجود حينئذ لترك الأول وزيادة جلوس قبل الثاني ولو لم يذكره حتى سلم فإن كان بالقرب سجد بعد سلامه وإن طال فلا شيء عليه وإلا : بأن لم يكن إلا زيادة محققة أو لا لأن الشك فيها كتحققها ف: سجدتان بعده: أي بعد سلامه كما فعل صلى الله عليه وسلم حين سلم من اثنتين والسجود كله عند الشافعي قبلي وعند أبي حنيفة بعدي ذكره ح وابن جزي كمتهم : لصلاته لشك: في قدر ركعته فإنه يبني على يقينه ويصلي ما شك فيه ويسجد بعد السلام على المشهور لانحصار أمره في الزيادة قاله في ضيحه وقال ابن لبابة يسجد قبلها لقوله عليه السلام "إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثاً أم أربعاً فليصل ركعة ثم يسجد سجدتين وهو جالس قبل السلام" اهـ. ووجهه كما مر عن ابن رشد احتمال أن التي شك فيها من الأوليين فيكون نقص سورة.

تنبيه : ذكر د أن الكاف في كمتهم أدخلت من قدم السورة ثم أعادها بعد الفاتحة كما هو حكمه وقال فيمن قرأها ثم شك في الفاتحة فقرأها وأعاد السورة أنه لا يسجد اهـ والراجح أن مقدم السورة كذلك كما في ضيحه وأبي الحسن فلا فرق بين الصورتين وقد ذكر ابن رشد قولين في زيادة القراءة سهواً ومقتصر على

**شفع شك أهو به أو بوتر :** فإنه يجعلها من الشفع و يسجد بعديا لاحتمال أنه في وتر فيشفعه بسجدين للنهي عن وترين في ليلة ثم يوتر قال فيها ومن لم يدر أجلسه في الشفع أو في الوتر سجد بعد السلام وأوتر وإن لم يدر أفي الأولى أو في الثانية أو في الوتر أتى بركعة وسجد بعد السلام ثم أوتر بواحدة ويجلس.

**تنبيه :** لما كان الشاك هنا يقتصر على ما يتيقنه فيسلم ويسجد ثم يوتر سماه مقتصرا ولما كان فيما قبله لا يقتصر على ما يتيقنه بل يأتي بما شك فيه سماه متما فقابل بين اللفظين بأوجز عبارة وترك سر بفرض : بأن أبدله بالجهر لأنه زاد الصوت وقيل يسجد قبلها لأنه نقص السر وزاد الجهر أو **استنكحه الشك :** بأن يكثر شكه هل زاد أو نقص فإنه يسجد بعديا على المشهور قال جب وفي سجود الموسوس قولان ثم في محله قولان اهـ وكثرته أن يأتيه كل يوم ولو مرة كما في ح ولهي : بكسر الهاء عنه أي أعرض عنه وجوبا فلا يصلح ما شك فيه كطول بمحل لم يشرع به : الطول كقيامه من ركوعه وجلسه بين سجديته ومستوفزا للقيام على يديه وركبتيه على الأظهر : عند ابن رشد تبعا لأشهب وقال ابن القاسم بالغاء الطول مطلقا وقال سحنون بالسجود فيه ولو كان بمحل شرع فيه كالقيام والركوع والسجود والتشهد وإن : تذكره بعد شهر : ويسجده إن كان من فرض في كل وقت وإلا لم يسجده بوقت نهى وإن ذكره قائما فلا يهوي ساجدا بل يقعد وإن ذكره في صلاة فبعدها ذكر ذلك كله في ضيحه بإحرام : فلا بد له منه لأنه مستقل بنفسه وتكبيره يكفي عن تكبير الهوى وقيل يحرم إن سهى وطال وقيل لا يحرم مطلقا ذكره في ضيحه وتشهد : استئانا وسلام : اتفاقا لأنه ليس بعده شيء من الصلاة وسلامه واجب غير شرط فمن تركه لا يعيد السجود وكذا من ترك الإحرام فيه كما في ح وإنما يصح بشروط الصلاة جهرا : اتفاقا في الإمام وهل يجهر به غيره أو يسره كسلامه من الجنازة روايتان لابن القاسم كما في ضيحه وصح : سجود السهو إن قدم : عن محله ولو عمدا رعا لقول من جعله كله قبلها ولابن القاسم في العتبية أنه يعيده بعد السلام إن قدمه سهوا وقال أشهب يعيد الصلاة إن قدمه عمدا أو جهلا ذكرهما في ضيحه أو آخر : عن محله رعا لمن يجعله كله بعديا وهذا أولى بالصحة مما قبله إذ لم يدخل في الصلاة ما ليس منها وأفاد قوله وصح نفي جوازه ابتداء فإن تقديمه يمنع وتأخير يكره وذكر عب أن كلا منهما يصح ولو وقع من ماموم دون إمامه بأن ترك السلام الأول مع إمامه وسلم معه بعد سجود السهو أو لم يسجد معه القبلي ثم سجده بعديا ولو أخر الإمام القبلي جاز لمامومه أن يسجده قبلها وقيل يتبعه فيما فعل لا : يسجد إن استنكحه : أي غلب عليه السهو : مع تيقنه فلا يسجد لزيادة أو مع نقص وهل يحرم سجوده أو يكره أو يحرم قبلها ويكره بعديا تردد فيه عب وتردد في بطلان صلاته إن تعمد القبلي لعدم خطابه به والظاهر البطلان لأنه من تعمد كسجة ويصلح : ما سهى عنه من ركن إن أمكن كذكر سجدة من ركعة بعد القراءة في تاليتها فيرجع ويسجدها ويعيد الفاتحة لأنه قرأها قبل محلها فهو كمن لم يقرأ وكذا سنة أمكن تداركها كجلوس أول قبل مفارقتها الأرض بيديه فإن فاتت فلا شيء عليه ولما كان مستنكح السهو يضبط ما يطرأ له من السهو أمر بالإصلاح لأنه الأصل ولم يورم بالسجود لأن فيه حرجا لكثرة سهوه ولما لم يضبط مستنكح الشك ما يطرأ له سقط عنه وأمر بالسجود ترغيبا للشيطان وأما ذو سهو أو شك لم يستنكح فيصلح

ويسجد كما مر فالأقسام أربعة لأن الساهي والشاك إما مستنكحان أو لا فإن لم يستنكحا فسيان وإن استنكحا تعاكسا كما بينه المص وقد نظمها بقولي :

من لم يكن مستنكحا إذا سهى أو شك فليسجد ويصلح ما وهى ومبتلى بالشك يسجد ولا يصلح عكس من بسهو يبتلى أو شك هل سهى : فتفكر قليلا فتبين أنه لم يسه فلا سجود عليه قاله فيها وكذا عند مالك لو طال تفكره لأن الشك بانفراده لا يوجب سجود السهو وفرق أشهب بين محل شرع فيه الطول وغيره أو : شك هل سلم : فإنه يسلم ولا سجود عليه إن قرب ولم ينحرف عن القبلة فإن طال جدا بطلت وإن توسط سجد ذكره ح وكذا إن انحرف أو سجد : سجدة واحدة : كما هو شرعه في شكه فيه : أي في سجود السهو مطلقا هل سجد اثنتين : فإنه لا سجود عليه قال فيها من شك في سجدتي السهو فلم يدر أو واحدة سجد أم اثنتين سجد سجدة وتشهد وسلم ولا سجود عليه لسهوه فيهما اهـ ظاهره قبلها أو بعديا ولا يخالفه قول اللخمي فيمن سجد القبلي ثلاث سجرات أنه يسجد بعديا لأنه في سهو محقق لا شك فيه فهو صورة أخرى قاله ابن ناجي وقال شيخه البرزلي إنه خلافها ذكره ح.

**تنبيه :** ذكرت أن محمداً قال للكسائي لم لم تشتغل بالفقه فقال من أحكم علما هداه إلى سائر العلوم فقال له محمد ما تقول فيمن سهى في سجود السهو فتفكر ساعة ثم قال له لا سهو عليه فقال من أي أبواب النحو أخرجت هذا فقال من باب التصغير فإن المصغر لا يصغر ثانيا فتعجب من فطنته أو زاد سورة في أخريه : فلا يسجد خلافا لأشهب وأخرى في واحدة منهما أو في أوليه أو خرج من سورة لغيرها : سهوا فإنه مغتفر لأنه لم يأت بمخالف جنس الصلاة ويكره تعدد ذلك لأنه قراءة على غير نظم المصحف ذكره ح وفي المقدمات أن الزيادة سهوا إما من جنس الصلاة أو لا فالقول من جنسها فيه قولان هل يسجد له أو لا والقول من غيرها والفعل من جنسها يجبرهما البعدي اتفاقا هذا إن قل الفعل وإلا بأن كان مثل نصفها فأكثر ففيه خلاف والفعل من غيرها مبطل إن كثر كمن أكل أو خاط ثوبه وطال ذلك وإن قل فإن جاز فيها فلا سجود كمن سهى فقتل عقربا أو حية تريده وإن كره قتل عقرب لا تريده ففي سجوده قولان وإن منع كأكمل أو شرب بلا طول فقليل يجبره البعدي وقيل تبطل أو قاء غلبة : فلا يسجد لأنه لا يقدر على رده وإن تعدد أو رد ما انفصل منه عمدا بطلت وهل تبطل إن رده سهوا أو غلبة قولان ذكرهما تت أو قلنس : غلبة والقلنس ماء حار تقذفه المعدة فلا شيء فيه لأنه يشبه التثاوب والعطاس إن كان يسيرا طاهرا لم يزدرد منه شيئا عمدا وإلا بطلت فإن ازدرده سهوا سجد وغلبة ففي البطلان قولان ولا : يسجد لفريضة : سهى عنها إذ لا يجبرها سجود قولية كانت كإحرام أو سلام أو فعلية كركوع وسجود وقيام فإن أتى بها ولزمته زيادة فقط سجد بعديا أو مع نقص سجد قبلها على المشهور ولو شك في فرض لا يعرفه جعله الإحرام والنية وأحرم وإن تيقن أنه أحرم جعله الفاتحة وإن تيقن الإحرام والفاتحة جعله الركوع ثم كذلك كما في الكافي أو : سنة غير مؤكدة كتشهد : قد جلس له كما في ضيخ والجلاب وفيها نحوه إذ فيها أن التشهد لم يره نقصا ثم ذكر أن من نسي تكبيرة أو سمع الله لمن حمده مرة فلا سجود عليه وإن ترك اثنتين من ذلك أو التشهدين سجد قبل السلام وفي المقدمات خلافه فإنه ذكر من السنن التي يجب السجود لها التكبير غير

الإحرام وسمع الله لمن حمده والتشهد الأول وجلسه والتشهد الأخير اهـ فمفاده أنه يسجد للتشهد وإن جلس له وهو ما شهره ابن جزي ونقله ح عن اللخمي وابن عرفة ثم قال إن فيه طريقتين أظهرهما السجود و: لاسجود في يسير جهر : في سرية أو: يسير سر : في جهرية بأن لم يبالغ فيهما ولو كان ذلك في كل قراءته قاله في ضيحه وفسر بعضهم الأول بأن يسمع نفسه ومن يليه والثاني بأن يسمع نفسه فقط وإعلان أي جهر في سرية بكثائية : وكذا إصرار بها كما في ح وجعل المص هذا مغايرا ليسير جهر والذي في المدونة أنه مثال له ونصها أو جهرا خفيفا مثال إعلانه الآية ونحوها و: لا في إعادة سورة فقط لهما: أي للجهر والسر بعد أن قرئت بخلاف سنتها إذ لا تقوت إلا بالإنحاء ولو أعاد الفاتحة لذلك سجد وقيل لا يسجد ذكرهما ح وذكر أنه يسجد إن كررها سهوا وأما إن كررها عمدا فقل تبطل وقيل يستغفر الله ولاسجود عليه لأنه لم يسه ذكرهما ابن رشد و: لا في تكبيرة : لغير عيد لأنه سنة خفيفة وفي أبدالها بسمع الله لمن حمده: سهوا بأن سمع منحنيا للركوع أو عكسه : بأن كبر في رفعه من ركوع وفات تدارك ذلك تاويلان : هل يسجد لأنه نقص وزاد أولا لأن ما زاده لا يسجد له ومحلها إذا أبدل في محل واحد كما أفاده بأو فإن أبدالها معا سجد قبلها قال فيها وإن جعل موضع الله أكبر سمع الله لمن حمده وجعل موضع سمع الله لمن حمده الله أكبر فليرجع وليقل كما وجب عليه فإن لم يرجع ومضى سجد قبل السلام فمن روى العطف بأو كعياض كفى عنده تغيير واحد ومن رواه بالواو قال إنما يسجد إذا جمع بين التعبيرين لأنه أبدل ذكرين واسقطهما وأما لو أبدل سمع الله لمن حمده بربنا ولك الحمد مرة فلا سجود عليه ذكره ح ونقل عن الشيباني أنه إن أبدله ثلاث مرات بطلت صلاته ووجهه بأن المستحب لا ينوب عن السنة أي فيكون أسقط ثلاث سنن إن لم يسجد لها وعن ابن عرفة أن ربنا ولك الحمد تنوب عن التسميع لكونه ذكرا شرع في المحل ولا: سجود لإدارة مؤتم: أداره أمامه عن يساره ليمينه كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس ولا في إصلاح رداء لأنه فعله صلى الله عليه وسلم كما في ضيحه وفيه أن الأصل في جواز الفعل اليسير فيها إصلاحه صلى الله عليه وسلم رداءه بعد إحرامه وإدارته لابن عباس وغمره عائشة حين سجوده لتضم عنه رجليها اهـ وإصلاح الرداء عمده مندوب إن خف ولم ينحط له والا لم يندب ولا يبطل الصلاة كما يأتي في السترة أو : إصلاح سترة سقطت : إن خف وفي ح عن سند إن كان جالسا فيقيمها فذلك خفيف وأما إن كان قائما فانحط لها فتقيل إلا أنه يغتفر مثله للضرورة كمشي مسبوق قام يقضي إلى سترة وهو بمثابة أن ينحط لحجر يرمي به العقرب اهـ ولو انحط لها مرتين بطلت لأنه فعل كثير ذكره عب وذكر أنه يغتفر إصلاح الرداء مع إصلاح السترة أو كمشي صفيين : قيل أو ثلاثة ولذلك أدخل الكاف كما في قوله وكطين مطر في إدخالها على المضاف والمراد ما بعده لسترة كمسبوق قام للقضاء فانحاز لما قرب من السواري والقرب عند أبي الحسن بالعرف ولم يحده بصفيين كما فعل المص تبعا لابن عبد السلام أو: لأجل فرجة : بالضم في صف قدامه ولا يعد الصف الذي خرج منه ولا الذي دخله ولو مشى مسبوق لفرجة ثم سلم إمامه فمشى لسترة فالظاهر اغتفار ذلك قاله عب أو: لأجل دفع مار: بين يديه وهذا مخالف لقول ابن العربي إن حريم المصلي قدر ركوعه وسجوده وعن أشهب أنه يدفعه إن قرب وإن بعد أشار إليه ولو دفعه فانخرق ثوبه ضمن إن دفعه بعنف لأنه متعد لا

إن دفعه برفق لأنه فعل ما يجوز له وكذا مصل جلس على ثوب غيره فقام ربه فانقطع لأن هذا لا بد منه أو: لأجل ذهاب دابة : ليردها فإن تباعدت قطع وطلبها قاله فيها هذا إن اتسع الوقت وإلا تمادى ما لم يكن بمفازة يخاف على نفسه هلاكاً أو شديد مشقة قال بهرام ولو قيل يصلي مع طلبها كالمسايف ما بعد ونحوه لابن ناجي نقله ح وإن : كان مشيه في الصور الأربع بجانب أو قهقرة : وإلا فصح قهقري مقصوراً وهو الرجوع إلى خلف مستقبلاً امامه ولا سجود في فتح على إمامه : بأن يلقيه ما نسيه إن وقف : في قراءته بفرض أو نفل في الفاتحة أو السورة فإن لم يقف لم يفتح عليه كما لو تردد أو انتقل من سورة إلى أخرى قاله مالك وقال اللخمي إذا تعالي الإمام لا يفتح عليه في أول ذلك حتى يتردد أو ينتظر الفتح وروى ابن عبد الحكم لا يفتح عليه إلا أن ينتظر الفتح أو يخط آية رحمة بناية عذاب ابن عرفة وكذا إن وقف وقفاً قبيلها نقله تـ ونقل سر عن الجزولي أنه إن خرج من سورة لأخرى كره الفتح عليه ولا يفسد وذكر عب أن تكرير كلمة يحتمل التبرك والاستعظام كقوله والله ويكررها أو يسكت فيعلم أنه لا يعلم هل بعدها غفور رحيم أو على كل شيء قدير فيفتح عليه بذكر الصواب وكأن يبذل خبيراً بصيراً أو سميع عليم بوسع عليم وفي ضيق أنه إن أسقط آية من الفاتحة لقن وإن لم يقف ونحوه لعبد الحق نقله تـ وأولى إن ترك الفاتحة وابتدأ السورة فإن لم يفتح عليه فيها صحت صلاة إمامه لأنه كمن طرأ عجزه عن ركن وهل تبطل على من لم يفتح كمؤتم بعاجز عن ركن أو إنما تبطل على القول بوجوبها في الكل أو سد فاه لتثاوب : سهواً وندب عمده للتثاوب لا لغيره ولا يقرأ حال تثاوبه فإن قرأ وفهمت قراءته كرهت وأجزأته وإن لم تفهم أعادها وإن لم يعدها أجزأته إلا في الفاتحة وإنما يسد فاه بباطن اليمنى وظاهرها أو ظاهر اليسرى لا باطنها لملاقاته للأنجاس نقله س عن أبي الحسن ونفث : وهو بنون وفاء ومثله بصاق بلا صوت لحاجة: وقد أخذ الأبي من قوله في حديث البصاق فإن لم يجد فليفعل هكذا وتفل في ثوبه أنه يجوز البصاق في الصلاة لمن احتاج له والنفخ اليسير إذا لم يفعله عبثاً إذ لا يسلم منه البصاق نقله ح وهو يرد قول عب إن النفخ مبطل لطف أم لا وفي تـ أنه لا بأس أن ينفث نخامة بشفتيه ولو سمع صوت النفث لأنه لا بد منه اهـ ولو كان لغير حاجة كره وفي السجود لسهوه قولان ذكرهما بـ وفي ح عن ابن قداح أن من بصق بصوت عمداً أو جهلاً بطلت صلاته ويسجد لسهوه وذكر في محل آخر أن البصاق بصوت مما اختلف فيه كتحنج : أو تتخم لمن احتاج إلى ذلك كبغم مسقط من دماغه لأنه مضطر لذلك والمختار : للخمي والأبهري تبعاً لابن القاسم قاله س عدم الإبطال به: أي التحنج لغيرها أي الحاجة بأن لم يحتج له بل لمجرد التسميع أو إخبار غيره لأنه ليس كلاماً منهياً عنه والمراد بالحاجة هنا إثباتاً أو نفياً لا إحتياجاً للتحنج وعبر عنه جب بالضرورة وكذا ح وليس المنفي حاجة تتعلق بالصلاة كما توهم عب وقال ولا بد من حاجة غيرها كتسميعه إنساناً أنه في الصلاة وأما عبثاً فتبطل عند اللخمي وقوله إن في نقل ح عن اللخمي عدم الإبطال به لغير حاجة أصلاً فيه نظر لأنني لم أجده في ح ولعله هو الموهوم للشيخ الأمير لقوله وتحنج وإن عبثاً إلا أن يتلاعب اهـ وفسر العبث بغير الحاجة ولعله ظن أن المراد بالحاجة الغرض وما قاله لا يصح لأن العبث يلزمه التلاعب والذي في ح نقله عن ابن قداح أن التحنج والتخم للضرورة لا شيء فيه ولغيرها للتسميع اختلف هل يبطل أو لا والصواب

أن لا يبطل وقال ابن عبد السلام يبطل إن فعله عمداً أو جهلاً ونقل عن مسائل الإفريقيين أن تتحنج المصلي مخبراً غيره في بطلان الصلاة به قولان اهـ . ونقل عن الجزولي أن من تتحنج في صلاته عامداً أعادها لأنه كلام وهو أخ وإن كان لضرورة كبلم سقط من دماغه فلا شيء عليه ونقل عنه أنه اختلف في التحنج لغير ضرورة هل يبطل الصلاة أو يكره ولا يبطل قال وكذلك التأوُّح والتأوه والأئين والبكاء بصوت ونقل عن اللخمي في ما انحدر من البلغم في الحلق فابتلعه أنه لا يفسد صوماً ولا صلاة ولو قدر على طرحه إذا لم يصل للهوات فإن خرج إلى فيه فابتلعه فقولان اهـ . وشهر جب أن النفخ كالكلاب وسياتي مثله للمص ولا سجود في تسبيح رجل وامرأة في الصلاة لضرورة: أي حاجة طرأت فيها كانت لإصلاحها أو لإخباره من يستأذن أنه في الصلاة لحديث "من نابه شيء في صلاته فليسبح" اهـ والشيء يحمل على عمومه فيعم ما يتعلق بالصلاة وغيرها ولفظه سبحان الله كما في رواية ح فليقل سبحان الله قال ابن حبيب فإن قال سبحانه فقد أخطأ ولا يعيد وإن قال لاحول ولا قوة إلا بالله أو كبر أو هلل فلا حرج ذكره ح وذكر س أنه اختلف في غير التسبيح من الذكر فلم يره أشهب كالكلاب ورأاه ابن القاسم مثله فيفسد عمده ولا يصفق: أي النساء قال فيها وضعف مالك أمر التصفيق للنساء بحديث التسبيح اهـ وهو من نابه شيء في صلاته فليسبح وإنما التصفيق للنساء اهـ ومن نعم الذكر والانثى وقوله إنما التصفيق للنساء يحتمل أنه للذم وأنه للتخصيص أي خاص بهن وفي ح أنه إذا صفقت المرأة لم تبطل صلاتها والمختار التسبيح لأنه ذكر وصفة التصفيق على القول به أن تضرب بظهر أصبعين من يمينها على باطن كفها الأيسر ذكره ح وكلام لإصلاحها: إن قل وإلا بطلت كما ياتي بعد سلام إمام سلم معتقداً التمام ولم يفهم بغير الكلام ولا يخص الجواز بسلامه من اثنتين وخصه سحنون به لأنه الوارد في قصة ذي اليمين لقب بذلك لطولهما أو لأنه يعمل بهما وهو ما في القاموس واسمه خرباق وجوابه أنه معلل بإصلاح الصلاة فيتعدى محل مورده وظاهر المصنف أنه يجوز الكلام إن سلم متيقناً التمام ولو طرأ له الشك بعد سلامه وهو الذي اقتصر عليه صاحب البيان قاله ح وهو خلاف ما شهره اللخمي والمازري من أنه إذا شك بعد سلامه فلا يسأل بل يبني على يقينه وقال أصبغ يجوز سؤاله بعد التسليم خاصة وجوز محمد بن عبد الحكم قبله وبعده وكأنه رأى أن ذلك كله لإصلاح الصلاة فيجوز مطلقاً ولا فرق بين ما قبل السلام وما بعده ولم تفسد عليه ولا على من كلمه نقله في ضيحه وقوله بعد سلام هذا بالنسبة للإمام في بعض الصور وقد يجوز له قبل سلامه كمسألة الاستخلاف وأما الماموم فيكلم إمامه ولو لم يسلم إذا خالف وعن اللخمي أن من قام إمامه إلى ركعة زائدة وسبح له ولم يفقه فإنه يكلمه وعن ابن حبيب أنه إن رأى في ثوب إمامه نجاسة يدنو منه ويخبره ذكر ذلك ح ورجع إمام فقط : لا فذ ولا ماموم لعدلين ممن معه في الصلاة إذا أخبراه بتمام أو نقص كما في ح لا إن أخبره من ليس معه فيها لأن من شاركه فيها أضبط لها من غيره ولم يشترطه اللخمي ناقلاً عن المذهب وبطريقه صدر جب وحكي غيره بقليل وهو مذهبها وشهره ابن بشير واعتمد في ضيحه طريق اللخمي وهو الرجوع لعدلين مطلقاً وهو ظاهر إطلاق المصنف لكن اختار ح حملة على ما لابن بشير من كونهما مامومين وقد يفيد لفظ إمام إن لم يتيقن : خلاف خبرهما بل غلب على ظنه صدقهما أو شك فيه وأما إن تيقن فإنه يبني على يقينه أخبره عدلان أو



أكثر إلا لكثرتهم جدا بحيث يفيد خبرهم العلم فيرجع لقولهم قاله اللخمي تبعا لمحمد بن مسلمة ونصه إن كثر من خلفه صدقهم وأتم بهم وإن كانوا الإثنين والثلاثة لم يصدقهم وانصرف وأتموا هم واستحسنه اللخمي لأن الغالب في العدد الكثير أن لا يسهو مع الإمام اهـ وشهر الرجراجي أنه لا يرجع عن يقينه وإن كثروا إلا أن يخالطه ريب فيجب عليه الرجوع إلى يقينهم ذكره ح وذكر عن ابن رشد أن من شك هل صلى فاخبرته زوجته وهي ثقة أو رجل عدل أنه قد صلى لم يرجع إلى قول واحد منهما إلا أن يكون يعتريه كثيرا ولا : سجود أحمد عاطس : فيها يقال عطس بفتح الطاء يعطس بالكسر والضم أو : حمد مبشّر : بفتح الشين وندب تركه : أي الحمد لمن ذكر لأن ما هو فيه أهم ولأنه مكروه لقول ابن القاسم إذا أخبر في الصلاة بما يسره فيحمد الله أو بمصيبة فاسترجع أو يخبر بشيء فيقول الحمد لله على كل حال أو الذي بنعمته تتم الصالحات فلا يعجبني وصلاته مجزئة اهـ لكن خبر رفاعه يوخّذ منه أنه لا يندب تركه وهو أنه صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فعطس وقال الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى فلما قضى النبي عليه السلام صلاته قال ثلاثا "من المتكلم في الصلاة" فلما لم يتكلم أحد قال رفاعه أنا يا رسول الله فقال عليه السلام "والذي نفسي بيده لقد ابتدرها بضعة وثلاثون ملكا أيهم يصعد بها" اهـ ويفهم من المص بالاحروية أن المصلي لا يشمت عاطسا ولا لجائز : فيها ومثل له بأمثلة فقال كائنات : من مصل قل لمخبر : فإن كثر أبطل لأنه اشتغل عن الصلاة وإن توسط سجد بعديا نقله في ضيحه عن ابن بشير والكثير ما يخيّل للناظر الاعراض عن الصلاة ذكره ب عن شس وترويح رجليه : بأن يعتمد على واحدة دون رفع الأخرى وأما مع رفعها فأنما يجوز لطول القيام وإلا كره كما مر قال فيها ولا بأس أن يروح بين رجليه وكره أن يقرنهما ليعتمد عليهما وقال عياض بل يفرق بينهما ويعتمد تارة على واحدة وتارة عليهما وهو معنى يروح ويقال يراوح نقله أبو الحسن وأما الترويح في الصلاة لحر بمروحة أو كم أو غيره فيكره كما في ح وغيره وقتل عقرب : أو حية تريده : فإنه يجوز ولا يسجد له إن قل ووصف الحيوان بالإرادة شائع ولذا يقال في حده أنه الجسم المتحرك بالإرادة فإن لم ترده قتلها وهل يسجد إن فعله ساهيا عن كونه في الصلاة قولان في المقدمات وذكر جب أن قتل ما يحاذر واجب ونقله ابن عرفة عن ابن رشد نقله ح وما للمص من جوازه مثله في المقدمات وأما رمي صيد فيكره ولا يبطل إلا أن يطول ففي العتبية أنه لو رمي صيدا في صلاته لم تفسد ابن رشد إن كان جالسا والحجر أو القوس بجنبه ولو تناولهما قائما بطلت نقله تت ونحوه في ح وفهم منه ب أن انحطاطه لما يقتل به عقربا مبطل ويرده نقل ح عن سند أن انحطاطه لإقامة سترة أو لحجر يرمي به العقرب مغتفر وإشارة : بيد أو رأس لسلام : ابتداء أو ردا ويجب رده بها وردة باللفظ مبطل ذكره ح وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى قباء فجاءه الأنصار وهو يصلي فسلموا عليه فرد عليهم إشارة بيده وفي ضيحه عن ابن الماجشون أنه لا بأس بالمصافحة في الصلاة أو : إشارة لـ حاجة : وقيل تكره له إلا أن يكون تركها سببا لشغل فاته لا : إشارة للرد على مشمت : لمصل عطس فإنها تكره إذ يكره حمده وتشميته فكذلك الرد عليه وأيضا الرد إنما هو دعاء له فلا يحصل بالإشارة والتشميت بشين تعجم وتهمل أن يقول للعاطس يرحمك الله كائين لوجع وبكاء تخشع : تشبيهه في نفي السجود لا في الجواز إذ لا يوصف به

ما وقع غلبة ولذا لم يعطفه المص والبكاء بصوت ممدود وبغيره مقصور وذلك من مناسبة الألفاظ لمعانيتها وإلا : بأن أن لا لوجع أو بكى لغير تخشع فكالكلام : فيبطل عمدته وإن قل ويسجد لسهوه وهذا في بكاء بصوت كما في ح وأما حركة شفثيه فلا تبطل ولذا لو حرك شدقيه وشفثيه بلا كلام فلا شيء عليه ولو نهق أو نعق بلا حركة شفة ولسان بطلت نقله ح عن سند وذكر تت عن البرزلي أن التتهد غلبة يغتفر ولغيرها عمدا أو جهلا مبطل وسهوا يسجد له ولو كان لتذكر الآخرة جاز كسلام : من غير مصل على مفترض : فإنه يجوز وعلى المتنفل أخرى وإنما لم يقل مصل ليشملها خوف توهم خصوصه بالنفل لخفته وإنما لم يعطفه لأن المسلم ليس بمصل قال فيها ولا يكره السلام على المصلي في فرض أو نافلة وليرد مشيرا بيده أو رأسه وقوله وليرد يفيد وجوب رده قاله ح ولا لتبسم : وهو ضحك بلا صوت ويكره عمدته ولا يسجد لسهوه إن قل على المشهور وقيل يسجد له قبل السلام وقيل بعده وإن كثر أبطل عمدته وسهوه وقد قسم جب الفعل الأجنبي إلى كثير فيبطل مطلقا ولو وجب لإنقاذ نفس أو مال وقليل جدا فمغتفر كحك جسده وإشارة لسلام أو حاجة وما فوقه فإن كان لضرورة كمشي لذهاب دابة أو لمصلحة كفرجة أو سترة فمشروع وإلا فإن أخل الإعراض فبطل عمدته ويجبر سهوه وإلا كره عمدته أي وإن لم يكن مخيلا للإعراض عن الصلاة وأما سهوه فلا يوصف بالكرامة ولا يبعد السجود فيه قاله في ضيح و : لاسجود في مكروه مثل فرقة أصابع والستفات : يمينا أو شمالا بلا حاجة : ويجوز لحاجة لأنه فعله أبوبكر رضي الله عنه قال جب والتفاتة ولو بجميع جسده مغتفر إلا أن يستدبر القبلة أي مقيد بما إذا لم ينقل رجله وقد مر عن ابن رشد أن الفعل المكروه إن قل ووقع سهوا ففي السجود له قولان وتعمد بلع ما بين أسنانه : وهو مكروه كما في ضيح وفيها أن ذلك لا يقطع الصلاة اهـ وذلك لأنه ليس بأكل له بال ولذا لا يبطل الصوم فأحرى الصلاة قاله أبو الحسن وما عزا له عب من أن مضغه كبلمه لم أجده فيه وأيضا المضغ أكل بخلاف البلع وقد ذكر ح عن ابن ناجي أنه لو رفع حبة من الأرض وابتلعها لم تبطل اهـ وقال اللقاني إن انحط لها بطلت وذكر ح قولين في بطلان صلاة وصوم من ابتلع نخامة قدر على طرحها وحك جسده : إن قل ويبطل إن كثر ولو سهوا إلا لحاجة كمن به حكة وإن توسط ففي سهوه السجود كما في تت وقد مر أن الفعل الأجنبي إن توسط وأخل الإعراض يبطل عمدته ويجبر سهوه وإن لم يخله كره عمدته ففي السجود لسهوه قولان وذكر : من قرآن أو غيره قصد : المصلي التفهيم به : حال كونه بمحله : كقصد تفهيم أنه في الصلاة بتكبير لركوع أو تسميع في رفع منه أو أذن لمستأذن وجده يقرأ «أدخلوها بسلام» أو لطالب وجده يقرأ «يا يحيى خذ الكتاب بقوة» ورفع صوته أو قصد نهى شخص بتسبيح في أي محل لأن الصلاة كلها محل تسبيح وانظر هل من محله ما إذا فرغ من الفاتحة فجاء مستأذن فقرأ المصلي «أدخلوها بسلام» قاصدا قراءة الزائد على الفاتحة مع التفهيم نظر فيه س وقال عب إنه من محله وقال ب إن في ق عن المازري ما يفيد وإلا : يكن بمحله كمن في الفاتحة فخرج لآية أدخلوها بطلت : على الأصح لأنه كالمكالمة عند ابن القاسم خلافا لابن حبيب كفتح على من ليس معه في صلاة : لأنه كالمكالمة وكذا فتح على ماموم معه كما في ضيح عن اللخمي وكذا نقل القباب عنه وعن المازري تشهير أن فتحه على غير إمامه مبطل فلو قال المص كفتح على غير إمامه كان أشمل وأخصر

**على الأصح :** تبعا لابن القاسم وسحنون وقال أشهب وابن حبيب أساء ولا يعيد كذا في ضيحه وقوله على الأصح يرجع أيضا لقوله وإلا بطلت .

ولما فرغ المص من ذكر ما يجبر بالسجود وما لاسجود فيه شرع في ذكر ما يبطل فقال وبطلت : الصلاة لفظ وغيره ويعيد اللفظ الإقامة قاله فيها بقهقهة : وهي ضحك بصوت عمدا أو سهو أو غلبة وإنما لم يغتفر سهوها كالكلام لما يلزمه من عدم الخشوع والوقار ولأن الكلام شرع جنسه في الصلاة لاصلاحها وهي لم يشرع جنسها فمنافاتها أشد وعن أشهب وسحنون وأصبغ ومحمد أنها تصح للناسي ويسجد بعديا كالمتكلم سهوا وتمادى الماموم : وجوبا مع البطلان رعا للقول بالصحة إن لم يقدر على الترك : للضحك بأن غلب أو نسي كما في ح ولم يلزم على تماديه ضحك غيره واتسع الوقت ولم تكن جمعة فإن فقد قيد منها قطع ودخل مع إمامه إلا أن يلزم على بقائه ضحك غيره وحاصل ما في ح وب أن المقهقه إما عامد مختار فيقطع ماموما كان أو غيره ولا يستخلف الإمام لأنه أبطل صلاة من خلفه أو مغلوب أو ناس فيتماذى إن كان ماموما ويقطع غيره ويستخلف إن كان إماما ويدخل معهم وقيل لا يقطع بل يستخلف ويتم معهم ماموما ويعيد صلاته وهل يعيد من معه قولان **كتكبيره** : أي الماموم للركوع : أي لإدراكه مع الإمام بلا نية إحرام : ناسيا فإنها تبطل ويتمادى مع إمامه رعا لصحتها عند ابن شهاب وابن المسيب وستاتي هذه في قوله آخر الجماعة وإن لم ينوه ناسيا له تمادى الماموم فقط وأما مع نية الإحرام فتصح وهي قوله آخر الجماعة أيضا وإن كبر للركوع ونوى به العقد الخ ولو كبر للركوع بلا نية إحرام متعمدا بطلت بإجماع قاله ابن رشد وذكر فائنة : يسيرة فإنه يتمادى مع إمامه ويعيد وهل وجوبا أولا قولان ذكرهما جب وقد مر للمص أنه يعيد بوقت الضروري وأما الإمام فقيل يقطع في الوقت وعليه فهل يقطع من خلفه وقيل يتمادى وعليه فهل يعيد ندبا أو وجوبا وعليه فهل يعيد من خلفه قولان ذكر ذلك تت وهذه الفروع الثلاثة التي ذكر المص أنه يتمادى فيها الماموم تسمى مساجن الإمام ورابعها من ذكر الوتر في الصبح مع إمامه فإنه يتمادى ولكن لا يعيد ولا يقضي الوتر و : بطلت لفظ أو غيره بحدث : غلبة أو عمدا وكذا تذكره فيها وحدث الإمام لا يضر من خلفه إلا أن يعتمد كما ياتي وبسجوده لفضية : نسيها كقنوت وتسبيح بركوع أو سجود لإدخاله فيها ما ليس منها وقيل لا تبطل وبه صدر في البيان نقله ح وفي الكافي أن من سجد لفضية متأولا لم تبطل صلاته أو لسنة خفيفة مثل تكبيرة واحدة أو تسميعه وكذا مؤكدة منفصلة كالإقامة ذكره ح وللمص في تكبيرة واحدة قال الفاكهاني إنه لا يعلم من يقول به وأيضا مخالف لما مر من أنه سنة وفي المقدمات أن من جعل كل تكبيرة سنة أوجب السجود في تكبيرة واحدة ومن جعل جملة التكبير سنة لم يوجب السجود في واحدة وهما قولان لابن القاسم اهـ وبمشغل عن فرض : كقرقرة وهي تصويت البطن وحقن ببول أو غائط وضيق خف إن شغله ذلك عن فرض كركوع أو سجود و : إذا شغله عن سنة : مؤكدة أما الخفيفة فلا حكم لتركها كما في المقدمات يعيد في الوقت : وذكر القباب عن ابن يونس أن من صلى بحق خف لأشياء عليه وأن من صلى به وهو ضام بين وركيه أعاد في الوقت وإن شغله كثيرا أعاد أبدا وعن اللخمي فيمن به حقن أو قرقرة أو غثيان أو نزل به ما يهمله فإن كان خفيفا استحب أن يبدأ بإزالته وإن صلى كذلك صحت وإن أعجله

وهو يقيم حدودها وشغل قلبه بأمر خفيف أعاد في الوقت وإن شغل قلبه حتى لا يعرف كيف صلى أعاد أبداً.

**فائدة :** الحاقن بالنون من حصر ببول وبالباء من حصر بغائط ذكره س وذكر عب أن من حصر بهما حاقم بالميم ولم أره في غيره ولا في كتب اللغة وكذا ما فيه من أن الخازق بخاء معجمة وزاي وقاف من حصر بالريح وأما الخازق بخاء مهملة فهو من ضاق خفه ذكره الجوهري وغيره و: بطلت بزيادة أربع : سهوا في رباعية وهل المغرب كذلك أو كالثنائية قولان في جب ورجح الأول كركعتين في الثانية: كصبح وجمعة وأما السفرية فبأربع على المشهور وقيل إن الصلاة تبطل بمثل نصفها ذكره في المقدمات وبتعمد : ركن فعلي كسجدة : وركوع وفي القولي قولان كما في المقدمات والجاهل كالعائد على الأصح أو: تعمّد نفخ : بصوت من فم لأنه كالكلام على الأصح فيسجد لسهوه ويقطع العائد والجاهل قال في الواضحة إلا أن يكون ماموما فيتمادى ويعيد ذكره ح بخلاف نفخ من أنف إلا أن يفعله عبثاً وقيل لا يبطل النفخ لأنما لاحرف له أو له حرف واحد كاف لأن الهمزة زائد ليس كلاما ذكره ح ومما اختلف فيه البصاق بصوت والأنين والتحنح كما مر و: بتعمد أكل وشرب : وإن من أنف لأنه يخيل الأعراض عنها أو: تعمّد قبيئ : أو قلّس لأنه تلاعب وهذا مفهوم قوله فيما مر ومن ذرعه قبيئ لم تبطل صلاته أو: تعمّد كلام: وإن قل وكذا لو نهق كالحمار أو نعق كالغراب وهل إشارة الأخرس كالكلام أو لا ثالثها إن قصد الكلام بطلت ذكرها ح وإن : كان بكره : وإنما عذر الناسي دون المكره لأن الناسي لا شعور له بخلاف المكره ذكره ح عن ابن ناجي ووجب لكأنقاذ : بذال معجمة اي تخليص أعمى : ونحوه ليلا يقع فيما يهلكه وقال اللخمي إلا أن يكون في خناق أي ضيق من الوقت فلا تبطل ويكون كالمساييف في الحرب لأن هذا تكلم لأنقاذ نفس وقال فيمن خاف تلف مال له أو لغيره أنه إن كثر تكلم واستأنف وإن قل لم يتكلم وإن فعل بطلت نقله ح ومما يجب إجابتة صلى الله عليه وسلم وهل تبطل قولان ذكرهما تت وذكر ح أن من ناداه أحد أبويه وهو في نفل أنه يبادر بالتسبيح ورفع الصوت وتخفيف ما هو فيه إن أمكن والا قدم وأكد الواجبين وهو إجابة الوالد لوجوبها إجماعاً ووجوب إتمام النفل مختلف فيه .

**فرع :** لو نادته أمه وزوجته لطلب إنفاق قدم الزوجة لأن حقها بعوض ذكره ح إلا : أن يكون الكلام لإصلاحها ف: إنما تبطل بكثيره : كما تبطل بكثيره سهوا كما في جب ونقله ح عن الجلاب وما لمص مثله ما في ح عن ابن ناجي أن القول بأن الكلام لإصلاحها لا يبطل مقيد بتعذر التسبيح وعدم إطالة الكلام انتهى ولم يقيد عبد الوهاب وابن جزى وكذا اللخمي فقد قال إن من تكلم لإصلاح صلاته لسهو إمامه لا تبطل عند مالك وابن القاسم خلافا للمغيرة نقله القباب و: بطلت بسلام وأكل وشرب : وقعن سهوا قال في كتاب الصلاة الأول منها وإن انصرف حين سلم فأكل أو شرب ابتداء وإن لم يطل وفي رواية وشرب بالواو وفيها : أيضا في الثاني إن أكل أو شرب أنجبر : بسجود بعدي ونصها ومن تكلم أو سلم من اثنتين أو شرب في الصلاة ناسيا سجد بعد السلام وهل : ما في المحليين اختلاف: لأنه حكم في محل بالبطلان وفي آخر بعده مع حصول المنافي فيهما دون

اعتبار تعدده واتحاده أو لا : بل وفاق لتغاير محلي الحكمين بالبطلان للسلام : مع غيره في: المسألة الأولى دون الثانية أو: إنما هو للجمع : في الأولى بين منافيين على رواية أو بين الثلاثة على رواية الواو تاويلان : بالخلاف والوفاق بوجهيه فيتفق الموفقان على البطلان في سلام مع أكل وشرب أو مع أحدهما وعلى الصحة في أحد الثلاثة فقط ويختلفان في أكل مع شرب وأما من قال بالخلاف فلا ينظر لتعدد المنافي وفي المقدمات أن من نسي أنه في صلاة فأكّل أو شرب ولم يطل ذلك فقليل يجزئ سجود السهو وقيل تبطل و: بطلت بانصراف : بالفعل وأما بالنية فقد مر في قوله والرفض مبطل لحدث : أو رعا فثم تبين نفيه : فتبطل لتفريطه وأخرى إن تبين ثبوته ك: ما تبطل لمسلم شك : حين سلامه في الإتمام : وعدمه بخلاف من ظنه فلا تبطل صلاته ثم ظهر : له الكمال : وأخرى إن لم يظهر على الأظهر : عند ابن رشد لمخالفته ما وجب من البناء على ما يتقنه ومقابلته لابن حبيب أنها تصح كصحة نكاح من تزوج امرأة لا يدري أزوجهما حي أو ميت ثم تبين موته وانقضاء العدة قبل العقد وفرق بخفة إعادة الصلاة وتقل فسخ النكاح والفرق بين ما هنا وصحة صلاة من شك في الحدث ثم بان الطهر كما مر أو شك في نجاسة في بدنه فتماذى حتى سلم فتبين عدمها كما في ح عن ابن قداح أن الشك في الحدث والخبث شك في المانع وهو لا يضر و: بطلت بسجود المسبوق مع الإمام : وأخرى قبله أو بعده بعديا : عمدا أو جهلا عند عيسى وابن رشد لا عند ابن القاسم إن لحق ركعة فأكثر أو قبلها : إن لم يلحق : مع إمامه ركعة : تامة لأنه غير ماموم حقيقة فزاد سجديتين بلا موجب وإلا بأن لحق ركعة سجد : القبلي مع إمامه إن سجدته ولو على رأيه لكونه ممن يرى السجود كله قبلها أو كان الماموم لا يرى السجود في ذلك كمالكي خلف شافعي سجد للقبول لمنع مخالفة الإمام وقال أشهب إنما يسجد القبلي بعد قضاء ما فاتته ومبني الخلاف هل ما أدركه آخر صلاته أو أولها على أنه يسجد معه فإن سهى بعده فهل يكفيه سجوده الأول أو لا قولان لعبد الملك وابن القاسم وشهر الثاني لأن السجود جابر فلا يجبر ما طرأ بعده ولأن القاضي له حكم الفذ إلا في السلام فكالماموم على الأصح وإن سجد الإمام القبلي بعديا فهل يسجد المسبوق معه رعيًا لأصله أو لا رعيًا لماله ثالثها إن كان تركه مبطلا سجد معه وإلا فلا ذكر جميعه ح ولو ترك إمامه : مبالغة في سجوده القبلي إن لحق ركعة وهل يسجد قبل قيامه للقضاء أو قبل سلامه وهو الظاهر لأنه إنما كان يقدمه مع إمامه خوف مخالفته وقد قيل كما مر إنه يؤخره إذا سجدته إمامه بعديا فهذا يقوي تأخيريه وأما تخريج ح له على مسبوق استخلفه من عليه قبلي فإنه يسجد قبل القضاء على الأصح ففيه نظر لأن المستخلف نائب عن إمامه فلا يقاس عليه غيره أو لم يدرك: المسبوق موجبه: أي القبلي بأن سها الإمام قبله وقوله ولو ترك إمامه سواء تركه عمدا أو سهوا فتصح لمن خلفه ولو بطلت عليه كما يفيد قول ابن رشد إن كل ما يحمله الإمام عن من خلفه فليس سهوه عنه سهوا لهم إذا هم فعلوه وتعد هذه مما يستثنى من قولهم كل صلاة بطلت على الإمام تبطل على مامومه وقد نظمت ذلك بقولي:

يبطل على مامومه وإن حصل  
وما بخوف بعد الأولى قد حدث  
ومن على نفس ومال خافا

وكل ما على الإمام قد بطل  
إلا لدى نسيان أو سبق الحدث  
كذاك من لم ينو الاستخلاف

وترك سجدة وكشف العوره  
ظن الرعاف وكلام من رعف  
وذكر ما قل من الفوائت  
مسافر نوى الإقامة بها  
بطلانها لكل فاقف ما رجح

واذكر سقوط نجس أو ذكره  
إن فارقوه وكذا إن انحرف  
وترك قبلي ثلاث فائت  
مقهقه غلب فيها أو سها  
وفي الثلاثة الاخيرة الاصح

**وأخر :** من لحق ركعة البعدي : لتتام صلاته ولا يسجده مع إمامه خلافا لسفيان وهل يقوم للقضاء إثر سلام إمامه أو حتى يتم البعدي أو يخير ثلاث روايات ذكرها ح وإن سجده معه سهوا أعاده بعديا وعمدا بطلت كما مر وكذا الجاهل عند عيسى وصوبه ابن رشد لأنه أدخل فيها ما ليس منها وجعله ابن القاسم كالساهي رعا لبقول سفيان ولاسهو على مؤتم : إن سها حالة القدوة: أي التبعية وهي بفتح القاف وأما من يقتدى به فمثلث القاف وإنما سقط عنه سهوه لأن الإمام يحمله عنه ولو نوى عدم حمله كما في ح وأما سهوه بعد قيامه للقضاء فلا يحمله عنه لأنه صار منفردا ولا يحمل عنه تركه حال القدوة.

**فرع :** لو ظن غير مسبوق سلام إمامه فسلم فإن رجع قبل سلامه فلا شيء عليه لأنه في قدوة وإن رجع بعده سلم وسجد بعديا وقيل قبلها ولو كان على إمامه بعدي فسلم وسجده ثم سمع سلام إمامه فسلم أيضا بطلت قاله أصبغ وبناء ابن رشد على أن السلام سهوا يخرج عنها فأبطل سجوده بعد رجوعه وأما على أنه لا يخرج عنها فسجوده قبل سلام إمامه يحمله عنه ويرجع لصلاته بلا تكبير وأما مسبوق ظن سلام إمامه فإن تبين له نفيه رجع له ما لم يسلم ولاسهو عليه لأنه في القدوة وإن لم يتبين له حتى سلم لم يرجع لأنه إنما كان يرجع للإمام ولا يعتد بما فعل قبل سلامه على المشهور ويعتد بما فعل بعده إلا أن يتوقف على ما قبله كسجوده بعده وقد ركع قبله فلا يعتد بجميع تلك الركعة ثم إن سلم إمامه وهو جالس فلا سجود عليه اتفاقا وإلا فقليل كذلك لأنه سهو في حكم الإمام وقيل يسجد بعديا وقيل قبلها لأنه نقص بعض النهضة وشهره في ضيحه وعلى هذا فإن سلم عليه وهو ساجد فإن رفع وجلس ثم قام سجد بعديا لزيادته بعد إمامه رفع رأسه من سجود إلى جلوس وإن رفع ولم يجلس سجد قبلها لنقصه بعض النهضة إذ حقه أن ينهض للقيام من جلوسه فنهض له من سجود نقله في ضيحه عن المازري و : بطلت بترك قبلي: ترتب عن : نقص ثلاث سنن : كثلاث تكبيرات أو تكبيرتين مع تسمية وكجلوس أول لأن معه تشهدا وتكبييرة وكسورة لأن معها قيامها وصفتها من جهر أو سر وطال : ذلك حتى فات تداركه رعا للقول بوجوبه فنزل منزلة الفرض كما في س وهذا إن تركه سهوا وأما عمدا فتبطل وإن لم يطل ولا يجري فيه الخلاف الذي في تعدد ترك سنة قاله عب مخالفا لتت والطول عند ابن القاسم بالعرف وعند أشهب بالخروج من المسجد قيل له وإن كان في صحراء قال يسجد ما لم يجاوز من الصفوف قدر ما لا ينبغي أن يصلى بصلاتهم نقله في ضيحه لا : إن ترتب عن أقل : من ثلاث فلا تبطل به وقيل تبطل به ذكره جب وإذا لم تبطل فلا سجود : بعد الطول لأنه مرتبط بالصلاة وتابع لها والتابع إذا بعد لا يلحق وقيل إنه كالبعدي يسجده متى ما ذكره نقله في ضيحه وإن ذكره أي قبلي الثلاث في صلاة : شرع فيها وقد بطلت الأولى للطول فكذاكرها: في صلاة أخرى وقد



مر حكمه في قوله وإن ذكر اليسير في صلاة وإلا : تبطل لعدم الطول فك: ذكر بعض : من صلاة في صلاة أخرى وله أربعة أوجه لأن الأولى إما فرض أو نفل والثانية كذلك فإن كان من فرض : وذكره في فرض أو نفل إن أطل القراءة : بعد الفاتحة وقيل بأن خرج منها أو ركع : بلا قراءة كأمي أو ماموم بطلت: الأولى لفوات تلافيها وهذا إن سلم منها أو ظن سلامه وإلا لم تبطل ويرجع لإتمامها بما ذكره من قبلي أو بعض إلا أنه في ذكر البعض يعتد بما فعله في الثانية ويجعله من إتمام الأولى وأتم النفل : الذي هو فيه إن اتسع الوقت وإلا قطع ما لم يركع قاله تت وقال عب إنه يقطع ما لم يتم ركعة فإن لم يتمها تركه وأحرم بالاولى وقطع غيره : وهو الفرض لوجوب الترتيب إلا أن يكون ماموماً و: لكن ندب الإشفاع إن عقد ركعة : من الفرض أي أتمها هذا إن اتسع الوقت وإلا قطع وإنما أتم النفل في ضيق الوقت كما مر إن عقد ركعة منه لأنه لا يقضي فلو لم يتمه لذهب بالكلية بخلاف الفرض إذ يقضى ويستثنى من ندب الإشفاع المغرب كما مر في الفوائت والصبح والجمعة على القول بأنه إن أتم ركعة من ثنائية كملها لأعلى القول بأنه يشفعها بنية النفل وانظر هل النذر كالفرض نظراً لوجوبه أو كالنفل نظراً لأصله وإلا : يكن في الثانية طول ولا ركوع رجع : للأولى وإن كان ماموماً لإمكان تلافيها قاله غ بلا سلام : من الثانية حتى في ذكره القبلي كما في المدونة فإن سلم بطلت وإذا أصلح الأولى سجد بعدياً و: إن ذكره من نفل : وهو في فرض تمادى : مطلقاً عقد ركعة أم لا لحزمة الفرض فلا يقطع لنفل ك: ذكره من نفل في نفل إن أطلها: أي القراءة أو ركع : ولا يقضي النفل لأنه لم يعتمد إبطاله فإن لم يطل أو لم يركع رجع للأول وسجد بعدياً ومحل ما للمص إذا سلم من الأول أو ظن سلامه وإلا اعتد بما فعله في الثاني لإتمام الأول كما تقدم في الفرض وهل تبطل : الصلاة بتعمد ترك سنة: إلا في الماموم لأن الإمام يحمله عنه ذكره ح عن النوادر أو لا: تبطل ولا سجود خلاف : فقد شهر الأول ابن رشد والثاني ابن عطاء الله ومحل سنة واحدة مؤكدة قاله في المقدمات لكن في المدونة أن من تعمد ترك السورة في الأوليين لاشيء عليه اهـ. ولو خارجة عن الصلاة كالإقامة كما في ح عن الراجراجي ولو قيل بوجوبها كالفاتحة على أنها سنة في الأقل فقد ذكر القلشاني عن اللخمي الخلاف في البطلان بتركها عمداً وفي ترك سنة عمداً قولان أخران قيل يسجد كالسهو وهو لأشهب وقيل يعيد في الوقت ذكرهما في ضيح و: بطلت بترك ركن : عمداً طال أم لا أو سهواً وطال : حتى فات تداركه ك: ترك شرط : من طهارة أو استقبال أو ستر عورة وإن لم يطل ولذا أخره عن القيد وتداركه: أي الركن إن أمكن تداركه بخلاف النية وتكبيره الاحرام فلا يتداركان لأن من ترك إحداهما لم يدخل في الصلاة إن لم يسلم : بعد تركه في الأخيرة أو غيرها فإن سلم معتقداً الكمال فات تداركه على المشهور بناء على أنه يخرج من الصلاة لأن السلام ركن حصل بعد ركعة النقص فهو كركوع التي تليها فيبني إن قرب كما يأتي وسلامه غير معتقد الكمال غلطاً أو سهواً كعدمه لأنه لا يخرج عنها بإجماع قاله في المقدمات ولذا لو سلم سهواً بعد رفع رأسه قبل الجلسة لم يفتها سلامه بل يجلس إن قرب ويتشهد ويسلم ويسجد بعدياً ولم يعقد ركوعاً : من ركعة تلي ركعة النقص فإن عقده فات التدارك وأما عقد خامسة سهواً فلا يفيت وقيل مفيت فتبطل الرابعة وهل يقضيها أو تكون الخامسة قضاء قولان في ضيح وكلامه هنا في غير الماموم وأما هو فيأتي حكمه في قوله

وإن زوحم مؤتم وكلام عب هنا لم يرتضه ب وهو: أي عقد الركوع هنا رفع رأس : منه لامجرد الإنحناء خلافا لأشهب وقيد عب المص بأن يرفع مطمئنا وإلا فالكعدم إلا لترك ركوع: سهوا ف: يفوت بالإنحناء : لركوع تاليتها وإن لم يطمئن فيتمادي لأن عوده لا فائدة له إذ لا يصح له إلا ركعة وإبقاء ما تلبس به أولى وذكر عب أنه لو ترك الرفع فقط لم يفته الإنحناء فيرفع بنية رفع ركوع الأولى وإن ذكره قائما في الثانية رجع فركع إذ لا يمكن الإتيان به إلا بذلك كسر: أو جهر تركهما بمحلها فيفوتان بالإنحناء وكذا السورة وتتكيسها فإن قدمها على الفاتحة والكاف للتشبيه لا للتمثيل كما توهم عب و: ترك تكبير عيد : كله أو بعضه وسياقي في قوله وكبر ناسيه إن لم يركع وسجدة تلاوة نسيها حتى انحنى للركوع فتفوت ويعتد بركوعه اتفاقا لأنه قصده من أول الأمر وأما قوله الآتي وسهوا اعتد به الخ فمحله من قصد السجدة فلما انحنى سها عنها وقصد الركوع فيعتد به عند مالك لا ابن القاسم بناء على الخلاف في الحركة للركن هل لا تشتط أو يشترط قصدها له وذكر بعض : من صلاة أخرى أو قبلي كما مر في قوله إن طالت أو ركع وإقامة مغرب عليه : في مسجد وهو بها: أي المغرب وقد ركع في ثانيتهما فرأاه ابن القاسم فوتا كذا في ضيحه وشهره ابن ناجي قاله تت ووجهه بمنع التفتل قبلها وعقد ثانيتهما تحصيل لجلها فكأنه أتمها لكن في كلام المص إجمالا لأن هذا يحتمل ركوع الأولى والثانية أو الثالثة وكل نقل عن ابن القاسم كما في تت وإنما حملة على ركوعه الثانية لأنه الذي في ضيحه وقال س إن المص مشى في هذا على غير المشهور لجمع النظائر ومذهبها أنه إن "أتم ركعتينكملها عقد ركعة أم لا" وليست كغيرها إذ لا تتفل قبلها و: إذا سلم بني : على ما تم من ركعاته إن قرب: بالعرف كان بمسجد أو غيره ولم يخرج من المسجد: والواو للجمع وللحال لا بمعنى أو كما توهم عب قال جب يبني إن كان قريبا ولم يخرج من المسجد قيل وإن يعد قال في ضيحه ظاهره ولو خرج من المسجد ورجح هذه الرواية ابن عبد البر في حديث ذي اليمين أنه صلى الله عليه وسلم دخل في بيته اه وخروج المسجد طول عند ابن القاسم وأشهب وإنما اختلفا فيمن لم يخرج منه ذكره ب وإنما يبني بإحرام: فيكبر بنية الإتمام ويرفع يديه كما في ح عن ابن ناجي وقيل يبني بلا إحرام وقيل إن قرب جدا لا يحرم وفيما فوقه يحرم ومبنى الخلاف هل سلام معتقد الكمال يخرج من الصلاة فيحرم أو لا فلا يحرم وأما المسلم سهوا فلا يحرم لأنه لم يخرج عنها ولم تبطل : الصلاة بتركه: أي الإحرام خلافا لابن نافع لأن نيته تكفيه وجلس له : أي للإحرام إن تذكر قائما فإنه يجلس ثم يكبر لأنها حالة مفارقتها للصلاة على الأظهر: عند ابن رشد تبعا لابن شبلون قال في مقدماته لأنه إذا كبر قائما فقد زاد الإنحطاط اه وسواء سلم من اثنتين أو غيرهما كما في ح وغيره وقيل إن تذكر قائما أحرم كذلك ليكون إحرامه بالفور وعليه فهل يجلس بعد ذلك كما لابن القاسم أو لا كما لابن نافع ومبناها هل الحركة للركن مقصودة أو لا ذكره في ضيحه وأعاد تارك السلام : سهوا التشهد: استئنا ليقع سلامه بعد تشهد وهذا في طول يبني معه أو مفارقة محله بلا طول فإن طال جدا بطلت وإن قرب جدا لم يتشهد وسجد : بعديا إن انحرف عن القبلة: كثيرا لا إن قل انحرافه لأن ما لا يبطل عمده لا يسجد لسهوه قال جب فإن قرب جدا فلا تشهد ولا سجود وقيد في ضيحه نفيه بعدم انحرافه وأنكر ابن عرفة نفيه على جب وابن بشير واعتمد قول اللخمي أنه إن ذكر بمحله ولا طول سلم دون

تكبير وتشهد وسجد لسهوه اهـ وصور المسألة خمس لأن ذكره إما بعد طول جدا فتبطل على المشهور أو قرب جدا ولم ينحرف فلا تشهد ولا سجود أو انحرف فيسلم بلا تشهد ويسجد بعديا أو فارق محله بلا طول أو لم يفارقه مع طول يبني معه فهذان الوجهان اختلف فيهما في ثلاثة أمور هل يكبر وهل تكبيره في جلوس أو قيام وهل يتشهد والمشهور أنه يجلس فيكبر ويتشهد هذا ملخص ضيـح وح ورجع تارك الجلوس الأول : بأن قام لثلاثة سهوا إن لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه : بأن بقي كلها أو بعضها كما في ح فإن لم يرجع فكثر سنة في السهوه والعمد والجاهل كالعامد في المشهور ولاسجود : على المشهور في ترزحه لأن ما لا يبطل عمده لا يسجد لسهوه قاله في ضيـح وإلا : بأن فارقها بجميع يديه وركبتيه فلا : يرجع على المشهور لتلبسه بركن فلا يقطعه لغيره وأخذ من هذا أن من نسي المضمضة والإستنشاق حتى شرع في الوجه فلا يرجع لهما حتى يتم وضوءه ولا تبطل إن رجع : ولو عمدا رعا للقول برجوعه كما في ضيـح ولو: رجع بعد أن استقل قائما لأنه رجع لإصلاح كما شهره المازري وقيل تبطل وصححه في الإرشاد واقتصر عليه الفاكهاني وإذا رجع فلا يقوم حتى يتشهد وإن أمر ابتداء بأن لا يرجع ذكره في ضيـح فإن لم يتشهد بطلت لأنه كالملاعب وتبعه مامومه : في قيامه ورجوعه ولو استقل كما في ح وندب تسبيحه له قبل اتباعه ما لم يستقل فإن لم يتبعه سهوا أو تأويلا صحت لأعمدا أو جهلا وإذا رجع سجد بعده : لأن ما فعل معتد به فليس معه إلا زيادة قيام وقال أشهب يسجد قبله لأن ما فعله لا يعتد به فكأنه نقص جلوسا وزاد قياما هذا إن استقل وإلا فروى ابن القاسم يسجد بعديا لتحقيق الزيادة وقيل لا يسجد لخفتها وقتلتها ذكره في ضيـح كنفل: قام فيه من اثنتين سهوا فإنه يرجع ويسجد بعديا إذا لم يعقد ثالثته : سواء رجع بعد أن استقل أو قبله بعد مفارقة الأرض كما في ح فإن لم يفارقها فلا سجود كما مر وإلا : بأن عقدها أي رفع رأسه من ركوعها كمل أربعاً : ولو في ليل خلافا لابن مسلمة إلا الفجر إذ لا نافلة بعدها ولأنها محدودة ولذا اختلف في بطلانها إذا صليت ثلاثا لزيادة نصفها واستحب مالك إعادتها إن صليت أربعاً ذكره ح وذكر عـب أن العيد والكسوف والإستسقاء كالفرج و: رجع في الخامسة مطلقاً : عقدها أم لا كالفرض وهذا بناء على أنه لا يراعي من الخلاف إلا ما قوي واشتهر والخلاف في التنفل بأربع قوي بخلاف غيره قاله في ضيـح وسجد قبله فيهما: أي في تكميل أربع في قيامه لخامسة وقيل يسجد بعده فيهما والأول علله ابن القاسم فيها بنقص السلام واختاره الأبهري وأبو محمد وعلله ابن مسلمة في تكميل أربع بنقص الجلوس واختاره القاسبي وكذا اللخمي قال لأن السلام فرض فلا يسجد لنقصه واختار أنه إن قام في ثانية بأربع ولم يجلس سجد قبله وإن جلس فلا سجود عليه وأما في قيامه لخامسة فإن لم يجلس في الثانية سجد قبله لنقص الجلوس وزيادة الخامسة وإن جلس فيها سجد بعد نقله في ضيـح وتارك ركوع : سهوا وتذكره في سجوده أو قبله يرجع قائما : لينحط له من قيام وقيل يرجع منحنيا ومبناهما كما في ضيـح هل الحركة للركن مقصودة أو لا وندب إذا رجع قائما أن يقرأ ليقع ركوعه عقب قراءة ولا تندب له إعادة الفاتحة قاله ح وأما تارك رفع منه فيرجع منحنيا حتى يصل للركوع ثم يرفع فإن رجع قائما بطلت لتعمد الزيادة وقيل لا تبطل لقول ابن حبيب إنه يرجع قائما كالركوع ولعل المصنف تبعه فاستغنى بذكر الركوع عن ذكر الرفع منه قاله س و: تارك سجدة : ثانية يجلس: إن

تذكرها قائما أو راکعاً وقيل لا يجلس بل يخر ساجدا وهما على الخلاف في الحركة للركن وقيده في ضيق بما إذا لم يكن جلس أو لا لأن عليه الفصل بين السجدين بجلوس فإن حصله أو لا خيراً للسجدة ولم يجلس اتفاقاً وقيل إن كانت من الركعة الثانية لم يجلس لحصول الفصل بين سجدتيه بجلوسه التشهد قاله عبدالحق واعترض بأنه وإن أتى بجلوس التشهد فقد أسقط الجلوس الذي يجب أن يفعل السجدة منه وأما تارك سجدة أولى فلا يجلس بل يخر ساجدا ثم يأتي الثانية لوجوب ترتيب الأداء لا: تارك سجدتين : تذكرهما قائما فلا يجلس بل يخر لهما من قيام اتفاقاً وإن تذكرهما في ركوع الثانية فهل يرفع ليخر لهما من قيام أولاً قولان على الخلاف في الحركة للركن وذكر ح عن ابن عرفة ترجيح رفعه وذكر عن العتبية أن يرفع بنية إصلاح الأولى ولا يكون رفعه عقداً للثانية فإن لم يرفع سهواً سجد قبل لنقص ذلك القيام وإن ذكرهما في جلوس أو سجوداً للثانية نسي ركوعها فسيأتي حكمه في محله.

**تنبيه:** ذكر ح أنه قد يقع للمأمومين السهو مع الإمام إذا قنت بعد ركوعه فيسجدون قبله ثم تختلف أحوالهم فمن انتبه ورجع لإمامه فسجد معه فذلك شرعه لأن من علم إدراك إمامه لزمه الرجوع له خلاف ظاهر قوله الآتي لا إن خفض ومن بقي ساجداً حتى لحقه إمامه فرفع معه صحت صلاته وإن أخطأ وكذا من رفع قبل سجود إمامه واستمر جالساً ثم سجد مع إمامه فتصح لأنه إنما نقص الانحطاط فيحمله عنه الإمام وإن لم يسجد معه لم يكفه سجوده قبله لأنه لا يعتد بركن عقده قبل أن يلحقه إمامه فهذا إن انتبه قبل سلامه فسجد سجدتين صحت صلاته وإلا فلا إلا أن يتني الناسي بقرب ولا يجبر ركوع أولاه : المنسي سجودها بسجود ثانيته: المنسي ركوعها فلا يلفق منهما ركعة لانه إنما سجد بنية الثانية فلا ينصرف للأولى بل يسجد لها سجدتيها فإن ذكرهما في غير قيام رجع قائماً لينحط لهما من قيام وسجد بعديا فإن لم يرجع سجد قبلياً لنقص الانحطاط قاله عبد الحق وهذا يفيد أنه لا يجب وأنه لو جلس ثم سجدهما لم تبطل قاله ح وأيده بقول الجزولي وغيره في قول الرسالة ثم تهوي ساجداً لا تجلس ثم تسجد أنه لو جلس عمداً فلا شيء عليه لأنه يسير وإن جلس سهواً فليل يسجد وقيل لا ونقل عن زروق أنه إن جلس سهواً ولم يطل لم يضر وإن طال سجد له وعمداً فالمشهور إن لم يطل لم يضر انتهى وأما عكس صورة المص وهو نسيان ركوع الأولى وسجود الثانية فأحرى بنفي الجبر لوجوب ترتيب الأداء وبطل بأربع سجدات : تركن من أربع ركعات : كل سجدة من ركعة الركعات الأول : لفوات كل واحدة بعقد تاليها وكذا ترك ثمان سجدات فيصلح الرابعة فوراً وتصير أولاه ثم يأتي بركعة بالفاتحة والسورة ويتشهد ثم بركعتين بالفاتحة فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة من أولاه والمسألة تجري على الخلاف في كثرة السهو فتبطل عند من يرى البطالان بزيادة النصف قاله في ضيق ورجعت : الركعة الثانية أولى ببطلانها: أي الأولى وكذا كل ركعة بطلت سابقتها تصير بدلها فتصير الثالثة ثانية ببطلان الثانية لفظ وإمام : وأما المأموم فتابع لإمامه فلا تنقلب ركعاته إلا بانقلاب ركعات إمامه وإن شك: مصل مطلقاً في : ترك سجدة لم يدر محلها : وعلى هذا فقوله لم يدر محلها صفة سجدة ويحتمل أنه يتقن تركها فتكون جملة لم يدر محلها بدلاً من جملة شك سجدها : حين ذكرها وجوباً لاحتمال أن ذلك محلها ويأتي بركعة لاحتمال فوات محلها

وقال أشهب وأصبع لا يسجدها بل يأتي بركة فقط إذ المطلوب رفع الشك بأقل ما يمكن نقله في ضيحه وما ذكره هنا حكمه في كل صورة ففي كلامه إجمال يفصله ما بعده ولذا قال و: إن تذكرها في : تشهد الأخيرة : سجدها لاحتمال أنها منها ثم يأتي بركة : بالفاتحة فقط ولا يشهد قبلها خلافا لعبد الملك لأن المحقق له ثلاث ويسجد قبل عند ابن القاسم لأن الثالثة تصير ثانية فنقص منها السورة و: إن كان في قيام **ثالثة** : يسجدها لجواز أنها من الثانية وتبطل الأولى لجواز أنها منها ولذا يأتي بثلاث: أولاها بالفاتحة وسورة ثم يتشهد بعدها لأنها هي ثانيته ويسجد بعديا هذا حكم غير المأموم وأما هو فيتمادي مع إمامه فإذا سلم إمامه صار كمسبوق بركة فيقضيه بفاتحة وسورة و: إن كان في قيام **رابعة** : أتى **بركتين** : لجواز فوات محلها بعد أن يسجدها لجواز أنها من الثالثة فلم يفت محلها **وتشهد** : بعدها على المشهور إذا لم يتيقن إلا ركعتين ويسجد قبلها كما مر في الأخيرة وإن سجد إمام **سجدة** : من أولى رباعية مثلا وقام : ساهيا عن الثانية لم يتبع: في قيامه وسبح به: ليرجع تسبيحا ينبه مثله ولا يكلمونه لأن هذا قول سحنون وهو لا يجيز الكلام لاصلاحها إلا بعد سلام الإمام فإذا **خيف عقده** : للتي قام لها قاموا : ليركعوا معه ولا يسجدونها عند سحنون لأنها لا تجزئهم وقال غيره يسجدونها وتجزئ ولو رجع لها الإمام في قيام الثانية فليل يعيدونها ندبا كمن رفع قبل إمامه وقال سحنون يعيدونها وجوبا ولابن القاسم في العتبية لا يعيدونها واستحب إعادة الصلاة وحكى ابن رشد الاتفاق على بطلان صلاتهم إن لم يسجدوها عالمين بسهوه وعلى صحتها أن يسجدوها بعد أن فاتت الإمام وهو يقضي ركة آخر صلاته وهم جلوس ثم يسلم بهم واعترضه في ضيحه بمخالفته لنقله فيها إذا لم يسه معه بعضهم وسجدها بعد أن فاتت الإمام ثلاثة أقوال البطلان لمخالفته الإمام في نية الركعات وبطلان الركعة فقط وصحتها لهم فإذا قام الإمام للرابعة قعدوا حتى يسلموا معه ولا يظهر بينهما فرق قاله ضيحه واستشكل قول سحنون بتعمدهم إبطال الأولى بترك السجدة ومن أبطل ركة بطلت صلاته واختار أنهم يسجدونها ويدركون الثانية معه وأجاب عما في ذلك من مخالفة الإمام والقضاء في حكمه بأن المخالفة لازمة أيضا على ما لسحنون لجلوسهم والإمام قائم وبأن القضاء في حكمه قد أجزأ مثله في المزحوم والناعس وفرق غ بأن المزحوم فعل إمامه السجدة وهذا لم يفعلها وما اختاره في ضيحه ضعفه ابن رشد باعتدادهم بسجدة فعلوها في حكم الإمام لكنه موافق لقوله في المقدمات كل ما لا يحمله الإمام عن خلفه لا يكون سهوه عنه سهوا لهم إذا هم فعلوه فإذا **جلس** : في الثانية في زعمه قاموا : لأنه كإمام قعد في أولاه فلا يتبع وينتظرونه قياما حتى يقوم للثالثة في زعمه فيصلونها معه فإذا قام منها قاموا معه وإن كانت ثانية حقيقة لأنه كإمام قام من اثنتين ولم يجلس فإنه يتبع فالحاصل أنهم يتبعونه في القيام دون الجلوس كقعوده **بثالثة** : في نفس الأمر يظنها رابعة فإنهم يقومون كقيامهم في جلوسه الأول فإن تذكر قبل سلامه صلى بهم ركة بالفاتحة فقط لأنها بناء ويسجد قبلها لأنه نقص وزاد فإذا سلم: قبل تذكره لم يسلموا معه وتبطل صلاته وإن لم يحصل طول لأن سلامه كطرو حدث ولذا صحت لمن خلفه كما أشار له بقوله أتوا **بركة**: بناء فورا وأهم : فيها أحدهم : إن شأوا وإن صلوا أفذاذا صحت وسجدوا قبله : أي السلام لسهوا إمامهم بنقص سورة وجلوس أول ولذا إن تركوه عمدا بطلت وإن زوحم مؤتم: أي منع بالازدحام ويقال زحم ثلاثيا ولذا عبر جب

بالمزحوم عن ركوع : حتى رفع منه إمامه أو نعس : نعاسا خف لا ينقض وضوءه أو : حصل له نحوه : كما لو سها أو مرض أو أكره أو شغله حل إزاره أو ربطه اتبعه : على المشهور وجوبا أي يركع ويلحقه فإن لم يتبعه عمدا أو جهلا بطلت هذا إن كان في غير : ركعته الأولى : أي للماموم ما لم يرفع : إمامه من سجودها : كله فلا بد أن يلحقه في ثانيته وقيل ما لم يرفع من أولى سجديته وقيل ما لم يرفع من ركوع تاليتها وقيل إن الأولى كغيرها وقيل لا يتبعه مطلقا بل تقوت لأنه لو أتى به لأدى إلى مخالفة الإمام والقضاء في حكمه ذكرها في ضيغ وأجيب بأن الممنوع قضاء ركعة لابعضها ثم إنه إنما يتبعه إن ظن إدراكه وإلا لم يتبعه فإن اتبعه وأدركه صحت وإلا بطلت في عمده وجهله كما لو تبعه بعد رفعه من سجود غير الأولى أو من ركوع الأولى ومحل عدم اتباعه بعد رفعه إذا لم يعقد ركعة أخرى لأن شرط الركعة المانعة للتلافي إمكان فعلها مع إمامه فلو نعس حتى عقد إمامه تاليتها تلافى الأولى ذكره ح عن اللخمي والمازري وقيل إن هذا ما لم يخف فوات ركوع الرابعة مع إمامه فإن خافه تركها إن لم يعقدها ليركع معه في الرابعة .

تنبيه : ذكر بعض الشراح أن المتعمد لترك الركوع مع إمامه مثل من له عذر إلا في الإثم وعدمه فيتبعه ما لم يرفع من سجود غير أولاه وعارضه عج باتفاق أهل المذهب على أن التفصيل المذكور في ذي العذر وذلك يقتضي بطلان صلاة غيره .

فرع : من قعد مع إمامه في اثنتين فنعس فلم ينتبه إلا بقيام الناس لا يتشهد بل يقوم لأن تشهده فات محله ولا شيء عليه لأنه يحمله إمامه ولا ينتقض وضوءه بهذا القدر لأنه يسير نقله ح عن ابن رشد أو : زوحم مثلا عن سجدة : أو سجديتين من الأولى أو غيرها فإن لم يطمع فيها : أي في فعلها قبل عقد إمامه للتي تليها : بأن ظن رفعه قبل أن يلحقه تمادى : على تركها ولحقه فيما هو فيه وقضى : بعد سلام إمامه ركعة : بدلها وإنما تمادى لأنه لو سجدها لم يحصل بيده سوى ركعة مع مخالفة الإمام وإن تمادى حصلها بلا مخالفة وقال بعضهم إن سجدها وأدركه خاطر وسلم وإلا بطلت صلاته في عمده وجهله والركعتان فقط في سهوه وإلا : بأن طمع فيها قبل عقد إمامه سجدها : وعقد معه تاليتها وحمل عنه قراءتها فإن لم يدركه بطلت ركعته الأولى لعدم فعل سجودها في محله والثانية لعقد الإمام لها قبله ولا سجود عليه : لسهوه حيث تركها ليأسه منها إن يتيقن : تركها مع الإمام لأنه سهو في حال القدوة والتي قضى غير زائدة فإن لم يتيقن سجد بعد لاحتمال زيادة التي قضى وهذا راجع لقوله فإن لم يطمع فيها دون ما بعده لأنه لم يأت بعد إمامه بشيء ويحتمل أن يرجع أيضا لمسألة الركوع قاله ح وإن قام إمام لخامسة : في رباعية ولو عبر بزائدة كان أشمل فإن علم رجع وإلا بطلت عليه وعلى من خلفه وإن لم يعلم فمامومه إما متيقن الموجب أو نفيه أو ظان له أو لنفيه أو شك فيهما فله خمسة أوجه فمتيقن انتفاء موجبها : بأن جزم بزيادتها يجلس : لزوما وتصح له إن سبح وإلا بطلت لأنه كمتعمد زيادة فإن لم يفهم بتسبيح كلمه ويرجع إليهم إلا أن يبقى على يقينه ويقولوا فيتمادى وهل يسلمون حينئذ أو حتى يسلم ويسجدون لسهوه لانهم يتيقنوه ذكره ح عن اللخمي وإلا : يتيقن انتفاءه بأن علم بطلان ركعة أو ظنه أو توهمه أو شك فيشمل أربعة أوجه اتبعه : في قيامه



لزموا وظاهره ولو علم تمام صلاته وتيقن نقص صلاة إمامه أو شك فيها وهو الموافق لما مر عن سحنون من أنه لا يعتد بما صح له دون إمامه وعليه فيتبعه وإلا بطلت صلاته وقال محمد لا يتبعه بل يجلس حتى يقضي إمامه ركعته فيسلم معه ويصير كمستخلف بعد ركعة ذكره ح وخالف المص هنا قول جب يعمل الظان على ظنه لأنه اعترضه في ضيحه بقول الباجي وإنما يعتد من صلاته بما تيقن أدائه أي جزم به لكن قول جب موافق لأحد قولين فيمن ظن أنه صلى أربعاً هل يبني على ظنه أو له حكم من شك نقلهما اللخمي كما في ضيحه.

**تنبيه :** لو انتبه الإمام لمخالفتهم له فحصل له شك رجع لهم وإلا لم تبطل إلا أن يُجمعوا على خلافه وأما إن بقي على يقينه فكما مر عند قوله إلا لكثرتهم جداً قاله **ح فإن خالف :** المتيقن أو غيره ما لزمه من جلوس أو قيام عمداً : أو جهلاً بلا تأول بطلت : صلاته فيهما : أي في صورتَي المخالفة ظاهره ولو وافق الصواب وهو رأي اللخمي فيمن تعمد القيام ثم تبين له وجبه وظاهر قول محمد صحتها وعليه فهل يقضي ركعة أو تجزئه التي تبعه فيها وأما من لزمه القيام وجلس عمداً ثم تبين نفي الموجب فالظاهر تبطل لمخالفته إمامه ويفيده إطلاقهم وقال **ح بصحتها مقراً بعدم النقل لا :** إن خالف سهواً : فلا تبطل فيهما فيأتي الجالس : سهواً الذي كان حكمه أن يتبع بركعة : إن قام إمامه لموجب كما يفيد جب ويعيدها : أي الركعة المتبع : لإمامه سهواً على الأصح إذا قام إمامه لموجب فذلك محل الخلاف في إعادتها كما يفيد جب فالأصوب تأخير حكم الساهي عن قوله وإن قال قمت لموجب : لسهو عن ركن صحت لمن لزمه اتباعه : لتيقنه الموجب أو ظنه أو شكه وتبعه : أو جلس سهواً أو أتى بركعة كما مر و : تصح لمقابله : وهو من لزمه الجلوس وجلس إن سبج : لا إن لم يسبج عمداً لأنه كمتعمد زيادة ولا إن تغير تيقنه نفي الموجب بقول الإمام كما في ح وهو قوله الآتي لا لمن لزمه اتباعه.

**تنبيه :** مراد المص تبين من لا يؤثر ثبوت الموجب في صحة صلاته لا تقييد الصحة بذلك كما توهم عب فصوب حذف الواو من قوله وإن قال الإمام وجعلها في صحت كمتبع : لإمامه مع لزوم جلوسه تأول : لجهله وجوبه : أي الإتيان ثم تبين الموجب فتصح له على المختار : تبعاً لسحنون ولا تجزئه تلك الركعة بل يعيدها وهو أخرى من الساهي ولفظ اللخمي وإن كان جاهلاً بظن أن عليه اتباعه صحت صلاته نقله ح لا تصح لمن لزمه اتباعه في نفس الأمر : وهو من تغير يقينه نفي الموجب بدعوى إمامه ثبوته كما في ح ولم يتبع : معتقداً الكمال فتبطل له وإن لزمه الجلوس فيواخذ بالظاهر أولاً وبالباطن آخرًا ولا ينفعه تأويله خلافاً للخمي قائلًا إنه عذر من الناعس والغافل ولم يتبعه المص هنا لأنه خلاف المنصوص كما في ضيحه لكن في ح عن ابن ناجي ما يوافقه ونصه وحيث تصح للجالس فلا بد من إتيانه بركعة إذا أخبره الإمام بالموجب وصدقه أو شك فيه وإن كذبه لم يلزمه شيء ولم تجز : الخامسة مسبقاً علم بخامسيتها : لعلمه كمال الصلاة فيقضي ركعة وتصح صلاته إن قام إمامه لموجب وإلا فلا كما في ضيحه وإنما صحت صلاته هنا وبطلت فيمن وجب جلوسه وقام عمداً كما مر لأن هذا عليه ركعة قطعاً فكأنه قام لها بخلاف الأول فيقيد الأول بغير المسبوق ولا يقيد

هذا بالمتأول كما زعم بعضهم وهل كذا : في أنه لاتجزئه إن لم يعلم : بزيادتها سواء نفى المأموم موجبها أم لا أو تجزئ إلا أن يجمع مأمومه على نفى الموجب : عنهم وعنه قولان : واعترض بأنه لم يوجد قول بعدم الإجزاء إن لم يعلم والذي في ضيحه أنه إن لم يعلم تجزئه عند مالك ومحمد فالصواب وهل تجزئ إن لم يعلم أولاً إلا أن يجمع مأمومه إلخ ومبنى الخلاف هل الإمام قاض في الركعة فلا تنوب أو بان فتنبه ذكره ح وضيح والصور أربع لأنه إما أن يعلم بزيادتها أم لا وفي كل قام لموجب أو لا فإن علم لم تجزه عند مالك إن قام إمامه لموجب وتجزئه عند محمد لتبين أنها رابعة وإن لم يقدّم لموجب بطلت للتابع وإن لم يعلم أجزأته عندهما إن قام إمامه لموجب وإلا قضى ركعة وسجد لسهوه كذا في ضيحه وتارك : ركن مثل سجدة من : ركعة كأولاه : وفات التدارك لا تجزئه : الخامسة عما عليه حيث لم ينتبه له حتى عقدها إن تعمدتها : على المشهور لأنه لاعب خلافا لما شهره ابن غالب كما في ح وهل تصح صلاته ويأتي بركعة وهو ظاهر المصنف أو تبطل وشهره الهواري نقله ح ولعل المص لم يذكره لأنه قدم أن تعمد كسجدة مبطل وأما إن لم يتعمدها بل فعلها سهوا فتجزئه عند محمد لا عند ابن القاسم وتصح صلاته عندهما نقله ح وبالله تعالى التوفيق .

**فصل :** في سجود التلاوة وهي لا تطلق على كلمة واحدة لأنها من تلا إذا تبع بخلاف القراءة **سجد :** سجدة واحدة بشرط الصلاة : من طهارة وستر عورة واستقبال كالنفل وتفعل على الدابة إيماء وقيل لا يوماً لها بلا تكبير إحرام : لكن يكبر للخفض كما يأتي ولا يرفع يديه عنده و : بلا سلام : على المشهور لأنه تحليل من إحرام ولا إحرام لها بخلاف سجود السهو لأنه تابع للصلاة وهي تابعة للتلاوة لكن لما كان لها شبه بالصلاة افتقرت لشروطها قارئ : بالهمزة وبدونه لقلب همزه ياء وهو فاعل سجد وينحط لها من قيام ويسجد الماشي وينزل الراكب إلا في سفر قصر كما في ضيحه **ومستمع فقط :** بالغ لاسماع بلا قصد إن جلس : المستمع ليتعلم : القراءان أو أحكامه من مد أو إدغام أو غيرهما وكذا عند الزناتي قصد الأجر والذي لابن رشد أنه إن جلس لقصد التعلم سجد إن سجد القارئ وإلا فقولان وإن جلس لسماع تلاوته ابتغاء الثواب فلا سجود عليه إن لم يسجد القارئ واختلف إن سجد وإن جلس ليسجد بسجوده كره جلوسه وسجوده ولو ترك القارئ : السجدة فلا يسقطها ذلك عن المستمع وقال ابن حبيب لا يسجد وصوبه ابن يونس وغيره كما في ضيحه ورجحه الزناتي ولو كان القارئ إمام صلاة وتركها بطلت صلاة مأمومه بفعلها لتعمده كسجدة ولا تبطل بتركها إذ يحملها عنه الإمام قاله عب وإنما يسجد المستمع إن صلح : القارئ ليؤم لكونه ذكراً بالغاً عاقلاً غير فاسق وعلى القول بأن الصبي يؤم في النفل يسجد مستمعه ذكره أبو الحسن وغيره ولم يجلس : القارئ لسمع : الناس حسن قراءته لأن ذلك رياء فليس أهلاً لأن يقتدى به وأما هو فيسجد وكذا مستمعه عند اللخمي نقله في ضيحه ثم بين محل السجدة بقوله في إحدى عشرة : وزاد ابن وهب وابن حبيب الأربع التي نفى المص بقوله لا ثانية الحج : عند آخر السورة لأنها في مقابلة الركوع وهل ذلك خلاف أو الجميع سجديات والإحدى عشرة العزائم أي المتأكدات وعلى الخلاف فالأربع لاتفعل في الصلاة لأنها زيادة ذكره ح و : لا في النجم : عند قوله ﴿فاسجدوا لله واعبدوا﴾ وإن صح أنه صلى الله عليه وسلم سجدها وسجد

معه الإنس والجن حتى المشركون لزعمهم أنه مدح ءالهم لأن عمل أهل المدينة على تركها يدل على النسخ ولا : في الإنشقاق : عند قوله «وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون» ولا : في القلم : عند قوله «واسجدوا اقترب» وفي المقدمات أنه يسجد فيما جاء على سبيل الخبر دون ما جاء على سبيل الأمر لأنه يحمل على سجود الفريضة فإن قيل سجدة الإنشقاق جاءت على الخبر أجيب بأن الوعيد الذي فيها قام مقام الأمر وهل : سجود التلاوة سنة : وعليه الأكثر لأن فيها أنه يسجد بعد العصر ما لم تصفر وبعد الصبح ما لم يسفر فجعلها كصلاة الجنائز وأوجبه أبو حنيفة أو فضلية : كما للباقي و ابن رشد وبه صدر جب خلاف : وفائدته كثرة الثواب وقلته ومحله البالغ وأما غيره فتندب له اتفاقا وكبر : ساجدها لخفض : في سجودها ورفع : منه في الصلاة اتفاقا بل ولو بغير صلاة : والظاهر سنية التكبير وقيل يندب ويفيده قوله في الكافي ويكبر لها إن شاء الله ويسبح في السجدة ويدعوا وكان صلى الله عليه وسلم يقول "سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين" فجاءه رجل فقال له إنه رأى في نومه أنه سجد للتلاوة وحذاه شجرة فسجدت وهي تقول اللهم اكتب لي بها أجرا وارفع لي بها ذكرا وحط عني بها وزرا وانشر لي بها ذكرا وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود عليه السلام فرجع صلى الله عليه وسلم يقولها إذا سجد ذكره الزناتي والقلشاني و : محل سجود ص : عند قوله وأتاب : وقيل مئاب وقد سئل ابن عباس عن محلها فقال «فبهديهم اقتده» يريد أنه صلى الله عليه وسلم يسجد حيث سجد داود عليه السلام و : محله في فصليت : «تعبدون» وقيل «لا يسأمون» اللخمي وهو أبين نقله تت وكره سجود شكر : عند مسرة أو دفع مضرة إذ لم يصحبه العمل وقيل يجوز وصوبه اللخمي وذكر القلشاني عن الترمذي أتى النبي صلى الله عليه وسلم خبر سر به صلى الله عليه وسلم فخر ساجدا وذكر أنه لما بلغ موت الحجاج عمر بن عبد العزيز خر ساجدا وإن بعض الفقهاء بلغه موت رجل كان يفتي بطلقة واحدة في ايقاع الثلاث بكلمة واحدة وأطال السجود فقليل له خالفت مذهب مالك فقال لو شاهد مالك ما شاهدت منه لقطع ما بقي من عمره في سجدة واحدة أو : لأجل زلزلة : أو ظلمة أو شدة ريح بخلاف الصلاة لقولها أرى أن يفرغ إلى الصلاة عند الأمر يحدث مما يخاف أن يكون عقوبة من الله تعالى : كالزلال والظلمات والريح الشديدة وجهر : أي رفع صوته بها : والضمير للتلاوة المفهومة من السياق لا لسجدة إذ لانص على كراهة الجهر بها قاله غ وجعله تت للسجدة وفسر الجهر بتشهيرها والدوام عليها ليلا يظن وجوبها بمسجد : لأنه إنما بني للصلاة وقراءة القرآن تبع لها ما لم تضر بها فتمنع نقله ح عن المدخل وقراءة بتلحين : أي تطريب كالغناء إن كان لا يزيد مدا ولا ينقص بنقصه وإلا منع لأن ذلك يخرج عن حقيقته وفي المدخل أن مالكا منع التغني بالقرآن وجوزره الشافعي نقله ح واختار ابن العربي جوازه بل قال إنه سنة لأنه يزيد غبطة بالقرآن وإيمانا ويكسب القلوب خشية كجماعة : تقرأ في وقت واحد سواء قرأ كل واحد لنفسه أو قرؤوا شيئا وأدى للتخليط وقد قال تعالى : «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا» أو لأنهم يبتغون به الألحان وتحسين الأصوات بموافقتهم في صوت ومحل الكراهة إن لم يكن ذلك بشرط واقف المسجد لأنه يتبع شرطه ولو كره كما يأتي وجلوس لها : أي ليسجدها لا لتعليم : أو طلب ثواب وأقيم : ندبا القارئ في المسجد يوم خميس أو غيره : إن اعتاد ذلك بإثر صلاة من الصلوات أو على

وجهه مخصوص حتى يصير كأنه سنة إلا أن يشترط ذلك واقف المسجد وأما القراءة فيه على غير هذا الوجه فلا بأس بها إن لم تكن برفع صوت لأنه يكره رفعه في المسجد كما يأتي في باب الموات وفي كره قراءة الجماعة : اثنين أو أكثر على الواحد : خوف التخليط ولأنه إن أصغى لواحد شغله عن الآخر فلا يسمع خطأه روايتان : عن مالك و : كره اجتماع لدعاء : بتنوين يوم عرفة : بمسجد تشببها بأهل موقف عرفة لأنه بدعة وأما من فعله في بيته فلا بأس به ذكره تت وذكر عب أنه إن قصد اغتنام فضيلة الوقت ودعاء المجتمعين لم يكره وأن من قرأ الاخلاص ألفا يوم عرفة أعطاه الله ما سألته و : كره مجاوزتها : أي السجدة لمستطهر : قرأ محلها وقت جواز : لفعلها لأنه ترك سنة أو فضيلة وإلا : يكن متطهرا أو ليس بوقت جواز فهل يجاوز محلها : أي محل السجدة كلفظ «وَأَناب» في «ص» أو محل ذكر السجود فقط كان في أول الآية أو آخرها ذكره عبد الحق وذكر الزناتي أنه يخير بين قراءتها بلا سجود وتعيدها حتى يسجدها في وقت الصلاة وهل يتعدى موضع السجود أو ذكره اهـ وقيد الثاني بأن لا يغير المعنى كما لو قرأ في الحجر «ألم تر أن الله» ويصله بقوله : «له من في السموات والأرض» وقول الزناتي حتى يسجدها مثله في الجلاب وضعف لأنه خلاف المذهب من عدم قضاء غير الفرض إلا الفجر أو : يجاوز الآية : كلها ليلا يغير المعنى تاويلان : لقولها وليتعددها وعزى القباب الأول لابن يونس والثاني لابن رشد وقال إنه أبين وقال أبو عمران لا يتعددها لأنه حرم السجود فلا يحرم أجر التلاوة نقله أبو الحسن و : كره اقتصار عليها : أي على قراءتها دون ما قبلها وما بعدها كما في المدونة وأول بالكلمة : أي نفس السجدة وعليه فلا تكره قراءة جملة الآية ولم يذكر عبد الحق غيره و : أول بالآية : أي آيتها إذا قرأها ليسجد قال : المازري وهو الأشبه : لأنه لافرق بين قراءة كلمة السجدة وجملة الآية لأن حكم التلاوة إنما يحصل لمن قرأ آيات و : كره تعدها : أي قراءة سورة فيها السجدة بفريضة : لفذ وإمام على المشهور جهرا أو سرا وقيل في السر ذكره جب وعلة الكراهة أنه إن لم يسجد دخل في الوعيد وإن سجد زاد في عدد سجود الفرض فيظن العوام وجوبه ولأنه يخلط على نفسه إذ قد يظن أنه في سجود الصلاة ويخلط على من خلفه إن كان إماما فلا يدرون هل سجد لتلاوة أو لفرض وروى ابن وهب جوازه وصوبه ابن يونس واللمخي وابن بشير لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ سورة السجدة في الركعة الأولى من الصبح وعلى ذلك تواظب الأخيار من الأسياف ذكره في ضيح وروى أشهب وابن نافع جوازه إن قلت الجماعة ذكره في الكافي أو خطبة : ليلا يخل بنظامها لا : تكره في نفل مطلقا : فذا أو في جماعة سرا أو جهرا أمن التخليط أو لا وقيل إن أمن التخليط ذكره في ضيح وإن قرأها في فرض : مقتحما للنهي سجد : على المشهور ولو بوقت نهى لأنها تتبع للصلاة ولو قرأها في جنازة لم يسجد لا : إن قرأها في خطبة : لأن العمل على آخر فعل عمر في تركه السجود فقال على رسلكم فإن الله لم يكتبها علينا وقال أشهب ينزل ويسجد مع الناس ذكره في ضيح وجهر إمام السرية : بقراءتها ندبا ليعلم الناس فيتبعونه وإلا : يجهر بها وسجد اتبع : عند ابن القاسم لأن الأصل عدم السهو وقال سحنون لا يتبع لاحتمال سهوه ومجاوزها بيسير : كثاية وءايتين كما في ضيح يسجد : بلا إعادة قراءتها لأن ما قارب الشيء له حكمه و : مجاوزها بكثير يعيدها : أي قراءتها في الفرض :

ويسجد ثم يقرأ حيث انتهى كما في ضيحه ما لم ينحن : للركوع لأنها تفوت به كما مر وكذا في النفل و: إن انحنى أعادها بالنفل في ثانيته : بأن يقرأها ويسجد ففي فعلها قبل الفاتحة : لتقدم سببها وزوال مانعها وهو الإنحناء أو بعدها لأنها قراءة غيرها قولان : وعلى الثاني لو قدمها فهل تكفيه أو يعيدها فإن نسيها حتى عقد الثانية فاتت ولا شيء عليه إلا أن يدخل في نفل آخر بالقرب فيقرأها ويسجد قاله فيها وإن قصدتها : بانحنائه فركع سهوا : عنها بأن نوى الركوع سهوا حين وصل لحده اعتد به : أي بركوعه عند مالك فإن ذكر منحنيًا رفع مكملًا لركعته وفاتت السجدة ولا يضره أنه نوى بانحنائه ما لم يجب كمن ظن أنه في نفل فصلى ركعة ولأنه لا يلزم تجديد النية في كل ركن لانعقادها أولا ولا سهوا : أي لا يسجد لسهوه وقال ابن القاسم لا يعتد بركوعه ويسجد لسهوه إن طال ركوعه أو رفع ساهيا ومبنى الخلاف هل الحركة للركن مقصودة له أو لنفسها فعلى الثاني يعتد بركوعه وعلى الأول لا بخلاف تكريرها : سهوا تحقيقا أو شكًا كمن شك هل سجدها فإنه يسجدها ويسجد بعديا أو سجود قبلها سهوا : في أية يظنها سجدة فإذا قرأ محلها سجدها ويسجد للزيادة فقولها سهوا يعود للفرعين فلو كان عمدا بطلت فيهما قال وأصل : أي قاعدة المذهب تكريرها : أي السجدة إن كرر حزبا : فيه سجدة والمراد به جزء يقرؤه وقال أبو حنيفة لا يسجد إلا المعلم والمتعلم ف: يسجدان أول مرة : دون تكريرها للمشقة وقال أصبغ وابن عبد الحكم لا يسجدان ولو أول مرة وأما قارئ القرآن فيسجد جميع سجدياته كما في ضيحه وندب لساجد : سجدة الأعراف : بعد قيامه منها قراءة : من الأنفال أو غيرها مما يليها دون ما قبلها لئلا يلزم تنكيس السور قبل ركوعه : ليقع عقب القراءة وكذا غير الأعراف ولا يكفي عنها : في صلاة أو غيرها ركوع : لأنه إن قصد به السجدة فقد غير هيئتها وذلك لا يجوز وقال ابن حبيب يكفي في الصلاة قال المازري ولعله رأى أن سجود الصلاة يغني عنها كالجنابة عن الجمعة نقله غ ثم فصل المص في الركوع فقال وإن تركها عمدا وقصده : دونها بانحنائه صح : ركوعه فيرفع منه وكره : فعله لترك سنة أو فضيلة و: إن تركها سهوا : ونوى الركوع اعتد به : أي بالركوع فيرفع منه عند مالك لا : عند ابن القاسم : لأنه نواه سهوا فلا يرفع منه بل ينحط للسجدة ف: لذا يسجد : بعديا إن اطمأن به : أي فيه لأن ذلك زيادة وأخرى إن رفع منه فالمص هنا ذكر من قصد الركوع سهوا عن السجدة وفيما مر من قصد السجدة فلما وصل إلى حد الركوع سها عنها فلا تكرر خلافا لمن توهمه فهما فرعان وقد ذكر غ أن فيها ثلاثة أقوال وحاصله أن من نسي السجدة فذكر وهو راكع وانحط ليسجد ففسي فركع ففي مضيه على ركوعه وانحطاطه للسجدة ثالثا يمضي في الأول دون الثاني لمالك وأشهب وابن القاسم اللخمي وهو أحسن لأنه تلبس بفرض فلا يتركه لنفل وأما من قصد السجدة فركع سهوا فذهب مالك إلى أن الغرض أن يوجد راكعا فتمادي به عليه مجزئ وذهب ابن القاسم إلى أن الانحطاط للركوع فرض في نفسه فلا يجزئ عنه انحطاطه بنية السجدة لأنه للنفل فاللخمي لم يرجح في قاصد السجدة ما رجحه في قاصد الركوع من المضي هذا ما قرر به غ المص وهو أولى من حمل ضيحه له على التكرار وإن صوبه عب وب وما أورد على قول ابن القاسم هنا من مخالفته لما مر عنه في السهو من فوات سجود التلاوة بالإنحناء يجاب بحمله على انحناء قصد به الركوع ليوافق ما عزاه له اللخمي وغ وما أورد عليه من أن فيه الرجوع من فرض إلى غيره

يجاب بأن قاصد السجدة لا يصح عنده ركوعه فلم يكن فرضاً يمنع من الرجوع والله تعالى: أعلم وما التوفيق إلا به .

**فصل :** في صلاة التطوع وهي نوعان روايت وغيرها فالأول ما يكون مع الفرض كالفجر والوتر وقبل الظهر وبعده وقبل العصر وبعد المغرب والثاني كالعيد والكسوف والاستسقاء وحكمة تقديم النفل على الفرض أن العبد مشغول بأمور الدنيا فنفسه تبعد بذلك عن حضور قلبه في العبادة فإذا سبقها نفل تأنست نفسه بالعبادة وأما التأخير فلما ورد أن النوافل جابرة لنقص الفرض ذكره في ضيحه نذب نفل : لقوله صلى الله عليه وسلم "لا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه .." الحديث والنفل لغة الزيادة والمراد هنا ما زاد على الفرائض والسنن المؤكدة ويقال النفل ما دون الرغيبية وهو ما رغب فيه الشارع ولم يفعله في جماعة وفوقها السنة وهي ما داوم عليه وأظهره في جماعة مع قرينة عدم وجوبه وتأكد: ندبه بعد مغرب : لحديث الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد المغرب وحديث ابن ماجه "من صلى ست ركعات بعد المغرب لم يتكلم بينهما بسوء عدل له عبادة اثنتي عشرة سنة" ك: بعد ظهر وقبلها: لحديث الترمذي وأبي داود "من يحافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار" كعصر : في أنه يندب النفل قبلها لحديث "رحم الله امرءاً صلى قبل العصر أربعاً" وأيضاً فإن هذه الأوقات تفتح فيها أبواب السماء ويستجاب فيها الدعاء ويرغب في العبادة فيها ذكره القباب واختلف هل الأفضل البدء بالنفل كما ذكر المص أو بالفرض وقد ذكر في ضيحه عن ابن العربي أن الأفضل للمنفرد تقديم الفرض ثم يتنفل وفيها في ضيحه بفرض يجوز التنفل بعده بخلاف العصر والصبح وذكر ح عن الباجي أنه إن ضاق الوقت بدأ بالفرض وجوباً وإن اتسع خير بين أن يبدأ بالنفل أو بالفرض وهو الأفضل كما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما وذكر عن جب في مناسكه أن من عجل الصلاة في أول وقتها فقد أدى فرضه وتعجيلها نفل والتنفل قبلها وأداؤها في الوقت أفضل فإن قيل إنه صلى الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل فقال "الصلاة لأول وقتها" أجيب بإمكان أن يريد الصلاة في أول وقتها بعد النفل قبلها لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر ركعتين بلا حد : في ذلك كله بعدد عند مالك ورأى أن ما ورد من ذلك لم يقصد به تحديد وجه السنة ذكره في ضيحه واختلاف الأحاديث في ذلك كفعله صلى الله عليه وسلم ليبين سعة الأمر إذ ليس فيه حد لازم فقد روي ركعتان بعد المغرب وروي ست وروي عشرون وأربع قبل الظهر وروي اثنتان وركعتان بعدها وروي أربع و اثنتان قبل العصر وروي أربع.

**تنبيه :** ذكره ح عن المدخل أنه ينبغي لطالب العلم أن يشد يده على مداومة فعل السنن والرواتب وما كان منها تبعاً للفرض قبله أو بعده فإظهارها في المسجد أفضل من فعلها في بيته كما كان عليه الصلاة والسلام يفعل و: نذب الضحى : فقد عدها جب فضيلة وقيل يتأكد ندبها لأنه ورد في فضلها والوصية بها آثار كثيرة وقد قال أبو هريرة أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أرقد وعن أبي الدرداء مثله وأكثرها ثمان ركعات وقيل اثنتا عشرة وأول وقتها ارتفاع الشمس بيضاء وءاخره



الزوال ذكره ح وأنكر قول العوام أن من صلى الضحى تلزمه المواظبة عليها وإن تركها عمي وقال إنها كالنوافل تتدب المداومة عليها ومن تركها فلا شيء عليه وذكر حديث الترمذي عن أبي سعيد الخدري "كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى حتى نقول لا يدعها ويدعها حتى نقول لا يصليها" وحديث أبي هريرة "من حافظ على سنة الضحى غفرت له ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر" وذكر القباب حديث أبي ذر "يصبح على كل سلامي من أحدكم صدقة فكل تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليل صدقة وأمر بالمعروف صدقة ونهي عن المنكر صدقة ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى" قال عياض أصل السلامي بضم السين عظام الأصابع والأكف والأرجل ثم استعمل في سائر عظام الجسد ومفاصله ذكره القباب .

**تنبيه :** ذكره ح عن عائشة رضي الله عنها "إنكار صلاة الضحى وإن عياضا حمله على إنكارها صلاة الناس لها ثمان ركعات وأنه إنما كان يصلي أربعاً كما قالت ثم يزيد ما شاء" اهـ ح والذي رواه البخاري أنها قالت "إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدع العمل وهو يحب أن يعمل به خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم وما سبح رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحة الضحى قط وإنني لأسبحها" اهـ . و: ندب سر به: أي في النفل نهاراً : إلا الورد بعد طلوع الفجر وهل يكره الجهر قولان ويندب السر في ركعتي الفجر لأنه من النهار و: ندب جهر ليلاً : إن لم يشوش على مصلء آخر كما في ضيح وتأكد : ندب الجهر بوتر: ولو بوقته الضروري وإذا أوتر الناس في المسجد أسروا ليلاً يخط بعضهم على بعض ذكره ح و: ندب تحية بمسجد : ولو لبادية بركعتين لداخل غير مار في وقت جواز ويكره الجلوس قبلها ولا تسقط به وفي الصحيح عن أبي قتادة عنه صلى الله عليه وسلم قال "إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين" وقيل إنها سنة وفي ضيح أنه لا يبعد فإن تكرر دخوله كفته الأولى إن قرب وإلا طلب بها ثانية ومن دخل بوقت نهى كفاه أن يقول أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وكذلك من دخل محدثاً انظر ح وذكر أن من اتخذ موضعاً للصلاة لا يطلب فيه بالتحية وجاز ترك مار : بمسجد للتحية إذ لا يخاطب بها إلا مريد الجلوس كما في ضيح ويجوز تكرار المرور به بلا ركوع عند مالك وكرهه زيد بن ثابت ذكره القباب والذي في ضيح أن المار لا يلزمه الركوع في أول مرة وإذا رجع فلا بد من ركوعه وقيد بعضهم جواز المرور به بما إذا لم يتخذ طريقاً لأن ذلك تغيير للحبس وهو من أشرط الساعة ذكره ح وما ذكره من أن المار لو صلى ركعتين كانتا من نفل لا تحية غير ظاهر لأنها لا تفقر لنية ولذلك كل صلاة صلاها عند دخوله كانت تحية كما أشار له بقوله وتأدت: أي حصلت بفرض : أو سنة أو نفل لأن القصد إنما هو تمييز المسجد من سائر البيوت فلذلك لو صلى فريضة كفته قاله في ضيح وذلك والله تعالى: أعلم أن المسجد بيت الله ومن دخل بيت ملك حياه وتحية الله بالركوع له والسجود ثم إنه إن نواها بالفرض حصل له ثوابها كغسل جنابة وجمعة ولا تكفي عنها صلاة جنازة ولا سجود تلاوة لأن المأمور به ركعتان كما في الحديث و: ندب بدء بها: أي بالتحية بمسجد المدينة قبل السلام عليه صلى الله عليه وسلم : ووسع له مالك أيضاً أن يبدأ بالسلام عليه، عليه السلام قبل الصلاة ووجه الأول أنها مندوبان

وحق الله أوكد من حق غيره ولأن من إكرامه صلى الله عليه وسلم امتثال ما أمر به ومنه تحية المسجد وفي ضيحه أن السلام المشروع أن يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر قال وصفة السلام عليه صلى الله عليه وسلم السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وروى يحيى أن ابن عمر كان يقف على قبره عليه السلام فيصلّي عليه وعلى أبي بكر وعمر وروى ابن القاسم يصلّي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو لأبي بكر وعمر وقد اختلف في الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم فالباجي على المنع وأكثر العلماء على الجواز ذكره في ضيحه و: **ندب إيقاع النفل به:** أي بمسجد المدينة بمصلاه صلى الله عليه وسلم: وهو عند ابن القاسم العمود المخلف وعند مالك أنه أقرب شيء إلى مصلاه عليه السلام ذكره في ضيحه و: **ندب إيقاع الفرض بالصف الأول:** من مسجد المدينة بناء على أن ما زيد فيه له حكمه وهذا كقوله في ضيحه يصلّي النافلة في مصلي النبي صلى الله عليه وسلم ويتقدم في الفرض إلى الصف الأول اهـ ويحتمل أن يريد هنا الأول في كل مسجد فإن فيه ثلاث فوائد سماع القراءان وإرشاد الإمام وتوقع الإستخلاف وتحية مسجد مكة الطواف : بالكعبة إلا أن يدخله مكى لا يطالب بطواف ولم يردّه فتحيته ركعتان قال ابن رشد الطواف بالبيت صلاة فإذا دخل يريد الطواف بدأ بالطواف وإن دخله لا يريد الطواف في وقت تنفل بدأ بالركعتين اهـ وظاهر كلام المص أن تحيته الطواف لا الركعتان بعده وقيل إنهما تحية و: **ندب تراويح:** أي قيام رمضان جمع ترويجة سميت بذلك لما يتخللها من الراحة بجلوس السلام لأنهم كانوا يطيلون القيام ووقتها بعد صلاة العشاء وقبل الوتر وقيل يتأكد نديها لما ورد من الترغيب في قيام رمضان بل في قيام الليل فقد روى أبو هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال "أفضل الصلاة بعد الصلاة المكتوبة الصلاة في جوف الليل" ذكره القباب وذكر أنه يكفي ما قل و: **ندب انفراد فيها:** أي فعلها في البيوت لأن السر في النفل أفضل قال شس ولو انفراد الواحد في بيته لطلب السلامة من قصد إظهار النافلة لكان أفضل له اهـ ولخوف الرياء وهو حرام كالسمع وهو الإخبار بالعمل بعد فعله بإخلاص لغرض دنيوي وفي الخبر "من سمع سمع الله به يوم القيامة" أي ينادى هذا فلان عمل عملاً لله ثم أراد به غير الله وأما الإخبار به ليقترن به غيره أو تحدثاً بنعمة الله حيث وفقه له فليس بمحرم ذكره عب إن لم تعطل المساجد : عن صلاتها بها ولم يكن بالمدينة وكان ينشط لفعله ببيته و: **ندب لمصلي التراويح الختم :** للقراءان جميعه فيها : في الشهر كله لا في كل ليلة وسورة : واحدة تقرأ كل ليلة تجزئ: أي تكفي وهي ثلاث وعشرون : بالوتر كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفي ضيحه أن عليه العمل في زمانه شرقاً وغرباً وقال مالك والذي أخذ به لنفسه ما جمع عليه عمر ابن عبد العزيز الناس إحدى عشرة ركعة وهي صلاة النبي صلى الله عليه وسلم اهـ والذي ذكره س ما جمع عليه عمر رضي الله عنه الناس على أبي وتميم وهو إحدى عشرة اهـ وأخرج البخاري عن عائشة رضي الله عنها أنها صلى الله عليه وسلم ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة والذي ذكره جب ما في الرسالة أنه عليه السلام ما زاد على اثنتي عشرة ركعة بعدها الوتر ونحوه في الكافي ثم جعلت : بعد وقعة الحرة بالمدينة كما في ضيحه تسعاً: بناء وسين وعين وثلاثين : وخففوا في القراءة فكان القارئ يقرأ بعشر آيات في الركعة ذكره في ضيحه وخفف مسبوقتها: أي الترويجة وهو

من فاتته منها ركعة **ثانيته** : وسلم ويندب أن يصليها جالسا ذكره ب **ولحق** : بالإمام في أول الترويجة الثانية وفي الجلاب أنه يتحرى موافقة الإمام في الأداء ولا يزال مسبوقا يسلم بين كل ركعتين للإمام و: ندب قراءة شفع : بعد الفاتحة بسبح : في أولاه والكافرون: في الثانية و: قراءة وتر بإخلاص ومعوذتين : كما روته عائشة رضي الله عنها وروى أبي أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بإخلاص فقط وقول ابن العربي أنه أصبح من الأول ذكره غ إلا لمن له حزب: أي جزء من القراءان يتهد به ف: إنه يقرأ مئة: فيهما أي الشفع والوتر قاله المازري وابن العربي لكن الجمهور على أن المتهد كغيره في قراءة السور المذكورة في الشفع والوتر ويدل له أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأهن فيهما وهو يتهد لزوما **وفعله**: أي الوتر **لمنتبه**: أي من عادته الإنتباه **آخر الليل**: إلا لمسافر يصليه أول الليل بالأرض وآخره إيماء على دابته فيندب تقديمه ثم يتنفل على دابته ذكره عب وانظر هل كذلك من يصليه أول الليل بوضوء وآخره بتيمم وما قاله عب ظاهر قولها وإن صلى المسافر على الأرض وله حزب من الليل فليوتر على الأرض ثم يتنفل في المحمل اهـ وأما من لم يعتد الإنتباه فيندب له تقديمه لقوله عليه السلام "أيكم خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر ثم ليرقد ومن وثق بقيام الليل فليوتر من آخره فإن قراءة الليل محضورة وذلك افضل" رواه مسلم عن جابر ولم **يعدة**: أي الوتر **مقدم** : له ثم صلى: نفلا لأن تكريره يكره لخبر "لا وتران في ليلة" وقدم على خبر "اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا" لأن النهي يقدم على الأمر لأن درء المفسدة أولى من جلب المصلحة **وجاز**: فعله أي تنفله بعد وتره إن طرأت نيته بعد الوتر أو فيه وفصله عنه كما يفيد قوله ثم صلى وإلا كرهه قال فيها وإن أوتر بالمسجد ثم أراد أن يتنفل بعده تربص قليلا وإن انصرف بعد وتره إلى بيته تنفل ما أحب وندب فعله عقب شفع : فلا بد من شفع قبله على المشهور ولا يترأخى عنه فهما مندوبان وذكر جب قولين هل تقديم الشفع شرط صحة أو كمال وقولين في شرط اتصاله اهـ وروي عن مالك فيمن تنفل بعد العشاء ثم انصرف أنه لا يوتر حتى يأتي بشفع ونحوه لابن القاسم في العتبية كما في ضيح وذكر ابن جزي أنه اختلف هل تقديم الشفع شرط صحة أو شرط كمال وهل يجوز الفصل بينه وبين الوتر بزمان أم لا وهل يختص الشفع بنية أو تقوم مقامه كل نافلة اهـ والثاني ظاهر حديث الموطأ والصحيحين "صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة توتر له ما قد صلى" **منفصل** : عنه بسلام: قال فيها ويسلم بينهما **إلا لاقتداء بواصل** : للوتر بالشفع فيوصله معه كالحنفية فإن الوتر عندهم ثلاث لاسلام بينهم ذكره القباب وغيره ثم إن علم حين دخوله أنه يوصل نوى بالأولين الشفع وبالأخيرة الوتر ولا تضره مخالفة نية إمام نوى بالثلاث الوتر وإن لم يعلم حين دخوله ما نواه إمامه أحدث نية الوتر عند فعل الإمام له.

**فرع** : من أدرك ثانية الشفع لا يسلم مع إمامه وليصل معه الوتر فإذا سلم منه سلم معه ثم أوتر إلا أن يكون إمامه واصلا ففي سلامه معه قولان فقال ابن القاسم لا يسلم من وتر لأنه شفع مع الإمام وإمامه لا يسلم من شفعه فأمر أن يفعل كفعله وقال الأخوان يسلم لأنه عندنا مأمور أن يسلم للشفع وإنما يؤمر بعدم السلام إذا كان مع إمامه ليلا يخالفه وهنا لامخالفة ذكره في ضيح وذكر عب أن من دخل في

ثانية واصل صار وتره بين ركعتي شفع أو في الثالثة صار وتره قبل شفعه اهـ. وهو لا يوافق ما في ضيحه وكره وصله : بالشفع دون سلام إلا لاقتداء بمن وصله كما مر وتر بواحدة : بحضر أو سفر وتسمى البتراء وأجازها مالك في كتاب ابن سحنون وروى زياد جوازه للمسافر ذكره القباب وذكر في الكافي جوازه عن جماعة من العلماء وذكر ممن أوتر بواحدة عثمان وسعد ابن أبي وقاص وابن عمر وابن عباس ومعاوية رضي الله عنهم و: كره قراءة : إمام ثان في التراويح من غير انتهاء الأول : إن علمه لأنه يطلب سماع المصلين بجميع القرآن قال في ضيحه فإن لم يعلم انتهاء احتاط حتى يحصل به سماع الجميع و: كره نظر بمصحف : أي قراءة فيه في فرض : ولو في أوله لأن ذلك مشغل أو أثناء نفل : لكثرة الشغل بذلك قال جب وإن ابتدأها بغير مصحف فلا ينبغي أن ينظر فيه حتى يسلم اهـ ومحل الكراهة إن لم تتوقف قراءة فاتحة بصلاة على نظر به وإلا وجب فيه فإن لم تمكن قراءتها فيه إلا بانحنائه فالظاهر أنه يترك القيام لها بل يجلس إن كان لا يقرأها إلا جالسا لقول الشيخ وإن عجز عن فاتحة قائما جلس قاله عب فإن قيل الفاتحة مختلف في وجوبها والقيام واجب اتفاقا أجيب بأن القيام لها تابع كما مر لا: يكره في أوله : لما في البخاري كان خيارنا يقرؤونها في المصحف في رمضان ذكره تت و: كره جمع كثير بنفل: أو رغبة ولو بمسجد المدينة بخلاف عيد وكسوف واستسقاء أو: جمع نفل بمكان مشتهر : وإن قل الجمع كاثنين أو ثلاثة وإلا : بأن قل الجمع ولم يشتهر المكان فلا : كراهة وكذا صلاة فذ بمكان مشتهر وفي ضيحه أن الجمع الذي يفعل ليلة نصف شعبان وأول جمعة من رجب ونحو ذلك بدعة مكروهة و: كره كلام : بأمر الدنيا بعد صبح لقرب الطلوع : وندب بقرآن وذكر لخبر "من صلى الصبح وجلس في مصلاه ولم يتكلم إلا بخير إلى أن يركع سبحة الضحى غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر" وفي الحديث الرباني "يا عبدي اذكرني في ساعة بعد الصبح وساعة بعد العصر أكفك ما بينهما" وفي الرسالة يستحب بأثر صلاة الصبح التماس في الذكر إلى طلوع الشمس أو قرب طلوعها وكذا العلم عند ابن ناجي لكثرة الجهل وعدم العلم الحقيقي ذكره عب لا: يكره الكلام بعد فجر : وقبل صلاة صبح وفيها أن مالكا يتحدث ويسأل الناس حتى تقام الصلاة ثم يترك الكلام و: كره ضجعة : بفتح أوله للمرة بين صبح وركعتي الفجر : إذا أريد بها فصل بينهما وإن لم يرد ذلك فجائز قاله فيها ومحل الكراهة إذا فعل ذلك استئنا لا لاستراحة والوتر سنة أكد : مما ذكره بعده لأنه قيل بوجوبه وءأكد منه صلاة الجنائز للخلاف في وجوبها في المذهب وكذا ركعتا الطواف ثم عيد : وهو ءأكد مما بعده لأنه قيل بوجوبه كفاية ثم كسوف ثم استسقاء: وهما سنتان بلا خلاف ذكره القباب ووقته: أي الوتر بعد: صلاة عشاء صحيحة وشفق: فمن فعله قبلها سهوا أو بعدها وقبل شفق ليلة مطر أعاده وكذا من صلاها محدثا أو بنجس فإنه يعيدها ثم يعيد الوتر وكذا من ذكر ما يرتب مع العشاء فأعاده بعد أن أوتر وكذا كل معيد في الوقت بعد أن أوتر ذكره عب للفجر: أي إلى طلوعه وضروريه : ينتهي للصبح: أي إلى أن تصلي وقيل لا يصلي الوتر بعد الفجر فلا ضروري له ذكره في ضيحه وكلام عب هنا فيه نقد.

فرع : لو صلى الصبح فذكر العشاء صلاها وأعاد الصبح دون الوتر لأنه لا يقضى بعد الصبح كما في المدونة وغيرها وندب قطعها: أي الصبح له أي لذكره لفظ: ما

لم يضق الوقت لأنه إن ضاق تركه من لم يدخل في الصبح كما يأتي فأحرى من دخل فيها وظاهر المص عقد ركعة أم لا وقيل إلا أن يعقدها وقيل لا يقطع مطلقاً وصححه ابن عبد البر واختاره اللخمي ليلاً يقطع فرضاً لغيره لا مؤتم : فلا يندب قطعه بل يجوز تماديه وذكر القباب أنه يتمادى بنية النفل ثم يوتر ويعيد الصبح وما ذكره المص رجع إليه مالك وكان يستحب له القطع لأن الوتر سنة فهو إن ترك فضل الجماعة أدرك سنة الوتر وهو لا يقضي بعد الصبح ثم أرخص له في التماذي كما في المدونة وفي الإمام روايتان: كونه كالنفل وتخييره في القطع وعدمه وفي ضيح ثلاث روايات عدم القطع في الفذ وغيره وقطع كل مالم يسفر جدا وعزاها لمطرف وابن القاسم وتخيير الإمام وذكر إذا قطع قولين هل يقطع مامومه كما إذا ذكر صلاة اهـ وقد يفرق بأن وجوب قطع إمام ذكر صلاة يدل على خلل صلاته فسرى لصلاة مامومه وجواز التماذي هنا دل على عدم الخلل فلا موجب لقطع الماموم ذكره ب وإن لم يتسع الوقت : الضروري إلا لركعتين تركه: أي الوتر وصلى الصبح ولا يقضي الوتر قاله فيها وقال أصبغ يوتر ويدرك الصبح بواحدة وجعل جب المنصوص قول أصبغ واعترضه في ضيح بأن الشيوخ يعدون نقل مسألة من غير المدونة وهي موافقة لما فيها خطأ فكيف إذا كان الحكم في غيرها مخالفاً لا: إن اتسع لثلاث: فإنه يصلي الوتر ولا يركع للفجر وإن اتسع لأربع فعلى مذهبها يترك الشفع وقال أصبغ يوتر بثلاث ذكره في ضيح وذكر القباب أنه على مذهب ابن القاسم يوتر بواحدة ويصلي الفجر اهـ وظاهر ضيح أنه لا يصليه و: إن اتسع لخمس صلى الشفع : بدون الفجر لأنه يقضي بخلاف الشفع ولو قدم : الشفع لندب إيقاع الوتر بعد شفع وقيل يرجح الفجر لأنه من توابع الصبح والشفع من توابع الوتر فكما أن الصبح أولى عند ضيق الوقت فكذلك تابعه والقولان ذكرهما جب و: إن اتسع لسبع زاد الفجر : بعد الشفع والوتر وهو يفيد أنه لا يصليه في أقل من سبع وهي: أي الفجر رغبة : عند ابن القاسم وأصبغ وقيل سنة ورجحه ابن عبد البر وعياض وجب تفتقر لنية تخصها : فمن صلى ركعتين بعد الفجر بلا نية لم تجزياه قاله فيها وكذا كل نفل مقيد بوقته أو سببه كوتر وعيد وكسوف واستسقاء فمن افتتح صلاة ثم أرادها لهذه لم تجزه وما كان مطلقاً تكفيه نية الصلاة فإن وقعت في ليل سميت قياماً أو في أول النهار سميت ضحى أو عند دخول مسجد سميت تحية ولا تجزئ: صلاة الفجر إن تبين تقدم إحرامها للفجر: مع شكه فيه بل ولو: اعتقد دخوله بتحر: خلافاً لعبد الملك كما في ضيح فإن تبين أنه أحرم بعده أو لم يتبين شيء مع التحري حين أحرم أجزأت قال فيها ومن تحرى الفجر في غيم فركع له أرجو أن لا بأس بذلك فإن نظر فإذا هو قبل الفجر أعادها بعده اهـ وقوله أرجو أن لا بأس بذلك يفيد أنها بخلاف الفرض فإنه لا يصليه حتى يتحقق الوقت نقله ح عن سند وهو يرد قول عب أن إيقاعها مع الشك غير مجزئ وإن تبين إحرامه بعد الفجر وتعقبه ب بقول عبد الحق أنه إذا لم يتيقن هل صلاها قبل الفجر أو بعده فإنه لا يعيدها واحتج بخفة الرغبة دون الفرض وندب الاقتصار: في الفجر على الفاتحة : على المشهور لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم "كان يخفف في ركعتي الفجر حتى أني لأقول اقرأ فيهما بأم الكتاب أم لا" وقيل يقرأ فيها بما قصر لحديث مسلم وغيره أنه قرأ فيها بالكفرون والإخلاص وروى عن ابن عباس أنه كان يقرأ في الأولى: ﴿قولوا آمنا بالله﴾ وفي الأخيرة ﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا

وبينكم» ذكره في ضيحه وأنكر زروق ما يذكر من أن من قرأها بآلم ولم لم يصبه آلم أي «آلم نشرح وآلم تر» وذكر أن قراءتها بالكافرون والإخلاص مجرب لوجع الأسنان ذكره ب و: ندب إيقاعها بمسجد بناء على أنها سنة وإظهار السنن خير من إخفائها ليحصل الاقتداء فيها قاله مالك ونقله في ضيحه ويؤخذ منه أن صلاة الفرض في المسجد جماعة أفضل للرجل من صلاته في بيته مع أهله إن لم يلزم على ذلك عدم صلاتهم ذكره عب ونابت : إن أوقعها بمسجد عن التحية ولذا ندب إيقاعها به ويحصل له ثواب التحية إن نواها وقيل يركع التحية ثم يركع للفجر ذكره جب وإن فعلها ببيته : ثم أتى المسجد لم يركع : لفجر ولا تحية كما رواه ابن نافع وقال به سحنون ورجحه ابن يونس لخبر "لا صلاة بعد الفجر إلا ركعتي الفجر" وقيل يركع أيضا رواه ابن القاسم وعليه فهل يركع بنية الفجر أو بنية التحية قولان للاشياخ كما في ضيحه وقال ابن عرفة إنه لا يعرف الأول ولا يقضى غير فرض إلا هي ف: تقضى من حل النفل للزوال : وقيل تقضى بعد الظهر ذكره في ضيحه وإذا فاتت الصبح حتى حل النفل قدمها على الفجر كما شهره عياض لأنها تزد بتقديم الفجر فواتا ولخبر "من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها حين يذكرها" فذلك وقتها وقيل يقدم الفجر والقولان لمالك كما في ح وإن أقيمت الصبح : على من لم يصل الفجر وهو بمسجد: أو رحبته أو دخله ووجد الإمام فيها تركها: أي الفجر لأنها تقضى ودخل مع الإمام ولا يصلها حال الإقامة لخبر "إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة" وفي الجلاب أنه يركع إن اتسع الوقت ذكره في ضيحه وأما الإمام فله أن يسكت المؤذن أي المقيم ويأتي بها وروى ابن القاسم إذا أخذ المؤذن في الإقامة ولم يكن الإمام ركع الفجر فلا يخرج إليه ولا يسكته وليصلها قبل أن يخرج إليه نقله في ضيحه وقال ابن عرفة وفي إسكات الإمام المؤذن لركوعها ومنع إسكاته نقلا الباجي عن المذهب ورواية الصقلي نقله ب فعزو عب للباجي عدم إسكاته غير صحيح وكذا قوله إن من خاف فوات ركعة ترك الوتر ودخل مع الإمام لما مر من قطع الفذ الصبح لذاكر الوتر فأحرى من لم يدخل في الصبح و: إن كان خارجه ركعها : خارجا عن رحبته إن لم يخف : بفعلها فوات ركعة : واحدة مع الإمام وإن خاف ذلك دخل معه قاله فيها واعتبر ابن القاسم في العتبية الصلاة ذكره في ضيحه وهل الأفضل : في النفل كثرة السجود: والركوع أو طول القيام : في الركوع<sup>18</sup> بكثرة القراءة قولان : محلها إذا اتحد الزمن وأما مع اختلافه فالأطول منهما زمنا أفضل والله تعالى: أعلم وبه التوفيق .

**فصل :** في صلاة الفرض جماعة وقد حض النبي صلى الله عليه وسلم عليها وبين فضلها ففي الموطأ عن نافع عن ابن عمر "صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة" وفيه أيضا من حديث أبي هريرة "صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءا" اهـ وقد جمع بينهما بأن الجزء أكبر من الدرجة الجماعة: أي إيقاع الصلاة في جماعة فهو اسم مصدر لا اسم ذات ولذا أخبر عنه بأنه سنة بفرض: ولو فائتا كما في ح وغيره وأما النفل فتركه إلا التراويح أو يقل الجمع بمكان خفي كما مر وتسن في عيد وكسوف واستسقاء كما في قواعد عياض غير جمعة : وأما هي فلا تصح إلا في جماعة كما يأتي سنة: مؤكدة قاله جب وغيره وظاهره

<sup>18</sup> ثابت في الأصول ولعل الصواب إسقاط لفظ "في الركوع".



حديث الموطأ وهو في البخاري بهذا اللفظ وفي مسلم بمعناه "لقد هممت ان ءامر بحطب فيحطب ثم ءامر بالصلاة فيؤذن لها ثم ءامر رجلا فيؤم الناس ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم" وقيل فرض كفاية من أجل أن إقامة السنن وإحياءها واجب على الكفاية إذ يؤدي تركها إلى موتها واختلف فيمن تمالؤوا على ترك ما يظهر من السنن هل يقاتلون على تركها حتى يجيبوا لفعالها أو لا وصحح الأول بخلاف ما لا يجهر به كالوتر وأطلق بعضهم في السنن نقله القباب واختار تبعا للمازري وابن رشد أنها فرض كفاية في البلد وسنة في حق كل مسجد وذكر أن أركانها أي ما لا تقام إلا به أربعة مسجد مختص بالصلاة وإمام يؤم فيها ومؤذن يدعو إليها وجماعة يجمعونها اهـ أما المسجد فيبنى من بيت المال إن كان وإلا فعلى الجماعة وعليهم استيجار إمام ومؤذن إن لم يوجد متبرع ولا بد من مؤذن عارف للوقت أو مقلد لمن يعرفه وأما الجماعة فلا يجب تحصيلها إن لم تحضر فإن حضرت أمروا باتخاذ المسجد والإمام والمؤذن قال اللخمي وبناء المسجد واجب في كل بلد أو قرية لا مسجد فيها ولا يجوز أن يتمالؤوا على ترك الجماعة لأن في ذلك تضعيفا للصلوات وفي الصحيحين "من بنى مسجدا يبتغي به وجه الله بنى له مثله في الجنة" ذكره القباب ولا تتفاضل: الجماعة بالعدد وقال ابن حبيب تتفاضل به وبفضل الإمام وقيل المراد بنفي التفاضل نفي الإعادة فمن صلى مع واحد لا يعيد مع أكثر وأما الأفضلية فحاصلة لخبر "صلاة الرجل مع واحد أزكى من صلاته وحده وصلاته مع رجلين أزكى من صلاته مع واحد وما كثر فهو أحب إلى الله" هذا كله في ضيحه وإنما يحصل فضلها : المسقط لطلب الإعادة بركعة تامة وفي الصحيح "من أدرك ركعة فقد أدرك الصلاة" وحمله المالكية على فضيلة الجماعة والوقت وقصره بعضهم على الوقت ذكره في ضيحه وأما من أدرك أقل منها فله أجر ويومر بالدخول إلا أن يكون معيدا لفضل الجماعة لأنه لا يومر بالدخول حتى يعلم أنه يدرك ركعة قاله في الكافي وذكر ابن عرفة عن ابن رشد وابن يونس أن فضلها يدرك بجزء قبل سلام الإمام وأما حكمها فإنما يدرك بركعة وهو أنه لا يقتدى به ولا يعيد ويلزمه سهو الإمام وأما مدرك أقل منها فيقتدى به ويعيد في جماعة وقيد بعضهم حصوله بركعة بما إذا لم يفرط فيما قبلها ذكره ح وذكر فيمن أدرك مع الإمام ركوع الأخيرة فزوحم فلم يسجد حتى سلم الإمام قولين هل هو كمن أتمها مع الإمام أم لا وهو لابن القاسم والأول لأشهب وندب لمن لم يحصله : كالفذ ومدرك أقل من ركعة إلا أن الإمام الراتب إن صلى وحده بمسجده فكالجماعة فلا يعيد قاله جب وغيره وفي الكافي خلافة كمصل بصبي: أي معه وفاقا لأبي عمران لأن صلاة الصبي نفل لا: مع امرأة : لأنه معها جماعة وذكر جب في إعادة من صلى بها أو بصبي قولين أن يعيد : لفضل الجماعة مَفُوضًا أي لا ينوي فرضا ولا نفلا مع تعيين كونها ظهرا أو عصرا مثلا ومثله الصبي ذكره الفيشي وقيل ينوي المعيد الفرض وقيل النفل وصححه ابن عبد البر وابن العربي لبراءة الذمة بالأولى وقيل ينوي الإكمال وكلها في جب وذكر في ضيحه أن الباجي والمازري لم يحكيا إلا النفل والتفويض واختار ابن عبد السلام أن الإكمال تفسير لقول بالنفل ماموما: لا إماما لأنه لا يصح الاقتداء به ولو: كان يعيد مع واحد : لأنه يصير معه جماعة فيحصل الفضل وهذا القول ذكر في ضيحه عن البيان أنه ظاهر المذهب وذكر غ أنه أنكره ابن عرفة وغيره وأن المعتمد أنه لا يعيد مع واحد إلا أن يكون إماما راتبا.

**تنبيه :** لو صلى بأحد المساجد الثلاثة فلا يعيدها جماعة إلا بأحدها ومن صلى بغيرها جماعة فهل يعيدها بأحدها جماعة قولان ذكرهما عب غير مغرب : وأما هي فلا تعاد لفضل الجماعة خلافا للمغيرة وابن مسلمة لأن ذلك في حكم النفل ولا يتنفل بثلاث وعشاء : فلا تعاد للفضل بعد وتر : إذ لو أعيدت بعدها فإما أن يعيد الوتر فيخالف "لا وتران في ليلة" أو لا يعيده فيخالف "اجعلوا ءاخر صلاتكم بالليل وترًا" وأما الإعادة للترتيب أو نجاسة أو انحراف ونحو ذلك فتجوز مطلقا فإن أعاد: خطأ ولم يعقد : ركوعا قطع : وخرج واضعا يده على أنفه كالرافع ليلا يتهم بالطعن على الإمام وإلا : بأن لم يتذكر حتى ركع شفع : وجعلها نفلا وفي العتبية أنه يقطع وما للمص ذكر في ضيحه أنه منصوص في المغرب دون عشاء بعد وتر وظاهره أنه يشفع وغاية هذا أنه تنفل بعد الوتر وهو جائز لمن تعمله إذا حدثت له نية فأحرى من لم يدخل عليه وقد قالوا إن من شرع في العصر فتبين أنه صلاه فإنه يشفع لأنه لم يدخل عليه ذكره ب وإن أتم المغرب ثلاثا وجواب الشرط قوله أتى إلخ.... وأما قوله ولو سلم : فمبالغة في إثباته برابعة وأحرى إن لم يسلم أتى برابعة : وتكون نفلا وسجد بعديا إن أعاد سهوا وإلا فالعمد لا يسجد له وهذا إن قرب : تذكره من سلامه وإلا فلا شيء عليه وأعاد مؤتم بمعيد: أي من اقتدوا به أبدا : لأنه كمتنفل ظاهره ولو فوض أو نوى الفرض قال فيها ومن صلى صلاة فلا يؤم فيها أحدا فإن فعل أعاد من أتم به إذ لا يدري أيتهما صلاته وقد جاء في الحديث أن الأولى صلاته والأخيرة نافلة اهـ. وفي ضيحه عن اللخمي أنه ينبغي على القول بأنه ينوي الفريضة أن يؤتم به ولا يعيد مامومه أفذاذا : لاجتماع لصحتها عند الشافعي وغيره قاله في ضيحه وقيل لهم أن يعيدوا جماعة ومحل الخلاف أن يفوض الإمام أو ينوي الفرض فإن أعاد بنية النفل فلهم أن يعيدوا في جماعة .

**تنبيه :** لا يصح تصوير المسألة بمسبوق معيد سلم إمامه فقام للقضاء لأن من أتم به يظنه منفردا تبطل صلاته قطعا لتبين أنه ماموم فتصح إعادته في جماعة وإن تبين عدم الأولى : كمن صلى مع إمامه معتقدا أنه صلى في بيته ثم ذكر أنه لم يصل أو فسادها: أي الأولى لحدث أو نحوه أجزأته : الثانية والضمير للمعيد كما في ضيحه فهو راجع لقوله وندب لمن لم يحصله إلخ... وذكر ح أنه يصح عوده على المؤتم وقيل لاتجزئه لأنه صلاها على جهة الندب لاجهة الفرض وفي الكافي أن القولين لمالك قال وهذا عندي إذا كان حين صلاته مع الجماعة معتقدا أنه أدى فرضه وأما إن دخل معهم لأداء فرضه وسنة الجماعة فلا شيء عليه في فساد الأولى اهـ. وهذا كقول جب وعلى الفرض لو تبين فساد الأولى أجزأته الثانية اهـ ولذا قال غ إن ما للمص هنا لا يلائم قوله أن يعيد مفوضا ولا يطال ركوع : وأما غيره فلم يذكر فيه ابن عرفة والبرزلي إلا الجواز قاله ب لداخل: أي مريد الدخول مع الإمام لأن من معه أعظم حقا ممن يأتي قاله في ضيحه وهذا يفيد أنه في حق الإمام دون الفذ وقيد المص بأن لا يخاف من شر الداخل أو من اعتداده بركعة لم يدركها مع الإمام وجوز سحنون الإطالة واختارها عياض ذكره في ضيحه واختاره ابن عرفة في الركعة الأخيرة قاله ميارة والإمام الراتب : وهو من نصبه واقف المسجد أو السلطان أو نائبه أو اتفق عليه أهل محله ذكره الفيشي

وفي ح عن زروق أنه المنتصب للإمامة الملازم لها كجماعة : فضلا وحكما فلا يعيد في جماعة إذا صلى وحده ولا تعيد بعده جماعة في مسجده وتعاد معه وحده باتفاق ذكره في ضيحه وزاد غيره أنه يجمع ليلة المطر ولا يجمع مع سمع الله لمن حمده تحميذا أو محل كونه كجماعة إذا أذن وأقام وصلى في المسجد في وقته المعتاد له ونوى الإمامة ذكره ح عن أبي الحسن وغيره ولا تبدأ : في المسجد وما في حكمه صلاة : فرضا كانت أو نفلا بعد : ابتداء الإقامة : للراتب لخبر مسلم "إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة" ذكره في ضيحه وذكر أن النهي للتحريم وهو خلاف قولها إذا أقيمت الصلاة كره التنفل حينئذ قال ح وإذا فعل أجزائه وأساء وإن أقيمت : للراتب وهو : أي غير محصل الفضل في صلاة : فرضا أو نفلا قطع : ما هو فيه إن خشي : بإتمامه قَوَات رَكْعَةٍ من صلاة الإمام سواء عقد ركعة أم لا إذ لو لم يقطع لخالف الإمام وخالف النهي عن صلاتين معا وإلا : يخف فواتها أتم النافلة : وندب أن يتمها جالسا قاله س وغيره ويتمها عقد ركعة أم لا كما يفيد قولها ومن أحرم في نافلة ثم أقيمت الصلاة قبل أن يركع فإن كان ممن يخفف الركعتين قبل أن يركع الإمام صلاهما ودخل معه اهـ . وفرق عب بين هذه ومن ذكر فائتة في نفل فإنه يقطع إن لم يعقد ركعة بأن ذمته مشغولة بها وقد تعين لها الوقت بذكرها واعترضه ب بأن ذلك مع ضيق الوقت وأما إن اتسع فيتم النفل عقد ركعة أم لا كما مر في ذكر فرض في نفل أو فريضة غيرها : أي المقامة وقيل يتمها إن لم يخف فوات المقامة كلها قيل وإن خيف فواتها ذكرهما جب وإلا : بأن أقيمت التي هو فيها والحال أنه لم يخف فوات ركعة انصرف : إن كان في الثالثة : بأن لم يتمها عن شفع : أي يرجع جالسا ويسلم كما في جب وإن أتم الثالثة كمل صلاته ودخل مع الإمام كما في المدونة لأن الكلام فيمن لم يخف فوات ركعة من المقامة وقول بهرام وتنت إنه يكفي في عقد الثالثة رفع الرأس غير معتمد بل لا بد من تمامها كما في ح وعج كالأولى : فإنه يشفعها بنافلة إن عقدها : أي أتمها وإلا قطع ودخل المقامة قال فيها ومن أحرم بفريضة في المسجد ثم أقيمت عليه تلك الفريضة فإن لم يركع قطع بسلام ودخل مع الإمام وإن ركع ركعة صلى ثانية اهـ . وظاهر المص ولو مغربا وهولابن القاسم وأشهب في المجموعة والذي في المدونة أنه يقطع المغرب عقد ركعة أم لا ويدخل مع الإمام وبه صدر جب وعلل بخوف التنفل قبلها والقول الآخر رأى أن ذلك جر إليه الحكم وجعل عب الصبح كالمغرب غير مسلم لأن ظاهر كلام الأئمة أنه كغيره والقطع : حيث قيل به يكون بسلام أو مناف : للصلاة كالكلام أو رفضها على القول بأنها ترفض بالنية قاله في ضيحه وإلا : يقطع بل أحرم بصلاة في صلاة أعاد : الثانية وكذا الأولى إن كانت فرضا لا نفلا لأنه لا يعاد إلا أن يقطع عمدا لغير علة كما في المدونة.

**تنبيه :** لا يقال إن نية الإقتداء تكفي في القطع لأنها منافية بدليل قولها وإن ظن أن الإمام كبر فكبر ثم كبر الإمام فإنه يكبر بعد تكبيرة الإمام بغير سلام اهـ . إذ يمكن الجواب بأن هذا عقد إحراما مقيدا بتبعية الإمام فينتفي لما تبين عدم قيده هذا مفاد كلام س وإن أقيمت : للراتب بمسجد : أو ما في حكمه على محصل الفضل : بأن صلاها جماعة وهو به : أو برحبته خَرَجَ منه وجوبا ليلا يوهم الطعن على الإمام ويمسك أنه كما في ضيحه ليوهم أنه راعف ولم يصلها : ليلا يعيد ما صلى

في جماعة إلا أن يكون بأحد المساجد الثلاثة ذكره ب ولا غيرها : للنهي عن صلاتين معا وقيل يدخل معه بنية النفل أربعا والقولان في العتبية قاله ب وإلا : يحصله فأقيمت وهو بالمسجد لزمته : خوف الطعن على الإمام إلا فيما لا يعاد للفضل كمغرب قاله فيها ك : ما تلزم من لم يصلها : أصلا إن حصل شروطها ولم يكن أمام مسجد آخر ذكره ب عن ميارة وهو ممن تلزمه بعينها بخلاف مسافر وعبد حضر جمعة قاله عج وما ذكره المص يفهم مما قبله لكنه ذكره حجة له و : إن أقيمت وهو ببيته : في صلاة يتمها : كانت فرضا أو نفلا أتم ركعة أو لا وقول خع إنه يتمها ولو خشى فوات ركعة من المقامة مخالف لظاهر قول المص في الفجر وخارجه ركعها إن لم يخف فوات ركعة لأنه يشمل من في بيته ومخالف لمفاد قولها ومن أحرم في بيته ثم سمع الإقامة وهو يعلم أنه لا يدركها فلا يقطع اهـ فمفهومه أنه يقطع إن علم الإدراك أو ظنه وبطلت : الصلاة إن فقد بعض شروط الإمام وهي عشرة كما لعياض كونه ذكرا مسلما بالغاً عاقلاً عدلاً قارئاً أي غير أمي عالماً بما يلزمه في صلاته قادراً على أدائها على وجهها وتزويد في الجمعة حراً مقيماً وأشار لها المص بذكر أضدادها فقال باقتداء بمن بان : حال كونه كافراً : خلافاً لأبي ثور نقله القباب وقد أفتى مالك في قوم انتموا بنصراني سافر معهم فتوضأ وصلى فلما أمن قال إنما فعلت ذلك ليلا يوخذ ما معي بأنهم يعيدون ما صلوا خلفه أبدا اهـ . وهل يكون الكافر مسلماً بصلاته أم لا قولان ويدل للأول أن في العتبية سئل عن الأعجمي يقال له صل فيصلي ثم يموت هل يصلي عليه قال نعم قال ابن رشد هذا كما قال لأن من صلى فقد أسلم واحتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم "من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله" نقله ب وذكر أن ابن ناجي ضعف الخلاف لنقل اسحاق ابن راهويه الإجماع على أن من صلى فذلك دليل على إيمانه اهـ . والظاهر أن هذا فيمن صلى غير خائف أو : بان امرأة : خلافاً لأبي ثور نقله القباب وروى ابن أيمن أنها تؤم النساء وبه قال الشافعي ويدل للمشهور قوله عليه السلام "أخروهن حيث أخرهن الله" وقوله عليه السلام "إنهن ناقصات عقل ودين" أو خنثى : مشكلا ولو اعتقد المؤتم ذكوريته ولو أم مثله أو اتضحت ذكوريته بعد صلاته أو فيها أو مجنوناً : لأنه لا تصح منه نية وروى ابن عبد الحكم جواز إمامته حال إفاخته وهو خلاف ما اعتمده عج ومثله سكران غلب على عقله لأن من شرط الإمام العقل لأجل النية أو : بان فاسقا بجارحة كزان وشارب خمر ومن يغتاب ومن لا يتقي الحرام ذكره القباب وذلك لأنه لا يؤمن أن يترك شروط الصلاة كالطهارة وما للمص شهره ابن بزيمة كما في ضيخ وروى ابن حبيب عن الأصحاب أن من أتم بشارب المسكر يعيد أبداً إلا أن يكون إمام الطاعة أو نائبه وأعدل الأقوال عند القباب أنه لا ينبغي أن يقدم ومن أتم به لا يعيد إذا كان يتحفظ على أمور الصلاة وهو ما ارتضاه التونسي وابن يونس واللخمي اهـ . ومثله ما في ضيخ عن اللخمي أنه إن كان فسقه لا يتعلق بالصلاة أجزأت خلفه أو : بان مأموماً : كمسبوق قام للقضاء فمن اقتدى به بطلت صلاته وليس منه من أدرك مع الإمام أقل من ركعة فإنه يصح الاقتداء به أو محدثاً إن تعمد : الحدث أو الصلاة بالحدث جهلاً أو حياء وإن لم يعلم مؤتمه وقيل إن لم يعلموا صحت لهم إذ لم يكلفوا علم ما غاب عنهم من أمره ذكره في الكافي وأما إن لم يتعمد بل سبقه الحدث أو نسيه فتصح لمن خلفه أو علم مؤتمه : بحدث الإمام ولو جهله الإمام

إلا أن يعلمه فوراً كمن رأى نجاسة بثوب إمامه فإن علمه بعدها مع جهل الإمام صحت له دون الإمام وهي من المستثنيات كما مر ومثل علمه شكه في حدث إمامه قبل دخوله معه فإن شك بعده تمادى وصحت إن تبين عدم حدثه وإلا فلا ذكره عب وبعاجز عن ركن : قولي من فاتحة وإحرام كالأخرس أو فعلي كقيام أو ركوع قال فيها وإذا عرض للإمام ما يمنعه القيام استخلف ورجع إلى الصف فإن أم أعاد من أئتم به وفي ضيحه أنه روي عن مالك إمامة الجالس للقائم وقاله أشهب واختاره اللخمي واستحب مالك في هذه الرواية أن يقوم إلى جانبه رجل يقتدي به الناس اهـ واحتج له في الكافي بما صنع أبوبكر والناس مع النبي صلى الله عليه وسلم في آخر صلاة صلاها اهـ. وأفتى ابن عرفة والقوري بصحة إمامة شيخ مقوس الظهر وأفتى العبدوسي بعدمها وقيل تكرهه أو: عن علم : لا تصح الصلاة إلا به كجاهل لأحكام الطهارة وكيفية وأنها ترك لمعة مبطل وأن من لم يعين الصلاة التي شرع فيها لم تجزه وكمن يعتقد أن الصلاة كلها فرائض أو سنن أو فضائل لأنه ربما رجع عن فرض لفضيلة أو سنة يعتقد أنها فرضاً كرجوعه لقنوت أو تشهد عن ركوع أو قيام وأما من علم أن فيها ما يجب وما يسن وما يندب ولا يميز بين ذلك فتصح به إن أتى بها على صفتها لقوله صلى الله عليه وسلم "صلوا كما رأيتموني أصلي" ولا تشترط معرفة أحكام السهو إذا سلمت صلاته مما يفسدها قاله القباب إلا: أن يعجز المأموم عن ركن عجز عنه إمامه كالقاعد : يقتدي بمثله فجائز: صرح بالجواز لأنه لا يفهم من الاستثناء لأنه من الصحة وأدخلت الكاف من عجز عن ركوع أو سجود أو فاتحة لأنه أخرس أو أُمي وقيل لا يؤم مومئ بركوع أو سجود مثله إلا في المسابقة وشهر لقوله صلى الله عليه وسلم في صفة الإمام "إذا ركع فاركعوا وإذا سجد فاسجدوا" فجعل من صفته الركوع والسجود وقال ابن القاسم ولو كانوا لا يستطيعون الجلوس هم ولا هو فلا إمامة في هذا ولم تأت بهذا سنة كما جاء في صلاة الجالس نقله البحيري و: بطلت باقتداء بأمي لأنه عاجز عن الفاتحة سمي أمياً لبقائه على الحال التي ولدته أمه عليها فلم يحسن قراءة ولا كتابة إن وجد قارئ : وإلا جاز اقتداء أمي بمثله وقيده ابن حبيب بخوف فوات الوقت فإن طرأ فيها قارئ لم يقطع نقله عب عن ابن يونس أو: بإمام قارئ بكقراءة ابن مسعود : ونحوها من كل قراءة شاذة مخالفة لرسم مصحف عثمان كقراءة ابن عمر فامضوا إلى ذكر الله بدل فاسعدوا لأن القراءة بالشاذ لا تجوز خارج الصلاة فأحرى فيها قال فيها ومن صلى خلف من يقرأ بما يذكر من قراءة ابن مسعود فليخرج ويتركه وإن صلى خلفه أعاد أبداً اهـ وذلك لأنه يقرأ ويفسر نحو ثلاثة أيام متتابعة فهو كمتكلم بأجنبي في صلاته أو عبد في جمعة : أو عيد خلافاً لأشهب لأنه لاجمعة له ولا عيد قاله فيها أو صبي في فرض : لأن صلاته غير واجبة فالمقتدي به فيه كمفترض خلف متنفل ولأنه لا يؤمن أن يصلي بلا طهارة وذكر الفيشي أنه لا ينوي فرضاً ولا نفلاً وإنما ينوي الصلاة المعينة وذكر خع مثله و: في الاقتداء به بغيره: أي في غير الفرض تصح : الصلاة وإن لم تجز : ابتداء على المشهور وقيل يجوز في التراويح نقله ح وهل تبطل بلاحن مطلقاً : في الفاتحة وغيرها كما للقابسي محتجاً بقولها ولا يصلي من يقرأ خلف من لا يحسن القراءة وهو أشد من إمام ترك القراءة والإعادة في ذلك أبداً على الإمام والمأموم اهـ فإنه أطلق أو: إنما تبطل بلاحن في الفاتحة : فقط كما لأبي محمد وابن اللباد خلاف وقيل إنما تبطل إن

غير المعني كضم تاء أنعمت أو كسر ها أو كسر كاف إياك وهو الذي في الكافي وقيل تكره إمامته وقيل تمنع ابتداء وتصحح إن أم نقله ق عن اللخمي ونقل ما قبله عن ابن رشد ومنشأ الخلاف كما في ضيحه هل اللحن يخرج القرآن عن كونه قرأنا ويلحقه بالكلام أم لا ومحلّه عند ح ومن تبعه من عجز عن التعلم للصواب لضيق الوقت أو عدم معلم وانتم به من لا يلحن اهـ وأما من عجز طبعاً فتصحح به لأنه أكن والأرجح الصحة إن وقع لاتفاق اللخمي وابن رشد عليها لأنه لم يقصد موجب اللحن بل يعتقد بقراءته ما يعتقد من لا يلحن فيها واحتج له ابن رشد بما روي أنه صلى الله عليه وسلم "مر بالمو إلى يقرءون ويلحنون فقال نعم ما قرأتم" وزاد أنه تأول قولها من لا يحسن القراءة بمن لا يحفظ شيئاً من القرآن و: هل تبطل بغير مميز بين ضاد وظاء : أو بين سين وصاد ونحو ذلك لقول ابن أبي زيد والقاسبي إنه لحن وقال المازري إنه أشد لأن هذا تبديل الحروف واللحن تبديل الحركات أو تصحح كما لعبد الوهاب وقال ابن رشد إنه لا خلاف في عدم إعادة من انتم به وإن كره الائتنام به إلا أن لا يوجد من يرضى به غيره نقله ح **خلاف** : محله قابل تعليم لم يجد من يعلمه أو ضاق وقته أو انتم به من يميز بينهما لعدم غيره وأما من لا يقبل التعليم بطبعه فكألكن وإن قدر عليه ولم يفعل فصلاته باطلة لأنه متلاعب إلا أن يضيق الوقت فيجب ائتمامه .

**تنبيه** : يكره الاقتداء بلحن لحن خفيفا ويقال له خفي وهو خطأ يعرض للفظ ولا يخل بالمعنى ولا بالإعراب كترك الاخفاء والغنة والجلي ما يخل بالمعنى أو بالإعراب كرفع المنصوب وجره وضم تاء أنعمت أو كسره أو كسر كاف إياك **وأعاد بوقت** : اختياري في : اقتدائه بمبتدع كما لابن القاسم وقيل يعيد أبدا ما لم يكن واليا ذكره جب وغيره كحروري : نسبة لحرواء قرية خرج أهلها عن طاعة علي رضي الله عنه وكفروا الناس بالذنب وذلك بدعة كما في ضيحه وأدخلت الكاف المعتزلي والقدرى بفتح القاف والادال ونحوهما ممن يشك في كفره بخلاف من يقطع بكفره كنافي كونه تعالى عالما وقائل أنه يعلم الأشياء جملة دون تفصيلها ومن يفسر القرآن برأيه قاله عب ولا يكره من يقطع بعدم كفره كذي هوى خفيف ذكره غ وفيها لمالك ولا يسلم على أهل البدع ولا يناكحوا ولا يصلى خلفهم جمعة ولا غيرها ولا تشهد جنازتهم اهـ قال سحنون أدبا لهم نقله القباب وكره : في الإمامة **أقطع** : العضو وكذا منحنى الظهر لكبر حتى صار كالرأع لنقص قيامه كثيرا نقله ح عن البرزلي وأشل : أي ميت يد أو رجل وقيل لا يكره وبه صدر جب وفي الكافي أنه الصواب لأن الآفة في الإمامة آفة الدين لا البدن وأعرابي : بفتح الهمزة أي بدوي عربيا كان أو عجميا لغيره : أي لحضري فتكره إمامة بدوي لحضريين وأجازها في الكافي إن ماثلهم في معرفة حدود الصلاة اهـ ويفيده نقل القباب عن ابن حبيب أن النهي عنها لجهله بسنن الصلاة وإن : كان الأعرابي أقرأ من غيره لأنه يترك الجمعة والجماعة غالبا قاله فيها وذكر القباب إجازة إمامته إذا كان أقرأهم قال ابن يونس يريد إذا كان عارفا بسنن الصلاة و: يكره ذو سلس وقروح : يعفى عنهما لصحيح : بناء على أن الرخصة لا تتعدى محلها أي صاحبها وفي الذخيرة إذا عفي عن الأحداث في حق صاحبها عفي عنها في حق غيره وقيل لا يعفى عنها في حق غيره ذكره ب وذكر ح عن أبي عطاء الله أن في إمامة المستكح أقوالا ثالثها لا يؤم إلا أن يكون صالحا مثل عمر رضي



الله عنه و: تكره إمامة من يكره : لأمر ديني لا يبطل إمامته كعدم ورع أو زهد وأما لأمر دنيوي فلا كراهة كالقاضي يكرهه من يحكم عليه بالحق وقيد المص بمن كرهه نفر يسير لا فضل فيه لقول ابن رشد أن من علم أن جماعته أو أكثرها أو ذو النهي منهم كارهون إمامته وجب عليه أن يتأخر عنها وإن كرهه منهم نفر يسير استحب له أن يتأخر عنها وفي الخبر عنه عليه السلام "لا يحل للرجل أن يؤم قوما إلا بإذنهم" وفيه أنه عليه السلام "لعن ثلاثة رجلا أم قوما وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ورجلا سمع حي على الفلاح ولم يجب" وذكر ابن رشد أنه إذا كان مع قوم فحضرت الصلاة وعلم أنهم مقرون له بالتقدم والفضل فلا يستأذنهم لما في ذلك من التعرض للثناء عليه إلا أن يخاف أن منهم من يكرهه فليستأذنهم وأما من كان إماما راتبا لقوم فطراً عليهم جماعة فخاف أن فيها من يكره إمامته فلا يستأذنهم لأن أهل كل موضع أحق بالتقدم فيه هذا كله في ح و: كره ترتيب خصي: أي كونه إماما راتبا لقربه من الأنوثة قاله المازري إلا أن يكون بسفر أو قيام رمضان قاله عب ومأبون : كما لابن بشير وشس وفهمه ابن عرفة بمن يوتى في دبره واعترضه بأنه كغيره من الفساق وحمله غ على من هو أخف من ذلك كمن تاب منه فبقي يطعن فيه أو المتهم وفي البخاري قام فينا رجل ما كنا نابنه برقية أي نتهمه وقيل المأبون ضعيف العقل وأغلف: وهو من لم يختتن : ظاهره لعذر أو غيره وروى ابن حبيب عن مالك أن من تركه لغير عذر ولا علة لم تجز إمامته ولا شهادته ووجهه أن ذلك من ترك المروءة ذكره القباب وولد زنى : ومثله مجهول الأب ومجهول حال: لا يعلم أعدل أم فاسق وعن مالك أن من وجد رجلا يصلي لا يعلم حاله فلا يأت به إلا أن يكون إماما راتبا اهـ وهذا إن كانت تولية المساجد بترجيح شرعي وإلا لم يأت بمراتب إلا بعد الكشف عنه نقله ق وتت عن ابن عرفة وعبد : وإنما يكره ترتيب هؤلاء الستة بفرض : أو عيّد قال جب ويكره أن يكون العبد والخصي وولد الزنى والمأبون والأغلف إماما راتبا في الفرائض والعيد اهـ لأن هؤلاء تسرع إليهم الألسنة والإمامة منزلة شريفة فلا ينبغي أن تكون لمن يطعن فيه ذكره في ضيح وذكر غ أن ابن بشير عد من النقص المانع من الكمال ما يحط بالمنزلة ويسرع إليه طعن الألسنة وذكر القباب أن ابن القاسم كره ترتب العبد في السنن العيد والاستسقاء والكسوف بخلاف قيام رمضان لأن الإمامة خطة رفيعة والعبد ناقص الفرائض فإنه لا تجب عليه جمعة ولا حج ولا زكاة و: تكره صلاة بين الأساطين : التي عليها سقف المسجد وهل الكراهة لتقطيع الصفوف أو لأنه محل النجاسة والأقذار غالبا أو لأنه محل الشياطين ذكره في ضيح أو أمام: أي قدام الإمام: بلا ضرورة في هذا أو سابقه كضيق المسجد أو نجاسة المحل أو خوف أو زحام وفي ضيح أنه روى عن مالك أن تقدمه بلا ضرورة مبطل وذكر الزناتي أنه مبطل لصلاة الإمام والمأموم و: يكره اقتداء من بأسفل السفينة بمن بأعلاها : لعدم التمكن من مراعاة فعل الإمام وقال ابن حبيب يعيد الأسفلون في الوقت ذكره غ وغيره ولا يكره العكس وهو كون الإمام أسفل كما في المدونة وإنما لم يدخل ما للمص في منع علو الإمام لأن السفينة محل ضرورة وأيضا العلو فيها ليس بمحل كبر ك: اقتداء من على أبي قبيس : أو قيقعان بمن في المسجد الحرام كما في المدونة لعدم التمكن من مراعاة الإمام إلا أن تتصل الصفوف و: تكره صلاة رجل بين نساء : وأخرى خلفهن ولا يعيد إلا أن تنتفض طهارته بكمذي أو شك فيه

وبالعكس: أي صلاة امرأة بين رجال إلا لضيق المسجد قال فيها وإن صلت امرأة بين صفوف الرجال أو رجل خلف صفوف النساء لضيق المسجد أجزأتهم صلاتهم ولم يذكر جب الكراهة وإنما رواها ابن القاسم في العتبية في صلاة رجل خلف نساء أو امرأة أمام رجال ذكره ب و: تكره إمامة بمسجد بلا رداء: وإن كان على أكتافه غيره لأن ذلك خروج عن هيئة الوقار كما في ضيغ قال فيها وكره لأئمة المساجد أن يصلوا بغير رداء إلا إماما في سفر أو في داره أو في موضع اجتمعوا فيه وأحب إلى أن يجعل على عاتقه عمامة أو غيرها وتنقله: أي إمام المسجد بمحرابه: لأن بقاءه فيه ملبس إذ لا يدري هل فرغ من صلاته أم لا فربما ظنه من صلى معه أنه بقي عليه شيء أو ظن الداخل أنه في صلاة فيحرم أو أنه لم يصل فينتظره وعلى هذا فيجزئه أن يتنحى عن محله أو ينحرف عن القبلة ذكره ق وغيره بخلاف إمام في سفر أو في بيته كما في المدونة وذكر في الكافي رواية أنه لا يثبت في مقامه صلى في بيته أو في المسجد وعن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول فيه "اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والإكرام" وروي عن عمر وغيره أن جلوس الإمام هنالك بدعة وريبة ذكره الزناتي وعلل ذلك أيضا بأن فيه كبرا ورياء ليعلم الناس أنه الإمام وبأنه موضع ولاية تنقضي بالسلام وعلى هذا فلا يدخله إلا بعد الإقامة وعليه فلا فرق بين مسجد وغيره قاله الزناتي وقال إنه إذا خرج فليس لأحد أن يتنفل في موضعه في ذلك الوقت وذكر عب أنه يكره لإمام وغيره القيام للنفل إثر الفرض بلا فصل بالمعقبات وءاية الكرسي وأن عمر رضي الله عنه جذب من فعل ذلك وضرب به الأرض وقال ما أهلك من قبلكم إلا أنهم كانوا لا يفصلون بين الفرض والنفل و: تكره إعادة جماعة: أي تكرير الجمع وقيل يمنع وهو ظاهرها وعليه عياض وقيل يجوز وقد فعله أشهب بعد الراتب: إذا لم يقدم عن وقته المعتاد ولو صلى وحده لأن الناس إذا علموا ذلك تأهبوا أول الوقت خوف فوات الجماعة قال جب ولا تجمع الصلاة في مسجد له إمام راتب مرتين وإمامه وحده كالجماعة اهـ بخلاف مسجد لا راتب له كما في المدونة وإن رتب فيه لبعض الصلوات دون بعض ففي ما لاراتب له قولان وروى ابن القاسم المنع وأشهب الجواز واختاره اللخمي والمازري وهو ظاهر قول المص بعد الراتب قاله غ وذكر عن العتبية أن كل مكان جرت العادة بالجمع فيه كالسفينة له حكم المسجد ولا يخالف ذلك ما في المدونة من جواز أن يصلي الذين فوق سقفها بإمام والذين تحته بإمام لأنهما موضعان نقله غ عن ابن رشد وإن أذن: الإمام في ذلك كما عند سند خلافا للخمي ومبنى الخلاف هل الكراهة لتفريق الجماعة لأن للشرع غرضا في تكثيرها لعل أن يصلي عاص خلف مغفور له فيغفر له على ما جاء في الحديث أو لئلا يتطرق أهل البدع بالتأخير ثم يجمعون مع إمامهم وعليه فيجوز إن علمت البراءة من ذلك أو لحق الإمام فيجوز إن أذن ذكره غ وفي ضيغ عن سند أنه لا يجوز وإن أذن لأن من أذن لرجل أن يؤذيه لا يجوز له ذلك وله الجمع: أي الصلاة جماعة إن جمع غيره قبله: بلا إذنه وإلا فهو نائب فلا يجمع بعده وإنما يجوز له الجمع إن لم يؤخر كثيرا: بحيث يضرهم انتظاره فإن أخر كثيرا فلم يأتهم أحد فصلي وحده ثم أتى إمامه فهو كالإمام عن مالك إذا أذن المؤذن فلم يأتهم أحد فصلي وحده ثم أتى إمامه فهو كالإمام صلاته وحده جماعة لا يجوز لهم أن يجمعوا تلك الصلاة إذا كان ممن يصلي إذا

غاب إمامه فحمل اللخمي والمازري منع جمعه على ما إذا صلى غيره في وقت لا يومر فيه بانتظار الإمام لا إن صلى في وقته المعتاد أو بعده ببسير لأن هذا مسابقة له ذكره في ضيحه و: إن دخل قوم مسجدا بعد صلاة راتبه خرجوا : ندبا ليجمعوا إلا بالمساجد الثلاثة: مسجد مكة والمدينة وبيت المقدس فيصلون بها أفذاذا: لأن ذلك أعظم لأجرهم قاله فيها إن دخلوها : فوجدوا إمامها قد صلى وإن لم يدخلوها صلوا جماعة خارجها ولا يومرون بدخولها وهو مشكل مع فضل فذها على جماعة غيرها وقد يجاب بضعف أمر الصلاة بها فذا بعد جماعتها و: كره قتل كبرغوث : وأدخلت الكاف القملة قال فيها ويكره قتل البرغوث والقملة في المسجد ولا يلقها فيه وزاد خع البق والبعوض بمسجد : في صلاة أو لا للخلاف في نجاسة ما ذكره ولأنه محل رحمة وهذا إذا قل وإلا حرم لأنه يقدر المسجد قاله الفيشي وفيها يجوز طرحها: أي القملة الداخلة فيما ذكر خارجها : قال فيها فإن كان في غير الصلاة فلا بأس أن يطرحها في غير المسجد واستشكل : لأنه تعذيب لها وقد قال صلى الله عليه وسلم "إذا قتلتم فاحسنوا القتلة" وذكر أبو الحسن حرمة لأنها تصير عقربا قل من لدغته إلا ومات وأما طرحها فيه فيكره لقولها ولا يلقها فيه قال ابن نافع وليصرها في ثوبه ذكره ق وذكر عن ابن بشير أن طرح البرغوث في المسجد حيا جائز لأنه يعيش في التراب بخلاف القملة وأما طرح قشرها بعد قتلها أو صره في ثوبه فيجزي فيه ما مر من حكم ميتة القملة وجاز اقتداء بأعمى : والبصير أولى منه قال فيها وجائز أن يتخذ الأعمى إماما راتبا وفي الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم على المدينة يؤم الناس وبهذا يرد ما في الإرشاد من كراهة الأعمى قال في ضيحه ولا أعلم له موافقا اهـ لكن ذكره عن البيان ما يفيد أن له موافقا كره أن يتخذ الأعمى إماما راتبا من كرهه لأنه قد يتوضأ بماء غير طاهر ويصلي بثوب نجس وذكر أنه لا ينبغي أن يتخذ الأصم راتبا لأنه قد يسهو فيسبح به فلا يسمع فتفسد الصلاة ومخالف في الفروع: الظنية : كاقتراء مالكي بشافعي أو عكسه سواء قلنا إن كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد لعدم المحقق وظاهره ولو راءه يفعل ما يخالف مذهبه كما للقرافي وقيل إنما يجوز ذلك إذا لم يره وأما مع الرؤية فلا ذكره ح وقال أشهب يعيد من صلى خلف من لا يرى الوضوء من القبلة ذكره جب وأما المخالف في الاعتقاد فقد مر في كحروري أنه يعيد في الوقت ولكن : لسالم أو لمثله وهو من لا يستطيع إخراج بعض الحروف من مخرجه لأن ذلك لا يغير المعنى وقيل إلا في الفاتحة وقيل يكره بَيِّنُ اللَّكْنَةِ ذكره في ضيحه وقال إن الألكن أنواع الفأفاء لمن يردد الفاء والتمتاع لمن يردد التاء والإرت لمن يجعل اللام ثاء والألثغ لمن يبدل حرفا بحرف اهـ وما ذكره هنا إنما هو في العاجز فلا ينافي ما مر فيمن لا يميز بين ضاد وظاء ونقل ق عن ابن رشد أن الألكن والألثغ الذي لا ينطق ببعض الحروف والأعجمي الذي لا يفرق بين الظاء والضاد والسين والصاد ونحو ذلك يكره الائتمام بهم إلا أن لا يوجد من يرضى به سواهم ومحدود : وقيدته بت بمن تاب وحسنت حاله وهو مبني على أن الحدود زواجر والصحيح أنها جوابر فيكفي الحد لسقوط الذنب به إلا أن يعزم على العود إليه لأن العزم عليه فسق قاله ب وأما من لم يحد فإن سقط عنه الحد بعفو آدمي في حقه أو بإتيان الإمام طائعا أو ترك ما هو عليه في حراة وحسنت حاله فيؤتم به وعنين : وهو صغير الذكر وفسر أيضا بالمعترض وهو من لا ينعظ وإنما لم يكن كالخصي لأن

الخصاء نقص في الخلقة بخلاف العنة ومجذم: أي من به جذام فإن إمامته تجوز إلا أن يشدد: جذامه بحيث يؤدي من خلفه **فلينح**: جبرا كما في ضيحه واقتداء صبي بمثله: فقد خفف ذلك في العتبية نقله في ضيحه ولم يحك فيه خلافا.

**فرع**: يجوز الاقتداء بالملائكة والجن ذكره الفيشي عن ابن عرفة و: جاز عدم **الإصاق**: أي اتصال من على يمين الإمام أو يساره: بفتح الياء وكسرهما وأما اليسار ضد العسر فبالفتح فقط بمن حذوه: أي خلفه والإصاق أفضل لأن في عدمه تقطيع الصف بفرجة أو أكثر وما للمص نحوه في المدونة وفي البيان أن معناه إذا وقع لا أنه يجوز ابتداء من غير كراهة للخصي الصواب أن يبتدأ الصف من خلف الإمام ثم عن يمينه ثم عن شماله حتى يتم الصف ولا يبتدأ ثان قبل تمام الأول ولا ثالث قبل تمام الثاني وقال إن هذا مفاد كلام مالك في الواضحة وهو أحسن مما في المدونة للأحاديث يعني قوله صلى الله عليه وسلم "أتموا الصف الأول ثم الذي يليه فإن كان نقص فليكن في الصف الموحى" وقوله عليه السلام "سواء صفوكم فإن تسوية الصف من إتمام الصلاة" رواهما أنس قاله القباب وقوله عليه السلام "ألا تصافون كما تصف الملائكة عند ربها ثم قال يتمون الصف ويتراصون" أخرجه مسلم كما في ضيحه ومعنى يتراصون يتلاصقون **وصلاة منفرد خلف الصف**: ويقف حيث شاء خلف الإمام أو عن يمينه أو عن يساره قاله فيها وقيده بمن لم يجد فرجة في الصف بدليل قوله **ولا يجذب**: بكسر ذال معجمة ويقال أيضا يجذب بتقديم الباء على الذال وبه رويت المدونة أحدا: يصلي معه فإن فعل فلا يتبعه قاله فيها وهو: أي الفعل إن تبعه خطأ منهما: أي الجاذب والمجذوب وإن وجد فرجة وتركها أساء وصحت وقال ابن وهب تبطل ونقل مثله عن أحمد وقال الشافعي وأبو حنيفة تكره وتجزئ ذكر هذا كله القباب وإسراع لها: قبل دخولها بلا خيب: أي هرولة وهي الجري لأن ذلك مناف للسكينة وفي الحديث "إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة والوقار" وفي ق عن العتبية لآباس بإسراع المشي إلى الصلاة إذا أقيمت مالم يسع أو يخب ولآباس بتحريك دابته ليدرك الصلاة ما لم يخرج بذلك عن حد السكينة اهـ وهذا ما لم يخف فوات الوقت وإلا خب كما تترك الإقامة لخوفه مع أنه قيل ببطلان صلاة تاركها عمدا وفي ح عن اللخمي السكينة أفضل من الركعة وإدراك الصف الأول أفضل من السكينة اهـ ومفاده أن إدراك الصف الأول أفضل من الركعة و: جاز بغير صلاة قتل عقرب وفار: يهزم ويخفف بمسجد: لأنهما من الفويسقات التي تقتل في الحل والحرم بخلاف البرغوث والقملة ولذا كره قتلها بمسجد كما مر وأيضا هما أخف ضررا من هذين ولا تكرار بين ما هنا وما مر من نفي سجود قاتل العقرب إن أرادته لأن هذا في غير المصلي وجاز إحضار صبي به: أي بالمسجد لا يعبث ويكف إذا نهى: أي من شأنه ترك ما نهى عنه والواو لالحال أو للعطف على النفي لابعنى أو فالجواز مقيد بمجموع الأمرين لا بأحدهما خلافا لابن عبد السلام ومن تبعه لأن من يعبث لا يحضر وإن كان يكف إذا نهى قال فيها وإن كان الصبي يعبث فلا يوتى به إلى المسجد وإن كان لا يعبث ويكف إذا نهى فجائز وبصق به: في صلاة أو لا إن حصب: بتشديد الصاد أي فرش بالحصباء بخلاف المبلط وفيها أنه لا يبصق في حائط القبلة ولا في مسجد

غير محصب إذا لم يقدر على دفن البصاق فيه اهـ أي فإن قدر على دفنه كالمترب جاز.

**تنبيه :** قولها في حائط القبلة يفيد أن السائر لا يبصح البصق إلى جهة القبلة وكذا حديث البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم " رأى نخامة في قبلة المسجد فحكها بحصاة ثم نهى أن يبصق الرجل بين يديه أو عن يمينه ولكن عن يساره أو تحت قدمه اليسرى" أو **تحت حصيره**: أي المسجد لا يقيد تحصييه كما قيل قال فيها ولا يبصق فوق الحصر ويدل عليه ولكن تحته ثم قدمه: أي قدميه فهو مفرد مضاف يعم ثم يمينه: بالنصب ثم أمامه: وهذا عطف مفصل لإجمال قوله إن حصب قال فيها فإن كان المسجد محصبا فلا بأس أن يبصق بين يديه أو عن يمينه أو عن يساره أو تحت قدميه ويدفنه اهـ وسكت المص عن يساره لأن جهة اليمين أولى منه بالتنزيه عن الأقدام وأولى منها القبلة التي هي أمامه لأن هذا الترتيب خاص بالمصلي لعدم تمكنه من التفاته وترتيبه عن يساره ثم قدمه ثم يمينه لتنزه اليمين ثم أمامه لتنزيه القبلة وفي الحديث "إذا كان أحدكم في الصلاة فلا يبصق في القبلة بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن شماله فإن لم يجد فليبصق في ثوبه" وفي ق عن عياض أنه إن كان عن يساره أحد وتعسر تحت قدمه فيمينه ثم أمامه و: جاز راجعا **خروج متجالة لعيد واستسقاء** : وأولى لفرض بمسجد قال فيها ولا يمنع النساء من الخروج إلى المسجد و: جاز مرجوحا **خروج شابة**: لم تخش منها الفتنة **لمسجد** : في فرض بإذن زوجها كما في ضيحه وذكر من شروط خروجها أن لا تمس طيبا وأن تخرج في ثياب خشنه وأن لا تتحلى بما يظهر منها أثره ولا تزاحم الرجال وذكر ابن عرضون أن تكون مختفية في هيئة رثة محتزنة من أن يسمع صوتها أو تعرف اهـ **ولا يقضى على زوجها**: أي الشابة به: أي الخروج إذا طلبته وفي ضيحه أنه يتعين في زماننا هذا المنع لما أحدث النساء اهـ وظاهر المص ولو شرط لها في العقد لكن ينبغي أن يوفى لها بالشرط لخبر "أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج".

**تتمة :** قسم ابن رشد النساء إلى أربع عجوز لاجابة للرجال فيها فهي كالرجل ومتجالة لم تنقطع حاجة الرجال منها فهذه تخرج للمسجد ولا تكثر التردد وشابة متوسطة فهذه تخرج للمسجد في الفرض وجنابة قريب وشابة مفتنة فالمختار أن لا تخرج أصلا نقله ب و: **جاز اقتداء ذوي سفن**: متقاربة قاله فيها بإمام : في إحداهن يسمعون صوته أو يرون فعله وقيل يمنع خوفا من طرو ريح وقيل يجوز إن كانوا في المرسى لغلبة السلامة فيه وعلى الجواز لو طرأ تفرقهم استخلفوا فإن جمعتهم الريح قبل أن يعملوا شيئا فهم على ماموميتهم وإن فعلوا شيئا والإمام لم يفرغ فلا شيء عليهم لأنهم خرجوا عن إمامته لعذر وجاز لهم البناء ولا يلغون ما فعلوا بخلاف من ظن سلام إمامه فقام يقضي ثم ظهر أنه لم يسلم لأن معه نوع تفريط فهذا يرجع ويلغي ما فعله هذا مفاد ضيحه و: جاز خلافا لأبي حنيفة **فصل ماموم** : عن إمامه بنهر صغير: وهو ما يتمكن معه من سماع صوت أو رؤية فعل لإمام أو مامومه وطريق: قال جب ولا بأس بالنهر الصغير والطريق بينهم ونحوه في المدونة وعلو: بضم لام وشد واو ماموم : على إمامه إن كان يضبط أحواله ولو بسطح: أي ظهر المسجد إلا في الجمعة ومقابله أحد قولي مالك وهو

أنه يكره وهما في المدونة لا: يجوز عكسه : وهو علو الإمام لنهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي الإمام على أرفع مما عليه أصحابه وقيل يكره وفيها أنه إن فعل بطلت صلاتهم لأنهم يعبثون اهـ وأخذ منه أن هذا مع الاختيار فإن ضاق المسجد فلا بأس به وكذا ما لم يدخل عليه كصلاة منفرد بمكان عال ثم يأتي من يصلي خلفه بمكان أسفل منه وبطلت بقصد إمام ومأموم : علا وحده أو مع غيره به: أي بالعلو الكبير : أو العبث ففي ضيق أنه لو تساوي مع قوم في العلو فإن قصد المرتفعون الكبير بطلت صلاتهم وإن لم يقصدوا ذلك ففي الإعادة قولان إلا: أن يكون العلو بكثير: أو عظم ذراع كما في ضيق ومفاد نقله عن ابن بشير أن الإخراج من قوله لاعكسه لامن البطلان بقصد الكبير فإنه نقل عنه أنه لا خلاف أن قصده مبطل وإن لم يقصد وكان الارتفاع يسيرا صحت بلا خلاف لكن ظاهر المص أن الإخراج من البطلان وهو ظاهر قولها فإن فعل أعاد أبداً لأن هؤلاء يعبثون إلا الارتفاع اليسير فتجزئهم الصلاة وقد حكي ب عن المازري أنه لا يبطل قصد الكبير في علو يسير وهل يجوز: العلو إن كان مع الإمام طائفة كغيرهم: كما في الجلاب فإن كانوا أشرفاً منع لأن ذلك مما يزيده كبراً أو لا يجوز ذلك مطلقاً وهو ظاهرها تردد : هل ما في الجلاب هو المذهب أو خلافه واقتصر الزناتي والقباب على أنه يجوز إن كان معه طائفة وفي الكافي ولا يجوز عند مالك أن يكون الإمام في علو إلا أن يكون معه بعض المأمومين اهـ ولم يذكر غيره و: جاز مسمع: أي صلاته إماماً كان أو غيره قاله تـ والجواز تلزمه الصحة بخلاف العكس ولذا عدل المص عن قول جب وتصح صلاة المسمع والمقتدي به على الأصح اهـ ظاهره ولو قصد بتكبيره مجرد الإسماع واقتداء به : وإنما يقتدي حقيقة بالإمام لكن اعتمد في أفعاله على قول المسمع وهل هو نائب عن الإمام فتشترط فيه شروطه أو هو علم على أفعاله فلا تشترط فيها فيصح كونه صبياً أو امرأة أو غير مصل واختارها البرزلي ووافقه ح في الأولين دون الأخيرين لقوله إن الاقتداء إما بفعل الإمام أو مأمومه أو صوت أحدهما ثم إن الأفضل للإمام أن يرفع صوته ويستغنى عن المسمع لأن فيه خلافاً فقلل يجوز مطلقاً لما ورد من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وراءه يسمع الناس وقيل تبطل صلاته مطلقاً كالمقتدي به لخروجها عما شرع أي وما لأبي بكر خصوصية وقيل تصح بإذن الإمام لأبدونه وقيل إنما يجوز بصوت غير متكلف وجوزه ابن حبيب في النفل فقط وفي البيان أن محل الخلاف ما لم يضطر لذلك ذكره كله في ضيق أو بروية: لفعل إمام أو مأموم وكذا بصوت أحدهما فمراتب الاقتداء أربع فعل الإمام ثم صوته ثم فعل المأموم ثم صوته وهي في الفضل على هذا الترتيب وإن : كان المقتدي بدار: والإمام بالمسجد قال فيها ولا بأس بالصلاة في دور محجورة بصلاة الإمام في غير الجمعة إذا رأوا عمل الإمام والناس أو سمعوه اهـ ويكره إن بعد المسجد أو لم يكن على قبلتهم لأنهم لا يرون ما يطرأ عليه وقد يجهلون الركعة التي هو فيها فإن نزل ذلك كله أجزأتهم حكاها ب عن اللخمي .

تنبيه : ذكر عب أنه إذا جرت عادة الناس على شيء مما اختلف فيه ومستنده صحيح فلا ينبغي للمخالف أن يحمل الناس على مختاره فيدخل عليهم حيرة في دينهم وقد تقرر أن من شرط تغيير المنكر الإتفاق على أنه منكر أو ضعف دليل



جوازه على مخالفته نصا أو إجماعا وشرط: صحة الاقتداء : بالإمام نيته :  
ويكفي فيها ما يدل التزاما كانتظار الإمام بالتكبير ذكره القباب أولا : ليلا يمضي  
جزء من الصلاة لم تقصد به المتابعة فمن أحرم ثم رأى إماما بين يديه لم يجز له  
الإقتداء به على المشهور وقيل يجوز لائتمام أبي بكر رضي الله عنه ماموما بعد  
أن ابتداء إماما ورد بأن ذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ذكره القباب وفائدة  
هذا الشرط هي قوله الأتي ولا ينتقل منفرد لجماعة .

**تنبيه :** من اقتدى بإمام مسجد معين ولم يدر من هو صحت له كذا إن ظنه زيدا  
فتبين أنه عمرو إلا أن ينوي أنه إنما يقتدي بزيد فتبطل وإن تبين أنه زيد لتردده  
في النية وكذا تبطل لو اقتدى بأحد إمامين أو أكثر ولا يدرى أيهم أو علمه  
ولا يدرى هل تابعه أو غيره بخلاف الإمام: فلا يفترق لنية الإمامة عند مالك ولابن  
القاسم خلافه نقله في ضيحه ولو جنازة: فلا تلزم فيها نية الإمامة خلافا لابن بشير  
إذ لا تشترط فيها الجماعة على المشهور كما ذكره شمس ويدل له قولها لو لم يكن  
إلا نساء صلين أفذاذا إلا: أربع مسائل لا تصح إلا بالجماعة جمعة: فإذا لم ينو فيها  
الإمامة بطلت على الجميع وجمعا: بين العشائين للمطر فتلزم فيه نية الإمامة  
والجمع في الثانية لأنها قدمت قبل وقتها للجمع وقيل شرط في الصلاتين ذكره في  
ضيحه وأما جمع عرفة وجمع مسافر جد سيره أو مريض خاف على عقله فيصح  
بلا جماعة ذكره القباب وخوفا: أي صلاة خوف أدبت بطائفتين لأن أداءها كذلك  
لا يصح إلا بجماعة ومستخفا: رضي باستخلافه إذ تلزمه نية الإمامة لترابط  
صلاته بصلاة الإمام فإن لم ينوها بطلت صلاته لتلاعبه قاله عج وقيل تصح له  
ولمن لم يقتد به دون من اقتدى به وما للمص إنما هو على قول ابن عبد الحكم  
ببطلان صلاتهم إن صلوا أفذاذا لا على قول ابن القاسم فيها بصحة صلاتهم أفذاذا  
قاله القباب ونحوه لابن عرفة ورد بأن من استخلف وصار نائباً عن الإمام فشرطه  
الجماعة ذكره ب **كفضل الجماعة:** فإنه إنما يحصل للإمام بنية الإمامة ويلزم على  
هذا أنه إن لم ينوها صحت إعادته في جماعة وبه شرح أبو الحسن قاله ب  
واختار: اللخمي وكان أولى تعبيره بالاسم لأنه قول الأقل في: الفرع الأخير: وهو  
فضل الجماعة **خلاف الأكثر:** فرأى أن فضلها يحصل لإمام لم ينو الإمامة ولا يعيد  
في جماعة واعترضه غ بقولهم إنه لا يثاب على فرض الكفاية إلا بقصد القرية  
ونازعه عج بأن ما تتوقف صحته على نية يثاب عليه معها قصد امتثالاً أو لم  
يقصده ولا عدمه لا إن قصد عدمه فإنه لا يثاب وإن سقط عنه طلبه ففعله بنية  
وأما ما يصح دون نية كرد وديعة وقضاء دين فيتوقف ثوابه على قصد الإمتثال  
ذكره ع .

**تنبيه:** من نوى الإمامة ظاناً أن خلفه مؤتما صحت صلاته وإن نواها جازماً بعدم  
مؤتم فتبين خلافه بطلت قاله عج وذلك لتلاعبه وأما من صلت خلفه جماعة منها  
من لا تصح صلاته لعدم طهارته فلا يضره أن ينوي لهم الإمامة إذ ليس بمتلاعب  
وانظر إذا لم يكن خلفه إلا من لا تصح صلاته و: من شروط الاقتداء مساواة: بين  
المؤتم وإمامه في الصلاة أي عينها وزمنها وصفاتها فتضر المخالفة وإن بأداء  
وقضاء: كظهر قضاء خلف ظهر أداء أو عكسه وأما ما مثل به عج وهو شافعي  
أم مالكيا بعد آذان العصر فالظاهر جوازه لأنه من إمامة مخالف في الفروع قاله

ب وذكر عن ابن عرفة هنا جوازه إذا كانت مخالفته من حيث اعتقاده فقط أو:  
 اختلافًا بظهورين من يومين: كظهر جمعة وسبت وأما ظهر يوم واحد فائتة فيجوز  
 الاقتداء فيها بإمام من قوم فانتهم لمساواتهم فيها إلا أن من شك هل فاتته لا يقتدي  
 به من تيقن فواتها ويصح العكس نقله ح عن سحنون وذلك لأن الشاك يحتمل أنه  
 متنفل وبها يلغز فيقال رجالان يصلحان للإمامة وأحدهما يصح اقتداؤه بالآخر دون  
 العكس وذكره ق عن ابن رشد فيمن ذكر صلاة لا يدري يومها أنه إذا قلنا يصلي  
 صلاتين لم يجز أن يقتدي بمثله وأما على قول سحنون أنه يصلي واحدة ينوي بها  
 يومها فلهم أن يصلوا جماعة إلا نفلا خلف فرض: وهذا مخرج من شرط المساواة  
 وإنما يفيد الصحة فقط وأما الجواز فإنما هو في سفر أو على قول من جوز النفل  
 بأربع والمشهور كراهته وأما من نوى نفلا خلف أخيرتي رباعية فقليل يجوز  
 ويقتصر عليهما وقيل يكره .

فرع: من نذر أربعاً فلا يقتدي بمفترض لأنه فرض مخالف وكذا لا يقتدي ناذر  
 ركعتين بمتنفل ولا يتنفل منفرد لجماعة: لفوات محل نية الاقتداء كالعكس:  
 فلا يتنفل مؤتم للانفراد لأنه ألزم نفسه الاقتداء وهذا مع بقاء الجماعة فلا ينتقض  
 بطرو عذر للإمام أو خوف أو تفرق سفن وبهذا يندفع ما في ح وعج من أن هذا  
 مبني على قول ابن عبد الحكم بوجوب الاستخلاف إن طرأ عذر للإمام وفي  
 مريض اقتدى بمثله فصح: المقتدي قولان: هل يتنقل عن إمامه ويتم منفرداً كما  
 لسحنون إذ لا يقتدي قائم بقاعد أو يتمادى كما ليحيى بن عمر لأنه دخل معه بوجه  
 جائز ولمراعاة قول من أجاز ذلك ابتداء ذكره في ضيحه وأما لو صح الإمام فإنه  
 يتمادى معه المقتدي وكذا لو اقتدى مريض بصحيح فصح أو صحيح بمثله  
 فمرض المقتدي وأما إن مرض الإمام فلا يتمادى معه لعجزه عن ركن و: من  
 شروط الاقتداء متابعة: للإمام بأن يفعل بعد فعله في: تكبيرة إحرام وسلام: لأن  
 السبقية فيهما تنافي الاقتداء فإن أحرم قبله فهل عليه أن يسلم من إحرامه أو يكبر  
 أو لا يسلم قولان لسحنون ومالك كما في ضيحه فالمساواة: فيهما وأحرى سبقه  
 ولو بحرف وإن بشك في المامومية: كرجل اقتدى بآخر ثم نسيا من الماموم  
 منهما فمن سلم منهما أو لا أعاد وإن سلما معا فعلى الخلاف في المساواة كما في  
 ضيحه مبطله: عند مالك وأصبغ وقال ابن القاسم إن أحرم معه أجزاء وشهر ابن  
 رشد الأول لقوله صلى الله عليه وسلم "إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا"  
 لأن الفاء تفيد التعقيب ومحل الخلاف إذا ابتداء معه وأتم معه أو بعده وأما لو ابتداء  
 قبله فلا تصح وإن أتم بعده اتفاقاً وإن ابتداء بعده وأتم معه أو بعده أجزاء اتفاقاً كما  
 في ضيحه فالصور تسع تجري في الإحرام والسلام لأنه إما أن يبتدئ قبله أو معه  
 أو بعده وفي كل إما أن يتم قبله أو معه أو بعده يختلف في اثنتين وتبطل في  
 خمس وتصح في اثنتين وهما أن يبتدئ بعده ويتم معه أو بعده ونظمتها بقولي:

فسبقه في بدء أو إتمام	يبطل مطلقاً وفي الإتمام
معه أو بعد وبدء معه	خلف وصح ماسوى ذا فاسمعه

فرع: ولو نوى كل منهما أنه إمام صحت فهما فذيين وإن نوى كل أنه مؤتم بطلت  
 ذكره القلشاني لا المساوفة: وهي أن يبتدئ في فور الإمام من غير فصل  
 والأولى عند مالك أن لا يبتدئ حتى يسكت إمامه ذكره في ضيحه كغيرهما: أي

الأحرام والسلام فلا يبطل بسبقه ومساواته في غيرهما وهل المختار فيه فعله بأثر شروعه أو إثر تمام فعله روايتان لكن سبقه: في غيرهما عمدا ممنوع: في الأفعال ويكره في الأقوال وكذا يمنع عمد تأخره عنه حتى يخرج من الركن نقله عن الباجي وإلا: يسبقه بل ساواه كره: ذلك فمساواته تكره كما في ضييح عن الباجي ونقل عنه أنه إن فعل بعد فعل الإمام وأدركه فهذه سنة الصلاة وأمر الرفع: رأسه قبل إمامه بعوده: إليه لزوما ليرفع معه إلا أن يلحقه قبل عوده قاله في ضييح إن علم إدراكه قبل الرفع: وإن لم يعد فإن أخذ قدر فرضه مع إمامه صحت وإلا فلا وإن علم أنه لا يدركه لم يرجع وقال سحنون يرجع ويبقى بعد الإمام بقدر ما انفرد به قبله نقله في ضييح لا: يومر بالعود إن خفض: قبله لأن الخفض غير مقصود في نفسه بلاخلاف في المذهب وإنما المقصود الركوع والسجود فإن أقام بعد ركوع إمامه أو سجوده مقدار فرضه صحت صلاته ذكره في ضييح وأما من ركع قبل الإمام ورفع قبله فإن لم يدركه راکعاً حتى يأخذ معه فرضه فهو كمن ترك الركوع وفي سماع أشهب من سجد قبل إمامه ثبت معه ولا يرفع ثم يسجد و: إذا اجتمع عدد يصلح للإمامة ندب تقديم سلطان: أو نائبه وإن كان غيره أفضل منه لحديث مسلم "لا يؤمن الرجل في سلطانه" وتعبير المص بالنذب معترض لقول اللخمي إن من رجع بحالة كان أحق بالإمامة اهـ فمفاده أنه يقضي بها عند التشاح وعبرة جب ويرجح عند انتفاء نقص المنع والكراهة السلطان ثم رب منزل: لأنه سلطان في منزله قاله في ضييح ويستحب له أن يقدم من هو أفضل منه بفقّه أو صلاح أو سن والمستأجر: للدار يقدم على المالك: للذات لأنه الأحق بسكنائها وإن: كان رب المنزل عبداً: فإنه أحق بالإمامة وظاهره تقديمه على سيده وقيل يقدم السيد لأنه مالك له ولماله كامراً: فهي أحق بتولي من يؤم في منزلها ولذا قال واستخلفت: وجوبا لأن إمامتها لاتصح ولذا جرّها بالكاف لأنها ليست ممن يؤم بخلاف العبد ثم: إن لم يكن رب منزل وهناك عدد لكل وجه يدلي به قدم زائد فقّه: لأنه أعلم بأحكام الصلاة ثم: إن استتوا في الفقه قدم زائد حديث: لأنه أعلم بسننها من القارئ ثم: إن استتوا فيما ذكر قدم زائد قراءة أي من أدرى بالقرءان لأن القارئ الماهر إن حسنت حاله أولى من العابد لتضمن الصلاة للقراءة ثم: يلي من ذكر زائد عبادة: فالعابد لكثرة قرباته أولى مما بعده ثم: بعد ما ذكر يرجح بسن إسلام: لأن الكبير سناً أتم عقلاً وأقدم إسلاماً فأعماله تزيد بذلك ولا يعتبر كبر سن لم يكن في الإسلام كما في ضييح وغيره وفي حديث مسلم "يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة وإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة وإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم إسلاماً" اهـ ولا يخالفه ما للمص وغيره من تقديم الفقيه لأن القارئ في ذلك الزمن هو الفقيه قاله في ضييح وذكر القباب أن من كان في عابائه من له سائلة وقدم في الإسلام فهو مقدم على من ليس كذلك ثم بنسب: لأن من شرف نسبه ينزه نفسه عما يشين وعبر عياض بالحسب وحسب الرجل عاباؤه الذين تعد مناقبهم وتحسب عند المفاخرة نقله القباب وهو يفيد أنه لا يخص بنسب قریش لكن يقدمون على غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم "قدموا قریشاً ولا تتقدموها" ثم بخلق: بفتح الخاء أي جمال الصورة لأن العقل والخير يتبعانه ثم بخلق: بضم تين وفي الحديث "خياركم أحسنكم أخلاقاً" اهـ وحسن الخلق شرعاً التحلي بالفضائل والتنزه عن الرذائل ذكره ب و صدر في ضييح بتقديم مفتوح الخاء عن

المضموم ثم ذكر عكسه عن ابن هارون قال وهو أظهر ثم بلباس: لأن حسن الهيئة يدل على المروءة وشرف النفس وعد عياض حسن الصوت وبه فسر قوله تعالى: ﴿يزيد في الخلق ما يشاء﴾ وهذا إن قصد به رقة القلب والخشوع وأما قصد الإلتذاذ بسماعه وجعل القراءان ءالة لذلك فيمنع ذكره القباب وذكر أنه إنما اعتبرت هذه الصفات في الإمام وهي العلم وكمال العقل والدين وشرف النسب وحسن الصورة والخلق لأنها صفات النبي صلى الله عليه وسلم والإمامة خلافة عنه إذ هو الإمام في الدنيا والآخرة فمن اتصف بهذه الصفات فهو أولى بخلافته لأنه أشبه به إن عدم: من ذكر من السلطان وغيره نقص منع: يمنع الإمامة كالعجز عن ركن أو علم أو كره: كقطع وشلل و: نذبت استتابة الناقص: أي نقصا لا يمنع الإمامة وإلا وجبت الاستتابة ونسخة ق وغيره واستتابة بتاء فهو مصدر مضاف ولعل لفظ المص استتابة الناقص بصيغة فعل وهو يشمل الوجوب والندب ولفظ بهرام في شاملة ويستحب تقديم سلطان ثم رب منزل وإن كانا ناقصين استتابة ك: ندب وقوف ذكر عن يمينه: وهذا منه تكلم على موقف المقتدي وندب تأخره عنه قليلا قاله عب واثنين خلفه: أي خلف الإمام فإن كان واحد عن يمينه فدخل ثان تأخر الأول ووقفوا معا خلف الإمام والأصل في الصحيح "أن جابرا بن عبد الله وجد النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فقام عن يساره فأداره إلى يمينه ثم لما جاء جابر ابن صخر أقامهما خلفه" ذكره القباب وصبي عقل القرية: أي الطاعة بأن علم أن فاعلها يثاب وتاركها يعاقب كالبالغ: فيقف وحده عن يمين الإمام أو مع رجل خلف الإمام قال فيها وإذا صلى رجلان أو رجل وصبي مع الإمام قاما جميعا خلفه إن كان الصبي يعقل الصلاة لا يذهب ويتركه و: وقوف نساء خلف الجميع: أي الواحد وغيره قال ابن عرفة والخنثى خلف الذكر طلقا والأنثى خلف الخنثى وفي ح أنه يكره للرجل أن يؤم أجنبيات والواحدة أشد وقال ابن نافع عن مالك ولا لباس أن يؤم الرجل النساء لا رجال معهن إذا كان صالحا ورب الدابة أولى بمقدمها: إذا اكرى منه رجل جملا حمله معه وسكتا عن من يتقدم منهما لأنه أعلم بطباعها ومحل ضربها فكذلك الفقيه أولى بالإمامة لأنه أعلم بحكم الصلاة وقد ذكر جب أن الأصح تقديم الأفقه على الأورع و: يقدم الأورع: ندبا على الورع إن تساويا في الشروط والعدل: على غيره ممن ليس فاسقا وهو المستور إذ لا يشترط ظهور العدالة بل تكفي السترة لكن المعروف خير من المجهول ذكره البحيري والحر: على العبد والأب: على ابنه ظاهره ولو كان رب منزل ومفاد ابن عرفة أن من في منزله أولى من أبيه وعمه لأنه عطفهما عليه والعم: وإن كان أصغر سنا إلا أن ياذن الأب أو العم قال سحنون وذلك إذا كان العم في العلم والفضل مثل ابن الأخ اللخمي وعلى هذا يكون الابن أولى إذا كان عالما أو صالحا والأب ليس كذلك واعترض بأن الأب أشد حرمة من العم ذكره في ضيغ على غيرهم: من ورع ومجهول حال وعبد وابن وابن أخ وإن تشاح: في الإمامة قوم متساوون: في أهلية الإمامة لا لكبر: ولالقصدي رئاسة دنيوية بل لقصدي فضلها أو أجرة الإمام اقترعوا: فتوخذ أوراق بعددهم ويكتب في إحداهن مقدم لأن في القرعة دفع الأحقاد والرضى بما جرت به الأقدار وتشرع عند تساوي الحقوق والأهلية لذلك الأمر كالخلافة والإمامة والأذان والصف الأول وغسل الميت والحضانة والسفر بالازواج والقسمة والدعوى عند الحاكم ذكره ق وغيره وكبير المسبوق: بعد تكبيرة إحرامه لركوع أو سجود: إن

وجد إمامه راكعاً أو ساجدا فيكبر للإحرام والهوى ويعتد بالركعة في إدراك الركوع بخلاف السجود بلا تأخير: للدخول مع الإمام لأن في تأخير طعنا على الإمام ولا ينتظره حتى يرفع فيمنع التأخير في الركوع إلا أن يشك هل يدركه فيندب ويكره في السجود إلا لمن يعيد للفضل لاحتمال أنها الأخيرة قال ابن رشد لا يؤخر من دخل المسجد إحرامه وإن أدرك ما لم يعتد به واحتج له في ضيحه بحديث الصحيحين "إذا اقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة والوقار وما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا" اهـ وفي الكافي أن الأحب أن يدخل معه في جلوسه الأخير لقوله عليه السلام "...ما أدركتم فصلوا..." لا : يكبر لجلوس : بل يكبر للإحرام فقط ثم يجلس مع الإمام وقام بتكبير: إذا اعتدل إن جلس : إمامه في ثانيته: أي المأموم بأن أدرك ركعتين وإلا قام بلا تكبير إلا مدرك التشهد: فإنه يقوم بتكبير لأنه كمبتدئ صلاة وكذا مدرك ما دون ركعة تامة وإن قام بغير تكبيرة أجزأه قاله فيها ويجب عليه إتمام صلاته إلا أن يكون معيدا للفضل فله القطع ذكره ب وقضى : المسبوق بعد سلام إمامه القول: فيما فاتته وبني الفعل: بأن يجعل ما أدركه هو أول صلاته وقيل يبني في القول أيضا وقيل يقضي فيهما ومنشأ الخلاف كما في ضيحه أن قوله عليه السلام "...ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا..." روي أيضا فاقضوا ومن فرق بين القول والفعل جمع بين الروايتين اهـ وكذا اختلف عن مالك هل ما أدركه المسبوق أول صلاته فيكون بانيا أو ءاخرها فحمل الأول على اعتبار الأفعال والثاني على اعتبار القراءة وتظهر ثمرة الخلاف فيمن أدرك ركعة من رباعية فعلى المشهور يأتي بركعة بفاتحة وسورة ويجلس لأنها ثانية بنائه ثم بأخرى بفاتحة وسورة لأنه يقضي القول ثم بركعة بفاتحة فقط على البناء مطلقا يأتي بركعة بفاتحة وسورة ويجلس ثم بركعتين بفاتحة فقط وعلى القضاء مطلقا يأتي بركعة بفاتحة وسورة ولا يجلس ثم بأخرى بفاتحة وسورة ويجلس لأنها ثانية إمامه ثم بركعة بفاتحة فقط وعلى البناء في الفعل من أدرك من المغرب ركعة فصلاته كلها جلوس .

تنبيه : مما ينبني على الخلاف فيما أدركه المسبوق هل هو أولها أو ءاخرها من أدرك أخيرة الصبح هل يقنت في ركعة القضاء أو لا وهو المشهور لأنه يقضي الأولى ذكره في ضيحه وركع : ندبا وقيل وجوبا من خشى فوات ركعة : بتماديه إلى الصف دون الصف : هذا ظرف لركع وقيل لا يكبر ولا يركع حتى يدخل في الصف أو يقاربه ومنشأ الخلاف هل إدراك الركعة أفضل أو الصف الأول وقد مر عن اللخمي ما يفيد أن إدراك الصف أفضل وقد رجح بقوله عليه السلام لأبي بكر رضي الله عنه لما كبر دون الصف "زادك الله حرصا ولا تعد" فظاهره لا تعد إلى الركوع قبل الصف وأجيب بأنه نهى عن الإسراع وقيل لا تعد إلى تأخير الصلاة إن ظن إدراكه: أي الصف قبل الرفع: أي رفع الإمام فإن لم يظن ذلك فلا يركع ويتمادى إلى الصف وإن فاتته الركعة عند مالك وقيد بغير الأخيرة قال فإن فعل أجزأته ركعته وقد أساء وفيها لابن القاسم إن خشى رفع الإمام فليركع بقرب الصف وحيث يطمع إذ دب راكعاً وصل إليه وإن لم يرج ذلك أحرم حيث أمكنه اهـ فقوله حيث أمكنه خلاف مفهوم المص الموافق لمالك وفي ضيحه أن ابن رشد احتج لمالك بحديث زادك الله حرصا ولا تعد وأن التونسي رجح ما لابن القاسم وقول جب وإذا خشى فواتها بوصله إلى الصف فليركع وإن كان بقرب دب

إليه اهـ ظاهره أنه يركع مطلقا كما لابن القاسم يدب : بكسر الدال كالصفيين :  
والثلاثة وقد روي كل منهما وليس بخلاف لأن كلا منهما قريب والأصل عدم  
التحديد ولا يحسب الذي فيه والذي دب إليه وإنما جاز مشيه في الصلاة مع أن  
السكينة تطالب قبلها وفيها لأنه قبلها يخشى خيبة ظنه بفوات الركعة بخلاف من  
ركع فقد عقدها مع الإمام ثم يدب لآخر فرجة : وهي أقرب الفرج إلى الإمام  
وقيل إلى أولها أي أقربها إليه نقله في ضيحه عن ابن حبيب قائما : ظاهره أنه  
يدب في قيامه من ركوعه ونحوه في ضيحه عن الجلاب والذي في ح وتنت وخع  
أنه إنما يدب في قيام الثانية أو راکعا : ومفاد قوله إن ظن إدراكه قبل الرفع أنه  
إنما يدب في ركوعه إلا أن يريد أنه إن خاب ظنه دب قائما قاله غ وقال عب إنه  
يدب قائما في الثانية إن خاب ظنه بعد إحرامه أو راکعا حيث لم يخب ظنه قال  
فأو للتنويع لا للتخيير ولو قال قائما لكان أنسب وقال ابن رشد فيمن علم أنه  
لا يدرك الصف راکعا أنه لا يركع فإن فعل أجزأته ركعته ولايمشي إذا رفع حتى  
يقوم في الثانية نقله في ضيحه لا: يدب ساجدا أو جالسا : لما في ذلك من التكلفة  
وقبح الهيئة وإن شك : بعد إحرامه في الإدراك : للركعة قبل رفع الإمام أي لم  
يتيقنه بأن تردد فيه أو ظنه أو توهمه ألغاهما : لأن الذمة لا تبرأ بالشك سواء جزم  
قبل إحرامه بالإدراك أو بعدمه أو ظن الإدراك أو عدمه أو تردد فيه فهذه  
خمس صور تضرب في الثلاث المتقدمة ولا تبطل برفعه معه ولو عمدا فقد ذكر  
في ضيحه أنه لا يقطع بل يتبع الإمام ثم يقضي ركعة ويسجد بعد وقال ابن القاسم  
يتبعه ويعيد ولاياتي بركعة لئلا تكون خامسة ووجهه أنه يتمادى لاحتمال الإدراك  
ويعيد لاحتمال عدمه وأما لو تيقن أنه لم يدرك وإنما وضع يديه على ركبتيه بعد  
رفع الإمام فقل لا يرفع بل يبقى حتى يخر مع الإمام لسجوده وضعفه عبد الحق  
لأن فيه مخالفة الإمام وقال إنه يرفع موافقة للإمام وذكر ح عن زروق أنه لا يرفع  
وإن رفع عمدا وجهلا بطلت وذكر عب أن من انحنى متيقنا أنه لا يدرك أو ظنه  
ثم تيقن أنه لم يدرك أو شك فيه تبطل صلاته إن رفع برفعه عمدا أو جهلا وأما  
من انحنى متيقن الإدراك أو ظانه فلا تبطل برفعه ولو عمدا تيقن أنه لم يدرك أو  
شك فيه وقال ب إن هذا التفصيل لا وجه له وإن كبر : ماموم وجد الإمام راکعا  
لركوع: أي عنده فإن كبر قائما فلا إشكال وإن كبر هاويا ففي أجزاء تلك الركعة  
تاويلان كما مر في قوله إلا المسبوق فتاويلان ونوى به العقد: أي الإحرام أو  
نواهما: أي العقد والركوع أو لم ينوهما أجزأه : لأنه إن أشركهما فهو كمن نوى  
بغسله جنابة وجمعة بل هذه أولى لأن تكبيرة الركوع لا تحتاج لنية وأما إن لم  
ينوهما فإن التكبير ينضم للنية التي قام بها للصلاة لقرب ما بينهما إن كان في  
أولى الماموم وأما لو نسيه حتى أراد أن ينحط لغيرها فلا لبعد النية التي في أول  
الصلاة من التكبير وأما الإمام والفذ فيقطعان وإن نوى العقد بتكبير الركوع كما في  
المدونة لأنهما ركعا بلا قراءة ولا تصح صلاتهما دونها بخلاف الماموم ولو نسي  
الإمام تكبيرة الإحرام وكبر الناس خلفه ثم كبر للركوع ونوى به العقد أم لا وصلى  
بهم لم تجزهم قاله فيها وإن لم ينو: أي العقد بتكبير ركوع الأولى ناسيا له :  
لأعمدا إذ تبطل له تمامي الماموم فقط : مع إمامه مراعاة لقول ابن المسيب وابن  
شهاب أنها تجزئ ويعيد وجوبا كما في الإرشاد وقيل ندبا وهل يتمادى في الجمعة  
أو يقطعها بسلام قولان في ضيحه ولو كبر لركوعه ناسيا للإحرام فذكر وهو راکع  
وطمع إن رفع وأحرم أن يدرك الركعة فهل يفعل أو يتمادى أو يقطع بسلام



لأعامدا إذ تبطل له تمامى الماموم فقط : مع إمامه مراعاة لقول ابن المسيب وابن شهاب أنها تجزئ ويعيد وجوبا كما في الإرشاد وقيل ندبا وهل يتمادى في الجمعة أو يقطعها بسلام قولان في ضيحه ولو كبر لركوعه ناسيا للإحرام فذكر وهو راكع وطمع إن رفع وأحرم أن يدرك الركعة فهل يفعل أو يتمادى أو يقطع بسلام ويدرك الركعة أقوال في المقدمات وفي تكبير السجود : إذا لم ينو به العقد ولم يكن كبر قبله تردد : هل يتمادى كما يفيد جعل اللخمي له كمن كبر للركوع وترك تكبيرة الإحرام أو يقطع ما لم يركع في الركعة الثانية فإن ركع تمامى وأعاد بعد قضاء ركعة كما في الموازية وقيل يقطع متى ذكر وجعله عب محل التردد إذا لم يتذكر حتى عقد الثانية فإن لم يعقدها اتفق على القطع اهـ ويرده أن التردد هل تكبيره كتكبير الركوع فيتمامدى أو لا إلا أن يركع في الثانية وأما إن نوى بتكبير السجود الإحرام فإنه يجزئ ذكره ابن رشد وغيره وإن لم يكبر : لإحرام ولا ركوع استأنف : صلاته بإحرام ويقطع بغير سلام ولا خلاف فيه إلا رواية شاذة أن الإمام يحمل عن مامومه تكبيرة الإحرام قاله في ضيحه ولو كبر قبل إمامه فهل يقطع بلا سلام أو به إذا لم يركع قولان فإن لم يتذكر حتى كبر لركوعه تمامدى بلا خلاف وأما لو شك في تكبيرة الإحرام فإنه يقطع بسلام وقيل بدونه إلا إذا لم يشك حتى كبر لركوعه فإنه يتمادى ويعيد وقيل يتمادى مطلقا ولو شك فيها غير الماموم فقل يقطع متى ذكر وقيل إلا بعد أن يركع فيتمامدى ويعيد إلا أن يكون إماما فإنه يسأل القوم فإن أيقنوا بإحرامه صحت وإلا أعادوا قاله ابن رشد .

**فصل : في الاستخلاف ثدب لإمام :** ثبتت إمامته بخلاف من تذكر النية أو تكبيرة الإحرام أو شك في ذلك لأنه لم يدخل في الصلاة خشى : ظنا أو شكاً تلف : مال له بال بحسب مالكه قاله الفيشي وقال عب قل أو كثر ضاق الوقت أم لا والمص يشمل من انفلتت دابته فخاف عليها أو ذكر متاعا خاف عليه التلف كما في ضيحه ومال غيره كماله ومثل الإمام غيره في القطع أو : تلف نفس : محترمة كصبي أو أعمى خيف وقوعهما في نار أو بئر بخلاف مرتد وزان محصن وهو خلاف قول عب معصومة أو لا أو منع الإمامة لعجز : عن ركن فعلي أو قولي كالفاتحة وخاف دوام ذلك لا إن عجز عن السورة كما في ضيحه وق أو : منع الصلاة : أي إتمامها برعاف : ولو وجب القطع كما شهره ابن رشد وهو ظاهر قولها إذا رعى الإمام أو حدث أو ذكر أنه جنب أو على غير وضوء استخلف اهـ وشهر ابن رشد أن من رأى بثوبه نجاسة يقطع ويستخلف فإن لم يكن له ثوب غيره تمامدى نقله ق أو سبق : أي غلبة حدث أو ذكره : أي الحدث فيها بخلاف ذكر النية أو تكبيرة الإحرام وتعتمد الحدث لأنها تبطل عليه وعليهم وفي ذكر منسية خلاف مبناه هل يسري الفساد لمن خلفه وكذا ذكر نجاسة ومقهقه غلبة أو نسيانا وذكر ميارة أن الأصح فيه وفي ذكر منسية

بطلانها للكل استخلافاً : وزاد ق تفرق السفن وأن ينوي إمام مسافر إقامة وصح فيه ميارة بطلانها للكل وقوله استخلاف يشعر بأن خلفه متعدد لأن الواحد لا يستخلف على نفسه فإن استخلف فقال ابن القاسم يتم كالفذ وقيل يعمل كالمستخلف وقيل يقطع ويبتدئ وبه صدر ح وعزاه لأصبغ فمن أدرك ثانية الصبح مع رجل ليس معه غيره فعلى الأول يصلي ركعتي الصبح كالفذ وعلى الثاني يصلي الثانية ويبني على قراءة إمامه ويجلس ثم يقضي الأولى وعلى الثالث يقطع ولو استخلف مقيم مسافراً ليس معه غيره فعلى الأول يتمها إن أدرك ركعة وإلا صلاها سفريّة وعلى الثاني يتمها مطلقاً أدرك ركعة أم لا وإن : كان بركوع أو سجود : فيستخلف من يرفع بهم وقيل لا يستخلف حتى يرفع ولا يكبر ليلاً يقتدوا به ذكره جب ولا تبطل إن رفعوا برفعه : أي الأول قبله : أي قبل الاستخلاف كمن رفع قبل الإمام غلطاً قاله جب فإن لم يستخلف أجزأهم ذلك الرفع إن أخذوا فرضهم معه قبل العذر وإن استخلف رجعوا إلى من استخلفه ليرفعوا معه فإن لم يرجعوا بطلت على من لم يأخذ فرضه مع الأول وأما الخليفة فلا بد أن يركع ويرفع لأن ركوعه مع الأول لا يعتد به لأنه بمنزلته وهو لا يعتد بركوعه ذكره عب و: ندب لهم : الاستخلاف على الأصح إن لم يستخلف : الإمام وهذا إذا لم يفعلوا بعده فعلاً إذ لا يتبع بعد القطع ولو أشار لهم بالانتظار : فلا ينتظرونه خلافاً لأصبغ ومفاد المص ندبٌ عدم انتظاره ولابن عبد البر أن انتظاره مبطل ويفيده قول المص كعود الإمام لإتمامها مشبهاً بما يبطل وفي الموضوعين خلاف وليس الثاني مرتباً على الأول قاله غ أي لأن ما هنا في ندب الاستخلاف ولو أشار لهم وأما عوده بعد فأمراً آخر و: ندب له استخلاف الأقرب : إليه من الصف الذي يليه لأنه أدري بحال الإمام و: ندب ترك كلام في: مانع للصلاة كحدث : ورعاف ولو تكلم في الرعاف فقال يافلان تقدم بطلت عليه دونهم لأنه إنما أفسد على نفسه بعد خروجه من الإمامة ولأنه إذا رعى فالقطع له جائز فلا يضرهم فعله ما يجوز له وأما ما لا يمنع الصلاة فيجب ترك الكلام فيه ولذا قال وتأخر : وجوبا عن الإمامة بالنية وأما تأخره مكاناً فنندب مؤتمراً في : حالة العجز: عن الإمامة قال فيها وإذا عرض للإمام ما يمنعه القيام استخلف ورجع إلى الصف فإن أم أعاد من ائتم به أبداً و: ندب مسك أنفه في خروجه : لكحدث ليوهم أن به رعافاً وهذا من باب الأخذ بالأدب في ستر العورة وإخفاء القبيح وليس من باب الرياء والكذب بل من باب التجميل واستعمال الحياء قال عب ويؤخذ منه أن إخراج الريح بحضرة الناس منهي عنه وإن لم يتأذوا به و: ندب تقدمه: أي الخليفة إن قرب : من المحراب كالصفين وإلا لم يجز قاله عب وإن بجلوسه : لأنه يتقدم على الهيئة التي صادفها الاستخلاف عليها من قيام أو غيره كما في ضيحه لعذره هنا بخلاف ما مر من أنه لا يدب للصف ساجداً أو جالساً وإن تقدم غيره: أي غير من استخلفه عمداً أو خطأ

**صحت :** لأنه لا يصير إماما حتى يقبل ويفعل فعلا وشبهه في الصحة قوله **كأن استخلف مجنونا :** أو نحوه ممن لا تصح إمامته ولم يقتدوا به: أي لم يتبعوه في عمله إذ لا تضرهم نية الاقتداء فإن اتبعوه بطلت ففي ضيحه أنها لا تبطل حتى يعمل عملا يتبعونه فيه وأتموا وحدانا: أي أفضاذا ولو استخلف الإمام لأنهم إنما دخلوا على إمامة معين فلما غلبوا عليه بقوا أفضاذا ولم تلزمهم إمامة رجل آخر لأنهم لم يلتزموها ذكره ق أو: أتم بعضهم فذا فإنه يصح له وأساء لأنه كمن وجد جماعة تصلي بإمام فصلى وحده فذا كذا في ضيحه أو: أتموا بإمامين: وقد أساءت الطائفة الثانية كجماعة وجدوا جماعة تصلي في المسجد بإمام فقدموا رجلا منهم وصلوا **إلا الجمعة :** فإنها لا تصح لفذ ولا بإمامين وإنما تصح بالذي قدمه الإمام فإن لم يقدم أحدا صحت للسابق إن وجدت معه شروطها وإلا فلا وتصح للثاني بشروطها وإن سلما بوقت واحد بطلت عليهما وأعادها جمعة إن بقي وقتها وقرأ : الثاني من انتهاء الأول : ندبا وقيل وجوبا حذرا من تكرير الفاتحة فإنه يمنع وإن لم تبطل به على المعتمد **وابتدأ بالسرية :** وجوبا إن لم يعلم : خوف كون الأول نسي الفاتحة أو لم يتمها وكذا الجهرية إذا لم يعلم فلو قال وقرأ من انتهاء الأول إن علمه وإلا ابتدا لكان احسن وصحته: أي الاستخلاف بإدراك : من استخلف مع الإمام ما قبل : تمام الركوع: من التي استخلفه فيها بأن أدركه في الركوع أو قبله فلو فاته ركوع الأولى وسجد معه واستمر معه حتى قام في الثانية فحصل العذر لصح استخلافه كما لو لم يدرك إلا الثانية لصح استخلافه قاله ح وإلا: بأن فاته الركوع لم يصح استخلافه ولو أحرم قبل العذر لأنه في بقية الركعة كمتنفل وحذف المص جواب إلا للعلم به مما قبله **فإن صلى لنفسه :** ولم يبين على صلاة الإمام صحت صلاته هو وظاهر المص أن هذا مفرع على ما قبله وياباه أن من فاته الركوع لا يصح بناؤه في الأولى ولذا قال ق وغيره إن في المص نقصا وتقديما وتأخيرا فلو قال وإلا بطلت صلاتهم دونه فإن جاء بعد العذر فكأجنبي وأما صلاته فإن صلى لنفسه إلخ لوافق النصوص أو بنى: على صلاة الإمام بالأولى : من أي صلاة أو **بالثالثة :** من رباعية صحت : وقيل إن بنى في الثالثة بطلت ومبنى الخلاف على القولين في ترك قراءة السورة عمدا والقول بالصحة لابن القاسم وإلا : بأن بنى في الثانية أو الأخيرة فلا: تصح لأنه يجلس في غير محل جلوس ك: ما لا تصح في عود الإمام : بعد زوال عذر يبطل صلاته لإتمامها : فتبطل على من اقتدى به سواء استخلف أم لا فعلوا بعده شيئا أم لا وأما عذر لا يبطل كرعاف بناء فتصح لمن اقتدى به إن لم يفعل شيئا بعده وإن جاء بعد العذر فكأجنبي : شبهه به لأنه يغايره لدخوله بنية الاقتداء أي فلا يصح استخلافه وأما صلاته فإن صلى لنفسه إلخ حذفه هنا لذكره له قبل وإنما يصح بناؤه بالأولى إن لم يفته ركوعها وإلا لجلس في غير محل

جلوسه وذكر ابن الحاج العلوشي أن الصور أربع إتيانه قبل العذر والركوع فيصح استخلافه وإتيانه بعد العذر وقبل الركوع فلا يستخلف وهو محل قوله فإن صلى لنفسه إلخ وإتيانه بعدهما فتصح صلاته إن صلى لنفسه وتبطل إن بنى مطلقاً وهو محل قوله وإن جاء بعد العذر وإتيانه قبل العذر وبعد الركوع وهو مفهوم بعد العذر فتصح إن بنى وتبطل إن صلى لنفسه لأنه مأموم حقيقة أهـ وما ذكره في الفرع الأخير ذكره ح وجلس لسلامه المسبوق : وإن كان في من خلفه مسبوق فلا يقوم للقضاء حتى يسلم المستخلف وقيل يقوم إذا قام المستخلف ويصلي لنفسه ثم يسلم بسلامه فإن ائتم به بطلت على الأصح ذكره جب كأن سبق هو : دون غيره فإنهم يجلسون حتى يسلم لأن سلامه في بقية صلاة الأول وقيل يستخلف من يسلم بهم ذكره جب لا: يجلس لسلام المقيم يستخلفه مسافر: على المقيمين وغيرهم وإنما يستخلفه لتعذر مسافر : بأن لم يوجد أو وجد ولا تصح إمامته أو جهله: أي جهل عينه أو جهل أنه خلفه فيسلم: المأموم المسافر عند قيام المستخلف بعد إتمامه صلاة الأول ولا ينتظره لأنه قام لما لم يدخل عليه المسافر لأنه إنما دخل على السلام من ركعتين ورجح عب أنه ينتظره ويقوم غيره : أفذاذا للقضاء: أي لإتيانه بما عليه لدخوله على عدم السلام مع الأول وعبر بالقضاء تجوزاً لشبهه له في أنه فعل بعد مفارقة الإمام وإنما لم يصح اقتداء مسبوق مقيم بمستخلف مقيم ساواه في الاقتداء بمسافر فيما يأتي به لأن ذلك يؤدي إلى اقتداء شخص في صلاة واحدة بإمامين لم يستخلف أولهما الثاني فيما يفعله لأنه لم يستخلف على أخيريته المقيم وإن جهل: المسبوق المستخلف ما صلى : الإمام قبله أشار: إلى المأمومين فأشاروا: له بعدد ما صلى فإن جهلوا مثله عمل على المحقق فقط وإلا : يفهم الإشارة أو كان في ظلمة سبوح به: أي أفهمه بالتسبيح وإلا تكلم قاله جب وشس قال في ضيحه وفي كليهما نظر أهـ وتقديم التسبيح على إشارة يحصل بها الإفهام لا يضر بخلاف تقديم الكلام على واحد منهما يحصل به الإفهام وإن قال : الإمام للمسبوق: المستخلف أسقطت : مما صليت ركوعاً : أو نحوه مما هو ركن عمل عليه: أي على قوله من لم يعلم خلافه : بأن علم صحته أو ظنّها أو شك فيها وأما من علم خلافه من مأموم ومستخلف فيعمل على ما علم فلا يتبع مأموم علم مستخلفاً جهل فيما زاد عليه ولا يجلس معه في جلوس ليس في محله وسجد : المستخلف للسهو قبله: أي قبل سلامه لكن بعد تمام صلاة إمامه كما يأتي قريباً إن لم تتمحض زيادة : بأن كان معها نقص وإنما يسجد بعد : كمال صلاة إمامه : وقبل قضائه لأنه محل سجود إمامه فمثال زيادة مع نقص ما إذا استخلفه بعد عقد الثالثة وأخبره بما أسقط لأن الثالثة تصير ثانية وقد نقص منها السورة مع ما زاد ولو استخلفه قبل عقد الثالثة تمحضت الزيادة لأن السورة لم تفت ويسجد بعد سلامه وكذا لو أخبره في الجلسة الوسطى وكذا لو أخبره في الجلسة الأخيرة أن النقص في الثالثة وقد أدرك الرابعة فقط لأنه يأتي بركعة بالفاتحة فقط ثم يقضي ما فاتته ويسجد بعد السلام ذكره في ضيحه وبالله تعالى التوفيق .

**فصل :** في حكم قصر صلاة السفر وشروطه وجمع صلاتين والسفر لغة قطع المسافة مأخوذ من سمرت المرأة عن وجهها أي أظهرته وأسفر الصبح أي ظهر لأنه لمشقته يظهر أخلاق الرجال واختلف هل فرضت الصلاة ركعتين في السفر

وأربعاً في الحضر أو ركعتين فيهما وزيد في الحضر أو أربعاً فيهما وقصرت صلاة السفر ذكرها في المقدمات سن: على المشهور فإن أتم أعاد في الوقت كما يأتي وفي أكديّة سنته على سنة الجماعة قولان وقيل القصر واجب وقيل رخصة وتوسعة وعليه هل هو الأفضل أو الإتمام أو يخير بينهما أولاً يجوز مع الأمن أقوال في المقدمات لمسافر: عاقل بالغ وأما الصبي فقصره مندوب كصلاته لاسنة قاله ب غير عاص به: أي السفر فإن عصى به لم يرخص له لأن سفره محرم كسفر لقتال من يمنع قتاله أو لأخذ مال على وجه لم يشرع إلا أن يتوب ويبقى من سفره أربعة برد بخلاف عاص في سفره و: غير لاه: لأن سفر اللاهي مكروه فلا يرخص له على الأصح ولو قصر العاصي أو اللاهي لم يعد رعيًا للخلاف في قصرهما كما في المقدمات أربعة برد: جمع برئد وهي ثمانية وأربعون ميلاً وهل الميل ألف ذراع وشهر أو ثلاثة آلاف ونصف ألف وصحح أو أربعة آلاف أقوال و إلى هذا يرجع ما روي من يوم أو يومين أو يوم وليلة قاله ح وفي ضيح أن سفر يوم وليلة هو المراد باليوم التام والذراع قيل ستة وثلاثون أصبعاً والأصبع ست شعيرات بطن إحداها إلى ظهر الأخرى وكل شعيرة ست شعرات من شعر البرذون ذكره ح وإن: كانت كلها أو بعضها ببحر: إلا أن يكون ما قبلها من البر لا يبلغ المسافة وسير البحر بالريح إذ قد تتعذر فيقيم أربعة أيام وظاهر المص الإطلاق وهو قول عبد الملك ومال إليه الباجي ذهاباً: بفتح أوله وهو حال من الأربعة فلا يلفق الذهاب مع العود ولا يضره الدوران مالم يرجع إلى مبدئه فإن رجع يمينا ثم أماماً ثم شمالاً ثم رجع منعطفاً لمبدئه احتسب بما كان أماماً ويمينا وشمالاً دون ما استدبر فيه فصار وجهه إلى ما خرج منه ذكره ح عن اللخمي قصدت دفعة: بفتح الدال أي مرة وهو مفعول مطلق بخلاف من لم يقصدها كهائم وطالب رعي كما يأتي أو قصد بعضها بعد بعض بأن نوى في أثناءها إقامة أربعة أيام خلافاً لابن الماجشون وسحنون ذكره ح ويعتبر قصدها من مسلم عاقل بالغ غير حائض فإن أسلم الكافر أو زال المانع في السفر اعتبر باقي المسافة فإن بلغ أربعة برد سن القصر وإلا منع على المشهور فيتم صبي بلغ في سفره ولو كان يقصر قبل بلوغه ذكره ح وذكر أن في طهر الحائض نظراً المازري ويحتمل أنه أحرى لأن الكافر مخاطب بها على قول وهي لم تخاطب بها إجماعاً وقد يفرق بأنها مخاطبة قبل السفر إجماعاً والمانع متوقع الزوال وظاهره أن من ابتدأت السفر طاهراً ليست كذلك لأنها حينئذ مخاطبة بالصلاة إجماعاً إن عدا: أي جاوز البلدي: أي المقيم بالبلد وإن لم يكن وطنه البساتين المسكونة: ولو في بعض الأوقات المتصلة بالبلد ولو حكماً كارتفاق أهلها بأهله بنار وطبخ وخبز ولا تعتبر المزارع على الأصح ولا قدر البساتين من جانب ليست فيه كما توهم عب ولم يسلمه ب وبالبساتين فسر أكثرهم قولها حتى يبرز عن قريته لأن ما سكن فهو من قريته وتاولت أيضاً: كما لابن رشد على مجاوزة ثلاثة أميال: من آخر بناء من قرية الجمعة: التي تقام بها لتوافق رواية الأخوين وحملها الباجي واللخمي على مخالفة إطلاق المدونة ووجه الأول أن من على ثلاثة أميال تلزمه الجمعة فلا يقصر من لم يجاوزها لأنه كالحاضر ومحل الخلاف حيث زادت الأميال على البساتين وإلا فالمعتبر البساتين قاله جب ويؤيده أن ظاهر ضيح زيادة الأميال عليها لكن لم يرتضه ب و: عدا العمودي حلتة: بالكسر أي يبيت أهله ولو تفرقت إن جمعهم اسم الحي والدار وإلا فليسوا حلة واحدة إلا أن يرتفق بعضهم

ببعض ولو كانوا من قبائل وانفصل : عن محل إقامته غيرهما: أي غير البلدي والعمودي كساكن الجبال ومن كان مقيما في غير موطن فإنه يكفيه تحركه عن موضعه قاله ابن رشد ولو هرب أسير من بلد الكفار للجيش قصر قبل أن يجاوز بناء البلد وبساتينه لأنه صار من الجيش ذكره عب قصر: مرفوع بسن رباعية: لا غيرها اتفاقا وفتية : ولو سافر في آخر وقتها الضروري اتفاقا إن نسيها وعلى المنصوص إن تعمد قاله تت وذكر عن ابن حبيب أن من نوى سفرا في وقت الصلاة فهو مخير إن شاء خرج وقصرها وإن شاء صلاها حضرية ثم خرج اهـ ونقله أيضا البحيري شارح الإرشاد أو فائنة فيه: أي في السفر ولو صلاها في الحضر كما يتم في العكس قال فيها ومن ذكر صلاة حضر في سفر أو صلاة سفر في حضر وقد خرج وقتها قضاها كما وجب أولا وإن: كان المسافر نوتيا: أي راكب سفينة بأهله: أي معهم وبالغ عليه لدفع توهم كونه كالحاضر لعدم مشقته ولذا قال ابن حنبل لا يقصر ذكره ح وذكر أن العرب إذا سافروا بأهلهم وأولادهم سفرا طويلا عزموا عليه أنهم يقصرون إلى محل البدء : إن رجع لمبدئه أو إلى مثله إن وصل إلى محل إقامة غيره والمراد به بدء قصر من خرج من ذلك البلد الذي وصل إليه فمنتهى القصر عند المص كمبدئه ونحوه في المقدمات والإرشاد ومثله ما في ح عن ابن بشير أن كل موضع يجوز فيه له القصر بمفارقته يجوز له ترك القصر إذا عاد إليه اهـ والذي فيها أنه يقصر حتى يدخل قريته أو يقاربها ونحوه قول الرسالة ولا يزال يقصر حتى يدخل بيوت المصر أو يقاربها بأقل من الميل اهـ وقولها أو يقاربها معارض لما قبله فيمن قارب ولم يدخل فقل ذلك إشارة لقولين وقيل الثاني تفسير للأول وعليه فالمعتبر القرب دون الدخول وهو المعتمد عند الباجي وأبي الحسن ذكره ب وبه يوافق المص المدونة والله تعالى: أعلم لا: قصر في أقل: من أربعة برد فمن قصر فيه أعاد أبدا قاله في ضيح وقال ابن رشد لا يعيد من قصر فيما زاد على أربعين ميلا وفيما دونها إلى ست وثلاثين قولان هل يعيد في الوقت أو لا وإن قصر في ست وثلاثين أعاد أبدا ونظمه بعضهم بقوله :

من قصر الصلاة في أميال بعد له تبطل بلا إشكال

وقصرها من بعد ميم لا ضرر والخلف فيما بين هاذين استقر

إلا كمكي : أو منوي أي ساكن منا فإنه يقصر في خروجه لعرفة : للحج ورجوعه: لمكة وإن لم يبلغ سفره المسافة للسنة وقيل لأن عمل الحج لا يتم دون يوم وليلة مع لزوم الانتقال أو لأن الخروج من مكة إلى عرفة والرجوع لها لازم فلفق وفهم من قوله في خروجه ورجوعه أنه لا يقصر في محله وكذا أهل كل محل فلا يقصر المنوي في منا والعراقي في عرفة والمزدلفي في المزدلفة قاله ح ولا: يقصر راجع : بعد خروجه في سفر قصر لدونها: أي المسافة لأن رجوعه سفر ثان فيعتبر قدره ولو لشيء نسيه : ويعود لسفره الأول خلافا لعبد الملك ولا خلاف في إتمامه إذا دخل بلده ولا : يقصر عادل عن : طريق قصير: عن المسافة إلى طريق يبلغها بلا عذر: من حاجة أو عسر سلوك أو خوف على نفس أو مال فإن عدل لعذر قصر وانظر لو بلغ كل من الطريقين المسافة وسلك أطولهما بلا عذر هل يقصر فيما زاد به أم لا وهو مقتضى تعليلهم بأن ذلك مبني على أن اللاهي بسفره لا يقصر قاله ح ولا هائم: قطع المسافة لعدم قصدتها ابتداء كطالب أبق قطعها وكالفقراء يخرجون بلا قصد بلد معين بل حيث طاب لهم بلدا



أقاموا به وطالب رعي : بالكسر لماشية يبتغي الكلاً حيث وجده إلا أن يعلم قطع المسافة قبله : أي الرعي فإنه يقصر لأنه قصد المسافة وكذا هائم علم قطع المسافة قبل هيمانه ولو أراد طالب أابق الرجوع بعد أربعة برد فليل له هو في موضع كذا على بريدين أمامه أو يمينه أو يساره فقال أبلغ ذلك الموضع ثم أتمادى إلى داري وجدته أو لم أجده فليل لا يقصر حتى يرجع من الموضع الذي ظنه فيه لأنه لا يضاف مسير إلى رجوع وقال بن يونس يقصر لأنه قد نوى الرجوع ذكره في ضيـح و : لا يقصر منفصل : عن مقامه ناويا السفر وأقام ينتظر رفقة : فلا يقصر إلا أن يجزم بالسـير دونها : قبل أربعة أيام أو تيقن مجيئها قبل أربعة فإن شك فيه أتم قاله اللخمي وكذا إن تردد في سيره دونها كما في ضيـح إذ الأصل الإتمام ولم يتحقق موجب القصر وقطعه : أي حكم القصر دخول بلده : بأصالة أو توطن وإن لم ينو الإقامة لأنه مظنتها وإن : دخل بريح : غلبته وردته فإنه يتم عند مالك خلافاً لسحنون ولو رده غاصب لكان على القصر في رجوعه وفي إقامته إلا أن ينوي إقامة أربعة أيام قال في ضيـح انظر ما الفرق بين الغاصب والريح اهـ ويمكن أن يفرق بإمكان خلاصه من الغاصب فلا يـحقق قطع السفر به بخلاف الريح إلا متوطن كمكة : أو غيرها والمراد بالتوطن طول الإقامة رفض سكنها : وخرج منها لمسافة قصر ورجع : لها ناويا السفر : بلا قصد إقامة تقطعه فيقصر في رجوعه لها وإقامته بها سواء رجع بعد أربعة أو قبلها فليس موجب قصره رجوعه بعد مسافة قصر خلافاً لما في ح إذ يرده قول ابن يونس ولو أنه إذا نوى المقام فأتى خرج إلى بقية سفره وفيه أربعة برد فلما سافر عنها ميلين رجع إليها في حاجة فليقصر هذا في دخوله حتى ينوي المقام بما يتم الصلاة إلا أن يكون فيها أهله اهـ فمحل أهله ومحل إقامة قاطعة يفترقان في أن دخول الأول يقطع ولو مع نية السفر إن لم يرفض سكنه ودخول الثاني لا يقطع إلا بنية إقامة قاطعة وفي أن الرجوع للثاني لدون المسافة لا يقطع والأول يقطع نية دخوله إذا لم تكن دونه المسافة وقطعه دخول وطنه : أي محل سكنه بنية التابيد وليس محله فلا يتكرر مع ما تقدم وحمل غ و ح هذا على دخول في مرور وما تقدم على دخول في رجوع وفسر جب الوطن بما فيه زوجة دخل بها أو سرية بخلاف ولده وخدمه وغاير المص بينهما فقال أو مكان زوجة دخل بها : لأن الوطن قاطع وإن لم تكن به زوجة أو سرية فقط لا زوجة لم يدخل بها وليست تحرزا من السرية لجعل جب لها كالزوجة وإن : دخل بريح غالبية : من بحر ألباتة إلى ذلك وجعل جب مروره بوطنه كنية إقامته وتعقبه في ضيـح بأن المرور به لا يمنع الإلمع دخوله أو نيته و : قطعه نية دخوله : أي الوطن ونحوه وليس بينه : حين نيته وبينه : أي الوطن المسافة : الشرعية فإنه يتم فإن كانت بينهما قصر حتى يدخله وعطفه هذا على ما يقطع فيفيد أنه فيمن ثبت له حكم القصر ثم طرأت له نية فلا يحمل على من نوى الدخول ابتداءً لأنه لا يناسب القطع وإن حمـله عليه ح وغيره والعجب من عب حيث ذكر عند قول المص وقطعه دخول بلده أن القطع إنما هو فيمن ثبت له حكم القصر دون من نوى الدخول حين سفره ثم حمل على الثاني قوله ونية دخوله و غفل عن عطفه على ما يقطع فالصواب والله تعالى : أعلم حمـله على من طرأت له نية دخوله في سفر قصر وقد ذكر البحيري أن نية الدخول إلى الأهل تقطع حكم السفر ولو كانت في خلاله إلا أن تكون بينهم وبينه المسافة وذكر ابن رشد في مسافر بطريقه قرية له بها أهل أنه إن نوى أن لا يدخلها حين خرج فقصر فلما

سار بعض الطريق نوى دخولها فيه قولان فقال سحنون يتمادى على القصر حتى يدخلها وقيل يتم إذا لم يكن بينه وبينها أربعة برد وعلى هذا يختلف فيمن نوى الرجوع إلى البلد الذي خرج منه قبل أن يبلغ أربعة برد فقال سحنون يقصر حتى يصل وفي الواضحة والموازية أنه يتم في رجوعه إذ ليس فيه مسافة قصر أهـ والظاهر أن المص جرى على خلاف سحنون في الوجهين ولذا قال فيما مر ولا راجع لدونها وصور من بطريقة قاطع أربع فإن كان ما قبله أربعة برد وما بعده كذلك قصر فيهما ولو نوى دخوله وإن لم يكن فيما قبله ولا ما بعده أربعة برد إلا بمجموعهما لم يقصر إلا أن ينوي عدم دخوله وإن كانت قبله فقط أو بعده فقط لم يقصر إلا فيما فيه المسافة إن نوى دخوله وإلا قصر في الجميع ولو نوى دخوله فلما سار بعض الطريق نوى أن لا يدخله نظر إلى ما بقي من سفره فإن كان أربعة برد قصر وإلا فلا هذا حاصل مقدمات ابن رشد ونية إقامة أربعة أيام **صاح :** لاملفقة أي أربعة بلياليها وذلك يستلزم عشرين صلاة بخلاف العكس فلو دخل قبل العصر ولم يصل الظهر ونوى أن يخرج بعد صبح الخامس فقد نوى عشرين صلاة وليس معه إلا ثلاثة أيام وفي ح عن الواضحة أن المعتبر أربعة أيام وأربع ليال فمن دخل قبل الفجر ينقطع حكم سفره إن نوى أن يخرج بعد عشاء الليلة التالية لليوم الرابع لأنه بذلك تتم أربعة أيام وأربع ليال وإن نوى قبل عشاها لم ينقطع قاله عب ولو: نواها بخالاه: أي في أثناها فلا يشترط أن ينويها أوله على الأصح إلا العسكر: أي الجيش ينوي إقامة قاطعة بدار الحرب : فإنه لا يتم إذ لا يملك ذلك حتى يدخل الأمن وقد أقام النبي صلى الله عليه وسلم في حصار الطائف سبع عشرة ليلة يقصر وبتبوك وعشرين والذي في كشف الغمة أنه غير ناو للإقامة وقصر عشرين يوما مدة توقع قضاء حاجته وأقام في فتح مكة ثماني عشرة ليلة يقصر لأنه كان يتوقع الفتح كل يوم اهـ وقول ضع ومثل دار الحرب دار الإسلام حيث لا أمن غير ظاهر لقولها وليست دار الحرب كغيرها ولقول ابن حبيب ولو أقام بهم في دار الإسلام ولا يدري كم يقيم فليقصر حتى يعلموا أنه يقيم أربعة أيام نقله تـ أو العلم بها: أي إقامة الأربعة ولا أثر للشك فيها لأن من خوطب بالقصر لا ينتقل عنه بأمر مشكوك فيه كما أن من خوطب بالإتمام كذلك عادة : بحسب حاجته أو عمله كالحاج بمكة لا الإقامة : بلانية لحاجة يعتد تمامها قبل الأربعة فإنه لا يتم وإن : كانت بآخر سفره: أي منتهاه ونحوه لجب لكن ذكر اللخمي أن من قدم لبلد لبيع تجارة معه وهو على شك في مدة إقامته بالبلد الذي قدمه هل ذلك أربعة أيام أو أقل فإنه يتم لأنه بلغ غاية سفره والرجوع إحداث سفر ثان قال مالك إلا أن تكون حاجته عند من يعلم أنه سيفرغ منها في يومين أو ثلاثة فيقصر وإن شك أتم نقله ق ويمكن أن كلام جب والمص فيمن غلب على ظنه إنجاز حاجته قبل الأربعة وكلام اللخمي في الشاك أو المتوهم قاله ح وفي نسخة وإن تأخر سفره أي طالبت إقامته وقد ذكر ق عن الباجي فيمن أقام بمنزل أربعة أيام أو أكثر ينوي كل يوم الانتقال ثم يعرض له مانع ولا يدري متى ينتقل أنه يقصر أبدا ما لم يجمع مكثا اهـ وفي كشف الغمة أن ابن عمر رضي الله عنهما أقام بآذربيجان ستة أشهر يقصر لأنه لم يرد الإقامة وإنما حبسه البرد والثلج كان الصحابة إذا سافروا بتجارة إلى مقصد معلوم ليبيعوها يمكثون شهرا يقصرون وإن نواها: أي إقامة الأربعة بصلاة : أي فيها أو أدخلته الريح بلده فيها شفع: أي أتم ركعة وجعلها نفلا ويبدء صلاة حضر وفي شامل بهرام أنها تبطل

على مامومه ولا يستخلف وذكر ميارة فيه قولين ولم تجز حضرية : إن أتمها أربعا خلافا لما في الجلاب والكافي ولا سفرية: إن أضاف لها ثانية ولو نوى أربعا أولا ثم نوى الإقامة فيها أجزأته حضرية كما تجزئه لو لم ينو الإقامة و: إن نواها بعدها: أي الصلاة أعاد: ها حضرية ندبا بوقت : ونحوه فيها ولاوجه له إلا أن يقال أن نية الإقامة لا بد لها من تردد فإذا جزم بها بعد الصلاة فلعل مبدأ نيته كان فيها فاحتيط لذلك بالإعادة في الوقت قاله في ضيحه وذكر عب أنه المختار وإن اقتدى مقيم به: أي بالمسافر فكل : منهما على سنته: أي طريقه فيسلم المسافر من اثنتين ويتم المقيم أربعا ويصلون أفذاذا فإن أهمهم أحدهم صحت له دون من خلفه على أحد قولين استظهره في ضيحه لأنهم ائتموا بإمامين وكره : ذلك الاقتداء لمخالفته الإمام في نيته إلا إذا كان ذا فضل أو سن نقله ب عن العتبية كعكسه: أي اقتداء مسافر بمقيم فإنه يكره إلا أن يكون المقيم ذا فضل أو سن أو رب منزل ذكره عب وتأكد: الكره في هذه لترك المسافر سنته وتبعه<sup>19</sup>: لزوما إن أدرك معه ركعة وإلا قصر قاله فيها وحملها سند على من نوى القصر ومن نوى الإتمام عنده يتم مطلقا ونحوه قول عب أنه يتم إن نوى الإتمام ولو حكما كإحرامه بما أحرم به إمامه أدرك معه ركعة أم لا اهـ وعورض سند بما يأتي من بطلان صلاة من نوى القصر وأتم عمدا وأجيب بأن نية عدد الركعات ومخالفة النية أصل مختلف فيه ولم يعد : على المشهور إذ لا خلل في صلاة إمامه بخلاف ما يأتي من قوله والأصح إعادته: كمامومه وقيل يعيد في الوقت وقيل أبدا ولا يعيد اتفاقا إن ائتم بمقيم في أحد المساجد الثلاثة أو في مسجد مصر كبير أو مع الإمام الأكبر ذكره تت وإن أتم مسافر نوى إتماما: عمدا أو جهلا أعاد بوقت كما في بعض النسخ ونحوه في المقدمات وسقط في بعضها ويعيدها أربعا إن حضر في الوقت كمسافر صلى بثوب نجس ثم حضر في الوقت وإن: نوى الإتمام سهوا: عن كونه مسافرا وأتم سجد: بعديا لأن إتمامه زيادة وسيأتي إتمامه سهوا بعد نية قصر و: القول الأصح: إعادته أي ناوي الإتمام سهوا رعا لقول من يرى القصر فرضا كمامومه : مقيما كان أو مسافرا بوقت لا أبدا وقيل يعيد المقيم أبدا والأرجح: في الوقت أنه الضروري : كما لأبي محمد وقيل المختار هذا إن اتبعه : فعلا ونية وإلا: يتبعه عمدا وجهلا بطلت : لمخالفته إمامه وكذا إن خالفه نية بأن أحرم بركعتين لظنه إمامه مقصرا فتبين أنه متم لقوله الآتي وإن ظنهم سفرا إلخ قاله ح ولم يسلمه طفي وذكر ابن رشد في مسافر ظن إمامه مسافرا أو مقيما فوجد خلاف ما ظنه ثلاثة أقوال الصحة والبطلان والإعادة في الوقت ك: ما تبطل إن قصر: تشدد صأده وتخفف عمدا : بعد نية الإتمام عمدا أو سهوا لأنه كمقيم قصر ويعيدها سفرية إلا أن يحضر في الوقت كمسافر صلى خلف مقيم فضحك في صلاته فإنه يقضيها سفرية عند سحنون ذكره عب و: المقصر الساهي: عما نوى من الإتمام كاحكام السهو : فإن طال أو خرج من المسجد بطلت وإن قرب بنى وسجد بعديا ومن شبهه به أن ماموميه يسبحون به ثم يعيدون في الوقت قاله جب وكان أتم و: يتبعه مامومه بعد نية قصر عمدا : معمول أتم فتبطل على الأصح لأنه كتعمد سجدة وقيل يعيد في الوقت وكذا مامومه وذكر ابن رشد فيمن نوى القصر فأتى عمدا أو نوى الإتمام فقصر عمدا قولين هل يعيد أبدا أو في الوقت بناء على أنه مخير حتى يحرم فيلزمه ما نوى أو مخير ولو أحرم

<sup>19</sup> في نسخة ب واو أتم معه ونسخة 3، 5 و 6.

فلا يلزمه ما نوى و: إن نوى القصر فأتى سهوا أو جهلا : فإنه يعيد في الوقت: أي الضروري كما رجح فيمن نوى الإتمام سهوا فأتى وقال محمد فيمن نوى القصر فأتى سهوا يسجد بعديا ولا يعيد لأنه لما نوى القصر تمحضت الركعتان للزيادة بخلاف من نوى الإتمام سهوا فلا يتمحضان للزيادة ذكره في ضيحه وذكر ابن رشد فيمن نوى القصر فأتى سهوا ثلاثة أقوال قيل يسجد بعديا وقيل يعيد في الوقت وقيل أبدا لكثرة السهو و: إن نوى القصر فقام من اثنتين سبح مامومه : علم سهوه أو جهله تسبيحا يفهم به فإن لم يفهم أو كان أصم أشار له ولا يكلمه فإن رجع سجد لسهوه فإن لم يسبح بطلت صلاته لقولها أنه كمن قام لخامسة وقيل لا تبطل لأن هذا أخف ولا يتبعه : مامومه وسلم المسافر بسلامه : لدخوله على إتباعه وفيها أنهم يقعدون ويتشهدون حتى يسلموا بسلامه وفي المقدمات قولان آخران قيل يسلمون قبله وتصح لهم كان الإمام ناسيا لسفره أو قصد الإتمام ابتداء وقيل يتبعونه ويعيدون وأتم غيرُه: من ماموميه بعده: أي السلام أفذاذا : إذ لا يقتدى بإمامين في صلاة واحدة إلا في الاستخلاف وأعاد فقط : دون ماموميه بالوقت : السابق لأن من خلفه لم يتبعه في سهوه فلا خلل في صلاته وفي هذا خلاف كما لو ذكر إمام بعد فراغه فائتة فإنه يعيد في الوقت ولمالك في مامومه قولان آخرهما نفي إعادته قاله في ضيحه و: إن دخل مع قوم ظنهم سفرا: اسم جمع مسافر فظهر خلافه أعاد أبدا إن كان مسافرا : لأنه نوى خلاف نية إمامه فإن انتظره ليسلم معه خالفه نية وفعلا وإلا خالف ما نوى فهو كمن أتم بعد نية قصر عمدا وكذا إن لم يظهر له شيء لدخول الشك في صلاته كعكسه: وهو أن يظنهم مقيمين فتبين خلافه فتبطل إن كان مسافرا لأنه إن أتم خالف إمامه نية وفعلا وإلا خالف ما أحرم به فهو كمن قصر عمدا بعد نية الإتمام وإن لم يتبين شيء دخل الشك صلاته وأما إن كان مقيما فيتم في الوجهين ولا يضره خلف ظنه إذ يجب إتمامه في الوجهين وقد نواه ولا تأثير لمخالفة إمامه وما ذكره المص في المسألتين أحد أربعة أقوال ذكرها ابن رشد وهي الصحة فيهما والبطلان فيهما والصحة في الأولى دون الثانية والعكس وأما إن شكهم سفرا فإن أحرم بما أحرموا به صحت مطلقا إن أتم مع المقيمين وإلا فلا كأن لم يتبين شيء كما لو ذهبوا قبل سلامه ولم يعلم قدر صلاتهم وفي ترك نية القصر والإتمام: عمدا أو سهوا قاله جب تردد: هل تصح صلاته إن أتم أو قصر فقد ذكر جب في ذلك قولين وفي ضيحه أنه لم ير من ذكرهما ثم بناهما على الخلاف في نية عدد الركعات وقال اللخمي يصح أن يدخل في الصلاة على أنه مخير بين الإتمام والقصر وبناء المازري على نفي لزوم نية الركعات وندب: للمسافر تعجيل الأوبة: أي الرجوع لأهله بعد قضاء حاجته والدخول ضحي: لأنه أبلغ في السرور ولا يطرقهم ليلا ولا سيما إن كان ذا زوجة وفي الصحيح "السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه فإذا قضى أحدكم نهمته فليعجل إلى أهله ولا يطرقهم ليلا لكي تستد المغيبة وتمشط الشعثة" اهـ ونهمته بفتح النون مراده وتستد تستعمل الحديد في الحلق والمغيبة بضم الميم وكسر غين معجمة ذات زوج غائب ولما فرغ المص من القصر شرع في الجمع بين مشتركيتين وأسبابه سفر ومرض ومطر فقال ورخص له: أي لمسافر غير عاص به ولاه أو اللام في له أجلية والضمير للسفر المفهوم من السياق جمع الظهريين: لراكب أو راجل ذكرا أو أنثى وقيل يختص بالراكب لمشقة النزول وشهره ابن غالب ذكره عب والأول

رجحه ح ببر: لا ببحر لأنه إنما أجيز في البر من أجل جد السير خوف فوات مهم وهذا مفقود في السفر بالريح في البحر ذكره في ضيحه ويلزم عليه أن من لا يشترط الجد في البر يبيح الجمع في البحر وإن قص: سفره عن أربعة برد ولم يجد: سيره كما لابن رشد بلا كره: في الجمع على المشهور لما في الموطأ أنه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في سفره إلى تبوك وذكر عب أن الجمع للسفر مرجوح وللمطر مندوب وفيها شرط الجد: أي الإسراع لإدراك أمر: مهم ونصها ولا يجمع المسافر إلا أن يجد به السير أو يخاف فوات أمر وفي ضيحه أن للمرأة الجمع وإن لم يجد بها السير وأما الجد لقطع سفره خاصة فيبيح الجمع عند ابن حبيب وابن الماجشون وأصبغ كما في ضيحه وذكر ابن رشد ثلاثة أقوال الجمع مطلقاً ونفيه مطلقاً ونفيه إلا أن يجد به السير بمنه: أي محل نزول بدل من قوله ببر زالت به: فيقدم العصر مع الظهر قبل سيره عند الزوال لأنه وقت ضروري للعصر لمشقة نزوله لها ولا يؤخر بقدر صلاة بخلاف جمع العشاءين كما يأتي لأن قصده هنا الإسراع و: هذا إن نوى النزول بعد الغروب: لأنه لا ينزل إلا بعد وقتها و: إن نواه قبل الاصفرار آخر العصر: لتمكنه من إيقاع كل صلاة في وقتها و: إن نواه بعده: أي الاصفرار خير فيهما: إن شاء جمعهما في المنهل أو بعد الاصفرار قاله بعضهم وشهر المازري جمعه في المنهل وأما إن نوى الاصفرار فقال اللخمي بخير في العصر ذكره كله في ضيحه وإن زالت راكبا: قيل أو ماشيا أخرهما: جوازاً لعذره بالسفر إن نوى: بنزوله الاصفرار: قاله ابن مسلمة والقياس جمعهما آخر وقت الأولى كما لابن رشد ذكره في ضيحه ولا يجوز تقديمهما فإن فعل أعاد الثانية بوقت قاله عب وليس هي قوله الآتي أو ارتحل قبل الزوال إلخ كما توهم ب أو قبله: أي الاصفرار قاله جب فإن نوى قبل الاصفرار أخرهما إليه وإلا: بأن نوى بعد الاصفرار ففي وقتيهما: أي آخر وقت الأولى وأول وقت الثانية وجمعهما صوري كمن لا يضبط نزوله: فلا يعلم وقتاً ينزل به فإنه يجمعهما في وقتيهما وكلامه فيمن هو راكب فإن زالت عليه نازلاً صلى الظهر قبل ارتحاله وصلى العصر قبل الاصفرار وكالمبطون: أي منطلق البطن فإنه يجمع بوقتيهما وكذا كل من تلحقه مشقة بوضوء أو قيام لكل صلاة وللصحيح فعله: أي الجمع الصوري لأنه لم ينقل واحدة عن وقتها لكن فاتته فضيلة أول الوقت وهل العشاءان كذلك: أي يجوز جمعهما ويجري فيهما ما مر ويجعل الغروب كالزوال وتلك الليل كالاصفرار كما في ضيحه أو لا يجمعان تاويلان: فيمن ارتحل عند الغروب لأنه ليس وقت رحيل والأول أصح لما في الموطأ أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يسير يومه جمع بين الظهرين وإن أراد أن يسير ليلته جمع بين المغرب والعشاء وأما من غربت وهو راكب فكمن زالت عليه راكبا اتفاقاً وقدم: جوازاً كما في ضيحه ثانية المشتركة مع الأولى خائف الإغماء: عند الثانية واستشكل لأنه على تقدير الإغماء لا تجب ولذا منعه ابن نافع وقال يصلي كل صلاة لوقتها فما أغمي عليه في وقته كله سقط وعلى القول الأول يجمع عند الزوال وعند الغروب وقيل يؤخر كمن يشق عليه الوضوء ذكره في ضيحه وأما مريض لا يقدر إلا بمشقة قائماً أو قاعداً أو هو يرجو زوال عذره في الوقت فيجمع آخر مختار الثانية وقيل آخر القامة وعند الشفق إن كان ذلك أرفق به وقيل لا يؤخر الأولى ويصليها كما استطاع ذكرها ابن رشد والنافض: أي حمى الرعدة والميد: إذا

ركب البحر وهو اضطرابه قال مالك الجمع عند الزوال أحب إلى من أن يصليها في وقتها قاعدا ذكره في ضيحه ومفاده أنه إن لم يقدم وحصل نافض أو ميد بلا إغماء وقت الثانية صلى قاعدا وانظره مع قول عب أنه يقضيها بعد زوالها وأما من اغمي عليه عند الزوال وأفاق وقت العصر فإنه يصلي الظهر لبقاء وقتها .

**تنبيه :** إنما حوِّظ هنا على أركان الصلاة دون الوقت عكس ما يأتي في القتال لأن التقديم هنا فيه محافظة على الأركان مع وقت الضرورة أي السابق للمختار وما يأتي لم يتحقق فيه انكشاف العذر في الضروري وإن سلم : خائف ما ذكر بعد أن قدمهما أعاد الثانية: في الوقت كما لسند وقيل أبدا ورجح : أو قدم : المسافر بنية ارتحال ولم يرتحل: لعذر طرأ له أو لغير عذر أو ارتحل قبل الزوال ونزل عنده فجمع : جهلا لظنه جواز ذلك أعاد الثانية بالوقت : الضروري على الأرجح وقيل لا يعيد من جمع أول الوقت ثم لم يرتحل ذكره ح عن سند ناقلا عن المجموعة ومحل إعادة من جمع عند نزوله في الزوال إذ جمع غير ناو الارتحال في وقت الثانية فإن نواه فلا يعيد قاله خع و: رخص في جمع العشاءين فقط: دون الظهرين بكل مسجد: خلافا لمن خصه بمكة والمدينة أو المدينة فقط ومثل المسجد محل اتخذه أهل البادية لصلاتهم ولهم إمام راتب كما في ح وذكر عن البرزلي أن حديث "صلوا في الرحال في الليلة الممطرة" يحتمل أن يكون بصلاة الإمام إما بمسمع أو غيره بمطر: يحمل على تغطية الرأس واقع أو متوقع بقرينة إن كانوا بمسجد وإلا فالمطر مما يبيح التخلف عن الجماعة كما يأتي فإن لم يتخلفوا فلم يجمع أو طين: يمنع من المشي بنعل أو خف مع ظلمة: شهر لظلمة غيم قاله خع لا طين: فقط أو ظلمة: فقط مع ريح شديدة قاله عب أذن للمغرب كالعادة: أي على المنار في أول وقتها بصوت عال ثم أخر: ندبا قليلا : ليدخل وقت الاشتراك بناء على اختصاص الأولى بقدرها بعد الغروب ولذا قيل يواخر قدر ثلاث ركعات وقيل لا يواخر وفي المقدمات أن المشهور جمعه قبل مغيب الشفق وقيل عند الغروب وبنى الأول على أن مختار المغرب يمتد للشفق والثاني على أنه لا يمتد .

**تنبيه :** إنما عجل جمع المطر دون السفر والمرض لأن في الأول رفقا بالناس لينصرفوا في بقية الضياء ولأرفق للمسافر والمريض في تعجيل الجمع قبل مغيب الشفق قاله ابن رشد ثم صليا: أي العشاءان ولاء: بكسر الواو أي بلا فصل لينصرفوا في بقية الضياء ولا يخص هذا بجمع المطر بل كذلك كل جمع ولذا من جمع بين صلاتين في السفر فلا يتنفل بينهما خلافا لابن حبيب ذكره ح إلا قدر أذان : بالفعل منخفض: صوته ندبا بمسجد: لأبخرجه ولا بالمنار ليلا يلبس على الناس فيظنونه دخول وقت العشاء وقيل يؤذن خارجه بخفض الصوت لأن شرع الأذان أن لا يكون في المسجد ذكره في ضيحه وإقامة: وينبغي للإمام أن ينحرف عن مصلاه حتى يؤذن المؤذن ثم يعود ذكره عب ولا تنفل بينهما: منعنا وكذا كل جمع كما مر عن ح و: إذا تنفل لم يمنعه: أي لم يمنع تنفله الجمع لكن إن طول إلى الشفق أخر العشاء إلى وقتها المحقق وكذا إن فصل بغير النفل ولا بعدهما : في المسجد لينصرفوا في الضياء وكذا بعد جمع الظهرين وإن قدمهما لما مر من قوله وبعد فجر وفرض عصر ولو جمعوا ففقدوا إلى الشفق فهل يعيدون العشاء أو إن قعد جلهم أو لا مطلقا أقوال ذكرها عب عن زروق وجاز: الجمع لمنفرد:



عنهم بـ: صلاة المغرب : وإن في جماعة يجدهم بالعشاء : ليدخل ولو بإدراك ركعة لفضل الجماعة بناء على أن نية الجمع تجزئ عند الثانية قاله في ضيحه وأما من لم يصل المغرب فلا يدخل معهم في العشاء لأن الترتيب واجب ولا يصلي في المسجد مع الراتب و: جاز أيضا لمعتكف بالمسجد: تبعاً لهم ولذا لا يؤمهم فيها كـ: ما يجوز إن انقطع المطر: ونحوه وظاهره ولو أمن عوده بعد الشروع في الأولى : أو تمامها ولم يشرع في الثانية وإلا وجب إتمامها لا: منفرد إن فرغوا : من العشاء فلا يجمع وحده ولا مع جماعة فيؤخر للشفق: أي لمغيبه إلا بالمساجد الثلاثة: فيصلي العشاء بها قبل الشفق بنية الجمع إن صلى المغرب وإلا جمعهما لأن الصلاة بها فذا أفضل من الصلاة بغيرها جماعة ولا إن حدث السبب: كالمطر بعد: الشروع في الأولى: لفوات محل نية الجمع بناء على أنه عند الأولى قال جب وينوي الجمع أول الأولى فلو أخره إلى الثانية فقولان وينبغي عليهما جواز الجمع إن صلوا الأولى أو من صلى وحده ثم أدرك الثانية و: لا تجمع المرأة والضعيف ببيتيهما: المجاور للمسجد إذ لا ضرر عليهما في عدم الجمع وقيل يجمعان ولا منفرد بمسجد : إلا أن يكون راتباً فإنه يجمع وحده قاله ح كجماعة لا حرج عليهم: في عدم الجمع كأهل مدرسة أو زاوية ملازمين لها إلا أن يجمعوا تبعاً لغيرهم أو كانوا بأماكن متفرقة قاله عج وبالله التوفيق .

فصل : في الجمعة بضم الميم وفتحها وسكونها وهي بدل من الظهر ركعتان جهرا وتجب على الأعيان لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ولحديث "من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير عذر ولا علة طبع الله على قلبه" ولوجوبها شروط تصح بدونها وهي حرية وذكرورة وإقامة فلا تجب على عبد ولا أنثى ولا مسافر وتصح لهم وشروط لا تصح بدونها وهي جماعة وإمام يحسن إقامتها ومحل استيطان فإن عدمت لم تجب ولم تصح وإن وجدت وجبت وصحت إن تمت شروطها وإلا أعيدت في الوقت جمعة وبعده ظهرا وهل المسجد شرط وجوب وصحة معا أو شرط صحة فقط قولان في المقدمات شرط : صحة صلاة الجمعة وقوع كلها : وظاهره أنها لا تدرك بركعة وأنهم لو اعتقدوا إدراكها فغربت بعد تمام ركعة أنها لا تصح والمشهور صحتها ويتمونها جمعة بالخطبة: أي معها وقت الظهر: فلا يجزئ ما وقع من ذلك قبله خلافا لابن حنبل ويمتد وقتها للغروب وهل إن أدرك : بعدها ركعة من العصر: قبل الغروب وإلا سقط وجوبها وصحح : هذا القول أولا: يشترط إدراك شيء من العصر قبل الغروب قولان رويت : المدونة عليهما : وقيل يمتد وقتها للأصفرار وقيل يمتد لبقاء أربع ركعات من النهار ذكرهما ابن رشد وإنما تجب باستيطان بلد: أي مصر عظيم والاستيطان نية تاييد المقام أو أخصاص: جمع خُص بالضم بيت من قصب أي حشيش لأن أهل الأخصاص لا ينتقلون غالبا فأشبهوا أهل بلد وربما انتقلوا بعد مدة لأجل الأوساخ إلى محل قريب لا: باستيطان خيم: كبيوت الشعر لا رتحال أهلها غالبا لكن تجب عليهم تبعاً إن أقاموا على كفرسخ من قرية جمعة وجامع مبني : بناء معتادا لأهله متحد: فلا تتعدد في بلد واختلف في مصر كبير قال في ضيحه ولا أظنهم يختلفون في الجواز في مثل مصر وبغداد والجمعة: إن تعددت في بلد لـ: لجامع العتيق : وهو ما أقيمت به قبل غيره وإن تأخر أداء: أي أداء الجمعة مرة ثانية فإن هجر العتيق وصلوا في

الجديد فقط صحت وكذا إن احتيج له لضيق العتيق عنهم لا ذي بناء خف : بحيث لا يسمى مسجدا عرفا وفي اشتراط سقفه : للصحة كما للباجي ونفيه كما لابن رشد تردد واستظهر ح الثاني لأن مسجد مكة كان فضاء دون الكعبة في زمانه صلى الله عليه وفي خلافة العمرين رضي الله تعالى عنهما وكانت الجمعة تقام فيه وعلى الأول لو هدم المسجد فظل موضع السقف بستور لنابت عنه نقله ح عن الأبي و: في اشتراط قصد تأييدها به : وعدمه تردد محله مسجد نقلت إليه من آخر فقال الباجي لاتصح فيه إلا بقصد تأييدها به ولم يشترط ابن رشد ذلك وقال إنها لو نقلت في جمعة إلى مسجد غير الجامع بلا عذر لصحت و: في اشتراط إقامة : الصلوات الخمس فيه : لصحة الجمعة فيه تردد : فاشترطه ابن بشير وسكت عنه غيره قاله ح والتردد يرجع للفروع الثلاثة قبله وصحت : للمقتدين فقط برحبته : قيل هي صحنه أي مالم يسقف وقيل ما بنى من خارج ورجحه في ضيحه لأن صحن المسجد منه وطرق متصلة به إن ضاق : وإن لم تتصل الصفوف أو اتصلت الصفوف : اتصلا معتادا وإن لم يضق ل : تصح إن انتفيا: أي الضيق والاتصال على المشهور ك: ما لا تصح في بيت القناديل: أي المصابيح وسطحه: أي فوق سقفه قيل إلا للموذن قال جب وفي سطوحه ثالثها إن كان الموذن صحت ودار وحانوت : محجورين بالملك ولو بإذن أهلها إلا أن تتصل الصفوف إليهما فقولان ذكرهما جب وجماعة تتقري : أي تسكن وتثبت بهم قرية: بحيث تمكنهم الإقامة والدفع عن أنفسهم مستغنين عن غيرهم غالبا وذلك يختلف بحسب الأمن وعدمه ففي الجهات الأمانة تتقري بنفر يسير بخلاف غيره ذكره ح أو لا : أي أول الصلاة وإن انفضوا عن الإمام بعد إحرامه إلا عددا لا تقام به الجمعة وهو ظاهرها عند ابن رشد واستظهر أنه يشترط بقاء الجماعة إلى آخر الصلاة وذكر أيضا قولاً بأنها تصح إذ لم ينفضوا حتى صلى ركعة وفي ضيحه أن الجماعة شرط في ابتداء إقامة الجمعة أي يطلب حضورها في أول جمعة لافي كل جمعة وفهمه من قول ابن عبد السلام أنها شرط في صحة إقامتها في البلد ووجوبها على أهله ولا يشترط حضورها في كل جمعة وفهمه ح على أنه يطلب وجودها في القرية لاحتضورها الصلاة كانت أولى أو غيرها وذكر أنه لو سافر بعض تلك الجماعة فلم يبق من تتقري بهم قرية فإن سافروا منتقلين سقطت الجمعة عن الباقيين وإن سافروا لبلد قريب بنية العود وجبت على باقيهم وأنه لو تفرقوا يوم الجمعة في أشغالهم ولم يبق إلا عدد لا تتعقد به الجمعة فإن كانوا اثني عشر جمعوا بلا حد : في العدد قال في الكافي ولم يحد مالك في ذلك شيئا وذكر أنه حد بثلاثين وبأربعين وبخمسين وقيل تجوز بثلاثة سوى الإمام وإلا : بأن انفضوا بعد أولها فتصح باثني عشر : ممن تجب عليهم لما روي أنه لم يبق معه عليه السلام يوم العير إلا اثنا عشر رجلا باقين : مع الإمام على الصحة لسلامتها: فلو بطلت صلاة أحدهم بطلت على الجميع وبإمام : يحسن إقامتها ويعلم وقتها وهو شرط وجوب وأداء كما لابن رشد وعياض وقيل شرط أداء فقط مقيم: ببلدها إقامة تقطع حكم السفر وإن لم يتوطن خلافا لفتوى صر كما في ح ولا تصح بمسافر إلا الخليفة : ومثله كل أمير قاله ح يمر بقرية الجمعة: من قرى عمله قبل صلاتهم فله أن يصليها بهم وتصح بخلاف ما لو قدم في الوقت بعد صلاتهم فلا يقيمها على الأصح ذكره عب ولا تجب عليه: كما للمازري خلافا للباجي وكلاهما يحتج

بظاهر قولها ولا جُمعة على الإمام المسافر إلا أن يمر بقريّة من عمله يجمع بها فليجمع بهم و: إذا جمع بهم بغيرها: أي غير قريّة جمعة فإنها تفسد عليه وعليهم: لفقد شروطها وبكونه: أي إمام الصلاة الخاطب: وهذا شرط صحة فلا تصح بغيره إلا لعذر: كعجز أو حدث أو رعاف بعد الخطبة أو فيها ووجب انتظاره لعذر قرب: زواله كطهارة بماء قريب على الأصح: وهو لابن كنانة وقال مالك لا ينتظر وإن قرب وهو ظاهر قولها إذا أحدث الإمام في الخطبة فلا يتمها ولكن يستخلف من شهداها وأما عذر بعد الإغماء وبعد الماء فلا ينتظر وبخطبتين: داخل الجامع ذكره عب وهما شرط صحة على الأصح وقيل سنة ذكره في ضيحه قبل الصلاة: شرطاً فلو خطب بعدها أعاد الصلاة فقط قاله فيها ووصل الصلاة بالخطبة شرط ويسير الفصل مغتفر وتكون الخطبة مما تسميه العرب خطبة: وهو كلام سجع فيه وعظ وقيل أقلها حمد الله والصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم وتحذير وتبشير وقرءان وفي ضيحه عن ابن حبيب أنه عليه السلام كان يقرأ في خطبته «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا» إلى قوله «فوزا عظيما» اهـ ووقعها بغير العربية لغو فإن لم يعرفها الخطيب لم تجب قاله عب تحضرهما: أي الخطبتين الجماعة: التي تتعقد بها الجمعة فال للعهد وهي من شروط صحة الخطبة كما صححه ابن العربي واختاره ابن مُحرز وعياض وهو ظاهرها عند المص وابن رشد واستقبله: وجوبا على الأصح إذا قام يخطب لا قبل ذلك ونصها وإذا قام الإمام يخطب فحينئذ يجب قطع الكلام واستقباله والإنصات إليه غير الصف الأول: وأما الأول فلا يمكنه ذلك إلا بتحوله عن مواضعه وظاهرها أن الأول كغيره وقيل إنه يستقبل جهة الإمام وفي وجوب قيامه لهما: أي الخطبتين وسنيته كما لابن حبيب وابن القصار وعبد الوهاب قائلان إن خطب جالسا أساء ولا تبطل نقله في ضيحه تردد: وللمازري أن القيام شرط في الخطبة نقله في ضيحه ثم شرع في شروط من تلزمه وهي خمسة فقال ولزمت المكلف: أي العاقل البالغ الحر الذكر: فلا تلزم عبدا قنا أو ذا شائبة ولا أنثى ومن حضرها منهم أجزأته عن ظهره بلا عذر: كمرض أو غيره مما ياتي المتوطن: ببلدها بل وإن بقريّة نائية: أي بعيدة بكفرسخ: أو فوقه ببسير والفرسخ ثلاثة أميال لأنه منتهى صوت المؤذن كما في الكافي أو لأنه منتهى أبعد العو إلى المدينة رواه أشهب من المنار: أي المسجد لأنه محل النداء وقيل من طرف البلد وقيل حد ذلك ستة أميال وقيل يريد ذكرهما جب والخلاف فيمن هو خارج المصر وأما من هو فيه فيلزمه الإتيان إليها وإن كان من المسجد ستة أميال أو أكثر كما في المقدمات كان أدرك المسافر: من بلدها النداء: بالمد وكسر النون وكذا لو أدركه وقته قاله عب قبله: أي الفرسخ فإنه يجب عليه رجوعه إليها إن ظن إدراك ركعة منها أو صلى: مسافراً كما شرع له الظهر ثم قدم: بلدها بنية الإقامة قبل صلاتها فإنها تلزمه لتبين استعجاله ولو صلى الظهر في جماعة خلافا لأشهب ذكره في ضيحه أو: صلى الظهر صبي ثم بلغ: قبل إقامة الجمعة بحيث يدرك منها ركعة فإنها تلزمه لأن ما أوقعه قبل بلوغه نفل فلا يجزئ عن فرض أو: ذو عذر ثم زال عذره: بحيث يدرك منها ركعة ولو صلى الجمعة بمحل إقامة تجب عليه فيه ثم قدم وطنه لم تجب عليه إعادتها لأن المقيم تجب عليه تبعا لا: تجب بالإقامة: القاطعة للسفر دون قصد الاستيطان على الأصح وعليهما الخلاف في جماعة مروا بقريّة خالية فنوا الإقامة بها شهرا فعلى شرط الاستيطان لا تجب

عليهم وإن اكتفيننا بالإقامة وجبت عليهم ذكره في ضيحه وظاهرها أنها لاتجب بإقامة أربعة أيام إلا تبعا: فإنه إن تم عددُ تتعقد بهم الجمعة دون المقيم وجبت عليه تبعا لهم وإن لم يتم العدد إلا به لم يعتبروا ولم تجب على الأصح قال جبي وفي اعتبار من لاتجب عليهم معهم كالعبيد والمسافرين قولان وفي ضيحه أن من لاتجب عليه ثلاثة أقسام قسم إن حضروها وجبت عليهم وعلى غيرهم بسببهم وهم أهل الأعذار وقسم لاتجب عليهم وإن حضروها وهم الصبيان وقسم لاتجب عليهم واختلف هل تتعقد بهم وهم النساء والعبيد والمسافرون وندب: لمن يحضر الجمعة تحسين هيئة: ذاتية من قص شارب وظفر ونتف إبط وحلق عانة وسواك وقد يجب إن أكل ما تكره رائحته فإن تعذر زوالها لم يحضر الجمعة وجميل ثياب: ولم يقيده في ضيحه بالبياض وكذا القباب وفي الحديث "ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين للجمعة سوى ثوبي مهنته" كذا في ضيحه والمهنة بفتح الميم الخدمة وطيب: لقوله عليه السلام "وليمس من الطيب ما قدر ولو من طيب امرأته" يريد المكروه للرجال وهو ما ظهر لونه فأباحه لعدم غيره وهذا يدل على تأكيد قوله القباب والطيب وما ذكر قبله خاص بالرجال قاله خع ومشى: في سعيه إليها لما فيه من التواضع ولخبر "من اغبرت قدماء في سبيل الله أي في طاعته حرّمه الله على النار" وتهجير: أي تعجيل الرواح إليها بأن ياتيها في الهاجرة وعده ابن رشد من السنن ويكره التبكير خلافا للشافعي وأما نفس السعي إليها فواجب للأمر به في الآية واختلف متى يجب فقيل بالزوال وقيل بالأذان على الخلاف في وجوب شهود الخطبة فمن أوجبه على الأعيان أو جب الإتيان من الزوال ليدركها ومن لم يوجبه عليهم لم يوجب الإتيان إلا بالأذان وهذا فيمن قرب منزله وأما من بعد فيلزمه في وقت يغلب على ظنه أنه يدرك الخطبة والصلاة على الخلاف في ذلك ذكره ابن رشد وفي الموطأ من رواية أبي هريرة أن من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة اهـ واختلف في المراد بهذه الساعات فقال الجمهور وابن حبيب ساعات النهار من أوله فاستحبوا التبكير وقال مالك وأكثر أهل أصحابه من الزوال إلى قعود الإمام على المنبر لأن الساعة تطلق على جزء من الزمان غير محدود وحقيقة الرواح من الزوال فتمسك مالك بحقيقة الرواح وتجاوز في الساعة وعكس غيره وذكر نتوح عن القرافي أن الموجود لمالك إنما هو قوله أرى هذه الساعات في ساعة واحدة ولم يعينها فاختلف في تفسير قوله فقال الباجي وابن عبد البر وسند إن التقسيم للسابعة وقال اللخمي وابن بشير والمازري وابن يونس أنه للسابعة وقال القرافي إن الأول هو الصحيح لحديث مسلم "كنا ننصرف من صلاة الجمعة والجدران ليس لها فيء" وما عزاه عب لتتوح من التصحيح ليس لهما بل نقلاه عن القرافي و: ندب للإمام إقامة أهل السوق مطلقا: من تلزمه ومن لا تلزمه سدا لذريعة وقيل ليلا يشغل من تلزمه أو يستبد بالربح بوقتتها: وهو وقت النداء و: ندب سلام خطيب: على الناس لخروجه أي عند دخوله عليهم لا: عند صعوده: المنبر قال فيها ولايسلم الإمام على الناس إذا رقى المنبر اهـ وقال ابن حبيب إذا دخل الإمام فرقى المنبر سلم عن يمينه وعن شماله وجلسه أولا: حين الأذان إلى فراغه وبينهما: أي الخطبتين للفصل والاستراحة بقدر الجلوس بين السجدين

كما في ضيـح أو قدر قراءة الإخلاص وما ذكره في الجلوس مخالف لما في ضيـح من أن الذي عليه مالك وأصحابه وجمهور العلماء أنه سنة وتقصيرهما : بحيث لا يخرجـان عن ما يسمى خطبة والثانية أقصر : من الأولى ورفع صوته : بالخطبة لتسمع وأما أصل الجهر بهما فواجب لأن إسرارهما كعدمهما كما نقله خـع عن ابن عرفة واستخلافه: أي الإمام للخطبة أو الصلاة لعذر: طرأ له حاضرها: أي الخطبة قال فيها وإذا أحدث الإمام في الخطبة فلا يتمها ولكن يستخلف من شهدها فيتم بهم وكذلك إن أحدث بعد الخطبة أو بعد ما أحرم وإن استخلف من لم يشهدا وصلى بهم أجزاءهم و: نذبت قراءة فيهما: أي الخطبتين وفي ضيـح أنه يقرأ في الأولى سورة من قصار المفصل وقد قرأ عمر بن عبد العزيز مرة الهيك المتكاثـر ومرة والعصر وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ «يايها الذين ءامنوا اتقوا الله وقلوا قولا سديدا» إلى قوله «فوزا عظيما» ولم يذكر المص ابتداءها بالحمد لله كما ذكره غيره وكأنه استغنى عنه بكونها لاتسمى خطبة إلا بذلك قاله تـت و: نذب ختم الخطبة الثانية بيغفر الله لنا ولكم وأجزأ : ختمها بقوله اذكروا الله يذكركم : والأولى أصوب قاله فيها ولذا عبر المص بأجزأ ليفيد أنه دون ما قبله في الفضل وظاهره أنه لا يبطل ختمهما بئاية «إن الله يامر بالعدل والإحسان» وأول من أحدثه عمر بن عبد العزيز وأول من قرأ في الخطبة آية «إن الله وملائكته يصلون على النبي» المهدي العباسي ذكره عب وتوكأ: أي اعتماد على كقوس : أو عصى أو سيف وشرع التوكأ لتطمئن نفسه وقيل ليلا يعبت وقراءة: سورة الجمعة : في الركعة الأولى لأن ذلك غالبا ما يفعله صلى الله عليه وسلم وإن لمسبق : فانتته الأولى فإنه يقضيها بها استحبابا كما في المدونة وظاهرها كالمص وإن لم يكن الإمام قرأها و: قراءة هل أتيتك : في الثانية كما في المدونة وأجاز: مالك أيضا بالثانية: أي فيها «سبح اسم ربك الاعلى» و: سورة المنافقون: وهذا على التخيير لما في الكافي أن كل ذلك حسن و: نذب حضور مكاتب : وإن لم ياذن سيده لاحترازه نفسه وصبي : أذن وليه أم لا وعبد ومدير أذن سيدهما: أي العبد أو المدير لأن خدمتهما له بخلاف المكاتب وآخر الظهر : ندبا كما لتت وغيره معذور راج زوال عذره: قبل صلاة الناس ليحضر في الجمعة حتى يظن أنه إذا زال عذره لا يدركها وإلا : يكن راجيا فله التعجيل: للظهر كمحبوس ومريض وءايس من الماء فلو زال العذر بعد أن صلى الظهر وجبت الجمعة كما مر وكذا العبد يعتق والمريض يصح قبل صلاة الجمعة وقيل لاتجب عليه لأنه أدى ما عليه وأما صبي بلغ وقد صلى الظهر فتجب عليه الجمعة كما مر اتفاقا لأن ما أوقعه أولا نفل فإذا بلغ خوطب بها بخلاف غيره فإنه أوقع واجبا كما في ضيـح وغير المعذور: ممن تجب عليه إن صلى الظهر مدركا لركعة : من الجمعة أي طامعا في إدراكها لم تجزه : الظهر على الأصح لأن الواجب عليه الجمعة ولم يات بها قاله ابن القاسم وأشهب وزاد سواء صلاها مجمعا على أن لا يصلي الجمعة أم لا ومقابله لابن نافع قال وكيف يعيد أربعاً وقد صلى أربعاً ولأنه قد أتى بالأصل نقله في ضيـح وأما لو صلى الظهر وكان لا يدرك ركعة لم يعدها وسواء صلاها والإمام فيها أو قبل أن يحرم قاله أشهب ونقله في ضيـح ولا يجمع الظهر: أي لا يصليها جماعة إذا فاتته الجمعة إلا ذو عذر : بين كمرض وسجن وسفر قال في التلقين ولا يصلي الظهر من فاتته في جماعة إلا أن يظهر عذره وفيها وإذا فاتت الجمعة من تجب عليهم فلا يجمعون وأما من لا تجب عليهم الجمعة مثل

المرضى والمسافرين وأهل السجن فجاز أن يجمعوها اهـ وإنما لم يجمع من  
لاعذر لهم لخوف تطرق أهل البدع التاركين لها مع الجماعة ويصلون خلف من  
يعتقدون إمامته ويظهرون فواتها لكن إن جمعوا أجزأتهم مع الكراهة لأن المنع  
لا يرجع لأصل الصلاة وإنما يرجع لوصفها فهي مجزئة بأصلها مكروهة بوصفها  
نقله خش عن ابن رشد وتنت عن سند وأما جماعة تخلفت عن الجمعة لأجل بيعة  
أمير ظالم فلا يجمعون عند ابن القاسم وخالفه ابن وهب وسألا مالكا فوافق ابن  
القاسم واستوذن الإمام: أي السلطان ندبا في إقامة الجمعة فأذنه مستحب ولا يشترط  
على الأصح ومن عده شرطاً فمراده أول مرة لافي كل جمعة ذكره في ضيحه  
ووجبت : عليهم إن منع : منها ونهاهم و: الحال أنهم آمنوا: من مكروهه وإلا: يأمروا  
منه لم تُجز : بضم التاء وسكون الجيم من الإجزاء لأن ما فعلوه لا يحل وما لا يحل  
فعله لا يجزئ عن الواجب وسن غسل : سنة مؤكدة وأما قوله عليه السلام "غسل  
يوم الجمعة واجب على كل محتلم" فمأولُ بأنه واجب في السنة أو في المروءة  
في الأخلاق الجميلة للتنظيف لمعارضته بقوله عليه السلام "من توضأ يوم الجمعة  
فيها ونعمتُ ومن اغتسل بالغسل أفضل له" وهو يقتضي مشاركة الوضوء والغسل  
في أصل الفضل وأما من نسب فرضية الغسل لمالك فقد رده عياض وغيره بأن  
ذلك ليس بمعروف في مذهبه وذكر ابن عبد البر أن مالكا سئل عنه أهو واجب  
فقال مرة هو حسن وليس بواجب وقال مرة هو سنة ومعروف ذكره محمد ابن  
عبد الباقي وظاهر المص أنه سنة ولو لمنتن الأعضاء واختار اللخمي وجوبه على  
من له رائحة كالقصاب والحوات متصل بالرواح: أي السعي إليها واتصاله شرط  
ففي الموطأ أن من اعتسل أول نهاره للجمعة فلا يجزئه حتى يغتسل لرواحه ولو  
لسم تلزمه: كعبد وامرأة ومسافر إذا نواوا الجمعة وأعاد: غسله استئنا إن تغدى:  
لأن الغداء فصل كثير أو نام اختياراً: بخلاف من غلبه النوم وكذا عند خغ من  
أكل اضطراراً لشدة جوع أو لإكراه وظاهر المص أنه يعيد وإن تغدى أو نام في  
الجامع وقيل إن حصل ذلك بعد دخوله لم يعد لأن رواحه اتصل بغسل فيكفيه كما  
يفيده قولها وإن تغدى أو نام بعد غسله أعاد حتى يكون غسله متصلاً بالرواح  
فظاهره أنه إنما يضر غداء أو نوم قبل الرواح لا: يعيد لأكل خف: لأنه فصل  
يسير وكذا لحدث أصغر وإصلاح ثيابه وتبخيرها ولا لشرائه في السوق وفي  
طريقه ماراً إن خف قاله تت ولما ذكر ما يطلب وجوباً أو ندبا شرع فيما يجوز  
فقال وجاز : لداخل المسجد يوم الجمعة تخط: لرقاب الناس لفرجة وليرتفق في  
ذلك قاله فيها ويكره لغير فرجة قاله خغ قبل جلوس الإمام : على المنبر ويمنع  
حال جلوسه لما روي من ذمه وقد حمل قولها وإنما يكره التخطي إذا قعد الإمام  
على المنبر على كراهة منع ذكره تت وذكر في جوازه بين نزوله والصلاة قولين  
للمتأخرين والمشاي بين الصفيين جائز ولو حال الخطبة ذكره تت وح و: جاز  
للمنصب احتباء: وهو إدارة الجالس لثوبه بظهره وركبتيه وقد تكون باليدين فيها:  
أي الخطبة وكذا يجوز للإمام في جلوسه بين خطبتيه أو قبلهما وكذا إن خطب  
جالساً لعذر أو لغيره إن قلنا بنفي وجوب قيامه وقد نقل تت عن الطراز جواز  
احتباء الإمام إذا جلس للخطبة على المنبر و: جاز كلام بعدها للصلاة: أي فيما  
بين الخطبة والصلاة ظاهره ولو في حال نزوله عن المنبر والذي في الموطأ أنه  
لاباس به إذا نزل الإمام عن المنبر قبل أن يكبر اهـ و: جاز خروج كمحدث: أو  
راعف حين الخطبة بلا إذن: من الإمام وهذا مورداً لجواز وأما الخروج فلا بد



منه قال فيها ومن أحدث يوم الجمعة والإمام يخطب خرج بغير إذن وفي الموطأ ليس على من رفع أو أصابه أمر لا بد له من الخروج أن يستأذن الإمام يوم الجمعة إذا أراد الخروج و: جاز إقبال على ذكر قل سرا: حين الخطبة وترك ذلك أحسن والأحب أن ينصت ويستمع فإن كثر الذكر وجهر به منع قاله تت ك: جواز تأمين: سرا فالتشبيه في السر وقد ذكر جب في الجهر به قولين وتعود عند: وجود السبب: لهما كدعاء الإمام للتأمين وذكر النار أو الشيطان وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره لأن ذلك كله كإجابة الخطيب وهي تجوز كما يأتي **محمد عاظم سرا**: فإنه يجوز وقيل يُندب ورجحه عب قال فيها ومن عطس والإمام يخطب حمد الله سرا في نفسه ولا يشتمه غيره و: جاز نهى **خطيب**: لغيره كقوله لا تتكلم وأمره: كأنصت وإجابته: إذا خاطب غيره فله أن يجيبه ولا يعد بذلك لاغيا قاله فيها وكره ترك طهر فيهما: أي الخطبتين ولو لجنب قاله في التلقين والأفضل أن يكون متطهرا اهـ وقيل يجب الطهر فيهما وهو ظاهر قولها إذا أحدث الإمام في الخطبة فلا يتم بهم و: كره ترك العمل يومها: استئنا تعظيما له لأنه كفعل أهل الكتاب في السبت والأحد قاله فيها وأما تركه للاستراحة فمباح كما في ضيحه و: كره بيع: من لا تلزمه الجمعة كعبد: وامرأة بسوق: لا بغيرها وقتها: أي قعود الإمام على المنبر وهذا مخالف لقولها وإذا قعد الإمام على المنبر وأخذ المودن في الأذان حرم البيع حينئذ ومنع منه من تلزمه الجمعة ومن لا تلزمه ونقل ح عن ابن رشد عند قول المص وفسخ بيع أنه يمتنع في الأسواق للعبيد وغيرهم و: كره تنفل إمام قبلها: لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل رقي المنبر ولا يتنفل أو: تنفل جالس: في المسجد عند الأذان: أي الأول كما في ح وغيره وأما عند الثاني فيمتنع كما يفيد قوله وابتداء صلاة لخروجه فلا يعارض ما هنا وأما الداخل فتندب له تحية المسجد إلا أن يدخل حين دخول الإمام كما يأتي و: كره حضور شامية: لاتخشى منها الفتنة ليلا تراحم الرجال فإن خشيت منها منع حضورها ويجوز لمتجالة لا ارب للرجال فيها و: كره لمن تلزمه سفر بعد الفجر: من يومها قبل الزوال لما يفوته من الخير العظيم وقيل يُباح لعدم الخطاب حينئذ وجاز قبله: أي وحرّم بالزوال: لوجوب السعي إليها حينئذ قال في التلقين ويكره السفر قبل الزوال من يومها ويحرم بعده اهـ وقيل يجوز لمن وجد رفقة حينئذ لا يمكن السفر دونها لخوفه على نفسه أو ماله ذكره في ضيحه ك: حرمة كلام: لغير خطيب ولذا لا يشتم عاظسا في خطبته: وإنما يحرم بقيامه: لهما لأقبله خلافا لقول ابن الجلاب إنه يحرم بجلوسه على المنبر قاله فيها وإذا قام الإمام يخطب فحينئذ يجب قطع الكلام واستقباله والإنصات إليه لأقبل ذلك وبينهما: إذا جلس ويحرم ولو لغير سامع: في المسجد أو رحبته قال في الكافي والسنة أن يسكت لها من سمع ومن لم يسمع وهما في الأجر إن شاء الله سواء ونحوه في الموطأ عن عثمان رضي الله عنه إلا أن يلغو: الإمام بأن يخرج عن الخطبة كأن يسب من يحرم سبه أو يمدح من يحرم مدحه أو يقرأ كتابا ليس من أمر الجمعة كما في ضيحه فلا يجب الإنصات على المختار: تبعا لعبد الملك ومقابله لمالك أنه لا ينبغي الكلام إذا لغا الإمام نقله في ضيحه وكسلام: من من يلزمه الإنصات فلا يسلم ورده: أي السلام قال جب ولا يردده ولا يشمت اهـ وقيل يجوز رده بالإشارة ونهى لاغ: باللفظ وحصيه: أي رميه بالحصاء لينصت لخبر مسلم "من حرك الحصى فقد لغا" اهـ ولذا يحرم تحريك ما

له صوت أو غيره وكذلك شرب الماء ذكره تت وغيره وإشارة له: أي لمن لغا فإنها تحرم على الأصح وإن جازت في الصلاة لحاجة والفرق أنها في الخطبة تطرق للكلام بخلاف الصلاة وابتداء صلاة : نافلة لخروجه: أي الإمام على الناس أي دخوله للخطبة ومفهوم الابتداء جواز تماديه إن ابتدأها قبله كما في المدونة وإن: كان ابتدأها لداخل : في المسجد حينئذ فلا يصلي التحية خلافا للشافعي وابن حنبل والسيوري واحتجوا بحديث سليك الغطفاني "إذ فيه أنه أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالركوع لما دخل" رواه الشيخان وأجيب بأنها قضية عين أي شخص معين وأيضا فالاستماع واجب بخلاف التحية فالاشتغال بالواجب أولى ولا يقطع : المتنفل إن دخل : الإمام وهو في نفل كذا لتت وغيره ونحوه في المدونة ويحتمل أنه لا يقطع داخل المسجد التحية إن دخل فيها جهلا أو سهوا كما في ضيحه وأما لو أحرم الجالس في المسجد لوجب قطعه إذ لم يجوز أحد تنفله بخلاف الداخل وفسخ بيع: صدر ممن تلزمه وإن مع من لا تلزمه قاله فيها وفسخه يفيد منعه وقد نهي عنه تعالى: بقوله ﴿وذرُوا الْبَيْعَ﴾ وفي ضيحه عن أبي محمد استثناء شراء من انتقض وضوؤه حينئذ للماء إذا لم يجده إلا بذلك وإجارة: لأنها بيع للمنافع وتولية: بأن يولي غيره ما اشتراه قبل قبضه بثمنه وشركة: بأن يبيع من غيره جزء ما اشتراه قبل قبضه وإقالة: في مبيع وشفعة : بأن يأخذ شقصا باعه شريكه من مشتريه فهذه العقود كالبيع وذكر الزناتي الخلاف في الثلاثة لأنها مما لا يقع إلا نادرا بأذان ثان : وهو الذي يقع بعد جلوس الإمام على المنبر قاله في التلقين ولها أذانان عند الزوال وعند جلوس الإمام على المنبر قال في الكافي والأذان الواجب لها إذا جلس الإمام على المنبر فإن أذن مؤذن في الصومعة وأذن غيره بين يدي الإمام فلا بأس والأذان الثاني أوكد من الأول وعنده يحرم البيع اهـ والأذان الأول أحدثه عثمان رضي الله عنه لما كثروا وهو معنى قول الرسالة وهذا الأذان الثاني أحدثه بنو أمية لأنهم قبيلة عثمان وظاهر هذه النقول أنه بلفظ الأذان الشرعي وقال الزناتي إنه بالفاظ تفيد التعريف بقرب الوقت لا بالأذان الشرعي فإن فات: المبيع فالقيمة : وتعتبر حين القبض : عند ابن القاسم وقيل بعد الصلاة و قال المغيرة يمضي بالثمن واختاره اللخمي لأن الثمن والمثمن لإفساد فيهما نقله الزناتي كالبيع الفاسد : فيما يفوت به من تغير ذات أو سوق وغير ذلك مما يأتي في بابها لا: يفسخ نكاح : عند ابن القاسم خلافا لأصبغ ومثله الخلع فيما يظهر قاله خنغ وهبة : لغير ثواب وإلا فهي بيع وصدقة : خلافا لعبد الوهاب في الفرعين ومبنى الخلاف هل علة منع البيع شغله عن السعي فيفسخ كل عقد أو خوف استبداد بعضهم بالربح وعليه فلا تفسخ هبة ولا صدقة ولانكاح بخلاف البيع وهو أحسن إذ لا كبير مضرة في فسخه لأنه يرد إلى كل واحد ماله بخلاف الهبة والصدقة لأنه ملك شيء بلا عوض فيبطل عليه. ولما قدم المص أنها تلزم من لا عذر له شرع يبين العذر المسقط لها فقال وعذر تركها: أي المبيع للتخلف عنها و: ترك الجماعة : في المسجد لفرض غيرها شدة وحل : بالتحريك وهو الطين الرقيق في الطرق و: شدة مطر : وظهره أنه بانفراده عذر وهو ما في المقدمات والذي في الكافي أن المطر الوابل مع الوحل عذر و: شدة جذام : لأنه يضر بالناس ولم يشترط عب شدته و: شدة مرض : بأن لم يقدر معه على الإتيان إلا بمشقة وكذا خوف زيادته كما في الكافي وإن قدر على ركوب بأجرة يسيرة لزمته نقله في ضيحه عن شيخه وقال الزناتي إنه يستحب له ذلك وذكر أن كبر السن

عذر ومثله للقباب عن مالك **وتمريض** : لقريب أو غيره إذا لم يجد من يقوم به وإشراف قريب : على الموت لا لتمريضه بل لما يدهم ذا القرابة من شدة المصيبة قاله في ضيحه ونحوه: كزوجه وعبدته وشيخه وصديقه وفي الكافي أن التخلف على ولي حميم حضرته الوفاة وليس عنده من يقوم به عذر وقد فعل ذلك ابن عمر اهـ يعني أنه دعي إلى سعيد بن زيد وقد احتضر فمضى إليه وترك الجمعة ذكره القباب وفي المقدمات أن الشغل بجنائز من لم يجد من يكفيه أمرها وخشي عليها التغير بالتأخير أو يكون في الموت وجود بنفسه عذر اتفاقا وخوف على مال: يوخذ بقهر أو سرقة لعورة بيته إذا خرج وفي يسير لايجحف خلاف ذكره الزناتي قال خع وكذا خوف على عرض أو دين كخوفه إلزام قتل رجل أو ضربه أو يمين بيعة ظالم أو: على نفس مما يضر مثل حبس ظلما أو ضرب : أو قتل والأظهر: عند ابن رشد والأصح : عند غيره من الشيوخ أو خوف حبس معسر : يحبسه غرماؤه فإنه عذر خلافا لسحنون وأما غير المعسر فلا يعذر بخوف حبس غرمائه إياه وعليه يحمل ما في المقدمات من أن خوف المدين من سجن غرمائه لا يعذر به اتفاقا ولمالك في العتبية لا أحب أن يترك الجمعة من دين عليه يخاف في ذلك غرماءه ومعناه عند ابن رشد إذا خاف إن ظفروا به أن ينتزعوا منه ماله أو ينصفوا منه ولا يؤذوه نقله في ضيحه أو عري : بأن لا يجد ثوبا أو وجد ما لا يليق به ورجاء عفو قود: أي قصاص يطالب به وهو إن ظهر لطالبه لايعفو عنه وأكل : ما رائحته تؤذي الناس مثل كثوم : أو بصل أو كرات ويحرم أكل ما ذكر بالمسجد وكذا بغيره لمن يريد جمعة أو جماعة أو مجلس علم أو مصلى عيد إلا أن يقدر على إزالة رائحته وهل يجوز دخول ءاكله المسجد لغير جمعة وجماعة أو يكره قولان ذكرهما خع وألحق بعضهم بما ذكر داء البخر والجرح المنتن والصنان والبرص الذي يتأذى بريحه. وزاد غيره من يؤذي الناس بلسانه فإنه يخرج من المسجد ويبعد منه ذكره ميارة كريح عاصفة بليل : فإنها تبيح التخلف عن الجماعة وأما الجمعة فلا تكون بليل لا عرس : بالكسر أي امرأة إن تزوجها على غير زوجة وإن كانت على زوجة فقولان وإنما لم تكن عذرا لأنه لا مشقة في حضوره ولا مضرة عليها أو عمى: ظاهره وإن لم يجد قائدا وهو كذلك عند سند لأن الناس في الطرق كثير يهدونه والذي في المقدمات أنه إن وجد قائدا بلا أجرة أو طرا له العمى في بلد يعرف طريقه فليس بعذر وإن كان لا قائد له ولا يهتدي فذلك عذر اتفاقا أو شهود عيد وإن أذن الإمام : له في التخلف قال فيها ومن شهد العيد يوم الجمعة فلا يسقط عنه الجمعة وإن أذن له الإمام اهـ ظاهرها سواء سكن في المصر أو خارجه خلافا لعطاء بن أبي رباح وأحمد في الأول والأخوين وابن وهب في الثاني وهو أحد قولي مالك ذكره تت وبالله تعالى التوفيق.

**فصل:** في صلاة الخوف أي في صفة أداء الفريضة حال الخوف وليس المراد أن له صلاة كالعيد والكسوف واختلف في أول صلاة صليت في الخوف هل صلاها في ذات الرقاع سنة خمس أو في غزوة عسفان أو جهينة أو غزوة نجد وغطفان وذكر ذلك تت وهي باقية الحكم بعده صلى الله عليه وسلم خلافا لأبي يوسف وابن القصار ودليل الجمهور عموم الآية رخص: توسعة وجوازا لا وجوبا وإلا لما صح أن يصلوا أفذاذا ولا سنة وإلا لأعادوا في الوقت إذا صلوا أفذاذا لقتال جائز:

سواء وجب كقتال المشركين والدفع عن النفس أو لم يجب كالدفع عن المال وهزيمة مباحة بخلاف ما لم يجز كهزيمة لم تبح بأن فروا عن مثلهم وقتال المسلمين وقطع الطريق وفي حكم الجائز الخوف من السباع كما في ح أمكن تركه لبعض: منهم لكون غيره يقاوم العدو قسمهم: وهذا معمول رخص ظاهره في سفر أو حضر وهو المشهور ومنعه ابن الماجشون في الحضر وعلى الأول فالجمعة كغيرها قاله في ضيحه وإن: كانوا وجاه: بضم الواو وكسرهما القبلة: بأن كان العدو في جهتها يرونه إن قصدهم وقيل يجعلهم الإمام صفيين يصلي بهم جميعا فإذا سجدوا حرسهم الثاني فقط ثم يسجدون ويتبعونه ويسلم بهم كلهم وهو الذي في الكافي وذكر الزناتي أنه روي أنه صلى الله عليه وسلم صف صفيين وراءه فركع بهم جميعا ثم سجد بالصف الذي يليه فلما قام سجد الصف الثاني وقاموا فتأخر الصف المتقدم وتقدم الآخر فركع الثانية جميعهم ثم سجد بالصف الذي يليه فلما جلس بهم سجد الآخرون فسلم بجميعهم قال واختارها كل من سمعها من متأخري أصحاب مالك والشافعي إذ ليس فيها كبير عمل مخالف لأفعال الصلاة اهـ. وهو نحو ما في الكافي أو: وجدهم العدو على دوابهم: إن احتاجوا إليها فيصلون إيماء قسمين: هذا معمول قسمهم سواء استتوا أم لا كثروا أو قلوا لتصلي طائفة معه وتقف طائفة تحرسهم وهذا إن لم يرج انكشاف العدو في الوقت وإلا أخروا إلى آخره وعلمهم: الإمام كيف يفعلون وجوبا إن جهلوا وإلا فندبا لأنه محل دهش ولأنها صلاة غير مألوفة وصلى بأذان وإقامة: بالطائفة الأولى في: الصلاة الثنائية: كالصبح والسفري والجمعة ركعة: والطائفة الأخرى تحرس وإلا: تكن ثنائية بل ثلاثية أو رباعية في الحضر فـ: إنه يصلي بالأولى ركعتين ثم قام: بعدما صلى مع الأولى ساكتا أو داعيا: الله أن يكشف عنهم ما نزل بهم ولا يتعين الدعاء فيجوز التسبيح والتهليل أو قارئا في الثنائية: في السر لا في الجهر لئلا يخلط عليهم ويطول القراءة ليدركوها وقيل لا يقرأ فيها وبه صدر القباب واقتصر عليه الزناتي وقال بل يسبح ويذكر حتى إذا كبروا قرأ إذ لو قرأ قبلهم فاتتهم قراءته ولا يقرأ في غير الثنائية إذ لا يقرأ في الثالثة من المغرب أو رباعية إلا بالفاتحة فقد يفرغ منها قبلهم فهو خير في الثنائية بين ثلاثة أمور وفي غيرها بين أمرين وفي قراءته فيها قولان ذكرهما في ضيحه وفي قيامه: بعد فراغه من تشهده بغيرها: من ثلاثية أو رباعية كما في المدونة وفي الكافي أنه الأشهر أو بقائه جالسا كما لابن وهب تردد: في النقل وفي ضيحه عن ابن بزيرة أنه ينتظرهم جالسا إن كان في محل جلوس وإلا فهل ينتظرهم جالسا أو قائما قولان وشهر القباب أنه يقوم وقيل إذا فرغ من تشهده أشار لمن خلفه وأتموا وهو جالس حتى يأتي غيرهم و: إذا صلى بالأولى ركعة أو ركعتين أتمت الأولى: صلاتهم أفذاذا فان أمهم أحدهم صحت له دونهم نقله سند عن ابن حبيب قاله تت وانصرفت: وجاه العدو ثم صلى بالثنائية: إذا أتمته ما بقي: من صلاته وتشهد وسلم فأتوا لأنفسهم: قضاء أفذاذا فيقرعون الفاتحة وسورة لا بناء وقيل لا يسلم الإمام ويشير إليهم ليتأتموا ثم يسلم بهم ليكون السلام مع الثانية كما كان الإحرام مع الأولى وقال أشهب إن الأولى تنصرف قبل أن تتم وتأتي الثانية يصلي بها ما بقي فإذا سلم قضت ما فاتها ثم قامت بمحل الأولى ثم أتمت الأولى بمحلها إن أمكن و: لكون ما ذكر من صفتها رخصة لا شرطاً لو صلوا: طائفتين بإمامين: كما اختاره أبو يوسف ومن وافقه على نسخ صلاة الخوف أو بعض: منهم فذا: وبعض بإمام أو

كلهم أفذاذا كما قال ابن المواز وخرج عليه اللخمي صلاتهم بإمامين ولذا اعترض على المص بأنه ذكر المخرج وترك المنصوص ذكره تت جاز: ذلك وإن لم يمكن: قسمهم لكثرة العدو أو لالتحام القتال أخسروا: الصلاة لآخر: الوقت الاختياري: كما استظهره في ضييح قياسا على الرازي للماء في التيمم بجامع وجاء كل منهما إيقاع الصلاة على الوجه الجائز واستظهر بان هارون انه الضروري فكان حق المص أن يقول لآخر الوقت والأظهر الاختياري أو يعبر بالتردد لعدم النص.

**تنبيه:** فالمصنف هنا يفيد أن مصلحة الوقت المختار أرجح من مصلحة استيفاء الأركان والخشوع والاستقبال كما رجحت في التيمم على مصلحة طهارة الماء و: إن دام الخوف حتى لم يبق من الوقت إلا قدر الصلاة صلوا إيماء: ويكون السجود أخفض من الركوع وتسمى صلاة المسايقة وظاهره سواء كانوا طالبين أو مطلوبين كما لابن حبيب وقال ابن عبد الحكم أن كانوا طالبين لم يصلوا إلا بالأرض صلاة أمن وفي الطراز أنهم إن فروا حد عن اثنين فهو عاص لا يرخص له إلا أن يكون متحرفا أو متحيزا إلى فئة نقله تت ك: ما يصلون إيماء إن دهمهم: بفتح الهاء وكسرهما أي غشيهم عدو بها: أي فيها وقد ابتدأوها أمين فانهم يتمونها بالإيماء إذ لم يمكن قسمهم ولا ركوع ولا سجود وحل: في صلاة المسايقة ما حرم في غيرها للضرورة: ومنه مشي: فيها وإن كثر وركض: برجله لدابته طالبا أو فارا أو طعن: برمح وعدم توجه: لقبله وكلام: لغير إصلاحها كتحذير من عدو أو أمر بقتله أو تشجيع وإمساك: بسلاح ملطخ: بدم أو غيره إن احتاج له أو كان يخشى ضياعه وإن أمنوا بها: أي في صلاة الخوف ابتدأت بقسم أو مسايقة أتمت صلاة أمن: وإن حصل الأمن مع الأولى فهل تدخل الثانية معهم ويتمون كلهم أولا بل تصلي الثانية بإمام ثان قولان ذكرهما تت وإن حصل بعد فراغ الأولى رجع إليه منهم من لم يفعل شيئا ومن أتم صلاته أجزأته ومن صلى بعضها أمهل حتى يصلي الإمام ذلك ثم يقتدي به نقله ح عن سند وابن بشير ومن سها منهم حال مفارقتهم ثم رجع له بعد الأمن فهل يحمله عنه لأنه برجوعه له صار كمن لم يفارقه أو لا يحمله لمفهوم قوله ولا سهو على مؤتم حالة القدوة قال عب وهو الظاهر وعليه فيسجد القبلي بين سلام إمامه وسلامه هو والبعدي بعد سلامه وإن أمنوا بعدها: وقد أتمت صلاة خوف فلا إعادة: عليهم على المشهور وقال المغيرة يعيدون كخائف لص أو سبع وفرق للمشهور بأن خوف العدو متيقن غالبا بخلاف اللص والسبع فحكم لكل بأغلب أحواله.

**فائدة:** ذكر عب إن السبع يمكن دفعه بأمور منها صوت الديك فانه يفر منه ونقر الطست ويفر من الهر ولا يقرب حائضا ويتحير عند رؤية النار ويدفع بجر حبل بين يديه وبإعطاء ما يشغله من اللحم ك: ما لا إعادة في سواده: عدد من الناس ظن: عند رؤيته أو الإخبار به عدوا فظهر نفيه: أي نفي ما ظن بعد إن صلوا صلاة الخوف وإن سها: الإمام مع الأولى: سهاوا يوجب السجود سجدت بعد إكمالها: لصلاتها كأن قبل أو بعد وتبطل عليهم إن تركوا قبلي ثلاث سنن وطال وإن سجدوا قبل إمامهم لأن هذا محل ضرورة ثم إن كان سهوه ظاهرا كزيادة فعل وكلام لم يحتج لإشارة وإن كان خفيا أشار لهم فإن لم يفعلوا سبح لهم وإن لم

يفقهوا به كلمهم إن كان نقصا يوجب البطلان وإلا فلا كذا ينبغي نقله عب عن عج فان كان سهوه بنقص وزادوا بعده سهوا غلب جانب النقص وإلا: بان سها بعدها مع الثانية سجدت: الثانية القبلي: معه وكذا لو لم تدرك موجب بل سها قبلها والبعدي بعد القضاء: لما فاتها وكذا تفعل ذلك في سهوه قبلها فالثانية يلزمها سهوه معها وقبلها والأولى لا يلزمه سهوه بعدها لانفصاله وكذا لو احدث وتكلم عمدا بعدها لم تفسد صلاة الأولى وإن: خالف شرعه وصلى في: صلاة ثلاثية أو رباعية بكل: من الطوائف ركعة: بأن جعلهم طوائف بقدر الركعات بطلت: صلاة الأولى: مطلقا و: صلاة الثالثة في الرباعية: لان الطائفتين فارقتا الإمام في غير محل مفارقة كغيرهما: أي غير الأولى وثالثة الرباعية وهي الطائفة الثانية منهما والأخيرة منهما على الأرجح: عند ابن يونس تبعا لقول سحنون أنها تبطل على الكل والإمام لأنهم خالفوا سنتهم وكذا لو صلى بالأولى في المغرب ركعة وبالثانية ركعتين لوقوف الإمام في غير موضع قيام وفي ضيحه أنه الأظهر ولذا قدمه هنا على قوله وصحح خلافه: أي خلاف القول بالبطلان وهو صحة صلاة الطائفة الثانية وصحة الأخيرة والإمام فقط صححه جب تبعا للأخوين واصبغ وابن حبيب والله تعالى: اعلم وبه التوفيق.

**فصل:** في حكم صلاة العيد ومن يؤمر بها ووقتها وصفتها ومحلها وسمي عيدا لأنه يعود على الناس بالفرح والسرور أو لعوده كل سنة وعينه وأو قلبت ياء لكسر ما قبلها سن: عينا كما في الخطاب وقيل فرض كفاية ذكره ابن رشد لعيد: أي فيه أو لأجله فطرا كان أو أضحي ركعتان: نائب فاعل سنة لمأمور الجمعة: وجوبا فيشمل من على كفرسخ ومأمور الجمعة ذكر حر بالغ مقيم وفي غيرهم من امرأة وعبد ومسافر وصبي قولان فقال ابن حبيب يؤمرون والمشهور لا يؤمرون قياسا على الجمعة ذكره في ضيحه وعلى الثاني فالمشهور الجواز فلا كراهة وفي الكافي أنها على أهل الأمصار وأهل البادية وفيها أنه لا يؤمر النساء والعبيد بالخروج إليها وإذا لم يخرج النساء استحباب لهن ان يصلين أفاذا اهـ ولا يؤمر بها حاج لمنى وصلاتهم في ذلك اليوم وقوف بالمشعر الحرام ذكره ح وابتداء وقتها من حل النفل: وهو ارتفاع الشمس قدر رمح وقال الشافعي من طلوعها للزوال: ولا تقضى بعدها وفي العتبية لا يعجبني السفر بعد فجر يوم العيد قبل صلاته إلا لعذر ابن رشد لو طلعت الشمس حرم سفره نقله ح وهو يقتضي إثم من تركها بغير عذر ولعله مبني على أنها فرض عين أو كفاية حيث لا يقوم بها غيره كما قيل بهما.

**تنبيه:** ذكر خش أن أول صلاة النبي صلى الله عليه وسلم لعيد للفطر السنة الثانية من الهجرة وفيها شرعت هي والصوم والزكاة وأكثر الأحكام ولا ينادى: لإقامتها خلافا للشافعي الصلاة جامعة: والحديث الوارد بذلك ضعيف وذكر ح عن ابن ناجي أنه بدعة لعدم وروده وذكر عن يوسف بن عمر وزروق أنه لا بأس ان يقال وإن كان بدعة وفي ضيحه أنه صلى الله عليه وسلم نادى في الكسوف الصلاة جامعة اهـ. والصلاة منصوب بأحضر مقدرا وجامعة حال.



**تنبيه:** قول عب إن الجماعة مندوبة في السنن مخالف لما ذكره ح أول باب الجماعة أنها سنة في العيد والكسوف والاستسقاء وافتتح: أي ابتداء الإمام دون أذان أو إقامة الركعة الأولى بسبع: تكبيرات بتكبيرة الإحرام: أي تعد منها وقال الشافعي لا تعد منها ثم: ابتداء الثانية بخمس غير: تكبيرة القيام: من سجود الأولى قبل القراءة إلا أن يأتى بمن يوخز التكبير عن القراءة كالحنفي والظاهر عند ح أنه يؤخره تبعاً له كتأخير القنوت والقبلي تبعاً لمن يرى ذلك ولو زاد الإمام على السبع في الأولى والخمس في الثانية لم يتبع كما في ح عن النوادر وظاهره زاد عمداً أو سهواً موالياً: للتكبير وفي نسخة مو إلى اسم مفعول صفة للتكبير أي فلا يفصله إلا بـ: قدر تكبير المؤتم: فيفصل بقدره قال جب ويفصل بينهما بقدر تكبير من خلفه اهـ. وأما الفذ فيو إلى التكبير لأنه لا يخشى التخليط وتحراره: أي تكبير الإمام مؤتم لم يسمع: تكبيره ثم كبر وكبر ناسيه: أي التكبير حتى قرأ فإنه يكبر ثم يعيد القراءة وكذا تاركه عمداً وإنما اقتصر على ناسيه لقوله وسجد غير المؤتم إن لم يركع: أي لم ينحن كما مر في السهو وسجد بعده: لزيادة القراءة وهذا على أحد قولين في زيادتها سهواً ذكرهما ابن رشد والآخر مشى عليه المص في قوله أو زاد سورة في أخريه وإلا: بأن ركع تمادى: ولم يرجع للتكبير إذ لا يرجع من ركن لغيره وأخرى أن رفع من ركوعه وسجد غير المؤتم: من أمام أو منفرد قبله: أي السلام لنقص التكبير والمؤتم يحمله عنه أمامه وإنما لم يقيد قوله وسجد بعده بغير المؤتم لأن السجود فيه لإعادة القراءة وهي لا تطلب من المؤتم فله دره ما الطف اختصاره ومدرك القراءة: في الركعة الأولى وقد فاتته تكبير الإمام يكبر: في أثناء تكبير الإمام وروى ابن وهب أن تكبيره حينئذ كالقضاء في حكم الإمام وإنما يكبر للإحرام فقط وأجيب بأن ذلك ليس بقضاء لخفة الأمر فمدرك: قراءة الثانية يكبر خمسا: غير الإحرام ثم: في قضاء الأولى سبعا بالقيام: على المشهور وقال ابن حبيب يكبر مدرك الثانية ستاً ويقضي ركعة بست والسابعة تقدمت نقله جب وفي ح عن اللخمي أنه على القول بأن ما أدركه آخر صلاته يكبر خمسا ويقضي سبعا وعلى القول أنه أولها يكبر سبعا ويقضي خمسا وإن فاتته: الثانية ولم يدرك ركوعها بنى على إحرامه ثم قضى الأولى بست وهل بغير: تكبيرة القيام: فتكون سابعة أو لا يكبر للقيام ولو قال المص وهل يكبر للقيام لواقف انتقل تأويلان: لقولها من أدرك الجلوس كبر وجلس ثم يقضي بعد سلام الإمام ما بقي من التكبير اهـ والأول لابن رشد والثاني لعبد الحق واللخمي ونسب إحياء ليلته: بالعبادة من ذكر وصلاة وغيرهما لخبر "من أحيأ ليلتي العيد وليلة النصف من شعبان لم يمت قلبه يوم تموت القلوب" ذكره ح والأظهر عنده أن الإحياء إنما يحصل بإحياء معظم الليل وقيل يحصل بساعة و: ندب على المشهور غسل: وقيل سنة وعليه جب ورجحه اللخمي وسند قاله ح وذكر أنه لا يشترط اتصاله بالعدو وكونه بعد: صلاة الصبح: ففي الغسل بعده فضيلتان وقبله فضيلة واحدة وندب تطيب: بالطيب وتزيين: بثياب جديدة أما النساء فلا يتطيبن ولا يتزينن إذا خرجن وندب للرجل قص شارب وظفر وحلق عانة ونتف إبط وإن: كان ما ذكر لغير مصل: فيندب ذلك للخارج لها وغيره وقيل لا يغتسل من لا يؤمر بصلاة العيد بناء على أن الغسل لها وقيل يغتسل بناء على أنه لليوم واستظهره ح لأن الغسل من كمال التطيب إذ لا يظهر له كبير فائدة إذا لم يكن البدن نظيفاً قال ولا ينبغي لأحد ترك إظهار زينة وطيب في الأعياد تخشعا مع القدرة عليه فمن

تركه رغبة عنه فهو مبتدع وذكر عب عن والده أن المبالغة ترجع للإحياء أيضا اهـ. ويؤيده ما في الخبر من ذكر ليلة النصف من شعبان إذ لا صلاة هناك ومشى: على رجليه في ذهابه: إلا أن يشق لبعده أو علة وأما في رجوعه فلا يندب لفراغ القرية ويستحب أن يرجع من طريق أخرى كما في الرسالة وفطر قبله: أي قبل ذهابه في: عيد الفطر: ليقوى على المشي ولفعله عليه السلام وذكر ح عن الباجي أنه يندب أن يفطر على تمرات وتر وتأخير: أي الفطر في: عيد النحر: ليفطر على لحم أضحيته و: ندب خروجه: للصلاة بعد الشمس: لمن قرب منزله وإلا فبقدر ما يصل للمصلي وأما الإمام فيخرج بقدر ما إذا وصل حل النفل ويندب تأخره عن خروج الناس كما يفيد قوله الآتي وهل لمجيء الإمام وتكبير فيه: أي في خروجه حينئذ: أي بعد الطلوع لا: أن خرج قبله: لأنه ذكر شرع للصلاة فلا يسبق وقتها كالآذان وصحح خلافه: وهو أنه يكبر ولو خرج قبل الطلوع لا سيما في الأضحية وقول عب ولو خرج قبل الفجر يردده أن المنقول في ابتدائه أربعة أقوال طلوع الشمس أو الأسفار أو الانصراف من الصباح أو وقت غدو الإمام تحريا ذكرها ح عن ابن عرفة وجهه به: بحيث يسمع من يليه فوق ذلك ليظهر الشعيرة فيعلم الجاهل ويذكر الغافل ولا يرفع صوته حتى يعقره لأن ذلك بدعة ويخرج عن حد الوقار والمرأة تسمع نفسها فقط كما في ح وذكر أنهم لا يمشون على صوت واحد لأنه بدعة بل يكبر كل إنسان لنفسه ولا يمشي على صوت غيره وذكر عب إن هذا في الطريق وأما في المصلي فيجوز أن يكونوا فرقتين فإذا فرغت إحداها من التكبير سكنت وأجابت الأخرى بمثل ذلك كما وقع بالقيروان بحضرة أبي عمران الفاسي وأبي بكر بن عبد الرحمن فاستحسنه وقال ابن ناجي أنه استمر عليه العمل بإفريقية بمحضر أكابر الشيوخ وهل ينتهي التكبير لمجيء الإمام: للمصلي أو لقيامه: في ذلك المحل تأويلان: لقولها ويكبر في الطريق وفي المصلي حتى يخرج الإمام فيقطع والأول فهم ابن يونس والثاني فهم اللخمي ونحوه في الكافي وليس المراد بقيامه للصلاة دخوله فيها كما توهم عج ومن تبعه لمخالفته للنقل قال جب والقطع بحلول الإمام محل الصلاة وقيل محل العيد اهـ ضيح أي محل صلاة الإمام نفسه ومحل العيد هو المصلي و: ندب للإمام نحر أضحيته بالمصلي: أو يجب ليعلم الناس ذلك مخافة فعلهم قبله فلا تجزئهم كما يأتي في بابها وإيقاعها: أي صلاة العيد به: أي بالمصلي خارج البلد حتى بالمدينة قال في الكافي ولا تصلي في المسجد إلا من ضرورة إلا بمكة: فيصل إليها بمسجدها إلا بعذر لأن رؤية البيت عبادة لخبر "ينزل على البيت في كل يوم مائة وعشرون رحمة ستون للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين إليه" اهـ. وندب رفع يديه: إذا كبر في أولاه: أي التكبير وهي تكبيرة الإحرام كما صرح به غير واحد لا في كل من الركعتين كما توهم تت فقد روى مطرف أنه يرفع في الجميع نقله جب وقراءتها: أي صلاة العيد بعد الفاتحة بكسبج: اسم ربك الأعلى في الأولى والشمس وضحاها: في الثانية ونحوهما من قصار المفصل وفي ضيح عن مسلم وأبي داود والترمذي أنه صلى الله عليه وسلم قرأ ق واقتربت وأنه كان يقرأ في العيدين والجمعة بسبح وهل أتيتك وخطبتان كالجمعة: في الصفة لا في الحكم فيجلس قبلهما على الأشهر وبينهما ويفعل فيهما من التقصير والقيام كما مر واقتصر ابن عرفة على سنيتها ذكره ب و: ندب سماعهما: بأن ينصت لهما وليس من تكلم هنا كمن تكلم في خطبة الجمعة وإذا

أحدث هنا أو في خطبة الاستسقاء تمادى لأنهما بعد الصلاة قاله في ضيحه أي بخلاف الجمعة و: ندب استقباله: بالصف الأول وغيره إذ ليسوا منتظرين الصلاة بخلاف الجمعة وبعديتهما: للصلاة وكذا كل خطبته إلا في الجمعة ويوم عرفة وإنما قدمت في الجمعة لأنها شرط فيها بخلاف العيد ومن شأن الشرط تقدمه ويذكر الإمام في خطبته الفطر زكاته ويحض على الصدقة وفي خطبته للأضحى يأمر بالأضحية ويصف الزكاة وأعيدتا إن قدمتا: استحبابا قاله جب و: ندب استفتاح: أي ابتداء الخطبة بتكبير وتخليلها: أي الخطبة به بلا حد: في ذلك وقيل يستفتح بسبع تكبيرات ويخللها بثلاث وهل يكبرون بتكبيره قولان ذكرهما ح.

فرع: ذكر ح عن ابن بشير أنه لا بأس باتخاذ المنبر في العيد كما فعله عثمان رضي الله وذكّر عن المدخل أنه يخطب على الأرض لا على المنبر فإنه بدعة اهـ. والظاهر رجحان ما لابن بشير لنقله عن عثمان فلا بدعة فيه و: ندب إقامة: صلاة العيد من لم يؤمر بها: استئنا كعبد وامرأة ومسافر قال جب ويؤمر بها من تلزمه الجمعة وفي غيرهم قولان وفي الكافي أنها ليست على مسافر ولا على أهل منى والحاج لأنه مشغولون بغير ذلك ولا بأس بشهود النساء لها ومن يضبط نفسه من الصبيان أو من فئاته: ممن يؤمر بها وهل يصلون جماعة أو لا قولان وعلى الأول فلا يخطبون ذكره تت وذكر ح أن الأصح جواز جمعهم وعليه فمن فاتته أو تخلف عنها لعذر لا يخطب لها بلا خلاف وكذلك العبيد والمسافرون وتكبيره: أي المصلي رجلا كان أو امرأة أو منفردا وقيل لا يكبر النساء إثر خمس عشرة فريضة: لأن التكبير من شعائر الصلاة في أيام النحر واثّر سجودها البعدي: فلا يكبر إلا بعده كما في ضيحه ويقدمه على التسبيح وآية الكرسي قاله خع من ظهر يوم النحر: وآخره صبح الرابع لا: يكبر إثر نافلة: على المشهور تبعث فرضت أو لا و: لا بعد مقضية فيها: أي في أيام التشريق مطلقا: فاتت فيها أو قبلها وكبر ناسيه: أي التكبير إن قرب: بأن بقي في مجلسه لأنه إنما شرع تابعا للصلاة وإن بعد سقط على المشهور فالأمر فيه كمن سلم سهوا فما منع فيه البناء اسقط فيه التكبير هنا وما فلا وفي ح عن ابن حبيب أنه إن انصرف من صلاته فإن قرب من مصلاه جلس مستقبل القبلة وكبر وإن تباعد فلا شيء عليه وقول الجلاب أن من ترك التكبير خلف الصلاة أيام التشريق كبر إن كان قريبا اهـ. ظاهره يشمل العامد و: كبر المأموم إن ترك إمامه: لأنه مستحب لكل منهما وندب أن ينبه الإمام عليه بالكلام قاله عب و: ندب لفظه: الذي في المدونة وهو الله أكبر ثلاثا: متوالية ويجزئه الثلاث وإن لم يعد لها مرة أخرى كما هو ظاهر النقل والحديث قال س يكررها مرة بعد مرة وإن قال بعد تكبيرتين لا اله إلا الله ثم تكبيرتين والله الحمد فحسن: واختاره في الكافي وخير في الرسالة بينهما والأول هو الذي في المدونة وكره: لمصلي العيد تنفل بمصلي: صليت فيه العيد قبلها: أي الصلاة لأن الخروج لها بمنزلة طلوع الفجر في أنه لا يصلي قبله نفل وغيره وبعدها: على المشهور لئلا يكون ذلك ذريعة لإعادة أهل البدع لها لزعيمهم أنها لا تصح خلف أمام غير معصوم لا: يكره ذلك التنفل إلا للإمام كما في ح إن صليت بمسجد فيهما: أي قبلها وبعدها خلافا لابن حبيب وقيل يتنفل بالمسجد بعدها لا قبلها وقيل عكسه ذكر ذلك كله في ضيحه وبالله تعالى التوفيق.

**فصل:** في حكم صلاة الكسوف وصحتها يقال كسف وخسف بفتح السين وضمها فيهما وهل هما مترادفان أو ما بالكاف للشمس وما بالخاء للقمر ورجحه في القاموس قولان وضَعَفَ الزناتى الأول والقول بان الخسوف ظلمة الجميع والكسوف ظلمة البعض وقال إن حديث أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته من تغليب صفة المذكر على صفة المؤنث وقال أن إضاءة القمر بمقابلته لقرص الشمس فإذا حال بينهما ظل الأرض غيبه عن الناظر حتى يجاوز الظل أو طول ذلك مدة واشدها ما يقع ليلة أربع وعشرين وأخفها ما يقع ليلة ثلاثة عشر أو خمسة عشر والشمس مضيئة بنفسها ونورها لم يستفد من غيرها فإذا استتر القمر تحتها لأن فلكه تحت فلكها وحالت فرصته بينها وبين الناظرين تغير بذلك لونها ولا يتفق لها ذلك إلا في الثامن والعشرين وقال القلشاني إن سبب كسوفها بقدرة الله تعالى: انه إذا وافق في آخر الشهر كون مركز القمر على نطاق البروج حال بين الناظرين والشمس وسترها وعلى حسب عرض القمر في الرؤية يكون قدر حجابها وأما القمر فقدر كسوفه متحد في البلدان وجرم الشمس اكبر من جرم الأرض وجرم الأرض اعظم من القمر وذكر عن ابن رشد أن معرفة الكسوف ليست غيبا لأنها مدرك بالحساب ويكره الاشتغال به لأنه لا يعنى وقال عليه السلام "من حسن إسلام المرء ترك ما لا يعنيه" وفي الإنذار به قبل كونه ضررا في الدين نظر الجمال انه من الغيب سن: عينا لغائب أو صبي عقل الصلاة ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا كما في ح عن ابن حبيب وان لعمودي: أي أهل البادية ومسافر لم يجد سيره: فإن جد سيره لم تسن في حقه لئلا يفوت مقصده وقيل لا يؤمر بها إلا من تلزمه الجمعة ذكره ح لكسوف الشمس: متعلق بسن ونائبه قوله ركعتان: قبل انجلائها سرا: فلا يجهر فيهما كسائر السنن بزيادة قيامين: إذ يزداد في كل ركعة قيام وركوعين: كذلك ففي كل ركعة يزداد ركوع كما يأتي في صفتها و: سن ركعتان ركعتان: أي يكررها لكسوف القمر: إلى انجلائه ونبه المص بتكرير ركعتين على استمرار ذلك حتى ينجلي وسنة صلاة خسوف القمر طريقة اللخمي والجلاب قاله ح وفي ضيحه أنها فضيلة كالنوافل: في أن في كل ركعة ركوعا واحدا ويسلم بعد كل ركعتين ووقتها الليل كله فإن طلع منخسفا بدأ بالمغرب وان انخسف مع الفجر لم يصلوا خلافا للشافعي لان القصد رد نوره وقد أغنى عنه النهار جهرا: لأنها نافلة ليل بلا جمع: بل أفذاذا في البيوت وجوز أشهب الجمع وصوبه الخمي نقله ح وندب: أن يصلي لكسوف الشمس بالمسجد: كالمصلى قال في الإرشاد وصلاة كسوف الشمس ركعتان يجمع لها بالمسجد بغير آذان ولا إقامة ولا خطبة اهـ وأما لخسوف القمر فيندب فيها الانفراد في البيوت وقراءة البقرة: في القيام الأول من الأولى ثم هوالياتها: من السور في: بقية القيامات: فيقرأ في الثاني من الأولى آل عمران وفي الأول من الثانية النساء وفي الثاني منها المائدة ويبدأ بالفاتحة كل قيام كما في التلقين والكافي وشهره جب وغيره وقيل لا يقرأها إلا في الأول والثالث لأنهما ركعتان ولا تكرر الفاتحة في ركعة واحدة ذكره في ضيحه وندب وعظ بعدها: أي الصلاة لان الوعظ إذا كان بعد الآيات يرجى تأثيره في القلوب وذكر ح ان الإمام يستقبلهم إذا سلم فيعظ ويلح بالدعاء والتكبير والصدقة والعق وركع ركوعا كالقراءة: في الطول ولا يقرأ فيه بل يسبح وفي دعائه قولان قاله ح وسجد كالركوع: ومفاد التشبيه أنه دون الركوع قال في الإرشاد وهل يطيل السجود قولان فإن لم يطل قيامه أو

ركوعه أو سجوده سجد قبلها ولا يطيل فصل سجديته إجماعاً ولا تشهده نقله ح  
عن سند ووقتها كالعيد: من حل النفل للزوال فلو كسفت بعده لم يصل على  
المشهور ولو طلعت مكسوفة لم يصل حتى يحل النفل ويقفون للدعاء والذكر فإن  
تمادت صلوا وإلا فلا وتترك الركعة بالركوع: الثاني فإن كان من الأولى لم يقض  
شيئاً وإن كان من الثانية قضى ركعة بقيامين وركوعين ولا تترك بالركوع الأول  
إن زوحم عن الثاني لأن الأول سنة والثاني هو الفرض قاله في ضيحه وكذا القيام  
الذي قبله فإن ركع الأول بنية الثاني بزحام أو رعاف لا يبطل فإن كان الفائت  
من الأولى فانت بالرفع وقضاها بعد سلام الإمام وإن كان من الثانية أتى به ما لم  
يرفع من سجودها ولا تكرر: في يوم وأحد وإن لم تظهر الشمس إلا إن يكرر  
الكسوف وإن انجلت: الشمس كلها في إثائها: أي الصلاة ففي إتمامها: كالنوافل  
بركوع وأحد وسجدين لأنهما شرعتا لعة وقد زالت وإتمامها على صفتها بقيامين  
وركوعين بلا تطويل هذا إن انجلت بعد تمام ركعة والا قطعت قاله عب قولان:  
لسحنون واصبغ وقدم: على كسوف فرض خيف فواته: كجنازة خيف تغييرها  
وليس منه من نام عن فرض أو نسيه لأن وقت المنسية غيره مضيق على  
المشهور وفرضها عبد الحق في الكسوف والجمعة فقال إذا اجتمع كسوف وجمعة  
قدمت الجمعة عند خوف الفوات وإن أمن منه قدمت صلاة الكسوف ولو اجتمعت  
مع هاتين جنازة قدمت إلا أن يضيق وقت الجمعة ذكره ب ثم كسوف: فيقدم على  
عيد وإن كان أكد منه كما مر لئلا تتجلي الشمس قبل صلاتها فتقوت سنة الكسوف  
ثم عيد: خيف فوات وقته وآخر الاستسقاء ليوم آخر: لأن يوم العيد يوم تجمل  
والاستسقاء ضد ذلك وفي ضيحه عن عبد الحق أنه إذا اجتمع كسوف واستسقاء  
وعيد وجمعة في يوم وأحد بدأ بالكسوف لئلا تتجلي الشمس ثم بالعيد ثم بالجمعة  
ويترك الاستسقاء ليوم آخر قال المازري ولم أزل أعجب من ذلك إذ لا يكون  
كسوف يوم العيد لأنه إنما يكون في نصف الشهر الثاني أهـ. وأجيب بان  
المقصود ما يقتضيه الفقه بتقدير الوقوع وقد ثبت كسوف الشمس يوم موت إبراهيم  
ابن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يوم عاشوراء وكذا كسفت يوم قتل الحسين  
رضي الله عنه وكان يوم عاشوراء وفي ذلك رد على أهل الهيئة لزعمهم أنها لا  
تكسف في أول الشهر والله تعالى اعلم وبه التوفيق.

**فصل:** في الاستسقاء وهو طلب السقي سن الاستسقاء: عينا على كل بالغ ولو  
عبداً للزرع: أي لأجل إنباته أو إحيائه أو شرب: لأدمي أو غيره بنهر: متعلق  
بالاستسقاء وقول عب بسبب تخلف نهر تكلف لا يحتاج له أو غيره: كمطر أو  
عين قال في الإرشاد تسن الصلاة لطلب الغيث وإن: كانوا بسقينة: في بحر مالح  
أو غيره حيث لا يمكن الوصول إليه فيستسقون بالمطر فإن لم يحتج له لمحل ولا  
شرب بل كان لطلب لمزيد من فضل الله فهو مباح ولا تقام الصلاة لرفع المطر بل  
يدعون برفعه عنهم كما روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال "اللهم حوالينا  
ولا علينا اللهم على الآجام والآكام والظراب ومنابت الشجر" ركعتان: بدل من  
الاستسقاء وقال أبو حنيفة الاستسقاء دعاء لا صلاة معه نقله القباب وابن جزري  
جهرًا: لأن كل صلاة لها خطبة يجهر فيها ويقرأ فيها بكسبح والشمس ولا أذان لها  
ولا إقامة وكرر: الاستسقاء جوازاً كما في المدونة والتلقين لا استئنا كما زعم عب  
إن تأخر: المطلوب بأن لم يحصل ما يكفي وذكر الزناتي أنه استسقى لنيل مصر

خمسـة وعشـرين يـوما متوالية وبعدها فاض وفيهم القضاة كالليث وابن القاسم وابن وهب وأشهب وخرجوا: ندبا للمصلى ضحى: ووقتها كالعيد حال كونهم مشاة: فلا يركبون ببذلة: بكسر موحدة وسكون ذال معجمة أي ثياب مهنة لا زينة فيها وتخشع: أي إظهار خشوع لان العبد إذا رأى مخايل العقوبة لم يأت مولاه إلا بصفة الذل مشائخ: والمراد بهم ما قابل الصبية ويصح نصبه حالا ورفعـه بدلا من ضمير خرجوا ومتجالة: وهي من لا أرب للرجال فيها وصبية لا من لا يعقل: لان من شأنهم اللعب والعبث فيشغلون الناس وقيل يخرجون لخبر لولا أطفال رضع وشيوخ ركع ودواب رتع لصب عليكم العذاب صبا وأجيب بان المراد لولا وجودهم لا حضورهم وبهيمـة: عند مالك خلافا للشافعي وذكر الزناتي انه اختلف في صغير لا يعقل والشابة وأهل الذمة والبهائم ولا يمنع ذمي: من الاستسقاء ومنعه أشهب لان فيه إغـازا لهم وفتنة لضعفة المسلمين وانفرد: عن المسلمين بناحية لا بيوم: لئلا يصادف الغيث يومه فيفتتن بذلك ضعفة الناس قاله في الإرشاد ولا بأس بخروج الأطفال والبهائم والقواعد وأهل الذمة معتزلين عن المسلمين لا منفردين بيوم اهـ. ومفاده انهم يخرجون مع الناس ولا ينفردون بوقت ولا يمنعون من إظهار صليبهم إذا تتحوا به عن الجماعة ثم: إذا صلى الإمام خطب كالعيد: أي خطبتين يجلس قبلهما وبينهما ويتوكأ على كعصا وبـدل التكبير: الذي في خطبة العيد بالاستغفار: هنا وذكر الزناتي انه يقول في بدء خطبته استغفر الله سبع مرات ثم يقول وأتوب إليه وأعول في إجابة دعائنا عليه ثم يثني على الله تعالى: ثم يعظهم ويأمرهم أن يستغفروا باستغفاره وذلك لان الاستغفار سبب للمطر والذنب سبب لإمساكه فإذا غفر جاء المطر قال تعالى: ﴿استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يرسل السماء عليكم مدرارا﴾ وقد استسقى عمر رضي الله عنه ولم يزد على الاستغفار فـقيل انك لم تستسق فقال والذي نفسي بيده لقد استسقيت بمجاديح السماء يعني الاستغفار والمجدح كمنبر آلة يحرك بها الطعام في القدر وفي القاموس انه ما يجـدح به السويق وبالغ في الدعاء آخر: الخطبة الثانية: بان يطوله أو يأتي بأحسنه وهو ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي الموطأ انه صلى الله عليه وسلم يقول "اللهم اسق عبادك وبلادك وبهيمتك وانشر رحمتك واحي بلدك الميت" قال في الإرشاد المستحب "اللهم اسقنا من بركات السماء ما تنبت لنا به الزرع وتدر به الضرع وتدفع به عنا الجهد ولا تجعلنا من القانطين اللهم اسق عبادك وبهيمتك واحي بلدك الميت" وفي الكافي وحسن أن يكون من دعائه "اللهم إليك نشكو ما نزل بنا من الجهد والبلاء اللهم اسقنا من بركات السماء ما تنبت لنا به الزرع وتدر به الضرع وتدفع عنا به الجهد ولا تجعلنا من القانطين اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا مريئا غدقا عاما طبقا دائما نافعا يا ارحم الراحمين" مستقبلا: القبلة في دعائه وكذا في التحويل قاله الزناتي ثم: بعد الدعاء حول رداءه يمينه: بدل بعض يساره: أي يجعل ما على يمينه على يساره وبالعكس وما يلي ظهره إلى السماء تفاؤلا بتحول حالهم إلى احسن منها وما أفاده المص من سبق الدعاء للتحويل خلافا ما في المدونة والرسالة والتلقين من تأخر الدعاء عنه بلا تنكيس: فلا يجعل الحاشية العليا سفلى على المشهور خلافا لأصبغ وكذلك: يحول الرجال فقط: دون النساء لئلا ينكشفن قعودا: على المشهور وقيل لا يحول غير الإمام وخص التحويل بالرداء دون غيره من اللباس فلا يحول من لا رداء له وذكر الزناتي أن البرانيس تخلع وتحول ثم تلبس وندب خطبة بالأرض: للتواضع



لا على المنبر و: ندب صيام ثلاثة قبله: أي الاستسقاء وقيل يخرجون في الثالث صائمين لخبر "دعوة الصائم لا ترد" وعلى هذا القول اقتصر الزناتي والقباب وصدقة: لأن المرء يجازى بحسب فعله فانه جاء "من احسن أحسن إليه" ولا يأمر بهما: أي الصوم والصدقة الإمام: وقيل يأمر بهما وقيل يأمر بالصدقة لعلمهم إن أطعموا فقراءهم أطعموا جميعا بل: يأمر قبل الاستسقاء بتوبة: من الذنوب خشية أن تكون سبب منع الغيث قال تعالى: ﴿وما أصابكم من مصيبة﴾ الآية ورد تبعة: بوزن نبقة أي رد المظالم والخروج منها لأهلها وإن يتحلل بعضهم بعضها وجاز تنفل: في المصلى وغيره قبلها وبعدها: أي الصلاة وإنما يكره بمصلى العيد لأن صلاته شعيرة من شعائر الإسلام خاصة بيومها فكان اختصاص محلها بها من خصوص حكمها والاستسقاء إنما قصد به الإقبال على تقوى الله والإكثار من فعل الخير فكان التنفل فيه أليق ولذا استحب فيه العتق والصدقة والصوم والتذلل واختار: اللخمي إقامة غير المحتاج: للمطر صلاة الاستسقاء للمحتاج ولو بعد مكانه لأنه من التعاون على الخير ولخبر "دعاء المؤمن لأخيه عن ظهر غيب مستجاب" قال: المازري وفيه نظر: إذ لم يقم على الصلاة دليل ويكفي الدعاء له وبالله تعالى: التوفيق.

**فصل:** في أحكام الميت من غسل وكفن وصلاة وغير ذلك والميت من فارقت روحه جسدها بعد كمال اجله الذي قدره الله عز وجل والموت عرض يعقب الحياة وقيل زوالها اللهم ثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة برحمتك يا أرحم الراحمين في وجوب غسل الميت: كفاية بمطهر: لا بغيره لأنه تعبد على الأصح ولو بزمزم: خلافا لابن شعبان و: وجوب الصلاة عليه: كفاية كدفنه وكفنه: إدخاله في الكفن فإنهما واجبان اتفاقا عند اللخمي وعن ابن يونس أن كفنه سنة وسنيتها: أي الغسل والصلاة وهو لأصبع في الصلاة وشهره ابن رشد في الغسل وإن الصلاة فرض كفاية ووجوب الأمرين قال به عبد الوهاب وجب وهو الذي في الكافي خلافاً: في الغسل والصلاة فقط وسيأتي أنه إنما يغسل من تقدمت له الحياة بخلاف السقط وكان مسلماً ولو حكماً كمجوسي سباه مسلم ووجد جله وليس بشهيد معترك وتلازما: أي الغسل والصلاة فلا يغسل من لا يصلى عليه لنقص السقط والكافر أو لكمال كالشهيد ولا يصلى على من لم يغسل كخريق ومن انهارت عليه بئر إلا من يمم لتعذر غسله لأن التيمم خلف غسله قال جب ومن تعذر غسله يمم كعدم الماء وتقطيع الجسد وغسل: الميت ك: غسل الجنابة: في صفته فيبدأ بإزالة الأذى عنه ثم يوضأ ثم يغسل رأسه ثم شقه الأيمن ثم الأيسر ويدلك مع صب الماء عند القابسي وبعده عند أبي محمد لكن غسل الميت يكرر كما يأتي وهل يتكرر معه الوضوء قولان ذكرهما جب تعبداً: على المشهور ولذا يمم عند عدم الماء وقال ابن شعبان للنظافة ولذا جوزة بماء الورد وماء القرنفل قاله في ضيح بلا نية: إذ لا يحتاج لها ما يفعله الإنسان في غير بدنه قاله ابن رشد وقال في الغسل فوائد منها إكرام الملكين وتنبيه الناس على أن من تأهب للقدوم على من لا يقدّم إلا طاهر القلب متفرغاً مما سوى الله تعالى: لأنه إذا اعتنى المولى بتطهير جسد يلقى في التراب تنبه العبد إلى تطهير ما هو باق وهو النفس فنسأله تعالى أن يطهر قلوبنا من رعونات الشر ويفرغها من غيره ويملاها من ذكره وقدم: في الغسل الزوجان: فيقدم الحي منهما في غسل الآخر على أقاربه فقد غسلت أسماء

بننت عميس زوجها أبا بكر رضي الله عنه بمحضر الصحابة وغسل علي مع أسماء فاطمة رضي الله عنها ولم ينكر عيه أحد ذكره في ضيحه إن صح النكاح: لا أن فسد إلا أن يفوت فاسده: لا قبله بخلاف ما يفسخ أبدا كالشغار لأنه كالعدم بالقضاء: متعلق بقوله قدم فيقضى به عند التشاجر وإن: كان الزوج عبدا أذن سيده: في الغسل فإنه يقضى له عند ابن القاسم لا عند سحنون نظرا إلى عدم التوارث ذكره في ضيحه وهذا يشمل موت زوجته الحرة وهو خلاف قول عب و ب أنه يقضى له حينئذ أو: مات أحدهما قبل بناء: فإن للحي غسله أن صح النكاح أو: كان بأحدهما عيب: يوجب الخيار ولم يعلم به الآخر إلا بعد الموت لانقطاع خياره بالموت أو وضعت بعد موته: قبل غسله فلها أن تغسله لأنه حكم ثبت لها عند الموت فلا يرتفع بتمام العدة كالميراث والأحب نفيه: أي نفي غسل زوجته إن تزوج أختها: أو نحوها كما لأشهب وقد أجاز ابن القاسم ثم كرهه ذكره في ضيحه وذلك لأنه يشبه الجمع بين الأختين أو تزوجت غيره: بعد موته ووضعها فالأحب أنها لا تغسله وأجاز ابن الماجشون نقله في ضيحه لا رجعية فلا تغسله ولا يغسلها لحرمة استمتاعه بها وروى ابن القاسم في العتبية جواز غسل أحدهما الآخر لحق الموارثة نقله في ضيحه ولا يمنع منه إيلاء ولا ظهار في الزوجة لأنه منوط بالزوجة وهي باقية لا كتابية: فلا يغسلها زوجها المسلم مطلقا لأنها كافرة ولا تغسله هي إن مات إلا بحضرة مسلم: إذ لا تؤمن عليه إذا خلت به وإباحة الوطء: المستمرة للموت: وإن لم يحصل فعله برق: أي بسبب ولو مع شائبة حرية كمذبذبة وأم ولد بخلاف مكاتبه ومعتقة لأجل ومبعضة مشتركة تبيح الغسل من الجانبين: فيغسلها وتغسله لكن لا يقضى لها على الأولياء باتفاق ولا يمنعه حرمة الوطء لحيض أو نفاس وكذا عند البساطي الظهار والذي عند ح وطفى أن الظهار والإيلاء في الأمة يمنعان الغسل لأن فيها أنه منوط بإباحة الوطء ذكره ب لكن لم يظهر فرق بينهما وبين الحيض ثم: إن لم يكن للرجل زوجة أو غابت أو أبت قدم لغسله أقرب أوليائه: على ترتيبهم في النكاح فيقدم ابن فأنه فأب فأخ فأنه فجد فعم فأنه ويقدم الشقيق على غيره وقيل على ترتيب الإرث فيستوي الأخ مع الجد وسيأتي حكم المرأة وقول عب ولو كافرا بحضرة مسلم غفلة إذ لا يترك مسلم لوليه الكافر كما سيقوله المص ثم: إن لم يوجد ولي غسله أجنبي: ذكر ولو كتابيا إن لم يوجد معه ذكر مسلم ثم: إن لم يوجد ذكر غسلته امرأة محرم: بنسب أو رضاع أو صهر وقيل بنسب فقط ذكره جب وهل تستره: كله أو: تستر عورته: فقط وهو الذي في الرسالة تأويلان: والأول ظاهر قولها من مات في سفر ولا رجال معه ومعه نساء فيهن ذوات محرم فيغسلنه ويسترنه وذكر جب قولين هل تغسله من وراء ثوب أو من تحته وفي الكافي والإرشاد أن من اضطر لغسل محرمه غسله من وراء ثوب ثم: إن لم يوجد ذكر ولا محرم يمم: وجهه ويديه لمرفقيه: وقيل لكوعيه ولا يفتقر لنية كالغسل فإن وجد رجل يغسله قبل الصلاة غسله لا إن وجد بعدها إذ لا تكرر كما ييمم لعدم الماء: فإن وجد قبل الصلاة غسل لا إن وجد بعدها أو فيها كما يفيد قوله في التيمم وبوجود الماء قبل الصلاة لا فيها و: خوف تقطع الجسد: كمن تهشم تحت جدار وتزلعه: أي تفسخ الجلد أو بعضه فيحرم الغسل قال جب ومن تعذر غسله يمم كعدم الماء وتقطيع الجسد وكرجل مع نساء غير محارم وصيب على مجروح أمكن: الصب عليه ماء: بأن لم يخف تزلعه وآلا يمم: أن أمكن ك: صبه على مجذور: أو محسوب لم يخف

**تزلعه:** فان خيف يمم إن أمكن وآلا دفن بلا صلاة والمجدور من به الجدي وهو بثر يخرج من الجسد ويدخله القيح وأول ما ظهر في أصحاب الفيل والمحسوب من به الحصبة وهي اصغر من الجدي ولا يدخله قيح والمرأة: أن لم يوجد لها زوج غسلتها اقرب امرأة: إليها كبنت وبنت ابن وهي أولى من بنت البنت وكأم وأخت ثم: إن لم توجد لها قريبة غسلتها أجنبية: ظاهره كالمدونة ولو كتابية وقول عب وتباشير الأجنبية غسلها بلا خرقة حتى عورتها لم يسلمه ب لأنه إذا منع النظر فالجس باليد أخرى ولقول المازري أن المرأة تستر من المرأة ما يستر الرجل من الرجل من سرته لركبته.

**تنبيه:** ذكر تت انه غسلت امرأة امرأة بالمدينة فالتصقت يدها بفرجها فتحير الناس هل تقطع يدها أو فرج الميتة فسئل مالك فقال سلوها ما قالت حين وضعت يدها على فرجها فسئلت فقالت قلت طالما عصى هذا الفرغ ربه فقال مالك هذا قذف فاجلدوها تخلص يدها فجلدوها فخلصت يدها ولف شعرها: إذا غسلت ولا يضفر: عند ابن القاسم وقال غيره يضفر ثلاث ضفائر ناصيتها وقرنيها واستحسنه عياض لما روي البخاري عن أم عطية في غسلها بنت النبي صلى الله عليه وسلم أنهم فعلن ذلك برأسها والمشهور أنها زينب وقيل أم كلثوم ولم يثبت أن ذلك بحضرته لكن الأصل أنه لا يفعل شيء من جنس القرب في زمانه إلا بإذن منه ثم: إن لم توجد امرأة غسلها محرم بنسب أو غيره فوق ثوب: يستر جميعها فيصب الماء من تحت الثوب ويجافى عنها الثوب لئلا يبتل فيلتصق بها فيصفها ويلف على يده خرقة كثيفة ثم: إن لم يوجد إلا أجنبي يمم لكوعها: لان ذراعها عورة اتفاقا بخلاف وجهها وكيفها وإنما جاز أن تيمم الأجنبية الرجل لمرفقيه ولم يجز أن ييممها لمرفقيها لأن تشوق الرجال للنساء أقوى من عكسه قاله أبو الحسن وأظهر منه ما في المعيار أن الوطء من الرجل الحي للميتة أمكن من عكسه فيحرم عليه ما زاد على أقل ما يمكن في التيمم سدا للذريعة نقله ب وستر: الغاسل عورة الميت من سرته لركبته: وقيل إنما يجب ستر السوءتين ومبناه هل الفخذ عورة وإن: كان الغاسل زوجا: أو سيدا وجوز ابن حبيب غسل أحدهما الآخر بادي العورة وقيل يندب لهما الستر إلا أن يكون ثم معين فيجب اتفاقا وركنها: أي صلاة الجنائز أربعة منها النية: أي قصد الصلاة على هذا الميت وإن لم يستحضر أنها فرض كفاية وإن ظن أنه رجل أو امرأة فظهر خلافه أجزاء و: منها أربع تكبيرات: كل واحدة بمنزلة ركعة فان أتى بجنائز أخرى بعد التكبير الأولى نوى إدخالها معها ويشاركهما في الدعاء قاله الزناتي والذي فيها أنه يتمادى في صلاته على الأولى ولا يشاركها معها لأنه إذا لم يزد على أربع فقد كبر على الثانية أقل من أربع وإن كمل لها فقد كبر على الأولى خمسا وإن زاد: الإمام على أربع لم ينتظر: على المشهور بل يسلمون قبله وتصح لهم وقيل ينتظر ليسلموا بسلامه و: منها الدعاء: بعد كل تكبيرة بمنزلة القراءة ولذا لا يقرأ فيها ويدعون مع الإمام فليس كالقراءة معه لان تكثير الدعاء مقصود ودعا: المصلي بعد: التكبير الرابعة على المختار: لالخمي تبعا لسحنون والمشهور خلافه ففي الكافي أنه يثنى بعد الأولى على الله تعالى: ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعوا له بعد الثانية والثالثة ويكبر الرابعة ويسلم وفي الإرشاد انه يثنى على الله تعالى: عقب الأولى وصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الثانية ويدعوا عقب الثالثة ثم

قالا ويسلم عقب الرابعة اهـ وهو مفاد ما في التلقين أنه يدعو بعد التكبيرات واستحب مالك دعاء أبي هريرة وهو اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمد عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم إن كان محسنا فزد في إحسانه وإن كان مسيئا فتجاوز عنه سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ويقول في المرأة إنها أمتك وإن والاه: أي التكبير ولم يدع بينه أو سلم بعد الثالثة: جهلا أو سهوا أعاد: الصلاة في الصورتين إن بعد لفوات ركن وإن قرب رجع وكمل ورجع بنية دون تكبير لئلا يزيد في عوده وصوب ابن ناجي رجوعه به ذكره خع وبني في الصورة الأولى على تكبيرة واحدة ليصلي ما قبلها وإن دفن: قبل إعادتها فعلى القبر: يصلي لأن من دفن بغير صلاة فالأصح جوازها على قبره وذكر ابن جزري انه يخرج ما لم يفت وفواته بفراغ دفنه وقيل خوف تغييره وتسليمة: واحدة خفيفة: أي سرا ولا يرد على إمام أو غيره على المشهور وكأن الرد إنما يلزم على السماع وهي لا يجهر بها وروي عن مالك أنه لا يرد على الإمام إلا من سمعه وسمع الإمام: بها من يليه: على المشهور ليقنتي به وقيل يسرها.

تنبيه: سكت المص عن الركن الخامس وهو القيام فلا تصح بجلوس بناء على وجوبها وتصح به على أنها سنة وصبر المسبوق: بتكبيرة أو أكثر للتكبير: الذي يليه فيحرم معه لأن التكبيرات كالركعات ولا تقضى ركعة كاملة في صلب الإمام وقيل يكبر ويدخل فيها كصلاة العيد وإن لم يبق تكبير لم يدخل الصلاة لأنها فاتته وقيل يدخل ويكبر أربعا ودعا: المسبوق بين التكبيرات إن تركت: له الجنازة وإلا: تترك والى: التكبير من غير دعاء لئلا يصير صلاة على غائب وكفن: الميت بملبوسه: أي بمثل ما يلبسه لجمعة: أو عيد يقضى بذلك عند تشاح الورثة قاله ابن رشد قال جب وخشونته ورقته على قدر حاله اهـ ويحتمل أن يريد المص كفنه بثوب شهد به مشاهد الخير وقدم: الكفن كـ: تقديم مؤنة الدفن: من أجرة غسل وحفر وحنوط من رأس ماله بالمعروف على دين غير المرتهن: باضافة دين وكسر هاء المرتهن فيقدم في رهنه لتعلق حقه بعينه وحوره له قبل الموت وكذا كل حق تعلق بعين أي معين كالعبد الجاني وأم الولد وزكاة الحرث والماشية ولو سرق: ما كفن به أولا فإنه يقدم له كفن آخر وإن أحاط الدين بما له ثم إن وجد: المسروق و: قد كان عوض: بكفن آخر ورث: أي ما وجد بعد سرقة هذا جواب الشرط ومحلّه إن كان كفن من مال الميت فلو كفنه غيره فسرق وعوض ثم وجد فقيل لربه ولم يرتضه تت إن فقد الدين: إذ لا ارث إلا بعد قضاء الدين فان وجد قبل أن يعوض كفن فيه كـ: ما يورث في أكل السبع الميت: وبقي الكفن وهو: أي الكفن وما معه من مؤن الدفن على المنفق: على الميت وجوبا بقرابة: كولد أو أب أو رق: كعبد وأم ولده ولو مات حر وعبد وليس للسيد إلا كفن وأحد استحققه العبد ويكفن الحر من بيت المال إذ لا حق للعبد فيه ولا يلزمه كفن خادم زوجته ولا عبده المخدم ذكره تت لا: من ينفق عليه بسبب زوجية: بياء النسب فلا يلزمه كفنها ومؤن دفنها لانقطاع العصمة بالموت وقيل يلزمه ذلك لأنه من توابع الحياة وقيل إن كانت فقيرة ذكرها جب وغيره و: كفن الفقير: الحر من بيت المال: إن كان وأمكن الأخذ منه وإلا: يكن أو تعذر الأخذ منه فعلى المسلمين: لأنه فرض كفاية. ولما انتهى الكلام على ما يجب شرع في ذكر ما يندب فقال وندب: لمن

حضره الموت تحسین ظنه بالله تعالى: لخبر أبي داود لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن بالله تعالى: الظن قال عياض تستحب غلبة الخوف ما دام الإنسان في مهلة العمل فإذا دنا الأجل وانقطع الأمل استحب غلبة الرجاء اهـ. وذلك لأنه لا ثمرة للخوف حينئذ ويستعان على ذلك بالتفكر في سعة رحمة الله تعالى: وخفي لطفه وأنه رحيم بعباده وإن كانت له قوة فليكثر من الدعاء والاستغفار ويختم كلامه بلا إله إلا الله ويطيب نفسه للموت بمحبة لقاء الله تعالى: "من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه" والذي في الزناتي أنه يجب حسن الظن فقد ذكر أنه إذا وقف نفسه ولا يقدر على رده وظهرت خشخشة في صدره مع ثقل لسانه واسترخاء أطرافه وجب عليه أن يحسن ظنه بربه ويحب لقاءه ويعرض بقلبه عن الدنيا ويجمع بين خوف ذنبه ورجاء سعة رحمة الله لقوله صلى الله عليه وسلم "ما اجتمع شيئان في قلب المؤمن عند الموت خوف الذنب ورجاء الرب إلا أنقذه الله مما يتقي وأعطاه ما يرجي" وندب تقبيله: إلى جهة القبلة لأنها أشرف الجهات لما فيها من الخير والبركة ولذلك شرعت الصلاة إليها والتوجه إليها في الرقاد والجلوس واستحباب تقبيله عزاه الزناتي للصحابة والتابعين وفي ضيحه أنه رواية ابن القاسم وابن وهب عن مالك وروى ابن القاسم في المجموعة كرامته قال ابن حبيب إنما كره استئنانا وروى أن ابن المسيب قال لبنيه دعوني مضطجعا لا أب إلى علي أي جهة مت إذا مت مسلما عند احداه: أي احداه بصره وشخوص بصره إلى السماء لا قبل ذلك وندب لمن حضره تقبيله علي: جنب أيمن: إن أمكن ثم ظهر: ورجلاه إلى القبلة وإنما أسقط الأيسر واقتصر على الأيمن تفاؤلا أنه من أصحاب اليمين لا من أصحاب الشمال ونحوه في الطراز وفي نسخة ثم أيسر ثم ظهر وهو مقتضى ما في ضيحه من جريه على القولين في صلاة المريض وقيل يوضع ابتداء على ظهره ذكره الزناتي وغيره وندب تجنب حائض وجنب له: وشبههما مما تكرهه الملائكة كآلة لهو وآنية خمر وكلب وما له رائحة كريهة وصررة تمثال وإن في ثوب أو غيره ذكره الزناتي ويجتنب إحضار النساء لقلة صبرهن وصبي يعبت وإظهار التجلد لمن حضر من الرجال ولا يترك من يبكي برفع صوت ويندب كونه طاهرا وما عليه طاهرا وأن لا يحضره إلا أفضل أهله وأصحابه وأحسنهم تأدبا وخلقا وقولا ذكره في ضيحه وتلقيته الشهادة: برفق ولا يلح عليه فيقال عنده "اشهد أن لا إله إلا الله ولا يقال له قل" كما في ضيحه وغيره وفي حديث مسلم "لقنوا موتاك لا إلى إلا الله" وإذا قالها مرة ثم تكلم أعيد تلقيته وإلا ترك لأن القصد أن يكون آخر كلامه لخبر "من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة" وإن كان لا يقدر على النطق فليكثر عليه بلا إله إلا الله ولا يسكت عنها ليتذكر بقلبه ويموت وهو معترف بما في ضميره لقوله عليه السلام "من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة" ذكر ذلك الزناتي ومما يندب كثرة دعاء الحاضرين لأن الملائكة يؤمنون وهو من مواطن الاستجابة وتغميضه: إذا قضى لأن في فتح عينيه تقبيلًا لمنظره ويندب أن يقال عنده سلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين لمثل هذا فليعمل العاملون ذلك وعد غير مكذوب وفي ضيحه أنه يقال "بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه موته وأسعده بلفائلك واجعل ما خرج إليه خيرا مما خرج منه" اهـ ويقال "اللهم اجرني في مصيبتى وأعطني خيرا منها" وفي الخبر أن من قال ذلك بعد الاسترجاع فعل الله ذلك به ذكره القلشاني وشد لحية: الأسفل مع الأعلى بعصابة عريضة وتربط

فوق رأسه إذا قضى: أي مات وهذا عائد على تغميضه وما بعده وذلك لئلا يبقى منفتح الجفنين والفم فتدخله الهوام أو يقبح منظره فإن بقي منفتح العينين والفم جذبه شخص بعضديه وأخذ بإبهامي رجله فأنهما يغمضان ذكره تت ومن علامات البشر للميت أن يصفر وجهه ويعرق جبينه وتدمع عيناه ومن علامات السوء أن تحمر عيناه وتربد شفتاه ويغط كغطيط البكر والريدة لون يميل إلى الغبرة وتليين مفاصله: بعد الموت برفق: لئلا يبقى مشوه الخلقة فتدمد رجلاه وترد ذراعاها لعضديه وفخذاه لبطنه ليسهل غسله ورفعها عن الأرض: بكسرير لئلا يسرع إليه الفساد وتنااله الهوام فيحصل له التشويه ونحن مأمورون بحفظه قبل الدفن وستره بثوب: صونا له عن الأعين ولئلا يتغير وجهه من المرض فيظن من لا معرفة له به ما لا يجوز ووضع: شيء ثقيل: كحجر أو طين مبلول على بطنه: لئلا ينتفخ وإسراع تجهيزه: ودفنه لئلا يتغير وإنما أخر غسله عليه السلام للأمن من ذلك وللاهتمام بعقد الخلافة.

تنبيه: استثنوا من كون العجلة من الشيطان التوبة والصلاة إذا دخل وقتها وإخراج الزكاة عند حولها وتجهيز الميت عند موته ونكاح البكر إذا بلغت وتقديم الطعام للضيف إذا قدم وقضاء الدين إذا حل وتعجيل أوبة المسافر إلا الغرق: فإنه يؤخر حتى يحقق موته لأنه ربما غمر الماء قلبه ثم أفاق وكذا من مات تحت الهدم ومن به مرض السكتة ويؤخر المصعوق كيومين ويؤخر من كان فزعا في حرب أو مترديا من جبل أو حريقا ذكره تت وذكر أن ابن الماجشون حضر الناس للصلاة عليه فجاء الغاسل فرأى في باطن رجله عرقا يضطرب فقال اتركوه لغد ثم جاء فيه فوجده كذلك إلى أن أتى عليه ثلاثة أيام فقعد وقال اسقوني سويقا وحكى أنه عرج بروحه للسماء السابعة ورأى النبي صلى الله عليه وسلم جالسا وعن يمينه أبا بكر وعن يساره عمر وعمر بن عبد العزيز اقرب إليه منهما فقلت لم نال هذه المرتبة فقالوا كان يحكم بالحق في زمن الباطل وكانا يحكمان به في زمن الحق ثم قالوا ردوا الرجل فقد بقي من عمره كذا وكذا شهرا وكذا وكذا يوما فعاش تلك المدة ومات رحمه الله تعالى و: ندب للغسل سدر: تفاؤلا بالعروج بروحه إلى سدرة المنتهى التي تنتهي أرواح المؤمنين إليها فيطحن ورق السدر ويذاب في الماء ويدلك به الميت أو يجعل على بدنه ويصب عليه الماء وهذا قبل غسله بماء مطلق أو بعده لأن خلط الماء بالسدر يضيفه وصبه على الجسد بعد حكه به لا يضيفه وقد اختلف في طهارة الثوب بصب الماء عليه بعد طليه بالصابون وهل غسل الميت تعبدا وللنظافة وعليه الخلاف في غسله بالمضاف وبماء الورد وشبهه و: ندب تجريده: حين غسله من ثيابه إلا عورته لأن تجريده ابلغ في إنقائه قال أشهب ولا يطلع على سوى عورته إلا غاسله ومن يليه نقله القلشاني وهل المراد بالعورة السوءتان فقد أو ما بين السرة والركبة والثاني رجحه عياض كما في ضيخ واستحب سحنون ستر صدره واختاره اللخمي في نحيل الجسم نقله القلشاني وذكر عن الشافعي أنه يغسل تحت قميصه كما فعل بالنبي صلى الله عليه وسلم وسبب الخلاف هل ذلك خاص به أو سنة و: ندب وضعه على: شيء مرتفع: لئلا يقع شيء من ماء غسله على غاسله وإيتاره: أي جعله وترا ثلاثا أو خمسا أو سبعا كما في المدونة وأما قولها وليس في غسله حد ولكن ينقى فالمراد غسله الواجب وإنما هذا في المستحب وفي حديث أم عطية في غسل ابنته صلى الله عليه



وسلم أغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر إن رأيتن ذلك اهـ فقد صرف ذلك إلى اجتهد الغاسل بحسب ما يحتاج إليه من الإنقاء **كالكفن**: فإنه يندب إيتاره مبالغة في الستر لسبع: عائد على الغسل والكفن ولم يعد: غسله كالوضوء: فانهما لا يعادان لنجاسة: خرجت بعد الغسل المندوب وقال أشهب يعاد الوضوء وقال احمد بن حنبل يعاد الغسل نقله القباب ووجه المشهور أن التكليف انقطع بالموت وغسلت: فقط عن بدنه وكفنه و: ندب **عصر بطنه**: في غسله لئلا يخرج منه شيء بعد كفنه فتلطخ ثيابه ويزول ما قصد بتكرير غسله من تنظيفه وإذا عصر فليوال صب الماء ولا يقطع ما دام يعصر برفق: وقال الشافعية يمر يده على بطنه تمريراً بليغا في كل غسلة إلا الأخيرة و: ندب **صب الماء**: متواليا لأنه أسرع في إزالة النجس في غسل مخرجه: ويكون ذلك بخرقه: كثيفة لا يحد معها مس ما تمر عليه يده وله الإفضاء: أي المباشرة باليد للمخرج إن اضطر: ككون المحل فيه أذى لا يزيله إلا بمباشرته باليد ومنعه ابن حبيب واستحسنه اللخمي لأنه لو كان حيا وعجز عن غسل ذلك لنفسه لجاز له أن يصلي كذلك ولا يوكل غيره في مس فرجه ونقله القباب وذكر عن اللخمي أنه لا بأس أن يباشر أحد الزوجين غسل فرج الآخر بيده وندب توضئته: أي أن يوضأ وهل في أول غسلة أو الثانية قولان وهل يكرر بتكرير الغسل كما لسحنون قولان فعلى الأول يكون مرة لا ثلاثة كما في ضيحه وغيره عن الباجي **وتعهد أسنانه**: أي تفقدها وإزالة ما فيها وأنفه بخرقه: مبلولة لإزالة ما تكره رائحته أو رؤيته وذكر القباب عن الشافعية أنه يضمن ويستشق بالماء وذلك بأن يمسح ظاهر أسنانه وباطن شفتيه بخرقه ويزيل ما في أنفه وإمالة: بصيغة مصدر رأسه: برفق لمضمضة: ليخرج الماء بما فيه من الأذى و: ندب **عدم حضور غير معين**: للغاسل بصب ماء أو تقليب وفي ضيحه أنه لا ينبغي أن يحضر مع الغاسل إلا من يعنيه اهـ ومفاده كراهة حضور غيره وفي ح عن الطراز أنه ينبغي كون الغاسل ثقة أمينا صالحا يخفي ما يراه من عيب وإن استغني أن يكون معه أحد أحسن وندب **كافور**: في الغسلة الأخيرة: أن وجد لأنه طيب الرائحة ويصلح الجسم ويمنع سرعة تغيره ويسد مسام البدن لبرودته فالجمهور على أن الغسلة الأولى بالماء القراح للتطهير والثانية بالماء والسدر للتنظيف والأخيرة بالماء والكافور ونشف: فينشف بعد غسله بثوب قبل تكفينه لأن ذلك يصون أكفانه عن البلل فلا يسرع لها الفساد وفي نجاسة ما نشف به قولان على الخلاف في نجاسته بالموت وصح ابن رشد وعياض أنه لا ينجس بالموت نقله في ضيحه وقال ابن جزى أنه الأصح و: ندب **اغتسال غاسله**: إذا فرغ لأنه إذا عزم على ذلك يبالغ في غسله وينبسط ولا يب إلى بما ينتضح عليه منه وعلى الاستحباب حمل مالك حديث من غسل ميتا فليغتسل وقيل معناه غسل ما انتضح عليه منه لأنه ينجس بالموت و إلى هذا ذهب ابن شعبان ذكره القباب.

**تنبيه**: ما ذكره المص من مندوبات الغسل ذكر عياض بعضه من سننه وجعل سننه ثمانية تعميمه وكونه بماء مطهر والمبالغة في تنظيفه والوتر في أعدامه وأن يغسل في الثانية بسدر ويجعل في الأخيرة كافور وأن لا يزال له ظفر ولا شعر وأن تستر عورته ومستحباته ثمان أن يجرد في غسله وتعجيل غسله عند موته وأن يوضأ أول غسله وبدء بميامنه وعصر بطنه ولف الغاسل في يده خرقه عند غسل عورته وأن يغتسل غاسله إذا فرغ وإن يجعل رأس المرأة ثلاثة قرون اهـ

وعده التعميم من السنن يفيد أن الغسل عنده سنة لا واجب و: ندب بياض الكفن: لموافقة كفنه صلى الله عليه وسلم فإنه كفن في ثلاثة بيض سحولية وسحول بلد باليمن وقيل هو القطن ولذا قال الأصحاب إن القطن أحسن قاله في ضيحه قال جب وأفضله البياض من القطن والكتان اهـ وأخرج الترمذي عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال "البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم" وتجميره: بجيم أي تبخيره بعود أو غيره وصحفه بعضهم بخاء معجمة ويحتمل أن يريد تطيبه بالبخور من قولهم وجدت خمرة الطيب أي ريحه وفي الكافي وتجمر أكفان الميت ولا تتبع جنازته بمجمر ولا شيء من النار اهـ وهذا يفيد أنه بجيم وعدم تأخير: أي التكفين عن الغسل: لئلا يخرج منه شيء فيطلب غسله وفي ضيحه عن العتبية أنه لو غسل بالعشي ولم يكفن إلى الغد لم يعد غسله وقد ترك الأولى والزيادة على: الكفن الواحد: فيستحب أن لا يكفن في أقل من ثلاثة إن وجدت ولا يقضى بالزائد: على الواحد إن شح الثوارث: والغريم إذ لا يقضى بمسحب وقال عيسى يجبر الغرماء على ثلاثة أثواب المازري هذا لا يقتضيه نظر إلا أن تجري به عادة نقله في ضيحه إلا أن يوصي: بالزائد ولا دين يستغرق ماله ففي ثلثة: يكون الزائد إن حملة ولو أوصى بثوب وأحد وزاد بعض الورثة ثانيًا لم يضمن إن كان في المال محمل قاله في ضيحه وهل الواجب: من الكفن ثوب يستره: كله أو: الواجب ستر العورة: فقط والباقي: وهو ستر غيرها سنة خلاف: وعلى الأول اقتصر جب وفي ضيحه أنه ظاهر كلامهم و: ندب وتره: ثلاثة أو أكثر وذكر هذا وإن تقدم ما يفيد ليرتب عليه قوله و: ربح الاثنان على الواحد: وإن كان وترًا لأنه يصف والاثنان استر والثلاثة على أربعة: لأن الثلاثة يحصل بها الستر والوتر معا وكذلك الخمسة مع الستة ولا يتجاوز السبع لأنه سرف و: ندب للرجل تقيصه وتعميمه: أي أن يجعل له قميص وعمامة وقيل لا يندب قميص ولا عمامة كقول الشافعي وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة فحمله الشافعي على أنهما لم يكونا في الكفن ومالك على أنهما لم يعدا في الثلاثة الأثواب ذكره القباب وعذبة: بذال معجمة وهي ما يسيل على وجهه من العمامة فيها: أي العمامة وكذا ما يسيل من خمار المرأة وازرة: أي مئزر ولفافتان: أي ثوبان يلف فيهما بعد تقيص وتعميم وازرة فتكون أثوابه خمسة وهي المستحبة للرجل و: ندب السبع للمرأة: فتزاد لفافتان ويجعل الخمار بدل العمامة وأما الخرقعة التي تجعل على فرجها والعصائب التي يشد بها الوجه فليست داخلة في عدد الأثواب كما في ح عن المدخل وتبسط الأكفان ويجعل أسفلها أحسنها وأوسعها ثم الأوسع فالأوسع و: ندب حنوط: بفتح الحاء ويقال أيضًا حنط ككتاب وهو كل طيب يخلط للميت داخل كل لفافة: وذلك بأن يبسط الكفن الأوسع فيذر عليه من الحنوط ثم على الذي يليه هكذا إلى الذي يلي جسده فيذر عليه أيضًا ثم يعطف فيضم الأيسر إلى الأيمن ثم الأيمن إلى الأيسر كما يلتحف في حياته وإن عطف الأيمن أولاً فلا بأس ويفعل هكذا في كل ثوب ويجعل عليه الخيوط إلا الأخير ثم يشد الثوب عند رأسه وعند رجليه فإذا ألحد في قبره حلتها وإن لم تعقدها فلا بأس ما لم تنتشر أكفانه ذكره ح و: يجعل الحنوط على قطن يلصق بمنافذه: بذال معجمة وهي عيناه وأذناه وأنفه وفمه ومخرجه وفي المدخل أنه يجعل بين فخذه لئلا يسيل منه شيء ويشد بخرقعة إلى مئزره قاله سحنون ويسد دبره بقطنة فيها طيب ويبالغ فيها برفق نقله في ضيحه

وحذر مما يفعله بعض الجهلة من إدخال القطن داخل دبره وكذلك يحشون انفه وفمه فان ذلك لا يجوز و: ندب جعل الكافور فيه: أي في الحنوط لأنه مع كونه طيبا يشد الأعضاء ولا بأس فيه بالمسك والعنبر قاله في ضيحه وفي مساجده: أي مواضع سجوده تشريفا لها وهي سبع جبهته ويداها وركبته وأطراف قدميه وحواسه: وهي أذناه وعينه وفمه وأنفه وهذا يشمل قوله يلصق بمنافذه إلا أن يحمل الأول على مخارجه و: في مراقه: بفتح الميم وشد القاف أي مارق من جسده لسرعة تغيره كإبطيه ورفغيه وعكن بطنه وما بين أنثيه ودبره والرفع بفتح الراء وضمها اصل الفخذ من جهة البطن ويقال للإرفاع مغابن جمع مغبن وقيل المغابن للمرفقين والإبطيين وتحت الركبتين وإن: كان الميت محرما: بحج أو عمرة خلافا للشافعي واحمد وقوله عليه السلام في المحرم الذي وقصته ناقته لا تمسوه بطيب الخ فقضية عين فلا يقاس عليها أو معتدة: لانقطاع التكليف عن الميت ولا يتوليها: أي المحرم والمعتدة فلا يحنطان ميتا لمنع مسهما الطيب إلا أن لا يوجد غيرهما أو تضع المعتدة قبل ذلك وقيل إنها تحنط زوجها لأنها إنما منعت الطيب لأجله وتحنيطه من حقه ذكره تت و: ندب مشي مشيع: لجنائز الخشوع ويكره ركوبه إلا لعذر ويجوز في رجوعه روى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم أتى بدابة ليركبها فأبى ثم لما انصرف ركب ذكره ح وإسراعه: أي المشيع لخبر أبي هريرة "أسرعوا بجنائزكم فإنما هو خير تقدمونه إليه أو شر تضعونه عن رقابكم وتقدمه: أي المشيع الماشي أمام الجنائز ولا يكره المشي خلفها كما أن من قدر أن يصلي في الصف الأول فصلى في غيره يجوز فعله ذكره ح عن الطراز وتأخر راكب: مشيع عنها و: تأخر امرأة: مشيعة قال ابن جزري ويمشي الماشي قدام الجنائز والراكب خلفها ويتأخر النساء مطلقا وسيأتي من يجوز خروجها وسترها: أي المرأة بقبة: تجعل على النعش حتى لا يرى شخصها ولا يعلم قدرها ولا سمنها من هزالها وإن كان ذلك لا يلزم في حياتها لان الميتة لا تملك من أمرها شيئا فجعل لها أتم الستر وإذا اريد انزالها في قبرها يستر بثوب ولا بأس بستر نعش الرجل وكذا ستر قبره حين دفنه ذكره ح و: ندب لإمام وغيره رفع اليدين بأولى التكبير: فقط على المشهور وفي الرسالة يرفع يديه في أولاهن وإن رفع في كل تكبيرة فلا بأس وابتداء بحمد: أي ثناء على الله تعالى بعد التكبير ولا يقرأ الفاتحة على المشهور وصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم: عقب حمد وإسرار دعاء: ليلا أو نهارا لأنه اقرب للقبول وظاهره كالموطأ انه يفعل الثلاثة بعد كل تكبيرة وقيل لا يكرر ذلك بل يحمد ويصلي بعد الأولى ويدعو في غيرها وقد مر عن الإرشاد انه يحمد عقب الأولى ويصلي عقب الثانية.

تنبيه: ذكر تت عن ابن عرفه أنه يدعى للميت وإن كان ابن زنى لأن أمور الآخرة تبنى على الحقائق وأمور الدنيا تحمل على الظواهر وقد صوب داود أنه يلحق بالزاني إن صان أمه وتحقق أنه ولده وقال أبو عمر أن يدعى لأمه فيقال أجعله سلفا وذخرا لها وفرطا وأجرا ورفع صغير على أكف: جمع كف وذلك أولى من النعش ووقف إمام: حال صلاته على الجنائز بالوسط: من الرجل و: عند منكبي المرأة: على المشهور لا وسطها لئلا يتذكر ما يشغله أو يفسد صلاته على الجنائز ويكره تقدم المصلي على الجنائز إماما أو مأموما فإن تقدم المأموم وحده ففي ذلك مكر وهان رأس الميت: ذكره كان أو أنثى عن يمينه: وثبوت الواو في

هذه الجملة احسن لأنها حالية وذكر ح عن الشامل أنه لو صلى عليه منكوسا رأسه موضع رجله أجزأت و: ندب رفع: تراب قبر كشير: لا أكثر مسنما: وسطه كهيئة السنام وذكر الزناتي أنها سنة وما فيها من كراهة البناء على القبور تأوله عياض ببناء بيت فوقها لا رفع ترابها عن الأرض كالشبر وذكر جواز التسنيم وأنه صفة قبره صلى الله عليه وسلم وقبور أصحابه وتأولت أيضا على كراهته: أي التسنيم فيسطح: القبر وجوزها في الكافي وقد جاء أنه صلى الله عليه وسلم سطح قبر ولده إبراهيم وفي الجلاب يسطح ولا يسنم ويرفع من القبر قليلا بقدر ما يعرف نقله في ضيحه و: ندب حثو قريب: من القبر فيه ثلاثا: من ترابه لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك في قبر عثمان بن مظعون قاله ابن حبيب ولم يعرف مالك في حثياته حدا ذكره تت وتهية: أي عمل طعام لأهله: إن لم ينوحوا لأن بهم ما يشغلهم عن عمل الطعام وفي الحديث "اصنعوا لآل جعفر طعاما فإنه قد جاءهم ما يشغلهم" أخرجه أبو داود لأن ذلك زيادة في البر والتودد أما تهية أهل الميت طعاما وجمع الناس عليه فقد كرهه جماعة وأما عقر البهائم على القبور فمن شأن الجاهلية وفي حديث أبي داود عن أنس لا عقر في الإسلام والعقر الذبح عند القبر فإن ذبح في بيته وأطعمه الفقراء صدقة عن الميت فلا بأس به إذا لم يقصد به رياء ولا سمعة ولا مفاخرة ذكر ذلك ح وتعزية: لأهله وهي الحمل على الصبر بذكر ما فيه من الأجر والدعاء للميت وأهله وتجاوز قبل الدفن والأدب كونها بعده في البيت ويعزي من يفهم الخطاب صغيرا أو كبيرا ولا تعزي الشابة ويعزي الرجل في زوجته وعنده وصديقه وأما لفظ التعزية فواسع ومن أحسنها ما جاء في الحديث "أجركم الله على مصيبتكم وأعقبكم خيرا منها إنا لله وإنا إليه راجعون" وروي أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا عزى قال "بارك الله لك في الباقي" وروي أنه عزى امرأة في ابنها فقال "إن لله ما أخذ وله ما بقي وأن لكل أجل مسمى وكل إليه راجع فاحتسبي واصبري فإنما الصبر عند أول الصدمة" ذكر هذا كله ح وقال أعرابي لابن عباس يعزيه في أبيه:

إصبر نكن بك صابرين وإنما صبر الرعية عند صبر الرأس  
خير من العباس أجرك بعده والله خير منك للعباس

وكتب ابن عبد الحكم للشافعي يعزيه:

إنا معزوك لا أنا على ثقة من الحياة ولكن سنة الدين  
فلا المعزي بباقي بعد ميتة ولا المعزي وإن عاشا إلى حين

ذكره تت وندب في القبر عدم عمقه: وأقله حفرة تحرس من السباع وتكتم رائحته وقال عمر بن عبد العزيز احفروا ولا تعمقوا فإن خير الأرض أعلاها وشرها أسفلها وقال مالك في حفرة القبر أحب إلى أن تكون مقتصد لا عميقة جدا ولا قريبة من أعلى الأرض و: ندب اللحد: لأنه الذي أختاره الله لنبي صلى الله عليه وسلم وهو ما يحفر تحت جرف القبر مما يلي القبلة والشق أن يحفر أسفل القبر أضيق من أعلاه بقدر ما يسع الميت وإنما يندب اللحد إن أمكن بأن كانت التربة صلبة لا تنهيل و: ندب ضجع: أي وضع فيه: أي في القبر على: شق أيمن: إن أمكن وإلا فعلى ظهره مقبلا: أي موجه القبلة وتمد يده اليسرى مع جسده و يعدل رأسه ورجلاه بالتراب حتى يستوي وتحل عقد أكفانه من عند رأسه ورجليه

ويرفق به في ذلك واستحب أشهب أن يقال عند وضعه "بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم تقبله بأحسن قبول" ذكره في ضيحه وفي الرسالة أنه يقال "اللهم إن صاحبنا قد نزل بك وخلف الدنيا وراء ظهره وافقر إلى ما عندك اللهم ثبت عند المسألة منطقته ولا تبثله في قبره بما لا طاقة له به وألحقه بنبيه صلى الله عليه وسلم" وتدورك: بان يخرج حتى يفعل ما ندب له إن خولف: ما ندب له كدفنه على أيسر أولم يوجه القبلة بالحضرة: أي بالقرب فإن طال فات تداركه كتكنيس رجليه: موضع رأسه وكترك الغسل: بان دفن بلا غسل فانه يخرج ليغسل قال ابن رشد فان ترك غسله استترك ما لم يدفن وقيل ما لم يخش تغييره وإن دفن وتعاد الصلاة عليه ودفن من اسلم بمقبرة الكفار: فإنه يخرج لأنهم يعذبون في قبورهم فيتأذى بذلك فوجب أن ينقل لمقبرة المسلمين إن لم يخف تغييره: وهذا راجع لتدورك وما بعده فان في ضيحه عن ابن القاسم وأصبغ أن من وضع على شقه الأيسر أو الحد إلى غير القبلة أو منكسا رجلاه موضع رأسه يحول بالقرب قبل أن يخاف تغييره وقال ابن جزي ومن دفن بغير غسل أو على غير وجه الدفن فإن تغير لم يخرج وإن لم يتغير فقولان اهـ واستظهر ح أن القيد خاص بدفن مسلم في مقبرة الكفار كما في صغير بهرام وأما بقية الفروع فيتدارك بالحضرة قبل تسوية التراب فإن فرغ من دفنه ترك وعزاه لابن عرفة وغيره و: ندب سده: أي اللحد بلبن: وهو بكسر الباء طوب يعمل لبني به فإذا طبخ فهو الأجر ذكره القباب وذكر ابن عبد السلام أن اللبن ككتف ويجوز تسكين بائه هو المضروب من الطين مربعا اهـ وندب سد خلل القبر كما أمر به صلى الله عليه وسلم في ولده إبراهيم وقال إن ذلك لا يغني عنه ولكنه أقر لعين الحي ذكره ح ثم لوح ثم قرمود: وهو ما يصنع من الطين كوجوه الخيل ثم أجر: بمد همز وضم جيم وهو ما حرق من اللبن كما مر ثم حجر ثم قصب: أو حشيش وسن التراب: بسين مهملة أي صبه بباب اللحد ولم يعطفه بثم إذ لا مرتبة في سد اللحد بعد التراب أولى من التابوت: لأنه من زي الأعاجم. ثم شرع في ذكر ما يجوز فقال وجاز غسل امرأة ابن كسبع: وثمان لجواز نظرها لبدنه كما في المدونة وجوز القرطبي نظرها لعورة غير المراهق و: غسل رجل كرضيعة: أو فوقها ببيسير فيجوز ذلك اتفاقا ذكره ح ويرده أن القباب ذكر عن ابن القاسم في كتاب ابن مزين انه لا يغسلها وإن صغرت جدا اهـ وفي الكافي انه يغسل بنت ثلاث أو أربع اهـ وجوزه أشهب ما لم تشته فان انتهيت منع اتفاقا و: جاز الماء السخن: أي غسل الميت به وأستحبه أبو حنيفة لأنه انقى وأجيب بأنه يرخيه والمطلوب شدة ولذا استحب له الكافور ذكره القباب وذكر أن البارد احب إلى الشافعي و: جاز عدم الدلك: أو الغسل لكثرة الموتى: ومن لم يمكن غسله يمم وصلي عليه فإن لم يمكن أن ييمم فالصواب إلا يصلي عليه قاله ب تبعا للقاني وخش لكن يرد عليه أنه لا يصلي على فاقد الطهارة و: جاز تكفين بملبوس: إن لم يكن وسخا ولم تظن نجاسته وإلا كرهه ولم يشهد به مشاهد الخير وإلا ندب وقد استحب ابن حبيب أن يكفن بثيابه التي يشهد بها الجماعات والصلوات وثوبي إحرامه لرجاء بركة ذلك نقله ح أو مزعفر أو مورش: لما فيهما من الطيب وإنما كره المعصفر لعدم طيبه وعلله القلشاني بأنه زينة وذكر ح عن سند أن ظاهر كلامهم كراهة كل مصبوغ وحمل غير أربعة: لسرير الميت إذ لا مزية لعدد على عدد واستحب

أشهب حمل أربعة لئلا يميل وأجيب بأنه يصح حمل اثنين لقائمتين والثالث بين القائمتين الآخرين وبدء بأي ناحية شاء: الحامل من يمين أو يسار والمعين: ناحية البدء مبتدع: قاله مالك فيها وعين ابن حبيب مقدمه الأيسر وأشهب الأيمن و: جاز خروج متجالة: لكل جنازة أو: شابة إن لم تخش منها الفتنة: في من عظمت مصيبتها فيه كآب: وأم وزوج وأبن وأخ: شقيق أو غيره وقيل تخرج لعم وخال فإن خشيت منها الفتنة منع خروجها مطلقا و: جاز لمشيح جنازة سبقها: لمحل الدفن وأما لمحل الصلاة فخلافاً الأولى قاله خع و: جاز له جلوس قبل وضعها: وبقاؤه قائما حتى توضع وهذا في الماشي كما يشعر به لفظ جلوس وأما الراكب فلا ينزل حتى توضع ذكره ح وغيره ونقل: الميت إلى مكان قريب ترجى فيه البركة أو فيه أقاربه ظاهره قبل الدفن أو بعده ورجح البساطي منعه بعد دفنه وإن: نقل من بدو: لحضر صوابه وإن لبدو وجعل من بمعنى إلى غير ظاهر و: جاز بكاء بالقصر والمد كما في القاموس وقيل إن كان بصوت فبالمد وآلا فبالقصر عند موته وبعده بلا رفع صوت: فيهما فإن كان برفعه منع لخبر: "ليس منا من حلق ولا خرق ولا دلق ولا سلق" أي حلق شعرا أو خرق ثوبا والدلق ضرب الخدود والصلق الصياح في البكاء ومعنى "ليس منا" أي ليس في سنتنا لا ما يزعمه العوام من أن من خرج من ثوبه يشقه خرج من دينه نقله عب عن زروق و: بلا قول قبيح: كالويل ونحوه فإن كان به منع وكذا أن كان بجمع نساء لأنه من فعل الجاهلية ويسمونه مأتما و: جاز جمع أموات: سواء كانوا قرباء أو لا أو ذكورا أو إناثا بقبر: أو كفن كما فعل بموتى أحد للضرورة: كتعذر حافر وضيق مكان ويخشى التغير بنقل لمكان آخر ويجعل بينهم حائل ولو من تراب وقيل يكفي الكفن ويكره لغير ضرورة وولي: ندبا القبلة الأفضل: لأنه عليه السلام يجمع بين اثنين من قتلى أحد في قبر ويسأل أيهم أكثر أخذا للقرآن فيقدمه وفي العتبية أنه يلي الرجل القبلة ثم الصبي ثم المرأة وأخذ منه ابن عرفة ترتيب قبورهم إذا تعددت بمكان واحد نقله ح و: جمعهم بصلاة يلي الإمام: ندبا رجل ففضل فعبد فخصي فخنثى كذلك: راجع للعبد وما بعده والتشبيه في تولية كبير كل منهما للإمام ثم بعد ذلك الحرائر ثم الإمام وروى عن ابن القاسم أيضا تقديم عبد بالغ لأنه يؤم على صبي حر ووجه القول الأول أن نقيصة الرق اثبتت من نقيصة الصغر لأن الصبي يبلغ إن سلم والعبد قد لا يعتق ذكره ابن رشد و: جاز في الصنف: الواحد من أي نوع أيضا: مع ما علم من تقديم الأفضل إلى الإمام ثم من يليه في الفضل إلى القبلة ولم يصرح به المص والأفضل ذكر حر بالغ ثم صبي فإن تفاوتوا قدم أعلمهم ثم أفضلهم وقيل بالعكس ثم أسنهم ويقدم عالم على شريف عامي لظهور مزية العلم وتعدي نفعها للغير وكذا يقدم عليه حافظ القرآن ويقدم محدث على فقيه ومفسر لأن فضيلة العالم بشرف معلومه الصنف: فيجعلون سطرا وأحدا فيقف الإمام وسط الأوسط إن كانوا وترا وإلا قام بين رجلي الذي عن يمينه ورأس من على يساره ويكون الأفضل عن يمينه ثم الذي يليه في الفضل عن يساره ذكره في ضيح عن البيان وذكر قبله أن الإمام يقف عند أفضلهم ومن يليه عند يمين الإمام ورجلاه عند رأس الأفضل ومن يليه عن شماله رأسه عند رجلي الأفضل فإن كان رابع جعل عن يساره رأسه عند رجلي الثالث و: جازت زيارة القبور: لخبر "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها" وقيل تتدب لخبر "زوروا القبور فإنها تذكر الموت" ويجوز أخذ ترابها للتبرك كما في المعيار بلا حد: بيوم



أو وقت وكيفية وظاهره شمول النساء والحق جوازها للمتجالة فقط وإذا زار القبور خاطبهم وقال "السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا بكم أن شاء الله للاحقون" وكذا في الموطأ والمراد بالدار أهلها وفي المدخل أنه يقول "السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات ويرحم الله المتقدمين منا والمستأخرين وإنا إن شاء الله بكم للاحقون" ثم يقول "اللهم اغفر لنا ولهم ثم يجلس في قبلة الميت ويستقبله بوجهه ثم يثني على الله تعالى: ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعوا للميت بما أمكنه وفي الخبر "أن من دخل المقابر فقال اللهم رب هذه الأجساد البالية والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة ادخلها روحا من عندك وسلاما مني استغفر له كل من مات منذ خلق الله آدم" وفي رواية "كتب الله بعدد من مات من ولد آدم إلى أن تقوم الساعة حسنات" وعن أحمد بن حنبل أن من دخلها وقرأ سور الوتر وجعل ثواب ذلك لأهلها وصلهم وفي الحديث من رواية علي رضي الله عنه من مر على المقابر وقرأ "قل هو الله أحد" إحدى عشر مرة ثم وهب أجره للأموات أعطي من الأجر بعدد الأموات ذكره الثعالبي في العلوم الفاخرة وذكر أنه ينبغي لمن عزم على زيارة القبور أن يتأدب بأدابها ويحضر قلبه في إيتائها ولا يكون حظه الطواف على الأجداث كالبهيمة بل يقصد بزيارتها وجه الله تعالى: وإصلاح قلبه ونفع الميت بالدعاء وما يتلو عنده من القرآن ويسلم إذا دخل المقابر وإذا وصل إلى من يعرفه سلم عليه أيضا ويأتيه من تلقاء وجهه ويعتبر من حاله ومن فائدة الزيارة ما في الحديث "أن الرجل ليموت والداه وهو عاق لهما فيدعوا الله لهما من بعدهما فيكتبه الله من البارين ذكر ذلك ح وذكر أنه سئل بعض الصالحين بعد موته هل تعلمون بزيارتنا إياكم فقال نعم بها عشية الخميس ويوم الجمعة كله ويوم السبت إلى طلوع الشمس وعن ابن واسع أن الموتى يعلمون بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده ولذا يستحب الزيارة ليلة الجمعة ويومها و: لما ذكر ما يندب وما يجوز شرع في ذكر ما يكره فقال وكره خلق شعره: الذي يجوز للحی حلقه وذكر ح أنه يسرح رأسه ولحيته بمشط واسع الأسنان برفق فان خرج في المشط شعر جمعه وجعله في الكفن وقلم ظفره وهو بدعة: قاله فيها وضم: ما ذكر من شعر وظفر وجوبا وقيل ندبا معه: في كفنه لأنه جزءه إن فعل: ما كره وكذا ما سقط بلا فعل أحد ويجوز للمريض إن كان لتأذيه لا إن كان تأهبا للموت قاله سحنون كما في ضيغ وما أخذ منه حيا لا يقاس على ما أخذ من الميت في ضمه معه كما زعم عب لأن الثاني جزء ميت بخلاف الأول ولا تنكأ قروحه: كراهة ويؤخذ: أي يمسح عفوها: أي ما سال بلا انكاء أو بانكاء خف من قيح أو دم أو دون درهم و: تكره قراءة عند موته: لسورة يس أو غيرها وظاهره الإطلاق وظاهره إنما يكره أن فعل ذلك استئنازا وكرهه مالك لأن عمل السلف اتصل على تركه قال في ضيغ وما تركه السلف تركناه وإن كان أصله مشروعا كهذه القراءة وللشرع حكمة في الفعل والترك وتخصيص بعض الأحوال فالترك كالنهي عن القراءة في الركوع وطلبها في القيام فتمسك بهذه القاعدة الجلية فإنها تمسك بالسنة وهي قاعدة مالك اهـ وذكر جب أنها تندب تبعا لابن بشير وابن حبيب تمسكا بخبر "اقرأوا يس عند موتاكم يخفف عنهم كرب الموت" وفي آخر أي مسلم قراها أو قرئت عليه لم يقبض حتى يأتيه رضوان خازن الجنة بشرية من شرابها فيشربها فتقبض روحه وهو ريان ويمكث في قبره ريان ويبعث ريان ويحاسب ريان كتجمير الدار:

بالسبخور عند موته قال مالك في العتبية ليس من عمل الناس وقال ابن حبيب لا بأس أن تقرب الروائح الطيبة من بخور وغيره نقله ح وذكر عب أن المكروه ما قصد به زوال رائحة الموت لا رائحة كريهة و: قراءة بعده: أي بعد موته أو: علي قبره: لأن القصد تدبر أحوال الميت ليتعظ بها وذلك يشغل عن تدبر القرآن المأمور به فيؤدي لإسقاط أحد العاملين ذكره نت واختلف في القراءة هل تصل إلى الميت فليل لا وقيل نعم إن كانت عند قبره وقد مر نحوه عن ابن حنبل وذكره ح عن القرافي أن المتجه أن تحصل لم بركة القراءة كما تحصل لهم بركة صالح دفن معهم ونقل عنه أنه لا ينبغي إهمالها لعل الحق هو الوصول وهذا أمر مغيب وليس الخلاف في حكم شرعي وذكر ب عن ابن رشد في نوازله أن من قرأ واهدى ثواب قراءته جاز ذلك وحصل للميت أجره وذكر القلشاني أنه شاع أن من دخل المقابر فقرأ يس ساعة الدفن وفي السابغ نفع ذلك الميت وأنه حدث عن جماعة أموات أنهم انتفعوا بذلك وصياح خلفها: لما فيه من الجزع وعدم الرضى وكان الصياح منهي عنه مطلقاً وروى أبو هريرة أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن تتبع الجنائز بصوت ولا نار ذكره القباب وقول استغفروا لها: إذ ليس من عمل الناس وفيه إيهام أنه عاص و: كره انصراف عنها بلا صلاة: ولو لحاجة أو بإذن أهله وفي ضيح أن هذه رواية ابن القاسم ورواية أشهب أنه لا بأس بذلك وكذلك عروج لهما وأنظره مع قول تت أن ابن القاسم جوزة لحاجة أو غيرها.

تنبيه: روى الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال "من شهد الجنائز حتى يصلي عليها فله قيراط ومن شهدا حتى تدفن كان له قيراطان قيل وما القيراط قال مثل الجبلين العظيمين" والمعنى أنه لو وضع الثواب في كفة والجبل في كفة كان مثله ذكره القلشاني ويحتمل أنه لو كان من ذهب أو فضة وتصديق به كان ثواب القيراط مثل ثوابه وبهذا صدر الفاكهاني وما ذكره من احتمال أن له بشهود الدفن قيراطين مع قيراط الصلاة فتكون ثلاثة يأباه ما في رواية أنه كان معها حتى يصلي عليها وتدفن رجع من الأجر بقيراطين وظاهر الحديث توقف قيراط الدفن على الصلاة ونقل ذلك عن الجزولي والشافعية ذكره عب أو: بعد الصلاة بلا إذن: من أهله لأن لهم في حضوره الدعاء وتكثير عددهم إن لم يطولوا: بعد الصلاة قال في الكافي ولا ينصرف من صلى عليها حتى يأذن له أهلها إلا أن يطول ذلك ويضر به جلوسه اهـ. وفي ضيح عن الجلاب ومن صاحبها فلا ينصرف حتى يأذن له أهل الميت إلا أن يطول ذلك قبل الإذن اهـ. وظاهره طولوا قبل الصلاة أو بعدها وفي الجواهر أنه لا ينصرف بعد الدفن إلا بإذن أهلها ما لم يطل ذلك نقله القلشاني وحملها بلا وضوء: خلافاً لرواية أشهب لأن ذلك يؤدي إلى انصراف بلا صلاة إلا أن يعلم أنه يجد ما يتوضأ به في موضع الجنائز وإدخاله بمسجد: ولو قلنا بطهارته لئلا يخرج منه ما يلوث المسجد والصلاة عليه فيه: لما ذكر وفي الكافي أنه لا حرج في ذلك والأحب أن يصلي عليه خارجه وفيها ولا يصلي عليها في المسجد إلا أن توضع بقربه فيصلي من في المسجد حينئذ عليها بصلاة الإمام وذهب ابن رشد إلى أنه لا أجر لمن صلى عليها في المسجد سواء وضعت فيه أو خارجه اهـ. ومنعها عياض فيه ففيها ثلاثة أقوال الجواز والكراهة والمنع وقد نظمتها فقلت وفي الصلاة جوف مسجد على ميت جوازاً كرها المنع أنقلا، وأظهرها الجواز لما في الموطأ أنه صلى الله

عليه وسلم صلى على سهل بن بيضاء في المسجد وصلى الناس على عمر بن الخطاب في المسجد و: كره تكريرها: لفظ أو جماعة إن صلى عليها بإمام وإلا ندب تكريرها قبل دفنها عند من لم يشترط كونها بإمام ويجب عند من اشترط كابن رشد ذكره ح والصور تسع لأن المصلي أولاً إما فذ أو عدد بإمام والمصلي ثانياً كذلك فإن صلى عليها أولاً بإمام كره تكريرها لفظ أو عدد بإمام أو دونه فهذه ثلاث وإن صلى عليها أولاً فذ أو عدد بلا إمام كره لفظ أو عدد بلا إمام ولا يكره للإمام في هاتين الصورتين وتلك ست صور وظاهر جب أنه لا فرق بين من صلى عليه فذ وغيره لقوله ولا يصلي على من صلى عليه وفي ضيحه أن ابن القصار حكى عن مالك جواز إعادة الصلاة ومال إليه ابن العربي وهو مذهب الشافعي وأحمد و: كره **تغسيل جنب**: للميت لأنه قادر على الطهارة بخلاف الحائض ولذا جاز لها كما سيذكره **كسقط**: مثلاً التمييز فانه يكره غسله وهو من لم تحقق حياته حين ولد سواء ولد قبل مدة الحمل أو بعدها **وتحنيطه وتسميته**: باسم يخصه **وصلاة عليه**: لتلازمها مع الغسل كما مر ودفنه **بدار**: لئلا تباع فيدخل معها قال القلشاني اختلف في علة الكراهة فقال القابسي خيفة نبشه وقال غيره خوف بيعه في بيع الدار والقبر لا يباع وفي كراهة الانتفاع بموضع قبره في المنزل قولان اهـ. **وليس**: دفنه بها **عييا**: ترد به إن لم يبين إذ ليس له حرمة الموتى وذكر القلشاني في كونه عيباً قولان **بخلاف**: دفن الكبير: فإنه عيب كذا قال تبت وهو أظهر من قول من جعله خلافه في الحكمين قبله فيجوز دفنه في الدار لأن ما عللت به كراهة دفن السقط أظهر في الكبير وفي ح أنه يكره دفن بمسجد بني للصلاة لا لغيرها لا: يكره **تغسيل حائض**: للميت إذ لا تقدر على الطهارة فان رأت علامة الطهر مع وجود مطلق يكفيها صارت كالجنب وينبغي أن تفيد الكراهة للحائض والجنب بما إذا وجد غيرهما أو لم يوجد ولا يتغير الميت إن تشاغلا بالطهر وإلا فلا كراهة وكرهت **صلاة فاضل**: بعلم أو صلاح أو إمامة **على بدعي**: في الاعتقاد ردعا لأمثاله ففيها انه لا يصلي على القدريّة والأباضية والخوارج ولا تتبع جنازتهم ولا تعاد مرضاهم اهـ وكذا يكره السلام عليه ومناكحته والائتمام ردعا له هو ومظهر كبيرة: وكذا من اشتهر بها وإن لم يظهرها. إلا أن لا يوجد غير الفاضل لتعين الصلاة عليه حينئذ لإسلامه فلا تسقطها بدعة ولا فسق **وصلاة الإمام على من حده القتل**: وكذا أهل الفضل كما نقله ق عن ابن يونس وعليه قول المص في تارك الصلاة وصلى عليه غير فاضل **بحد**: كزان محض ومحارب وتارك الصلاة أو **قود**: أي قصاص كل ذلك لردع أمثاله ولأن الإمام منتقم لله بقتل من ذكر فلا يشفع فيه بصلاته عليه وأما من جلده الإمام في زنى أو تعزيز فمات فإنه يصلى عليه كما في المدونة إذ ليس حده القتل ولو تولاه الناس دونه: أي دون الإمام كمحارب قتله الناس دون الإمام لأنه حده وإن مات: من حده القتل قبله: أي قبل القتل فتردد: هل لا يصلي عليه الإمام كما للخمى أو يصلى عليه كما لأبي عمران لقوله فيمن قدم للقتل فمات خوفاً منه أن للإمام أن يصلي عليه نقله في ضيحه فهذه الصورة من محل التردد فالنتظير في دخولها قصور و: كره **تكفين بحرير**: أو خز وإن لأمرأة كما في المدونة لأنه سرف وإنما أبيح لها في حياتها للتجميل وقد انقطع وقيل يجوز ولو للرجال لأن المنع سقط بالموت ذكره القباب أو **نجس**: وإنما لم يحرم لأنه آثل للنجاسة وكأخضر: وأزرق وأسود ومعضفر: لعدم طيبه وكذا كل مصبوغ غير مزعفر

ومورس لطيبهما كما مر أمكن غيره: أي غير ما ذكر من حرير وما بعده فلا يخص بما بعد الكاف وإن خالف ذلك قاعدته الأغلبية وزيادة رجل على خمسة: من الأكفان فإن ذلك مكروه لأنه غلو وسرف وكذا ما فوق السبعة للمرأة وفي الخبر "لا تغلوا في الكفن فإنه يسلب سلبا سريعا" نقله ح عن سند فقد صرح بالكراهة وكذا عياض فقد ذكر مما يكره كونه سرفا فقول غ لم أر من صرح بالكراهة قصور واجتماع نساء: عند الموت أو بعده بقرب أو بعد ويسمى ذلك مأتما بهمز بعد تاء مثناة لبكاء: بقصر أو مدّ جها اتفاقا بل وإن سرا: فالواو للمبالغة لا للحال كما زعم عب لأن البكاء سرا دون اجتماع جائز كما مر ومما يكره ما يفعله النساء من التزغرت عند حمل جنازة صالح أو فرح يكون فإنه من رفع صوت النساء ذكره ح وتكبير نعش: خوف المباهاة وفرشه بحرير: ولو لأمرأة لأنه فخر ومباهاة وقول عج أن الفرش غير لبس يردده قوله عليه السلام قد اسود هذا الحصير من طول ما لبس واتباعه بنار: للنهي عن ذلك كما في الموطأ ويفعله النصاري تفاؤلا وإن كان فيه طيب ازداد وجها آخر وهو السرف إن كان طيبا له بال ذكره ب ونداء به: أي إخبار بموته برفع صوت بمسجد أو بابيه لا: إخبار به بكحلق: بكسر حاء مهملة وفتح لام ويجوز تحريكه جمع حلقة القوم وهي بالفتح وقد تفتح لامها ويكسر الحاء بصوت خفي: فيجوز ليكثر المصلون عليه وفي الخبر "لا يموت أحد المسلمين فتصلي عليه إمة من الناس يبلغون مائة فيشفعون له إلا شفّعوا فيه، أي قبلت شفاعتهم" و: كره لمن رأى جنازة قيام لها: سواء مرت به أو سبقها للمقبرة واحتج سند لكرهته بحديث عائشة وفيه "اجلسوا خالفوهم" وهذا أمر يقتضي استحباب مخالفة اليهود نقله خ وفي ضيحه عن ابن رشد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم للجنازة ثم جلس وأمرهم بالجلوس وذهب ابن حبيب إلى أنه إنما نسخ الوجوب فمن جلس ففي سعة ومن قام فما جور وأما القيام على الجنازة حتى تدفن فليس مما نسخ ولا يشمل المص كما توهم عب وذكر أن من رأى جنازة فيكبر ثلاثا وقال "هذا ما وعدنا الله ورسوله اللهم زدنا إيمانا وتسليما" كتب الله له بها عشر حسنات من يوم قالها إلى يوم القيامة وأما القيام للحي فيحرم إن فعل لمن يحبه وتكبرا أو تعاطفا على من يقوم إليه ويكره لمن لا يحبه ويخشى أن يدخله بسببه الكبر والتشبه بالجبايرة ويجوز فعله إكراما لمن لا يحبه ولا يتكبر به ويستحب لقادم من سفر فرحا به ليسلم عليه أو لعالم أو والد أو صهر أو لمن تجددت نعمة يهنأ بها أو مصيبة يعزى بسببها ويجب إن أدى تركه إلى فتنة أو مقاطعة وتطيين قبر: أي تلبسه بطين وفي الخبر "إذا طين القبر لم يسمع صاحبه الأذان والدعاء ولم<sup>19</sup> يعلم من زاره" ذكره ب وتبييضه: بالجص وهو الجبس وقيل الجير وقيل التقصيص بالقاف لأنه من القصة أي الجير ذكره ح وبناء: لبنت أو قبة عليه: خلافا لأبي حنيفة لنهي النبي عليه السلام عن البناء على القبر أو تحويز: أي بناء حواليه ما لم يبلغ إلى حد يأوي إليه أهل الفساد وإلا حرم ولا تتجز الوصية به وظاهر المص سواء كان البناء في أرض للبناني أو لغيره بإذنه أو في موات وخص ابن القصار الكراهة بموضع مباح للدفن لئلا يضيق على الناس ما أبيح لهم وأجازه فيما ملك أن إذن ربه قيل وهو خلاف المذهب وذكر القباب عن ابن رشد أن البناء على القبر يكره بكل حال والبناء حوله يكره في المقبرة لتضييق ويجوز فيما ملك وفي ضيحه أن البناء في أرض

19 - هكذا ولعله لم يعلم بمن زاره ، و الله أعلم .

محبسة لا يجوز وفي غيرها كملك الإنسان أو موضع مباح مختلف فيه وإن بوهي به: أي بما ذكر من تطيين وما بعده حرم: ووجب هدمه وأنقاضه ترجع ملكا لمن بناه قاله ابن رشد وجاز: البناء للتمييز: بين القبور فالبناء إن قصدت به المباهاة حرم وإن قصد به التمييز جاز وإن لم يقصد به شيء كره ك: جواز حجر: للتمييز فقد وضع النبي عليه السلام حجرا عند رأس عثمان بن مظعون وقال أعرف به قبر أخي أزوره وأدفن إليه من مات من أهلي أو خشبة بلا نقش: أي كتب أو تاريخ موت ويكره ما فيه نقش ففي ضيحه أنه يحوز ركز حجر أو خشب عند رأس الميت ما لم يكن منقوشا وذكر أن ابن القاسم كره أن تجعل على القبر بلاطة ويكتب فيها وفي ح عن ابن العربي أن الكتب عم الأرض وإن كان قد ورد النهي عنه ولكنه لما لم يكن من طريق صحيحة تسامح الناس فيه ولا يغسل شهيد معترك: أي يمنع غسله لأن للشرع غرضا في بقاءه على حاله وهو من مات في قتال الكفار ولو بلا سببهم كمن رجع عليه سهمه أو سيفه أو تردى في بئر أو سقط من شاهق أو عن فرسه فمات كما في ح عن الطراز وظاهره يشمل من قتله مسلم يظنه عدوا أو من دأسته الخيل حتى مات والذي لسحنون انهما يغسلان نقله القباب و ح ولم يذكر خلافه فلا وجه لترجيح عب عدم غسلهما وفي ضيحه عن أشهب أن من جهل قاتله يغسل وقال سحنون لا يغسل إذ يحمل على أنه فعل العدو اهـ. ومفاده أن من علم أنه قتل مسلم يغسل بلا نزاع فقط: لا غيره من الشهداء كالمطعون والمبطون والغريق ولا من قتلته لصوص أو مات في فتنة بين المسلمين أو في دفعه عن حريمه.

تنبيه: ذكر في الموطأ عن النبي عليه السلام أن الشهداء غير القتل في سبيل الله سبعة فذكر المطعون أي من به طاعون والمبطون أي من به إسهال وقيل من به استسقاء والغريق في الماء والحريق وصاحب ذات الجنب ومن مات تحت الهدم والمرأة تموت بجمع بضم الجيم وهي من ماتت بنفاس ووجد ما في بطنها وقيل سواء أفيته أو لا وقيل من تموت عذراء وزاد السيوطي عن أهل الحديث من به سل واللدغ والشريق ومن يفتريه سبع والخار من دابته والمتردى ومن مات غريبا ومن مات على فراشه في سبيل الله ومن قتل دون ماله أو دفعا ودينه وأهله ومن حبس ظلما فمات في السجن ومن مات عشقا ومن مات في طلب العلم ذكر هذا كله ح ونقل عن العارضة أن من قتلته لصوص شهيد بلا خلاف وكذا من قتل ظلما دون مال أو نفس وإن مات بما هو سبب للشهادة وهو في معصية فهو شهيد وعليه إثم معصيته ولو: مات ببلد الإسلام: كما لابن وهب وابن القاسم خلافا لما في العتبية عن ابن القاسم أن من قتله العدو في منزله يغسل إن لم يقاتل: فأقتل في غفلة أو نوم ولو صبيا أو امرأة على الأصح قاله جب وإن أجنب: لارتفاع العبادة عنه بالموت على الأحسن: تبعا لأشهب وابن الماجشون وقال سحنون يغسل وأما نجاسة فيه غير دمه فتغسل على الأصح لأن الحديث إنما جاء في دمه خاصة نقله ح عن الطراز لا إن رفع: من المعترك حيا: ثم مات بمنزله أو بيوم رفعه فإنه يغسل ويصلى عليه وأما من بقي في المعترك ولم يرفع حتى مات فلا يغسل نقله في ضيحه عن أشهب خلافا لما نسب له عب وإن أنفذت مقاتله: حين رفع كما لأشهب وقال شمس إنه المشهور عن ابن القاسم ذكره في ضيحه وهو مخالف لما في الكافي فحقه أن يعبر بلو إلا المغمور: وهو من لم يبق فيه إلا غمرة الموت ولم

يأكل ولم يشرب فالاستثناء من منفوذ المقاتل وقول عب إن منفوذها لا يغسل رفع مغمورا أم لا هو ما قرر الكافي ورجح ب ما للمص وحاصل ما في ضيحه أو من أنفذت مقاتله ولم تبين حياته لأن من أنفذ مقاتل مسلم قتل بلا قسامة واعتبرها أشهب فقال يغسل ومثله لابن القصار وفيمن عاش يوما فاكل وشرب فقال مالك إن أكل وشرب غسل ولم يحده بزمن فظاهره أن مجرد لأكل كاف ودفن: وجوبا بثيابه: المباحة فيمنع نزاعها وتكفينه بغيرها فإن لم تبح كحريه كره كفيه به كما مر ويجب نزع ما عليه من جلد خنزير أو ميتة إجماعا ذكره ح عند قوله وإن أجنب إن سترته: كله ولا يزداد عليها قاله مالك ورجحه سند واللمخي وقال أصبغ وأشهب لا بأس بالزيادة نفعه ح وإلا: تستره زيد: ما يستره كما فعل بمصعب بن عمير يوم أحد فإنه لم يترك إلا نمرة إذا ستر بها رأسه بدت رجلاه وإذا سترت رجلاه بدا رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم "غطوا رأسه واجعلوا على رجله شيئا من الأذخر" وإن وجد عريانا ستر كله بلا خلاف نقله القباب عن اللخمي وقال عب أنه لا يجري فيه قوله وهل الواجب ثوب يستره الخ واحتج لذلك بما فعل لمصعب وقال ب إن ذلك إنما يدل على ستر جميع الجسد مطلوب وهو متفق عليه أما كونه واجبا فأمر زائد على الطلب بخف: أي معه والباء متعلقة بدفن وقلنسوة: وهو مغفر من ثوب أو صوف ومنطقة: مباحة قل ثمنها: بالنسبة له ولماله وقيل لا تدفن معه لأن فيها معونة على القتال فهي كالدرع وخاتم قل فصفه: أي ثمن فصفه لا: ما هو آلة حرب مثل درع: وببيضة حديد وسلاح: كسيف ورمح وسكين وفي ضيحه أن السلاح متفق على عدم دفنه معه واختلف في الخف والدرع والقلنسوة والمنطقة ولا: يغسل دون الجل: من الميت ولو وجد فيه الرأس لأنه لا يصل على غائب وإذا وجد الجل استخف ذلك لأن الحكم للأكثر وإنما لم يصل على النصف وإن أدى تركه لتترك الصلاة عليه بالكلية لمراعاة القول بسنية الصلاة ولا محكوم بكفره، كزندق وساحر وكتابي ومرتد وإن كان صغيرا: يميز ارتد: وإن كان لا يقتل قبل بلوغه لأنه محكوم بكفره وهذا لا تؤكل ذبيحته ولا يصل على عليه قاله فيها وقال سحنون يصل على عليه لأنه يجبر على الإسلام فحق المص أن يعبر بلو أو نوى به سابيه: أو مشترية الإسلام إلا أن يسلم: لأنه لا يحكم له به إذ لا يجبر عليه قال فيها ومن اشترى صغيرا من العدو أو وقع في سهمه من المغنم فمات صغيرا لم يصل عليه وإن نوى به سيده الإسلام إلا أن يجيب إلى الإسلام بأمر يعرف أنه عقله اهـ. وظاهرها كالمص كتابيا كان أو غيره وعليه حملها أبو الحسن وهو خلاف ظاهرها يأتي في الردة أن الصغير يحكم بإسلامه لإسلام سابيه ومثله لجب و شس وقالوا في ضيحه إنه مخالف لما في جنائزها ومفاد مق أن ما في الردة فيمن لا يميز وأنه مفهوم ما في الجنائز فلم يختلف لأن ما في الجنائز فيمن عقل دينه فقد ألفاه مالكة على دين يقر عليه الكبير فليس له نقل الصغير عنه وأما إن لم يعقل دينه فلم يجده على دين يقر عليه ينبغي أن يجبر على دين الإسلام وكلامه ظاهر في كتابي صغير وجبره إذا لم يميز يفهم من قول ابن القاسم في العتبية لا يجبر الصبي المسيبي على الإسلام إذا كان قد عقل دينه قال ابن رشد مفهومه أنه يجبر وإن لم يعقله وفيه ستة أقوال قيل يجبر مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل يجبر إن لم يسب معه أحد أبويه وقيل يجبر وإن سبي معه أحدهما إلا أن يكون معه في ملك واحد وقيل يجبر ما لم يسب معه أبوه ولا عبرة بالأم وقيل يجبر إن لم يسب معه أحد أبويه وقيل يجبر وإن سبي معه أبوه إن لم يكونا في



ملك واحد نقله مق وحيث قيل يجبره فمات قبله فهل يحكم له بالإسلام سيده أو حتى يزييه بزي الإسلام ويشرعه بشرائعه أو حتى يجيب إليه ويعقل الإجابة أو حتى يجيب بعد بلوغه أقوال نقلها في ضيغ عن البيان في صغير كتابي سبي ونقل عنه أن صغير المجوس لا يختلف في جبره إلا أن يكون معه أحد أبويه ففيه خلاف وإن كبرهم مختلف في جبره ولا يجبر كتابي كبير وذكر مق عن ابن رشد أنه لم يذكر خلافا في أن صبيا سبي وقد عقل دينه لا يجبر اهـ.

**تنبيه:** فرق نت وسالم بين ما للمص هنا وما في الردة بان هذا في مميز كتابي أو مجوسي وذلك فيمن لم يميز وهو نحو ما مر عن مق والأظهر عندي والله اعلم أن ما هنا في مميز كتابي لأنه الذي يقر على دينه وحمل عج ما في الردة على صغير مجوسي غير متجه لأنه إنما فعله لئلا يلزم إن كتابيا لا يميز يحكم بإسلامه لإسلام سابيه وذلك اللازم ثابت كما فهمه مق من المدونة وهو لازم على جبره على الإسلام كما فهمه ابن رشد من العتبية كان أسلم: الصغير ونفر من أبويه: تشبيهه بالمستثنى في أنه يغسل ويصلى عليه نظرا لحاله الآن وقيل لا يصلى عليه لأنه لو ارتد لدين أبويه لم يقتل نقله في ضيغ وإن **اختلطوا:** أي المسلمون والكفار ولم يميزوا **غسلوا وكفنوا:** ومؤنتهم من بيت المال إلا أن يكون لهم مال فمنه وإن لم يعلم مالك المال حينئذ ثم استحقه وارث أحدهم جبر له ما كفن به الآخر من ماله أو من بيت المال إن كان فقيرا مسلما وميز المسلم بالنية في الصلاة: عليهم بأن ينويه بالصلاة وحده قاله ابن القاسم وأشهب وكذا كفار فيهم مسلم قاله سحنون وأباه أشهب نقله القباب ويدفنون بمقابر المسلمين تغليبا للإسلام ولو اختلط كافر بمسلم لا يغسل كشهيد لم يغسلا وكفنا ودفنا بمقبرتنا ولو اختلط مسلم يغسل وشهيد فالظاهر أن في غسلهما قولين كما مر فيمن لا يدري اقتله مسلم أو حربي ولو وجد ميت لا يعرف غسل وصلي عليه إلا أن يكون كبيرا عليه زي الكفار أو ببلد يدخلها الكفار إلا أن يكون صغيرا ولو وجد بكنيسة وعليه زي كافر بخلاف كبير وجد فيها إلا أن يكون عليه زي مسلم قاله عج ولا سقط: وهو من لم يستهل: أي لم يصرخ حين ولد ولم تعلم حياته وقد مر أن غسله يكره ولو تحرك: إذ قد يتحرك القتل قال في ضيغ ويسير الحركة لا يعتبر اتفاقا أو عطس أو بال: لأن البول قد يكون من استرخاء أو رضع: قليلا وفي ضيغ أن كثيره معتبر اتفاقا وجعل ابن وهب رضاعه كصراخه إلا أن تحقق الحياة: بعلامة تدل عليها كصراخ وكثرة رضاع وطول مدة يعلم به أن لو كان ميتا لتغير و: حيث لم تعلم حياته غسل دمه: جوازا لا وجوبا كما زعم عب فقد نقل ابن يونس عن ابن حبيب لا بأس أن يغسل عن السقط الدم ويلف في خرقة وهو يفيد جواز لفه ولا يصلى على قبر: منعا كما عبر به في ضيغ ونقله القباب عن المازري فإنكار ب له قصور واحتج من منع بان قبره عليه السلام لم يصل عليه واحتج من أجاز به بما في الموطأ من قصة مسكينة أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بمرضها فعادها وقال إذا ماتت فأذنوني بها فدفنوها ليلا وكرهوا أن يوقظوه فلما أصبح أخبر بشأنها فقال ألم أمركم أن تاذنوني بها فقالوا كرهنا أن نخرجك ليلا فخرج صلى الله عليه وسلم حتى صلى على قبرها وأجيب بأن ذلك لأنه الإمام الذي إليه الصلاة فلما صلوا دون علمه كانت كمن دفن بغير صلاة وأجاب المازري بأنه خصوصية لأنه عليه السلام لما صلى على القبر قال إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وأن الله

ينورها بصلاتي عليهم وهو أمر مختص به عليه السلام إلا أن يدفن: الميت بغيرها: فلا يخرج كما في ضيحه عن اللخمي بل يصلي عليه في قبره وهو مذهب الرسالة ومشهور قول الأصحاب لكن ضعفه المازري وشهر المنع وهو لمالك في المبسوط نقله القباب ونحوه في ضيحه وذكر ابن رشد أنه إن دفن قبل أن يصلي عليه أخرج وصلي عليه إلا أن يفوت فيصلي عليه في قبره وذكر فيما يفوت به أقوالا فقال بإهالة التراب فيخرج ما لم يهل عليه وقيل بتمام دفنه وتسوية التراب وقيل يخرج ما لم يخف تغييره وفي ح أن من دفن بغير صلاة يفوت إخراج به دفنه وهل يصلي على قبره وهو المشهور أولا وعليه فهل يدعون أو ينصرفون من غير صلاة أو يخرج إلا أن يخاف تغييره أو يخرج إلا أن يطول فهي ثلاثة أقوال ثم جواز الصلاة مقيد بما إذا لم يطل حتى يظن أنه فني ببلاء أو غيره وأكثر ما قيل في ذلك شهر وقيل لا يصلي عليه بعد ثلاث ولا: على غائب: كخريق ومن انهارت عليه بئر وأما صلاته صلى الله عليه وسلم على النجاشي فقيل خصوصية وقيل رفع له حتى رآه و صلى عليه فليس بغائب وجوز ابن حبيب الصلاة على الخريق وشبهه نقله في ضيحه ولا تكرر: الصلاة على الميت وهذا مكرر مع ما مر وقيل إنما هذا فيمن صلى عليها أولا وذكر القباب أن المشهور فيمن فاتته الصلاة على الميت أنه ليس له أن يعيد الصلاة عليه قيل إلا أن يكون وليه والأولى: أي الأحق بإمامة الصلاة: على الميت وصي رجي خيره: أي من أوصى الميت أن يصلي عليه لرجاء خيره وبركته لأن ذلك من حقه بخلاف من قصد مراغمة وليه لعداوة بينهما إذ لا تجوز وصيته فالولي حينئذ أحق إن كان ذا دين وإلا قدم الوصي كأن كان وليا لا دين له وهو عدو يتهم بالتقصير في الدعاء ثم حيث لم يوص فـ: الأولى الخليفة: لقول النبي صلى الله عليه وسلم "لا يؤمن أحدكم سلطانه" وقد قدم الحسين على جنازة الحسن سعيد بن العاصي وهو أمير المدينة فقال له تقدم فلولا أنها سنة ما قدمتك لا فرعه: أي نائبه كقاض وذي شرطة وأمير جند إلا أن تكون ولايته مع الخطبة: فإن ولي الجمعة وخطبتها ولا يقدم من وليهما دون أن يكون أميرا أو قاضيا أو صاحب شرطة أو أمير على الجنود وكذا من انفرد بالصلاة دون الخطبة والقضاء أو بالحكم دون القضاء والخطبة والصلاة قاله ابن رشد ومراده بالحكم حكم بإمارة أو شرطة كما يعلم مما نقله عنه ح قبل ذلك ثم: إن لم يكن أحد ممن ذكر قدم أقرب العصبية: إلى الميت ظاهره ولو عبدا كما لابن محرز وقيل لا يقدم إلا مع عبيد ثم أنه يراعى هنا ترتيب الأولياء في النكاح فيقدم أبن فابنه فأب فآخ فابنه فجد فعم فابنه وندب بتقديم الأب ابن أبا الميت والأخ جده نقله ح عن اللخمي ولو قدم الأقرب أجنبيا وأبى ذلك من دونه فلا كلام للأبعد عند ابن حبيب وقال أصبغ وعبد الملك وابن عبد الحكم له ذكره في ضيحه ورجح الأول ابن رشد والثاني ابن يونس ذكره خع و: إذا حضر أولياء جنازة أو جناز قدم أفضل ولي: بزيادة فقه أو حديث أو غيرهما مما يرجح به في الإمامة فإن تساوا فبالقرعة ولو: كان الأفضل ولي امرأة: فيقدم على ولي الرجل المفضل لان العبرة بفضل الولي لا فضل الميت خلافا لعبد الملك محتجا بتقديم الحسين لعبد الله بن عمر رضي الله عنهم حين ماتت أم كلثوم بنت علي زوجة عمر وأبنها في فور واحد وصلي عليهما معا وأجيب بأن الحجة إنما تحصل لو كان المقدم له غير الحسين كالخليفة لان الحسين لكمال فضله يرى لعبد الله فضلا عليه لسنه ولأنه شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاح وحضوره المشاهد

في حياته صلى الله عليه وسلم وزهده في الخلافة وقد عرضت عليه مرتين نقله في ضيـح عن ابن رشد وصلى النساء: إذا لم يوجد غيرهن دفعة: أفذاذا وعن أشهب أنهم يصلين جماعة بإحداهن لأنه محل ضرورة ومراعاة لمن يرى جواز إمامة المرأة للنساء وصحح ترتيبهن: واحدة بعد واحدة كما في المدونة وصححه جب واعترض بان فيه تكرير الصلاة على الميت والمذهب خلافه وفيه تأخير تجهيزه والسنة تعجيله ذكره في ضيـح والقبر حبس: لا يباع ولا يتصرف فيه إلا قبر سقط لم يستهل ولو تمت شهوره وذكر خش عن ابن عرفة أنه حبس بمجرد وضع الميت فيه بقي أو فني لا يتصرف فيه بغير الدفن إذ لا ينافي كونه حبسا وذكر أنه لا يجوز أخذ حجار المقابر الماضية لبناء قنطرة أو مسجد وعليه فلا يجوز حرثها ولكن إن حرثت جعل كراؤها في مؤنة دفن الفقراء لا يمشى عليه: كراهة ما دام مسنما والطريق دونه لأن المشي يكسر تسنيمه ويبيح طريقا فإن زال تسنيمه جاز المشي والجلوس عليه وما ورد من النهي عن الجلوس عليه محمول على الجلوس لقضاء الحاجة كما فسره به مالك ولا ينبش: منع ما دام به: من عظامه غير عجم الذنب لصغره ولو ظنا والقيد لنفي المشي والنبش دون قوله حبس قاله عب ويفيده ما مر عن ابن عرفة وكذا قول ابن عات في مقبرة لها أربعون سنة لم يدفن فيها أنها حبس نقله عب إلا أن يشح رب كفن غصب: بضم أوله غصبه الميت أو غيره إن ثبت ذلك ببينة أو إقرار الورثة فينبش ما لم يطل ويخف تغيره وإلا أعطي رب الكفن قيمته أو: يشح رب قبر: حفره بملكه: دفن فيه غيره تعديا فلربه إخراجة إلا أن يطول فلا يخرج ولربه الانتفاع بظاهر أرضه قاله ابن أبي زيد وقال ابن رشد يخرج وإن طال ذكره ب ومثل غصب القبر غصب محله كما في ح أو نسي معه مال: معتبر ثمنه أو تمس الحاجة إليه كذا في ضيـح وذكر خع أن مال غيره يخرج مطلقا وإن كان: القبر الذي غصب بما يملك فيه الدفن: لكل أحد كموات أو أرض محبسة للدفن بقي: الميت فلا ينبش وعليهم: أي ورثته قيمته: أي قيمة الحفر كما في ضيـح عن ابن اللباد وقال ابن بشير أنه أصل المذهب وقال سحنون عليهم حفر قبر مثله وقيل يخير بينهما أهل الميت وقيل أهل القبر ذكرها ضيـح وأقله: أي القبر عمقا ولا حد لأكثره ولكن تندب قلته كما مر ما منع رائحته: من الناس وحرسه: عن السباع قال في ضيـح لا بد في القبر من حفرة تحرس الميت وتكتم رائحته وبقر: أي شق الميت عن مال كثر: ابتلعه له بال كدنانير كذا في ضيـح ومفاده عدم حده بنصاب سرقة أو زكاة ولو: كان ثبوته بشاهد ويمين: لنهييه عليه السلام عن إضاعة المال والميت لا يؤلمه ذلك قاله في ضيـح فإن تبين كذبه أدب ولا يقتص منه كما يقتص ممن أجهز على منفوذ المقاتل لا: يبقر عن جنين: ولو رجي قاله ابن القاسم وإنما جوز البقر عن المال لتحقيقه بخلاف الجنين وقال سحنون وأشهب وأصـبغ يبقر عنه إذا تيقنت حياته وعلى نفي البقر لا تدفن أمه حتى يتيقن موته ولو تغيرت قاله عب وتؤولت أيضا على البقر: من خاصرتها اليسرى لأنها أقرب للجنين قاله خع إن رجي خلاصه حيا وإنما قول ابن القاسم فيمن لم تتيقن حياته فيكون قول سحنون تسفيرا قاله عبد الوهاب وينبغي أن محل الخلاف جنين الأدمية وأن غيره إن رجي يبقر عنه قولاً واحداً وفي ضيـح أن ابن عبد الحكم رأى رجلاً مبقورا على رمكة مبقوره وإن قدر على إخراجة: بحيلة مع رفق من محله: أي مخرجه فعل: ذلك اتفاقاً وقد استحسـنه مالك والنص عدم جواز أكله: أي الأدمي الميت لمضطر: إذ لا تنتهك

حرمة الآدمي لآخر ظاهره ولو كافرا وصح أكله: قياسا على البقر بل الجواز أولى لأن حياة المضطر محققة بخلاف الجنين قاله ابن عبد السلام والظاهر أنه يطبخ إن كان عدم طبخه يضر بأكله لأن الغرض نفعه ودفنت مشرقة: كتابية أو غيرها حملت من مسلم: بوطء شبهة مطلقا أو بنكاح في كتابية بمقبرتهم: ولا حرمة لجنينها لأنه عضو منها حتى يزايلها ولا يتولاها مسلم ولا يتعرض لهم في استقبالها وعدمه وأما قوله ولا تستقبل قبلتنا ولا قبلتهم: فمحلها حيث توليناها لتركهم لها لأجلنا ورمي ميت البحر: أي من مات فوقه به: بعد غسله والصلاة عليه مكفنا: محنطا ويلقى على شقه الأيمن مستقبل القبلة وقال سحنون يتقل وقال غيره لا يتقل وعلى واجده في البر دفنه إن لم يرج البر قبل تغييره: فإن رجي قبل تغييره أخر له وجوبا ولا يعذب: ميتا ببكاء: عليه محرم و لم يوص به: فإن أوصى به عذب به وكذا إن علم أنهم سيكون ولم ينههم ويجب عليه نهيم إن علم امتثالهم وقيل معنى تعذيبه به تعذيبه بسماع بكاء أهله والرفقة لهم وقد جاء مفسرا بذلك في حديث وهو أولى ما يقال فيه قاله ولا يترك مسلم: في تجهيزه إذا مات لوليه الكافر: إذ لا يجوز ذلك لأن المسلمين أولى به وأما سيره معه فلا يمنع منه ولا يغسل مسلم أبيا: له كافر أو أخرى غير الأب من قريب أو أجنبي لحرمة ذلك كما مر ولا يدخله في قبره: منعا وحرمة الأبوة زالت بموته بل يوكل إلى أهل دينه يلونه إلا أن يضيع: أي يخاف ضياعه كما في المدونة لأن من ضاع بالفعل فات تلافيه فليواره: وجوبا بتكفين في شيء وإن لم تلزمه نفقته وكذا كل كافر خيف ضياعه ولا كافر معه كما في المدونة والكافي ولا يستقبل به قبلتنا ولا قبلتهم والصلاة: على الجنازة أحب: إلى مالك وأكثر ثوبا عنده من النفل: فتتدب إن قسام بها الغير: بأن شرع فيها بناء على أن الشروع في فرض الكفاية يسقطه عن الغير إن كان: الميت له حق كجار: أو قريب أو زوج أو شيخ أو ملاطف أو صالح: ترجى بركة شهود جنازته فإن لم يكن كذلك فالنفل والجلوس في المسجد أولى ولو غير جامع وخصه ابن العربي بالجامع ورجح سعيد بن المسيب النفل مطلقا ورجح سليمان بن يسار شهود الجنازة مطلقا وفصل مالك كما ذكر المص ذكر ذلك في ضيغ قال في المدخل والاشتغال بالعلم أولى من الخروج مع الجنازة ح وبالله تعالى: التوفيق.

باب : في الزكاة ذكرها عقب الصلاة لأنهما لم يقعا في القرآن إلا كذلك والزكاة لغة النمو والبركة يقال زكا الزرع إذا نما وطاب وزكت النفقة إذا نمت وبورك فيها وتأتي للتطهير كقوله تعالى: ﴿قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها﴾ أي طهرها من الأدناس وشرعا ما يخرج من المال إن بلغ نصابا وتقال أيضا لإخراجه لأنه سبب لنمو المال وطهارة لمخرجه من الإثم قال تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها﴾ ولكونها تطهر لم تجب على الأنبياء لأنهم مطهرون معظمون وهي من دعائم الإسلام التي بني عليها ووجوبها ثابت بالكتاب والسنة والإجماع وجاحده كافر يستتاب كالمرتد ومن أقر به ومنعها ضرب وأخذت منه كرها وتجزئه على الأظهر كما تجزئ صبيا أو مجنونا أخذت من ماله وقال ابن حبيب إن تاركها كافر وإن أقر بفرضها كالصلاة على مذهبه وليس بصحيح قاله ابن رشد وذكر أنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «أتاني أت من ربي فقال يا محمد إنه لا صلاة لمن لا زكاة له ولا زكاة لمن لا صلاة له مانع

الزكاة في النار» قيل إنها فرضت في السنة الثانية بعد زكاة الفطر وقيل في الرابعة تجب زكاة نصاب النعم : بدأ بزكاته لأنه أشرف من الجمادات وهو يعم الإبل والبقر والغنم لقوله تعالى: ﴿فجزاء مثل ما قتل من النعم﴾ وقد يخص الإبل كقول حسان رضي الله عنه :

وكانت لا يزال بها أنيس خلال بيوتهم نعم وشاء

والنصاب لغة الأصل والعلم وشرعا القدر الذي تجب فيه الزكاة لأنه كعلم منصوب لوجوبها وقيل مشتق من النصيب لأن فيه نصيبا للفقراء أو من النصب بالتحريك بمعنى التعب لأنه سبب في تعب السعاة إليه بملك: أي بسببه فلا تجب على معار ولا غاصب ولا ملتقط وحول كملا : فخرج ما لم يكمل ملكه كالغنيمة قبل القسم ومال العبد ومن فيه شائبة رق لعدم تمام تصرفه وأما التعليل بأن للسيد انتزاعه فلا يشمل ذا شائبة إذ لا ينتزع ماله وخرج ما لم يتم حوله لنقصه أو لعدم مجيء الساعي حيث كان وفي الخبر "لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول" ذكره ابن رشد وإنما جاز إخراجها قبل الحول بيسير حيث لا ساعي لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه وشرط حول الماشية أن يمر على عينها في ملك ربها فمن ملك ماشية في ذمة وحال عليها حول قبل قبضها فلا زكاة فيها ولو قبضها بعد أعوام استقبل بها ذكره ح .

تنبيه : تمام الحول شرط بلا خلاف واختلف هل النصاب كذلك وعليه اقتصر جب وابن عرفة أو سبب كما اختاره القرافي وهو الظاهر وإن معلوفة : لا ترعى وضدها السائمة وأما قوله عليه السلام "في سائمة الغنم الزكاة" فلا مفهوم له لأنه خرج مخرج الغالب لأن الغالب في الأنعام السوم لاسيما في أرض الحجاز وعلى أن له مفهومًا فمنطوق قوله "في أربعين شاة" مقدم عليه أو عاملة : في حرث أو حمل ونحوه ورد المص بآن قول أبي حنيفة والشافعي بنفي زكاة المعلوفة والعاملة ونتاجا: بكسر النون أي أولادا صغارا فإنه يزكي بحول أمهاته يضم معها إن وجدت فإن فقدت زكى النتاج بحولها إن كان نصابا ويكلف شراء سن تجزئه كما في المدونة وقال أبو حنيفة لا تزكى صغار إلا مع نصاب كبار ذكره تت وغيره لا: يزكي ما تولد منها ومن الوحش: لعدم تحقق دخوله في النعم وذلك كنتاج غنم ضربت فيها فحول الظباء أو العكس وقيل ينظر للأمهات وذكر ح عن اللخمي أنه لا خلاف في نفي زكاة ما أمه وحشية اهـ والمص يشمل ما تولد من ذلك ومن النعم وقال ب إن ظاهر النقل خلافه اهـ وأما إبل ولدت غنما فتزكي زكاة غنم بحول الأمهات وضمت الفائدة : وهي هنا ما يتجدد من غير نتاج له أي للنصاب من نوعها ولو حكما كعشرين بقرة ولد منها عشر بعد مجيء الفائدة وإن : حصلت قبل حوله : أو قبل مجيء الساعي بيوم : أو أقل منه فإنه يزكيها مع نصابه بحوله وإن زكيت قبل أن يشتريها أو يرثها بيوم واحد وكذلك العين يزكيها ربها ثم يشتري بها من رجل عرضا قد وجبت فيه الزكاة فليخرج الرجل صدقتها فيكون الأول قد صدقها هذا اليوم ويكون الآخر صدقها من الغد قاله في الموطأ .

تنبيه : إنما ضمت الفائدة هنا بخلاف العين لأن عدم ضمها يؤدي إلى خروج الساعي في العام مرتين وذلك مشقة بخلاف العين لأن زكاتها موكولة إلى ربها ولأنه يؤدي إلى مخالفة نصه عليه السلام فمن له أربعون شاة استفاد في أثناء

حولها أربعين ثم أربعين فلو بقي كل ماله على حوله لأخرج عن مائة وعشرين ثلاث شياء وهو خلاف نصه عليه السلام ولأنه لو لم تضم لادعى المالك أن ما عنده فائدة فتسقط الزكاة بخلاف زكاة العين فإنها موكولة إلى أمانة ربها لا: تضم وإن كانت نصابا للأقل: من نصاب ولو نقص قبل حولها بيوم بل يضم لها فيستقبل بالجميع قال فيها ولو نقصت أربعون شاة واحدة قبل الحول بيسير أو كثير ثم أفادها من يومه انتفت بالجميع حولا من يوم أفاد الأخيرة إلا أن تكون من ولادتها **الإبل**: بدأ بها لأنها أشرف النعم في كل خمس: منها ضائنة: بهمة قبل النون أي شاة من الضأن والتاء للوحدة لا للتأنيث فإن الذكر مجزئ كما يأتي في زكاة الغنم واشترط ابن القصار في البابين كونها أنثى إن لم يكن جل غنم البلد: أي بلد المزكي **المعز**: منطوقه تعين الضأن وإن تساويا وتبع في ذلك جب وقيل يخير إن تساويا وهو ظاهر ما فيها من أنه يؤخذ في الإبل من جل أغنام ذلك البلد من ضأن أو معز وقال في الكافي والغنم المأخوذة في صدقة الإبل الجذع والثني في ذلك سواء من الضأن والمعز وإن خالفته أي خالفت غنم البلد غنم المزكي والمبالغة ترجع لمنطوقه ومفهومه وروى ابن نافع أنه يؤخذ مما عنده وبه قال ابن حبيب قال وإن كان عنده الصنفان خير الساعي نقله في ضيحه وإن عدما بمحله لزمه كسب أقرب بلد .

**تنبيه**: ما يزكى من الإبل بالغنم يسمى بالشنق كما في المدونة ويقال لما بين الثلاثة إلى العشرة ذود ولا يقال لأقل منها **والأصح**: خلافا للباقي وابن العربي أجزاء بعير إن وفي بقيمة الشاة وكان ابن المخاض ففوق كما في ح فإنه يجزئ عن خمسة أبعة لأنه مواساة من جنس المال بأكثر مما وجب نقله في ضيحه عن عبد المنعم ولا يجزئ عن أكثر من شاة لأنه من إخراج القيم قطعا وهو لا يجزئ قاله ح إلى خمس وعشرين: فإذا بلغت بنت مخاض: وتجزئ بنت لبون فإن لم تكن له: حال كونها سليمة: من العيوب بأن فقدت أو كانت معيبة فابن لبون: ذكر فيقبل اتفاقا إن وجد مع فقد بنت مخاض لنص الحديث فإن فقدنا عنده كلف بنت مخاض وإن أتى بابن اللبون فللساعي أخذه إن رءاه نظرا قاله فيها وأما إن وجدا عنده معا فتلزمه بنت مخاض لأنها الأصل ونقل اللخمي عن ابن القاسم أنه إن دفع ابن لبون ورءاه الساعي نظرا فله أخذه وأنكر المازري على اللخمي نقله وقال إن ذلك فيما إذا عدما ذكره ب .

**تنبيه**: ظاهر المص أن الكريمة ليست كالعدم وذكر ح عن سند أنها كالعدم وفي ست وثلاثين بنت لبون: ولا يؤخذ عنها حق لأنه لا يختص عنها بمنفعة وإنما أخذ ابن اللبون عن بنت مخاض لأنه يمتنع من صغار السباع ويرد الماء ويرعى الشجر فعادلت هذه الفضيلة فضيلة الأنوثة وفي ست وأربعين حقة: بكسر الحاء ولا يجزئ عنها جذع ولا بنت لبون خلافا للشافعي ذكره ح و: في إحدى وستين جذعة و: في ست وسبعين بنتا لبون: إلى تسعين و: في إحدى وتسعين حقتان: إلى مائة وعشرين اتفاقا لنص الحديث و: في مائة وإحدى وعشرين إلى تسع: وعشرين حقتان أو ثلاث بنات لبون الخيار للساعي: إن وجدا أو فقدنا وتعين: أحدهما منفردا: رفقا برب المال هذا قول مالك المشهور وله في الموازية أنه مخير في ذلك كانت في الإبل إحدى السنين أو لم تكن نقله عبد الحق وروى عنه



أيضا تعين الحقتين وفيها لابن شهاب وابن القاسم لا يأخذ إلا ثلاث بنات لبون كن في الإبل أم لا اهـ وفي الكافي أنه الصحيح ومنشأ الأقوال أن قوله عليه السلام "بعد المائة والعشرين فما زاد ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة" يحتمل أن المراد مطلق الزيادة فتكفي واحدة أو الزيادة التي لا تغير حكم الزكاة وهي العشرات فتستمر الحقتان إلى مائة وثلاثين ووجه قول ابن شهاب أن العبادات مبنية على الاحتياط واسم الزيادة يقع على الواحد فيتغير به الحكم احتياطا للزكاة فينتقل من حكم الحقتين إلى ثلاث بنات لبون هذا حاصل ما ذكره عبد الحق فلا خلاف أن في مائة وعشرين حقتين وفي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون والخلاف فيما بين ذلك ثم : بعد تسع وعشرين ومائة في: تمام كل عشر يتغير الواجب ف: يجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة : ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وفي مائة وأربعين حقتان وبنات لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقق وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين حقتان وبنات لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقق وبنات لبون وفي مائتين خير الساعي في أربع حقق وخمس بنات لبون إن وجد الصنفان أو فقدا ويخير رب المال إن انفرد أحدهما وبنات المخاض الموفية سنة : فبكمالها تصير بنت مخاض كما في ضيح وفي التلقين أنها التي دخلت في الثانية إلى استكمالها قال في القاموس لأن أمها لحقت بالمخاض أي الحوامل وإن لم تحمل ثم كذلك : بقية الأسنان المرتبة فبين كل سنين سنة فإذا تمت الثانية فبنت لبون ثم كذلك وذكر تت أن بنت اللبون ما دخلت في الثالثة لأن أمها صارت ترضع فهي لبون والحقة ما دخلت في الرابعة لأنها استحققت الحمل ونحوه في الكافي وزاد في التلقين في كل سنة مدخولة إلى استكمالها .

تنبيه : لو بذل رب المال سنا أفضل أجزأ اتفاقا ذكره جب وشهر أنه لا يجوز أخذ ثمن الفضل ولا دفع سن أدنى وزيادة ثمن اهـ وهو ظاهر قولها ولا يأخذ الساعي دون السن المفروضة وزيادة ثمن ولا فوقها ويودي ثمن اهـ وذكر تت أن جوازه صوب وعدم أجزائه شهر وشهر أيضا أنه يكره فإن وقع أجزأ قال في ضيح ولعل الخلاف هنا مبني على الخلاف في إخراج القيمة والأجزاء هنا أقرب لأنه لم يخرج عن النوع بالكلية البقر في كل ثلاثين : منها تببيع : ذكر والأنثى أفضل فإن دفعها المزكي جبر الساعي عليها ولا يأخذها كرها خلافا لابن حبيب ذكره في ضيح ذو سنتين : تامتين كما في الرسالة وقيل ما أتم سنة ويفيده ما في الكافي أن أكبره ابن سنتين وفي أربعين مسنة : سميت بذلك لأنها ألقت سنا وهي ثنيتها قال في الكافي والمسنة الثانية فصاعدا اهـ ولا يجزئ عنها ذكر خلافا لابن حبيب ذكره الفاكهاني ذات ثلاث : تامات وقيل ذات سنتين حكى عن ابن شعبان وابن حبيب وفي الرسالة والكافي والتلقين أنها بنت أربع سنين والظاهر أن هذا خلاف في شهادة فيكون المعبر قدرها وكونها ثنية بلغت ثلاثا أم لا ومائة وعشرون : من البقر كمائتي الإبل : المفهوم حكمها من قوله في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فيخير هنا في أربعة أتبعة وثلاث مسنات إن وجد الصنفان أو فقدا وإن وجد أحدهما تعين إلا أن يدفع المزكي خيرا منه الغنم في أربعين : منها شاة : ولم يقل في كل أربعين لأنها لا تتعدد بتعدد الأربعين كثمانين ففيها واحدة إلى عشرين ومائة كما في الحديث وتاء شاة للوحدة لا للتأنيث ولذا قال جذع أو

**جذعة:** وقال ابن القصار إنما يجزئ أنثى ذو سنة : تامة وقيل ذو عشرة أشهر وقيل ذو ثمانية وقيل ذو ستة أشهر أربعة أقوال ذكرها جب والمرجع في ذلك إلى أهل اللغة كما في ضيحه وغيره وقد ذكروا أن ابن الشابين ينجذع في أقل من سنة بخلاف ابن الهرمين وبهذا يظهر أن الخلاف في شهادة فكل حكم بما شاهد فيكون المعتبر القدر لا الزمن والله تعالى أعلم ولو: كان الجذع معزا : خلافا لقول ابن حبيب لا يجزئ من المعز إلا الثني وهو ما دخل في السنة الثانية دخولا بينا وسكت عنه المص وهو ما يجوز للساعي أخذه كما في المدونة وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان : إلى مائتين وفي مائتين وشاة ثلاث : إلى ثلاث مائة وتسع وتسعين وفي أربع مائة أربع : من الشياه ثم : بعد ذلك لا يتغير الواجب إلا بزيادة المائتين فيكون لكل مائة شاة : ففي خمس مائة خمس شياه ثم كذلك ولزم الوسط : في دفع المالك وقبول الساعي ولو: لم يوجد في المال بل انفرد الخيار : كمواخض وأكولة وهي شاة تسمن لتوكل ورُبِّي بضم الراء وتشديد الباء أي ذات ولد تربيته فلا يلزم المالك دفع الخيار إلا أن يتطوع به أو: انفرد الشرار : لصغر كسحلة وتيس وهو ذكر لم يبلغ سن الضراب ولعيب كعجفاء وذات عوار بفتح أوله للعيب مطلقا وبضمه للهور كما في ضيحه فيلزم المالك شراء الوسط إلا أن يرى الساعي: في انفرد الشرار أخذ المعيبة : للبنها أو لحمها نظرا للفقراء فله ذلك برضى ربها ولا يرجع الاستثناء للأحوال كلها كما توهم ب ومما يفيد رجوعه لانفراد الشرار قول ابن الجلاب وإن كانت شرارا كلها كلفه الساعي الإتيان بالوسط بدلا عنها إلا أن يرى الساعي الأخذ منها نظرا لأهل الصدقة ونحوه في الكافي لا: أخذ الصغيرة: كسحلة وعجلة وليس المراد ما قل زمنها وكبر قدرها لأنها من الخيار لا من الصغار كما توهم بعضهم قال فيها وإذا كانت الغنم كلها جربة أو ذات عوار أو سخالا أو كانت البقر عجاجيل أو الإبل فصلا ناكلها كلف ربها أن يشتري ما يجزئه وإذا رأى المصدق أن يأخذ ذوات العوار والتيس أو الهرمة أخذهما إن كان ذلك خيرا ولا يأخذ من هذه الصغار شيئا اهـ فمراده بالصغار السخال والعجول والفصائل والمص تابع له وضم: لتكميل النصاب بخت: بضم الباء لعراب: بكسر أوله والبخت إبل ضخام لها سنامان أحدهما خلف الآخر توجد في العراق ذكره ح و: ضم جاموس: بقر سود ضخام صغيرة الأعين طويلة الخراطيم بطيئة الحركة قوية جدا لا تكاد تفارق الماء وترقد فيه غالبا ذكره ح لبقر: ولو قال للحرر كان أولى لأن البقر يشمل الجميع لكن تبع لفظ المدونة خلافا لابن لبابة فإذا تم نصاب من الصنفين وجبت الزكاة وخير الساعي: في الأخذ من الصنفين إن وجبت واحدة في نصاب مجتمع منهما وتساويا : كعشرين ضائنة ومثلها معزا وخمس عشرة بقرة ومثلها جاموسا وإلا: يتساويا كثلاثين ضائنة وعشرة من المعز أو عكسه فمن الأكثر: يأخذ لأن الحكم للأكثر و: إن وجبت اثنتان: أخذتا من كل : فيه حذف شرط وجوابه إن تساويا : كسبعين ضائنة ومثلها معزا أو الأقل : منهما نصاب غير وقص: بفتح القاف كمائة معز أو أربعين ضائنة لأن الأقل لما أثر في وجوب الثانية صار كالمساوي .

**فرع :** لو وجد السن في أحدهما فقط أخذ الشاتين منه ولا يكلفه الساعي السن من الآخر فإن عدا كلفه ما شاء ذكره ح وإلا: بان لم يكن نصابا كان وقصا أو غيره كثلاثين معزة مع مائة وثلاثين ضائنة أو مع مائة ضائنة أو كان نصابا وهو

وقص كمائة وثلاثين ضائنة مع أربعين معزة فالأكثر: هو المأخوذ منه وهذا التفصيل لابن القاسم وقال سحنون يوخذ من الأكثر مطلقا ولذا اختلفا في مائة وعشرين وأربعين ذكره جب و: إن وجبت ثلاث وتساويا : كمائة معزة وواحدة مثلها ضانا فمنهما: يأخذ واحدة من كل وخير: الساعي في: أخذ الثالثة : من أيهما شاء وإلا: بأن تفاوتنا فكذاك أي كحكم الشاتين فإن كان الأقل نصابا وغير وقص أخذ منه شاة ومن الأكثر اثنتين كمائة وسبعين ضائنة مع أربعين معزة أو عكسه وإن كان غير نصاب أو كان وقصا فالجميع من الأكثر كمائتين وشاة من الضان وثلاثين وأربعين معزة وقال سحنون الحكم للأكثر مطلقا.

**تنبيه :** ما ذكره في الغنم يجري مثله في العراب والبخت فإذا وجبت بنتا لبون أو حقتان وتساويا أخذ من كل واحدة وإلا فإن كان الأقل عددا ما تجب فيه بنت لبون أو حقة أخذ من كل صنف واحدة وإلا أخذها من الأكثر ولا يجري هنا شرط كونه غير وقص إذ لا يصح هنا كون الأقل عدا ما تجب فيه واحدة وهو وقص و: إن وجبت أربع فأكثر اعتبر في: الشاة الرابعة فأكثر : كالخامسة والسادسة كل مائة : ولا ينظر لما قبلها من الأوقاص فمن كان ضأنه ثلاث مائة وأربعين ومعزه ستون لزمه ثلاث من الضان ومعزة لأن المائة الرابعة جلتها معز ولو اعتبرنا ما قبلها من الأوقاص كان الضان أكثر و: يوخذ في أربعين جاموسا وعشرين بقرة : تبيعان منهما: أي من كل صنف تبيع إذ يعتبر كل نصاب بانفراده فيوخذ من ثلاثين من الجاموس تبيع وتبقى منه عشرة تضم إلى عشرين بقرة فيكون البقر أكثر وقيل يؤخذان من الجاموس لأنه الأكثر ومن هرب: بفتح الراء من الزكاة بإبدال ماشية : بماشية أو غيرها ويعلم ذلك بإقراره أو قرينة أخذ بزكاتها : أبدلها بنصاب أو غيره معاقبة له بنقيض قصده وروى ابن شعبان عن مالك أنه يزكي ثمنها وعليه فلا يشترط كونه نصابا قاله في ضيغ ولو: أبدلها قبل الحول : على الأرجح عند ابن يونس مخالفا لقول ابن الكاتب إنما يعد فارا إذا أبدلها بعد الحول وبني: بائع هاربا كان أو غيره في: ماشية راجعة: له بعيب: لأن الرد به نقض للبيع من أصله فكأنها لم تخرج من يده أو فلس: حصل للمشتري فمن ملك ماشية ثم باعها بعد أربعة أشهر ثم ردت بعيب أو فلس بعد ثمانية زكاها حينئذ ويضم مدة خروجها عن يده لما قبلها وكذا لو ردت بفساد البيع كما في ح إذ الأصح فيه أنه نقض للبيع من أصله وقيل إنه يستقبل في كل من الثلاثة بناء على أنها حل للبيع الأول وذكر ح أن هذا القول مخرج والمنصوص البناء كمبدل ماشية تجارة أي اشترت لها وإن: كانت دون نصاب : فإنه يبني على حول أصلها إذا أبدلها بعين : نصاب من ذهب أو فضة لأن ماشية التجارة كسلعها وهي إذا بيعت روعي في ثمنها حول أصلها ولو زكى الماشية قبل البيع بني على حولها كما في ضيغ وغيره لأن حول التركية يهدم حول الأصل أو: أبدلها بنوعها: فإنه يبني على حولها وإن لم تبلغ نصابا على المشهور كمبدل نصاب بخت بنصاب عراب أو عشرين جاموسا بثلاثين بقرة ولو: أبدلها بنوعها لاستهلاك: بأن أخذ في قيمتها نصابا من نوعها فإنه يزكيه في حول الأولى كالمبادلة منها والقيمة لغو قاله ابن القاسم وله قول آخر إنه لا زكاة عليه وهو مقابل لو وهما في المدونة وذكر عبد الحق أنه يحتمل أن الخلاف إذا بقيت أعيان الماشية فراه مرة كأخذه غنما عن غنم إذ له ترك القيمة وأخذ الغنم معيبة ورأى

في القول الآخر أن المأخوذة عوض عن القيمة إذ له أخذها وينبغي على هذا القول أن لا يأخذ الغنم حتى يعرف القيمة وأما لو تلفت أعيان الغنم فلا خلاف أنه لا يزكي الغنم التي أخذ لأنها عوض عن القيمة التي وجبت على المتعدي فأخذ الغنم منه شراء حادث فيستقبل بها قال وهذا إذا أثبت الاستهلاك وإلا زكى الغنم التي أخذ إذ يتهم أنه باع غنما بغنم والله أعلم اهـ وما ذكر من أن الخلاف فيما إذا لم تفت أعيانها فإن فاتت استقبل بلا خلاف مثله لحمد يس كما في ضييح ومثله لابن رشد في مقدماته وفي ضييح أن طريق سحنون وابن أبي زيد أن قول ابن القاسم اختلف في ذلك سواء ذهبت العين أم لا.

**تنبيه :** لو أخذ عن الماشية المستهلكة عينا بنى عند ابن القاسم إن كانت نصابا قاله فيها وأما قول جب وأخذ العين عنها كالمبادلة اتفاقا فمعناه كما في ضييح أن الشيوخ اتفقوا على أنه كمن أبدل ماشية بعين في أنه يبني عند ابن القاسم ويستقبل عند أشهب فنقل عب عن جب أنه يستقبل اتفاقا خطأ وما قاله ح من أنه يبني صواب إن بلغت الماشية نصابا كـ: **مبدل نصاب قنية :** بنصاب من عين أو نوعها فإنه يبني على حول الماشية خلافا لأشهب فإن لم تكن نصابا بنى في بدلها من نوعها لا من عين ففي مفهومه تفصيل والمراد بإبدالها بنوعها أن لا تكون ثم واسطة ثمن فلو باعها واشترى بثمنها نوعها استقبل خلافا لعبد الملك لا: يبني مبدلها بجنس مخالفها : على المشهور كانت لتجارة أو لا كمبدل إبل ببقر أو غنم فإنه يستقبل وهذا قول ابن القاسم واستظهره ابن رشد وعزا خلافه لمالك وأصحابه إلا ابن القاسم أو **راجعة :** لبائعها بإقالة : فلا يبني لأنها بيع ثان على الأصح وعلى أنها حل للبيع يبني على حول الأصل وهو قول مالك وأصحابه إلا ابن القاسم وبه اعترض ق على المص ومثل الإقالة الهبة والشراء ففي المقدمات أن من عنده ماشية لم يشتريها فباعها بعين ثم أخذ بها من مشتريها ماشية استقبل بها عند ابن القاسم قال في الموازية وكذا لو استقاله فيها لأن الإقالة بيع حادث وقال عبد الملك يبني على حول الأولى وقيل يبني إن أخذ الثانية من الذي باع منه عن الثمن أو اشتراها به بعد قبضه ويستقبل إن اشترى بالثمن من غيره أو: أبدل عينا : ذهباً أو فضة بماشية فلا يبني على المشهور إذ لا تهمة في ذلك لأن تعلق الزكاة بالماشية أقوى من تعلقها بالعين ولذا أسقط الدين زكاة العين دون الماشية و**خطأ الماشية :** اثنين فأكثر كمالك: واحد بشرط اتحاد نوعها وتركه المص لوضوحه قال ابن عرفة الخلطة اجتماع نصابي نوع نعم مالكين فأكثر فيما يوجب تركيتهما على مالك واحد اهـ وكذا الشركاء يزكون بالخلطة إجماعاً قاله في ضييح فيما وجب من قدر: كثلاثة لكل أربعون عليهم شاة ولو انفردوا لأعطي كل واحد شاة فالخلطة قللت ما عليهم وقد تكثره كاثنين لكل منهما مائة وشاة عليهما ثلاث ولو انفردا دفع كل واحد منهما شاة وسن: كاثنين لكل ستة وثلاثون بغيرا عليهما جذعة كالواحد ولو انفردا أعطى كل واحد بنت لبون وصنف: كثمانين معزة لرجل مع أربعين ضائنة لآخر عليهما معزة إن نويت : الخلطة فلا أثر لخلط مالهما بلا قصد وقيل لا تشترط نيتها لأن فيها أن من أصدق امرأته ثمانين شاة معينة ولم تقبضها حتى تم لها حول ثم طلقها قبل البناء فهما خليطان اهـ وقال الشيخ الونكري محمود إنه لم يذكر هذا الشرط أحد من القدماء والمتأخرين قبل المص إلا القرافي في الذخيرة تبعاً لسند بن عنان وإنما يشترط أن لا يقصد بها

الفرار من الزكاة ومما احتج به قوله عليه السلام "لا يفرق بين مجتمع و لا يجمع بين مفترق خشية الصدقة" لأنه لو كان للنية في الخلطة تأثير لما كان للنهي معنى لأن الحكم يدور مع العلة وهي هنا النية ولاحتياج أهل المواشي إلى التفريق ولا نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الفعل واحتج أيضا بأن الخلطة وضعها الشارع سببا لتكثير الزكاة وتقليلها فهي من خطاب الوضع وهو لا يحتاج للنية كالزوال وملك النصاب وكل: منهما حر مسلم : فلا تعتبر خلطة عبد ولا كافر .

فرع : لو اشترك عبد مع سيده في زرع فلم يرفعا إلا خمسة أوسق أو اختلطا في غنم لكل منهما عشرون فلا شيء على واحد منهما ومن قال إن مال العبد لسيدته أوجب عليه الزكاة في ذلك وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة نقله ح عن ابن رشد ملك نصابا بحول أي نصابا تم حوله والبناء ظرفية متعلق بملك ولا يشترط اتحاد الحول إن وجد الساعي وإلا اشترط اتحادهما كما في ح والحاصل أنه يشترط أن تجب الزكاة على كل منهما فإن وجبت على واحد زكى على حكم الانفراد على المشهور وقال عبد الملك لا يخاطب إلا بما يلزمه في الخلطة فإذا كانت عنده أربعون شاة ومثلها عند خليفته العبد أو الكافر فعلى المشهور عليه شاة وعلى الآخر عليه نصفها ويسقط ما بقي ذكره في ضيحه ولا يشترط اجتماعهما في جميع الحول فلو اختلطا في أقل من شهرين آخر السنة فهما خليطان ما لم يقرب الحول جدا قاله فيها .

تنبيه : اختلف في النهي في قوله عليه السلام "لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة" قال الشافعي للسعاة وقال مالك لأهل المواشي وصوب ابن رشد أنه عام لهما جميعا والظاهر قول مالك لأن قوله عليه السلام خشية الصدقة يفيد أن المنهي من يفعل ذلك لأجلها وهو أهل المواشي وأما الساعي ففعله إنما يكون رغبة في الصدقة لا خشية مع أنه له ذلك أيضا والله تعالى : أعلم واجتمعا : أي الخليطان بملك : للذات أو منفعة : بأجرة أو غيرها في الأكثر من : خمسة أشياء مراح : بفتح الميم أي مقليل لأنه محل للرواح للمبيت وبضم الميم للمبيت ولم يرد المص لأنه ذكر المبيت وماء : بأن اجتماعا على حفر بير أو منفعة نهر وعبر في المدونة عن الماء بالدلو ومبيت وراع بإذنهما : في جميع المواشي وتعدد الرعاية للحاجة للتعاون كالراعي المتحد قاله القلشاني وشرط الحاجة أصله للباجي ولم يذكره المص هنا مع أنه صححه في ضيحه وعليه فلو قلّت الماشية بحيث يرعى كل واحد بانفراده لم يكن جمعهم خلطة وما للباجي اعتراضه ابن عرفة بأنه خلاف ظاهر نقل الشيخ عن ابن حبيب وابن القاسم الاكتفاء بالتعاون في تعدد الراعي أي كثرت الغنم أو قلت ذكره ب وهو مستند عيب في مخالفة الباجي وفصل : لهما أو لأحدهما ويضرب في الجميع وقيل يكفي اثنان من هذه الخمسة وقيل يكفي الراعي إذ يجتمعان به على أكثر صفات الخلطة ولا خلاف في عدم اشتراط الجميع ذكره في ضيحه برفق : راجع للجميع كما في ح بخلاف ما لو قصد تقليل الواجب فإنهما يؤخذان بما كانا عليه قبل الخلطة ولا أثر لهما لأنهما فرا بها من كثرة الواجب ويثبت ذلك بالقرينة وقرب الزمن على المشهور وفي كون موجب التهمة شهرين ونحوهما أو شهرا أو دونه ثلاثة أقوال وفي وجوب اليمين إن أشكل الأمر ثالثها يحلف المتهم ذكره ح وغيره و : إذا أخذ الساعي من أحدهما

راجع المأخوذ منه شريكه: أي خليطه ولو عبر به كان أولى بنسبة عديدهما : إن كان لكل منهما وقص اتفاقا كتسع ذود مع ست فعليهما ثلاث شياه تقسم أخماسا على الأول ثلاثة وعلى الآخر اثنان فمن أخذت منه رجع على الآخر بمنابه بل ولو انفرد وقص: بفتح القاف وقد تسكن لأحدهما: كتسع ذود مع خمس فعليهما شاتان على أربعة عشر جزءا على الأكثر تسعة منها وعلى الأقل خمسة بناء على أن الأوقاص تزكى وهو ما رجع إليه مالك وعلى قوله الأول على كل منهما شاة وهو مقابل لو وذكر ب عن ابن عرفة وابن ناجي وغيرهما أن محل الخلاف وقص من الجانبين لا يؤثر كثمانية وستة بالقيمة : هذا متعلق برأى ظاهره كالمدونة ولو وجب الرجوع بشاة تامة خلافا لأشهب ذكره ح وفي كون القيمة يوم الأخذ أو يوم القضاء قولان لابن القاسم وأشهب ذكرهما جب ومبناهما هل من يقضي كالمستهلك لنصيب خليطه فيعتبر يوم الأخذ أو كالمستلف ومن تسلف شاة تساوي عشرين ثم صارت تساوي عشرة فليس عليه إلا شاة تساوي عشرة واستظهر في ضيغ الأول لأن الأخذ كرها وقال القلشاني إن الأشبه الثاني ك: ما يرجع في تأول الساعي الأخذ من نصاب لهما : كاثنتين لكل عشرون شاة فقلد الساعي من يرى حكم الخلطة في ذلك كالشافعي وابن وهب لأن أخذه بالتأويل كحكم حاكم في مسائل الخلاف لا ينقض أو: من نصاب لأحدهما: كمائة لأحدهما وخمسة وعشرين للآخر وزاد : الساعي على ما وجب للخلطة: فأخذ شاتين فيتراجعان في الصورة الأولى في شاة بنصفين وفي الثانية في شاتين بالأخماس أربعة منها على رب المائة وقيل يتراجعان في الزائد وهو شاة لا: إن أخذ غصبا : من نصاب لهما ولم يتأول أو لم يكمل لهما نصاب: كثلاثين شاة بين اثنين فلا تراجع في المسألتين بل المصيبة من المأخوذ منه وقال جب وإذا خالف الساعي وأخذ وليست نصابا فغصب لا تراجع فيه وذو ثمانين: شاة خالط بنصفيها : شخصين ذوي ثمانين : لكل منهما أربعون أو: خالط بنصف فقط ذا أربعين: وقوله كالخليط الواحد: خبر عن قوله وذو ثمانين إلخ عليه: في صورتين شاة وعلى غيره نصف بالقيمة : لتعيينها إن وجب جزء لضرار الشركة وليس كمن عليه شاة فدفع قيمتها إذ لا ضرورة وقيل يكون شريكا في شاة لأن القيمة خلاف الأصل ذكره في ضيغ وما ذكر ب عن ابن إدريس من أنه لو كان الأمر كما قال المص لم يكن تراجع لأن محل التراجع إذا أخذ ما وجب في الخلطة من واحد يعترض به على المص لأن محل التراجع إذا أخذ ما وجب في الخلطة من واحد وما ذكره المص هو الأصح في الصورة الأولى لأن على رب الثمانين شاة وعلى صاحبيه شاة وفي العتبية أن مال الوسط يزكى مضافا لمجموع الطرفين فتجب فيه شاة ويزكى مال كل طرف مضافا لمجموع مال الوسط فقط فيجب في كل طرف ثلث فليس خليط الخليط خليطا ذكره ب وأما الصورة الثانية فقد قيل فيها إن على رب الثمانين شاة لضم الأربعين المنفردة للتي خالط بها وعلى صاحبه نصف وهو ما ذكره هنا لكنه ضعيف والذي في المدونة أن عليهما شاة على رب الثمانين ثلثاها وعلى الآخر ثلث وهو المناسب لقول المص كالخليط الواحد ولا يصح حمل المص عليه كما فعل ح وغيره وخرج الساعي: لأخذ الزكاة ولو بجذب: وهو بفتح جيم وسكون دال مهملة ضد الخصب بكسر خاء معجمة وقال أشهب لا تخرج السعاة سنة الجذب ذكره ح ووجه المشهور أن الضيق فيه بالفقراء أكثر وإذا خرج فهل تزكى العجاف منها أو يكلف ربها شراء غيرها قولان في الكافي الأول



صححه ابن عبد السلام قاله ح الثاني يوافقه قول المص ولزم الوسط إلخ وقيل إن هذا فيمن عجفت غنمه دون الناس طلوع الثريا بالفجر: أي معه وذلك أول الصيف وهو وقت اجتماع الناس على المياه لأن ذلك أرفق بالسعاة وبأهل المواشي إذ قد يحتاج المزكي لسن فيشق عليه تحصيله مع الافتراق وقال الشافعي يخرج أول المحرم لأن الأحكام منوطة بالسنين القمرية وأناطها مالك هنا بالشمسية وإن كان ذلك يودي إلى إسقاط سنة من نحو ثلاثين سنة لما في ذلك من الرفق .

### فروع : ذكرها ح :

**الأول :** لو قال رب الغنم للساعي إنما أفدتها منذ شهرين صدق ما لم يظهر كذبه قاله فيها قال مالك ولا يحلف وقال محمد يحلف وذكر ابن رشد في تحليف من ادعى ما يسقط الزكاة أقوالاً ثالثاً يحلف المتهم وقيل إنه تفسير ذكره ح .

**الثاني :** لا يحل للساعي أن يستضيف من يسعى عليه إلا من كان مشهوراً بالضيافة لكل أحد .

**الثالث :** كل أمير إقليم له قبض زكاة إقليمه دون غيره من الأمراء فمن له أربعون شاة في أربعة أقاليم يأخذ منها أمير كل إقليم ربع شاة أو قيمته ومن له خمسة أوسق كل وسق في إقليم يعطي لكل إقليم زكاة وسق .

**الرابع :** إذا حال الحول والإبل في سفر فلا تزكى حتى تقدم إذ لا يدرى ما حدث فيها فإن ماتت فلا شيء على ربها ولو علم أنها ماتت بعد الحول لأنه لم يفرط قاله في العتبية اهـ وهذا على أن إمكان الأداء شرط وجوب لا شرط أداء وفيه خلاف ولعله مبنى القولين في ماشية غصبت ثم ردت بعد أعوام هل تزكى لعام واحد أو لكل عام مضى وهما في المدونة وعلى أنه شرط وجوب ينبني قول المص فيما يأتي وإن تلف جزء نصاب ولم يمكن الأداء سقطت وهو: أي مجيء الساعي شرط وجوب: لا شرط أداء إن كان وبلغ: رب الماشية فلا يحسب ما مات أو ذبحه ربه بعد الحول قبل مجيء الساعي قاله فيها وفي الموازية له أن يذبح ويبيع بعد الحول قبل مجيء الساعي وإن نقص ذلك من زكاته إلا من فعل ذلك فراراً فيلزمه ما فر منه نقله ح ويشترط أن يعد لقولها ومن كانت غنمه مائتي شاة وشاة فهلك منها واحدة بعد نزول الساعي وقبل العد لم يأخذ غير شاتين اهـ فإن لم تكن سعاة وجبت بالحول اتفاقاً ومن لم تبلغه السعاة كذلك قاله جب وعن سحنون انه يزكي بعد حول من مرور الساعي على الناس ويتحرى أقرب ساع ذكره ح و: في موت المالك قبله : بعد الحول يستقبل الوارث : حولاً بما ورث ولا يجب عليه إخراج زكاة لكن يندب له كما في ضيخ ولا زكاة على الميت لفقد الشرط وهو مجيء الساعي وكأنه مات قبل حولها قاله فيها ولا تبدأ: في الثلث إن أوصى بها : قبله وبعد الحول بل تكون كوصايا المال وإنما يبدأ في الثلث ما فرط فيه من زكاة عين وأوصى به فإنه يبدأ على غيره من عتق وتدبير في المرض وغيره إلا المدبر في الصحة وأما من حلت عليه زكاة عين في مرضه أو أتاه مال غائب فأمر بزكاته فذلك من رأس ماله لأنه لم يفرط وإن لم يوص بها أمر بذلك الورثة ولم يجبروا وذلك كله في المدونة وأما من لا ساعي له فإن مات بعد الحول أخرجت زكاته

أوصى بها أو لا كزكاة الزرع والثمار ذكره ح عن اللخمي وذكر ب عن ابن يونس أنها كزكاة العين في تفصيلها ولا تجزئ إن أخرجها: قبله ثم جاء سواء قلنا إنه شرط وجوب أو شرط أداء لأن ما فعل قبل شرط الأداء لغو وإنما لم تجز لأنه كالمتطوع فلا تجزئ عن الواجب وأما قوله الآتي أو قدمت بكشهر فمحلّه من لا ساعي لهم أو لهم ولم يبلغ قاله عج ومحل ما للمص إن كان الإمام عدلاً وإلا فليضعها موضعها إن خفي له ذلك وله أن يهرب بها عنه إن قدر وإلا أجزأه ما أخذوا منه قاله فيها .

**تنبيه :** من وجبت عليه شاة فذبحها وفرقها بين الفقراء لم تجزه لذبحه إياها نقله ح عن ابن أبي زيد ونقل القلشاني عن أشهب أنها تجزئه وعن ابن القاسم في العتبية أنه لا تجزئه ك: ما يستقبل المالك في مروره أي الساعي بها ناقصة ثم رجع وقد كملت : بولادة أو بإبدالها بنصاب من نوعها لأن حولها مروره الأول والثاني لغو إذ ليس له أن يمر في العام إلا مرة إذ لو كان يرجع إليها بعد أن مر بها لم يكن لذلك حد ولا ينضبط لها حول قاله ابن رشد وصوب اللخمي قول ابن عبد الحكم أنه يزكي قال لأنه نصاب حل حوله وإنما أمر الساعي بعدم الرجوع لمشقة ذلك عليه فإذا تكلفه ورجع فليأخذه بالزكاة هذا كله في ضيحه وأما لو كملت بفائدة كسراء أو هبة أو إرث فلا خلاف أنه يستقبل ذكره ح وفي العتبية من أفاد غنما أو اشتراها فلبثت في يده ستة أشهر ثم أتاه الساعي فلا زكاة عليه حتى يأتيه من سنة قابل ذكره ب .

**فرع :** لو ضل بعض نصاب بعد حوله فمر به الساعي ناقصاً ثم وجده بعده زكاه حينئذ قاله ابن القاسم وقال محمد إن كان أيس منه جعل السنة من يوم يجده وإن كان يرجوه زكاه للحول الأول كزكاة فطر عبد أبق وقال ابن رشد إن كان راجياً له زكاه حينئذ وإلا استقبل به كالفائدة نقله ح فإن تخلف: الساعي في بعض الأعوام وكان شأنه الخروج وأخرجت أجزأت: إن ثبت ذلك ببيته ولو تخلف لعذر على المختار: خلافاً لعبد الملك وأما إن تخلف اختياراً بلا عذر فلا خلاف أنها تجزئ قاله ح ويفيده ما في ضيحه أن اللخمي إنما ذكر الخلاف في تخلف السعادة لشغل أو أمر لم يقصدوا به تضييع الزكاة اهـ فإن لم تكن سعاة وجبت بمرور الحول اتفاقاً كما مر وما هنا لا يخالف قوله ولا تجزئ إن أخرجها قبله لأنه فيما إذا بلغ في عامه ولم يتخلف وإلا: تخرج مع تخلفه عن نصاب عمل على الزيد والنقص: بعد تخلفه للماضي: من الأعوام فلو تخلف عن عشرين بغيراً أربعة أعوام فوجدها خمسا أخذ أربع شياء وإن تخلف عن خمسة فوجدها عشرين أخذ ست عشرة شاة وما ذكره متفق عليه في النقص لأنه لا يضمن زكاة مدة تخلفه ولا نقصها ولو بذبح أو بيع لم يقصد به فراراً وأما في الزيد فهو المشهور وقيل لكل عام ما فيه في قول ربها لأنه إذا لم يؤخذ الهارب بالزيادة للماضي فأحرى من تخلف ساعيه ذكره في ضيحه بتبدئة العام الأول: في الأخذ ثم ما بعده من الأعوام وفائدة تبدئته قوله إلا أن ينقص الأخذ النصاب : فيعتبر لأن هذا دين متعلق بعين الماشية لا بالذمة ولذا لا يضمن ما نقص في تخلفه فلو تخلف عن مائتي شاة أربعة أعوام فوجد اثنتين وأربعين أخذ لثلاثة أعوام ثلاث شياء وسقط الرابع لنقص الأخذ النصاب أو: ينقص الصفة فيعتبر: ذلك كستين بغيراً وجدها سبعا وأربعين وبعد

خمسة أعوام فيأخذ للأولين حقتين وللبواقي ثلاث بنات لبون لنقص النصاب عن الحقبة والاستثناء راجع لقوله عمل على الزيد إلخ مع أن فائدة تبدئة الأول إنما تظهر به وكذا يبدأ بالأول ويعتبر نقص الأخذ إن وجدها على حالها لم تنقص ولم تزد ولو غصبت ماشية ثم ردت فقيل تزكى لماضي الأعوام كمن تخلف ساعيه وقيل تزكى لعام واحد وهما في المدونة كما ذكرنا قبل هذا ولو غصب منها ما نقص النصاب لم ترك فإذا رد جري القولان واقتصر ح على أنه يزكي الجميع لماضي السنين .

### تنبيهان :

الأول: لو غاب عن خمسة وعشرين بعيرا خمس سنين ثم أتى أخذ لعام واحد بنت مخاض ولأربع سنين ست عشرة شاة قاله فيها ابن يونس سواء أخذ بنت مخاض منها أو من غيرها وقيل إن أخذها من غيرها أخذ مثلها للعام الثاني أيضا ذكره ح.

الثاني : لو اكتسب مسلم بدار الحرب مالا وماشية ولم يجد مصرفا آخر العين حتى يتخلص أو يمكنه بعثها للمسلمين وهو في الماشية كمن تخلف ساعيه فإن تخلص بها ودى لماضي السنين إلا ما نقصته الزكاة كتخلفه عن أقل : من النصاب أعواما فكمل : تشبيهه في أنه يزكي للماضي من وقت كماله على ما يجده ما لم ينقصه الأخذ وصدق : ربها في وقت الكمال إذ لا يعلم إلا من جهته فلو تخلف عن ثلاثين شاة أربع سنين فوجدتها اثنتين وأربعين وقال ربها كملت منذ عامين أخذ لهما فقط هذا إن كملت بفائدة اتفاقا فإن كملت بولادة أو إبدال بنوعها فذلك على المشهور وقال أشهب يزكيها على ما وجد لجميع الأعوام ولو غاب عن نصاب فنقص ثم كمل بولادة أو إبدال بنوع زگاه على ما وجد لجميع ما مضى وقال محمد إنما يزكي من يوم كمل دون ما قبله ولو كمل بفائدة سقط ما قبله اتفاقا ذكره ح لا إن نقصت : ماشيته عن قدرها حال كونه هاربا: بها فلا يصدق حيث لا بينة بل يؤخذ منه بقدرها أولا وقيل إن جاء تائبا صدق فمن هرب ثلاث سنين بثلاثمائة شاة فوجدتها الساعي مائة أخذه بزكاة ما هرب به للعامين الأولين فيكون ست شياه ويأخذ للثالث شاة وإن نقص الأخذ النصاب أو الصفة اعتبر وهل يبدأ بأول عام كما شهر أو بعام المجيء وعليه من هرب بمائتين وشاتين خمس سنين فوجدتها الساعي أربعين فإنه يأخذ شاة لعام المجيء وثلاثا لعام هروبه ثم عن كل سنة شاتين وعلى الأول يأخذ للعامين الأولين ست شياه ثم لكل عام شاتين وإن زادت له: أي للهارب عن قدر ما هرب به فلكل: من أعوامه ما فيه: قل أو كثر وقال أشهب يؤخذ بالزيد للماضي بتبدئة: العام الأول أي مع تبدئته ويعتبر نقص الأخذ وهذا راجع للنقص والزيد كما في ح وغيره وهل يصدق: حيث لا بينة في وقت الزيادة لأنه الأصل في الزكاة أو لا يصدق لدلالة هروبه على كذبه فيعمل على ما بيده إلا أن ينقص الأخذ النصاب أو الصفة قولان : لسحنون وعبد الملك كما في ضيح وذكر ح أن الأول لابن القاسم واستحسنه اللخمي وإن سأل: الساعي ربها عن عددها فأخبره به ثم عدها الساعي فنقصت: بموت أو ذبح لم يقصد به فرارا أو زادت : بولادة فالموجود هو المعتبر إن لم يصدق: ربها لأن إخباره كالعدم أو صدق ونقصت : عما أخبره به فيعتبر الموجود

على المشهور لأن تصديقه لا يوجب عليه زكاة ما أخبره به بدليل جواز عدها عليه بعده قاله في ضيحه .

**تنبيه :** لو عدها الساعي ثم هلك بسماعي ونقصها عن النصاب فلا شيء على ربها إذ ليست في ضمانه ولم يتلفها وقيل ما عده الساعي وجبت زكاته وصوب ابن يونس الأول ذكره ح وفي الزيد: على ما أخبره به وقد صدقه تردد : في النقل هل يعتبر ما صدقه فيه لأن تصديقه كالحكم أو يعتبر الزائد فيعمل بما وجد عليه الأكثر ذكره ح والذي في ضيحه عن ابن بشير طريقان الأول المعتبر ما صدقه الثاني في ذلك قولان الأول العمل على ما صدقه والثاني العمل على ما وجده اهـ وأما الزيادة بعد عد الساعي فظاهر كلامهم أنها لغو قاله ب .

**فرع :** لو عزل شاة للساعي فولدت لم يلزمه دفع ولدها لأن الواجب عليه الأصل لا الزائد قال سند ولو عين رب الزرع طعاما في زكاته تعين ولا يبيعه فإن باعه فهو متعد يضمن الثمن ذكره ح والفرق أن المقوم تقصد أفراداه فلا يلزم الساعي ما عينه المالك إذ لا يتعين بتعيينه بل له أخذ غيره بخلاف المثلي إذ لا تقصد أفراداه ذكره ب وأخذ: الطوائف الخوارج: على الإمام بالماضي: من الأعوام أي بزكاته من حين خروجهم إلا أن يزعموا أي يدعوا الأداء أي دفع الزكاة فيصدقون لأنهم متأولون في الأداء ظاهره ولو بعد الحول في عام الظفر بهم وبهذا فسرهما الأكثر وقيل لا يصدقون بعده وبه فسرهما فضل والقولان لأشهب ذكرهما تت إلا أن يخرجوا لمنعها : مجردا أو مع غيره فلا يصدقون لأنهم هاربون ولو أخذ المتغلبون زكاة أهل بلد قهرا وخروجا عن الإمام ثم قدر عليهم لم يأخذها إلا من المتغلبين وفي خمسة أوسق: لا أقل لخبر "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة" والوسق بكسر الواو وفتحها مكيال قدره ستون صاعا أصله من الوسق بمعنى الجمع والضم ومنه «والليل وما وسق» والصاع أربعة أمداد بمدّه عليه السلام وهو ملء يدين متوسطتين فأكثر: لأن الحب لا وقص فيه فما زاد فحبسه وذكر تت عن سند أن النصاب عند المالكية على التقريب فلو نقص يسيرا وجبت الزكاة كالنقدين وإن بأرض خراجية: أي عليها خراج فلا يضع الخراج زكاة ما زرع فيها عند مالك زرع ربها أو غيره والخراج نوعان الأول ما وضع على الأرض فتحت عنوة كما فعل عمر في أرض العراق لما فتحها وقسمها بين المسلمين ثم رأى أن ينزلوا عنها ليلا يشغلهم عنها الجهاد فتضيع أو تشغلهم عنه فنزل عنها بعضهم بعوض وبعضهم بدونه وضرب الخراج عليها ووقفها على المسلمين وقيل باعها من أهل الذمة بثمن مقسط يؤخذ في كل سنة وهو الخراج وجاز الجهل فيه للضرورة والنوع الثاني ما صالح به الكفار عن أرضهم فهو كالجزية يسقط بإسلامهم بخلاف الأول ذكره ح فإن قيل كيف تكون أرض لمسلم عليها خراج أجيب بأنها من أرض العنوة قال عبد الحق أو وضعها السلطان عليها ظلما أو اشتراها مسلم من صلحي وتحمل عنه بالخراج بعد عقد البيع ألف: بالجر بدلا من خمسة أوسق وبالرفع خبر مبتدأ محذوف وستمائة رطل: بكسر الراء وفتحها والرطل ثمانية وعشرون درهما مكيلا: على المشهور وقيل هو ما ذكر مع أربعة أسباع درهم وصححه النووي ذكره ح كل أي كل درهم منها خمسون وخمسا حبة من مطلق الشحير: أي متوسطة لا ممثلة ولا ضامرة غير مقشر مقطوع طرفي الحبة أي ما

خرج عن خلقتها كذا في ضيحه وهذا الدرهم يسمى درهم الكيل إذ به يقدر الرطل وبالرطل يقدر المد لأنه وزن رطل وثلاث وبالمد يقدر الصاع لأنه أربعة أمداد وبالصاع يقدر الوسق لأنه ستون صاعا ولذا كانت خمسة أوسق ألفا وستمائة رطل **من حب :** له زيت أم لا وثمر: بئاء مثلثة فقط: فلا زكاة في الخضر ونحوها والتوابل وأطلق المص والمذهب أن الزكاة تجب فيما يدخر للقوت كما في المقدمات والكافي وضيحه ونحوه ما في الموطأ أنه تجب في الحبوب التي يدخرها الناس ويأكلونها اهـ ولا تجب في التين خلافا لابن حبيب في يابسه ذكره في ضيحه والظاهر وجوبها في الشراكش وحب فند لأن كلا منهما مقتات مدخر ويشمله ما مر عن الموطأ وما في الكافي من أنها تجب في كل حب يزرعه الناس ويأكلونه نيا أو مطبوخا بعلاج أو بغير علاج قوتا أو إداما اهـ وبهذه النقول تسقط دعوى حصر ما يزكى من الحبوب منقى: من قشر لا يخزن به كصوان الفول فلا يعتبر نصابا ما لم ينق مقدار الجفاف: بالتحري فيقال كم قدر هذا إذا جف وصار تمرا أو زبيبا وإن لم يجف: بكسر الجيم كبسر مصر وعنبها قال جب وما لا يتثمر يقدر تثمره على المشهور اهـ فلا يزكى منه إلا ما يبلغ بعد جفافه وحاله التي يبقى عليها خمسة أوسق وما كان قدرها فقط قبل جفافه لم يزك على المشهور لأنه ينقص إذا جف وما قبل المبالغة إنما هو فيما يجف بالفعل واحتيج لأكله قبل جفافه وإلا فإنما يزكى بعد جفافه دون تقدير وكذا يقال فيما يبس فإن احتيج له كفول وحمص أخضرين وشعير قبل يبس كل وبعد طيبه اعتبر قدره بعد يبسه فإن لم يوكل قبل يبسه لم يزك حتى يبس نصف عشره: مبتدأ قدم خبره وهو قوله في خمسة أوسق ويحتمل عطفه على فاعل تجب الذي في أول الباب **ك:** نصف عشر زيت ما له زيت: مما يزكى كزيتون وقرطم وحب فجل وجلجلان أي سمس حيث بلغ الحب خمسة أوسق بلغها الزيت أم لا فإن لم يبلغها الحب فلا زكاة اتفاقا وإن بلغها زيت وقيل إنما يخرج من الحب وقيل يخير ذكرهما جب وقيل يجب الزيت في الزيتون والحب في غيره ذكره في ضيحه و: نصف عشر ثمن غير ذي الزيت: من جنس ماله زيت كزيتون مصر ولا يراعي بلوغ ثمنه نصابا من العين كما في المدونة قال جب فلو باع زيتونا لازيت له فمن ثمنه وماله زيت مثل ما لزمه زيتا اهـ يرد أنه إن باع ماله زيت أخرج مثل ما لزمه من الزيت ويسأل المشتري إن وثق به وإلا سأل أهل المعرفة وقيل يخرج من ثمنه كذا في ضيحه وذكر عب أن ما لا زيت له إن لم يبع فبنصف عشر قيمته يوم طيبه و: ثمن ما لا يجف: كعنب مصر ورطبها إن بلغ خمسة أوسق فيخرج من ثمنه وإن لم يبلغ نصابا وقيل يخرج من جنسه وقيل ما شاء ذكرهما جب وأما ما يجف إذا بيع قبل تناهي طيبه فإنه يخرص ويعتبر يابسا وتخرج زكاته على ذلك الخرص زبيبا وتمرا وحبا وقيل يخرج ثمنه إن بيع أو قيمته إن استهلك ذكره في الكافي وأما ما يجف فإنما يزكى من حبه إن أكله أو باعه ممن يجفاه أو غيره ممن يجفاه كما هو ظاهر قولها ومن باع زيتونا له زيت أو رطبا يتثمر أو عنباً يتزيب فليات بمثل ما لزمه زيتا أو تمرا أو زبيبا اهـ وبهذا رد ب قول خع إنه إن باعه ممن لا يجفاه جاز أن يخرج من ثمنه و: ثمن فول: أو حمص بيع أخضر: ولو ترك لجف وإن لم يبع وأكله أخضر أخرج من قيمته وظاهر المص أنه يتعين الإخراج من ثمنه إن بيع كالذي قبله وليس كذلك والذي في العتبية أنه يتعين الإخراج من الحب وفي الموازية إن أدى من ثمنه فلا باس به ذكره ب

وإنما يجب نصف العشر إن سقي: ما ذكره بثالة : من بئر أو نهر لما فيه من المشقة وإلا : بأن سقته السماء أو سيق نهر أو عين أو كان بعلا يشرب بعروقه **فالعشر**: إذ لأمشقة فيه قال النبي عليه السلام "فيما سقت السماء والعيون والبعل العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر" ذكره في الموطأ قوله والبعل بالجر عطفًا على ما والنضح السقي على الإبل ونحوها والبعر الذي يسقى عيه يسمى ناضحًا وسانية ولو اشترى : له السيق : فمن نزل بأرضه وهو بفتح سين مهملة الماء الجاري على وجه الأرض أو أنفق عليه : حتى جرى إلى أرضه فالعشر أيضا لقلة المؤنة وفي ضيخ عن اللخمي أن في السنة الأولى فقط نصف العشر وإن سقي: الزرع بهما أي السيق والآلة وتساوي السقيان زمنا أو تقاربا فعلى حكميهما : فيؤخذ من نصف الزرع عشر ومن النصف الآخر نصف عشره وذلك ثلاثة أرباع عشر مجموعه وهل يغلب الأكثر : إن تفاوتتا ككون أحدهما ثلثين أو يعتبر بهما ما يخرج خلاف: الأول شهره شس والثاني شهره في الإرشاد وعليه لو كان السيق ثلثين والآلة ثلثا أخرج ثلثي عشر وبالعكس أخرج عشرا إلا سدسا وزاد في الكافي قولاً بأن زكاته بالذي تمت به حياته فيحمل الأول تبعا للآخر وتضم : أصناف القطاني: وهي سبعة فول وحمص وعدس وترمس وجلبان ولوبيا وبسيلة ونظمها بعضهم فقال

بسيلة الجلبان فول عدس وحمص ولوبيا وترمس

فهو جنس واحد في الزكاة دون البيع رفقا بالفقراء فمن رفع من صنفين منها فأكثر خمسة أوسق أخرج من كل صنف بقدر ويجوز إخراج أعلى أو مساو عن غيره **كقمح وشعير وسلت** : بضم سين مهملة بعدها سكون فالثلاثة جنس واحد فمن رفع من جميعها نصابا أخرج من كل بقدره وإن: زرعت ببلدان: متفرقة وإنما تضم في بلد أو بلدان إن زرع أحدهما : قبل: وقت حصاد الآخر: ولو بالقرب خلافا لللخمي فإن زرع بعده لم يضم له كمالين لم يجتمعا بحول لأن حصاد الحب كالحول له ولم يشترط المص أن يبقى من الأول ما يكمل الآخر نصابا وخرجه ابن رشد على الخلاف في فائدتين حل حول أولاهما وهي عشرة دنانير فأنفقها ثم حال حول الأخرى وهي عشرة فقال أشهب يزكيهما معا وقال ابن القاسم إنما يزكيهما إذا لم ينفق الأولى وعليه فيشترط أن يبقى مما حصد أولا ما يتم به نصاب الثاني نصابا وضم الوسط لهما أي لسابقه وتاليه فإذا كان فيه مع كل واحد منهما منفردا نصاب زكي وإلا فلا إن لم يزرع تاليه حتى يحصد الأول كما يفيد قوله لا: يضم أول لثالث : زرع بعد حصاده ولذا لو كان كل من الثلاثة وسقين فلا زكاة ولو كان الأول ثلاثة وكل التاليين اثنين وجبت في غير الثالث ولو كان كل من الأولين وسقين والثالث ثلاثة وجبت في غير الأول وأما إن زرع الثالث قبل حصاد الأول فإنه يضم له ولو زرع بعد حصاد الثاني وقبل حصاد الأول إذ من القطاني ما يتعجل ومنها ما يتأخر فيضم الأول لكل منهما ولم يضم الثاني للثالث كما في المقدمات فيكون الأول بمنزلة الوسط ولا: يضم قمح وتاليه لعلس: بفتح اللام وإن أشبه البر في الخلقة هذا قول ابن القاسم وابن وهب وأصبغ وقيل يضم للقمح وما معه وهو لمالك وأصحابه إلا ابن القاسم واقتصر عليه في الإرشاد ودخن: بضم دال مهملة وذرة: بضم ذال معجمة وفتح راء مهملة وأرز: بفتح همز وضم راء بعدها زاي مشددة وفيه لغات أخر كعتل وقفل وطنب وهي أجناس: فلا يضم بعضها لبعض على المشهور والسوسم : بكسر سينين مهملتين وبزر: بكسر



باء موحدة وقد تفتح **الفجل**: بضم الفاء وسكون الجيم وقد تضم يعني الأحمر وأما الأبيض فلا يزكى لأنه ليس بطعام ولا زيت له **والقرطم**: بضم القاف وكسرهما والميم تشدد وتخفف ففيه أربع لغات وهو حب العصفور **كالزيتون**: في أنه إذا بلغ كل واحد خمسة أوسق أخرج زكاته من زيتة قل أو كثر وليس المراد أنها مع الزيتون جنس وكان الأليق به أن يخبر عنها بأنها أجناس لأنه بصدد بيان ما يضم وما لا يضم وأما بيان الإخراج فيفيده قوله كزيت ماله زيت إلا أنه يشمل ما لا زكاة فيه كالكتان فاحتاج إلى تفصيل ولذا قال لا بزر **الكتان**: بفتح الكاف لأنه غير طعام **وحسب**: في النصاب **قشر الأرز والعلس**: الذي يخزنان به ويخرج ما يخرج بقشره ويجوز إخراج عشره أو نصفه بعد قشره وإن لم يبلغ نصابا إذا كان بقشره نصابا ذكره خع و: حسب ما تصدق به: بعد الطيب أو وهب إلا الشيء التافه كما لابن يونس وابن رشد نقله ب وإن نوى بما تصدق به على الفقراء الزكاة لم يحسب ويجزئه قاله ح و: حسب ما استوجر به قتا: جمع قطة وهي الحزم التي تعمل عند الحصاد وكذا إن تصدق أو استأجره بمكيل معين أو جزء كربع فيحسب ويزكى إن علم قدره وإلا حسب منه القدر المحقق ذكره ح وما أكله ربه أو علفه دوابه أخرى ولا يحسب من ذلك ما كان قبل إفراك الحب وطيب الثمار كالبلح لأن الزكاة لم تجب فيه لا: يحسب أكل دابة في: حال درسها: لأنه مثل ما تلف بسماوي لعسر التحرز منه والوجوب: للزكاة يكون بإفراك الحب: أي استغنائه عن الماء وطيب الثمر: بالمثلثة وفتح الميم وطيب كل نوع معلوم فيه وهو أن يزهي ثمر النخل ويطيب الكرم ويسود الزيتون وما ذكر المص شهره جب إذ قال وتجب بالطيب والإزهاء والإفراك على المشهور وقيل بالحصاد أو الجذاذ اهـ ويوافقه قولها ومن مات وقد أزهى حائطه وطاب كرمه وأفرك زرعه واستغنى عن الماء فزكاة ذلك على الميت اهـ لكن فيها قبل ذلك ولا زكاة في حب أو تمر حتى يجذا ويحصد اهـ وفي الإرشاد والتلقين أنها تجب في الحب بببسه واعتمده عج ومن تبعه ولم يسلمه ب فلا شيء على وارث: للمالك قبلهما أي الإفراك والطيب لم يصير له نصاب: لأنها حينئذ تركى على ملك الوارث إلا أن يكون له زرع يكمله قاله ع ولم يسلمه ب وقيد عبد الحق المسألة بأن لا يكون على الميت دين محيط لأنه إن كان زكى ذلك عن الميت لبقائه في ملكه ولا حق للورثة فيه لأجل الدين لأنه مقدم عليهم وأما ما ورث بعد الإفراك والطيب فإن كان مجموعه نصابا زكى على الميت وإلا فلا زكاة فيه .

فرع: لو أعتق قبلهما عبدا أو انتزع ماله أو أسلم كافرا ووهب الزرع لمعين أو استحق نصفه بالطلاق لوجبت زكاة ذلك على العتيق والمنتزع والمسلم والموهب له والمستحق بشرط النصاب وما وقع من ذلك بعدهما لا يغير الحكم عما كان عليه واختلف في الواهب بعدهما فقيل الزكاة عليه وهي رواية أشهب وقيل من الزرع لأنه ما وهبه ليزكيه وهو لابن نافع ذكرهما ح والأول هو الذي في الكافي **والزكاة على البائع**: لزرع أو ثمر بعدهما أي الإفراك والطيب ويسأل المشتري عن قدر ما جذ أو حصد وله أن يصدقه إن كان مسلما عدلا وإلا اجتهد حتى يقف على صحة ذلك قاله في الكافي وذكر أنه يجوز للبائع اشتراط الزكاة على المشتري المامون وإنما يجوز في الزرع إن كانت الصفقة فيه فإن كانت في أرضه ودخل باشتراط المشتري له لم يجز شرط زكاته عليه خلافا لأشهب اهـ

وفيهما أن من اشترى أرضا فيها زرع أخضر فزكاته عليه وإن اشترطها على البائع .

**تنبيه :** ما ذكر المص يفيد أنه لا يجب إخراج زكاة الحب من عينه وفي الكافي أنه يجوز إخراج زكاة الثمن والحب من صنف أعلى منه ولا يجوز أدنى منه وزاد ح عن ابن جماعة جواز مثله .

**فرع :** ذكر ح عن اللخمي أنه يجوز للبائع استثناء جزء الزكاة إن علم أنه عشر أو نصفه فإن وجبت الزكاة كان للمساكين وإلا فهو له إلا أن **يعدم** : البائع ويعدم يجوز ضم أوله وكسر ثالثه وفتحهما معا من عدم كفرح **فعلى المشتري** : زكاته خلافا لأشهب وتؤخذ من الطعام إن وجد عنده بعينه ثم يرجع بقدر ذلك من الثمن قاله فيها ويرجع عليه أيضا بما ينوبه من نفقة أنفقها في عمله ذكره ح **والنفقة** : على سقي أو علاج ما أوصى به **على الموصى له المعين** : إن وصى له بجزء : شائع من الزرع أو الثمر كنصفه أو ثلثه ومثله وصية بزكاة زرعه لزيد إذ كأنه أوصى له بعشرة لا : إن أوصى لغير معين كالمساكين : سواء أوصى لهم بجزء أو كيل معلوم أو أوصى **بكيل** : معلوم كوسقين ولو لمعين **فعلى الميت** : بحسب ذلك من ثلثه في الصور الثلاثة ولو قال والنفقة على المعين الموصى له بجزء وإلا فعلى الميت لكان أخصر وذلك لأن المعين يملك الجزء يوم الموت فكان كأحد الورثة وعليه النفقة معهم وأما المساكين فلا يستحقون ذلك إلا بعد بلوغه وسقيه وعمله والنفقة عليه في مال الميت حتى يقبضوه قاله فيها وأما الكيل فذكره قرينة على قصد أنه إنما يدفع للموصى له بعد المؤنة من غير نقص وذكر عبد الحق فيمن أوصى بعشر زرعه للمساكين عن أبي محمد أن نفقة ذلك من ثلث الميت فإن زاد الزرع بنفقة على الثلث أخرج منه محمل الثلث فإن لم يكن للميت مال غير الزرع قيل للورثة أنفقوا عليه وقاصوهم بنفقتكم في ثلث الزرع الموصى بعشره لهم فإن بقي من الزرع بعد نفقتكم أكثر من عشر جميعه كان لهم العشر وما بقي فلکم وإن بقي العشر فأقل لم يكن لهم غيره وإن أبى الورثة أن ينفقوا ولم يكن لهم مال دفعوه مساقاة وكان للمساكين عشر الجميع يأخذونه من حصة الورثة في المساقاة إلا أن يكون عشر الجميع أكثر من ثلث ما وقع للورثة فلا يزداد الموصى لهم على ثلث ذلك الزرع لأن الزرع إذا كان جميعه خمسة أوسق حصل للموصى لهم بعشره وسق لهم أبدا يأخذونه مما رجع للورثة بعد المساقاة ما لم يكن الوسق أكثر من ثلث ما حصل للورثة في المساقاة فلا يزداد للموصى لهم على ثلث ذلك إذ كأنه جميع ما خلفه الميت اهـ .

**تنبيه :** سكت المص عن الزكاة وهي على الميت إن أوصى بها بعد وجوبها أو أوصى قبله **بكيل** مطلقا فإن أوصى بجزء فإن كان لمعين فعليه زكاته إن بلغ نصابا وإن كان للمساكين زكاه الساعي على ملكهم وإن لم يقع لكل منهم إلا مد واحد إذ ليسوا معينين وهم كمالك واحد ولا يرجع المساكين على الورثة بما أخذ منهم المصدق وإن حملة الثلث قاله فيها وإنما **يخرص** : والخرص بفتح خاء معجمة وسكون راء مصدر خرص إذا حزر ما على نخلة من الرطب وقدر ذلك خرص بالكسر يقال كم خرص هذه النخلة التمر : بمثناة وسكون ميم والعنب : ليعلم هل

تجب فيهما الزكاة إذا حل بيعهما لأقبل ذلك سواء كانا مما لو بقي تتمر وترزب أم لا لقولها ولو كان بلحا لا يتتمر أو عنب لا يتزبب يخرص ذلك على أن لو كان ذلك فيه ممكنا فإن صح ذلك في التقدير خمسة أوسق أخذ من ثمنه **واختلفت حاجة أهلها** : لأكل وإهداء وبيع وتبقيّة والأصح أن العلة الحاجة وإن لم تختلف قال فيها ولا يخرص إلا التمر والعنب للحاجة إلى أكلهما رطبين اهـ وعلل الباجي بأن حبهما ظاهر وحب غيرهما مستور واللخمي بأن الخرص عادة فيهما ولا يكاد يعرف في غيرهما وذكر ابن رشد كما في ح قولين في خرص غيرهما إن احتيج إلى أكله **نخلة نخلة** أي حال كونه مفصلاً لأن جمعه أقرب للخطأ وكذا يخرص العنب شجرة شجرة **بإسقاط نقصها** : فينظر قدر مكيلته رطبا ثم يقال ما ينقص إذا يبس فيسقط ذلك فإن بقي ما فيه زكاة زكى قاله فيها وبهذا يعلم أن الخرص وتقدير الجفاف شيان ولذا يكون الثاني فيما لا يخرص كالزيتون لا: **بإسقاط سقطها** أي ما يسقط منها الطير أو غيره تغليباً لحق الفقراء وكفى: **الخرص الواحد**: إن كان عدلاً عارفاً لأنه حاكم فيما وليه وكان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة خارصاً وحده فإن تعدد الخراص واتفقوا فواضح وإن اختلفوا : في قدر الخرص بالكسر **فالأعرف** : يعمل بقوله إن كان فيهم أعرف وإلا: يكن أعرف بل استتوا في المعرفة فمن : قول كل : منهم يؤخذ جزء: من اسم عددهم كثلث من ثلاثة وربع من أربعة فلو قال واحد ستة وآخر ثمانية وآخر عشرة زكى على ثمانية وليس ذلك أخذاً بقول الثاني فقط بل لموافقة ثلث جميع ما قالوه وكذا لو رأى واحد مائة وآخر تسعين وآخر ثمانين زكى عن تسعين لأن المجموع مائتان وسبعون وثلث ذلك تسعون فإن أصابته: أي ما خرص من تمر أو عنب **جائحة** : قبل جذاذه ويصدق فيها ما لم يتبين كذبه وإن اتهم حلف ذكره تت اعتبر: فإن بقي بعدها نصاب زكى وإلا فلا وقال ابن الجهم يزكي الباقي مطلقاً لأن الفقراء شركاء ذكره في ضيحه فإن زادت : الثمرة على تخريص عارف: عدل ولا يعتبر تخريص غيره **فالأحب الإخراج**: لزكاة ذلك قال فيها ومن أخرص عليه أربعة أوسق فرفع خمسة أوسق أحببت له أن يزكى لقلة إصابة الخراص اليوم وهل: ذلك على ظاهره : من الاستحباب وهو فهم ابن رشد وعياض كما في ضيحه لأنه حكم مضى وفي الإرشاد أن الظاهر الأخذ بما خرص أو: على الوجوب: كما للأكثر وفي الكافي أنه أولى لأن الخرص ظن وما وجده يقين اهـ فهو كمن حكم ثم تبين خطاه بمخالفة قاطع وهو كقول ابن نافع إنه يزكي وفي ضيحه أنه اختاره التونسي وابن يونس وغيرهما اهـ وقال عبد الحق إنه القياس **تاويلان** : ونقل عبد الحق عن أشهب أنه في زمن العدل يعمل على ما خرص عليه زاد أو نقص وفي زمن الجور يخرج على ما وجد زاد على الخرص أو نقص وفي الكافي أنه إن ادعى النقص لم يصدق ولا ينقص من الخرص لأنه لا يؤمن الناس على ذلك اهـ ومفاده أنه لو تيقن النقص من خطأ المخرص لنقصت الزكاة وإنما يتيقن مع قيام البينة كما في ضيحه وأخذ: قدر ما وجب من الحب كيف كان: جيداً أو ردياً نوعاً واحداً أو نوعين كقمح وشعير أو أكثر كأصناف القطاني فيؤخذ من كل بحسب ما وجد لا من أوسط الأصناف خلافاً لما في الجلاب وقد مر عن الكافي جواز إخراج الأعلى عن الأدنى دون العكس **كالتمر**: حال كونه نوعاً : واحداً أو نوعين: كصيحاني وبرني فيؤخذ من كل نوع قدر ما وجب كله وقال عيسى ابن دينار إن كان أحدهما أكثر أخذ منه وإلا : بأن كان أنواعاً فمن أوسطها : يخرج

ما وجب كله ففيها قال مالك وإذا كان الحائط صنفا واحدا من أعلى التمر أو أدناه أخذ منه وإن كان أجناسا أخذ من أوسطها جنسا اهـ وروى أشهب يؤخذ من كل بقسطه ذكره في ضيحه وذكر عن عيسى أنه يؤخذ من الأكثر إن كان فيهما أكثر وفي مائتي درهم شرعي: وهو المكي ووزنه كما مر خمسون وخمسا حبة من شعير متوسط وذلك خمس أواق لأن الأوقية أربعون درهما وفي الصحيح "ليس في ما دون خمس أواق صدقة" أو عشرين دينارا : شرعيا ووزنه اثنان وسبعون حبة وهو المثلث كما لابن رشد فأكثر: من مائتي درهم أو عشرين دينارا إذ لا وقص في العين أو مجموع منهما: أي من الفضة والذهب وقال ابن لبابة لا يجمعان في الزكاة كقوله في الضأن والمعز "بالجزء" لا بالقيمة خلافا لأبي حنيفة فيجعل كل دينار في مقابلة عشرة دراهم فمن له عشرة دنانير مع مائة درهم أو خمسة عشر دينارا مع خمسين درهما فعليه الزكاة بخلاف مائة درهم وتسعة دنانير قيمتها مائة درهم .

**فائدة :** الدينار في الزكاة والجزية بعشرة دراهم وفي النكاح والدية والسرقة باثني عشر ربع العشر: مبتدأ تقدم خبره أي الواجب في مائتي درهم وما بعدها ربع العشر وما لم يمكن إخراجه منه اشتري به طعام أو غيره مما يقسم على أربعين جزءا وإن: كانت العين لطفل أي صبي خلافا لأبي حنيفة أو مجنون إذ لا يشترط في وجوب الزكاة بلوغ ولا عقل أو نقصت: في الوزن لا في العدد نقصا لا يحطها عن الكاملة وذكر ابن رشد في الدراهم الناقصة الجارية عددا إذا كانت تجوز بجواز الوزنة ثلاثة أقوال فقيل لا تجب فيها الزكاة وقيل تجب فيها وقيل يفرق بين نقص يسير لا تتفق عليه الموازين وكثير تتفق عليه وأما إن لم تجز بجواز الوزنة فلا زكاة فيها وقيل إلا أن يقل النقص أو: نقصت صفتها لرداءة أصل: معدنها أو بإضافة : لغيرها كخلطها بنحاس أو رصاص وراجت: الناقصة وزنا أو صفة ككاملة: بأن ساوتها في الشراء وإلا: تكن ككاملة حسب الخالص: فإن بلغ نصابا زكي وإلا فلا وهذا إنما يجري في ردية أصل تنقصها التصفية أو مغشوشة وأما ردية لا تنقصها تصفية فتزكي ولو لم ترج ككاملة إن تم الملك : فلا زكاة على مودع وغاصب وملتقط لعدم الملك إلا أن يملكها الملتقط فيستقبل ذكره ح ولا عبد ومدين لعدم تمامه وكذا السيد في مال عبده لأن من ملك أن يملك لا يعد مالكا و: تم حول غير المعدن: فإن لم يتم فلا زكاة إلا في المعدن لأن خروجه من الأرض كحصاد الزرع ومثله ركاز احتاج لكبير عمل كما يأتي وتعددت: الزكاة بتعده أي الحول في: عين مودعة لقدرة ربها على تنميتها وإنما يزكيها بعد قبضها ومتجر فيها بأجر: وأحرى بغيره ويزكيها عند التاجر لأنه وكيله إن علم قدرها وإلا صبر حتى يعلمه فيزكيها لكل عام بتدنية الأول ويعتبر نقص الأخذ النصاب فيها وفي المودعة لا: يتعد في مغشوشة: لعجز ربها عن تنميتها وإنما تزكي لعام واحد بعد ردها على المشهور لا قبله اتفاقا وأما نعم غصبت ثم ردت ففي زكاتها لعام واحد أو لكل عام قولان لابن القاسم في المدونة وصحح ابن عبد السلام الثاني ولو زكاها الساعي عند الغاصب كفى ذلك وأما شجر غصبت ثم ردت ثمرته فإن ربها يزكيها لكل عام علم قدرها فيه وإلا فقيل يقسم على عدد السنين فإن ناب كل سنة نصاب زكي وإلا فلا وقيل يزكي مما قبضه نصابا ثم ينظر ما فضل فإن بلغ نصابا زكاه وإلا فلا ذكره في ضيحه وذكر

ب عن ابن الموار أنه لم يختلف في العين أنها تزكى لعام واحد ولا في الثمر إذا ردّ أنه يزكى لكل عام وإنما اختلف في الماشية فالمسألة لها طرفان وواسطة وهي الماشية ومدفونة: ضل عنها ربها سنين فإنها تزكى لعام واحد كما في المجموعة وقال ابن رشد إنه الأصح وقيل تزكى لكل عام وهو لمالك في الموازية وقيل يفرق بين دفنها في صحراء ودفنها في بيته ذكرها في ضيحه وضائعة: بأن سقطت من ربها فوجدها بيد ملتقط أو في خلاء فإنه يزكيها لعام واحد كما رواه ابن القاسم وابن وهب وغيرهما ولمالك في العتبية أنه يزكيها لكل عام ذكره في ضيحه وينبغي أن الماشية الضائعة كالمغصوبة قاله غ وفي الكافي أنه اختلف في المال التاوي وهو ما ينس ربه بأن جدد أو غصب أو دفن في صحراء أو ضاع في مفازة أو غيرها ثم وجده بعد سنين قيل يزكيه لكل سنة وقيل لا زكاة فيه لما مضى وإن زكاه لعام واحد فحسن وفرق سحنون وابن القاسم وأشهب بين المضمون وهو ما غصب فيزكى إذا رد لعام واحد وغيره فيزكى لما مضى من السنين وفي الكافي أنه أعدل الأقوال ومدفوعة: لمن يعمل بها على أن الربح: كله للعامل بلا ضمان: عليه فيما تلف منها فإنها تزكى لعام واحد على المشهور لعجز ربها عن تتميتها إلا أن يكون مديرا فيزكيها كل عام مع ماله إن علم حالها ولا زكاة على العامل فيها إذ ليست له ويستقل بالربح لأنه فائدة وإن كان الضمان منه فكالدين عند ابن القاسم يزكيها لعام واحد لا لكل عام خلافا لابن شعبان ذكره في ضيحه ولا زكاة في عين فقط ورثت: ولم تكن بمحل الوارث لخوف أن يكون مدينا أو يرهقه دين قبل حلول السنة قاله فيها وأما من ورث ماشية فيها الزكاة أو خلا فأثمرت وهي في يد وصي أو غير فإن الساعي يأخذ زكاتها كل عام علم بها الوارث أم لا قاله أيضا فيها إن لم يعلم بها أو لم توقف: أي لم يوقفها له حاكم فإن علم بها فقولان وإن وقفت فالمشهور لا زكاة إلا بعد حول من قبضه قاله جب وقبض رسوله كقبضه كما في المدونة ولم يشترط فيها نفي العلم ولذا صوب أن يحذفه المص ومفاده أنه لا زكاة إن انتفى العلم أو الإيقاف وأخرى إن انتفيا فمنطوقه ثلاث صور وتجب إن وجدا معا وهو مفهومه وهو محل الاعتراض لمخالفة المدونة فقيوده غير معتبرة على المشهور قاله غ وح إلا بعد حول: يمضي بعد قسمها أو قبضها: وأو هنا بمعنى الواو كما في نسخة صغير بهرام قاله تت ويؤيده أن المعتمد أنه لا يعتبر قسم لم يكن معه قبض الوارث أو نائبه كرسوله أو وصي صبي قال فيها وإذا باع القاضي دارا لقوم ورثوها أو وقف ثمنها حتى يقسم ثم قبضوه بعد أعوام فلا زكاة عليهم إلا بعد حول من يوم قبضه ثم قال وكذلك الوصي يقبض للأصاغر عينا أو ثمن عرض باعه لهم فليزك ذلك لحول من يوم قبضه الوصي وإن كان في الورثة كبار وصغار لم يكن قبض الوصي قبضا حتى يقتسموا فيستقبل كبار حولا من يوم قبضهم ويستقبل الوصي للصغار بحصتهم حولا من يوم القسم ولا: في عين موصى بتفريقها: على معينين أو غيرهم ومات الموصى قبل الحول لخروجها عن ملكه بموته فإن مات بعده لم يلزمه إخراج زكاتها إلا أن يوصى به وقد مر حكم الحرث الموصى به وأما الماشية فإن كانت تفرق على معينين لم يزك إلا من في حظه نصاب وإن كانت تفرق على غيرهم فلا زكاة فيها هذا مذهبها ومثله لأشهب في الموازية ولابن القاسم أن الزكاة تجب في جملتها إن كانت لغير معينين وفي حظ كل واحد إن كانت لمعينين وقيل لازكاة فيها مطلقا واستبعده ابن رشد ففي قول ح إنها كالعين عند ابن القاسم

مخالفة لنقل ابن رشد و: لا في مال رقيق : وإن بشائبة لعدم تمام تصرفه قال فيها وليس على عبد ولا من فيه بقية رق زكاة في عين ولا حرث ولا ماشية اهـ وإذا عتق استقبل حولا في عين وماشية وتجب في الثمر والحب إن عتق قبل وجوبها و: لا على مدين : بدين حال أو مؤجل مثل ما عنده من العين أو ينقصه عن النصاب إلا أن يكون عنده ما يجعله في دينه كما يأتي و: لا في قيمة سكة : وهي جعل العين دنائير أو دراهم وصياغة : وهي جعل العين حليا وجودة : فقيمة ما ذكر لا تكمل نصابا كمائة وثمانين درهما تساوي نصابا بسكة أو صياغة أو جوده وهذا تخصيص لقوله وراجت ككاملة و: لا في حلي: جائز وإن تكسر إن لم يتهشم : فإن تهشم بحيث لا يصلح إلا بسبكه وجبت زكاته لحول بعد تهشمه وقوله وإن لم ينو عدم إصلاحه : شرط في مكسر لم يتهشم سواء نوى إصلاحه أو لا نية له ولفظ المصنوع أعم من قولها ولا زكاة فيما انكسر من الحلي فحبس لإصلاحه اهـ فإن نوى أن لا يصلحه وجبت زكاته بعد حول من نيته أو كان : الحلي لرجل: وهو يباح له كخاتم وحلية سيف أو مصحف أو اتخذه لزوج أو أمة أو بنت وجدت تلبسه الآن فإن اتخذه لبنت تحدث أو لصغيرة لا تصلح له وجبت زكاته أو: كان لكراء : فلا زكاة فيه على المشهور وإن أشبه التجارة وهذا إن أبيح للمكري فما يكرهه الرجل من حلي النساء فيه الزكاة على الأصح وفي ضيغ عن الباجي أن ما يباح للمكري تسقط زكاته بلا خلاف وإنما الخلاف فيما اتخذه لكراء من لا يجوز له لبسه وأنكر ابن عرفة نقل ذلك عن الباجي وذكر عن اللخمي أن العارية مثل الكراء إلا: حليا محرما: فإنه تجب فيه الزكاة بلا خلاف قال جب وإن كان للتجارة أو كان حراما فالزكاة كل عام اهـ وسواء كان لرجل كسوار وخاتم ذهب أو لهما كمحطة ومروود من ذهب أو فضة وإناء نقد أو معدا أي مهينا لعاقبة أي حاجة تعرض سواء كان لرجل أو لامرأة كانت تلبسه فلما كبرت اتخذته لعاقبة أو: معدا لصادق : لمن يريد نكاحها أو لشراء أمة يتسرى بها أو: حليا منويا به التجارة : ففيه الزكاة بلا خلاف لأن المانع من زكاة الحلي كونه لم يعد للنماء فإن اتخذ للتجارة فهو معد للنماء سواء اشترى للتجارة أو نواها به بعد كونه للقتية فيزكيه لحول من يوم النية لأنها تنقل إلى الأصل ولا تنقل عنه لأنها سبب ضعيف والأصل في العين الزكاة بخلاف العرض ولذا إذا كان للقتية ونوى به التجارة فلا زكاة إلا بعد حول من قبض ثمنه وإن رصع أي الصق أو نظم بجوهر: كياقوت أو لؤلؤ وهذا مبالغة في زكاة الحلي وزكى الزنة أي زنة الحلي إن كانت نصابا أو عنده ما يكملها به من عين أو عرض تجارة إن نزع: الحلي بلا ضرر: من كسر جوهر أو غرم أجرة وإلا: بأن لزم ضرر في نزع تحرى: قدر ما فيه من العين ويزكى زنته كل عام إن بلغت نصابا أو عنده ما يملكه سواء تبع الجوهر الحلي أو لا وأما الجوهر فتعتبر فيه شروط زكاة العرض الآتية وما للمصنوع المدونة وقيل إن ما لا ينزع إلا بضرر له حكم الجوهر كان وزنه أكثر من قيمة الجوهر أم لا وهو مذهب العتبية والموازية وقيل إن الأقل منهما له حكم الأكثر وعليه فلو كان الحلي مائة وخمسين والجوهر خمسون زكى وبالعكس فكالعرض وهذا كله في ضيغ وضم الربح : وهو ما زاد من ثمن سلع التجارة على ثمنها الأول ولو لفائدة خلافا لعج لأصله : ولو أقل من نصاب فمن ملك ديناراً عشرة أشهر ثم اشترى به ثوبا فباعه بعد شهرين بعشرين فإنه يزكى لأنه تم حول الدينار الذي هو الأصل وإن حصل الربح بعد الحول



بشهر أو أكثر زكي يومئذ وصار حوله فيما يأتي ذلك اليوم كغلة مكتري للتجارة : فإنها تضم لأصله نصابا أو أقل فلا يستقبل بها خلافا لأشهب بل يزكيها لحول من يوم ملكه ما نقد في كرائه أو يوم زكاه لا من يوم الاكتراء فلو ملك ديناراً عشرة أشهر فاكتري به داراً للكراء ثم قبض من كرائها بعد شهرين عشرين ديناراً زكي يومه وكذا لو زكي عينا في رمضان ثم اكتري بها في رجب داراً وحصل بكرائها نصاباً في شعبان فالحول رمضان وأما غلة مشتري للتجارة أو مكتري للسكنى فإنه يستقبل بها حولا كما يأتي ولو كان الربح ربح دين لا عوض له عنده : كمن تسلف عشرين ديناراً فاشتري سلعة ثم باعها بعد حول بأربعين ولا عوض عنده لما تسلفه فإنه لا يزكي منها عشرين اتفاقاً لأنها دين عليه ويزكي عشرين الربح خلافاً للمغيرة وقال مطرف إن نقد من ماله دينار أو أقل زكي وإلا فلا نقله في ضيحه وكذا لو اشترى سلعة بعشرين في ذمته ثم باعها بعد حول بخمسين فيزكي ثلاثين على المشهور ولو اشترى عرضاً للقنية أو تسلفه لها ثم تجر فيه فحول ربحه من يوم القبض لثمنه اتفاقاً إن بيع بنقد وعلى المشهور إن بيع بموجل فإن تسلفه للتجر فحول ربحه من يوم التجر لا يوم التسلف لأن العرض لا زكاة في عينه بخلاف تسلف ذهب أو فضة وإن اشتراه للتجر فحول ربحه من يوم الشراء و: يضم الربح لمنفق: من العين بعد حوله أي المنفق وقد حال عليه مع أصله أي الربح إن كان الإنفاق وقت الشراء أي بعده فمن ملك دينارين حال عليهما الحول فاشتري بأحدهما سلعة ثم باعها بعد إنفاق الآخر بتسعة عشر فإنه يزكي يومه لأن الحول قد تم قبل الشراء وأما لو أنفق قبل الحول فلا ضم اتفاقاً لأن المشتري به والمنفق لم يجمعهما الحول وما ذكره المص مبنى على تقدير وجود الربح وقت الشراء وقد ذكر جب في تقدير وجوده مع ما أنفق بعد أن حال حوله مع أصله حين الشراء وحين الحصول أو حين الحول ثلاثة أقوال لابن القاسم وأشهب والمغيرة واستقبل: حولا بفائدة : كملت نصاباً وهي هنا عين تجددت لا عن مال : فخرج الربح والغلة وذلك كعطية : وميراث أو: تجددت عن مال غير مزكى كثرمن : شيء مقتنى: باعه فيستقبل بثمنه حولا من قبضه ولو أخر قبضه فراراً من الزكاة ويدخل في قوله غير مزكى ماشية دون نصاب أبدلها بعين نصاب فإنه يستقبل به بخلاف ماشية نصاب أبدلها بنصاب من عين فإنه يبني على حولها كما مر ويرد على المص معشر زكي فإن ثمنه فائدة وتضم: فائدة من عين ناقصة : وإن نقصت بعد تمام : لها لثانية: إن بلغت نصاباً ويصيران كمال واحد والحول حول الثانية وتبقى الثالثة على حولها أو: تضم لثالثة : إن لم يتم من الأولين نصاب إلا : أن تنقص الأولى بعد حولها كاملة : وفيها مع ما بعدها نصاب فعلى حولها : الأول ولا تنقل للثالثة بل تركى كل واحدة في حولها إن بلغت نصاباً كعشرة محرمة وعشرة رجبية وقال ابن مسلمة تنقل كما لو نقصت قبل حولها كالكاملة أولاً : ولم تنقص فلا تضم لما بعدها وهذا يغني عنه ما قبله ولعله ذكره دليلاً واستيفاء للأقسام وإن نقصت : معاً عن النصاب بعد تركية في حولين وكذلك ناقصة بعد تركية استفاد بعدها ناقصة لتقرر حول كل منهما فإن بلغت فكل على حوله حصل ربح أم لا فربح فيهما أو في إحداهما تمام نصاب : حصل عند حول الأولى أو قبله فعلى حوليهما : يزكيان وقبض : أي قسم ربحهما : عليهما بحسب عدديهما فلو كان كل مال خمسة فتجر فيهما فصارتا أربعين في المحرم

وهو حول الأولى زكى عشرين فيه وعشرين في حول الثانية وإن كان الربح لإحدهما اختصت به إن علمت وإلا فهو قوله الآتي أو شك فيه .

**فرع :** من أفاد خمسة عشر دينارا ثم بعد ستة أشهر أفاد ثلاثة فخلط المالين وأخذ من مجموعهما ثلاثة فتجر فيها فربح ثلاثة دنانير قسمت على المالين فينوب الأول ديناران ونصف والثاني نصف دينار ويبقى المالان على حوليهما أي حول آخرهما ولو ربح ستة دنانير وقع للمال الأول خمسة فيصير بربحه نصابا فيزكيه لحوله والمال الثاني لحوله وهذا إن كان الربح قبل أن يضمهما حول آخرهما فإن ضمهما قبل الربح بقيتا على حول واحد ذكره ح و: إن حصل الربح بعد شهر: من حول الأولى أي قبل الثاني فمنه : حول الأولى و: تبقى الثانية على حولها و: إن حصل عند حول الثانية : فمنه حولهما معا أو شك فيه أي في الربح لأيهما أي الفائدتين كما في ضيخ وح فمنه أي من حول الثانية يزكيان وتضم لها الأولى إذ لو جعلناه للأولى أو قسمناه بينهما وزكينا الأولى في حولها لاحتمل أن الربح للثانية وتكون الأولى زكيت قبل الحول وكذا لو شك في وقت حصول الربح هل عند حول الأولى أو الثانية فإنه ينقل للأخير كما استظهره ح ولم يجده منصوصا وحمل عليه عب المص فجعل ضمير لأيهما للحولين واللام بمعنى عندك: حصول الربح بعده أي حول الثانية فإنه ينقل الحول ليوم حصوله لأن حوليهما قد مضيا وهما لم يبلغا نصابا فبطل الحولان لذلك قاله عبد الحق .

**فرع :** لو خلط خمسة محرمة وخمسة رجبية ثم أخذ منهما خمسة فتجر فيها فلا زكاة فيها حتى تبلغ بربحها أربعين فيزكي عشرين في المحرم وعشرين في رجب إن كان أنفق الخمسة التي لم يتجر فيها قبل حصول الربح ذكره في ضيخ وإن حال حولها: أي الناقصة كعشرة محرمة فأنفقها : أو ضاعت ثم حال حول الثانية ناقصة : كعشرة رجبية فلا زكاة : عند ابن القاسم لأنه يشترط اجتماعهما في الحول كله وقال أشهب يزكيها إذ يكفي عنده أن يجتمعا في بعض الحول ولو كان المنفق أو الضائع الثانية لاتفقا على عدم الزكاة وكذا لو أنفق الأولى قبل حولها ولو حال حول الثانية كاملة لا اتفقا على زكاتها واختلفا في الأولى و: استقبل بالمتجدد : من العين عن سلع التجارة : وأخرى سلع القنية بلا بيع : لذواتها وذلك كغلة عبد : مشتري للتجارة وأما ما تجدد عن بيعها وهو ما زاد على ثمنها الأصلي فهو ربح يضم لأصله وكتابتته أي العبد و: ثمن ثمره : أصل مشتري : للتجارة إن بيعت مفردة فإن بيعت مع الأصل قبل طيبها ضمت له كالربح ذكره جب وكذا بعده إن لم تكن مما يزكي كرمان أو كانت منه ولم تبلغ نصابا فإن بلغته فض الثمن على الأصل والثمرة فما ناب الأصل زكي على حوله وما ناب الثمرة فهو فائدة ونقل ابن الموز أنه يضم إلى ثمن الأصل ويزكي الجميع لحول أصل الثمن ذكر ذلك ح إلا: الثمرة المؤبرة : يوم البيع والصوف التام : على ظهور الغنم فإن ثمنهما يزكي لحول الأصل لأنهما مما اشتري للتجر إذ لهما حصة من الثمن وهذا إن لم تجر الزكاة في عين الثمرة وإلا زكى ثمنها ليوم التزكية كما يأتي وإن اكرى: أرضا بمال التجارة وزرع : فيها للتجارة زكى: ثمن زرعها لحول الأصل إن بلغ نصابا وهل يشترط : مع ما ذكره كون البذر لها: أي للتجارة كما لابن يونس وابن شبلون وغيرهما فإن بذرها من طعام متخذ

للقنية أو مما ورث استقبل بالثمن لأن ما أصله للقنية لا ينتقل إلى التجارة بالنية أو لا يشترط ذلك كما لأبي عمران وهو ظاهرها تردد : في النقل أي طريقان كما في ضيحه ولذا لم يقل تاويلان لا إن لم يكن أحدهما : أي الاكتراء والزرع للتجارة : صوابه لا إن لم يكونا للتجارة فإن كانا أو إحداهما للقنية فإنه يستقبل بالثمن وكذا إن لم ينو شيئاً لأن الأصل القنية فمتى احتملت بوجه بقي الزرع على حكم الفائدة إذ أصل الغلات الاستقبال قاله في ضيحه ويفيده قولها وغلة الدور والدواب والرقيق فائدة وإن وجبت الزكاة في عينها : أي الغلة ثم : إن باعها زكى الثمن لحول التزكية : أي تزكيه الغلة لأن حولها يهدم حول الأصل وهذا خاص بما يزكى لحول الأصل وهو ثمرة مؤبرة وما زرع للتجارة في أرض اكتريت لها وأما غيره كغلة مشترى وما لم يزرع للتجارة فإنه يزكيه وإذا باعه استقبل بثمنه من يوم قبضه لأنه فائدة كما في ح ولما فرغ من زكاة الغلة شرع في زكاة الدين فقال وإنما يزكى دين : لسنة من أصله كما يأتي بشروط أربعة أولها قوله إن كان أصله عينا : ذهباً أو فضة بيده : أو يد وكيله فأقرضه لا بيد غيرهما كواهب للدين أو موروث أو عرض تجارة : لا عرض قنية أو ميراث ونحوه فلا يزكيه إلا بعد حول من قبض ثمنه و : ثانيها أن يكون قبض : هذا في دين المحتكر وأما المدير فيزكي قيمة دينه قبل قبضه عرضاً أو غيره خلافاً لابن حبيب في دين العرض ذكره ابن رشد وثالثها أن يقبض عينا : فإن قبض عرضاً فحوله من قبضه يزكي ثمنه إذا باعه لعام واحد إلا أن يكون مديراً فيقومه كل عام كما يأتي ولو : قبضه بهبة : لغير المدين وقبضه فيزكيه الواهب من غيره إلا أن يقصد هبة ما زاد على حق الفقراء فيزكيه منه وأما هبته للمدين فليست قبضاً بل إبراء ولا يزكيه المدين إلا أن يكون عنده ما يجعله في الدين كما في المدونة وقال غيره فيها عليه زكاته إذا وهب له كان له مال أو لم يكن أو إحالة : عليه وإن لم يقبضه المحال كما في ضيحه بخلاف الهبة لأنها لا تتم إلا بالقبض والدين المحال عليه يزكيه ثلاثة إن كانوا أملياء وهو نصاب فتجب على المحيل زكاته من غيره بنفس إلا حالة وعلى المحال إذا قبضه وعلى المحال عليه عند أدائه لأن من عليه دين وله مال حال حوله وهو ملي فلا يعطيه في دينه حتى يزكيه و : رابعها أن يكون ما قبض كمل بنفسه : نصاباً وإن لم يبلغه أصله ولو تلف المتم : قبل قبض ما يتمه لأنهما جمعهما حول أو : كمل بفائدة جمعهما : هي وما قبض ملكٌ وحول : فيزكي عند آخر الحولين فلو مر لها عشرة أشهر ثم قبض من دينه ما يتمها زكى إن بقيا لتمام حولها ولو أفاد عشرة فحال عليها حول ثم قبض من دينه عشرة زكى ولو تلفت الفائدة قبل ما يقبضه كما يأتي في قوله فإن اقتضى خمسة بعد حول أو : كمل بمعدن على المقول : للمازري وهو الذي في التلقين وإنما يزكى الدين لسنة : واحدة من أصله أي من حين ملكه أو زكاه وإن أقام سنين ولو فر : عن الزكاة بتأخيرها أي الدين إن كان عن : فائدة كهبة : أو إرث أو مهر أو أرش : لجناية استقبل : كذا في بعض النسخ المصلحة وهو جواب لو ويوافقه ما لابن رشد أن الدين إن كان من إرث أو عطية أو جناية أو مهر فهذا يستقبل به بعد قبضه وإن أخره فراراً لا : إن كان الدين عن : عرض مشترى للقنية : بنقد وباعه لأجل : ثم أخره فراراً ف : إنه يزكيه لكل : من السنين الماضية اتفاقاً عند ابن رشد وابن عرفة ذكره غ وهو يرد قول خع أن المعتمد أنه يستقبل به وإن أخره فراراً وقد

أقره ب وإن لم يفر بتأخيرته أو باعه بنقد استقبل به اتفاقا بعد قبضه كما في المقدمات و: إن فر بتأخيرته وهو عن إجارة : لعبد مثلا أو كراء لدار أو دابة وقد تم العمل أو: كان عن عرض مفاد : بكهبة أو إرث ففي ذلك قولان: إن فر بتأخيرته هل يستقبل به وشهره للحمي وابن رشد أو يزكيه لكل عام وإن لم يفر بتأخيرته استقبل اتفاقا كما للحمي وابن رشد وحول: المقبوض من الدين المتمم : نصابا بما قبض بعده من: حين التمام: فمن قبض عشرة في المحرم ثم مثلها في رجب زكى فيه العشرين فقله فيما مر ولو تلف المتمم بيان لزكاة النصاب وما هنا بيان لحوله لا إن نقص : ما قبض بعد الوجوب: ثم قبض ما يتمه فلا يكون حوله من التمام بل يبقى على حوله فمن قبض عشرين فزكاها ثم عشرة فزكاها ثم حال حول الأولى ناقصة فإنه يزكيها فيه إن أتمها ما بعدها ثم : بعد تمام النصاب في مرة أو مرات زكى المقبوض: بعده من دينه وإن قل: كدرهم وما ليس له ربع عشر يشتري به طعاما ثم إن ما بعد النصاب يزكى على حوله زكى النصاب أولا بقي بيده أو أنفقه أو تلف بتفريط أو غيره وقال ابن المواز إن تلف بغير تفريط لا يزكي حتى يقتضي نصابا ذكره ح وإن اقتضى: رب دين لا يملك غيره أو يملك ما لا يكمله دينارا فأخر فاشترى بكل : منها معا أو بوقتتين سلعة باعها أي سلعة كل منها بعشرين فإن باعهما أي السلعتين معا أو: باع إحداهما: بعشرين بعد اشتراء الأخرى: بحيث اجتمعا في الملك ثم باع الأخرى زكى الأربعين: مجتمعة إن باعهما معا ومفترقة إن فرق بيعهما فيزكي عند بيع الأولى عن إحدى وعشرين ثمنها والدينار الآخر وعند بيع الأخرى عن تسعة عشر ولو كان الأول مع ربحه دون نصاب ضم للثاني مع ربحه وزكى الجميع يوم الشراء به فيكون هو الحول ذكره ح وإلا: بأن باع الأولى قبل شراء الأخرى زكى إحدى وعشرين: حين بيع الأولى عشرين ثمنها والدينار الآخر ثم إذا اشترى به سلعة وباعها لم يزك ثمنها حينئذ لأنه ربح مال زكى بل يعتبر حوله من بيع الأولى لأنه حين زكى أصله وضم لاختلاط أي التباس أحواله: أي أوقات قبض دينه ءاخرا أي المتأخر قبضه وعلم تأخره لا ينافي جهل وقته الأول: فيكون هو الحول سواء علم قدر كل أو لا وأما لو علم أحواله وجهل قدر ما فيها أو بعضه وهي مختلفة فحكم ما علم وقته وقدره ظاهر وأما ما علم وجهل قدر ما قبض فيه فينبغي تقديم الأكثر لنفع الفقراء فيجعل أكثرها لأولها ثم ما يليه لثانيها ثم كذلك قاله خع عكس الفوائد: فإنها يضم منها ما نسي وقته لما بعده لأن الأصل فيها عدم الزكاة فإذا التبت أحوالها رد الأول للآخر بخلاف الدين إذ الأصل فيه أن يزكى بمرور الحول ومنع من تركية قبل قبضه خوف أن لا يقبض منه شيء فإذا قبض رجع إلى أصله فإذا التبت أحواله رجع للمحقق وهو الأول وضم الاقتضاء : وهو ما قبض من الدين إن لم يبلغ نصابا لمثله: أي لاقتضاء آخر مطلقا : أنفق الأول أم لا حالت بينهما فائدة أم لا و: ضمت الفائدة للمتأخر منه أي من الاقتضاء لا المتقدم فلو اقتضى خمسة : من دينه بعد حول من حين زكاه أو حين ملكه وفي نسخة بعد حولها أي بعد تمام حول الدين ثم استفاد عشرة وأنفقها بعد حولها : أو أبقاها وإنما ذكر الإنفاق لبيان ما يتوهم فيه عدم الضم ولم يحتز به من شيء ثم اقتضى عشرة زكى العشرين : العشرة المستفادة والمقبوضة من دينه بعدها لأنهما اجتمعا في ملك واحد وحول كما اشترطه ابن القاسم ولم يشترطه أشهب ولا يزكي الخمسة الأولى لعدم كمال النصاب من الاقتضاء والفائدة لا تضم للخمسة التي قبضها إلا أن تبقى

حتى يتم حول الفائدة فتتضم لها ذكره ح و: تزكي الخمسة الأولى إن اقتضى: من دينه خمسة: أخرى مع تزكية هذه الخمسة الأخيرة أيضا لحصول النصاب من مجموع الاقتضاءات وإنما يزكي عرض: أي غير العين والمزكي عوضه أي ثمنه إن باعه المحتكر وقيمه إن قومه المدير لا زكاة في عينه: كعبد وثوب وما لا زكاة فيه من حرث أو ماشية وبقية حرث زكي إذ لا زكاة فيها بعد ذلك ولزكاة العرض شروط منها كونه ملك بمعاوضة: فخرج ما ملك بهبة أو إرث ولو نوى به التجارة فلا يزكي ثمنه حتى يستقبل به حولا ومنها أن يملك بنية تجر: فقط أو: نية تجر مع نية غلة: كنية كرائه حين شرائه وإن وجد ربها باع أو: مع نية قنية: بأن نوى الانتفاع به مع أنه إن وجد ربها باع على المختار: للخي في مسألتني نية التجر مع غيره وهو ما رجع إليه مالك والمرجح: عند ابن يونس قاله في الثانية والأولى أخرى منها لا: ما ملك بلا نية: لشيء لأن أصل العرض القنية أو نية قنية: فقط أو غلة: فقط أو هما أي القنية والغلة و: منها أنه كان أي ذلك العرض كأصله: وهذا من عكس التشبيه وحقه أن يقول وكان أصله كهو بأن يكون عرض تجارة فلو كان أصله عرض قنية واشترى به عرضا للتجارة فقبل يزكي ثمنه لحول أصله وشهره في ضيحه وقيل يستقبل به ومبناها هل يعطى الثمن حكم أصله الثاني أو أصله الأول فإنه عرض قنية فينزل على حكمها ولا تؤثر فيه نية التجر فيستقبل بثمن العين إذا قبضه واقتصر عليه سند ونسبه لمالك ذكره ح وهو ظاهر كلامه هنا أو: كان أصله عينا بيده: فخرج ما وهب له أو ورثه وما ملك بمعاوضة غير ما ذكر كخلع ومهر وإن قل: أصله من العين و: منها أنه بيع بعين نصاب في مرة أو مرات وهذا في عرض المحتكر وإذا تم النصاب زكى ثمن ما باع بعده وإن قل وأما المدير فيقوم عروضه كل سنة إن نض له شيء ما وإن لم يبلغ نصابا خلافا لأشهب سواء نض أول الحول أو بعده بقي ما نض أو لم يبق وإن لم ينض له شيء فلا تقويم خلافا لابن حبيب إلا أن يفر بذلك من الزكاة ذكره ح وخرج بقوله بيع بعين بيعه بعرض فلا زكاة إلا أن يكون فارا فتلزمه وأما من اشترى بماله عرضا قبل الحول بقصد الفرار فلا زكاة عليه كما لابن رشد لأنه اشترى عرض قنية وإن: أبدل لاستهلاك: بأن دفع من أتلفه عينا في قيمته فإذا تمت شروطه فكالدين: في ما مر فيزكي لسنة واحدة إن قبض عينا وكمل نصابا بنفسه أو بفائدة جمعها ملك وحول أو بمعدن إن رصد أي انتظر به السوق: بأن يمسكه حتى يجد ربها وهذا هو المحتكر وهذا شرط في كون زكاة العرض كالدين وأما الشروط المتقدمة فهي لوجوب زكاة العرض كان لمحتكر أو لمدير وإلا: يرصد السوق بل يبيع بما وجد خوف الكساد وهذا هو المدير زكى عينه: ولو حليا ويزكي وزنه إن رصع بجوهر كما مر ودينه النقد: العين الحال المرجو: على المشهور وقيل يزكي قيمته وهذا في دين غير قرض وسيأتي القرض وإلا: بأن كان دينه عرضا أو موجلا ورجيا لأن ما لا يرجي كالعدم قومه: بما يباع به فيقوم العرض بنقد وقوم النقد بعرض ثم العرض بنقد حال وزكى تلك القيمة ولو: كان الدين طعام سلم: إذ لا يلزم من تقويمه بيعه قبل قبضه خلافا للأبياني إذ قد يقوم ما لا يجوز بيعه ككلب صيد وأم ولد إذا قتلا كسلعه أي المدير فإنها تقوم كل سنة ولو بارت أي كسدت فانتظر سوقها لذلك إذ لا ينقلها ذلك عن الإدارة إلى الاحتكار خلافا لابن نافع وسحنون وظاهر المص أن الخلاف مطلق كما لابن بشير وقال اللخمي إن محله إن بار الأقل فإن بار

النصف لم يقوم اتفاقا ذكره في ضيحه وذكر أنه اختلف في حد مدة البوار هل بالعادة كما لابن الماجشون أو بعامين كما لابن نافع وسحنون.

### تنبيهان:

**الأول :** الذي في القاموس أن البوار والبور بالفتح فيهما يردان للهلاك وكساد السوق وأما البور بالضم فالهالك الفاسد الذي لا خير فيه يقال للمفرد المذكور وغيره اهـ ومنه قوله تعالى: ﴿قوما بورا﴾ .

**الثاني :** إذا كان ما بيده من العين لا يفي بزكاة قيمة عروضه فقيل يخرج عنها عرضا كقيمة زكاتها والمشهور أنه يبيع عرضه ويخرج عينا ذكره ح وذكر أنه يبيع عروضه كما يبيع الناس لحاجاتهم ويجتهد في تسويقها ليؤدي منها الزكاة دون تفريط ولا تأخير ولا يلزمه أن يبيعها من حينه بما يعطى فيها قل أو كثر لأن ذلك من إضاعة المال فإن فرط في بيعها حتى تلفت لزمته زكاتها لا إن لم يفرط ويزكي الباقي إن كان نصابا وقيل مطلقا لأن الفقراء كالشركاء .

**فرع :** ما يباع من السلع إذا قومت لان يعطى ثمنها في المكس لا تسقط زكاته عن ربها قاله صر وقيده ح بما إذا تولى ربها بيعها وأما إذا أخذها المكاس فلا يلزم ربها أن يقوم دينه على المشهور إن لم يرجه: لكونه على عديم أو ظالم لأنه كالعدم ثم إن قبضه زكاه لعام واحد كما في المدونة أو كان : دينه قرضا أي سلفا لأنه ليس للنماء فخرج حكم التجارة ويزكيه إن قبضه لعام واحد إلا أن يؤخره فرارا فيزكيه لكل عام اتفاقا ذكره في ضيحه عن عبد الحق وتأولت : المدونة أيضا بتقويم : دين الفرض : كما لابن رشد والمعتمد الأول وهل حوله أي المدير إذا طرأت إدارته للأصل أي من يوم ملك ماله أو زكاه أو وسط منه أي الأصل ومن الإدارة أي وسط ما بينهما فلو ملك نصابا في المحرم ثم أدار به في رجب فحوله على الأول المحرم وعلى الثاني ربيع الثاني تاويلان: في حول تقويم عروضه وأما حول ما يقبضه من العين إذا بلغ نصابا فحول الأصل قطعا لنصها على أن المدير يجعل لنفسه من السنة شهرا يقوم فيه عروضه التي للتجارة فحمله الباجي كما في ضيحه على أنه حول نقده واللخمي على أنه وسط لأنه حملها على أنه لا يلزمه أن يقوم عند تمام الحول على أصل المال فجاز أن يؤخره عن رأس الحول ولا يؤخره لعام آخر لأن فيه ظلما للمساكين فأمر بحول يكون عدلا بينه وبينهم وأيده المازري بأن قولها يجعل لنفسه شهرا لا يحسن في شهر معلوم قد جعله الله للزكاة ذكره في ضيحه وظاهر الكافي موافق للباجي ويوافقه قولها فيمن زكى زرعاً للتجارة يوم حصاده أنه إن تم له حول عنده من يوم زكاه قومه إن كان مديرا أو له مال عين سواء وما في المدونة نحوه ما في الموطأ أن من عنده مال يريد للتجارة ولا ينض له منه شيء تجب فيه الزكاة فإنه يجعل لنفسه شهرا من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عرض للتجارة ثم : إذا زاد ثمن سلعه على ما قومت به زيادته ملغاة : فلا تركى لاحتمال أنه لارتفاع السوق أو رغبة مشتر ولذا لو تحقق أنها للخطأ لم تلغ بخلاف: زيادة حلي التجرة: المرصع إذا زاد وزنه بعد نزع على ما تحرى فيه فإن زيادته تركى لتحقيق الخطأ والقمح: ونحوه من معشر نويت به التجارة كغيره فيقوم إلا في عام زكيت فيه عينه وقوله والقمح



مبتدأ خبر عنه مع تالييه بقوله كغيره و: العرض المرتجع أي المردود من مفلس: كغيره فيرجع لما كان عليه قبل بيعه و: عبد التجارة المكاتب يعجز: فيعود رقا كغيره: فهو كعبد تجارة لم يكاتب وليس عجزه كابتهاء ملك لأن كتابته كاستغلاله وانتقل: العرض المدار للاحتكار: بالنية وهما: المدار والمحتكر للقنية بالنية: لأن الأصل في العرض القنية والاحتكار شبهها لا العكس: فلا يتنفل بالنية ما للاحتكار للإدارة ولا ما للقنية للتجارة وقال جب والنية تنقل عرض التجارة إلى القنية ولا تنقل القنية إلى التجارة اهـ وذلك لأن النية سبب ضعيف تنقل للأصل ولا تنقل عنه كالقصر في الصلاة لا يتنقل إليه بالنية بخلاف الإتمام ولو كان: العرض أولا للتجارة: ثم نوى به الاقتناء خلافا لأشهب على أن نية الاقتناء المتوسطة نسخت النية الأولى وإن اجتمع: في سلع شخص إدارة واحتكار: فأدار بعضها واحتكر بعضها وتساويا: عدداً أو احتكر الأكثر فكل على حكمه: فيزكي قيمة المدار كل عام وثمان المحتكر بعد بيعه وإلا: بأن قل المحتكر فالجميع للإدارة: فيقوم الجميع كل عام ويزكيه مع ما بيده من العين وقيل يغلب الأكثر في الوجهين ولا تقوم الأواني: التي تدار فيها المبيعات ومثلها الآلات وفي تقويم المدير الكافر: إذا أسلم ما يقومه من عرض ودين لحول من: يوم إسلامه واستقبله بالثمن: النصاب حولا من قبضه قولان: لابن عبد الحكم ويحيى بن عمر وأما إن أسلم محتكر فإنه يستقبل بالثمن حولا من يوم قبضه اتفاقا والقراض أي ماله والقراض نقد يدفع لمن يتجر به على أن له جزءا من ربحه والربح ما زاد على قدر رأس المال الحاضر: ببلد ربه ومثله ما علم حاله يزكيه ربه أي يزكي رأس ماله وحصته من الربح كل عام وأما حصة العامل فيزكيها إذا تفاصلا لعام واحد إن أدارا أي رب المال وعامله أو: أدار العامل: فقط كان ما بيده هو الأكثر أو الأقل كما في المقدمات وإنما يزكيه من غيره: ليلا ينقص من مال القراض ولو أخر زكاته للفصل فضاع ضمن زكاة كل سنة ذكره ح عن ابن يونس وصبر: ربه إن غاب: المال حتى يعلم حاله فإن تلف لم تلزمه زكاته ولا يزكيه العامل عن ربه في غيبته لاحتمال موت ربه أو كونه مدينا قال أشهب إلا أن يأمره بذلك ذكره ح ف: إذا علم حاله زكى لسنة الفصل: إن علم حال المال ثم إن كان ما قبلها من السنين مساويا لها زكى ما فيه على حكمه و: إن كان أزيد منها سقط ما زاد قبلها: فلا يزكي الزائد لأنه لم يصل إليه ولم ينتفع به ولو زكاه عنه العامل لم يرجع عليه به وإن نقص: ما قبلها فلكل: من السنين ما فيها: وإن كان ما قبلها أزيد وأنقص أي بعضه أزيد وبعضه أنقص قضى بالنقص على ما قبله: لأن ما زاد قبله لم يصل له فلو كان المال في السنة الأولى مائتين وفي الثانية مائة وفي الثالثة خمسين ومائة لزكى عن الأخيرة ما فيها وللسابقتين مائة ويعتبر ما نقصته الزكاة كما في المقدمات وإن احتكرا أي العامل في القراض ورب المال فيما بيده إن اتجر فيه وإلا لم يعتبر أو العامل: فقط وما بيده مثل ما بيد رب المال أو أكثر فكالدين: في أنه يزكيه بعد قبضه لعام واحد ولمالك أيضا أنه يزكيه لماضي الأعوام وذكر تت أن ابن رشد صححه وقال ابن عبد السلام إنه الأقرب لأن العامل نائب عن رب المال وعجلت زكاة ماشية القراض: المشتراة به أو منه مطلقا: حضر المال أو غاب أدار العامل أو احتكر ولا تؤخر للفصل لتعلق زكاتها برقابها ومثلها الثمرة والحب وحسبت على ربه: وحده من رأس ماله لأن العامل أجير وقيل تلغى كالخسارة ويجبرها الربح فلو كان رأس المال

أربعين ديناراً فاشترى أربعين شاة فأخذ الساعي منها شاة تساوي دينارين ثم بيع الباقي بستين فعلى الأول تكون على رب المال فيكون رأس المال ثمانية وثلاثين وعلى الثاني تقدر الشاة هالكة ويكون رأس المال أربعين لأن الربح يجبر الخسران وهل عبيده أي زكاة فطرهم كذلك : فتكون على رب المال خاصة أو تلغى كالنفقة : عليهم كما قال ابن حبيب لأن الفطرة تؤخذ من غير العبيد بخلاف زكاة الماشية فإنما تؤخذ منها تأويلان : فقد أولها بعضهم على وفاق ابن حبيب وذلك لا يصح لنصها في باب زكاة الفطر على أن زكاة فطر عبيد القراض على رب المال خاصة ونفقتهم من مال القراض اهـ وهذا نص صريح لا يقبل تأويلاً وزكى ربح العامل : فإنه يزكى حصته سنة الفصل لعام واحد وإن قام بيده أعواماً مديراً كان أو محتكراً قاله خع وإن قل : عن النصاب بناء على أنه أجبر إن أقام : القراض بيده حوالاً : فأكثر فإن أقام بيده أقل استقبل بمنابه إن بلغ نصاباً فقد اعتبر ابن القاسم الحول في حقه ولم يعتبر النصاب وذلك مشكل ودفع إشكاله بأنه اعتبر العامل تارة شريكاً وتارة أجيراً.

فرع : يجوز عقد القراض على أن على رب المال أو العامل زكاة الربح ولا يجوز اشتراط زكاة المال على العامل قاله فيها وذلك لأنه لو كان رأس ماله أربعين فربح ديناراً فأداه في الزكاة ذهب عمله باطلاً ثم أشار المص لثلاثة شروط لزكاة حصة العامل بقوله وكانا أي رب المال وعامله حرين مسلمين بلا دين : عليهما فالعامل تسقط زكاة حصته وإن بلغت نصاباً بدين رب المال وكذا بدينه إلا أن يكون عنده عرض يجعل دينه فيه قاله فيها وحصة ربه أي رأس ماله بربحه أي معه نصاب أي يشترط في زكاة ربح العامل كون رأس المال وحصة ربه من ربحه نصاباً وإلا فلا زكاة في حظ العامل وإن بلغ نصاباً ولا يضمه لمال له آخر بخلاف رب الأول فإنه يضم ذكره ح وذكر جب في تكميل النصاب بربح العامل ونفيه قولين وهما لأشهب وابن القاسم بناء على أنه أجبر أو شريك وفي كونه أي العامل شريكاً : لرب المال لاشتراكهما في سبب نماء المال هذا بعمله وهذا بماله وعدم تعلق حق العامل بذمة رب المال أو أجيراً : لأنه عوض على عمله وذلك شأن الأجراء خلاف : سببه اجتماع الشائبتين فيه فمن غلب الشركة كمل الشروط في حقه وحق رب المال ومن غلب الإجارة جعل المال وربحه لربه ولم يعتبر العامل أصلاً وأما ابن القاسم فلم يلغ واحدة فاعتبر وجهاً من هذه ووجهاً من هذه فاعتبر الشركة في أنه يضمن حظه من الربح ولا يرجع على رب المال إن تلف وفي أنه لا يحد إن وطئ أمة القراض ويلحق به الولد وفي عتق من يعتق عليه إن اشتراه وفي شرط كونه من أهل الزكاة في زكاة حظه واعتبر الإجارة في سقوط زكاته تبعاً لسقوطها عن رب المال وفي أن حول ربح المال حول أصله وفي زكاة حظه إن قل تبعاً لرب المال وهذا من فروع قاعدة فرع دار بين أصليين فإنه يختلف أيهما يغلب ولذا اختلفوا فيما يجب في قتل أم الولد لتردها بين الرق لإباحة وطئها والحرية لمنع بيعها وفي التوريث من المكاتب لترده بين الحرية لأنه أحرز نفسه وماله والرق لعدم حصول الوفاء ذكره تت عن القرافي ولا تسقط زكاة حرث وماشية ومعدن : ومثله ركاز وجبت فيه زكاة ذكره ح بالدين : كان من جنسها أو من غيرها وذلك لأن زكاة هذه الثلاثة متعلقة برقابها لا بذمة مالِكها .

فرع : لو تسلف لإحياء الزرع أو الثمرة أو ليتقوى على المعدن لم تسقط الزكاة بذلك ذكره ح وذكر في سقوط زكاة الفطر بالدين قولين واقتصر في الكافي على الأول أو فقد أو أسر : فتزكى ماشية الأسير والمفقود وزرعهما ونخلهما وإن ساوى الدين ما بيده : من ذلك كمن له خمسة من الإبل عليه مثلها إلا : أنه تسقط زكاة فطر عن عبد عليه مثله : وليس عنده ما يجعله في مقابلته بخلاف : زكاة العين : ونحوه كعرض التجارة فإنها تسقط بالدين لتعلقها بذمة المالك وبالفقد والأسر لجهل حياته ويصدق ربها في أن عليه ديناً كما يصدق في إخراجها لأنها موكولة إلى أمانته ولو : كان الدين دين زكاة : لعين أو حرث أو ماشية أو فطرة أو مؤجلاً : فمن له درهم ومائتان وعليه درهمان موجلان فلا زكاة عليه وإن قوما بدرهم واحد أو : ديناً يسامح فيه كمهر : لزوجة أو دينها أو دين ولد أو والد أو صديق أو نفقة زوجة مطلقاً : حكم بها قاض أم لا كما في المدونة لأنه عوض التمتع أو : نفقة ولدان حكم بها وهل إن لم يتقدم يسر : للولد كذا عند شراحه بلا و أو قبل إن داخلة على لم يتقدم وقالوا إنه راجع لمفهوم الشرط أي عدم الحكم وذلك لا يلائم النقل لأن ابن القاسم يشترط الحكم وأشهب لا يشترطه وهل وفاق أو لا فعلى الوفاق صواب كلامه وهل إن تقدم بلفظ ماض مثبت وعلى الخلاف فالصواب وإن لم يتقدم بزيادة و أو قبل أن فتكون مبالغة في اشتراط الحكم تقدم يسر أو لا وهو تاويل عبد الحق والأول لبعض شيوخه تاويلان : لما فيها من جعل نفقة الولد كنفقة الأبوين ثم ذكر عن أشهب أنها كنفقة الزوجة في إسقاطها الزكاة قضى بها أم لا فمن أبى الأول على ظاهره جعل أشهب مخالفاً ومن قيده وهو ابن القاسم جعله غير مخالف إذ يحمل على ولد لم يتقدم له يسر لأنه علل بقوله لأن نفقة الولد لم تسقط عن الأب الملى منذ كانوا حتى يبلغوا اهـ وهذا لا يكون في ولد تقدم له يسر لأن يسره مسقط لنفقته عن أبيه أو : نفقة والد : أب أو أم إذا كانت بحكم أن تسلف : الوالد ما ينفقه ليرجع به على ولده إذ بذلك تصير ديناً في ذمته فتسقط زكاته فإن لم يحكم بها لم تسقط الزكاة اتفاقاً وكذا إن حكم بها ولم يتسلفا خلافاً لأشهب وإنما كانت نفقة الوالد أخف من نفقة الابن لأن الوالد يسامح ابنه أكثر من مسامحة الابن له كذا في ضيحه وفي المدونة فرق آخر وهو أن نفقة الولد لم تسقط عن الأب الملى منذ كانوا حتى يبلغوا ونفقة الأبوين كانتا ساقطة عن الولد فلا تلزمه إلا بالقضاء وحاصله الفرق بأن الأصل في الأولى اللزوم وفي الثانية السقوط لا : تسقط زكاة العين بدين كفارة أو : دين هدي : لزمه في حج أو عمرة فدين الكفارة والهدي لغو لأنه لا طالب له بخلاف دين الناس ودين الزكاة لأن الإمام طالبه ثم قيد سقوط زكاة العين بالدين بقوله إلا أن يكون : من عليه الدين عنده معشر : من حب أو ثمر زكي : وأحرى إن لم يزك أو نعم زكي أو لم يزك فلو قال إلا أن يكون عنده نعم أو معشر وإن زكياً لكان أبين وأشمل قاله غ وانظر غير المزكى منها هل تشترط فيه شروط العرض قاله ح فمن عنده معشر ونعم تساوي قيمة دينه لزمه أن يزكي ما عنده من العين أو : عنده معدن أو قيمة كتابية : وتقوم بالعين إن كانت عرضاً وبالعرض إن كانت عيناً ثم يقوم بالعين أو : قيمة رقبة مدبر : على أنه عبد لا تدبير فيه وتجعل قيمته في الدين اتفاقاً إن دبره بعد الدين وعلى أحد قولين إن دبره قبله ذكرهما جب وقال أشهب يجعل الدين في قيمة خدمته وبه قال ابن الجلاب وهو الجاري على قول ابن القاسم في المكاتب لأنه إنما ملك الخدمة قاله في ضيحه أو : تكون له خدمة معتق

**لأجل أو: خدمة مخدم :** أخدم له سنين فيجعل من له الخدمة قيمتها في دينه أو رقبته: أي المخدم لمن مرجعها له: أي من ترجع إليه رقبته أيا كان فيقال كم تساوي هذه الرقبة على أن يأخذها المبتاع بعد تمام الخدمة أو **عدد دين:** على ملي فإنه يجعله في دينه وهذا ثابت في نسخة تت وغيره وقال عب إنه محذوف أو **قيمة :** دين موجد مرجو: بأن كان على ملي وإلا فكالعدم أو: **قيمة عرض حل حوله :** وهذا الشرط لا يخص العرض لأن ما يجعل في الدين لا بد من مرور الحول عليه إلا ما لا يشترط فيه كالمعشر والمعدن ذكره خع وقال أشهب يكفي ملكه آخر الحول ونسب أيضا لابن القاسم واختاره محمد نقله تت إن بيع: أي إن كان مما يباع على المدين المفلس كعرض ودار وسلاح وخاتم وثياب جمعة لها بال بخلاف ثياب جسده وقوم وقت الوجوب: أي وجوب الزكاة أي تعتبر قيمته يومئذ وكذا كل ما يجعل في الدين على مفلس: هذا معمول قوله إن بيع وفصل بينهما لا: يجعل في الدين عابق وإن رجي : إذ لا يجوز بيعه بحال وأما المدير فقد يباع في بعض الأحوال ودين لم يرج : لكونه على عديم أو ظالم لأنه كالعدم وإن وهب الدين: الذي يسقط الزكاة ولم يحل حوله فلا زكاة عند ابن القاسم أو: وهب له ما يجعل فيه ولم يحل حوله : من يوم هبة الدين أو ما يجعل فيه فلا زكاة لأن ملكه في الأولى إنما يتم من يوم الهبة وما يجعل في الدين يشترط أن يملكه حولا أو مرر لكموخر نفسه بستين دينارا ثلاث سنين : وقبضها معجلة ولا يملك غيرها حول: هذا فاعل مر بلا زكاة : هذا جواب وإن وهب الدين وحذفه في فرعي الهبة لدلالة هذا عليه وإنما لم يذك العشريين التي للسنة الأولى لأنه لم يتحقق ملكها قبل الآن والباقي في دين عليه وصوب ابن يونس زكاتها ذكره تت وهذا بخلاف ما لو أجر دابته أو داره لأن له ما يجعل في الدين أو بعضه ومدين مائة : أي من عليه مائة له : مائتان مائة محرمية أي حولها المحرم ومائة رجبية أي حولها رجب يزكي الأولى : في حولها ويجعل الأخرى في دينه وهذا على قول من لا يشترط الحول فيما يجعل في الدين وزكيت عين : نصاب وقفت للسلف: أي ليسلفها من احتاج لها ويرد مثلها لبقائها على ملك ربها وتركى منها لأن وقفها لا يسقط زكاتها وقفت على معينين أو غيرهم كنبات: من نخل ونحوه إن وقف ليفرق ثمره فإنه يزكى إن بلغ نصابا أو كان عند واقفه ما يكمله ذكره ح وغيره وحيوان: وقف لينتفع بغلته من لبن أو صوف أو ليحمل عليه وزكاته منه كما في المقدمات وعج إلا في إبل تركى بالغنم فإن ما يجب فيها يشتري من غلتها فإن لم تكن ولم يتبرع أحد بإخراج ما يجب فيها بيع منها بغير واشتري من ثمنه ما يجب ويشترى بباقي ثمنه بغير أو يشارك به فيه ذكره عج وغيره ونسله : الظاهر عطفه بالواو ليوافق ما في ضيح أن الأنعام إن وقفت لتفرق غلتها فالزكاة واجبة في الأمهات والأولاد وحولها واحد لأن ذلك كله موقوف اهـ وسواء في هذه الصورة وقف على مجهولين أو معينين على ما في المدونة وأما حيوان وقف ليفرق نسله فإن نسله يزكى على ملك المحبس إن وقف على مجهولين كالفقراء وإن وقف على معينين ففيل كذلك وقيل يزكى على ملك من حبس عليهم لحول من يوم الولادة على من نابه ما تجب فيه الزكاة ذكره ابن رشد وذكر أن حيوانا وقف ليفرق على الفقراء فتم الحول قبل تفرقته ففي المدونة أنه لا يزكى لأنه يفرق ولا يمسك وفي الموازية مثله لأشهب وأنها إن كانت تفرق على معينين زكى كل من نابه ما فيه الزكاة وذكر أيضا عن الموازية أنها تجب في جملة الماشية إن كانت

تفرق على مجهولين وإن كانت تفرق على معينين اعتبر ما ناب أحدهم على مساجد : وإن لم ينب أحدها ما فيه الزكاة وذكر ح قولاً إن ما حبس على مسجد يضم بعضه إلى بعض في الزكاة وإن تعدد الواقفون أو: قوم غير معينين: كالفقراء أو العلماء أو بني زهرة أو قریش ففي المقدمات في حائط نخل حبس على غير معينين أن ثمرته تزكى إن بلغت جملتها نصاباً أو كان المحبس حياً وعنده ما يكملها أهـ وقيل لا زكاة فيما وقف على الفقراء إذ لا فائدة في أخذها منهم مع ردها لهم أهـ وفيه نظر لأن مصارف الزكاة أعم منهم ذكره في ضيحه ك: الوقف عليهم أي المعينين كزيد وعمرو وبكر إن تولى المالك أي المحبس تفرقته : وسقيه وعلاجه فإن جملته تزكى على ملكه وإن لم ينب أحدهم نصاب وهذا فيما يفرق كالثمر ونسل حيوان وقف لتفرقة نسله والشرط راجع لما بعد الكاف أي على المعينين وإلا : يتولى التفرقة بل تولاهما المحبس عليهم وحازوه كما في ح فمحل الزكاة إن حصل لكل نصاب : من ثمر الحبس أو مع ثمر جنان له كما في ح فإن لم يحوزوا الحبس وتولوا أمره وهو بيد ماله زكيت جملته على مالك ربه قولاً واحداً ذكره ح وقيل تعتبر جملته وإن حازوه فإن لم تبلغ نصاباً أضيفت إلى ثمر المالك وفي إلحاق ولد فلان : كولد زيد إن لم يكونوا قبيلة بالمعنيين: نظر إلى تعيين أبيهم وإن جهلوا أو بغيرهم : نظراً لجهلهم قولان: فعلى الأول يفصل فيما وقف عليهم بين ما تولاه الواقف وما لم يتولاه وعلى الثاني تزكى جملته على ملكه مطلقاً وإنما يزكى معدن عين: ذهب أو فضة لا معدن نحاس ورصاص والمعدن بفتح الميم وكسر الدال من عدن بالمكان أي أقام به ومنه «جنات عدن» أي إقامة قاله في ضيحه وحكمه أي المعدن عينا كان أو غيرها كما في ضيحه للإمام أو نائبه فله أن يقطعه لمن شاء أو يوكل من يعمل فيه للمسلمين اتفاقاً إن كان في أرض لم تملك كفيفاء وأرض انجلى عنها أهلها أو مملوكة لم يعين مالكة كأرض العنوة بل ولو بأرض معين : فإن النظر فيه للإمام على المشهور وقيل لربها وهما للمالك والأول مذهبها ووجهه أن المعادن يجتمع فيها أهل الشر فلو لم يكن حكمه للإمام أدى ذلك إلى الفتن .

تنبيه: إنما يقطعه الإمام انتفاعاً لا تمليكا فلا يباع ولا يورث ذكره ح إلا: أرضاً مملوكة لمصالح : عليها معيناً أو غيره فله: أي للمصالح واحداً وأكثر دون الإمام فإن أسلم أهل الصلح رجع النظر إلى الإمام وقيل يبقى لهم وهو لسحنون كما في ضيحه وضم : في الزكاة بقية عرقه : المتصل إلى أوله وإن أنفقه والعرف يسمى نيلاً وإن تراخى العمل: في إخراجها بأن انقطع اختياراً أو لعذر والنيل متصل وأخرى إن اتصلا لا معادن: فلا يضم بعضها لبعض ولو اتحد نوعها ووقت إخراجها على المشهور ولا عرق آخر: لمثله في معدن واحد بل يعتبر كل عرق منفرداً فإن بلغ نصاباً زكي ويزكى ما يخرج منه بعد ذلك وإن قل وفي ضم فائدة حال حولها : عنده لما يخرج من المعدن كما للقاضي عبد الوهاب وعدم ضمها كما لسحنون وقال ح إن المنصوص الأول فحقه أن يقتصر عليه و: في تعلق الوجوب : بزكاة المعدن بإخراجه: ويرفع ما يجب بعد التصفية كما في التوضيح عن الباجي أو: إنما تجب عند تصفيته : من ترابه لا قبلها تردد: ثمرته أن ما أنفقه قبل تصفيته يحسب على الأول دون الثاني وجاز: لرب المعدن دفعه بأجرة : معلومة يدفعها للعامل بشرط أن يضبط عمله بزمان أو غيره كحفر قامة

غير نقد: إن عمل في معدن نقد حذرا من ربي الفضل في نقدين أو صرف مؤخر على أن المخرج للمدفوع له : كذا في نسخة بلا واو قبل على وهو متعلق بقوله دفعه وهي أحسن من نسخة إثبات الواو وقد ذكر في ضيحه أنه يجوز أن يدفع المعدن ربّه للعامل بشيء معلوم ويكون ما خرج منه للعامل كمن اكرى أرضا بشيء وأما دفعه على أن المخرج لرب المعدن فيجوز بلا خلاف نقد ذكره في ضيحه و: إذا تعدد من دفع له اعتبر : في الزكاة ملك كل : فمن نابه نصاب زكي وإلا فلا و: في جواز دفعه لمن يعمل فيه بجزء : منه كالقراض قولان : أجازة مالك لأن المعادن لما لم يجر بيعها جازت المعاملة عليها بجزء كالقراض والمساقاة ومنعه أصبغ لأنه غرر ذكره في ضيحه وتشبيهه هنا غير تام لأن عامل المعدن لا يزكي إلا إذا نابه نصاب ولذا كان الأليق تأخير قوله واعتبر ملك كل إلى هنا وفي ندرته أي المعدن الخمس : والندرة بفتح نون وسكون دال مهملة قطعة توجد في المعدن خالصة لا تحتاج لتصفية ولا كثير عمل ولذا كانت كالركاز: في التخميس وهو بكسر الراء وتخفيف الكاف آخره زاي من ركزه أي دفنه قاله في ضيحه ولذا قال وهو دفن : بكسر الدال جاهلي أي ما دفنه كذب بمعنى مذبح وكذا ما وجد من ماله بلا دفن وخص المدفون لأنه الغالب وذكر خع أن الخمس يدفع للإمام ليفرقه على الفقراء وفيها أن واجد الركاز لا يخص بخمسه قرابته الفقراء وإن كانوا أغنياء فغيرهم أحق بذلك منهم قال غيره إذا أعطاهم كما يعطي غيرهم من الأبعاد من غير إثارة جاز له لأنه حلال للغني والفقير إلا أن الفقير يؤثر على الغني وفي الكافي أنه يصرف في مصارف خمس الغنيمة وهو ظاهر قول جب والمخرج الخمس لمصرفه وإن بشك : في كونه مال جاهلي أو مسلم أو قتل : عن النصاب أو: كان عرضا : كلؤلؤ ونحاس وحديد أو وجده عبد أو كافر: أو فقير أو مديان كما في المدونة إلا لكبير نفقة أي أجرة أو: كبير عمل: بنفسه أو عبيده في تحصيله : بحاء مهملة قبل صاد أي إخراج من الأرض فقط أي دون تصفية لأن التصفية إنما هي في المعدن قاله ح وذكر غ ما يفيد فبالزكاة : واجبة دون الخمس واختلف هل يسمى حينئذ ركازا لأن فيها أن ما طلب بمال أو تكلف فيه كبير عمل فليس بركاز اهـ قيل معناه ليس بركاز حكما وأما التسمية فباقية غير أنه يزكي ولا يخمس ذكره غ وكره حفر قبره أي الجاهلي والطلب فيه : للمال قال فيها وكره مالك حفر قبور الجاهلية والطلب فيها ولست أراه حراما وما وجد فيها من مال ففيه الخمس اهـ قال ابن أبي زيد إنما كرهه خوفا من مصادفة قبر نبي أو رجل صالح ذكره عبد الحق وذكر عن القاسمي أنه كرهه للنهي عن الدخول إلى قبورهم إلا مع الاعتبار والبكاء فلا ينبغي إلا لذلك وأما لطلب الدنيا واللهو فلا اهـ وأما حفر قبر المسلم فحرام وما وجد فيه لقطة وباقية أي الركاز بعد ما أخذ منه لمالك الأرض : بناء على أن من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها ولو: كان جيشا : فتحها فما وجد ببلاد العنوة فهو لجميع من افتتحها وما وجد ببلاد الحرب فهو لجميع الجيش كذا في المدونة وملك أرض العنوة ليس حقيقيا لأنها بمجرد فتحها تصير وقفا على المشهور ووارث المالك مثله وإلا : تكن مملوكة كالموات والفيافي فلوأجده: أي فيافي الركاز لمن وجده ثم استثنى من تخميس الركاز فقال إلا دفن : أرض المصالحين فلهم : بلا تخميس ولو دفنه غيرهم فالأ استثنائية وليس قبلها واو قال فيها وما وجد بأرض الصلح فهو لمن صالحوا على أرضهم ولا يخمس وفي الكافي أنه يخمس ومثله في ضيحه



عن الجلاب إلا أن يجده رب دار بها: أي فيها فله: خاصة إن كان منهم وإلا فهو لهم دونه كما في المدونة وظاهر المص أن رب الدار لا يختص به إن وجده غيره وهو ظاهر قولها وإن وجد في دار أحدهم فهو لجميعهم إلا أن يجده رب الدار فيكون له خاصة اهـ والذي في الموازية أنه لرب الدار إذا وجده غيره وتناول بعض شيوخ عبد الحق المدونة على ذلك وأن المراد بما يكون لجميعهم ما وجد في دار من ليس منهم ودفن مسلم أو ذمي: إذا علم بأمانة لقطة: يعرف سنة فإن لم تظهر عليه أمانة حمل على أنه من دفن الكفار لأن الغالب أن ذلك من شأنهم فيكون لواجده وعليه الخمس ذكره في ضييح وما لفظه البحر أي ألقاه بساحله كغدير: ولؤلؤ مما لم يملك قط فلواجده أي أخذه وإن رآه غيره قبله لأن الرؤية لا تعتبر بلا تخميس: لأنه كالصيد وأما إن لفظ ما تقدم عليه ملك فقل لواجده لأنه مستهلك وقيل لمالكه لأنه لم يتركه اختيارا وإن كان لحربي فلواجده بلا تخميس قاله جب وذكر قولين فيمن ترك ماله بالبر في مضیعة أو في البحر وعجز عنه وفي ضييح فيمن ترك حيوانا بمضیعة عجزا فقام عليه غيره حتى أحياء قولان قيل له لأنه لو تركه لغيره بقوله كان له فكذلك إذا تركه له بفعله وقيل لمالكه وعليه كراء مؤنته وقال القاضي أبو بكر إن الأول هو الصحيح نقله في ضييح ويدل له قوله عليه السلام "من أحيأ حسيرا فهو له" والحسير بحاء وسين مهملتين المعني الكال وفي ضييح عن ابن رشد إن أوجه من ترك حيوانه ثلاثة إما أن يتركه على أنه يرجع فيه إن أخذه أحد أو يتركه على أنه لمن وجده أو يتركه ولا نية له فإن تركه على أنه يرجع فيه فله أخذه إن أشهد على قصده أو تركه بأمن وماء وكلاهما في تصديقه قولان وعلى أنه يصدق فهل يمين أو بغيرها وهما على الخلاف في توجه يمين التهمة وإن تركه على أنه لمن وجد فلا رجوع له فيه وإن تركه ولا نية له فقل كالأول وقيل كالثاني ثم إنه إن رجع في حيوانه غرم لمن أخذه ما أنفق عليه من أجرة وأما أجر قيامه عليه فهو له إن أشهد أنه إنما يقوم عليه لربه وإن لم يشهد ففي تصديقه قولان وأما إن قام عليه لنفسه فلا أجر له اهـ وسمع ابن القاسم أن من طرح متاعه خوف غرقه أخذه ممن غاص عليه وحمله إن غرم أجرهما ابن رشد هي مثل التي قبلها وفاقا وخلافا وقال سحنون فيمن أخرج ثوبا من جب وأبى رده لربه فرده في الجب فطلبه ربه فلم يجده أن عليه إخراجة ثانية وإلا ضمنه . محمد إن أخرجه فله أجره إن كان ربه لا يصل إليه إلا بأجر وسمع أيضا لمن أسلم متاعه بفرقة لموت راحلته أخذه ممن احتمله إن غرم أجر حمله هذا إن أخذه حفظا لربه أو تملكا لظنه أن ربه تركه ولو أخذه اغتيا لا فلا حمل عليه له ذكره تت وبالله تعالى التوفيق.

**فصل:** في مصرف الزكاة وما يتعلق به ومصرفها: أي محل صرف الزكاة وهو الأصناف الثمانية التي في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ فاللام عند مالك لبيان المصرف وعند الشافعي للملك فيلزم عنده استيعاب كلها وتكلم عليها المص على ترتيبها في الآية فقير ومسكين وهو: على المشهور أحوج: من الفقير لأن الفقير محتاج عنده قوته والمسكين من لا شيء له فسكنه الفقر أي قلل حركته واحتج قائل هذا بقول الشاعر:

أما الفقير الذي كانت حلوبته وفق العيال فلم يترك له سبد

وقيل إن المسكين أحسن حالا لقوله تعالى: ﴿أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر﴾ فأخبر أن لهم سفينة وهي تساوي كثيرا من المال قاله في الزاهر وقال إن البيت حاجة فيه لأن المعنى كانت له حلوبة فيما مضى لا في الحال وقال إن قوله تعالى: ﴿أو مسكينا ذا متربة﴾ أي قد لصق بالتراب يفيد أن ليس كل مسكين على هذه الصفة اهـ وفي القاموس أن الفقر بالفتح والضم ضد الغنى وقدره أن يكون له ما يكفي عياله أو الفقير من يجد القوت والمسكين من لا شيء له أو الفقير المحتاج والمسكين من أذله الفقر أو هو أحسن من الفقير أو هما سواء اهـ وفي الكافي أنه لا نص في الفرق بينهما ومذهبه يدل على أنهما سواء بمعنى واحد وهو من يملك ما لا يكفي ولا يقوم بمؤنته اهـ وثمرة الخلاف فيمن أوصى للفقراء لا المساكين أو العكس كذا في ضيح وصدقا: في دعوى الفقر والمسكنة إلا لرغبة: بأن يشهد ظاهره بخلاف ذلك فيكلف إثباته وإن ادعى عيالا صدق إلا أن يكون من أهل الموضع فيكشف عن حاله وإن كان له مال كلف بيان ذهاب ماله وإن ادعى أن عليه ديناً كلف إثباته لأن الأصل براءة الذمة وإن ادعى أنه ابن سبيل أعطي إن كانت عليه هيئات السفر هذا كله في ضيح إن أسلم: من ذكر من فقير ومسكين فلا يعطى منها كافر إلا أن يكون جاسوسا ومولفا كما يأتي ويعطى منها بدعي لا تكفره بدعته وكل ذي هوى خفيف كمفضل علي على سائر الصحابة وتعطى لفقير عاص إلا أن يغلب على الظن أنه يصرفها في معصية ودفعها إلى الإصلاح حالا أولى من دفعها إلى سيئ الحال إلا أن يخشى عليه الموت فيعطى ذكره ح وتحرر: فلا تعطى لعبد وإن بشائبة لأنه غني بسيدته وكذا الزوجة بزوجها إلا أن تبعد غيبته فتحتاج ولم تجد مسلفا فإنها تعطى من الزكاة ذكره ح وعدم كفاية بقليل: فلا تعطى لمن له قليل يكفيها وفيها إنه يعطى منها من له دار وخادم لا فضل في ثمنهما عن سواهما وإن كان فيهما فضل لم يعط ويعطى منها من له أربعون درهما إن كان أهلا لذلك لكثرة عياله أو نحوه وقال عمر بن عبد العزيز يعطى منها من له الدار والخادم والفرس وقاس عليه في ضيح الإعطاء لفقير له كتب وذكر أنه اختلف في معنى الغنى الذي لا تحل له الصدقة فقيل من له نفقة عام وقيل من له نصاب لحديث "أمرت أن أأخذها من أغنيائهم وأردها إلى فقرائهم" اهـ فجعل المأخوذ منه غنيا مقابلا للفقير أو إنفاق: من غني وإن لم تلزمه نفقته ولكنه في نفقته وكسوته قاله جب وسواء كان من قرابته أو لا فإن انقطعت النفقة أو الكسوة جاز أن يعطى ما يحتاجه وذكر عن ابن فرحون أن من لزمته نفقته مليا لا يعطى منها وإن لم ينفق عليه لأنه قادر على أخذها منه بالحكم إلا أن يكون الملي لا تمكن الدعوى عليه وعن السيوري أن من له ولد غني وأبى من طلب نفقته منه يعطى منها البرزلي لأنها لا تجب إلا بالحكم اهـ والذي في ضيح عن ابن عبد السلام أن الأب إن ضاق حاله ولم يشتد احتياجه جاز أن يعطى من الزكاة وتسقط نفقته عن ابنه وإن اشتد ضيق حاله وجبت نفقته على ابنه ولا يجوز له دفع زكاته إليه اهـ وفيها في فقير له أب غني لا يناله رفقته أنه لا بأس أن يعطى من الزكاة وإن كان يناله رفقته فغيره أولى .

تنبيه: ظاهر المص أن من له منفق لا يعطى منها ولو احتاج إلى ضروريات آخر لا يقوم له بها المنفق عليه واستظهر ح أنه يعطى بقدر ما يسد به ضرورياته الشرعية ككافل يتيمة تخدمه وهو يطعمها ويكسوها فتعطى من الزكاة ما يصلحها

من ضروريات النكاح ما لم يكن الإعطاء في مقابلة الخدمة اهـ وانظره مع ما في المعيار من أنه لا يعطى منها في جهاز يتيمة لعدم شدة الحاجة لذلك أو **صنعة** : تكفيه فإن كفته هو وعياله لم يعط وإن لم تكفه أعطي تمام الكفاية ومن كسدت صنعته فهو كمن لا صنعة له وكذا من لم يجد بالموضع ما يحترف به فإنه يعطى منها وإن ادعى كسادها صدق ذكره في ضيحه وعدم : من ذكر بنوة لهاشم : وهو الثاني من أجداد النبي صلى الله عليه وسلم لأن أباه عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم فلا تعطى لأحد من بنيها ذكرًا كان أو أنثى وليس أولاد بناتهم منهم والمطلب : أخو هاشم فهو عم عبد المطلب وما مشى عليه من أن بني المطلب من ءاله صلى الله عليه وسلم قال به بعض المالكية واقتصر عليه عياض في قواعده وهو قول الشافعي لكن مذهب مالك وأكثر أصحابه أن ءاله بنو هاشم فقط وتوافقه نسخة لا المطلب بالنفي وذكر ح أنه إن أضر بهم الفقر حيث قصر الخلفاء في حقوقهم وارتزاقهم من بيت المال أعطوا من الزكاة ارتكابا لأخف الضررين وربما كان إعطاؤهم أفضل من إعطاء غيرهم قاله ابن زرقون.

**تشبيه** ذكر ح أن عدم بنوة هاشم شرط عام في جميع الأصناف وكذلك الحرية والإسلام إلا المولفة **كحسب** : لدين **على** عديم : تشبيه في أنه لا يجزئ إذا أسقط عنه دينه من زكاة ماله خلافا لأشهب كما في ضيحه قال فيها ومن كان له دين على فقير فلا يعجبني أن يحسبه عليه في زكاته قال غيره لأنه تاو ولا قيمة له أو له قيمة دون اهـ والتاوي الهالك وحمل لا يعجبني على المنع ذكره في ضيحه واستظهر عب أنه إذا لم يجزئ لم يسقط ما حسبه من دينه لأنه معلق على شيء لم يحصل **وجاز** : أخذ الزكاة لمولاهم أي لعتيق بني هاشم خلافا للأخوين وابن نافع وأصبغ وأخذ اللخمي بقول أصبغ لخبر "إن الصدقة لا تحل لنا ولا لموالينا" وهو حديث صحيح وبقول أصبغ قطع ابن عبد البر في التمهيد ذكر ذلك كله ح ويشهد لذلك حديث "لولا لحمة كلحمة النسب" وقادر على الكسب : لما يكفيه بصنعه ونحوها فلا يشترط عجزه على المشهور واشترطه يحيى بن عمر قال في ضيحه وهو أظهر لقوله صلى الله عليه وسلم "لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى" والمرة القوة والقدرة ومالك نصاب : لا يكفيه لعامة لكثرة عياله خلافا لمن قال إن مالكة غني محتجا بحديث "أمرت أن أأخذها من أغنيائهم" و : جاز دفع أكثر منه : من النصاب لفقر واحد خلافا للمغيرة وأبي حنيفة وكفاية سنة : وإن اتسع المال زاد ثمن العبد ومهر الزوجة ونقله ح عن الذخيرة وذلك بقدر قلة المساكين وكثرتهم ويوتر الأوج وفي جواز دفعها أي الزكاة لمدين : فقير ثم أخذها منه : في دين الدافع تردد : محله إن لم يتواطأ على ذلك وفي ضيحه أنه إن كان لا يمكنه الأخذ أصلا لم يجزئه وإن كان يأخذه بلا مشقة أجزاءه وإن كان إنما يأخذه بمشقة كره ابتداء وأجزأ إن وقع اهـ وذكر عن أشهب أنه لو دفع إليه الزكاة جاز له أن يأخذها من دينه اهـ وهو نفس ما تردد فيه ولا يفيد شرط التراخي و : منها العامل وهو جاب : يسوقها للإمام ومفرق : يقسمها وكل ساع في تحصيلها إلى الإمام من كاتب يضبطها وحاشر لجمع أرباب الأموال إلى الساعي لا راع وساق وحارس لعدم احتياجها غالبا إلى الثلاثة الأخيرة لصرفها غالبا عند أخذها ولا يعطى منها قاض ولا مفت ولا إمام إذ يعطون من بيت المال إلا إذا لم يعطوا منه وقيده ب بما إذا لم يكونوا أغنياء لأن آية الصدقة غير منسوخة بإجماع اهـ ويعطى العامل

بقدر عمله ولا يجوز استئجاره بجزء من الزكاة لأنه جهالة ومن فرق زكاة نفسه لم يأخذ منها شيئا وفي ح أنه لا ينبغي للعامل أن يأكل أو ينفق إن كان الإمام غير عدل اهـ. وللعامل شروط أشار لها بقوله حر عدل : فيما وليه من العمل ولم يرد عدل الشهادة وإلا لا غنى عن حر وغير كافر ولا عدل الرواية وإلا لا غنى عن غير كافر ولم يصح قوله حر لأن العبد عدل الرواية عالم بحكمها : بأن يعلم قدر ما تؤخذ فيه وما يؤخذ ومن تؤخذ منه ومن تدفع له ليلا يأخذ غير حق أو يضيع حقا أو يمنع مستحقا غير هاشمي: لأن أخذها على وجه الاستعمال لا يخرجها عن كونها أوساخ الناس وعن الإذلال في الخدمة لها و: غير كافر : بل مسلم قال ابن القاسم ولا يستعمل على الزكاة عبد ولا نصراني فإن فات ذلك أخذ منهما ما أخذوا وأعطيا من غيرها بقدر تعبهما نقله ح ومن شروطه الذكورة كما يشعر به تذكير الأوصاف نقله تت عن ابن عرفة وقال ابن محرز لا يستعمل صبي ولا امرأة نقله س وإن : كان العامل غنيا : لأنه يأخذ بوجه الأجرة وهي لا تنافي الغنى وبدئ به أي العامل قبل كل صنف لأنه المحصل لها ولو استغرقها أجرته ثم بالفقراء والمساكين على العتق لأن سد الخلة أفضل وإن وجد مؤلفة قدموا على الفقراء لأن الصون عن النار أفضل من الصون عن الجوع وإذا خشي على الناس بدأ بالغزو حتى على العامل ويقدم ابن السبيل إذا لحقه ضرر على الفقير لأنه في وطنه نقل ذلك تت عن اللخمي وأخذ : العامل الفقير بوصفيه أي العمل والفقير ابن عرفة إن لم يغنه حظ عمله نقله تت وكذا كل من جمع بين وصفين وفي العتبية أن العامل المدين لا يأخذ منها لغرمه إلا بإعطاء الإمام ابن رشد لأنه يقسمها فلا يحكم لنفسه نقله ح وقال سع إن تعليقه يقتضي أن لا يأخذ لفقره إلا بإعطاء الإمام ولا يعطي حارس الفطرة أي زكاة الفطر منها : إذ لا عمل له فيها وأجرته من بيت المال ويجوز أن يعطي لفقره ومنها مؤلف : بفتح اللام وهو كافر: يعطي ليسلم أي ترغيبا في الإسلام وهذا القول صدر به جب وقيل مسلم حديث عهد ليمكن إسلامه وبه صدر ابن عرفة وعزاه لنقل الباجي عن المذهب كما في تت وقيل مسلم له أتباع كفار يعطي ليستألفهم وهذه الأقوال متقاربة المعنى والقصد فيها الإعطاء لمن لا يتمكن إسلامه إلا بإعطاء فكأنه ضرب من الجهاد ذكره ق ومفاد الكافي أن المؤلف كافر يرجي نفعه وتخشى شوكته وحكمه أي تأليفه بإعطاء الزكاة إن احتيج باق : إلى الآن كما للقاضي عبد الوهاب وصححه ابن بشير وجب وقيل إنه انقطع بفشو الإسلام قاله أصبغ والباجي عن المذهب ذكره تت و: منها رقيق مؤمن : يشتري منها بخلاف الكافر إذ لا يعطي منها وفي المدونة أنه لا يعتق منها إلا عبد مؤمن ويشترط أن لا يكون هاشميا كولد هاشمي من أمة غيره وهذا الشرط عام في كل مصرف لها كما مر عن ح وفي الكافي ما يفيداه ولو: متلبسا بعيب : فيه كعمى وزمانة لأنه أحوج إلى الإعانة ورد بلو قول أصبغ بعدم أجزاء المعيب يعتق منها أي يشتري منها فيعتق سواء اشتراه الإمام أو المزكي ولا يجزئ أن يعتق عبده عن زكاته قاله عب وذكر ب أن اللخمي سوى بين شرائه منها وعتق المالك رقبة بقيمته عن زكاته ويدخله ما يدخل من أخرج عن زكاته عرضا وقد يقال هذا أخف لأن الرقبة مما تصرف فيه الزكاة لا عقد حرية فيه: من كتابة أو تدبير أو تبويض أو إيلاء وفي ح عن النوادر أن من ابتاع مدبرا أو مكاتباً من الزكاة فأعتقه فعلى قول مالك الأول يجزئه ويرد وعلى قوله الآخر لا يرد ولا يجزئه اهـ ولم يتعرض المص للرد وعدمه .

فرع : لو اشترى الحاكم من يعتق على المزكي أجراً بخلاف ما لو اشتراه المزكي ذكره ب عن الجزولي وولأؤه للمسلمين : لأن المال لهم وإن اشترطه أي الولاء له: بأن اشترى من زكاته رقبة وأعتقها عن نفسه ناوياً أن الولاء له لم يجزه على المشهور وقال أشهب يجزئه ويبطل شرطه نقله ح ونحوه في ضيحه واقتصر عليه ق وحملت وعب المص عليه فجعلنا إن للمبالغة وذلك لا يستقيم معه الكلام أو فك: بزكاته أسيراً: من أيدي الكفار لم يجزه : خلافا لابن حبيب قائلًا هو أولى من فك الرقاب التي بأيدينا ومثله لابن عبد الحكم ذكره ح وذكر عنه تت أن من أخرج زكاته فأسر قبل صرفها جاز فدأؤه بها ولو افترق لم يعطها لأنما تعود له وأما لو أطلق الأسير بفداء في ذمته أعطى اتفاقاً لأنه غارم ذكره ح و: منها الغارم وهو مدين: فيوفي دينه منها ولو مات: لأن الميت أحق بالقضاء ومقابله لابن الموز وفي الكافي مثله وشرط الدين أن يكون يحبس فيه أي شأنه ذلك فخرج دين غير الأدمي كزكاة وكفارة ويدخل دين من ثبت عدمه ودين الولد على والده فإن شأن كل منهما الحبس فيه وعرض مانع العدم والأبوة وقيل لا يعطى منها من دينه لولده واقتصر عليه تت لا: يعطى إن تداين في فساد : كزنى وشرب الخمر وقمار ومثله إرش جناية تعمدتها نقله تت عن ابن عرفة ولا: إن تداين لأخذها : كمن عنده كفاية فاتسع في الإنفاق وتداين لأخذها فعمل بنقيض قصده وأما محتاج تداين لأخذها فيعطى إلا أن يتوب : من تداين في فساد فإنه يعطى على الأحسن : وهو لابن عبد الحكم وإنما يعطى الموسر إن أعطي ما بيده من عين : كمن عليه ألفان وبيده ألف فلا يعطى حتى يدفع ما بيده للغرماء وفضل غيرها أي العين كمن عليه ألفان وله دار وخادم يساويان ثلاثة ويكفيه استبدال غيرهما بالعين فيباعان وتعطى الألف الفاضلة في دينه ويوفي من الزكاة فإن كان ما عنده من العين أو غيرها ما يفي بدينه فقال ابن عرفة إنه فقير لا غارم نقله تت وغيره وهو خلاف نقل ق عن ابن يونس الغارم من له مال بازاء دينه وإلا فهو غارم فقير يعطى بالوصفين ومثله في الكافي و: منها مجاهد أي متلبس به أو بالرباط والمراد من يجب عليه الجهاد وهو حر ذكر مسلم قادر وعالته : من سلاح أو دابة ولو غنيا : لأن أخذه في معنى المعاوضة والأجرة كجاسوس : وهو من يأتي بخبر العدو فيعطى منها ولو كافراً لسعيه في مصالح المسلمين لا: في بناء سور: يتحصن به من العدو و: عمل مركب: يُقاتل فيه خلافا لابن عبد الحكم فيهما وعلى قوله اقتصر اللخمي وصححه ابن عبد السلام و: منها ابن السبيل وهو غريب محتاج لما يوصله : لبلده وإن كان غنيا ببلده قاله فيها فلو كان معه ما يوصله لم يعط وشرطه أن يسافر في غير معصية : فلا يعطى منها مسافر لقتل مسلم أو هتك حرمة إلا أن يتوب أو يخاف عليه الموت ولم يجد مسلفاً وهو ملي ببلده : فيعطى إن لم يجد مسلفاً أو وجده وهو فقير ببلده لا إن وجده وهو ملي ببلده وصدق: بلا يمين في دعواه أنه غريب إذا كان على هيئة السفر كذا في ضيحه والذي في تت وغيره هيئة الفقر وإن جلس: بعد أخذها نزعته منه كغاز: أخذ منها ليغزو ثم جلس فتزع منه لأنها عوض عن الغزو ويتبع بها إن تلفت بخلاف الغريب قاله خش ومقتضى التعليل أنه لو أخذها لشيء ولم يحصل أنه يأتي بها قاله عب وفي: نزعها من غارم يستغني: قبل دفعها في دينه ترده: اللخمي ثم قال ولو قيل تنزع منه لكان وجهها نقله ح ونذب : لمفرق الزكاة إماماً أو غيره إثارة: أي ترجيح المضطر: على

غيره بالإعطاء كما في المدونة فإن استوت الحاجة فقال مالك يوتر الأدين ولا يحرم غيره وقال عمر يوتر سالف الإسلام والفضائل الدينية لأن إقامة بنية الأبرار أفضل من غيره لما في بقائهم من المصالح ذكره تت دون عموم الأصناف : الثمانية قال فيها ومن لم يجد صنفا واحدا ممن ذكر الله تعالى: في كتابه أجزاء أن يجعل زكاته فيهم وإن وجد الأصناف كلها أثار أهل الحاجة اهـ وأوجب الشافعي تعميمهم واستحب أشهب ليلا يندرس العلم باستحقاقهم ولما فيه من الجمع بين مصالح سد الخلة والإعانة على الغزو ووفاء الدين وغير ذلك ولما يرجى من بركة دعاء الجميع ومصادفة ولي فيهم ذكره ح وذكر أن أجزاء دفعها لصنف واحد مفيد بغير العامل فلا يدفع له جميعها إلا أن تكون يسيرة قدر عمله و: ندب للمزكي الاستنابة : في دفعها فلا يلي تفرقة صدقة ماله خوف المحمدة والثناء وعمل السر أفضل ولكن يدفع ذلك إلى رجل يثق به فيقسمه قاله فيها وفي قواعد عياض أن من عادات الزكاة سترها عن أعين الناس وقيل الإظهار في الفرائض أفضل وقد تجب: الاستنابة إذا علم من نفسه حبا لمحمد أو يدخله الرياء ولكونه لا يعلم المصارف أو لجهله المستحق كذا في ضيحي وذكر ح أنه إن لم يعلم حكمها ومصرفها وجب عليه أن يتعلم ذلك أو يستتيب من يعلم ذلك وكره له أي النائب حينئذ تخصيص قريبه أي قريب المزكي وكذا إيثاره وإن ساواه مع غيره فلا كراهة إن كان من أهلها وللنائب إن كان من أهلها أن يأخذ منها بالمعروف نقله ح عن سند و أما المزكي فيكره أن يعطي قريبا له لا تلزمه نفقته وفيها عن ابن عباس وغيره إن أعطى قرابته على الصلة كما يعطي غيرهم أجزاء وكرهه ابن المسيب وغيره وأكثر شأن مالك فيه الكراهة وذكر جب في ذلك ثلاثة أقوال الجواز والكراهة والاستحباب وعزى في ضيحي الجواز لرواية مطرف في الواضحة والكراهة للمدونة والاستحباب لرواية الواقي عن مالك أفضل ما وضعت فيه زكاته قرابتك الذين لا تعول لأنه صدقة وصلة وذكر ح أن من دفع زكاته لأبويه الفقيرين لقضاء دين عليهما أجزاءه وهل يمنع إعطاء زوجة زوجها: من زكاتها أو يكره تاويلان : لقولها ولا تعطي المرأة زوجها من زكاتها ففهمها السخمي بالمنع وابن القصار بالكراهة وفيها لأشهب أنه إن لم يرد ذلك عليها فيما يلزمه من نفقتها أجزاءها وإن رده إليها فيما يلزمه لم يجزها وفي ضيحي عن السخمي أنه إن أعطى أحد الزوجين الآخر ما يقضي منه دينه جاز لأن منفعة ذلك لا تعود إلى المعطي وجاز: على المشهور إخراج ذهب عن ورق وعكسه : وقيل يكره وقيل يمنع ومثار الخلاف هل هو من إخراج القيمة فيمنع أو لا فيجوز ذكره في ضيحي وذكر أنه لا يجوز إخراج عرض أو طعام عن عين لأنه من باب إخراج القيمة فإن فعل رجع على الفقير به ودفع له ما وجب عليه فإن فات في يد الفقير فلا شيء عليه لأنه سلطه على ذلك وهذا إذا أعلمه أنه من زكاته وإلا لم يرجع مطلقا لأنه متطوع قاله مالك كذا في ضيحي وذكر القلشاني في ذهب عن ورق وعكسه ثلاثة أقوال الإجزاء ونفيه وإجزاء الورق لا العكس لأن الدراهم أسهل على الفقير وذكر أنه لا يجزء العرض عن العين خلافا لأشهب وفي العين عن الطعام وعكسه أربعة الكراهة والمنع ولا يجزئ والثالث يكره العين عن الحب ويجزئ وعكسه لا يجزئ والرابع لا يجزئ أحدهما عن الآخر إلا أن يحتاج للطعام فيجزئ عن العين بصرف وقته: أي الإخراج مطلقا: أي ساوى الصرف الأول وهو عشرة دراهم في دينار أو زاد عليه أو نقص قاله محمد وهو ظاهرها



وشهر جب اعتبار صرف الوقت ما لم ينقص عن الصرف الأول وهو قول ابن حبيب بقيمة السكة : والباء بمعنى مع فمن أخرج ذهباً عن ورق مسكوك اعتبر قيمة السكة اتفاقاً بل تعتبر ولو في نوع: بأن اتحد نوع ما أخرج والمخرج عنه لا: قيمة صياغة : بالتكوين فيه: أي في النوع لأن له كسر المصوغ دون المسكوك فلم يكن للفقراء حق في الصياغة فمن له ذهب مصوغ وزنه عشرون ديناراً أو قيمة صياغته خمسة فإذا أخرج عنه ذهباً مكسوراً أو تبرأ أخرج عن عشرين فقط على المشهور وفي: إلغاء الصياغة في غيره: أي غير النوع كأن يخرج ورقاً عن ذهب مصوغ قدره الجزء الواجب فقط فهل له أن يخرج مكسوراً لأن الصياغة لا حق فيها للفقراء بدليل جواز إخراج ذلك الجزء غير مصوغ فوجب أن لا تراعى قيمتها وبه قال أبو عمران ومن تبعه أو تعتبر قيمتها كما في جزاء الصيد فإنه مخير فيه بين إخراج مثله من النعم أو الطعام فمن اختار المثل أخرج منه ومن اختار الطعام قومنا الأصل لا المثل فكذلك هذا مخير بين إخراج قطعة ذهب أو القيمة فضة فإن أخرج قطعة ذهب أجزأته وإن أخرج القيمة رجع إلى الأصل وأخرج قيمة المصوغ وبهذا قال ابن الكاتب ومن تبعه ذكره في ضيحه تردد: لعدم النص وما لابن الكاتب لا يعارضه أن السكة والصياغة لا زكاة فيهما لأن المراد أنه لا يكمل بقيمتها النصاب ولا يزداد بها ربع العشر فالمعتبر في ذلك الوزن لا القيمة فمن له عشرون ديناراً تساوي بسكتها أو صياغتها أربعين فإنه يخرج عنها ربع عشر وزنها وهو نصف دينار لا ربع عشر قيمتها وهو دينار لا: يجوز كسر مسكوك: ليخرج قدر ما عليه لأنه فساد وغش سواء كان كاملاً أو لا وقد قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ إن إفسادهم كان قطع السكة ذكره تت إلا: أن يكسره لسبك: للحاجة إلى ذلك أو ليجعله حلياً لبناته ووجب : على المزكي عن نفسه أو عن محجوره نيتها: عند عزلها أو دفعها للفقير وإن لم يعلمه بأنها زكاة وقيل يشترط إعلامه بها أو علمه قال سند بن يوي إخراج ما وجب عليه منها في ماله ولو نوى زكاة ماله أجزأه وإنما وجبت نيتها لأن الصدقة تتنوع لفرض ونفل وقيل لا تجب لأنها دين كسائر الديون يصح أدائها بلا نية تقرب لكنه يثاب إن نوى وأخذ النفي من أنها تؤخذ من الممتنع وتجزئه.

**تنبيه :** الأفعال ثلاثة أقسام قسم تمحض للعبادة وتجب فيه النية إجماعاً وقسم تمحض لغيرها كقضاء الدين ورد الودائع والمغصوب ولا تجب فيه نية التقرب وقسم فيه شائبتان كالزكاة والطهارة ولذلك اختلف فيه فإن الزكاة عقل معناها وهو الفرق بالمستحق وفيها شائبة التعبد لأن وجوبها في قدر مخصوص لا يعقل معناه وكذلك الطهارة عقل معناها وهو النظافة لكن كونها في أعضاء معينة على وجه مخصوص لا يعقل معناه .

**فرع :** من وجبت عليه زكاة في ماله فتصدق بجميعه فإن نوى أداء زكاته وما زاد فهو تطوع أجزأه وإن لم ينو بشيء منه الزكاة لم يجزئه خلافاً لأبي حنيفة ذكره تت وذكر ح عن بعضهم أنه لو دفع مستغرق الذمة حائطه بعد الخرص لمساكين عن تبعاته وليست لمعين ونوى دخول الزكاة فيه أن ذلك يجزئه و: وجب تفرقتها: على الفور بموضع الوجوب : أن كان به مستحق لحديث معاذ "تؤخذ من أغنيائهم

وترد على فقرائهم" أو قربه : بدون مسافة القصر كما في ضيحه وذكر أنه لا بأس أن ينقل زكاته إلى ما يقرب منه ويكون في حكم موضع وجوبها لأنه لا يلزمه أن يخص بذلك أهل محله ولا جيرانه وذكر عن مالك أن من كان زرع على أميال فلا بأس أن يحمل من زكاته إلى فقراء الحاضرة وذكر ح عن ابن جماعة أنه يستاجر على نقلها منها اهـ واستثنى المص من مفهوم قربه فقال إلا لأعدم : بعيد فأكثرها : ينقل له بأجرة من الفئ : لا من مخرجها فإن نقلت إليه كلها أو لم ينقل له شيء فالظاهر الإجزاء قاله عب وأما من ساوى أهل بلده في العدم أو كانوا أعدم منه فلا تنقل له لكن تجزئ إن نقلت لمثلهم ما يأتي لا إن نقلت لمن دونهم في الحاجة وسيأتي ذلك .

فرع : إن أتى فقير من بلد فوق مسافة القصر لبلد الزكاة فقال الشيباني يعطى منها وليس من نقلها وقال السيوري والخبريني إنه من نقلها ذكره تت وقيل يعطى من يقيم أربعة أيام فأكثر ذكره ح و إلا : يكن فيء بيعت : بمحلها واشترى مثلها : بمحل الحاجة ولا يضمنها إن تلفت ذكره تت وما ذكره المص يفيد أن الزكاة تعبد لا يجزئ فيها الثمن كالهدي إذا تعذر سوقه يباع ثم يشتري بثمنه مثله فمحل كعدم مستحق : ببلدها تشبيهه في أنها تنقل وإن لم يمكن نقلها بيعت قال فيها فإن لم يجد في الموضع من يفرقها عليه أو فضل عنهم شيء نقل ذلك إلى أقرب البلدان إليهم اهـ وقيل إلى أشدها حاجة قرب أم لا ذكره في ضيحه وقدم : الإمام أو المزكي ويصح بناؤه للمفعول أي قدم ما ينقل ليصل : لموضع تفرقه عند الحول : وهذا فيما له حول وهو العين والماشية كما في ح وقد ذكره في ضيحه عن ابن المواز أنه يبعثها بمقدار ما يحل حولها عند وصولها وعن الباقي أنه إنما يرسلها عند الوجوب ثم جمع المص سبع مسائل لا أجزاء فيها وأجاب عنها بجواب واحد فقال وإن قدم معشرا أي قدم زكاته قبل وجوبها لم تجزه لأنه لم يدر ما قدره وأما إذا أخرجها بعد وجوبها بالإفراك أو الطيب وقبل الحصاد أو الجذاذ فإنها تجزئه قال مالك لا أحب له أن يفعلها إلا أن يلجئه الساعي إلى ذلك نقله ح أو : زكى دينا أو عرضا قبل القبض أي قبض الدين وثمن العرض المحتكر قال فيها ومن تطوع بإخراج زكاة عن دين قبل قبضه أو عن عرض قبل بيعه لم يجزه أو نقلت : الزكاة لدونهم : في الحاجة لم يجزه إن كان بمسافة قصر لأن ما دونها كالبلد الواحد ذكره ح وهذا من مفهوم قوله إلا لأعدم وسيأتي نقلها لمثلهم أو دفعت باجتهاد لغير مستحق : كغني أو عبد أو كافر ظنه مصرفا وتعذر ردها : فلا تجزئ على المشهور ومنشأ الخلاف هل الواجب الاجتهاد أو الإصابة وقيل تجزئ في الغني دون العبد والكافر لأن حالهما لا يخفى غالبا فإن لم يتعذر ردها أخذت إن وجدت ذكره في ضيحه وإن فاتت بأكلهم غرموا كما اختاره اللخمي لأنهم صانوا بها أموالهم وإن تلفت بسماوي غرموها إن غروا من أنفسهم وإلا لم يغرموا ذكره في ضيحه وإن غر العبد بحرية فجناية برقبته.

فرع : من دفعها لمن ظنه غنيا فتبين فقره أجزأته إلا أنه لا يثاب لأنه ءاثم ذكره ح عن ابن العربي وهو عكس صورة المص إلا الإمام : إذا دفعها باجتهاده لمن ظنه مستحقا فتبين خلافه فإنها تجزئ لأنه حكم لا يتعقب ولا غرم عليه وإن كان الإمام عالما غرمها للفقراء وتجزئ ربها ذكره في ضيحه عن المعونة وذكر ح عن

ابن رشد أن من دفع زكاة يتيمه لمن ظنه فقيرا فتبين خلافه أنه يجزئه أو طاع بدفعها لجائر في صرفها: في غير مصارفها فلا تجزئ لأنه من الإعانة على الإثم ولو عدل في صرف ما دفع له أجزأه وأما لو كان جوره بأخذ أكثر من الواجب ويعدل في صرفه فينبغي أن يجزئه ذلك مع كراهة دفعها إليه قاله في ضيحه أو: طاع بقيمة: ونكرها ليعلم أنه لا يراعى بدل معين في جنس أو مقدار بل المقصود حفظ المستحق قاله تت وذلك لأن السنة أن تخرج صدقة كل مال منه قاله فيها لم تجز: هذا جواب الشرط في المسائل السبع وقال أبو حنيفة وأشهب بإجزاء القيمة طوعا لأن المعتبر عندهما سد الخلّة بأي شيء كان والزكاة عند مالك والشافعي غير معلة إذ لو عللت بسد الخلّة لكان المزكي مخيرا بين ما وجب عليه وقيمه والتخير ينافي الوجوب فتصير العلة مبطلّة للوجوب الثابت بالنص وذلك لا يقبل ومما يفيد أن دفع القيمة طوعا لا يجزئ قولها إن جبره الساعي على أداء ثمن في صدقته رجوت أن يجزئه إن وفي بقيمة ما عليه اهـ فمفهومه أنه إن لم يجبره لا يجزئه وكذا قول الرسالة ولا يوخذ في ذلك عرض ولا ثمن فإن جبره المصدق على أخذ الثمن أجزأه ذلك إن شاء الله وقال جب وإخراج القيمة طوعا لا يجزئ وكرها يجزئ على المشهور فيهما اهـ وعزا في ضيحه للمدونة أنه من باب شراء الصدقة وهو مكروه واحتج بقولها ولا يعطى فيما لزمه من زكاة العين عرضا أو طعاما ويكره للرجل شراء صدقته اهـ الظاهر أنه لا حجة فيه لأنه كقولها في محل آخر ولا يأخذ الساعي فيها دراهم واستحب مالك أن يترك الرجل شراء صدقته إن قبضت منه اهـ فمفاده أن محل الكراهة إن قبضت لا قبل ذلك لأنه محل منع ويبين ذلك ما في الكافي ونصه ويكره أن يشتري الرجل صدقته بعد أن تقبض منه ولا يجوز شراؤها قبل أن يقبضها أهلها اهـ ومقابل المشهور لابن القاسم في العتبية وأشهب في المدونة كذا في ضيحه لا: ينقي الإجزاء إن أكره: على دفعها لجائر أو دفع قيمتها فإنه يجزئ كما في المدونة والرسالة ووجه ذلك أن الساعي إذا أخذ في السن غيرها يكون كحاكم مجتهد ينفذ حكمه قاله في الكافي أو نقلت: زكاة أهل بلد لمثلهم: في الحاجة فإنها تجزئ وإن كان ذلك لا يجوز كما في الكافي أو قدمت بكشهر في عين: ولا يدخل فيها دين عين وعرض تجارة كما مر وماشية: لا ساعي لها قال جب وفي إخراجها قبل الحول بيسير قولان أي الإجزاء وعدمه كما لابن رشد وذكر في حد ذلك أربعة أقوال قيل اليومان ونحوهما كما لابن المواز وقيل عشرة أيام ونحوها وهو لابن حبيب وقيل شهر ونحوه وهو رواية عيسى عن ابن القاسم وقيل شهران فأقل وهو رواية زياد عن مالك فإن ضاع المقدم: على الحول قبل وصوله لمستحقه سواء قدمه بيسير أو كثير كما في المقدمات ف: إنما يزكي عن الباقي: إن بلغ نصابا وتم حوله وكذلك إن قدمها بكثير فقدمها في وقت لا يجوز تنفيذها فيه ذكره ابن رشد وإن تلف: بلا تفريط جزء نصاب: وأولى كله ولم يمكن الأداء: بعد الحول لعدم المستحق أو لغيبة المال سقطت: زكاته بناء على أن الفقراء غير شركاء وقيل يزكي الباقي وإن لم يبلغ نصابا بناء على أنهم كالشركاء ذكره ابن رشد كعزلها: بعد الحول فضاعت: أو تلفت بلا تفريط ولم يمكن الأداء فإنها تسقط وإن وجدها بعد ذلك لزمه إنفاذها ولو كان حينئذ فقيرا أو مدينا ذكره ح وأما لو عزلها قبل الحول فهو قوله فيما مر فإن ضاع المقدم فعن الباقي لا: تسقط إن ضاع أصلها: وهو المال المزكى وبقيت هي فإنه يلزمه إنفاذها ففي المدونة أن من أخرج زكاة

العين وتلف ماله كله وبقيت الزكاة لزمه إنفاذها اهـ ولا يلزمه إن ضاع أصلها قبل الحول فقد ذكر ح فيمن عجل زكاته قبل الحول بمدة جائزة وهلك النصاب قبل الحول أن له أخذها إن كانت قائمة بعينها وعلم هلاك النصاب وبين وقت الدفع أنها زكاة معجلة وإلا لم يقبل قوله وأما لو عجل الزكاة ثم ذبح شاة من أربعين وجاء الحول ولم يبلغ نصابا فلا رجوع له إذ يتهم أنه ذبح ندما ليرجع فيما عجل وذكر أنه اختلف الأئمة إذا تغير حال المزكي قبل الحول فإن مات أو ارتد أو تلف ماله فقال أبو حنيفة إن كان ذلك قائما بيد الإمام استرجعه وإن وصل إلى الفقراء فلا سبيل إليه وقال الشافعي وابن حنبل له استرجاعه بكل حال وهذا إذا بين حين الدفع أنها زكاة معجلة وضمن إن أخرها : مع إمكان الأداء عن الحول : ولو بأيام يسيرة فلا يضمن إلا أن يقصر في حفظها فيضمن أمكنه الأداء أم لا وقد ذكر ابن رشد أنه إن أخرها بأيام يسيرة ضمنها ولو أخرجها بالقرب قبل أن يفرط مثل اليوم وشبهه أو بعث بها إلى من يفرقها فسقطت فلا ضمان عليه اهـ وظاهر كلامه أن هذا في زكاة العين ومثلها غيرها حيث لا ساعي فيها لذكره بعد ذلك عن مالك أنه لو بعث بصدقة حرثه أو ماشيته مع رسول لضمن إذ الشأن فيها مجيء المصدق أو أدخل : بيته عشرة : وحده أو مع أصله مفرطاً : بأن أمكنه الأداء قبل إدخاله أو قصر في حفظه حتى تلف وأما ما ضاع في أندر الزرع أو جزين التمر فلا يضمن زكاته وكذا لو عزل عشره في أندر أو جرينه ليفرقه فضاع بلا تفريط وإن أدخل ذلك كله في بيته قبل قدوم المصدق فضاع ضمن زكاته قال مالك وكذا لو عزل عشره حتى يأتيه المصدق فضاع ضمن زكاته لأنه قد أدخله بيته قال ابن القاسم إذا أخرجها وأشهد عليه فتأخر عنه المصدق ثم يضمن وبلغني أن مالكا قال في ذلك إنه إذ لم يفرط في الحبوب لم يضمن اهـ منها والذي يتحصل عند ابن رشد أن الطعام إن ضاع في الأندر في عمله فلا ضمان عليه لأنه لم يفرط واختلف قول مالك إذا أدخله منزله ولم يفرط أما لتلفه بقرب إدخاله ولم يمكنه الأداء قبل إدخاله أو لأنه ليس إليه تفريقه فانتظر الساعي وكذلك إذا عزل عشره ليفرقه حيث لا ساعي أو لينتظر به الساعي فضاع بعد إدخاله منزله ولم يفرط أما لتلفه بقرب إدخاله أو لأنه لم يمكن إليه دفعه فانتظر الساعي فضاع بالقرب أو بالبعد فمرة رءاه ضامنا ومرة لم يلزمه الضمان كما في العين ومذهب ابن القاسم أنه إن أشهد حين عزله ولم يمكن إليه تفريقه لم يضمن وإن تأخر عنه الساعي وسواء على مذهبه أدخل العشر وحده أو أدخل جميع الطعام ولم يعزل منه شيئا قال ابن رشد وانظر على مذهبه إن كان لا يسعى عليه الساعي إن أدخل طعامه أو عشره فضاع بالقرب بلا تفريط هل يكون كالعين فلا يضمن أو هو بخلافها فيضمن واستظهر أنه لا يضمن على مذهبه وإن لم يشهد لا إن أدخله بيته محصنا : له حتى يأتيه ساع أو مستحق فإنه لا يضمن لأنه على وجه الأمانة وإلا : بأن لم يعلم على أي الوجهين أدخله فتردد : هل يصدق في دعواه لأن الغالب في الإدخال التحصيل أو لا يصدق لأن الأصل بقاء الضمان وأخذت : الزكاة من تركة الميت : إن تم حوله ولم يخرجها ثم إن أوصى بها أخذت من رأس ماله وإلا أمر بها الورثة ولم يجبروا خلافا لأشهب وهذا في زكاة العين ومثلها الماشية حيث لا ساعي عند ابن يونس وقال اللخمي تؤخذ من رأس ماله أوصى أم لا كزكاة الحرث و : أخذت من الحي إن امتنع كرها : واختلف في إجزائها كما في المقدمات فقل لا تجزئه لعدم النية وقيل تجزئه لأنها

متعينة في المال فإذا أخذها من له الأخذ أجزأت كما تجزئ الصبي والمجنون ولا نية لهما وإن بقتال : إن لم يقدر عليه إلا به لكونه في جماعة ودافع بقوة كما فعل أبوبكر رضي الله عنه بأهل الردة لما شحوا بأداء الزكاة فقال والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لجاهدتهم عليه فقاتلهم وقال والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة وأدب : الممتنع إن أقر بفرضها ومنعها وأما إن جحد فرضها فهو كافر يستتاب وإن لم يظهر للممتنع مال وعرف بالمال فلإمام سجنه حتى يظهر ماله وإن ظهر له بعض المال واتهم بإخفاء غيره ولم يظهر صدقه ولا كذبه فقبل يحلف وظاهر المذهب أنه لا يحلف قال مالك أخطأ من يحلف الناس من السعاة وقال جب فيمن قال ما معي قراض أو بضاعة أو علي دين أو لم يحل حولي صدق ولم يحلف وإن أشكل الأمر فثالثها يحلف المتهم ودفعت : وجوبا للإمام العدل : إن كانت ماشية أو حرثا بل وإن : كانت عينا : إذا طلبها قال فيها وإذا كان الإمام عدلا لا يسع أحد أن يفرق زكاة ماله الناض ولا غيره وليدفعها إلى الإمام وأما زكاة الماشية وما أنبتت الأرض فإن الإمام يبعث في ذلك وإن غر عبد بحرية : فدفعت له ثم تبين رقه فإن وجدت عنده أخذت وإن أتلّفها فجناية : تتعلق برقيقته على الأرجح : عند ابن يونس فيخير سيده بين فدائه وإسلامه فيسباع فيها وقيل متعلقة بذمته وزكى مسافر : حل حوله ما معه : اتفاقا وما غاب : على المشهور وهذا في زكاة العين كما في ضيغ فإنه لما ذكر جب القولين قال يعني إذا كان المسافر معه مال ناض زكاة فإن كان مال غائب عنه ببلده وليس له وكيل على إخراج الزكاة ولا ضرورة على رب المال في إخراجها بالموضع الذي هو فيه فهل يخرجها أم لا قولان بناء على مراعاة المالك أو المال اهـ وذكر المص لزكاة ما غاب شرطين فقال إن لم يكن مخرج : عنه بتوكيله أو يكون الإمام يأخذها ببلده وفي ضيغ عن اللخمي أنه يلزمه أن يوكل من يخرجها إذا علم أنه لا يعود حتى يحول حوله ولا ضرورة : عليه من نفقة ونحوها فيما يخرجها قال فيها ومن حل عليه حول وهو بغير بلده زكى عما معه وعما خلفه ببلده وكذلك إن خلف ماله كله ببلده فليستسلف وليود إلا أن يخاف الحاجة ولا يجد سلفا فليؤخر ذلك إلى بلده وإن وجد من يسلفه فليخرج زكاته أحب إلى وقد كان مالك يقول يقسم في بلده اهـ ذكره في كتاب زكاة العين ولذا ذكر في ضيغ أن المسألة على ثلاثة أوجه الأول أن يكون ماله كله ناضا حاضرا عنده والثاني أن يكون بعضه ببلده وبعضه معه والثالث أن يكون جميع ماله غائبا عنه ببلده وذكر أن الحاضر يزكيه بلا خلاف وفيما غاب الخلاف وبه يعلم أن قوله ما غاب لا يشمل الماشية كما توهم عب بل يؤخر زكاة الماشية حتى يعلم حالها كما مر عن ح والله تعالى أعلم وبه التوفيق .

**فصل :** في زكاة الفطر وهي زكاة الرقاب زائدة على زكاة الأموال فتجب على الغني والفقير إذا كان له مال يؤديها منه وإن لم يك نصابا خلافا للحنفية ذكره ح وتسمى فطرة بكسر الفاء وهي لفظة مولدة ليست بعربية قاله تت وقال بعضهم كأنها من الفطرة أي الخلقة لتعلقها بالأبدان وقيل إنها تجب بسبب الفطر ذكره ح وفرضت عام فرض الصوم وهو الثاني من الهجرة ذكره تت والجمهور على وجوبها والمشهور ثبوته بالسنة لا بالكتاب و إلى الأمرين أشار المص بقوله يجب بالسنة : لخبر الموطأ عن ابن عمر «قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم

صدقة الفطر من رمضان على المسلمين» وحملُ فرض على معنى قدرَ بعيدُ لأن لفظ على يقتضي الوجوب لا سيما وقد خرج الترمذي بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا في فجاج مكة «ألا إن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم» كذا في ضيحه قوله مكة هو الصواب مع أنها فرضت في المدينة وقيل الصواب فجاج المدينة لأن بعث المنادي إنما يكون عقب فرضها ومكة حينئذ حرب وأجيب بأن ذلك لا يلزم إذ لم يقل بعث حين فرضت فيحتمل أنه بعث سنة الفتح أو حجة الوداع والأول أظهر قاله عب وقيل إنها وجبت بالكتاب فقيل بقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ قالوا صدقة الفطر وصلاة العيد وقيل بعموم آية الزكاة وفي الكافي أنه سئل مالك عن الزكاة المقرونة بالصلاة فقال هي زكاة الأموال كلها وزكاة الفطر وتلا ﴿أَخْذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ والظاهر أنها واجبة بالكتاب والسنة إذ لا منافاة بينهما وأركانها أربعة المخرج بفتح الراء والمخرج بكسرهما ووقتها ومن تدفع إليه وبدأ المص بالأول فتكلم عن قدره وجنسه فقال صاع : ولا ينقص عنه خلافا لمن قال يكفي نصفه من البر ولا يزداد عليه كما يأتي أو جزؤه : لمن يملك جزء عبد كما يأتي أو من عجز عن الصاع لخبر "إذا أمرتكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم" إن من قدر على إخراج صاع عنه وبعضه عمن تلزمه نفقته أنه يلزمه ذلك اهـ وظاهره تقديم فطرته على فطرة عياله عنه أي المخاطب بها فضل : الصاع أو جزؤه عن قوته وقوت عياله : الذين تلزمه نفقتهم في ذلك اليوم ولو خشي الجوع بعده وإن بتسلف : إذا كان يرجو وجود القضاء وقال محمد وابن حبيب لا يلزمه التسلف لأنه ربما تعذر عليه القضاء ولو عبر المص بلو كان أولى لأن الخلاف مذهبي فمن لم يفضل عن قوته وقوت عياله شيء ولم يجد مسلفا لا تجب عليه وقيل إنما تجب على من لا تشق عليه في معاشه وقيل إنما تجب على من لا يحل له أخذها ذكرهما جب وذكر في ضيحه قولين لمالك فيمن ليس له إلا عبد هل تلزمه أم لا وذكر ح عن اللخمي أنه يباع لأدائها دار يحتاج لها أو عبد يحتاج لخدمته أو كتب يحتاج إليها وذكر في ضيحه قولين هل تسقط بالدين كالعين أم لا كالماشية وهما لعبد الوهاب وأشهب وهل : تجب بأول ليلة العيد : كما شهره جب وغيره وفي ضيحه أنه الأقرب لقول الراوي الفطر من رمضان والفطر منه أوله غروب الشمس أو بفجره : وشهره الأبهرى وصححه ابن العربي ورواه ابن القاسم والأخوان عن مالك ويدل له خبر "أغنوهم عن طواف هذا اليوم" وفي رواية "أغنوهم عن السؤال في هذا اليوم" خلاف : تظهر ثمرته فيمن مات أو ولد ليلة العيد وكذا من أعتق عبده أو باعه أو طلق زوجته بائنا وذكر المص الخلاف في أول وقتها ولم يذكره في آخره وفيه قولان الزوال عند ابن الماجشون والغروب لقول سند لا يأنم بالتأخير ما دام يوم الفطر قائما ذكرهما تت وذكر ابن رشد في انتقالها عمن وجبت عليه كالعبد يباع أو يعتق ومن تزوجت أو طلقت والابن يحتلم أو يوسر أو الولد يعسر أربعة أقوال قيل تنقل في ذلك كله إلى غروب يوم الفطر وقيل إلى طلوع الشمس من يومه وقيل إلى فجره واختاره محمد وقال في عبد بيع يوم الفطر أن زكاته تجب على البائع وتندب للمبتاع وإن بيع ليلة العيد وجبت على المبتاع ونديت للبائع وكذا سائر ما تنقل فيه من أغلب القوت : في البلد في رمضان لأنه بانقضائه تجب وقيل تجب في جل العام ذكره ح فيخرجها من الأغلب في البلد وإن اقتات هو غيره كان قوته أدنى أو أرفع إلا أن يعجز عن إخراج أفضل من قوته



فلا يلزمه ذكره ابن رشد وذكر عن محمد أنه لا ينظر إلى قوت البلد وإنما ينظر إلى قوته هو كان أرفع أو أدنى اهـ واختلف في إخراج الدقيق فال مالك لا يجزئ ووجهه أن فيه تحجيرا لأن القمح يصلح لما لا يصح له الدقيق وقال ابن حبيب يجزئه إن أخرجه بريعه أي زكائه بأن يخرج منه قدر صاع القمح لا صاع الدقيق وجعله بعضهم تقييدا ذكره ح .

**تنبيه :** ذكرت أنه يلحق الأقل بالأكثر في اثنتي عشرة مسألة زكاة الفطر من غالب القوت والسيح والنضح يغلب أكثرهما في السقي والضأن والمعز يؤخذ من أكثرهما والمأخوذ في زكاة الإبل من غالب غنم البلد وإذا أدار رب المال بعض ماله واحتكر بعضه زكى بحكم الأكثر وبياض الحائط في المساقاة مع السواد يتبعه إن قل وإذا نبت أكثر الغرس فللعامل الجميع وإن قل ما نبت فلا شيء له على الأصح وإذا أطعم أكثر الغرس سقط عنه العمل وإذا أخذ الساقى أكثر الحائط سقط عنه السقي وإذا أير أكثر النخل فجميع التمر لبائعه وإذا حبس على أولاده الصغار أو وهبهم وحاز الأكثر صح الحوز في الجميع وإذا استحق أكثر المبيع أو ظهر فيه عيب فليس له إلا الرد من معشر : وهو ما يزكي بعشر أو بنصفه أو أقط : بفتح الهمزة وكسر القاف وبكسرهما وهو لبن جمد غير علس : استثناء من المعشر وقال ابن حبيب إنه كغيره ذكره جب إلا أن يقتات غيره أي غير ما ذكر مع فقد غيره ولا تكفي فيه غلبة الاقتيات ولذا لم يقل إلا أن يغلب اقتيات غيره وقد ذكر ح أن الظاهر من كلام أهل المذهب أنها تؤدي من أغلب القوت من الأصناف التسعة التي هي القمح والشعير والسلت والتمر والزبيب والأقط والدخن والذرة والأرز فإن غلب الاقتيات بغيرها من علس أو قطنية أو غير ذلك وشيء من التسعة موجود لم يخرج إلا من التسعة وإن لم يوجد منها شيء وإنما يقتاتون غيرها جاز أن تؤدي من عيشهم وذكر بعد ذلك عن أبي الحسن أن غيرها إن كان جل العيش ففيه قولان .

**تنبيه :** إن<sup>20</sup> كان اللحم أو اللبن قوت قوم وقلنا تخرج منه فقال الشيباني يخرج منها مقدار عيش الصاع وقال البرزلي يكال كاللحم ذكره ح واعترض بأن اللحم لا يكال وأجيب بأنه أراد بالكيل الوزن كما قد يطلق عليه في السلم والقرض وما للبرزلي هو ظاهر المص لأنه قدرها بالصاع ولم يذكر أزيد منه عند قوله إلا أن يقتات غيره وكذلك جب لأنه قدرها بصاع من المقتات في زمنه صلى الله عليه وسلم ثم قال فلو اقتيت غير ذلك كالقطناني والتين والسويق واللحم واللبن فالمشهور أنه يجزئ اهـ فلم يذكر أنه يزداد وليس في ضيحه ذكره وذكر ابن رشد أن مكيلتها صاع من كل ما تؤدي منه اهـ وقد ذكروا أن الزيادة على الصاع تكره ولم يقيدها بمعشر ولا غيره وعن كل مسلم : فخرج عبده الكافر وزوجته الكتابية بمؤنه أي تلزمه مؤنته أي نفقته لخبر "أدوا الزكاة عمن ثمانونه" ولذا قال المص يؤنه تبعا للفظ الحديث وقد تلزمه فطرة من لا يؤنه كالمكاتب والمخدم .

**فرع :** إن وجبت مؤنة مسلم على كافر كما لو أسلم والده الفقير أو ابنه الكبير الزمن فقال سند مقتضى المذهب لا تجب عليه وهو قول أبي حنيفة وقال أحمد

<sup>20</sup> في خ 1 : إذا .

تجب وللشافعي قولان ذكر ذلك عب بقرابة : وذلك في والد وولد فقيرين ولا بد من إعلام الابن إن بلغ كالوالد لأنه لا بد في الزكاة من النية قاله عب وفيه نظر لأن المخاطب بها من يخرجها لا من تخرج عنه فعدم نيته غيره مضر أو زوجية : على المشهور إلحاقا لها بالقرابة لا بالأجراء فيخرج عنها ولو كانت مالية إذا دخل بها أو دعي إلى الدخول ومثلها مطلقة رجعية بخلاف البائن ولو حاملا لأن النفقة لحملها لا لها وإن : كانت الزوجة لأب : فقير لأنها تتبع له وإن لم تكن أمه وخادمهما أي خادم لزوجته أو لزوجة أبيه ولا يلزمه أكثر من فطرة خادم واحدة إلا أن تحتاج لخدمة أكثر منها لشرفها كما يأتي أو رق : ولو بشائبة فيخرجها عن عبيده وإمائنه أصحاب كانوا أو مرضى أو عن المدبر والمعتق لأجل وأم الولد ولو مكاتب : مع أن سيده لا يمونه لأنه عبد ما بقي عليه شيء وهو المنفق عليه في الحقيقة لأن نفقته على نفسه من ماله كنفقة العبد من خراجه ولا يأخذها من مال المكاتب لإحرازه عنه ماله قاله ابن رشد وقيل تجب على المكاتب ويدخل في الرق من أعتق صغيرا أو زمتا فإنه تلزمه نفقته بسبب الرق السابق كما في ح ولا يدخل فيه رقيق رفيقه لأنه لا يموّنهم فلا يوديهما عن عبد عبده ولا عبد مكاتبه كما في المدونة وكذا تسقط عن مالكيهما أي العبد والمكاتب ذكره ح عن سند وانظره مع قول عب إن فطرة زوجة العبد عليه ولو حرة لأنها تجب بالرق اتفاقا وفي وجوبها بالزوجية خلاف اهـ وخرج بالأسباب الثلاثة من ينفق بغيرها كمن التزم نفقة ربيبه أو قريب لا تلزمه نفقته ومن استأجر حرا أو عبدا بنفقته ومن ينفق على حامل بائن لأن النفقة لحملها وهو لا تجب الفطرة عنه فهذه مسائل تجب فيها النفقة دون الفطرة ومنها عبد العبد كما مر قريبا وءابقا رجي : وجوده كعبد خاف من سيده لأجل جريمة ولم يعرف له بذلك سابقة ولا هو ممن يصبر على الأسفار أو اعتاد الهرب كل حين ثم يعود فهذا على حكم المسافر والغائب الذي ينتظر قدومه والمغضوب كالأبق إن رجي خلاصه وجبت فطرته وإلا فلا لأن من لا يرجي كالعدم ولو : كان مبيعا بمواضعة : وهي أمة توضع بيد أمين أو أمانة لتستبرأ بحيضة أو : مبيعا على خيار : فزكاة فطرهما على البائع إن أتى عليهما الفطر قبل تمام الاستبراء والخيار فلو انقضيا قبل زمان الفطر أو أسقط المشتري حقه من الخيار فهي على المشتري ومخدما : فإن فطرته على سيده مع أن نفقته على من له الخدمة إلا : أن يكون يرجع بعد إعدامه لحرية : كإخدم فلانا مدة كذا ثم أنت حر فعلى مخدمه : بالفتح زكاة فطره لأن نفقته عليه ولم يبق للسيد فيه منفعة و : العبد المشترك : بقدر الملك كعبد بين ثلاثة مثلا لواحد نصفه ولآخر ثلثه ولآخر سدسه فعلى كل واحد من الصاع قدر ملكه وقيل على قدر رؤوسهم وهذه من مسائل اختلف هل هي على الرؤوس أم لا منها أجره كاتب الوثيقة وأجرة القاسم وأجرة الحارس لا ندر أو إعدال متاع أو دواب ومنها أجره كنس مرحاض أو بير ومنها التقويم على المعتقين في عبد مشترك وشفعة وجبت لشركاء وأجرة الوكيل على الخصام ومنها وصية بمجهول من أنواع ونفقة أولاد على والدهم وسكنى الحاضنة ذكرها في ضييح في النفقات وذكر تت هنا جلها و : فطرة العبد المبيع : أي الذي بعضه حر بقدر الملك : راجع له وللمشترك ولا شيء على العبد : في بعضه الحر لأن حكمه حكم العبد وقيل عليه قدر جزئه الحر وقيل الصاع كله على السيد وهو لعبد الملك نظرا إلى أنه لو مات لورث جميع ماله ذكره في ضييح وكذا لا شيء على العبد في ولد مشترك بينه وبين الحر

والحنفية قولان في ولد ألحقته القافة بأبوين فأكثر فقليل على كل أب جزء من الصاع بقدر عددهم وقيل على كل أب صاع ومقتضى كلام سند أن الأول موافق لمذهبنا قاله عب قال وكذا يقال في زكاة فطر الأب على أولاده والمشتري : شراء فاسدا : فطرته قبل رده على مشتريه : عند ابن القاسم لأن ضمانه منه وهذا إن قبضه لأن ضمانه إنما ينتقل إليه بالقبض كما يأتي وقال أشهب إنما تجب عليه إذا مضى يوم الفطر وقد فات وإلا فهي على البائع وقيل على كل منهما زكاة ذكره في ضيحه وندب إخراجها بعد : طلوع الفجر وقبل : العدو إلى الصلاة : أي صلاة العيد لحديث مسلم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بزكاة الفطر أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة فإن لم يوجد مستحق وقت الندب فعزلها كاف و: إخراجها من قوته الأحسن : من قوت أهل البلدة وغربة القمح : أي تنفيته من الغلث بالغربال إلا الغلث : بكسر اللام وهو ما بلغ غلثة الثلث وقيل ما زاد عليه ولا يجب عليه ذلك قاله ح فإنه تجب غربلته ولا يجرئ المسوس الفارغ بخلاف القديم المتغير الطعم ذكره ح عن القرافي و: ندب دفعها لزوال فقر : يومه لأن غناه حدث بعد وقت الوجوب كما لو أخذ فقير من الزكاة أو غيرها يوم الفطر ما يفضل عن قوته وقوت عياله يومه وليلته أو : زوال رق : أو كفر يومه أي يوم الفطر بعد فطره ويومه ظرف للزوال وكذا يندب إخراجها لمن يولد له ولد يومئذ أو ملك عبدا و: ندب للإمام العدل : وظاهرها الوجوب لقولها ولا يدفعونها إلى الإمام إذا كان لا يعدل وإن كان عدلا لم يسع أحدا أن يفرق شيئا من الزكاة وليدفعها إلى الإمام فيفرقها في مواضعها ولا يخرجها عنها إلا أن لا يكون بموضعهم محتاج فيخرجها إلى أقرب المواضع إليهم و: ندب عدم زيادة : على الصاع فقد قيل لمالك أتودى بالمد الأكبر قال بل بمده عليه السلام فإن فعل خيرا فعلى حدته سدا لذريعة تغيير المقادير الشرعية ذكره ح وقوله على حدة أي منفردا وذلك لأن الزيادة على ما قدره الشرع بدعة كالزائد في التسبيح بعد الفرض على ثلاثة وثلاثين هذا إن تحققت الزيادة وأما مع الشك فلا قاله عج ويحتمل أن يريد عدم زيادة مسكين على صاع واحد كما ذكر ابن يونس ولا يعارضه قوله بعد وءاصع لواحد لأنه بيان للجواز ويمكن أن يكون المص أرادهما معا قاله في ح و: ندب إخراج المسافر : الذي يخرج عنه أهله وإلا وجب إخراجهم ففي العتبية أنه يخرج عن نفسه إذ لا يدري أتودى عنه أم لا وأما أهله فأرى أن يؤخرهم إذ لعلمهم أدوا عن أنفسهم ولا يودوا عنه ابن رشد هذا إن ترك عند أهله ما يودون منه الزكاة ولم يأمرهم لأن الأقرب أن يودوا عن أنفسهم ولا يودوا عنه نقله ح وجاز إخراج أهله عنه : إن أوصاهم به أو كان ذلك عادتهم وإلا فالظاهر عدم الإجزاء لفقد النية قاله في ضيحه وذكر ح عن الطراز أنه إذا لم يأمرهم ولم يكن ذلك عرفه معهم فهذا يختلف فيه على الخلاف فيمن كفر عن غيره من غير علمه ولا إذنه وإن يجرئه أحسن لأنه حق م إلى يسقط عنه إذا ودى عنه وإن لم يعلم به وذكر أنه إن أخرج عن أهله أو أخرجوا عنه فهل المعتبر موضعه أو موضعهم قولان وقال اللخمي إن أخرج عن أهله أخرج من الصنف الذي يأكلونه وإن أخرجوا عنه فمن الصنف الذي يأكله ودفع صاع : واحد لمساكين : أكثر من واحد و: دفع ءاصع : بهمز فألف جمع صاع أصله أصوع قلبت الواو همزة لتثقل الضم على الواو ثم نقلت لمحل الفاء كما في أينق جمع ناقة لـ : مسكين واحد : وهذا بخلاف الكفارة في الوجهين إذ لا يجوز تشريك مساكين في مد ولا دفع أكثر منه لواحد و:

جاز إخراجها من قوته الأدون : من قوت البلد إن اقتاتته لعسر لقوله تعالى: ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا ما آتيتها ﴾ إلا : أن يكون اقتياتته به لشح : فلا يجوز بل يكلف أن يخرج من قوت البلد اتفاقا ذكره في ضيحه وذكر فيما كان لعادة كبديوي بحاضرة يقتات الشعير دون القمح وهو ملي قولين ولعله ترجح عنده أحدهما فلذلك أطلق هنا والله اعلم وإخراجه قبله: أي الوجوب بكاليومين : والثلاثة كما في الجلاب والكافي وهل: يجوز ذلك مطلقا : دفعها هو بنفسه أو دفعها لمن يفرقها أو إنما يجوز إذا دفعها لمفرق : لا إن فرقها هو تاويلان : للخي و ابن يونس وكل منهما قول مشهور قاله في ح وذكر أن الأول رجح لأنه ظاهرها ومحلها إن لم تبق بيد الفقير لوقت الوجوب وإلا أجزأت اتفاقا لأن لمن دفعها إن كانت لا تجزئ نزعها فتركها كابتداء دفعها حينئذ ذكره ح عن اللخمي وفي ضيحه عن محمد انه أن أخرجها قبل الفطر ببومين فهلكت لم تجزه قال التونسي وفيه نظر لأن الوقت لو كان مضيقا لوجب أن لا تجزئ ولو قبل الحول بنصف يوم فيجب متى أخرجها فضاعت في وقت لو أخرجها فيه لأجزأت أنها تجزئ في هذا اهـ وذكر عب أنه لو أخرجها بعد وجوبها فضاعت قبل وصولها للفقراء فقال ابن القاسم تجزئ ولو دفعها للإمام لم يكن عليه شيء لأنه وكيل ولا تسقط : زكاة الفطر بمضي زمنها : مع اليسر فمن فرط فيها ممن تجب عليه فهي دين عليه يؤديها أبدا قاله في الكافي ونحوه ما في ح عن الوقار أن من فرط فيها سنين وهو واجد لها أخرجها عما فرط فيه من السنين ولو أتى ذلك على ماله اهـ وهذا بخلاف من فرط في الأضحية لأن القضاء من خواص الواجب وهي سنة غير واجبة وفرق أيضا أن الفطرة لسد الخلة وهو لا يفوت والضحية للتطافر على إظهار الشعائر وقد فات ذكره تت وإنما تدفع لحر مسلم: غير هاشمي فقير : والمسكين أخرى فلا تدفع لعبد ولا ذي شائبة ولا لكافر ولا لغني فإن دفعها لمن لا تحل له عالما بذلك لم تجز ولا ضمان عليه وإن لم يعلم نظر فإن كانت قائمة بيد أخذها ردت وإن أكلها ووفر بها ماله ضمنها وإن تلفت بلا سببه فإن غر ضمنها وإلا فلا واختلف في صفة فقيرها فقيل فقير زكاة المال وقال أبو مصعب لا يعطاها من أخرجها ولا تدفع لمن يملك نصابا اتفاقا ذكره ح وقال تت إن الفقير هنا غيره في زكاة المال لقول اللخمي لا أعلمهم يختلفون أنه لا يعطى زكاة الفطر من يملك نصابا اهـ فإن لم يوجد ببلدها فقير نقلت لأقرب بلد بأجرة من غيرها لا منها إن أرسلها المزكي ليلا ينقص الصاع فإن أرسلها الإمام ففي نقلها بأجرة منها أو من الفئ قولان ذكرهما ح ولا باس بدفعها لأقاربه إذا لم تلزمه نفقتهم وللمرأة دفعها لزوجها الفقير ولا يجوز ذلك له ولو فقيرة لأن نفقتها تلزمه ذكره ح ونحوه في الكافي وبالله تعالى: التوفيق.

باب : في حكم الصيام وما يتعلق به وهو لغة الإمساك فيقال للصمت ولسكون الريح وقيام الفرس على غير علف قال الشاعر :

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج وأخرى تملك اللجما

فالصيام هي التي تحت العجاج والتي تملك لجمها وغير الصائمة هي القائمة على الاعتلاف ذكره تت وشرعا إمساك عن شهوتي البطن والفرج يوما كاملا بنية التقرب وإنما شرع لمخالفة الهوى لأنه يدعو إلى الشهوة ولكسر شهوة النفس وتصفية مرءاة العقل والاتصاف بصفة الملائكة ولتنبيه العبد على مواساة الجائع

ذكره في ضيحه وفرض صوم رمضان في ثمانية الهجرة لليلتين خلتا من شعبان وفيها حولت القبلة في نصفه وهل كان قبله صوم نسخ أو لا قولان وعلى الأول فهل هو عاشوراء أو ثلاثة من كل شهر قولان ذكرهما تت وذكر أن الصوم يُحد بأنه كفٌ بنية التقرب عن إنزال يقظة ووطء وإنعاظ ومذي ووصول غذاء أو غيره غير غالب غبار أو ذباب أو فلقة بين الأسنان لحلق أو جوف من الفجر للغروب دون إغماء أكثر نهاره ووجوبُ صوم رمضان مجمع عليه وهو من أركان الاسلام فمن جحد وجوبه فهو مرتد ومن أقر به وامتنع من صومه قتل حدا على المشهور **يثبت رمضان** : سمي بذلك لأنه يرمض الذنوب أي يحرقها ومنه الرمضاء للتراب الحار وقيل لأنه قد يأتي في الحر وأتى به دون لفظ شهر بناء على جوازه وقيل يكره ذلك إلا لقرينة كصمنا رمضان وقيل يكره مطلقا.

**فائدة** : روي أنه صلى الله عليه وسلم إذا رأى الهلال قال "اللهم أهله علينا باليمن والإيمان والسلامة والإسلام ربي وربك الله" وروي أيضا أنه يقول "الله أكبر اللهم أهله علينا باليمن والإيمان والسلامة والإسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربنا وربك الله" وكان يقول إذا دخل شهر رمضان "اللهم سلمني من رمضان وسلم رمضان لي وسلمه مني" اهـ أي بعصمتي من المعاصي فيه ذكره ح **بكمال شعبان** : ثلاثين يوما لخبر الموطأ "الشهر ثلاثون يوما أو تسعة وعشرون فلا تصوموا حتى تروو الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدروا له" أي أتموا الذي قبله ثلاثين والتقدير يأتي للتمام وقال تعالى: ﴿قد جعل الله لكل شيء قدرا﴾ أي تماما قاله ابن رشد وإن تو إلى الغيم شهورا كملوا الجميع حتى يظهر خلافه اتباعا للحديث ويقضون إن تبين لهم خلاف ما هم عليه فإن رأوا شوالا ليلة تسع وعشرين من رمضان قضوا يوما واحدا وإن راوه ليلة ثمان وعشرين قضوا يومين وإن رأوه ليلة سبع وعشرين قضوا ثلاثة أيام ذكره ح عن الذخيرة وقال عج لا تتو إلى أربعة أشهر تامة ولا أربعة ناقصة أو **برؤية عدلين** : للهلال لابرؤية عدل واحد خلافا لعبد الملك ولا به مع امرأة خلافا لأشهب ولا مع امرأتين خلافا لابن مسلمة ذكره في ضيحه ولو: كان ذلك **بصحو بمصر** : خلافا لقول سحنون إذا كانت السماء مصحية والمصر كبير لا يكفي اثنان وأما في غيم أو بلد صغير فيكفي اثنان اتفاقا فإن لم ير: الهلال أي لم يره غيرهما لأن رؤيتهما كالعدم إذ يتهمان في تجويز شهادتهما **بعد ثلاثين** : يوما من رؤيتهما **صحوا**: أي في صحو كذبا : في شهادتهما فيصام الحادي والثلاثون أو: **برؤية مستفيضة**: أي منتشرة شائعة فهو نعت لمقدر لذا عبر ح بالرؤية المستفيضة ونحوه لابن رشد وثبوته بالاستفاضة من باب الثبوت بالخبر المستفيض لا من باب الشهادة قاله ح وذكر أنه خبر جماعة يحصل به العلم أو الظن القريب منه وإن لم يبلغوا عدد التواتر وعم: حكم الصوم كل بلد نقل إليه سواء ثبت أصل ما نقل عند حاكم عام أو خاص بناحية وقال عبد الملك لا يلزم ذلك إلا أهل ولايته نقله في ضيحه **إن نقل**: ثبوته بهما: أي بعدلين أو استفاضة عنهما: أي عن عدلين أو استفاضة فالصور أربع ولا بد في نقل عدلين عن عدلين أن ينقلا عن كل منهما كما يأتي في باب الشهادة لا: يثبت **بمنفرد** : برؤية أو نقل خلافا لعبد الملك فيهما وقال أحمد بن ميسر إنه يلزم بنقل واحد من باب قبول خبر الواحد العدل لا من باب الشهادة وصوبه أبو محمد كما في ضيحه ورجحه ابن رشد وقال إنه إن ثبت

عند الإمام بعدلين فأمر بالصوم لزم كل من بلغه ذلك بنقل عدل واحد من باب قبول خبر الواحد سواء أخبر دون أن يبعث أو بعد أن يبعث وإنما يفترق ذلك فيما يحكم به الإمام فإنه إذا بعث رجلا إلى أهل بلد فأخبروه أنهم صاموا برؤية مستفيضة أو ثبوت الهلال عند قاضيهم وجب عليه أن يأمر الناس بالصوم وإن لم يرسله وجب عليه الصوم ولم يصح له أن يأمر الناس حتى يشهد بذلك عنده عدل آخر لأنه حكم فلا يكون إلا بشاهدين إلا كأهله : ومن في عياله كأجيريه وخادمه ومن لا اعتناء لهم بأمره : أي أمر الهلال بأن لم يكن لهم إمام أو جماعة يعتنون بأمر الهلال وضبط رؤيته فإنهم يكفيهم خبر عدل واحد عن رؤية غيره أو رؤية نفسه كما لابن رشد وابن جزري وذكر ح عن ابن فرحون أنه لم يذكر أهل المذهب خلافا في أنه يكفي نقل عدل منفرد إلى أهله وأما رؤية نفسه فلا يلزم بها أهله الصوم في بلد به من يعتني بالهلال وإنما يلزمهم برؤيته إذا لم يكن ثم من يعتني به وذكر عن الأبي أنه إذا لم يكن بالبلد من يعتني بالشرعية من قاض أو جماعة فذلك عذر يبيح الاكتفاء بالخبر بشرطه من الضبط والعدالة وعلى هذا يقبل فيه قول المرأة والعبد وذكر القباب أن ارتقاب الشهر واجب لأنه لا يتوصل للعلم بأول رمضان إلا به وما لا يتوصل للواجب إلا به واجب لكنه فرض كفاية ويتعين ذلك على الأئمة والقضاة لأنهم المخاطبون بالأمور العامة فيقيمون قوما لارتقاب ذلك و: يجب على عدل أو مرجو : لأن يزكي ولو علم جرحة نفسه ذكره ح رفع رؤيته : للحاكم رجاء أن ينضم له آخر والمختار : للخصي وغيرهما : وهو من علم فسقه فقبل يجب رفعه رجاء أن يقتدي به غيره ولعل ذلك يكثر فيؤدي إلى الانتشار وهو لابن عبد الحكم وقال عبد الوهاب لا يجب واستحبه أشهب وهو مختار للخصي كما في ح وتنت وظاهر المص أنه اختار الوجوب ونقل القول بوجوبه أنكره ابن عرفة على ابن بشير ذكره ح وإن أفطروا : أي أفطر أحد الثلاثة منفردا بالرؤية فالقضاء والكفارة : لانتهاك حرمة الشهر قاله مالك إلا : أن يفطروا بتأويل : باعتقاد أنه لا يلزمه الصوم برؤيته كما لا يلزم غيره فلا كفارة كما لأشهب في المدونة فتاويلان : هل قول أشهب تقييد أو خلاف كما لابن يونس ومبناه هل هو تأويل قريب أو بعيد وشهر في ضيخ وجوب الكفارة ولذا جزم به بعد هذا في قوله بخلاف بعيد التأويل كراء ولم يقبل.

فرع : لو صام المنفرد ثلاثين ثم لم ير أحد الهلال والسماء مصحبة فقال ابن عبد الحكم هذا يدل على أنه غلط وقال بعضهم ينبغي أن يعتمد في ذلك على اعتقاده الأول ويحكم أمره في ضيخ وقال ح إن الثاني بعيد لما مر أن الشاهدين يكذبان فكيف بالمنفرد وأما في الغيم فيعمل على رؤيته لا : يثبت بـ : قول منجم : على المشهور فقد ذكر ح عن القرافي أنه لا يجوز إثبات هلال رمضان بالحساب وفيه قولان عندنا وعند الشافعي والمشهور في المذهب عدم اعتبار الحساب اهـ وذكر ح أنه لا يجوز للمنجم أن يعتمد على قوله وسواء في ذلك العارف به وغيره وتفريق ابن سريج الشافعي بينهما أنكره عليه ابن العربي ولا يفطر منفرد بـ : رؤية شوال : لظاهره ولاخفية لأنه يعرض نفسه للأذية وما يجب عليه من الفطر يحصل بالنية ولو أمن الظهور : لأنه قد يتطرق إليه قال في الموطأ لأن الناس يتهمون على أن يفطر منهم من ليس مامونا ويقول أولئك إذا ظهر عليهم قد رأينا الهلال اهـ وفي ضيخ أنه إن ظهر على من يأكل فقال رأيت الهلال فقال أشهب



يعاقب إذا كان غير مامون وإن كان مامونا لم يعاقب ونهي عن العود فإن فعل عوقب إلا أن يكون من أهل الدين والرضى نقله اللخمي **إلا بمبيح** : للفطر كسفر ومرض وحيض وفي **تلفيق شاهد** : بالرؤية أو له **آخر** : شهد بالرؤية **آخره** : تردد فإذا كانت رؤية الثاني بعد تسعة وعشرين صدق الثاني الأول فيقضي اليوم الذي شهد به الأول لأنهما اتفقا أنه من رمضان ولا يفطر في الأخير إذ لم يتفقا أنه من شوال وإن رآه الثاني بعد ثلاثين من رؤية الأول وجب الفطر لاتفاقهما أنه من شوال ولا يقضي الأول لأنهما لم يجتمعا عليه وقيل لا يلفقان وهو ليحيى ابن عمر وصوبه ابن زرقون وبني ابن رشد القولين على الخلاف إذا اتفق الشاهدان فيما يوجب الحكم واختلفت شهادتهما والمشهور أن لا تجوز اهـ وكان ينبغي للمص الاقتصار على نفي التلفيق لترجيح ابن رشد وابن زرقون له والله أعلم قاله **ح وفي لزومه** : للمالكي **بحكم المخالف** : في المذهب كشافعي **بشاهد** : واحد **تردد** : لعدم النص فقد تردد فيه ابن عطاء الله كما في ضيحه وقال ابن راشد القفصي لا تجوز لأحد مخالفته لأنه حكم وافق محل الاجتهاد وقال القرافي لا يلزم المالكي الصوم في هذا لأن ذلك فتوى لا حكم إذ العبادات لا يدخلها حكم وإنما يدخل في مصالح الدنيا ذكره في ضيحه ورؤيته : أي الهلال نهارا للقابلة : فيستمر الناس على ما هم عليه من فطر أو صوم اتفاقا إن ريء بعد الزوال كما وقع في زمن عثمان وعلى الأصح أن رؤي قبله وقال ابن وهب وابن حبيب هو للماضية نقله في ضيحه وإن ثبت نهارا أمسيك : بالبناء للمفعول أي وجب الإمساك على من يلزمه الصوم ويجب قضاؤه ولو لم يفطر فيه بل ولو عزم على صومه لعدم جزم النية وإلا : يمسك كفران انتهك : حرمة الشهر فإن لم ينتهك بل تأول أنه لما لم يصح صوم ذلك اليوم لعدم النية جاز له الفطر فلا كفارة عليه وهو من التأويل القريب قاله **ح وإن غيمت** : السماء ليلة ثلاثين وغيمت بتشديد الياء أي علاها غيم **ولم ير** : الهلال فصبيحته يوم الشك : المنهي عن صومه وصيم : جازا عادة : كمن عادته صوم الخميس أو الإثنين فوافقه وتطوعا : من غير عادة كما في الموطأ والرسالة وعن محمد ابن مسلمة أنه يكره مخافة موافقة أهل البدع وقضاء : لما عليه من رمضان السابق وإن ثبت أنه من رمضان لم يجزه عن القضاء ولا عن الحاضر وإن لم يثبت كونه من رمضان أجزأه عن القضاء ويجب صومه على من عليه قضاء ولو تذكر في أثناؤه أنه قضاء لم يجز فإن أفطر ففي قضاؤه قولان لابن القاسم وأشهب وعدم قضاؤه أصوب لأنه إنما التزمه على أنه عليه ذكره **تت و** : يجب صومه **لنذر صادف** : يوم الشك ويجزئه إن لم يكن من رمضان وإن كان منه لم يجزه عن النذر ولا عن الفرض وعليه قضاء الفرض دون النذر لكونه معينا وقد فات ذكره **ح واحترز** بقوله صادف مما لو نذره من حيث أنه يوم الشك فلا يجوز وهل يحرم أو يكره بناء على الخلاف في صومه احتياطا لا : يصام احتياطا : على أنه إن كان من رمضان اعتد به وهل يكره كما في الجلاب أو يحرم كما نسبه اللخمي لمالك وهو ظاهر حديث الترمذي وغيره "من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم" ذكره **ح وندب إمساكه** : يوم الشك عن الفطر ليتحقق : أي حتى يتحقق الأمر بأن يأتي الناس من نواحي البلد وتسمع الاخبار فإن ارتفع النهار ولم يظهر موجب الصوم أفطر الناس لا : يمسك لتركية شاهدين : شهدا برؤيته زيادة على ما ذكر إذا كان ذلك يتأخر وإلا فنذبت إمساكه متعين بل هو أكد من الإمساك فيما قبله ذكره **ح وإن زكيا بعد ذلك أمر الناس بالقضاء أو أي**

ولا يندب لأجل زوال عذر مباح له: أي لأجله الفطر مع العلم برمضان : ومع يتعلق بمباح لا بزوال كما يوهمه تت والمعنى كما في ضيحه وح أن من له عذر يبيح له الفطر مع العلم برمضان ثم زال عذره فلا يندب له إمساك بقية يومه وذلك كحائض طهرت ومسافر قدم ومجنون أفاق وصبي بلغ وهل المغمي عليه كذلك وهو لابن حبيب أو يمسه وهو مقتضى المذهب لأنه صوم مختلف في إجزائه ذكره ح ويرد على المص من أكره على الفطر فإنه يجب إمساكه مع أنه أفطر عالما برمضان وفي الكافر يسلم قولان ذكرهما جب وسياتي للمص أنه يندب إمساكه وقيد العلم مخرج لمن أفطر يوم الشك ثم علم أنه من رمضان فإنه يجب إمساكه لأنه كان معذورا في ظاهر الأمر دون باطنه والمسافر معذور ظاهرا وباطنا.

فرع : لو أصبح الصبي صائما ثم احتلم فإنه يتمادى على صومه لأنه انعقد نفلا ذكره ح كمضطر: للفطر لعطش أو جوع فأفطر فلا يندب إمساكه على المشهور كمضطر للميتة فمن قال يشبع ويتزود أجاز لهذا فطر بقية يومه ومن قال إنما يسد رمقه لم يجز لهذا إلا إزالة ضرورته ولا يتمادى وهو لابن حبيب قال وإن أكل بعد ذلك جهلا أو عمدا فلا كفارة لأنه يشبه المريض وقال عبد الملك إن بدأ بالجماع كفر وإن بدأ بالأكل لم يكفر هذا كله في ضيحه وشهر في مضطر الميتة أنه يشبع ويتزود ومثله للبرزلي نقله ح ونقل عن اللخمي أن المتعطش إذا علم أنه لابد أن يشرب في نهاره مرة واحدة فله تبييت الفطر ومن به ضرر يحتاج من الدواء في النهار إلى شيء يسير لم يومر بالصيام ولا بالكف عما سوى ما يضطر إليه ف: لذلك جاز لقادم وطء زوجة : مسلمة أو كتابية طهرت : من حيض أو نفاس لأن كلا منهما زال عذره المبيح فطره مع العلم برمضان وكذلك زوجة صغيرة ولم تصم فإن بيتت الصوم فهل له إبطال صومها تردد فيه ح وأما كتابية صائمة في دينها فلا يطأها إجماعا نقله ب عن ابن رشد.

تنبيه : لو قدم المسافر يوم الشك فثبت رمضان لم يجب إمساكه ولم يندب لأن له عذر يباح له الفطر مع العلم برمضان وهو السفر و: ندب للصائم كف لسان : عن الخوض فيما لايعني وكثرة كلام مباح بغير ذكر الله تعالى: وأما المحرم فيجب تركه للصائم وغيره ويتأكد ذلك في رمضان لأن المعصية تغلظ بحسب الزمان والمكان وفي الخبر عن أنس "خمس يفطرن الصائم الكذب والغيبة والنميمة واليمين الكاذبة والنظر بشهوة" اهـ وذلك لأن ملابسة المعاصي تمنع ثواب الصوم وقيل فيه نظر لمشقة الاحتراز ذكره ح وذكر أن الجمهور على أن الكذب والغيبة والنميمة لا تفسد الصوم وإن حرمت وروى البخاري "من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه".

تنبيه : الكذب خمسة أقسام يجب لإنقاذ مسلم أو ماله ويحرم لغير منفعة شرعية ويندب لإرهاب الكفار بأن المسلمين تأهبوا للحرب ويكره لتطبيب نفس زوجة أو ولد ويباح للإصلاح بين الناس وقيل الكذب كله قبيح و: ندب تعجيل فطر: بعد تحقق الغروب لأنه إن شك فيه حرم الفطر اتفاقا ويكره تأخيره على وجه التشديد كما يفعل اليهود بخلاف تأخير لأمر عرض له مع اعتقاد كمال صومه وفي الموطأ

عن النبي صلى الله عليه وسلم "لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر" اهـ وهل يعجل قبل الصلاة كما روي عنه عليه السلام أو بعدها كما روي عن عمر وعثمان رضي الله عنهما قال ح ويجمع بينهما بأن يفطر قبل الصلاة بشيء يسير ثم يصلي وحينئذ ياكل وقد اختلف اذا حضرت الصلاة والطعام أيهما يقدم وقال الشيباني يبدأ بالصلاة إن لم يكن يتشوف للطعام وقال سند بقضاء حاجته من الطعام ليتفرغ للصلاة فإن بدأ بالصلاة وبأله مشغول بحيث لا يدري ما صلى أعاد أبدا وإن كان دون ذلك ولكنه يعجله أعاد ندبا في الوقت وإن كان تتشوف نفسه ولا يشغله فلا شيء عليه وقال الجزولي يقدم الطعام إن خاف أن يشغله وإلا أفطر بشيء يسير وصلى لأنه يستحب الفطر قبل الصلاة هكذا كله في ح وندب فطره برطب التمر إن وجد وإلا فبالتمر وإلا فحسوات من الماء كما يفعله صلى الله عليه وسلم وذلك لأن الحلو يرد ما زاغ من البصر والماء طهور ويقول عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت أو غير ذلك فإن للصائم دعوة مستجابة كما في الحديث وكان عليه السلام يقول اللهم لك صمنا وعلى رزقك أفطرنا فتقبل منا إنك أنت السميع العليم وروي أيضا أنه يقول الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقني فأفطرت وتأخير سحور: إن لم يشك في الفجر وهو من نصف الليل وما تأخر فهو أفضل والسحور بالضم إسم للفعل وبالفتح ما يتسحر به كالفطور لما يفطر به وقد عده عياض من سنن الصوم و: ندب صوم : لمن قوى عليه بسفر: لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ واستحب ابن الماجشون الفطر لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ واستحبه ابن حبيب إلا في سفر الجهاد وإن علم دخوله : بلده بعد الفجر: وبالحق عليه ليلا يتوهم وجوبه لعدم المشقة بدخوله أول النهار وصوم : يوم عرفة : لما روي عنه أنه يكفر السنة التي قبله والتي بعده إن لم يحج: وأما الحاج فيندب فطره ليقوى على الوقوف والدعاء وعشر ذي الحجة: غير العيد وفي المقدمات أن صوم يوم عرفة في غير الحج كصوم سنتين وصوم يوم منى كسنة وصوم يوم من بقية العشر كشهر وعطفها على عرفة كعطف عام على خاص و: صوم عاشوراء: وهو عاشر المحرم لما روي أنه يكفر سنة وفي المقدمات أنه أفضل الأيام للصيام بعد رمضان وقد كان هو الفرض قبل رمضان وخص بأنه يصومه من لم يبيت صيامه ومن لم يعلم به حتى أكل أو شرب وقيل إن ذلك حين كان فرضا اهـ وفيه تيب على آدم وداود واستوت سفينة نوح على الجودي وقلق البحر لموسى وأخرج يونس من بطن الحوت وتيب عليه وأخرج إبراهيم من النار ويوسف من الجب ورفع إدريس مكانا عليا وفيه ولد عيسى وفيه رفع ذكر ذلك وت وفي كشف الغمة إنما كفر عاشوراء سنة وعرفة سنتين لأن الأول سنة موسى عليه السلام والثاني سنة محمد صلى الله عليه وسلم.

**فائدة :** ذكروا اثنتي عشرة تستحب يوم عاشور الصلاة والصوم والصدقة والغسل والاكتمال وزيارة عالم وعيادة المريض ومسح رأس اليتيم والتوسعة على العيال وصلة الرحم وتقليم الأظافر وقراءة الإخلاص ألف مرة ونظمها بعضهم فقال :

في يوم عاشوراء عشر تتصل  
صم صم صم زرعالما عد واكتحل  
وسمع على العيال قلم ظفرا  
بها اثنتان ولها فضل نقل  
رأس اليتيم امسح تصدق واغتسل  
وسورة الإخلاص ألفا تقرا

**وتاسعاً :** وهو تاسع المحرم لقوله عليه السلام "لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع" رواه مسلم ولما قيل إن يوم عاشوراء هو التاسع ومن أراد أن يتحراه صامهما معا و: **صوم المحرم :** لخبر مسلم "أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم" ورجب : بالتتوين لأنه صلى الله عليه وسلم بعث في السابع والعشرين منه قال ابن رشد وصيام الأشهر الحرم أفضل من غيرها وهي أربعة المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة وفيها أيام أفضل من سائرهما اهـ وعد عياض في قواعده مما يستحب صوم العشر الأول من المحرم وزاد ح ثالث المحرم والسابع والعشرين من رجب والخامس والعشرين من ذي القعدة ونصف شعبان وكذا يوم الخميس والإثنين والأربعاء وكان صلى الله عليه وسلم يصوم الإثنين والخميس وقال إن الأعمال تعرض على الله عز وجل فيهما فأنا أحب أن يعرض عملي على الله تعالى وأنا صائم وشعبان : لما في الموطأ عن عائشة ما رأيته أكثر منه صوماً في شعبان و: **ندب إمساك بقية اليوم لمن أسلم :** فيه ليظهر عليه صفة الإسلام في ذلك اليوم وقيل يجب بناء على خطاب الكفار و: **ندب قضاؤه :** ولا يجب وإن كان الراجح خطابهم لأن الإسلام يجب أي يقطع ما قبله **وتعجيل القضاء :** لما فات من رمضان لأن المبادرة بالطاعة أولى وأما ما فات من كفارة يجب متابعتها فيجب تعجيل قضاؤه.

**فرع :** من لم يزل مريضاً من رمضان إلى انقضاء الثاني بدأ إذا أفاق بقضاء الأول وإن بدأ بالثاني أجزأه نقله ح عن النوادر ومتابعته : **بلا فصل ككل صوم لم يلزم متابعه :** فإنه يندب متابعه ككفارة يمين وتمتع وصيام جزاء الصيد وصيام ثلاثة أيام في الحج وأما ما لزم متابعه فإنه يجب في قضاؤه إلا رمضان قال مالك ما ذكر الله من صيام شهر فمتتابع كشهر رمضان وصوم شهرين متتابعين و: **ندب على المشهور بدء بكصوم تمتع :** على قضاء رمضان لأن له تأخيرته إلى شعبان فلا يفصل به بين سبعة التمتع والثلاثة التي في الحج فأدخلت الكاف صوم قرآن وكل نقص في الحج وإذا كان عليه صيام ظهار وقضاء رمضان بدأ بأيهما شاء إلا أن لا يسعهما ما قبل رمضان فليبدأ بالقضاء ذكره ح وهذا إن لم يضق الوقت : **على قضاء رمضان فإن ضاق وجب بدؤه بالقضاء ليلا يفوت فيلزمه الإطعام إلا إذا لم يصم ثلاثة في الحج ولم يبق من الوقت إلا قدرها فإنه يتعين لها لأنه وقت أدائها وقضاء لرمضان فإن لم يصم للهدي ولا للقضاء حتى دخل رمضان الثاني وصامه فليبتدئ بعده بقضاء الأول لأنه فرق بينهما جميعاً وقضاء رمضان أكد ذكره تت عن ابن يونس.**

**تنبيه :** يعترض على المص بأن مفهوم إن لم يضق أنه إن ضاق لم يندب البدء بالتمتع وذلك لا يفيد عين الحكم وهو وجوب بدئه بالقضاء و: **ندب على المشهور فدية :** وهي مد عن كل يوم وهي الكفارة الصغرى لهرم : بكسر الراء أي شيخ لا يطبق الصوم بوجه وأما قولها من أدركه الكبر وضعف عن صوم رمضان فلا فدية عليه اهـ فنفي للوجوب وأما نذيتها فتأبث في الرسالة والجلاب وعطش : بكسر الطاء لا يقدر على الصوم في زمن ما فإن قدر عليه في بعض الأزمنة أخر إليه ولا فدية عليه لأن من يلزمه القضاء لا فدية عليه.

**تنبيه :** ذكر الحطاب عن الوقار أن المتعطر لابس أن يشرب إذا بلغ الجهد منه ولا يعدو الشراب إلى غيره ولا قضاء عليه وذكر عند قول المص كمضطر عن اللخمي أن المتعطر إذا علم أنه لا بد أن يشرب في نهاره مرة واحدة فله أن يبيت الفطر ويأكل ويصيب أهله اهـ وهو خلاف قول الوقار ولا يعد الشراب إلى غيره و: **ندب صوم ثلاثة من كل شهر :** أيا كانت وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أوصى بها أباهريرة وأبا الدرداء وذلك لأن الحسنة بعشر فتقوم مقام شهر وكرهه: **مالك كونها البيض :** وهي الثالث عشر وتالياه لأنه يكره تعيين أيام مخصوصة للنفل وفي المقدمات أنه كرهه تعتمد صيامه مخافة أن يجعل واجبا وروى أن صيام الأيام الغرّ وهي الأول والعاشر ويوم عشرين صيام الدهر وأن ذلك كان صيام مالك رحمه الله اهـ وذكر القباب عن ابن شعبان أن أفضل صيام التطوع أول يوم من الشهر والحادي عشر والحادي والعشرون ك: ما يكره صوم ستة من شوال : إن اتصلت بيوم الفطر فقد كرهه مالك ذلك مخافة أن يلحق أهل الجهل برمضان ما ليس منه وأما الرجل في خاصة نفسه فلا يكره له صيامها قاله ابن رشد وكذا لو صامها بعد ذلك في شوال بل تندب لقوله صلى الله عليه وسلم "من صام رمضان ثم أتبعه بستة من شوال فكأنما صام الدهر" الحسنة بعشر أمثالها وشهر رمضان بعشرة أشهر وستة أيام بشهرين تمام السنة وإنما عينت في شوال تخفيفا على المكلف لاعتياده الصوم لا لتخصيص حكمها بذلك إذ لو صامها في عشر ذي الحجة لكان أحسن لحصول المقصود مع حيازة أفضل الأيام المذكورة والسلامة مما اتقاه مالك ذكره ح.

**تنبيه :** ذكر ح مما يكره صوم يوم المولد لأنه من أعياد المسلمين واستحسنه القوري و: **كره ذوق ملح :** في طعام ليختبره و: **مضغ علك :** أي ما يعلك من تمر ونحوه لصبي مثلا أو المراد الصمغ كاللبان ثم يمجه : لصبي وليداوى به شيئا وأما لو ابتلع ريقه فإنه يفطر لأنه يبتلع بعضه وإن تعدد كفر وفي الجلاب أنه لا ينبغي أن يمضغ علكا ولا يلحس مدادا ولا يذوق طعام قدر ولا يجعل في فيه شيئا له طعم يجده في حلقه فإن وجد طعمه فعليه القضاء ومداواة حفر : بفتح حاء مهملة وفاء وتسكن تزئع في أصول الأسنان زمنه أي زمن الصوم أي نهارا لا ليلا إلا لخوف ضرر : في صبره إلى الليل بزيادته أو تالم منه فلا باس به نهارا ابن حبيب عليه القضاء لأن الدواء يصل لحلقه وقال الباجي لا شيء عليه كالمضمضة وإن بلغ جوفه غلبة قضى وعمدا كفر و: **كره نذر يوم مكرر :** وكل خميس أو جمعة أو شهر مكرر لأنه يمل فيأتي به على كسل أو يتركه ومقدمة **جماع كقبلة :** للذة لا لوداع أو رحمة وكذا مباشرة وفكر : وإدامة نظر إن علمت السلامة : من مني ومذي وظاهرها عند ابن ناجي أن النظر والفكر لا يكرهان نقله تبت وكذا ظاهر الجلاب والكافي إذ لم يذكر فيهما وذكر المص أخف المقدمات وهو الفكر وبعض أعلاها وهو القبلة ليعلم حكم بقيتها فلو اقتصر على الأخف لتوهم تحريم إلا على مطلقا أو على الأعلى لتوهم أن الأخف جائز وإلا: تعلم بل علم نفيها أو اختلف حاله حرمت : مقدمة جماع فإن فعل فأنزل بالقضاء والكفارة وإن أمذى أو أنعظ أو حرك ذلك منه لذة وإن لم يمد فليقض قاله فيها وفي الجلاب والكافي أن قضاءه مستحب وفي ضيحه أن في القضاء بالإنعاظ روايتين وقيل إن أنعظ من مباشرة لا من قبلة أو لمس وهو لأبن القاسم وحجامة مريض

**فقط :** خيفة التغرير أن يضعف ولذا لم تكره للقوى ومن احتجم على تغرير ثم احتاج لفطر فلا كفارة عليه لأنه لم يعتمد الفطر ذكره في ضيحه ونقله ح وإنما تكره لمن شك في السلامة فإن علمها جازت وإن علم عدمها حرمت إلا أن يضره التأخير فيجب احتجامة وإن أدى إلى الفطر ذكره ح ولا تكره للصحيح إلا أن يعلم عدم السلامة فتحرم إلا أن يخاف هلاكاً أو شديد أذى فتجب وتطوع: بصوم أو صلاة قبل نذر: لم يعين زمنه فإن عين جاز التطوع قبل زمنه وحرمة في زمنه أو قضاء: لو اجب إلا أن يكون التطوع مؤكداً كعاشوراء فقل يستحب صومه لقضاء رمضان ويكره تطوعاً وقل يستحب صومه تطوعاً وقل يخير ثلاثة أقوال ذكرها ح وضح ثم إن صامه قضاء ففي حصول ثواب عاشوراء مع القضاء تردد واستظهر عب حصوله إن نواه مع نية القضاء كغسل الجمعة مع الجنابة ومن لا تمكنه رؤية: للهلال ولا غيرها: كسؤال ثقة كاسير: ومسجون وتاجر بأرض العدو كمل الشهور: ثلاثين وصام رمضان احتياطاً إن عرفه وإن التبتت: عليه الشهور فلم يعرف رمضان من غيره سواء عرف الأهلة أم لا ومراده بالالتباس عدم اليقين الشامل للظن بدليل قوله وظن شهراً: بعينه أنه رمضان صامه: وجوباً عملاً بظنه وينبغي أنه كرمضان المحقق في أجزاء نية واحدة وفي الكفارة بخلاف شهر تخيره كما يأتي ذكره عب عي والده وإلا: يظن شهراً تخير: شهراً وصامه فإن شك فيه هل هو رمضان أو شعبان صامه والذي يليه لاحتمال أن الأول شعبان وإن شك في الذي هو فيه هل هو رمضان أو شوال صام الذي هو فيه فقط لأنه إن كان رمضان فقد صامه وإن كان شوالاً كان قضاء وإن شك هل هو شعبان أو رمضان أو شوال صام شهرين الذي هو فيه والذي يليه ذكره ح و: إن انكشف له الحال أجزأ ما: تبين أنه صامه في ظن أو تخيير بعده: أي بعد رمضان ويكون ذلك بالعدد: فلا يجزئه ناقص عن كامل ولو وافق شوالاً لم يعتبر يوم العيد إذ لا يصح صومه فإن كانا كاملين أو ناقصين قضى يوماً عن العيد وإن نقص رمضان فقط لم يقض شيئاً أو شوال قضى يومين وإن صادف ذا الحجة لم يعتد بيوم النحر ولا بأيام التشريق لا: إن صام قبله: كصومه شعبان فلا يجزئه عن رمضان الذي بعده اتفاقاً وهل يقع قضاء عن رمضان قبله قولان الأول لعبد الملك والثاني صححه ابن رشد نقله في ضيحه ومبناها هل تجزئه نية الأداء عن نية القضاء أو بقي على شكه: فلا يجزئه عند ابن القاسم ويجزئه عند ابن الماجشون وسحنون ورجحه ابن يونس وت.

فرع: لو صام شهراً تطوعاً ثم تبين أنه رمضان لم يجزه وأجرى فيه اللخمي قولاً بالأجزاء قياساً على من صام رمضان عن عام فرط فيه إذ قيل إنه يجزئه عن العام الذي هو فيه ولا يضره ما نوى لأنه مستحق العين ورده ابن عرفة بأن نية القضاء الواجب أقرب لأدائه من نية تطوعه نقله ح وفي مصادفته: أي رمضان تردد: في النقل عن ابن القاسم فنقل عنه أبو محمد أنه يجزئه وبه جزم اللخمي كما في ح وتنت ونقل عنه ابن رشد أنه لا يجزئه وعزا الإجزاء لأشهب وسحنون ذكره تت وصحته أي الصوم مطلقاً: فرضاً ونفلاً معيناً أو غيره إنما تكون بنية مبيته: في الليل لقوله صلى الله عليه وسلم "لا صيام لمن لا يبيت الصيام من الليل" اهـ ولا يجوز تقديمها كما في ضيحه أو مع الفجر: إن أمكن كما في التلقين لأن الأصل في النية أن تقارن أول العبادة وإنما جاز تقديمها لمشقة تحرير



الاقتران حتى قيل إنه لا يصح وفي الجلاب أنه لا يصح الصوم إلا بنية قبل طلوع الفجر ولا باس بتقديمها أول الليل ولا يفسدها ما حدث من أكل وشرب وجماع بعدها قبل الفجر بخلاف زوال عقل إذ يبطل نية سبقته وقال ابن الماجشون فيمن أصبح ولم ياكل ولم يشرب ثم علم بمرمضان أنه يمسك ويجزئه وكفت نية : واحدة **لما يجب تتابعه** : كرمضان وكفارة فطره أو كفارة قتل أو ظهار ونفل نذر تتابعه ويندب في كلها التبيت كل ليلة وأوجه ابن عبد الحكم ومنشأ الخلاف هل ذلك كعبادة واحدة كما في ركعات الصلاة أو عبادات بدليل عدم فساد ما مضى منه بفساد يوم لا : ما لم يجب تتابعه كصوم مسرود : أي متتابع دون لزومه و : نذر صوم يوم معين : ككل خمسين فلا تكفيه نية واحدة قاله مالك فيها ورويت : المدونة على الاكتفاء : بنية واحدة فيهما : أي مسرود ويوم معين قال جب وفي إلحاق السرد ويوم معين ثالثها يلحق السرد لا إن انقطع تتابعه : أي ما يجب فيه بكمريض أو سفر : فإنه يلزمه تجديد النية لما بقي كما في الجلاب والكافي ولو تمادى على صومه في مرضه أو سفره فلا بد منها كل ليلة وقيل تكفيه واحدة كالقولين في المسرود وأدخلت الكاف ما يفسد الصوم كحيض ونفاس وجنون وإغماء ومن بيت الفطر ناسيا وأما من أفطر ناسيا مع تبيت الصوم فلا ينقطع تتابعه على المعتمد وذكر ح أنه لا يقطعه بلا خلاف و : مشروطة صحته بنقاء : من حيض ونفاس في جميع النهار وهو شرط وجوب وصحة ولذا قال ووجب : الصوم إن طهرت قبل الفجر وإن لحظة : على المشهور وقال ابن الماجشون إن لم تطهر قبله بما يسع الغسل فحكم الحيض باق فلا يصح صومها نقله في ضيحه وظاهره أنه يجوز أكلها عنده وفي الطراز ما يدل على ذلك قاله ح وأما لو طهرت بعده فلا يجب الصوم و : وجب الصوم مع القضاء : لذلك اليوم إن شكت : هل طهرت قبله أو بعده بخلاف الصلاة فلا تومر بقضاء ما شكت هل طهرت في وقتها والفرق أن الحيض يسقط قضاء صلاة لمشقة التكرار دون قضاء الصوم وهو لم يحقق زواله و : مشروطة بعقل : وفي القضاء مع فقد تفصيل أشار له بقوله وإن جن : زمنا قليلا ثم أفاق بل ولو : جن سنين كثيرة : كعشر فالقضاء وقيل لا قضاء إن كثرت وقيل إن بلغ مجنونا لم يقض وإن جن بعد بلوغه قضى وأسقط أبو حنيفة والشافعي وغيرهما القضاء عن المجنون قال في ضيحه وهو الظاهر ثم ذكر أن وجه المذهب أنه فهم من عادة الشرع أن من وجد في حقه سبب الوجوب وتأخر شرطه أنه إن وجد الشرط يجب عليه القضاء أصله الحائض أو أغمي عليه يوما أو جلّه : خلافا لأشهب أو : أغمي أقله ولم يسلم أوله : لأنه محل النية فالقضاء : جواب لقوله وإن جن وما بعده ولا يومر بالإمساك في بقية يومه ذكره ح عن الطراز بخلاف من سكر بحرام ذكره تت لا : قضاء إن سلم : أوله ولو : أغمي عليه نصفه : خلافا لابن حبيب وأما من نام يوما كله فلا قضاء عليه اتفاقا لأن النوم لا يزيل العقل بل يستره ذكره في ضيحه و : مشروط بترك جماع : نهارا في قبل أو دبر و : ترك إخراج مني : اتفاقا ومذي : على المشهور وقوله إخراج خرج به الاحتلام والمستكح من منى أو مذي وكذا من أمذى بمجرد فكر ونظر دون استدامة كما لابن بشير وقال ابن حبيب إن كان المذي عن لمس أو قبلة وجب القضاء وإن كان عن نظر ندب ذكره في ضيحه وذكر ح عن ابن بشير أنه إن أمذى عن إدامة فكر أو نظر أمر بالقضاء وهل يجب أو لا قولان ويندب إن أمذى بلا إدامة و : إخراج قيء : لقوله عليه السلام "وإن تقيأ فعليه القضاء" رواه

أبو هريرة ذكره في ضييح وقيل يندب القضاء في القبي وأما قيء لم يخرج به بل غلب فلا شيء عليه اتفاقاً و: بترك إيصال متحلل : في المعدة من شراب أو طعام مائع أو جامد عمداً أو سهواً وذكر في ضييح أنه لا شيء في بلع فلفة طعام بقيت بين الأسنان على المشهور لأنه أخذه في وقت يجوز له فيه وقيل إن تعمدته قضى وكفر وإلا قضى فقط اهـ وذكر ح عن ابن الماجشون أنه لا شيء في عمده قال ابن رشد وهو بعيد أو غيره : كحصاة ودرهم على المختار: للخمى وهو لابن الماجشون وعبد الوهاب لأن ذلك يعمر المعدة وينقص كلب الجوع فكان كالغذاء فيقضي في السهو ويكفر في الحمد وقيل لا شيء فيه إذ ليس من جنس الغذاء بل هو مضر وأوجب ابن القاسم في عمده القضاء فقط ذكره في ضييح لمعدته : متعلق بإيصال وبحقنة : من دبره بمائع : على المشهور بخلاف إدخال فتائل في دبره إذ لا يحصل به معنى الغذاء وفيها من احتقن بشيء يصل إلى جوفه يقضي ولا يكفر وإن قصر في إحليله هنا أو استدخل فتائل أو داوى جائفة بدواء مائع أو غير مائع فلا شيء عليه.

تنبيه : اختلف في الحقنة قليل تجوز لأنها ضرب من الدواء وفيها منفعة وقيل تكره لأنها من فعل العجم وضرب من عمل قوم لوط ويمكن الجمع بينهما بأن الجواز للمضطر والكراهة لغيره أو: إيصال متحلل فقط إلى حلق: وإن لم يجاوزه فإن وصل إليه غير متحلل ورده لم يفطر وإن من أنف أو أذن أو عين : وأخرى من فم وفيها أنه إن اكتحل بأثمد أو غيره أو صب في أذنه دهناً لوجع به أو غيره فوصل ذلك إلى حلقه فليتماد في صومه وعليه القضاء ولا يكفر اهـ ومبالغة المص توهم أن الأنف وما بعده منفذ ضيق وذكر الزناتي أن الأنف واسع والأذن والعين ضيقان وفيما يدخل فيهما خلاف وذكر جب أن الأنف والأذن واسعان ومحل المص إن وصل منهما ما فعل نهاراً وأما ما فعل ليلاً ووصل للحلق نهاراً فلا يضر كما في بلع فلفة بقيت بين الأسنان من طعام ليل واختلف فيمن دهن رأسه ووجد طعم ذلك في حلقه وذكر الزناتي أنه لا يقضي وهو ظاهر المص وفي ضييح عن السليمانية أنه يقضي وكذا لو جعل الحناء برأسه فوجد طعمه بحلقه ذكره غ وذكر أن من حك أسفل رجله بحنظل فوجد طعمه أو قبض على ثلج فوجد برودته في جوفه فلا شيء عليه اهـ وكذا من رعف فأمسك أنفه فخرج الدم من فيه ولم يصل إلى حلقه وإيصال دخان بخور: بفتح أوله وهو ما يتبخر به فمن وجد طعمه في حلقه قضى وقال ابن لبابة إن من استنشق بخوراً لم يفطر وحمله في ضييح على من شم الرائحة ولم يجد طعم البخور في حلقه وأما شم ما لا بخور له كالمسك والورد فلا يكره إذ لا صورة لها تتعقد في الجوف ولا تفطر اتفاقاً ذكره ح وذكر أن بخار قدور الطعام مفطر لأن رائحته تقوي فيحصل به من الغذاء ما يحصل بالأكل اهـ وخرج بإيصال البخور ما وصل بغير اختيار وذكر عب أن الدخان الذي يشرب مفطر لأنه يتكيف ويصل إلى الحلق وإلى الجوف تارة و: إيصال قيء وبلغم أمكن طرده : بأن خرج من الحلق إلى اللسان وإلا فلا شيء عليه مطلقاً : عمداً أولاً بتغير القيء عن الطعام أم لا ومثله القلس قاله سند ونقله تت وسواء صدر البلغم من صدر أو رأس فابتلعه سهواً أو عمداً وفي رجوع القيء غلبة أو نسياناً قولان ذكرهما في ضييح وذكر تت في فطر من قصد جمع ريقه وابتلاعه قولين فقال سحنون يفطر لأنه ابتلعه على غير الوجه

المعتاد وقال ابن حبيب لا يفطر إلا أن يخرج من فيه ثم يعيده أو غالب : سبقه فوصل لحلقه من : ماء مضمضة : لوضوء أو عطش ومثلهما الاستنشاق نقله تت عن ابن شعبان أو : غالب من رطوبة سواك : أو ما تحلل منه ونبه على هذا ليلا يتوهم من إباحة الوضوء والسواك لغو ما غلب منهما وأما بلع بقايا الماء بعد طرحه فلا يضر وكذا بلع دم خرج من سنيه غلبة وإن قدر على طرحه فقولان ذكر ذلك ح وقضى : فيما وصل من ذلك لمعدته أو حلقه في الفرض : كرمضان وقضائه والنذر والكفارة مطلقا : عمدا أو لا حرم عمده أو أبيح أو وجب بخوف هلاك ونحوه ولا يومر بالإمساك إن وجب فطره وإلا وجب كفه إن تعدد في رمضان ونذر عين لا إن لم يعين وإن لم يعتمد أمساك في رمضان وخير في قضائه وفيما لا يجب تتابعه ككفارة يمين وفدية الأذى وجزاء الصيد وأما كفارة يجب تتابعها كظهار وقتل فإن أفطر أول يوم ندب إمساكه وإن أفطر في أثنايه فمن قال الفطر يسقط حكم الماضي فله أن يفطر ذكره عب ولو : كان فطره بصب في حلقه نائما : أو مكرها كما في المدونة ولا كفارة على الصاب خلافا لابن حبيب ذكره في ضيحه كجماعة نائمة : ولو لم تعلم فإنها تقضي ويكفر واطئها عن نفسه إجماعا وعنهما على المعتمد وكأكله شاكا في الفجر : وفي الغروب فإنه يقضي إلا أن يتبين أنه أكل في وقت إباحة وأكله شاكا في الغروب محرم اتفاقا وفي الفجر محرم على الأصح وقيل يكره وإنما اختلف فيه لأن الأصل إباحة الأكل في الليل بخلاف النهار وقال تعالى : ﴿وَأَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ولا كفارة إن شك في الفجر مطلقا وكذا إن شك في الغروب وبقي على شكه وإن تبين أنه أكل قبله ففي الكفارة قولان بناء على أنه منتهك للحرمة أو لا .

فرع : من أكل في آخر يوم من رمضان متعمدا ثم تبين أنه يوم الفطر ففي الكفارة قولان ذكرهما ح أو : أكل غير شاك ثم طرأ الشك : في فجر أو غروب فإنه يقضي على المشهور إذ لا يرتفع فرض بغير يقين ومن لم ينظر دليله : على فجر أو غروب اقتدى بالمستدل : العارف العدل إن وجده ظاهره أنه يقلد ولو قدر على الاستدلال وذكر تت أنه إن قدر عليه منع تقليده وإلا : يجد من يقلده احتاط : بترك الأكل واستثنى من قضاء الفرض فقال إلا : النذر المعين : إذا أفطر فيه لمرض أو حيض : أو نفاس أو زوال عقل فإنه لا يقضي لفوات زمنه أو نسيان : عند جب ومثله في التلقين والذي في المدونة وشهر أنه يمساك ويقضي وذلك لأنه كالمفطر وذكر ابن عرفة ثلاثة أقوال وجوب القضاء وعدمه والتفصيل بين أن يختص بفضل كعاشوراء فلا<sup>21</sup> يجب قضاؤه أو لا يختص فيجب ثم قال وجعل ابن الحاجب الثاني المشهور وهم ذكره ح وذكر أن من أفطره لسفر يقضي اتفاقا لأن رخصته خاصة برمضان وكذا فطره لإكراه و : قضى في النفل بالعمد : لا بالإكراه ولا بالسهو لأنه يفسده ولذا يجب معه الإمساك وإن لم يمساك قضاء كما في المدونة ولذا أيضا لا يحنت من حلف ليصوم من غدا فأفطر سهوا الحرام : بخلاف فطره لشدة جوع أو عطش أو لخوف مرض أو زيادته وفي فطره لسفر قولان أرجحهما القضاء ومثل ذلك فيمن تطوع بالصوم في السفر ثم أفطر قال فيها ومن أصبح في الحضر صائما متطوعا ثم سافر فأفطر أو صام تطوعا في السفر

<sup>21</sup> هكذا ولينظر بالصواب كعاشوراء فيجب أولا يختص فلا يجب والله أعلم .  
هذا التصويب وافق ما في نسخة آل عدود، فالظاهر أن يعتمد

ثم أفطر فإن كان لعذر فلا قضاء عليه وإلا فليقض اهـ وروى ابن حبيب أنه عذر يسقط القضاء ذكره ح ولو: كان فطره لحلف رجل نزل عنده بطلاق بت : أو عتق ليفطرن فإنه يحنثه وإن أفطر قضى إلا لوجه: مبيح لفطره ومنه عند أبي الحسن كون من حلف بطلاقها أو عتقها يحبها ويخشي أن لا يتركها إن حنث ذكره ح .

**فائدة :** ذكر ح عن الترمذي أنه روى عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال "من نزل على قوم فلا يصومون تطوعا إلا بإذنهم" اهـ وذلك ليلا يتكفلون له فيفسد عليهم كوالد : أب أو أم إذا أمره بالفطر رافة عليه لإدامة الصوم ونحو ذلك ذكره ح وغيره و**شيخ**: إن عقد على نفسه ألا يخالفه فصارت طاعته فرضا لقوله تعالى: ﴿أوفوا بالعقود﴾ ذكره في ضيحه وذكر ح عن ابن ناجي أن ظاهر المذهب أن شيخه الذي يعلم العلم ليس كوالده وكان بعضهم يفتي بأنه كهو اهـ قلت ونقل لي نحوه عن الشيخ الطالب أجود وإن لم يحلفا : لأن لهما حرمة وذكر ح أن من أفطر لطاعتها لا يقضي لأن فطره مباح ولم يسلم ما قاله غ من وجوب قضائه وكفر: الصائم إن تعمد : منتهكا للحرمة بلا تاويل قريب : وهو ما استند لسبب حاصل وسيأتي ويصدق المتأول فيما يدعيه من أنه لم يفعل ذلك جرأة ومن ادعى ما لا يشبهه لم يصدق وأجبر على إخراج الكفارة ذكره ح و: بلا جهل : للحرمة لأن الجاهل لم ينتهك فليس كالعالم خلافا لابن حبيب ومن علم الحرمة وجهل لزوم الكفارة لزمته بخلاف من جهل رمضان فلا يكفر اتفاقا كمن أفطر يوم الشك لأن جهل العين عذر بخلاف جهل الحكم إلا من كان مثله يجهل ذلك كحديث عهد بالإسلام ظن أن الصوم ترك الأكل والشرب دون الجماع فلا يكفر من جامع لأن الكفارة إنما تلزم من قصد الفطر جرأة وانتهاكا في رمضان فقط : لأن له حرمة ليست لغيره مما يجب كقضائه ونذر وكفارة وقيل إن من نذر الدهر فأفطر منه يوما عمدا لزمته الكفارة لأنه لا يجد لقضائه موضعا وقيل كفارته مد واحد ذكره ح إن لزمه صيام ظهار أو كفارة يمين فقال ابن حبيب يصوم ذلك ولا شيء عليه وقال سحنون يطعم عن كل يوم مدا جماعا : هذا معمول تعمد وهو إيلاج حشفة أو قدرها في قبل أو دبر من حي أو بهيمة إن وجب الغسل بخلاف من وطئها صبي فلا تكفر إن لم تنزل قال ابن عرفة وتجب الكفارة في إفساد صوم رمضان انتهاكا للحرمة بموجب الغسل وطئا أو إنزالا نقله ح ويكفر واطئ غير مطيقة وإن لم ينزل خلافا لما في عب لأن وطئه يوجب غسله ولأنه إيلاج حشفة في فرج ويشمله ما في الكافي أن التقاء الختانين يوجب الكفارة وإن لم ينزل اهـ ولا يكفر من لم يتعمد كمن نسي رمضان أو حرمة الوطء فيه لأنه لم ينتهك .

**فرع :** من انتهك ثم تبين عدم الحرمة فالأصح لا كفارة كمن أفطر يوم ثلاثين ثم تبين أنه العيد وكمن أفطرت فتبين أنها حاضت قبله أو: تعمد رفع نية نهارا : وأخرى إن أصبح ناويا للفطر سواء استمر على نيته أو نوى الصوم نهارا قبل أن ياكل فإنه يتم صومه ولا يجزئ ويكفر عند ابن القاسم لا عند أشهب كذا في المدونة وذكر في الكافي فيمن رفعها نهارا ولم يفطر ثلاثة أقوال القضاء مع الكفارة والقضاء فقط وثالثها لا قضاء ولا كفارة وهو أصحها اهـ وإنما أبطل

الرفض الصوم لأن الفرض فيه الإمساك فإذا رفض الإمساك الشرعي ونوى الفطر فقد قصد ضد ما حُوطب به من الإمساك فيبطلُ صومه فإن لم يرفعها وعزم على الأكل ناسيا ثم تركه فلا شيء عليه ذكره تـت وذكر أن من سافر صائما فعطش ففرب له طعام فأهوى بيده لياكل فقل له لا ماء معك فكف استحب له ابن عبدوس القضاء وصوب اللخمي أنه لا يقضي أو: تعدد أكلا: لمتحلل أو غيره كما مر وقيل لا قضاء في غيره ولا كفارة وقال ابن القاسم لا يقضي إلا أن يتعد ذكره ح أو شربا بفم فقط : فلا كفارة في شرب بأنف أو أذن خلافا لأبي مصعب وذلك لأن علة الكفارة الانتهاك والنفس لا تتشوف لغير الفم غالبا وإن : حصل ذلك باستيائك بجوزاء : وهو قشر أصول الجوز وكذا كل رطب مغير للريق إذا وصل لمعدة أو حلق هذا إن استاك به عمدا نهارا ولو ابتلعه غلبة أو: تعدد منيا : أي إخراجها بلا جماع كمباشرة ولمس وقبلة لغير وداع ورحمة وإن : كان بإدامة فكر : أو نظر وعادته أن يمني بذلك لأنه متعمد إلا أن يخالف عادته: بأن أمني وعادته أن لا يمني بإدامة فكر ونظر فلا كفارة على المختار: للخمي وابن عبد السلام لأنه لم يتعمد وقول عب إنه لا اختيار للخمي في هذا خلاف ما في ضيـح وإن أمني بتعدد نظرة: واحدة فتاويلان: بالكفارة ونفيها لقولها وإن لم يتابع النظر فأمني أو أمذى فليقض اهـ فظاهرها قصد لذة أو لا وعليه الأكثر وحملها عبد الحق على ما إذا لم يقصدها ليوافق قول القاسمي أن من قصد بالنظر الأول لذة فأمني يكفر اهـ وتكون الكفارة بإطعام : أي تملك ستين مسكينا : أي محتاجا ليشمل الفقير بشرط حرية وإسلام لكل: منهم مد: بمد النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجزئ غداء وعشاء خلافا لأشهب ولاطعام ثلاثين مدين مدين حتى يطعم ثلاثين ءاخرين فإن قيل المقصود سد خلة المساكين أجيب بأن سد خلة الستين أبلغ في الأجر ويتوقع أن يكون فيهم ولي مقبول الدعاء وله أن يشتري ثلاثين مدا من المساكين ويعطيها غيرهم فإن فوتوها لم يرجع عليهم بشيء ذكره ح وتتعدد الكفارة بتعدد الأيام لا بتعدد فطره في يوم واحد قبل التكفير اتفاقا وبعده على الأصح قاله جب وهو : أي الإطعام الأفضل: من أنواع الكفارة وقيل يعتبر حال الزمن ففي الشدة الإطعام أفضل وفي الخصب العتق أفضل وقيل حال الشخص فالغني أفضل له الصوم لأنه أشق عليه من غيره وإردع له عن انتهاك الحرمة أو صيام شهرين: كالظهار في التتابع وشرط نية التكفير بهما أو عتق رقبة كالظهار: في شرط الإيمان وكمال الرق وعتقها للكفارة والسلامة من عيب يمنع الإجزاء وشبهه بالظهار مع أنه لم يتقدم لشهرته وليس التشبيه في ترتيب خصال الكفارة لأن هذه على التخيير على المشهور كما في الموطأ عن أبي هريرة "أن رجلا افطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بعتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا" ثم التخيير في الثلاثة إنما هو في حق حر رشيد فإن العبد والأمة يكفران بالصوم إلا أن يعجزا عنه أو يضر ذلك بالسيد فتبقى دينيا عليهما إلا أن يأذن السيد في الإطعام والسفيه يأمره وليه بالصوم ليحفظ ماله فإن عجز أو أبى كفر عنه وليه بالأقل من العتق والإطعام قال عبد الحق ويحتمل أن تبقى الكفارة في ذمته إذا أبى عن الصوم وهو الأبين نقله في ضيـح و: كفر عن أمة: في ملكه وطئها : ولو طأعته لأن الرق كالإكراه ولذا لا تحد المستحقة وإن علمت أن واطئها لم يملكها وهذا ما لم تطلب منه ذلك

أو تستزين له فتكفر المجامعة وتحد المستحقة ذكره ح وذكر أنه لو أعتقها قبل الكفارة عنها لزمه أن يكفر عنه بإطعام أو عتق لأنها صارت حرة.

فرع : لو أكره عبد من يلزمه أن يكفر عنها فهي جناية إما أن يسلمه سيده فيها أو يفديه بالأقل من ذلك ومن قيمته وإن طلبت الموطوءة أخذ ذلك وتصوم عن نفسها لم يجز وإن رضي السيد لأنه لم يجب له فيصير ثمنا للصوم والصوم لا ثمن له ذكره عبد الحق وعن زوجة : بالغة عاقلة مسلمة ولو أمة أكرهها : على المشهور وقال سحنون لا كفارة عليه عنها لأنها لا كفارة عليها ذكره في الكافي فإن طاعته لزمته الكفارة ولو حاضت آخر ذلك اليوم قاله فيها وكزوجة أجنبية أكرهها ولو أكره رجلان امرأة كفر عنها الأول فقط لأنه المفسد لصومها ولو أكرهت امرأة رجلا ليطأها لم تكفر عنه لأن انتشاره أي إنعاضه كالاختيار كما في مكروه رجل لجامع نيابة : عن الموطوءة لا أصالة على المشهور ولذا لا يكفر بما لا يقبل النيابة فلا يصوم : عن المكروه أيا كانت لأن الصوم لا يقبل النيابة ولا يعتق عن أمة : له أو لغيره إذ لا يصلح عنها عتق لأن من لوازمه الولاء ولا ولاء لذي الرق ويعتق عن الحرية ويكون لها الولاء كما في ضيحه وذكر عبد الحق أنه إنما يكفر عنها بالإطعام لأن الولاء في العتق لا يثبت لها وإن أعسر : الزوج عن ما لزمه كفرت : عن نفسها بصوم أو إطعام أو عتق و : إذا أيسر رجعت : عليه إن لم تصم : بل كفرت بعتق أو إطعام فإن صامت لم ترجع بشيء بالأقل من : قيمة الرقبة : أو ثمنها إن اشترتها وكيل الطعام : أي مثله أو ثمنه إن اشترته أي ذلك كان أقل رجعت به لأنها لم تكن مطلوبة بأن تكفر عن نفسها فهي كأجنبي غير حميل ودّى عن الغريم تبرعا فإنه إنما يرجع بالأقل مما كان على الغريم أو ثمنه الذي اشترى به لا كالحميل يشتري ما تحمل به من عرض أو غيره فيدفعه للطالب فهذا يرجع بالثمن الذي اشتراه به لأن الحمل ماخوذ بذلك والغريم قد عمل أنه إذا طلب الحمل فقد يشترى بثمن أو يوديه من عنده فعلى ذلك دخل الغريم ذكره عبد الحق وفي تكفيره عنها إن أكرهها على القبلة حتى أنزل : أو أنزلت هي فقط تاويلان : الأول لأبي محمد وحمد بن محمد والثاني لابن شبلون والقاسي ورجح الأول لأن الانتهاك من الرجل حصل ذكره في ضيحه وفي تكفير مكره : اسم فاعل كما في ضيحه رجل لجامع : ونفيه وفي ضيحه أنه الأقرب لأنه متسبب والمكره بالفتح مباشر قولان : ذكرهما جب وإنما يتفرعان على القول بسقوطها عن المكره بالفتح قاله ح والمشهور سقوطها عنه كما في ضيحه ولا يعرف ابن عرفة وجوبها على المكره بالكسر إلا من قول ابن حبيب في مفطر النائم وقول اللخمي منتهك صوم غيره كنفسه نقله ح ثم رتب عليه أنه لا كفارة على المكره بالكسر بلا خلاف وذلك غفلة لأنه نفى ما أثبتته وقد نقل هو الخلاف فيه عند قول المص وإن بصب في حلقه نائما وذكر القلشاني عن ابن حبيب أن من أكره غيره على الشرب يكفر .

فرع : لا كفارة على من غر شخصا فقال له لم يطلع الفجر فأكل ما لم يطعمه بيده لأنه غرور بالفعل ذكره ح وهو يفيد أنه إن أطعمه بيده كفر عنه وهو موافق لما مر لابن حبيب واللخمي لكنه مخالف للمشهور في مفطر النائم ولقول ابن عرفة أنه لا كفارة على مكره على أكل أو شرب أو امرأة على وطء نقله ح لا : يكفر إن : قرب تاويله كما لو أفطر ناسيا : فظن إباحة الفطر له ثانية وأنه لا يجب إمساكه



لفساد صومه فلا يكفر على المشهور وثالثها يكفر إن أفطر بجماع لا بغيره وأما إن علم وجوب تماديه فأفطر فعليه الكفارة إلا عند عبد الوهاب قال لأن أكله الثاني لم يصادف صوما نقله في ضييح وفي الكافي أنه الجاري على أصل مالك فيمن أفطر ناسيا أنه مفطر فأي حرمة هناك أو لم يغتسل: جنب أو حائض طهرت إلا بعد الفجر: فظن فساد صومه وأنه لا يلزمه قال ح ولم يحكوا فيه خلافا والعذر فيها أضعف من التي قبلها فيمكن إجراء الخلاف فيها أو تسحر قربه: فظن أن صوم ذلك اليوم لا يجزئ فأكل متأولا وهذا أضعف مما قبله إذ لم يقل أحد بفساد صوم من تسحر قرب الفجر وقال تت إن الذي في العتبية تسحر في الفجر أو قدم ليلا: من سفره فظن أن من لم يدخل نهارا لا يجزئه صومه فأفطر قاله فيها وقال ح إن العذر في هذه أضعف إذ لم يقل أحد بما توهم أو سافر دون: مسافة القصر: فظن أن سفره مبني للفطر فبيته وهذا عذره قوي إذ قيل إن ذلك يبيح الفطر فإن بيت فيه الصوم فأفطر فالظاهر أنه يكفر كمن بيت الصوم في سفر القصر ثم أفطر كما يأتي أورأى شوالا نهارا: فظن أنه للماضية فأفطر وظاهره رءاه قبل الزوال أو بعده ومن رءاه قبله أعذر لوجود الخلاف في إباحة الإفطار قاله ح فظنوا: أي الستة المتقدمون الإباحة: للفطر فلا كفارة ولا إثم لأن الظن معتبر في الشرعيات وأما إن علموا عدم الإباحة أو ظنوه أو شكوا فعليهم الكفارة خلافا لعبد الوهاب فيمن أفطر ناسيا كما مر ويلحق بمن ذكر من أكل يوم الشك بعد ثبوت رمضان ظانا أن ذلك لا يوجب الإمساك وكذا عند ح من أصبح صائما ثم سافر فأفطر ظانا الإباحة ومن عزم على السفر فأفطر قبل خروجه ظانا أن عزمه مبني اهـ والذي في المدونة أن الأول لا يكفر وإن لم يتأول والثاني يكفر مطلقا وقال أشهب إلا أن يتأول بخلاف بعيد التأويل: وهو من ضعفت شبهته كراء: هلال رمضان فشهد به ولم يقبل: فأفطر ظانا أن حكم رمضان لا يتبعض على المكافين فقد تقدم الخلاف في هذا وقد قيل إنه أقرب تأويلا من القادم أو: أفطر لحمي: تأتيه عادة كحمي الربع ثم حم: في يومه أو فطرت امرأة لحيض: اعتادته ثم حصل: يومها وجعل ابن عبد الحكم هذين تأويلا قريبا نقله في ضييح والذي للمص نقله في المدونة أو: أفطر لـ: أجل حجارة: فعلها أو فعلت به فظن أنها تقطر الصائم لظاهر حديث "أفطر الحاجم والمحجوم" فعليه الكفارة عن ابن حبيب وأصبغ لا عند ابن القاسم أو غيبة: بأن اغتاب فظن فساد صومه فأفطر وقال ح إنه يجري فيه خلاف الحجامة ولزم معها: أي الكفارة القضاء إن كانت له: أي عن المكفر لا إن كانت عن غيره و: لزم القضاء في: صوم التطوع بموجبها: وهو الفطر عمدا بلا تأويل قريب وجهل وهذا يغني عنه قوله وقضى في النفل بالعمد الحرام مع أن ما هنا يرد عليه من أفطر لوجه في رمضان فإنه يكفر ولا يقضي في النفل كما مر ومفهومه أن ما لا كفارة فيه لا قضاء به في النفل ويرد عليه من أفطر بعد خروجه للسفر وذو التأويل القريب فإنهما لا يكفران في رمضان ويقضيان في النفل وأما قول ابن القاسم فيمن عبث بنواة في فمه فنزلت في حلقه أنه لا يكفر في رمضان ولا يقضي في النفل فلا يرد عليه لأنه مبني على تفرقة ابن القاسم بين المتحلل وغيره والمص إنما تبع من ساوى بينهما كما مر ولا قضاء في غالب قيء: أي ما خرج من غلبة ولم يزدرد منه ما أمكن طرحه لقوله عليه السلام "من ذرعه قيء وهو صائم فليس عليه القضاء وإن استقاء فعليه القضاء" رواه أبو هريرة وذكره الزناتي وغيره أو: غالب ذباب: لمشقة التحرز منه لأنه يطير فيسبق

بحلق من تكلم ومثله البعوض كما في الجلاب أو: غالب غبار طريق : وصل لحلقه بخلاف غبار غيره وانظر من أمكنه التحرز من غبار طريق بحائل على فمه فهل يلزمه أم لا والثاني ظاهر كلامهم أو **دقيق** أو: غبار كيل: أي مكيل من حب أو **جبس لصانعه** : وهو من يطبخه أو يرفعه من محل ءلاخر وكذا من يكيله أو يمسك طرف ما يجعل فيه المكيل إن احتيج إليه و: لا في **حقنة** من إحليل: وهو بالكسر ثقب الذكر وأما فرج المرأة فليس متصلا بالجوف وذكر عن النهاية أن الإحليل يقع على ذكر الرجل وفرج المرأة أو **دهن جائفة** : لأنه لا يصل لمحل الطعام ولو وصل إليه مات **ومني مستنكح** أو **مذي** : بأن يكثر مجيئه بمجرد نظر أو فكر دون إدامة و: **لافي نزع مأكول** أو **مشروب**: وإن لم يتمضمض أو: **نزع فرج طلوع الفجر**: فلا قضاء فيه عند ابن القاسم وقال عبد الملك يقضي بناء على أن النزع وطء ثان وقيل لا يقضي ولو قلنا إن النزع وطء **وجاز**: للصائم **سواك**: أي استياك بعود يابس وإن بله بالماء قاله فيها ويكره بالרטب لما يتحلل قاله جب أي لأجل ما يتحلل منه وخصه ابن حبيب بمن يجهل أن يمج ما اجتمع منه فإن تحلل وصل إلى حلقه فإن تعمد فعلية الكفارة وإلا فالقضاء فقط هذا كله في ضيغ كل النهار: وخصه الشافعي بما قبل الزوال لحديث "الخلوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك" وأجيب بأنه لايدل على الكراهة لأن الخلوف إنما يحدث من خلو المعدة وذلك لا يزيله السواك قاله في ضيغ و: **جازت مضمضة** : لعطش بفتح الطاء فإن زال عنه طعم الماء جاز بلع ريقه فإن وصل الماء إلى حلقه غلبة فالقضاء كما مر وإن تعمد فالقضاء والكفارة وإصباح **بجناية** : بأن لا يغتسل إلا بعد الفجر وهو خلاف الأولى وصوم **دهر**: لمن لا يضر به ولا يعجزه عن الطاعة وهو أفضل لمن قوى عليه لقوله تعالى: ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثاها﴾ ﴿ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره﴾ وحمل ما ورد من النهي على من شق عليه أو عمم صومه فصام ما حرم صومه ذكره ح و: **صوم يوم جمعة فقط**: أي مفردا وفي الموطأ لم أسمع أحدا من أهل العلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صوم يوم الجمعة وصيامه خير وقال ابن عمر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مفطرا يوم الجمعة ذكر ذلك في ضيغ وأما حديث الصحيحين "لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوما قبله أو بعده" وفي حديث مسلم "لا تخصوا ليلة الجمعة من الليالي ولا يوم الجمعة بالصيام من بين الأيام" فلم يبلغا مالكا قاله الداودي ذكره ح في ضيغ وذكر تت أنه من تقديم عمل أهل المدينة على الحديث و: **جاز فطر بسفر قصر**: ولو ببحر إذا لم يمنع ولم يكره والصوم أفضل لمن قوى عليه كما في المدونة لقوله تعالى: ﴿وأن تصوموا خيرا لكم﴾ وفضل ابن الماجشون الفطر وروى تساويهما عن مالك وللجواز شروط منها كونه شرع فيه : بأن برز عن محل إقامته قبل: **طلوع الفجر**: فإن سافر بعده لم يجز فطره خلافا لابن حبيب ذكره في ضيغ ولكن لا كفارة عليه قاله فيها.

**فرع** : من تعمد السفر في رمضان ليفطر لم يجز فطره ويعاقب بنقيض قصده إن لم يكن له غرض غير الفطر ذكره ح و: منها كونه لم ينو: أي الصوم فيه: أي في السفر فإن نواه فيه منع فطره خلافا لابن الماجشون وإلا: بأن فقد شرط مما ذكر **قضي** ولو: كان صومه تطوعا: سواء بيت الصوم في الحضر ثم سافر أو في السفر ثم أفطر بلا عذر ولا كفارة : مع فقد شرط منها إلا أن ينويه: أي صوم

رمضان بسفر: فيكفر بفطره لأنه ألزم نفسه الصوم وقيل لا يكفر رعيًا للخلاف وظاهر المص ولو تأول وهو الذي في العتبية وقيل لا يكفر المتأول وعليه جب فإنه قال فإن نوى في السفر أو سافر بعد الفجر لم يجز إفطاره على الأصح ثم قال فإن أفطر متأولا فلا كفارة إن لم يتأول فثالثها المشهور تجب الكفارة في الأول لا الثاني اهـ ووجهه كما في ضيح أن طرو السفر طرو مبيح ومن نوى الصوم فيه لم يطرأ له مبيح وقيل يكفر من سافر نهارا دون من نوى في السفر لأن حرمة الصوم في الحضر أقوى ومن أفطر في الحضر بعد عزمه كقر خلافا لأشهب ورجح ابن رشد في البيان أنه لا يكفر إن تأول ذكره ح وقال ابن حبيب إن أفطر قبل تأهبه كقر وبعده لم يكفر وقيل إن سافر يومه لم يكفر وإلا كقر وإليه رجع سحنون وأشهب ذكر ذلك في ضيح وكلام عب هنا فيه نظر والحاصل أن صور من يريد السفر خمس الأولى أن يعزم في ليله على السفر غدا فلم يسافر فيجب أن يبيت الصوم وإلا كفر وإن تأول قاله ح الثانية أن يبيت الصوم ثم يعزم على السفر فيمنع فطره قبل خروجه فإن أفطر ففيه الأقوال المذكورة الثالثة أن يبيت الصوم ثم سافر فيمنع فطره على المشهور فإن فعل لم يكفر اتفاقا إن تأول وإلا فعلى المشهور الرابعة أن يبيت الصوم في السفر فيمنع فطره على المشهور فإن أفطر كفر وقال أشهب لا يكفر إن تأول الخامسة أن يبيت في السفر ثم يفطر بعد دخوله وهي قوله كفطره: أي المسافر بعد دخوله : محل إقامته نهارا : فإنه يكفر بلا خلاف عند ح و: جاز الفطر بمرض خاف زيادته : بتجربة أو قول ثقة أو تماديه: أي تأخر برئه من غير زيادة أو حدوث مرض آخر قاله جب واختلف هل يفطر بخوف المرض أم لا إذ لعله يحدث ذكره في ضيح والثاني قوله هنا وبمرض أي حاصل فمن لم يتصف به ويتوقع نزوله لخيال ظهر له فتأويله بعيد قاله الزناتي ويؤيده قول المص أو لحمي ثم حم ويدل لحصول المرض قوله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾ واختلف في حد المرض المبيح للفطر فقال أبو حنيفة والشافعي كل ما يسمى مرضا وقال ابن حنبل هو ما يخاف منه التلف وقال مالك هو ما تلحق به مشقة وضرر وذلك يختلف بقدر طاقة الناس ذكره الزناتي وذكر أن من ليس به إلا علة جوع أو عطش فإن سبقت له عادة مرض ينشأ عنها أفطر وإلا فلا حتى يجد في نفسه معنى غير المعنى المعتاد من الجوع والعطش اهـ .

تسبيه : ذكر ح قبل قول المص وحقنة من إحليل أنه إذا وقع الصوم في الصيف أنه يجوز للأجير الخروج للحصاد مع الضرورة للفطر إن كان محتاجا لصناعة لمعاشه لا بد له منها وإلا كره وأما رب الزرع فلا خلاف في جواز جمعه زرعه وإن أدى إلى فطره وإلا وقع في النهي عن إضاعة المال ووجب : فطر المريض إن خاف : بصومه هلاكا أو شديد أذى: أي أذى شديدا لوجوب حفظ النفس قال جب وأما إذا أدى إلى التلف والأذى الشديد وجب اهـ وبهذا يرد قول بعض الطلبة أن خوف شديد أذى لا يوجب الفطر وإنما يجب بحصوله كحامل ومرضع لم يمكنها استيجار: لغيرها لعدم المال أو عدم من تستأجرها أو غيره: بأن لم يقبل غيرها كما في التوضيح فإن أمكنها ذلك لزمها الصوم خافتا: من الصوم ما ذكر من هلاك ونحوه على ولديهما : فيجب الفطر إن خافتا تلقا أو شديد أذى ويجوز لخوف ضرر دون ذلك وقد ذكر جب أنهما كالمريض في الجواز

والوجوب خافتا على أنفسهما أو ولديهما وفي ضيـح عن ابن عطاء الله أنه إن خافتا على أنفسهما دون ولديهما أفطرتا ولم تطعما ويختلف في الإطعام إذا خافتا على ولديهما وذكر ابن جزى روايتين في وجوب فدية المرضع وأن ابن وهب روى وجوبهما على الحامل اهـ وما عزاه عب إلى ضيـح من إباحة قطرها من غير خوف لم أجده فيه وقد أقره ب مع أنه مخالف لما نقله عن ابن رشد من أن المرضع إذا قدرت على الصوم ولم يجهدها الإرضاع لم يجز لها الفطر والإطعام والأجرة : إذا أمكن الاستيجار في مال الولد : إن كان له مال لأن رضاعه بمنزلة أكله ثم : إن لم يكن له مال ولأبويه مال هل : تكون في مال الأب : لأن رضاعه سقط عن الأم فإذا سقط عنها كان على الاب أو مالها : لأن عليها رضاعه ما لم تطلق وهذا بدله وعلى هذا القول فلا ترجع بها على الأب تاويلان : الأول للخمى والثاني لسند قاله في ضيـح و: وجب القضاء بالعدد : فلا يجزئ عن رمضان التام شهر ناقص بدأ بأوله على المشهور بل يصوم يوما آخر لقوله تعالى : ﴿فعدة من أيام أخر﴾ بزمن أبيـح صومه : بخلاف العيدين وأيام التشريق وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر فلا يقضى فيها غير رمضان : فإن صامه قضاء لم يجز عنه لأن رمضان لا يقبل غيره ولا عن الأداء لأنه لم ينوه وهذا القول رجحه ابن الجلاب وابن رشد وذكره ح وقيل يجزئ قضاء لأن الأعمال بالنيات وقيل يجزئ أداء وقال عبد الحق إنه الأصوب وإنه معنى قوله ومن صام رمضان قضاء لرمضان قبله أجزأه وعليه قضاء الآخر اهـ وقد روي بفتح الخاء وكسرها و: وجب على من شرع في قضاء يوم إتمامه إن ذكر قضاءه: أي أنه قضاءه فإن أفطر فيه لم يلزمه قضاؤه عند أشهب خلافا لابن شبلون وابن أبي زيد ذكره في ضيـح وفي وجوب قضاء القضاء: أي إذا أفطر عمدا في قضاء يومين لأنه لما دخل لزمه إتمامه أو لا يقضى إلا الأول فقط لأنه الواجب في الأصل خلاف: الأول شهره ابن غلاب والثاني شهره جب وفي الكافي أنه الصواب وأنه رجع إليه ابن القاسم و: وجب أدب المفطر : في رمضان عمدا : لأن ذلك معصية وسيقول المص وعزر الإمام لمعصية الله فيؤدب مع الكفارة بما يراه الإمام من ضرب أو سجن أو هما قال مالك تجب العقوبة على من تعمد الفطر إن ظهر عليه لا إن جاء مستفتيا ذكره تت ولو كان فطره بما يوجب الحد كزنى وشرب خمر أدب مع الحد إلا أن يكون رجما فالظاهر أنه لا يؤدب لأنهما حقان لله فيندرج الأصغر في الأكبر إلا أن ياتي: قبل الظهور عليه تأنبا : فلا أدب على المشهور و: وجب إطعام: قدر مده صلى الله عليه وسلم : وهذا هو الكفارة الصغرى لمفطر: أي على مفطر في قضاء رمضان : ولو عبدا أو سفيها بخلاف من لم يفطر كمريض ومسافر ومكره وكذا الناسي عند السيوري نقله ح لمثله: أي رمضان آخر وأكثر فلا يتكرر المد بتكرر المثل كما في ح عن كل يوم: متعلق بإطعام وكذا لمسكين : فلا يجزئه أن يعطيه مدين إلا أن يتغاير السبب كمرضع أفطرت وفطرت ومن فرط في عامين لأن فدية أيام شهر واحد كأمداد يمين واحدة ورمضانين كيمينين ولا يعتد بالزائد: كدفعه مدين لمسكين وله نزع إن بين وبقي وإنما يطعم إن أمكن قضاؤه : ما عليه لشعبان وظاهره يشمل من عليه عشرة مثلا فلم يقضها أول شعبان فلما لم يبق منه إلا عشرة مرض فيها أنه يطعم وقيل لا يطعم قال جب فلو مرض أو سافر عند تعين القضاء ففي الفدية قولان إلا أن اتصل مرضه : أو سفره لرمضان الثاني كما في المدونة ولو قال لا إن اتصل عذره لكان أشمل ومفهوم اتصل أنه لو

صح قبل رمضان بأيام فلم يصمها فعليه عددها أمدادا أو نحوه فيها ويطعم مع القضاء أو بعده : بأن يصوم ثم يطعم فهو مخير كما في المدونة وذكر في ضيحه عن ابن حبيب أن المستحب فيه كلما صام يوما أطعم مسكينا ومن قدم الإطعام أو أخره أو فرقه أجزاءه وعن أشهب أنه يجب الإطعام إن تعذر القضاء فإذا مضى يوم شعبان أطعم ولا يجزئه ما كثر قبل وجوبه فمن عليه عشرون يوما فلما بقي من شعبان عشرة كفر عن عشرين لم يجزه منها إلا عشرة و: **وجب منذوره**: أي صوم ما نذره لقوله تعالى: ﴿أوفوا بالعقود﴾ إلا أن يحرم كصوم العيد و: **وجب الأكثر إن احتمله لفظه بلا نية**: ويلزمه ما نوى قل أو كثر كشهر: إذا نذره فإنه يحتمل ثلاثين وتسعة وعشرين ف: **يصوم ثلاثين**: احتياطا وإن نذر نصفه صام خمسة عشر أو ثلثه صام عشرة وقيل يجزئه الأقل لأن الأصل براءة الذمة كمن نذر هديا فإن الشاة تجزئه مع أنها أقل الهدي وفرق بأن أصل الشهر ثلاثون والهدي لم يتقرر له أصل وبأن المال يشق فلزم أقله إن لم يبدأ بالهلال: فإن بدأ به كفاه وإن لم يتم ومن نذر صوما لزمه يوم إلا لنية أكثر ومن قال لله علي أن أصوم هذا الشهر يوما صام يوما واحدا لأن الشهر ظرف أو مبدل منه بدل بعض من كل وإن نذر أن يصوم هذا اليوم شهرا لزمه مثله ثلاثين مرة فإن قال يوم السبت فكأنه نذر صوم ثلاثين يوما سبتا و: **وجب ابتداء سنة**: تامة ولا يلزمه الشروع فيها من حين نذره أو حنثه إن حلف بها ولا يلزم تتابعها على المشهور كما يأتي ومفاد تت أنه يبتدئ صوما من حين نذره أو حلفه وقضى ما لا يصح صومه : منها عن ذلك كرمضان والعيد وأيام منى كلها لأن الرابع لم ينذره بعينه وإنما يصومه من نذره بعينه وكلام عب لم يسلمه ب في: **نذره سنة** : لم تعين أو حلفه بها وحنث إلا أن يسميها : كسنة ألف وهو فيها فلا يقضي ما لا يصح صومه إلا أن ينوي قضاءه ويصوم آخر أيام منى قاله فيها وقيل عليه القضاء إلا أن ينوي عدمه ذكره جب وإن كان في أثائه صام الباقي قل أو كثر ولا يلزمه قضاء الماضي فالمعينة تفارق غيرها في عدم القضاء وفي رابع النحر والفورية والمتابعة أو يقول هذه وينوي باقيها فهو: أي فالباقي هو الذي يلزم ولا قضاء : عليه فيما لا يصح صومه إن سماها أو أشار لها ونوى باقيها لأن السنة فيهما معينة فالنذر فيها منصب على ما يقبل الصوم فقط لا غيره ولا قضاء عليه بخلاف سنة لم تعين فإنه التزم صوم سنة تامة وأما إن قال هذه ولم ينو شيئا فإنه يأتلف اثني عشر شهرا قاله مالك في العتبية ابن رشد إلا أن يريد ما بقي منها فله نيته وقال اللخمي إن قوله علي صوم هذه السنة كمن قال لله علي أن أصلي هذا اليوم فليس عليه إلا صلاة ما بقي منه ذكره في ضيحه فالظاهر أن قوله وينوي بالواو لا بأو ليكون قيداً لما قبله كما لابن رشد فهي مسألة واحدة وأما جعله بأو ليكون ما قبله مسألة مستقلة تبعا للخصي فغير ظاهر إذ يصير ما بعد أو أخرى لأنه على قول اللخمي سواء نوى الباقي أو لم ينوه مع أن قياسه يرد بأن قوله هذا اليوم لا يتناول إلا بقيته وهذه السنة يصح تناولها لاثنين عشر شهرا مؤتلفة فالفرق بينهما واضح والله تعالى أعلم.

**فرع**: من نذر صوم يوم سماه لزمه ما عاش ثم نذر سنة فإن لم يعينها لزمته تامة لا يحسب أيام نذره ذكره ح بخلاف فطره لسفر: في نذر معين أو غيره فيلزم القضاء وأما لو أفطر لعذر فلا يقضي المعين كما قدمه في قوله إلا المعين لمرض

أو حيض وكذا النسيان والإكراه و: وجب على الناذر صبيحة القدوم: أي صومه في: نذر صوم يوم قدومه إن قدم ليلة غير عيد: ونحوه مما يمنع صومه لأن الليل يتعلق به حكم صوم نهاره لكونه وقت نيته وإلا: بأن قدم نهاراً أو ليلة عيد أو نحوه فلا: يلزمه صوم ذلك اليوم في الصورتين إذ لا يصام بعض يوم ولا يوم عيد ونحوه ولا قضاء عليه خلافاً لابن الماجشون فيهما ولأشهب وأصبغ في الأولى ذكره تت ولو قدم نهاراً وقد بيت صومه تطوعاً أو قضاء تمادى على صومه عند ابن القاسم وعليه قضاء النذر وقال أشهب يبطل صومه ولو علم أنه يدخل نهاراً فبيت صومه لم يجزه لأنه صامه قبل وجوبه وليصم اليوم الذي يليه ذكر ذلك في ضيح .

فرع: لو نذر يوم قدومه أبداً لزمه إلا أن يوافق يوماً لا يحل صومه فلا يصومه ولا يقضيه ذكره تت عن ابن القاسم وأشهب وظاهره أنه يلزمه مثله من الأسبوع أبداً إلا أن يوافق ما لا يحل صومه لعيد أو حيض وخصه عج بالعيد ولم يسلمه ب و: وجب صيام الجمعة: أي أيام الأسبوع كلها إن نسي اليوم المنذور على المختار: قياساً على من نسي إحدى الخمس وقيل يخير في الأيام وقيل يصوم آخرها إذ لا تحقق عمارة الذمة قبله فإن وافقه فاداء وإلا فقضاء وهل آخرها يوم السبت أو يوم الجمعة قولان في ضيح و: وجب رابع النحر: أي صومه لنأذره: بلا تعيين له كمن نذر سنة معينة أو نذر يوم الإثنين فوافقه بل وإن: نذره تعييناً: له كعلي صوم رابع النحر لا سابقية: فلا يجوز صومها لنأذر ولا غيره إلا لمتمتع: لم يجد هدياً ومثله قارن ومن لزمه هدي ولم يجده لنقص في شعائر الحج.

فائدة: الأيام سبعة أقسام ما يجب صومه وهو رمضان وما يحرم صومه وهو العيدان وما يحرم إلا لمن لزمه هدي ولم يجده وهو اليومان بعد النحر وما لا يصومه إلا ثلاثة أشخاص الناذر ومن لم يجد هدياً ومن كان في صيام متتابع وهو رابع النحر وما يكره كالأيام البيض وما يندب كعرفة وعاشوراء وما لم يمه ولم يؤمر به لعينه وهو الباقي لا: يجب تتابع: صوم سنة أو شهر أو أيام: إذا نذرها على المشهور إلا أن ينوي التتابع فيلزمه كما في المدونة وهل يصيرها ذلك كالمعينة في عدم قضاء ما لا يصح صومه أم لا والثاني ظاهر قول المص وقضى ما لا يصح صومه في سنة وشهره ابن عرفة ونصه ولو نذر سنة مبهمة ففي وجوب اثني عشر شهراً غير رمضان مطلقاً أو إلا أن ينوي متابعتها فكمعينة قول المشهور واللخمي عن أشهب اهـ واحتج به عب لعدم لزوم التتابع لمن نواه وذلك خطأ وقيل يجب التتابع في السنة وغيرها وقيل فيهما وفي الشهر دون الأيام ذكرهما جب وإن نوى: صوم برمضان في سفر غيره: من تطوع أو نذر أو كفارة لم يُجز عن واحد منهما عند ابن القاسم وقال ابن عبد الحكم يجزئ عن ما نوى ذكره تت أو: نوى به قضاء: رمضان الخارج: لم يجزه عن واحد منهما عند ابن القاسم وأشهب وقيل يجزئ قضاء ولا كفارة عليه على القولين لأنه مسافر وأما إن نوى ذلك في الحضر فقيل لا يجزئ عن واحد ورجحه ابن الجلاب وابن رشد وقيل يجزئ قضاء وقيل يجزئ أداء وقال عبد الحق إنه الأصوب وعليه الإطعام عن الأول لتقريبه وعلى أنه لا يجزئ أداء فقيل عليه كفارة العمد عن كل



يوم قاله محمد وقال أشهب لا كفارة عليه لأنه صامه ولم يفطره قال أبو محمد وهو الصواب ذكره تت أو نواه: أي رمضان ونذرا : أو تطوعا أو كفارة لم يجر عن واحد منهما : في المسائل الثلاث وحذفه من الأولين لدلالة هذا عليه وليس لامرأة : أو أمة يحتاج لها زوج : أو سيد تطوع : بصوم بلا إذن : منه بخلاف قضاء رمضان والحق بالتطوع كل ما أوجبه على نفسها من نذر أو كفارة قاله ح وإن صامت بلا إذن فله أن يفطرها بالوطء لا بغيره وليس له ذلك إن إذن لها وأما العبد وأمة الخدمة فلهما التطوع بالصوم بلا إذن السيد إن لم يضر بخدمة أو خراج وليس له إفطارهما وإن أضر بهما فله إفطار من لم ياذن له.

فرع : لو أحرمت امرأة بصلاة فرض أو نفل تريد بذلك منع زوجها وقد دعاها لفراشها فقبل ليس له قطع صلاتها لأنها يسيرة وصوبه ابن ناجي وقيل له قطعها وضمها لنفسه لأن الوطء حقه فهي متعدية بمنعه وقيد الفرض بما إذا لم تكن في خناق من الوقت أي ضيق ذكر ذلك تت وبالله تعالى التوفيق .

باب : يذكر فيه حكم الاعتكاف وما له من ركن وشرط ومفسداته وءادبه وأعداره الطائفة وحكمها من بناء أو قضاء أو استئناف وهو لغة الإقامة وال لزوم لشيء خيرا كان كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ أو شرا كقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ وقيل اعتكف للخير وعكف للشر ذكره تت وشرعا إقامة بمسجد لعبادة مع قصد دوامها يوما وليلة وحكمة مشروعيته التشبه بالملائكة الكرام في استغراق الأوقات بالعبادة وحبس النفس عن شهواتها وكف اللسان عن ما لا ينبغي ذكره في ضيح الاعتكاف نافلة : هذا إجمال لأن النافلة ما يقابل الفرض من سنة ومستحب واستظهر في ضيح أنه مستحب وذكر تت عن ابن العربي أنه سنة وفي الكافي أنه سنة في العشر الأواخر من رمضان وفضيلة في غيرها اهـ وفي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله وهذا حجة لما في الكافي لأن السنة ما واطب عليه النبي عليه السلام وصحته : ثابتة لمسلم : فلا يصح اعتكاف كافر لأن الإيمان شرط في صحة كل عبادة فلا يصح من مجنون ولا من صبي لا يميز ويصح من رقيق وصبي مميز بمطلق صوم : فرضا كان أو نفلا فلا يصح من مفطر ولو لعذر خلافا لابن لبابة ولا يشترط كون صومه للاعتكاف ولو نذرا: أي ولو كان الاعتكاف منذورا فيصح فعله في رمضان وقال عبد الملك وسحنون إن ما نذر لابد له من صوم يخصه وبني في ضيح القولين على الخلاف في الصوم هل هو ركن في الاعتكاف فمن نذره ناذر لجميع أجزائه فلا يجرئ فيه صوم ليس له أو هو شرط فيصح في رمضان لأن ناذره إنما قصد الإتيان به لا بشرطه كما تصح صلاة نذرت بوضوء غيرها و: بمطلق مسجد : مباح للناس ولو غير جامع فلا يصح في غير مسجد خلافا لابن لبابة ولا في مساجد البيوت ولو لامرأة قال فيها وتعتكف المرأة في مسجد الجماعة ولا يعجبني أن تعتكف في مسجد بيتها إلا لمن فرضه الجمعة: أي من تلزمه الجمعة فخرج العبد والصبي والمرأة ومن بعد منزله من القرية أكثر من فرسخ فلهم أن يعتكفوا بأي مسجد أرادوه قال فيها ولا بأس أن يعتكف من لا تلزمه الجمعة في أي مسجد شاء و: الحال أنها تجب به: أي بالزمن الذي نوى اعتكافه نذرا كان أو غيره ف:

محل اعتكافه المسجد الجامع مما تصح فيه الجمعة : اختيارا فيشمل صحته وراحابه بخلاف ما لا تصح فيه إلا مع ضيق المسجد كرحبته وطرق متصلة إذ لا يشملها لفظ المسجد وفي الموطأ أنه لا يعتكف فوق ظهره ولا في المنار اهـ ولا تصح في بيت خطابته وقناديله إذ ليست معدة للجمعة وإلا: بأن اعتكف في غير الجامع من تلزمه الجمعة خرج : للجمعة وجوبا وبطل: اعتكافه على المشهور إلا أن يعذر بجهل كمن طرأ إسلامه كمرض أبويه: أو أحدهما فإنه يجب خروجه لعبادتها ويبطل اعتكافه لأن بر والديه أوجب منه وأيضا فإن برهما يفوت واعتكافه لا يفوت وإنما بطل اعتكافه لأن ذلك ليس من جنسه ولا من الأمور الضرورية التي لا ينفك عنها لا جنازتهما : إذا ماتا معا : فلا يخرج لها وإن خرج بطل اعتكافه كما في الموطأ وذلك لأنهما إن كانا حيين لزمه طلب مرضاتهما وتجنب ما يسخطهما وإذا ماتا لم يعلما بتخلفه فيسخطهما قاله الباقي واعترضه سند بأن من حقهما أن يعودهما إذا مرضا ويصلي عليهما إذا ماتا نقله ح وأما إن مات أحدهما والآخر حي فإنه يؤمر بالخروج لجنازته خشية عقوق الحي وغضبه عليه إذ يعتقد أنه يفعل ذلك به وكشهادة : على حق فلا يخرج لها وإن وجبت : عليه ولتود : الشهادة بالمسجد : الذي اعتكف فيه بأن يسمعها القاضي إذا أتاه أو تنقل: وإنما جاز نقلها عنه لعذره فصار كمریض تنقل شهادته ومثل الشهادة الدين فإنه يقضيه في المسجد ولا يخرج له وكردة : تشبيه في بطلان اعتكافه لأن الإسلام شرط فيه وإذا تاب استأنف وقول عب إنه لا يجب استئنافه لم يسلمه ب وكمبطل صومه : عمدا فإنه يبطل اعتكافه لبطلان شرطه وليس الحيض من هذا كما توهمت لأنه ليس باختيارها فهي كالمریض وهما إذا زال عذرهما بنيا على ما قدما إلا أن يتأخر رجوعهما للمسجد كما في المدونة وأما فطر لم يعتمد فلا يبطل اعتكافه إلا الوطء ومقدماته قال فيها فإن أفطر يوما ناسيا فليقضه وأصلا باعتكافه وإن أفطر عمدا أو جامع في ليل أو نهار ناسيا أو قبل أو باشر أو لمس فسد اعتكافه وابتدأه وظاهرها وإن لم يكن صومه فرضا وكسكركه ليلا : بحرام فإنه مبطل وسكركه نهارا أخرى ويشمله ما قبله وسكركه بغير حرام كالإغماء وسيأتي أنه لا يبطل وفي إلحاق الكبائر: التي لا تبطل الصوم كسرقة وغصب وقذف وغيبة وقتل نفس به أي بالسكرك كما لابن القصار وعدم إلحاقها كما للمغاربة تأويلان : وعلى الأول اقتصر عبد الحق وفي الكافي أن من أتى كبيرة في اعتكافه بشرب خمر أو غيره فسد و: صحته بعدم وطء: ولا تعذر الموطوءة بالإكراه إذ لا فرق في الوطء هنا بين سهوه وعمده ذكره عبد الحق والنائمة كغيرها ذكره ح عن الصقلي وقبلة شهوة: بخلاف قبلة لوداع ورحمة ولمس أو مباشرة : كذلك وظاهره كالمدونة وإن لم يجد لذة ولا قصدها وهو قول مطرف وقيدها أبو الحسن بأن يجدها أو يقصدها ذكره ح وذكر عن عياض أن تقبيله مكرها لغو إن لم يلتذ وفي الكافي أن من قبل أو باشر ولم ينزل فسد اعتكافه على الأصح وإن: حصل شيء مما ذكر لحائض : زمن خروجها ناسية : اعتكافها لأن حرمتها باقية عليها كما في الرسالة وغيرها وإن أذن لعبد: يحتاج لعمله أو لامرأة : له يحتاج لها في نذر: لا اعتكاف أو غيره كصوم أو حج فلا منع : له من وفائهما بما نذر أو إن لم يدخل فيه كما في ضيغ إلا في نذر مطلق فله منعها لأنه ليس على الفور كغيره: أي النذر فإن أذن في فعل دون نذر فلا يقطعه إن دخلا : فيه قال فيها ومن أذن لعبده أو امرأته في الاعتكاف فليس له قطعه عليهما إذا دخلا فيه اهـ

مفهومه أن له أن يرجع إن لم يدخل ومثله في ضيحه عن الزاهي و: إن اجتمع اعتكاف وعدة لامرأة أتمت ما سبق منه أو عدة: فإذا طرأ موجب عدة في الاعتكاف لم تخرج حتى تتم اعتكافها ثم تتم باقي العدة في بيتها قاله فيها وإن سبق موجب العدة فلا تعتكف حتى تتم العدة إلا أن تحرم: بحج أو عمرة وهي بعدة وإن بعدة موت فينفذ: إحرامها أي يمضي ويبطل: حقها في مسكن العدة وهي عاصية نقله في ضيحه عن ابن الحسن وأما المعتكفة فلا ينفذ إحرامها وتبقى معتكفة حتى يتم إذ لو خرجت إلى الحج لبطل اعتكافها لأنه لا يصح إلا في المسجد بخلاف العدة فلا يبطلها ذلك وإنما يبطل المبيت وقال ابن رشد إذا سبق الطلاق أو الموت الاعتكاف أو الإحرام لم يصح لها أن تعتكف ولا أن تحرم حتى تنقضي العدة لأنها قد لزمته وقوله لا يصح يعارض ما للمص إلا أن يحمل على معنى لا يجوز فيكون كقولها وإن سبق الطلاق الاعتكاف فلا تعتكف حتى تحل.

**فرع : لو خرجت المعتكفة لحيض فطلقت رجعت للمسجد إذا طهرت لتتم اعتكافها.**

**فرع آخر :** من نذرت اعتكاف شهر معين فطلقت قبله ثم استهل وهي في العدة تردد فيها ابن يونس هل تنتمها وتستمر في مسكنها فيسقط الاعتكاف أو تخرج له لأنه كان لازماً لها قبل العدة ثم ظهر له الثاني نقله ح ونقل عبد الحق عن غير واحد أنها تنتمها في بيتها وتصوم فيه ولا تقضي الاعتكاف وذكر ح أن ابن رشد صحح هذا القول وإن منع عبده نذراً : نذره بغير إذنه فعليه : وفاؤه إن أعتق : وليس للسيد أن يسقطه عنه بخلاف الدين قاله في ضيحه وظاهر المص ولو معنا مضى زمنه ويقضيه وهو ظاهر قولها وإن نذر عبد عكوف أيام فمنعه سيده كان ذلك عليه إن أعتق وقال سحنون فيها إن نذر اعتكاف أيام بأعيانها فمنعه السيد ثم أعتق بعد زوالها فلا قضاء عليه لها ولا يمنع مكاتب يسيره: أي الاعتكاف وهو ما لا ضرر فيه على سيده وإن كان كثيراً يشغله ويضر بسيده فله منعه إذ قد يعجز في اعتكافه فلا يقدر السيد أن يخرج منه قاله فيها ولو قل زمن اعتكافه فأخرجه الحاكم لحلول نجم أو عجزه فللسيد أن يمنعه من الاعتكاف ويبقى مطالباً به ولو اعتكف بإذنه لم يكن له إخراجها ولزم يوم إن نذر ليلة: أي اعتكافها إذ لا بد له من الصوم فيلزمه يوم معها ويدخل معتكفه عند غروب الشمس وإن دخله قبل الفجر لم يجزه على المشهور وكذا يلزم يوم وليلة من نذر اعتكاف يوم فيلزمه يوم تام وذلك ليلة ويوم وقال ابن يونس إنه يجزئه إن دخل فيه قبل الفجر نقله ح لا: يلزمه بعض يوم : إن نذره فلا شيء عليه إلا على قول اللخمي إن من نذر طاعة ناقصة كركعة لزمه إتمامها وينبغي أن يلزمه ذلك من غير صوم ويكون جوازاً نذره بلفظ العكوف كما يلزم عكوف نذره بلفظ الجوار و: لزم تتابعه في مطلقه : بأن لم يقيد بتتابع ولا تفريق وأما إن نوى شيئاً فعليه ما نوى قال فيها ومن نذر شهراً أو ثلاثين يوماً فلا يفرق ذلك وليعتكف ليلة ونهاراً اهـ وإنما لزمه تتابعه لأن العكوف عمله متصل بالليل والنهار فهو كالיום الواحد يلزمه بالدخول في أوله بخلاف من نذر صوماً أيام وإن نواه متتابعاً فلا يلزمه إلا اليوم الذي دخل فيه إذ ليس عمل الصوم متصلاً فإن الليل يفصله و: لزمه حيث لا نذر منويه حين دخوله: فيلزمه كله وهذا من ثمرة وجوب التتابع لأن ذلك يصيره كعبادة واحدة

ولا يلزمه بنية دون لفظ وشروع قال فإذا دخل ونوى وجب المنوى كمطلق الجوار: بكسر الجيم ومطلقه ما لم يُقَيَّد بليل ولا نهار فإنه كالاكتكاف في لزوم الصوم وغيره ذكره في ضيحه والجوار كالاكتكاف إلا من جاور نهاراً بمكة وانقلب ليلاً إلى أهله فلا صوم عليه فيه ولا يلزمه بدخوله ونيته حتى ينذره بلفظه اهـ وقد ذكر عبد الحق أن جواراً ينقلب فيه إلى أهله كالصوم لا يلزم تتابعه وما لا ينقلب فيه كالعكوف لا: يلزم النهار فقط : وينقلب لأهله ليلاً فـ: إنما يلزم باللفظ: فلا يلزم بدخوله ونيته حتى ينذره بلفظه كما مر عنها وذلك لأن جوار المسجد طاعة فيلزم من نذر باللفظ ولا يلزم فيه حينئذ صوم: إذ لا صوم في الجوار لأنه إنما نوى أن يذكر الله ولأن الصوم إنما يصح بنية وهي إنما تكون بالليل وكذلك إذا نوى لي إلى فقط فلا صوم فيها لأنه إنما يكون بالنهار ويجوز فيه ما يمنع في الاعتكاف من وطء وخروج لجنائز ونحوها وفي: لزوم يوم دخوله : له كان أولاً أو ثانياً أو غيرهما إن لم يكن إلا مجرد النية تاويلان : فتأولها ابن يونس على أنه إنما يلزمه ما دخل فيه دون ما بعده مما نوى وقال أبو عمران وتبعه ابن رشد لا يلزمه الجوار وإن دخل إذ لا صوم فيه لأنه إنما نوى أن يذكر الله والذكر يتبع فما ذكر يصح أن يكون عبادةً و: لزم إتيان ساحل: وهو شاطئ البحر لنادر صوم به : لرباط العدو وخص الصوم لأنه يمنع الحرس والجهاد بخلاف الاعتكاف فمن نذره بساحل فليعتكف بموضعه كما يأتي مطلقاً : كان أفضل من محله أم لا قال فيها ومن نذر صوماً بموضع يتقرب بإتيانه إلى الله لزمه ذلك فيه ولياته وإن كان من أهل مكة والمدينة و: لزم إتيان المساجد الثلاثة بها : مسجد مكة والمدينة وإيلياء لنادر عكوف بها : وأخرى صلاة أو صوم وإلا: بأن نذر ذلك بمسجد غيرها فـ: ليعتكف بموضعه: إلا أن يقرب منه جداً فقولان كما يأتي في باب النذر وفي الحديث "لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد" وكره أكله خارج المسجد : بأن يخرج منه للأكل بل ياكل فيه أو في رحابه ولا يطعم فوق ظهره قاله فيها وذكر خش أنه يجوز أكله فوق المنار واعتكاف غير مكفي: مؤنة نفقته قال فيها ولا يعتكف إلا من كان مكفياً حتى لا يخرج إلا لحاجة الإنسان فإن اعتكف غير مكفي جاز أن يخرج لشراء طعامه ولا يقف مع أحد يحدثه قال ابن القاسم ولا يمكث بعد قضاء حاجته شيئاً اهـ وذلك لأن عليه حرمة الاعتكاف كالراعى يخرج لغسل الدم وحرمة الصلاة عليه ودخوله منزله: لأنه مظنة التعويق وإن لغائط : وهذا محل الكراهة لأنه إن خرج لغائط بطل اعتكافه لأن المنزل لا يخلو من شغل كذا في ضيحه وقيد في العتبية بمنزل فيه أهله فإن كانوا في أعلاه دخل في أسفله ذكره تت وذكر أنه يجوز إتيان زوجة له في المسجد وأكله معها لأن المسجد وازع ولا وازع في المنزل و: كره اشتغال بعلم : تعلماً أو تعليماً ما لم يجب عينا وإنما كره هنا واستحب النفل وإن كان الاشتغال بالعلم في غير هذا أفضل لأنه يحصل بالصلاة من رياضة النفس المطلوبة في الاعتكاف ما لا يحصل بالعلم وكتابة : بتتوين أو إضافة لضمير المعتكف وإن: كتب مصحفاً : وبالغ عليه لدفع توهم أن كتبه كتالوته إن كثر: ما ذكر من علم وكتاب وإن قل لم يكره وتركه أفضل كما في المدونة و: كره فعل غير: أمور ثلاثة ذكر: وهو يشمل التسبيح والتلهيل والدعاء والفكر في آيات الله وصلاة : ومنها الطواف لمن بمسجد مكة وتلاوة : للقرآن فلا يفعل عند ابن القاسم من عمل البر غير هذه الثلاثة المذكورة كعبادة: لمريض ولو معه في المسجد و:

صلاة جنازة ولو لاصقت: بأن اتصلت الصفوف إليه خلافا لابن وهب فإنه جوز له جميع أعمال البر المختصة بالآخرة كدرس العلم وعيادة المرضى في محل معتكفه وصلاة على الجنازة إن انتهى إليه زحام الناس وكتب مصحف للثواب لا للتمول ذكره ضيـح بخلاف ما لا يختص بها كالحكم بين الناس والإصلاح بينهم وصعود لتأذين بمنار: وقيل يجوز وهو أحد قولـي مالك فيها والأول أرجح وذكر خش جواز أكله فوقه أو سطح: لمسجد فإنه يكره للموذن المعتكف أن يرقى على ظهر المسجد قاله فيها لأنه كالخروج من المسجد ويجوز تأذينه بصحن المسجد ذكره في ضيـح وترتيبه للإمامة: لأنه قد يشغله عن بعض شأنه ولا يعارضه قول الرسالة ولا باس أن يكون إمام المسجد اهـ لأنه يطلق لابس على ما غيره خير منه قاله تت وذكر ح أن ما للمص أحد قولـي سحنون والآخر الجواز وهو الذي في الرسالة وشهره ابن ناجي وكره للامام إخراجـه لحكومة: أي خصومة إن لم يلد به: أي في الاعتكاف قال فيها ولا ينبغي للحاكم إخراجـه حتى يتم اعتكافه إلا أن يتبين أنه إنما اعتكف لـددا فيرى فيه رأيه وجاز إقراء قرءان: لغيره كما في الجلاب واقتصر عليه في ضيـح وكذا ابن عرفة و ق و غ واقتصارهم عليه يؤذن بأنه المذهب قاله ب لكنه يخالف ما مر من حصر عمله على الثلاثة التي ذكرها المص وما في الطراز من أن المعتكف دخل على التزام ما شرع له المسجد كالصلاة و الذكر وتلاوة القرآن فليس له قطع ما التزمه بأمور الدنيا ولا بعبادة أخرى كالصلاة على الجنازة وتعليم القرآن وتعلمه وقال ح إنه يعبر أن ما في الجلاب خلاف المذهب وسلامه على من يمر به: من صحيح أو مريض قال فيها ولا يعود مريضا معه في المسجد إلا أن يصلي إلى جنبه فلا باس أن يسلم عليه اهـ وقال عب إنه يسأله عن حاله وحال عياله وتطيب بجميع أنواع الطيب وأن ينكح: بفتح الياء يتزوج وينكح: بضم الياء أي يزوج من في ولايته من امرأة أو ولد إذا كان ذلك كله بمجلسه: من غير انتقال ولا طول فإن انتقل لمحل في المسجد كره وإن خرج عنه بطل اعتكافه و: جاز أخذه إذا خرج لغسل جمعة: أو عيد أو جنابة احتلام أو لحر يصيبه كما في ضيـح لأنه من رفع الضرر ظفرا وشاربا: يريد أنه إذا خرج لشغل فله قص أظفاره وشاربه ونتف إبطه وحلق عانته ولا يفعل ذلك في المسجد وإن جمعه وألقاه خارجه قاله فيها وذكر ح أنه إذا احتاج إلى قص أظفاره وشاربه جاز له أن يخرج يده من المسجد ثم يقلمها ويدي رأسه لمن يأخذ من شعره ويصلحه بدليل ترجيل عائشة رأسه صلى الله عليه وسلم في حجرتها وهو بالمسجد وفي ضيـح أنه لا يخرج لـداواة علة بعينه ولياته من يعالجه وذكر ح أنه لا تجوز له الحجامة ولا الفصادة في المسجد وإن جمعه كما لا يجوز له بول ولا تغوط فإن اضطر إلى ذلك خرج ويكره له الاستياك في المسجد.

تنبية: إذا خرج لجنابة فهل يخرج بلا تيمم أو لا يمشي في المسجد حتى يتيمم قولان ذكرهما ح قال فإن تعذر الخروج تيمم لاستباحة اللبث وللصلاة و: جاز انتظار غسل ثوبه: إذا احتاج لغسله من جنابة مثلا وخرج لغسله أو تجفيفه: إذا لم يحد من ينوبه ولا ثوب له غيره ولذا ندب له أن يُعَدَّ غيره كما أفاده بقوله وندب إعداد ثوب: آخر وهو محل قوله ولا ينتظر غسل ثوبه ولا تجفيفه اهـ فلا يعترض به على المص إذ لم يتوارد على محل و: ندب لمن اعتكف أو آخر رمضان مكثه ليلة العيد: ليتصل اعتكافه بعبادة ليله وكان صلى الله عليه وسلم

يفعله والمشهور نذبه لا وجوبه خلافا لابن الماجشون وعلي قوله يبطل اعتكافه إن أخر أو فعل ما يضاده ولعل منشأ الخلاف اختلاف الأصوليين هل يحمل فعله على الوجوب أو الندب ولو كانت ليلة العيد في أثناء اعتكافه كخمس من رمضان وخمس من شوال فالمشهور أنه يخرج يوم الفطر إلى أهله لأنه لا يصوم فيه ثم يعود قبل الغروب من يومه وقال عبد الملك يقيم في المسجد يومه ولا يخرج إلى أهله ويكون يومه ذلك كلي إلى الاعتكاف وكذلك اختلف فيمن اعتكف في العشر الأواخر ثم مرض فخرج ثم صبح قبل الإفطار فإنه يرجع لمعتكفه ويبني وهل يثبت يوم العيد أو لا وهو المشهور وهما في المدونة و: ندب دخوله : في ابتداء عكوفه قبل الغروب : ليعتكف الليلة كلها وصح : اعتكافه إن دخل قبل الفجر : وإن دخل بعده لم يعتد بذلك اليوم و: ندب اعتكافه عشرة : من الأيام قال جب وأكملة عشرة وفي كراهة ما دونها قولان اهـ ولا تكره الزيادة عليها على الأصح وفي الرسالة أقل ما هو أحب إلينا من الاعتكاف عشرة أيام اهـ فمفاده أن ما فوقها مثلها وفي ضيحه عن الأبهري لا بأس أن يعتكف عشرة أيام وأقل وأكثر وندب اعتكافه بآخر المسجد : لأنه أخفى للعبادة وأبعد ممن يتشاغل بالحديث معه و: كونه بـرمضان : لأنه سيد الشهور وفيه أنزل القرآن مجملا إلى السماء الدنيا ثم أنزل بعد ذلك بحسب الوقائع وبالعشر الأواخر: منه لـ: طلب ليلة القدر الغالبة به : فقد ذكر ابن رشد الأصح أنها تدور في العشر الأواخر غالبا وفي كونها بالعام : كله أو بـرمضان خلاف : وذكر في المقدمات ثلاثة أقوال متفرعة أحدها أنها معينة لا تنتقل ولم تعرف ليجاهد في طلبها ويكثر بذلك فعل الخير وهل هي في العام كله أو في رمضان والثاني أنها معينة معروفة وهل هي ليلة إحدى وعشرين كما في حديث ابن سعيد أو ليلة ثلاث وعشرين كما في حديث عبد الله بن قيس الجهني أو ليلة سبع وعشرين كما في حديث أبي وحديث معاوية والثالث أنها لم تعين وتنتقل في الأعوام ولم تختص بالعشر الأواخر والغالب أن تكون في العشر الأوسط والعشر الأواخر والغالب من ذلك أن تكون في العشرة الأخيرة و إلى هذا ذهب مالك رحمه الله والشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم وانتقلت : على كلا القولين فلا تختص بليلة فعلى الأول تكون ليلة إحدى وعشرين من رجب مثلا وفي عام ليلة إحدى وعشرين من رمضان وعلى الثاني تنتقل في رمضان فقد تكون في عام ليلة إحدى وعشرين منه وفي آخر ليلة خمس وعشرين وفي آخر ليلة تسع وعشرين وذكر تت أن ابن عباس روى أنها ليلة سبع وعشرين وعد من سورتها كلمة كلمة فكانت السابعة والعشرون قوله: ﴿هي﴾ وكما لها ﴿حتى مطلع الفجر﴾ وذكر بـعن الثعالبي أنه أطبق عمل أهل زمانه على أنها ليلة سبع وعشرين وهو حديث أبي بن كعب أخرجه مسلم وفيه أن أمارتها أن تطلع الشمس في صبيحة يومها بيضاء لا شعاع عليها والمراد: عند مالك ومن وافقه بكسابعة : في قوله عليه السلام "التمسوها في العشر الأواخر في التاسعة والسابعة والخامسة" ما بقي: من الشهر أي لتسع بقين أو سبع أو خمس فيعد من آخر الشهر فالتاسعة ليلة الثاني والعشرين وكذا في السابعة والخامسة لما في مسلم عن أبي سعيد الخدري أنه قال إذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها هي التاسعة ونحوه للبخاري عن ابن عباس وهذا مبني على كمال الشهر وقول مالك في المدونة أرى والله أعلم أن التاسعة ليلة إحدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين إلخ إنما يأتي على أن الشهر ناقص وكأنه اعتبر المحقق وألغى المشكوك قاله في ضيحه



وعلى هذا تلتبس في جميع العشر لأن إحدى وعشرين إنما تكون تاسعة بناء على نقصان الشهر وعلى كماله تكون التاسعة ليلة اثنين وعشرين وكذا القول في السابعة والخامسة وذكر تت عن ابن العربي أنها في النصف الأخير بشرط أن تكون ليلة جمعة وترا فإن استهل رمضان بليلة اثنين فليلة تسعة عشر أو بالثلاثاء فليلة خمس وعشرين أو بالأربعاء فليلة سبع عشرة أو بالخميس فليلة ثلاث وعشرين أو بالجمعة فليلة تسع وعشرين أو بالسبت فليلة إحدى وعشرين أو بالأحد فليلة سبع وعشرين وبني: على ما مضى في عكوفه بزوال إغماء أو جنون : طرأ في اعتكافه ك: ما يبني إن منع : من الصوم لـ: أجل مرض أو حيض أو عيد : تخلل اعتكافه ولو قال وبني بزوال عذر لكان أخصر لكن النص على الأعذار أولى وخرج : لهذه الأعذار اتفاقا في الحيض وعلى المشهور في المرض والعيد وعليه حرمة: أي حرمة الاعتكاف فلا يفعل ما يفسده ولا ينقص في العتبية أن من خرجت لحيض لها أن تصنع ما أرادت إلا لذة الرجال قال سحنون لا أعرف هذا بل تكون في بيتها في حرمة الاعتكاف نقله في صحيح وإن أخره: أي البناء في كل ما ذكر بطل : اعتكافه فقد ذكر جب أنه إن صح المريض وطهرت الحائض رجعا تلك الساعة إلى معتكفهما وإلا ابتداء ونحوه في المدونة إلا: أن يؤخره لزوال ليلة العيد أو يومه: فلا يبطل فمن اعتكف أواخر رمضان فمرض ثم صح قبل الفطر فرجع لمعتكفه ثم غشيه العيد فالمشهور أنه يخرج إلى بيته لأنه يوم لا يصح اعتكافه ولا يصام وروى ابن نافع أنه يخرج للعيد ثم يعود إلى معتكفه قال في الكافي و إلى هذا ذهب عبد الملك واختاره سحنون اهـ وقد مر أن القولين في المدونة وإن اشترط : المعتكف سقوط القضاء: لما فات من اعتكافه بعذر لم يفده : ذلك الشرط ويصح اعتكافه وقيل يبطل ذكره ح وقوله لم يفده مفيد لحكم الشرط ابتداء وهو نفي الجواز وحكمه إن وقع وهو البطلان فهو واف بما في التهذيب عن مالك وابن شهاب خلافا لتت ونصها قال مالك وليس لأحد أن يشترط في الاعتكاف ما يغير سنته قال ابن شهاب وإن شرط أن يطلع إلى قريته اليوم واليومين فشرطه باطل اهـ وفيها أنه إن شهد جنازة أو عاد مريضا وجب عليه الابتداء ولا ينفعه إن شرط ذلك عند دخوله وفي الكافي أنه إن فعل لم ينفعه شرطه عند مالك ولزمه الاعتكاف على سنته اهـ وبالله تعالى التوفيق .

باب: في الحج وهو لغة القصد مرة بعد أخرى وسمي الحاج حاجا لأنه يأتي البيت أول قدومه فيطوف به قبل يوم عرفة ثم يعود إليه بعده لطواف الإفاضة ثم ينصرف إلى منى ثم يعود إليه ثلاثة لطواف الصدور فلتكرر العود قيل له حاج والعمرة الزيارة فمعنى أعتمر البيت زاره وقصده وفرائض الحج أربع الإحرام أي النية والطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة وزاد ابن الماجشون الوقوف بالمشعر الحرام لقوله تعالى: ﴿واذكروا الله عند المشعر الحرام﴾ وزاده ابن رشد بتقديم النبي عليه السلام ضعفة النساء والنسبانيان من المزدلفة إلى منى فرض الحج: عينا كما فرضت الصلاة والزكاة والصوم قال تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾ وفرض عام تسع بعد غزوة تبوك وسنت العمرة: تأكيدا وهي أكد من الوتر قاله في الكافي مرة راجع للحج والعمرة والحج بعد المرة الأولى ينبغي أن يقصد به إقامة الموسم ليقع فرض

كفاية فإن لم يقصدها وقع مندوبا قاله عب وقيل لا يقع مندوبا لأن زيارة الكعبة كل سنة فرض كفاية وهو يلزم بالشروع و في فوريته: أي وجوب فعله أول عام قدر عليه وبه قال أبو حنيفة نقله ابن جزي فيعصي إن أخره وإن ظن السلامة ثم إن فعله بعد ذلك فهو أداء وقيل قضاء وتراخيه: فلا يجب فوراً وبه قال الشافعي وفي الكافي أنه الصحيح ورجحه ابن رشد واحتج له بأنه فرض سنة تسع فأقامه أبو بكر للناس في ذلك العام ولم يحج النبي عليه السلام إلى سنة عشر لخوف فواته: أي إلى خوف فواته فوراً في وقت يغلب على الظن فواته بتأخيره عنه وقيل يتعين بستين سنة وعليه ابن جزي وخوفه يختلف بحسب القوة والضعف وأمن الطريق وخوفه ووجود المال وعدمه **خلاف:** وقال عب أن الراجح الأول و أنه يتفق عليه إذا فسد حجه فرضاً كان أو نفلاً لما يأتي عند قوله ووجب إتمام المفسد وصحتهما: أي الحج والعمرة مشروطة بالإسلام: سواء قلنا أنه شرط وجوب أو لا فإنه اختلف فيه هل هو شرط وجوب أو صحة على الخلاف في خطاب الكفار بالفروع قال ابن جزي ولا يشترط في صحته إلا الإسلام إذ يصح للولي أن يحرم عن الصبي وعن المجنون فيحرم ولو عن رضيع: والمراد من يلي أمره بإيصاء أو غيره وخصه بالذكر للخلاف فيه وإلا فمثله من لا يميز وإحرامه عنه مندوب لا واجب لأن الصبي يجوز دخوله الإحرام بلا إحرام والمراد بإحرامه أن يجرده و ينوي إدخاله في الإحرام لا حقيقة الإحرام لأنه إنما ينعقد بنية مع قول أو فعل يتعلقان به كما يأتي وجرّد: الصبي وجوباً من مخطط الثياب ووجه الأنثى وكفيها ككبيرة قرب الحرم: وهو ظرف ليحرم وجرّد لا قبل ذلك لخوف المشقة وحصول الضرر و: **عن مطبق:** وهو من لا يفيق بحال فينوي به وليه إدخاله في الإحرام أو يؤخر إحرامه وتجريده إلى قرب الحرم ولو أفاق بعد إحرام وليه عنه فالظاهر عند عجز أنه يلزمه وليس له رفضه وتجديد إحرام وأما من يفيق أحياناً فينتظر ولا ينعقد عليه إحرام غيره ولا يجزئه ذلك عن الفرض لأنه حال إدخاله لم يجب عليه الحج ولو أفاق بعد إدخاله فهل يلزمه أوله رفضه ويجدد إحرامه بالفرض ويعمل بما نواه تردد فيه عب وذكر خش أن المعتبر ما أحرم به هو لا: يصح إحرام ولي عن مغمى: عليه قبل وقت الإحرام ولو خيف فوات الحج لأنه يرجى زوال عذره بالقرب بخلاف المطبق فإن لم يفيق المغمى علي إلا بعد زمن الحج فلا شيء عليه وإن أفاق في زمن يدرك فيه الوقوف أحرم وأدركه ولا هدي عليه في عدم رجوعه إلى الميقات و سيأتي حكم من أغمى عليه بعد إحرامه و: يحرم المميز: حراً أو عبداً بإذنه: أي الولي ولا يحلله إن أحرم بإذنه ويتجرّد قرب الحرم إن لم يناهز البلوغ فإن ناهزه فمن الميقات وإلا: بأن أحرم بغير إذن وليه فله تحليله: بحسب ما يراه مصلحة بالنية والحلاق معاً لأن الحج لا يرتفع بالنية ولا قضاء: عليه إذا حلّه وليه ثم بلغ ومثله فيما ذكر كله بالغ سفيه أحرم بلا إذن وليه بخلاف العبد: البالغ فإنه يلزمه قضاء ما حلّه منه سيده إذا عتق أو أذن له سيده ومثله زوجة أحرمت بتطوع بغير إذن زوجها فله تحليلها ويلزمها القضاء كما يأتي وإنما وجب عليها القضاء دون السفيه لأن الحجر عليه لحقه وحجر العبد والمرأة لحق غيرهما فإذا زال وجب القضاء ومن أذن لمحجوره فله منعه قبل إحرامه إلا السيد ذكره عب عن الشامل وهو خلاف ما للمص آخر الباب من أنه لا يجوز له منعه إن دخل وأمره: أي أمر الولي وجوباً محجوره الذي يقبل الأمر مقدوره: أي ما يقدر عليه من أفعال الحج وأقواله ويلقنه التلبية ويأمره بالطهارة لأنها شرط في

حقه كالكبير قاله ح و إلا: بأن عجزا ولا يميز نائب عنه إن قبلها: أي النيابة كطواف: وسعي وفي هذا نظر لأن النيابة أن يفعل النائب وحده والطواف والسعي هنا ليسا كذلك إذ لا بد أن يطوف به ويسعى به محمولا ويقف به بعرفة فحقه أن يمثل بالرمي والذبح لا: إن لم يقبلها كتلبية وركوع: لإحرام أو طواف لأنه عمل بدني لا يقبل النيابة فيسقط و سيااتي أن من طاف بصبي أو مجنون و نوى به عن نفسه و من معه لم يجزه عنهما ومثله الرمي بخلاف السعي لأنه أخف من الطواف لما في المدونة وإذا أراد أحد هذه الأفعال عن نفسه ثم عن صبي وجب تقديم ما لنفسه قاله فيها وأحضرهم: الولي وضمير الجمع للرضيع والمطبق والمميز **المواقف:** عرفة والمشعر ومنى لأنه يقف فيها إثر رمي الجمرة الأولى والثانية والموقف حقيقة عرفة ففي كلامه تغليب فلو عبر بالمشاهد كان أولى أي يطلب من الولي أن يحضرهم المشاهد التي يطلب حضورها وجوبا وندبا في غيرها وزيادة النفقة: أي ما يحتاجه المحجور من طعام ولباس وكراء حمل عليه فيكون في حالة إن خيف: عليه ضيعة: إن لم يسافر معه ولا كافل له سوى من سافر وإلا: يخف عليه بتركه وسافر به فوليه: أي كان هو الغارم لما زادت به نفقته في سفره على نفقته في مقامه كجزاء صيد: صاده الصبي محرما في غير الحرم فإنه على الولي خاف عليه بتركه ضيعة أولا على الأصح وإما ما صاده في الحرم فله حكم زيادة النفقة فيفصل فيه بين الخوف عليه وعدمه إذ لا تأثير للإحرام فيه ذكره عج عن ح وفدية: وجبت عليه لطيب أو لبس مخيط ونحو ذلك فإنها على الولي خاف عليه ضيعة أو لم يخفها لإدخاله إياه في الإحرام بلا ضرورة: وهذا لا مفهوم له لأن المذهب إنها على الولي ولو لضرورة لأنه المدخل له في الإحرام وشرط وجوبه: أي الحج كوقوعه فرضا: فإنه يشترط فيه أمران حرية وتكليف: أي بلوغ وعقل وقت إحرامه فمن كان عبدا أو غير مكلف وقته لم يجب عليه ولم يقع فرضا ولو عتق أو بلغ أو أفاق مطبق بعد ذلك قبل الوقوف وقول عج أن وقت إحرامه ظرف لوقوعه فرضا لا لوجوبه غفلة لأنه قد يجب قبل وقت إحرامه ثم يطرأ ما يسقطه كجنون أو مرض قبل وقته بلا نية نفل هذا في حال إحرامه بأن نوى به الفرض أو مطلق الحج لأنه ينصرف للفرض كما يأتي فإن نوى نفلا وقع نفلا لا فرضا **ووجب:** الحج باستطاعة: فهي شرط في وجوبه لا في وقوعه فرضا لأن من لا يستطيع إن تكلفه وقع فرضا فالشروط ثلاثة أقسام شرط صحة فقط وهو الإسلام كما قدمه وشرط وجوب ووقوعه فرضا وهو الحرية والتكليف وشرط وجوب فقط وهو الاستطاعة وبينها بقوله بإمكان الوصول: إمكانا عاديا بلا مشقة عظمت: بالنسبة للشخص فقد يجد الزاد والراحلة ولا يقدر على السفر وقد يقدر آخر على مشيه راجلا فمن قدر على الوصول إلى مكة راجلا بغير مشقة تلحقه أو راكبا فقد وجب عليه الحج و ما روي عنه عليه السلام "من أن الإستطاعة الزاد و الراحلة" فمعناه فيمن بعدت داره ولم يقدر على المشي إلا بتعب ومشقة.

**فرع:** لو قدر على الوصول بما خرج عن العادة كطيران فالظاهر أنه لا يجب عليه وإن فعله فالظاهر عند ح أنه يجزئه وبه جزم س وأمن على نفس: من سبع وعدو يقتله أو يأسره و: على مال: من محارب وأما سارق فلا يسقط به الحج لأنه يندفع بالحراسة إلا: أن يكون خوفه على المال لأخذ ظالم ما قل: من المال بأن لم يجحف بربه ويحتمل أن يريد ما قل في نفسه وأما إن كثر فإنه يسقط الحج وإن لم

يجحف كما للخي انظر ح لا ينكت: أي لا يرجع لظلمه بأن علم ذلك منه عادة أو قال هذا القدر يكفي فإني علم أنه ينكت أو جهل حاله سقط الحج على الأظهر راجع للاستثناء لعدم سقوط الحج بأخذ ما قل وخرج بالظالم أخذ الدال على الطريق أجره وهو على عدد الرؤوس دون الأمتعة إلا لشرط أو عرف وأخذ الجند أجره على حفظ المارين إلا أن يجحف ولو: امكن بلا زاد ولا راحلة لذي صنعة تقوم به: أي بمؤنه ولا تزرى به وظن عدم كسادها و قدر على المشي: تحقيقا أو ظنا وظاهره كغيره ولو لم يكن المشي معتادا له وشرط القاضي والباقي اعتياده ذكره عب كأعمى: يحج بقائه: ولو بأجرة لا تجحف بماله وإلا بأن عدم زادا و راحلة وما يقوم مقامهما من صنعة أو قوة اعتبر: في السقوط المعجوز عنه منهما: فأيهما عجز عنه لم يجب عليه الحج وكذا إن وجدتهما ولم يقدر على السفر كما في المقدمات ولم يشترط المص وجود الماء في كل منهل معتاد فيه غالبا واشترطه بعضهم قال ابن عرفة ولهذا لم يحج أكثر شيوخنا لتعذر الماء غالبا في بعض المناهل ذكره عب تنبيه ذكر عج أن الطرطوشي بضم الطاءين أفتى بحرمة الحج على أهل المغرب وذكر عن زروق أنه لا حج عليهم لعدم الاستطاعة وعن المراعي أنه أجمع المحققون ممن حج من علماء المغرب ومصر أن السفر إليه في هذا الزمن لا يجوز لما فيه من تضييع الصلوات والتغريب بالنفوس والأموال و إن: كان إمكان الوصول بثمن: عبد ولد زنى أو بما يباع على المفلس: فإن من لا ناض له وله عروض لزمه أن يبيع منها في الحج ما يباع عليه منها في الدين ذكره ابن رشد أو بافتقاره أو ترك ولده للصدقة: إن باع ماله في الحج كما قال ابن القاسم فيمن له قربة ليس له غيرها أنه يبيعها في حجة الإسلام ويترك ولده في الصدقة ذكره ابن رشد إن لم يخش: على ولده هلاكاً: بأن لم يكن ثم من يتصدق عليهم ويفهم مما ذكر أن من له زوجة وليس معه إلا نفقتها وإن حج بذلك طلقت نفسها أنه يحج به وكذا إن كان عزبا وعنده ما يحج به أو يتزوج به فإنه يحج به ما لم يخش العنت ابن رشد ويأثم إن تزوج ولا يفسخ اهـ وهذا كله مبني على وجوب الحج فورا قاله تت لا: يجب عليه الحج بدین: يلتزمه وليس عنده ما يقضيه به ولو لولده كما في ح عن سند أو عطية: بلا سؤال بأن يعطى إذا أراد الحج وإلا لم يعط فلا يلزمه الحج و أما إن أعطى وقبل الهبة فإنه يلزمه ومحل ذلك إن لم يكن المعطي ولده وإلا لزمه قبولها وقيل لا يلزمه ذكرهما ح أو سؤال مطلقا: سواء اعتاده أولا والذي لابن عرفة أن قدرة سائل بالحضر على سؤال كفاية بالسفر استطاعة اهـ وأما غير سائل بحضر وغير قادر على سؤال كفاية بالسفر فلا يجب عليه اتفاقا واعتبر: مع إمكان الوصول وجود ما يرد به: في رجوعه إلى أقرب بلد يمكن أن يعيش فيه بلا حرفة تزرى به إن خشي ضياعا: في بقائه بمكة والبحر: في حق من كان في طريقه كالبر: فيجب ركوبه عليه إن قدر ولا محيد عنه و إلا جاز إلا أن يغلب عطبه: في نفس أو مال ويعتبر في ذلك قول أهل الخبرة به فالأمن في البحر أن لا يغلب عطبه لا نفي العطب أو يضيع ركن صلاة: أو شرطها من استبراء أو نجس أو عورة أو خروج عن وقت أو قبلة لكميد: أي دوحة أو ضيق بحيث لا يجد محل سجود وذكر ابن جزى أنه لا يركب البحر من يعلم أنه يعطل الصلاة بالميد أو لا يجد موضعا للسجود للضيق إلا على ظهر أخيه اهـ ويقضي العالم بالميد وما خرج وقته في غيبة عقله لإدخال ذلك على نفسه كالسكران ولا يقضي غير عالم به لأنه معذور والمرأة: ولو غير متجالة ومثلها

الخنثى كالرجل إلا في بعد مشي: فيكره لها ذلك بخلاف القريب وذلك بحسب الأحوال فنساء البادية لسن كنساء الحضر قاله ح وقيل البعيد مسافة القصر والقريب ما دونها و: إلا في ركوب بحر: فيكره لها إلا أن تختص بمكان: في السفينة فيجب عليها الحج إن قدرت وكذا لو اتسع المركب بحيث لا تخالط الرجال عند حاجة الإنسان وزيادة محرم: منها على ما مر من الاستطاعة ولا يشترط بلوغه بل يكفي تمييزه وهل عبدها كمحرمها أو إن كان وغدا قولان ومن المحرم ربيبها وكره مالك سفرها معه وهل لفساد الزمان أو لما بينهما من العداوة كما في ضيحه أو زوج: لها ولو أبى هو والمحرم أن يخرجها معها إلا بأجرة لزمتها إن قدرت عليها فلا تخرج مع رفقة إلا أن يطلبها ما لا تقدر عليه أو يمتنع بكل وجه كرفقة أمّنت: فإنها تخرج معها بفرض: إن عدم الزوج والمحرم أو عجزا أو امتنعا ويشترط كونها مأمونة ومثل الحج سفر وجب عليها كمن أسلمت بدار الحرب فإنها تخرج منها مع رفقة فإن لم تجدها وفي بقائها ضرر كخروجها خيرت إن تساوى الضرران وإلا ارتكب أخفهما وفي الاكتفاء: في الرفقة بنساء: فقط أو رجال: فقط أو: إنما يكتفي بالمجموع تردد: صوابه تأويلان وصح الحج فرضا أو نفلا بالمال الحرام خلافا لأحمد بن حنبل وعصى في سفره: فلا يثاب كثواب من حج بحلال وفضل حج: لو تطوعا على غزو: لم يجب إلا: أن يجب الغزو لخوف: من عدو أو لتعيين الإمام فيقدم على حج التطوع وكذا على الفرض إن قيل بالتراخي ولم يخف فوته وكذا يفضل حج التطوع على صدقة تطوع إلا لمجاعة والصدقة أفضل من العتق إن ساوته قدرا وإلا فهو أفضل منها ذكره خع وركوب: في الحج فإنه أفضل من المشي لفعله عليه السلام له ولما فيه من كثرة المؤنة ولأنه أقرب للشكر في المناسك حتى في عرفة ورمي جمرة العقبة كما يأتي ومن استثناهما فقد وهم ولا يرد على فضل الركوب حديث ابن عباس أن للحاج الراكب بكل خطوة تخطوها راحلته سبعين حسنة وللماشي بكل خطوة يخطوها سبعين مائة لأن ذلك مزية وهي لا تقتضي الأفضلية ذكره خع ووجهه أنه قد يكون في المفضول ما ليس في الفاضل ومقتب: بضم الميم اسم مفعول من اقتب أو قتب مشددا وهو ما جعل له قتب بفتح القاف والتاء لأنه عليه السلام حج راكبا عليه والقتب رحل صغير على قدر السنام قاله شس ونحوه في القاموس وتطوع وليه: أي الميت عنه: وكذا عن الحي بغيره: أي بغير الحج كصدقة ودعاء وعتق لقبول هذه للنيابة ولأنها تصل للميت بلا خلاف بخلاف ما لا يقبل النيابة كصوم وصلاة وقراءة على المذهب ويكره تطوعه عنه بالحج كما يأتي و: فضلت إجارة وضمان: وهي ما تعلقت بذمة الأجير أو بعينه بقدر معين على وجه اللزوم على إجارة بلاغ بقسميه أي بلاغ جعل بأن يجاعله على إتمامه وبلاغ ثمن وهو إعطاء ما ينفقه بداء وعودا بالعرف كما يأتي ومعنى فضل المضمونة أنها أحوط للمستأجر لوجوب محاسبة الأجير فيها إن لم تتم لا أنها أكثر ثوابا إذ كل منهما لا ثواب فيه لأنه مكروه فالمضمونة: في الحج كغيره: أي في اللزوم وفي كون الفضل والنقصان عليه وفي الصفة وهي العقد على مال معلوم يملكه بالعقد وفي منع شرط تعجيل الأجرة إذا تعلقت بمعين ولم يشرع وجوازه إذا تعلقت بالذمة ولو لم يشرع<sup>23</sup> وتعينت: المضمونة على الوصي في الإطلاق: من الموصي بالحج بأن قال حجوا عني ولم يعين صفة فلا يستأجر له بالبلاغ لأنه تغرير بالمال

<sup>23</sup> - الصواب زيادة (خلاف) ولم توجد في الصغير وإنما أخذت من الكبير في الإجارة.

كميقات إقليم الميت فإنه يتعين إذا لم يعين ميقاتا سواء وقعت الإجارة أو الوصية به أو بغيره كما يفيدته تت وق وقال ح إنها إن وقعت في غيره أحرم من ميقات المستأجر الحي وله: أي الأجير في المضمونة من الأجرة بالحساب: فيما سار إن مات: في أثناء سفره وأبى وارثه من الإتمام فيعطى بقدر ما سار بحسب الصعوبة والسهولة لا بقدر المسافة إذ يساوي ربعها نصف الكراء لصعوبة ولو: مات بمكة: خلافا لقول ابن حبيب إنه إن مات بها فله جميع الأجرة وأما في البلاغ فله بقدر ما أنفق ولا شيء له في الجعالة أو صد: عن حجه بمرض أو عدو فان ذلك كالموت إلا أن له البقاء كما أفاده والبقاء: على عقد الإجارة إن لم يعين له عام لقابل: فيخير دون مستأجره فإن لم يخش فوات الحج ولم يشق صبره تعين البقاء إلا أن يتراضيا على الفسخ وإذا مات الأول أو صد ولم يبق لقابل استؤجر: إن أريد تتميم الأول من الانتهاء: في إجارة الضمان والبلاغ حيث أمكن فعل الحج ولو في ثاني عام لا إن كان معينا ولم تمكن إعادته في عامه فلو عين العام ومات أو صد بعد الوقوف فسخت الإجارة فيما بقي ورد حصته ولا يجوز: في المضمونة اشتراط كهدي تمتع عليه: أي على من لا يلزمه من مستأجر أو أجير وصح: عقد الإجارة إن لم يعين العام: الذي يحج فيه فإن عين لم يصح للغرر خلافا لابن القصار إذا لم يعين تعين: العام الأول: فإن لم يحج فيه أثم إن تعدد تأخيرته ولزمه في قابل و: فضل عام معين على عام: مطلق بمعنى أنه أحوط من المطلق إذ يحتمل موت الأجير وينفذ المال بيده ولا تركة له و: فضلت على الجعالة: يعني أن الإجارة أحوط لا أنها أكثر ثوابا إذ لا ثواب لهما كما مر وحج: الأجير في ضمان أو بلاغ وجوبا على ما فهم: من حال الحصن من ركوب محمل ومقرب وحمال وغيرها وإن لم يفهم شيء ركب ما كان يركب المستأجر ذكره عج وجنى الأجير أي أثم إن وفى دينه: بالأجرة أو تصدق بها ومشى: ولم يعلم ذلك حتى مشى فإن علم قبل مشيه فلا جناية إذ يؤخذ المال ممن أعطيه وقول بهرام والحكم أنه يمشي فيه نظرا لأنه إن عين العام ومات انفسخ العقد ورجع عليه بما أخذه ولو حج بعد ذلك ماشيا وإن لم يعين لزمه أن يحج كما فهم الميت من ركوب مقرب أو غيره ولا يكفي مشيه فإن لم يحج كذلك رجع عليه بما أخذه ورد لأهل الميت والبلاغ إعطاء ما ينفقه بدعا وعودا: أي ذهابا وإيابا بالعرف: أي بالنسبة لنفقة مثله مما لا بد له منه وثياب ووطاء ولحاف وشبه ذلك وظاهره أنه يراعى ذلك ابتداء وقال ح أن ذلك بعد الوقوع وأما أولا فينبغي أن يبين له النفقة وفي الكافي أن البلاغ دفع مال لمن ينفق في الحج عن الميت فإن فضل شيء رد لمستأجره وإن عجز المال فعلى مستأجره إتمام نفقته وكذا لو ضاع بعد إحرامه وإن ضاع قبله رجع و: رجع بما أنفق في هدي وفدية لم يتعمد موجبهما: بأن فعله نسيانا أو لعذر كإكراء ويصدق في ذلك حتى يثبت تعمده ومحل القيد حيث لم يشترط الرجوع بما يصرفه فيهما فإن اشترطه رجع به وإن تعمد موجبهما ورجع: بضم أوله عليه: أي على الأجير بالسرف: فيما ينفقه من الأجرة التي أخذ وهو ما لا يليق بحاله كعمله وليمة وأحرى إن اشترى لنفسه هدية واستمر: أجير البلاغ على حجه إن فرغ: ما أخذه قبل إحرامه أو بعده في عام معين أو غيره ويرجع بما أنفقه في تمام حجه على مستأجره لأنه مفطر إذا ترك إجارة الضمان لا على الموصي إلا أن يوصي بالبلاغ ففي بقية ثلثه أو أحرم ومرض: فإنه يستمر ولو طال مرضه فإن مرض قبل إحرامه حتى فاتته الحج رجع وله النفقة في إقامته مريضا ورجوعه لا في



ذهابه إن لم يرجع ومثل مرضه صد عدوله وحطاه في العدد بعد إحرامه وفاته الحج وإنما يستمر في الأمور الثلاثة إن لم يكن العام معينا فإن عين انفسخت الإجارة وسقطت أجرته عن مستأجره وإن ضاعت: الأجرة وعلم ذلك قبله: أي الأجرة، رجع: إن أمكنه ذلك ولو كان في بقية الثلث بدلها خلافا لأشهب فإن استمر على حجه فلا نفقة له من محل عمله بضياعه إلى عوده إليه ويصدق في الضياع بيمين سواء ظهر في محله أو بعد رجوعه وليس على الورثة أن يحجوا غيره بفضل الثلث إلا أن يوصي الميت بالبلاغ وإلا: بأن ضاعت بعد إحرامه أو لم يعلم حتى أحرم ولم يمكنه الرجوع فنفقته على أجره: بالمد أي مستأجره ويتمادي على حجة إلا أن يوصي: الميت بالبلاغ: وقد ضاع المال ففي بقية ثلثه ولو قسم: بأن لم تبق بقية فعلى العاقد إلا أن يقول في العقد هذا جميع ما أوصى به الميت ليس لك غيره فهذه أجرة معلومة فإن قال له إن فضل شيء ترده وإن زاد شيء لم ترجع به فإن علم أن المال لا يكفي فهو متبرع بما زاد وإن اشكل فغرر يسير يغتفر مثله فلا يرجع أحدهما على الآخر بشيء وأجزأ: حج الأجير بمعنى أنه يبرأ مما التزمه ولا يسقط فرض في حج عنه إن قدم على عام الشرط: لأنه كدين قدم قبل أجله غيره ولو كان للموصي غرض في عام الشرط ككون وقوف عرفة فيه بالجمعة وهل يجوز التقديم أو يكره احتمالان وأما إن أخره عنه فلا يجزئ كما يأتي أو ترك الزيارة: للنبي عليه السلام مع شرطها أو اعتيادها فيجزئ الحج ورجع: عليه بقسطها: أي منابها من الأجرة تركها لعذر أو لا وقيد في ضيحه بما إذا تركها لعذر أو خالف: الأجير إفرادا: للحج عن العمرة اشترطه الورثة لغيره: بأن تمتع أو قرن بين الحج والعمرة في إحرامه إن لم يشترطه: أي الإفراد الميت في وصيته وإلا: بأن اشترطه ولو حكما بأن تعين في الإطلاق فلا: يجزئه غيره ونفسخ الإجارة إن خالف لقران مطلقا أو ل تمتع والعام معين وإلا لم تفسخ ذكره عج وصرح المص بمفهوم الشرط ليشبهه به قوله كـ: مخالفة تمتع: مشترط فابدله بقران: فإنه لا يجزئه وإن كان القران أفضل لأن الأجرة متعلقة بالمشترط ولو مفضولا فلذا استؤجر على عمرة فأبدلها بحج لم يجز مع أنه أفضل منها بلا خلاف كعكسه: بأن خالف قرانا اشترط وأبدله بتمتع أولهما: أي تمتع وقران فأبدل ما اشترط منهما بأفراد: ولا فرق في هذه الأربع بين كون المتشترط أفضل أو غيره أو خاف: ميقاتا شرط: ولو حكما كميات ميت أطلق فإنه يتعين ولو خاف المتشترط كميات الميت حيث اشترط غيره لم تجزه المخافة وكذا إن جاوز المتشترط ثم أحرم بعده وأما إحرامه قبله فيجزئه لأنه يمر عليه و: إذا لم يجز ما خالف به فيما ذكر فسخت: الإجارة بلاغا أو ضمنا إن عين العام: ورد المال فإن لم يعين رجع وأحرم كما اشترط عليه أو عدم: الحج بأن فات لمرض أو غيره كفساد فعلى نسخة أو عدم فيه مسألتان وعلى نسخة الواو ففيه مسألة واحدة وفي نسخة وغرم أي غرم المال الذي أخذه إذا فسخت الإجارة كغيره: أي العام المعين و: قد قرن بدل أفراد اشترطه الميت أو تمتع اشترطه هو أو نائبه فإن الإجارة تنفسخ بفعل غير ما اشترط وكذا لو اشترط قران أو تمتع فأفرد أو أحرم عن ميت ثم صرفه لنفسه: فلا يجزئ عن واحد منهما لأن الحج لا ينتقل لغير من وقع له ولا يجزئ عن الميت لأنه خلاف شرطه حيث صرفه عنه وسواء عين العام أم لا وإن خالف قرانا اشترط مطلقا أو أفرادا اشترطه الميت أعاد: ما اشترط بعام آخر ولا يفسخ إن تمتع وهل نفسخ إن اعتمر: من الميقات عن نفسه: وحج عن الميت

من مكة في العام المعين: ولو رجع لميقات الميت وأحرم منه لأن اعتماره عن نفسه يبين أن خروجه لغير من استأجره و: تفسخ إلا أن يرجع للميقات فيحرم عن الميت فتجزئه لأنه لم ينقصه حينئذ وعلى أجزائه فإن اعتمر في أشهر الحج فهو متمتع والدم في ماله لتعمده موجبه تأويلان: محلها في عام معين ولم يمكنه الرجوع إلا إلى الميقات فقط وأما في عام لم يعين ويمكنه فيه رجوع لبلده ثم يدرك فيه الحج ففي ذلك تأويلان آخران وهما هل لا بد أن يرجع لبلد العقد فإن لم يرجع فسخت أو يجزئ إن رجع للميقات وأحرم منه عن الميت ذكر ذلك عب ومنع استنباط صحيح: أي أن يستتيب غيره ومثله مريض ترجى صحته في: حج فرض: ولو على القول بالتراخي وتكون إجارة فاسدة وله أجر مثله إن أتمها والا: بأن استناب عاجز أو صحيح في نفل أو عمره ولا يدخل تحت قوله إلا عاجزا استناب في فرض إذ لا فريضة عليه كره: وصحت الإجارة فيه وسواء كان أجنبيا أو قريبا ولو ولده على المشهور ثم شبه في الكراهة قوله كبدء ضرورة مستطيع به: أي بالحج عن غيره: وهذا على القول بالتراخي وإلا فالظاهر المنع ومفهوم بدء أنه لو تطوع به بعد حجة الفرض لم يكره إن كان بلا أجر بدليل قوله وإجارة نفسه: في الحج فإنها تكره على المشهور ومحل الكراهة إذا كره العقد من المستأجر أيضا لا أن كلف ممنوعا إذ لا يتصور عقد مكروه من جانب حرام من جانب قاله عج وفيه نظر ومثل الحج كل عمل طاعة قال مالك لأن يؤاجر المرء نفسه في عمل اللبن والحطب أحب إلي من أن يعمل لله تعالى بأجر ذكره في ضيحه ونفذت الوصية به: أي بالحج المكروه فإن منع فسخ من الثلث: ضرورة أو غيره إلا أن تعارضها وصية لم تكره كوصية بمال ولم يحمل الثلث إلا أحدهما فإن وصية المال تقدم وكذا لو أوصى بمال وحج فرض وهو ضرورة على ما صححه ابن رشد وفيها أنها يتحاصن وفي العتبية أنه يقدم فرض الحج نقله في ضيحه و: من أوصى بثلاثة للحج حج عنه حججا: متعددة ولو من أقرب مكان ان وسع: الثلث والحال أنه قال يحج به: كان ضرورة أو غيره لأنه لما كان الثلث واسعا حمل على أنه لم يرد حجة واحدة لا إن قال يحج منه: فلا يزداد على حجة لأن من للتبويض وإلا يسع المال حججا أو وسعها وقال الموصي يحج منه فالباقى بعد حجة واحدة ميراث عند ابن القاسم وكذا لو قال حجوا عني بثلاثي حجة واحدة فيبقى شيء وقال أشهب يخرجون في حجة أخرى كوجوده: أي الأجير بأقل: مما سمى لمن يحج عنه فإن الباقي يرد للورثة كما في المدونة أو تطوع غير: بالحج عنه دون أجره فإن ما أوصى به للحج يكون ميراثا على قول ابن القاسم وعلى قول أشهب يستأجر به ذكره في ضيحه وهل: إذا وجد بأقل رجع الباقي ميراث سواء قال يحج به فلان أو رجل أو لم يقل ذلك أو يرجع ميراثا إلا أن يقول يحج عني: أو حجوا عني بكذا فحجج: كما في الموازية تأويلان هل ما في الموازية وفاق للمدونة أو خلاف محلها كما في ضيحه وجوده بأقل من عدد سماه ولم يقل حجة واحدة ولا يجريان في ثلث يحمل أكثر من حجة لحمله على أنه لم يرد واحدة ودفع المسمى: كله وإن زاد على أجرته: أي أجره مثله والضمير لقوله لمعين لا يرث: حينئذ لأنه إنما يعتبر في الموصى له ماله حين موت الموصي كما يأتي وأما من يرث فلا يزداد على النفقة والكراء شيئا قاله في ضيحه فهم أعطاه أي المسمى له: أي للمعين فإن لم يفهم ذلك فله أجر مثله فقط فإن لم يقبله فلا شيء له ويرد المال للورثة وإن عين: الموصي غير وارث ولم يسم: قدر ما يعطى بل قال

أَحْجُوا فَلَنَا زَيْدًا أَنْ لَمْ يَرْضَ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ ثَلَاثًا: أَيِ ثَلَاثِ أَجْرَتِهِ وَنَصَبِهِ أَوْلَى لَانِهِ مَفْعُولُ ثَانٍ لِقَوْلِهِ زَيْدٌ وَالْأَوَّلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ لِغَيْرِ ثَمَ: إِنْ أَبَى أَنْ يَحْجَ إِلَّا بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ تَرْبِصُ: لَعَلَّهُ يَرْضَى بِذَلِكَ وَلَا يَزَادُ عَلَيْهِ وَكَانَ الْمُوصِي صَرُورَةً أَوْ لَا ثَمَ أَوْجَرُ لِلصَّرُورَةِ: وَهُوَ مَنْ لَمْ يَحْجِ قَطُّ فَقَطُّ: وَأَمَّا غَيْرُهُ فَإِذَا لَمْ يَعْمَلْ مِنْ عَيْنِهِ بَعْدَ التَّرْبِصِ رَدَّتِ الْوَصِيَّةُ لَوَرَثَةِ الْمُوصِي غَيْرِ عَبْدِ: بَرَفَعَ غَيْرَ لِأَنَّهُ نَائِبٌ أَوْجَرُ وَصِي: لِأَنَّهُمَا لَا يَحْجَانِ عَنْ مَوْصٍ صَرُورَةً إِلَّا بِإِذْنِهِ كَمَا فِي الْمَدُونَةِ وَقِيلَ وَ إِنْ أَوْصَى لِهَمَا ذَكَرَهُ فِي ضَيْحٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَحْجَا عَنْ غَيْرِ الصَّرُورَةِ وَلَوْ رَجَعَ الْمَعِينُ عَنْ إِبَائَتِهِ قَبْلَ أَلَا يَجَارُ فِي الْأَوَّلَى أَوْ قَبْلَ قَسَمِ الْوَرَثَةِ فِي الثَّانِيَةِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ تَرَدَّدَ فِيهِ عَجٌّ وَإِنْ: كَانَ غَيْرَهُمَا امْرَأَةً: فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَحْجَ عَنِ الرَّجُلِ عَلَى الْمَشْهُورِ لِمَسَاوَاتِهَا لَهُ فِي الْخُطَابِ بِالْحَجِّ وَإِنْ خَالَفَتْهُ فِي صِفَةِ الْإِحْرَامِ وَالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ وَلَمْ يَضْمَنْ وَصِي دَفْعَ: مَالِ الْمُوصِي بِالْحَجِّ لِهَمَا: أَيِ لِلْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ لِيَحْجَا بِهِ مَجْتَهِدًا: بِأَنْ ظَنَّ الْعَبْدُ حُرًّا أَوْ الصَّبِيُّ بَالِغًا وَإِلَّا ضَمَّنَ إِنْ مَنَعَ الْمُوصِي مَنْ أَجَارَتْهُمَا وَإِنْ غَرَى ضَمَّنَا وَيَكُونُ الْمَالُ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ بِمَا سَمِيَ: أَجِيرٌ يَحْجُ مِنْ مَكَانِهِ: أَيِ الْمُوصِي حَجٌّ مِنْ: الْمَكَانِ الْمُمْكِنِ: كَالْمِيقَاتِ أَوْ مَكَّةَ وَلَوْ سَمَاهُ: أَيِ سَمَى مَكَانَهُ أَوْ غَيْرَهُ وَلَمْ يُمْكِنَ فَلَيْسَ بِعَدَمِ إِمْكَانِهِ مُسْقَطًا لِلْوَصِيَّةِ خِلَافًا لِأَصْبَغٍ إِلَّا أَنْ يَمْتَنَعَ: الْمُوصِي مِنَ الْحَجِّ مِنْ غَيْرِهِ بِأَنْ يَبِينُ أَنَّهُ لَا يَحْجُ عَنْهُ إِلَّا مِنْ بَلَدِهِ فَمِيرَاثُ: حَيْثُ لَمْ يُوْخَذْ مِنْ يَحْجُ عَنْهُ مِنْ بَلَدِهِ وَلِزْمِهِ: أَيِ أَجِيرُ الْحَجِّ الْحَجُّ بِنَفْسِهِ: أَنْ عَيْنُ بَنَصٍ أَوْ قَرِينَةٍ كَكُونِهِ يَرْغَبُ فِيهِ لَعَلَّهُ أَوْ صَلَاحُهُ فَلَا يَسْتَأْجِرُ غَيْرَهُ إِلَّا أَنْ يُوْذَنَ لَهُ فِي ذَلِكَ لَا: يُلْزِمُهُ الْإِشْهَادُ: عِنْدَ الْإِحْرَامِ أَنَّهُ أَحْرَمٌ عَنْ فَلَانٍ إِلَّا لِعَرَفٍ: جَرَى بِهِ أَوْ شَرَطَ فَيُلْزِمُهُ أَنْ يَشْهَدَ عِنْدَ إِحْرَامِهِ وَلَا يَصْدُقُ فِي دَعْوَاهُ وَلَوْ حَلَفَ وَقَامَ وَارَثُهُ: أَيِ وَارِثُ أَجِيرٍ لَمْ يَعِينْ مَقَامَهُ فِي: قَوْلِ مَوْصٍ أَوْ نَائِبِهِ مِنْ يَأْخُذُهُ: أَيِ مَا سَمِيَ بِحُجَّةٍ: بِكُسْرِ الْحَاءِ وَتَفْتَحُ وَيَبْتَدِئُ الْوَارِثُ الْحَجَّ وَلَا يَبْنِي عَلَى فِعْلِ مَوْرُوثِهِ وَيَحْرَمُ مِنَ الْمَحَلِّ الْمَشْتَرِطِ أَوْ مِنْ مِيقَاتِ الْمُوصِي إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ وَإِلَّا فَمَنْ مَحَلَّ يَدْرِكُ فِيهِ الْحَجَّ وَإِنَّمَا لَمْ تَنْفَسَخِ الْإِجَارَةُ هُنَا بِمَوْتِ الْأَجِيرِ لِأَنَّ الْمُوصِي لَمْ يَعِينْ أَجِيرًا وَمَحَلَّ فَسَخِ الْإِجَارَةَ بِتَلَفٍ مَا تَسْتَوْفِي مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ عَيْنٌ فِي الْعَقْدِ وَلَا يَسْقُطُ فَرَضُ مَنْ حَجَّ عَنْهُ: بِأَجْرَةِ أَوْ تَطَوُّعٍ عَلَى الْمَشْهُورِ وَأَخَذَ الْبَاجِيَ السَّقُوطُ مِنْ قَوْلِ مَاكَ فَيَمْنُ أَوْصَى بِحَجِّ أَنَّهُ لَا يَحْجُ عَنْهُ صَبِيًّا وَلَا عَبْدٌ قَالَ فَلَوْلَا أَنْ الْحَجَّ عَلَى وَجْهِ النِّيَابَةِ عَنْهُ لَمَا اعْتَبِرَ صِفَةُ الْمُبَاشَرِ لِلْحَجِّ وَرَدَهُ فِي ضَيْحٍ بِجَوَازِ أَنْ يَرَى مَالِكَ ذَلِكَ مَرَاعَاةً لِلْخِلَافِ وَلَهُ: أَيِ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ أَجْرُ: أَيِ ثَوَابِ النِّفَقَاتِ: إِنْ أَوْصَى بِالْأَجْرَةِ مِنْ مَالِهِ وَأَجْرُ الدَّعَاءِ وَفَضْلُهُ إِنْ تَطَوُّعَ عَنْهُ أَحَدٌ بِذَلِكَ كَذَا فِي ضَيْحٍ فَأَوْلَى أَنْ اسْتَأْجَرَ فَلَهُ أَجْرُ الْأَمْرَيْنِ وَلَهُ فِي التَّطَوُّعِ أَجْرُ الدَّعَاءِ فَقَطُّ وَرَكْنُهُمَا: أَيِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ الْإِحْرَامِ وَوَقْتُهُ: أَيِ الْإِحْرَامِ لِلْحَجِّ: دُونَ الْعُمْرَةِ شَوَالٍ لِأَخْرِ ذِي الْحِجَّةِ: بِفَتْحِ الْحَاءِ وَتَفْتَحُ الْحَاءُ وَكُسْرُهَا أَيِ كَمَالِهِ وَقِيلَ لِعَشْرِ مِنْهُ وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ ابْنُ جُزَيٍّ وَبِهِ صَدْرُ ابْنِ رَشْدٍ وَاحْتِجَّ لَهُ بِأَنْ الْوَقْتُ يَسْمَى تَامًا بِجَزْئِهِ كَجَاءِ زَيْدٍ شَهْرٍ كَذَا وَإِنَّمَا جَاءَ فِي يَوْمٍ مِنْهُ ثُمَّ احْتِجَّ لِلأَوَّلِ بِأَنْ رَمَى الْجِمَارَ فِي أَيَّامِ مَنْى بَعْدَ الْعَشْرِ وَهُوَ مِنْ عَمَلِ الْحَجِّ وَبِجَوَازِ تَأْخِيرِهِ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ دَمٌ وَهُوَ مِنْ عَمَلِ الْحَجِّ أَهْـ وَمَقَادَهُ أَنَّهُ لَا قَائِلَ بِالْأَدَمِ إِنْ طَافَ بِالشَّهْرِ بَعْدَ الْعَشْرِ وَهُوَ خِلَافُ مَا فِي ضَيْحٍ مِنْ أَنَّ فَائِدَةَ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فَيَمْنُ آخِرَ الْإِفَاضَةِ إِلَى الْحَادِي عَشَرَ هَلْ يُلْزِمُهُ أَمْ لَا وَكَرَهُ الْإِحْرَامَ قَبْلَ: أَيِ قَبْلَ زَمَانِهِ وَيَنْعَقِدُ قَبْلَ مَكَانِهِ: الَّذِي سَيَذْكُرُهُ فَإِنَّهُ

يكره قال فيها وكره مالك أن يحرم أحد قبل أن يأتي ميقاته أو يحرم بالحج قبل أشهره فإن فعل في الوجهين لزمه ذلك وفي: الإحرام من رابع: قبل الجحفة هل يكره أو لا لأنه متصل بها تردد: للمتأخرين لعدم النقل وصح: الإحرام المكروه وإنما صح الإحرام به قبل الحج لأنه لا يتصل عمله بإحرامه بل يتأخر إلى ميقاته ووقته إذ لا يمكن عمله إلا في وقته وهو يوم عرفة فلا يضره تقدم إحرامه ووقته: أي الإحرام للعمرة أبداً: أي جميع الزمن وتحصل بالإحرام والطواف والسعي بين الصفا والمروة والحلاق إلا المحرم بحج: مفرداً له أو قارناً له بعمرة فلا يحرم بها لتحليله: بالتثنية أي الأصغر والأكبر الأول رمي جمرة العقبة والثاني طواف الإفاضة فلا تتعد العمرة إذا بعدهما كما في ضيح و: لكن كره: إحرامه بعدهما وقبل غروب الرابع: وهو آخر أيام التشريق لكنه يلزمه إحرامه فيمضي فيها ولا يحل منها حتى تغرب الشمس وأحلا له قبل ذلك باطل وإن وطئ قبل ذلك أفسد عمرته وقضاها وأهدى ذكره في ضيح وذكر عبد الحق أنه يكون خارج الحرم حتى تغيب الشمس لأن دخوله بسبب العمرة عمل لها وهو يمنع من عملها حتى تغرب اهـ وأما من أحرم بعمرة قبل رميه فلا يلزمه عملها ولا قضاؤها كما في ضيح والكافي ويستثنى ومكانه: أي الإحرام له: أي للحج للمقيم: بمكة من أهلها وغيرهم ولو لم تقطع إقامته سفره بمكة: من غير وجوب بل هي الأولى ولو خرج إلى الحل جاز ولادم عليه قاله فيها وأما العمرة فلا يحرم بها المكّي إلا من الحل إذ لا بد في كل إحرام من الجميع بين الحرم فلو أحرم بها من مكة وهي تتم في الحرم لزم أن لا يجتمع في إحرامه بها حل وحرم بخلاف الحج فإنه يخرج إلى عرفة وهي حل وندب لمسجد لکمکي يحرم بالحج وكذا من دخل مكة بعمرة كما في المدونة ويحرم من حومه كما في الموازية وقيل من بابه ذكرهما في ضح وشبهه في الذنب قوله كخروج الآفاقي ذي النفس بالتحريك أي سعة الوقت لميقاته إذا اعتمر في أشهر الحج قال فيها ومن دخل مكة من أهل الآفاق في أشهر الحج بعمرة وعليه نفس فأحب إلي أن يخرج إلى ميقاته فيحرم منه بالحج ومكان إحرام المكّي لها أي للعمرة والقارن بين الحج والعمرة الحل فيجمع بين حل وحرم إذ لا بد في كل إحرام من جمعها وجوز سحنون وعبد الملك إحرام القارن بمكة ذكره في ضيح والجعرانة: بكسر الجيم وسكون عين مهملة وقيل بكسرهما وتشديد الراء موضع بين مكة والطائف أولى: للمعتمر والقارن لأنه عليه السلام اعتمر منها ثم التنعيم: لأمره عليه السلام لعبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أن يخرج بأخته عائشة إلى التنعيم ويعرف الآن بمسجد عائشة وإن لم يخرج: المعتمر أو القارن إلى الحل أعاد طوافه وسعيه بعده: أي بعد خروجه للحل لأنه أوقع ذلك بغير شرطه وهذا فيمن اعتمر من الحرم وأما من أحرم منه قارناً فيلزمه أن يخرج للحل لكن يكفي طواف الإفاضة وسعيه إذ يندرج فيها طواف العمرة وسعيها كما يأتي وكذا لو لم يخرج للحج حتى خرج إلى عرفة ثم رجع فطاف وسعى قاله ح وأهدى إن حلق: بعد سعيه الفاسد لحلقه وهو محرم بالحج وعبر المص بالهدي عن الفدية وإلا: يكن بمكة وما قاربها فلهما: أي الحج والعمرة ذو الحليفة: بضم الحاء للمدني ومن وراءه على عشر أو تسع من مكة وهي أبعد الواقيت منها ذكره في ضيح والجحفة بضم الجيم قرية بين مكة والمدينة على ثمان مراحل منها وخمس من مكة وهي ميقات أهل الشام ومصر ومن وراءهم من أهل المغرب قاله فيها وقرن: بسكن الراء لأهل نجد وهو أقرب المواقيت إلى مكة على مرحلتين

منها ويلعلم: بياء أو همز لأهل اليمن وهو جبل على ليلتين من مكة وذات عرق: لأهل العراق وقته لهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما في المدونة والبخاري لكن في ضيحه عن مسلم وأبي الدرداء أنه من توقيت النبي صلى الله عليه وسلم كغيره من المواقيت ولم يبين المص أهل المواقيت اتكالا على شهرة ذلك ومسكن: بالتثوين دونها: أي المواقيت بأن كان أقرب منها فإن ساكنه يحرم منه وأفضل له أن يحرم من مسجده كما في ضيحه وقد روى البخاري وغيره عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما وقت المواقيت لأهلها أو لمن أتى عليها من غيرهم ممن أراد الحج أو العمرة قال ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة اهـ ومعنى من حيث أنشأ مبدأ سفره وحيث: اسم مكان معطوف على ما قبله عى رأى من يثبت أن حيث تخرج عن الظرفية حاذى: أي قابل واحدا: من المواقيت قال جب وميقات المحاذ ما يحاذيه منها بالتحري يعني أن من لم يمر في طريق بميقات فإنه يحرم إذا حاذى الميقات أو مر: به أنه يحرم منه إن قصد حجا أو عمرة فإن تعداه فعليه دم كما في الكافي وغيره ولو: حاذاه ببحر: فالمبالغة في المحاذ فقط وقيل لا يحرم في البحر لاحتمال أن ترده الريح فيبقى محرما مدة وفي ذلك حرج إلا: أن يكون المار: ميقات. والجحفة كمصري: وشامي يمر: قاصدا حج بالحليفة فهو: أي بإحرامه به أولى: من تأخيره للجحفة لأن الأول ميقاته عليه السلام ولما فيه من المبادرة بالطاعة أن تعداه فلا دم عليه قاله في الكافي وإن أحرم مثللبسا بحيض يرجى رفعه: في تأخيره للجحفة لأن إحرام الحائض من ميقاته عليه السلام وإقامتها مدة في عبادة أفضل لها من إحرامها بعد ذلك بطهارة وصلاة كإحرامه: في كل ميقات أو له: لأنه من المبادرة بالطاعة إلا في ذ الحليفة فإن مسجده أولى من غيره وإزالة شعته: قبل إحرامه بنتف إبطه وقلم أظفاره وحلق عانته ولا يحلق شعر راسه بل يندب إيقاؤه طلبا للشعث في الحج ويلبده ليقبل قمله وله أن يكتحل ويدهن بلا طيب فيه وللمرأة أن تختصب وتمشط بما لا طيب فيه وترك التلطف: بما أحرم به من حج أو عمرة وقيل يندب التلطف كقوله لبيك أحرمت بحج أو عمرة أو بعمرة وحجة للخروج من الخلاف لأن أبا حنيفة يشترط النطق والمار به: أي الميقات إن لم يرد مكة: ويلزم من ذلك عدم الحج أو: أرادها وليس مخاطبا بالحج كعبد: أو صبي فلا إحرام عليه ولا دم: في تركه الإحرام وإن أحرم: بعد ذلك قال فيها ومن جاوز ميقاته في حاجته وهو لا يريد الإحرام ثم بدا له أن يحج من موضعه ذلك فليحرم من موضعه لقولها ومن تعدى الميقات وهو ضرورة ثم أحرم فعليه دم اهـ هل يشمل من لا يريد مكة كما لابن شبلون وإنما يصح على القول بأن الحج على الفور أو لا يشمل بل يخص من تعداه مريدا للحج كما لأبي محمد وصوبه بن يونس ذكره في ضيحه فإن لم يكن ضرورة أو لم يستطع فلا دم عليه إلا أن يتجاوز مريدا للحج قاله ابن القاسم فيها ومريدها: أي مكة المار بالميقات إن تردد: بالخطب أو الفواكه سواء كان مكيا أو من قرى مكة كأهل جدة وقديد وغطفان فلا إحرام عليه لكن يندب له أول مرة ذكره في ضيحه أو عاد: أي لمكة بعد خروجه منها لأمر: كفعل ابن عمر إذ خرج من مكة إلى قديد فبلغه خبر فتنة المدينة فرجع لمكة غير محرم ذكره فيها وكذا من اعتمر ثم خرج لحاجة إلى مثل جدة والطائف وهو ينوي الرجوع للحج من عامه فلا يلزمه إن دخل بإحرام ولو خرج لا ينوي العودة ثم بدا له فعليه الإحرام كما في ضيحه فكذا: في نفي الإحرام والدني يشمل قوله لأمر من دخلها لقتال جاز وهو لا يريد

نسكا أو لخوف سلطان أو جور وإلا: يكن مريدها مترددا ولا عائدا لها بل مريد تجارة ولا يدخل في هذا من أرادها لنسك كما توهم خع لأنه محل قوله وإلا رجع وجب عليه الإحرام: من ميقات يمر به لأن دخولها بالاحرام خاص بالنبي عليه السلام وأساء تاركه: أي الإحرام حين مر بالمیقات وهو في غير أهل مكة كما يفيد قولها وإن جاوز الميقات غير مريد للحج فلا دم عليه وقد أساء فيما فعل حين دخل الحرم حلالا من أي الآفاق كان وكذا قول مالك فيها ولا أحب لأحد أن يقدم من بلده فيدخل مكة بغير إحرام ولا دم: عليه إن لم يقصد: حين مجاوزته نسكا: حجا أو عمرة وإن قصده فعليه دم وإلا يحرم: من الميقات وهو مريد حج أو عمرة رجع: لميقاته ليحرم منه وإن شارفها: أي قارب مكة وقيل يرجع ما لم يشارفها أحرم من مكانه وأهدى ذكره في ضيحه ولا دم: عليه إن رجع قبل إحرامه وإن بعد خلافا لجب وإن علم: منع مجاوزة الميقات غير محرم وأحرى أن جهل ذلك ما لم يخف فوتا: للحج إن رجع لميقاته ف: إنه يحرم من محله وعليه الدم: لمجاوزته الميقات غير محرم مع قصده الحج كراجع بعد إحرامه: فإن رجوعه لا يسقط عنه الدم على المشهور ولو أفسد: حجه مبالغة في لزوم الدم لمن جاوز ميقاته ثم أحرم وأفسده بجماع ونحوه فلا يسقط عنه الدم لأنه يلزمه التماضي في فاسده ويقضيه لا: دم عليه إن فات: الحج يعني أن من تعدى الميقات فأحرم بالحج ثم فاته فلا دم عليه لتعديه إذ يرجع إلى عمل العمرة قاله فيها ووجهه في ضيحه بأن الحج لم يتم والعمرة لم يردّها فصار كمن تعدى الميقات غير مريد لحج ولا عمرة وإنما ينعقد: الإحرام بحج أو عمرة بالنية: مع ما يتعلق بها من قول أو فعل كما يأتي قريبا وإن خالفها لفظه: عمدا لقوته بعدم رفضه بخلاف الصلاة ولا دم: إذا كان ما نطق به فيه دم وقصد كمن نوى أفرادا فلفظ بتمتع أو قران وأما عكسه ففيه الدم بشروطه الآتية وإن: كانت بجماع: أي معه فيلزمه التماضي على إحرامه لانعقاده ويقضي ما نواه وعليه دم الفساد وأما لو نوى حين إحرامه أن يجاوز مع فعله وقته فلا ينعقد كما في ح والفرق أن الدخول على المقاربة مع الفعل أشد من مقارنة من غير نية دخول مع قول أو فعل تعلقا به: أي بالاحرام فالقول كالتلبية والفعل كالتوجه للذهاب وقيل ينعقد بالنية وحدها ذكره في ضيحه ويحتملها قولها وإن توجه ناسيا للتلبية من فناء المسجد كان بنيته محرما أهـ لأن النية قارنها التوجه فهذا بدل الأول وقوله لأنه محرم بنيته يدل للثاني لأنه لم يذكر التوجه وقال ابن حبيب أن التلبية شرط كتكبيرة الإحرام بين: ما أحرم به من حج أو عمرة أو أبهم: كأحرمت الله ولكن لا يعمل شيئا حتى يبين وإن عمل بلا تعيين صرفه لحج: لأنه تتدرج فيه العمرة إن كان ما أحرم به هي وذلك واجب إن وقع الصرف بعد طواف قدوم ويؤخر سعيد لإفاضته والقياس: صرفه لقران: لأنه أحوط لاشتماله على الحج والعمرة وإن نسي: ما أحرم به فلم يدر أحج أو عمرة أو قران فقران: أي فيعمل عمله لأنه أحوط ويبيدي له وليس المراد أنه ينوي القران لمنافاته قوله ونوى: وقت عمله الحج: فيحدث نيته ليتم القران فإن كان الواقع أولا العمرة فقد أردف عليها الحج قبل الطواف وبرئ منه فقط ويأتي بالعمرة لاحتمال كون إحرامه أولا يحج وهذا إذا وقع شكه في وقت يصح فيه الإرداف كقبل الطواف أو فيه أو بعده وقبل الركوع لا بعده إذ لا يصح الإرداف حينئذ بل يتمادي فإذا فرغ من سعيه أحرم بالحج وكان متمتعا كشكته أفرد أو تمتع: تشبيهه في أنه ينوي الحج لأنه إن كان ما نواه أولا حجا فهو وإن كان عمرة صح إردافه عليه فقوله أو تمتع



معناه أو أحرم بعمره قاصدا بعدها حجا لأن التمتع إحرام بالحج في أشهره بعد تمام العمرة ولغي: بكسر غينه عمرة: أردفت عليه: أي بطلت فلا تتعقد لأن الأضعف لا يدخل على الأقوى كالثاني في حجتين أو عمرتين: فإنه يلغي لأن ما قصد بالإحرام الثاني حاصل بالأول إما إرداف الحج على العمرة فيصح إذ يحصل به ما لا يحصل منها فالأقسام أربعة حج على حج أو على عمرة وعمرة على مثلها أو على حج و: لغي رفضه: فلا يرتفع بعد تمامه وإن في أثائه إن أتمه نبيه متعلقة به ومثله العمرة قال فيها وإذا نوى الحاج أو المعتمر رفض إحرامه فلا شيء عليه وهو على إحرامه اهـ ومثل الحج الوضوء بخلاف الصلاة والصوم والفرق الخلاف في وجوب النية في الأولين دون الآخرين وإن فعل الآخرين متصل بخلاف الأولين وفي: صحة إحرامه أن قال أحرمت كإحرام زيد ترد: دخول به قولان وإنما جاز ذلك في صلاة المأموم لارتباطها بصلاة إمامة وندب أفرادا: للحج فإنه أفضل من قرآن وتمتع لأنه عليه السلام أفرد واتصل عمل الخلفاء بذلك كما في ضيحه ولأنه لم ينقص في عمل ولا سفر ولذا لا هدي فيه إذ الهدي في القران لنقص العمل وفي التمتع لأحد السفرين وعبادة لا نقص فيها أفضل ثم: يلي الأفراد قرآن: وهو يقع بوجهين أو لهما يقع بأن يحرم بهما وقدمها: فإن قدم الحج عليها فقال الأبهري يجرئه وثانيهما قوله أو: يحرم بالعمرة ثم يردفه: عليها أو بطوافها: قبل ركوعه وأخرى إردافه قبل الطواف وفي ضيحه أن الإرداف جائز عند ابن القاسم إن تم الطواف ما لم يركع اهـ ثم الإرداف إنما يصح إن صححت: العمرة فلا يردف الحج على عمرة فاسدة على المشهور قاله في ضيحه و: إذا أردفه بطوافها كعله: أي الطواف بأن يركع ركعتيه قال في ضيحه وإن كان طواف ولم يركع ركع تكميلا ولا يسعى: بعد هذا الطواف بل يؤخره ليأتي به مع طواف الإفاضة وتندرج: العمرة في الحج: فلا يبقى لها فعل ظاهر تختص به فيغني طوافه وسعيه وحلقها إن عملت ولو لم يستشعر العمرة حال فعل شيء منها ولا يطلب بقصد تشريكهما وإن قصده لم يضره ذلك بخلاف قصد العمرة فقط وكره: الإرداف قبل الركوع: وبعد الطواف ويصير قارنا بذلك خلافا لأشهب لا: يصح إردافه بعده: أي الركوع على المشهور ولا قضاء عليه ولا دم لأنه كالعدم والحاصل أن الإرداف يصح قبل الطواف بلا كراهة وبعده بكراهة ولا يصح بعد ركوعه على الأصح وقيل يصح ولو ركع ذكره جب وقيل يرتدف وإن كان في السعي ما لم يتم فإن تم سعيه لم يرتدف اتفاقا ذكره في ضيحه وصح: إحرام الحج بعد سعي: للعمرة وليس ضمير صح للإرداف لأنه لا يصح حينئذ اتفاقا قال فيها وإن أردف الحج بعد تمام سعيه قبل أن يحلق لزمه الحج وإن لم يكن قارنا ويؤخر حلق رأسه اهـ ولهذا قال المص وحرم الحلق: لأنه محرم بحج بل يؤخره حتى يتم حجه وأهدى لتأخيرته ولو فعله: حسا لأنه مؤخر حكما لمنع تقديمه فهو معدوم شرعا قال جب فلو تعدى فحلق لزمته الفدية ولا يسقط عنه دم التأخير على الأصح ثم يلي القران في الفضل تمتع: فهو مقدم على مرتبة الإحرام مطلقا قاله عب والتمتع يكون بأن: يعتمر في أشهر الحج ثم يحج بعدهما: بأفراد بل وإن بقران: فيصير متمتعا قارنا فيلزمه دمان دم لتمتعه ردم لقرائه وفي ضيحه أنه لا يشترط في التمتع صحة العمرة فلو أفسدها في أشهر الحج ثم حل منها فحج من عامه فو متمتع وعليه قضاء عمرته بعد أن يحل من حجه وحجه تام وقيل لا يكون التمتع إلا بعمره صحيحة مقصودة وشرط لهما: أي التمتع والقران عدم

**إقامة بمكة وذي طوى:** مثلثا طاء موضع قريب من مقبرة مكة قيل وكذا كل ما لا يقصر من سار من مكة حتى يجاوزه **وقت فعلهما:** أي إحرامهما بأن يكون المحرم غير مكّي لقوله تعالى: بعد ذكر التمتع ذلك لمن يكن أهله حاضري المسجد الحرام والمعتبر وقت إحرام العمرة قال فيها ومن دخل مكة في أشهر الحج وهو يريد سكنها ثم حج من عامه فعليه دم المتعة وليس هو كاهل مكة اهـ وذلك لأنه لم يكن وقت العمرة من الحاضرين وأما المقيم بمكة وما في حكمها فلا دم عليه لأنه لم يسقط سفرا وإن: كانت إقامته بانقطاع بها: وليس من أهلها أصلا والمبالغة في مفهوم عدم الإقامة قال جب والمنقطع كاهلها أو خرج المقيم: بها لحاجة: من تجارة أو غزو ثم رجع فقرن فلا دم عليه لأنه مكّي لا انقطع: المكّي بغيرها: رافضا سكنها فإنه يلزمه الدم إن قرن أو تمتع أو قدم: غير المكّي بها: أي بمكة سنوي الإقامة: فإنه إن قرن أو تمتع لزمه دم فليس كاهل مكة لأنه قد يبدو له قال فيها ومن دخل مكة في أشهر الحج لعمرة وهو يريد سكنها ثم حج عامه فعليه دم المتعة ونذب: الدم لذي أهلين: أهل بمكة وأهل بغيرها وهل: يندب مطلقا إلا أن يقيم بأحدهما أكثر فيعتبر: كما قال أشهب فيكون الحكم للأكثر فلا دم إن كانت إقامته بمكة أكثر ويلزم إن كانت أكثر بغيرها تأويلان: هل قول أشهب وفاق كما للخمي وغيره أو خلاف كما للتونسي ذكر ذلك في ضيحه و: منها كونه حج من عامة: متمتعا أو قارنا فلو فاتته الحج وتحلل بعمرة كما هو الأفضل فلا دم عليه وإن لم يتحلل واستمر على إحرامه لم يسقط عنه الدم كما في ضيحه و: يزداد للمتمتع: على الأمرين السابقين عدم عودته: قبل الحج لبلده أو مثله في البعد فإن عاد إلى بلده أو مثله: بعد عمرته فليس بمتمتع فلا دم عليه إذ لم يسقط أحد السفريين ولو: كان مثل بلده بالحجاز: خلافا لقول محمد أن من أفقه أحجاز لا يسقط عنه الدم إلا بالعود إلى نفس بلده لا بالعود إلى مثله لا: إن عاد إلى أقل: من بلده مسافة ثم حج من عامه فعليه دم التمتع كما فيها و: يزداد أيضا للمتمتع فعل بعض ركنها: أي العمرة في وقته: أي الحج والمعتبر سعيها فإن تم قبل شوال و لم يحلق لم يكن متمتعا وإن سعى بعض سعيه قبله ثم أتمه فيه وحج من عامه فهو متمتع كما فيها وفي شرط كونهما: أي العمرة والحج عن: شخص واحد: فلو اعتمر لنفسه وحج عن غيره فلا دم على أحدهما إذ لم يجتمع له حج وعمرة وعدم شرطه فيكون ما ذكر متمتعا وهو الذي في الموازية تردد: في النقل لأن شس حكى قولين وابن يونس لم يحكي إلا ما في الموازية ذكره في ضيحه ودم التمتع يجب بإحرام الحج: وجوبا موسعا بمعنى أنه يتقرر في الذمة ويتحتم برمي جمره العقبة فإن مات قبله لم يلزمه هدي ومثل رميها فوات وقته أو فعل طواف الإفاضة وقيل إنما يجب برميها وهي طريقة ابن رشد وابن العربي وأجزأ: إذا عينه قبله: بأن قلدوا شعر قبل إحرام الحج فإنه يجزئ عند ابن القاسم كتقديم الكفارة قبل الحنث وقال أشهب وعبد الملك لا يجزئه لأن دم التمتع إنما يجب إذا أحرمت بالحج فإذا قلد قبل ذلك كان تطوعا والتطوع لا يجزئ عن الواجب ذكره في ضيحه وليس المراد أنه يجزئ نحره قبل إحرام الحج لعدم صحته قبله ثم: الركن الثاني الطواف بهما: أي الحج والعمرة سبعا: مفعول مطلق أو حال فطواف كل منهما سبعة أشواط فإن ترك منها واحدا أو بعضه يقينا أو غير متطهر ولو سهوا أعاد وإن شك في أثائه ثم بان الطهر لم يعد كما مر في الصلاة لأنه مثلها إلا في إباحة الكلام والستر: للعمرة وبطل بحدوث: في الطواف ولو سهوا بناء: فلا يبني على ما حصل منه ولو

أحدث قبل ركعتي الطواف توضأ وأعادته ثم ركعها وإن لم يعد ركعها وسعى وأعاد الجميع وجعل البيت: في طوافه عن يساره لأن القلب في جنبه اليسر وقيل لأنه يدفع بيمينه عن نفسه وإن جعل البيت عن يمينه أعاد ولا يمشي القهقري فإن فعل أعاد ويجب أن يبتدئ طوافه بالحجر الأسود وإلا فعليه دم إلا أن يبتدئ من الركن اليماني غير متعمد وإن تعمد أجزاء وعليه دم وخروج كل البدن عن الشاذ روان: بفتح ذال معجمة وكسر ها وهو ما انبسط من أساس البيت ولم ينبسط على استقامة وذلك لأنه من البيت وهو القدر الذي ترك من عرض الأساس خارجا عن عرض الجدار مرتفعا نحو شبرين في محل وفي آخر نحو شبر ونصف وهو جزء من الكعبة نقصته قريش من أصل البناء حين بنوها قاله ابن عبد السلام وستة أذرع من الحجر: كما للخمى والذي في الكافي أن الطواف إنما يجرى من وراء الحجر اهـ وهو ظاهرها والحجر بكسر الحاء وسكون الجيم حوط مدور كنصف دائرة خارج عن جدار البيت في جهة الشام وكان زربا لغنم اسماعيل ثم أدخلت قريش منه أذراعا في الكعبة وذكر ابن عبد السلام أنه من البيت تركته قريش حين بنت البيت وأخرجته عن بناء إبراهيم عليه السلام وصار له جدار قصير ونصب المقبل: بكسر الباء مشددة أي من يقبل الحجر الأسود قامته: بعد تقليبه حتى يعتدل قائما ولا يجوز أن يقبله ثم يمشي مطأطئ الرأس ليلا يحصل بعض طوافه وليس جميعه خارجا عن البيت قاله في ضيحه داخل المسجد: فإن طاف خارجه أعاد وندب أن يدنوا من البيت كالصف في الصلاة ذكره في ضيحه ولاء: أي متتابعين فلا يفرق بين أشواطه فإن فرقها أعاد إلا أن يقل تفريقه أو يكون لعذر وهو على طهارته وابتدأ: الطواف وإن لم يجب إن قطع لجنائز: لأنه فعل غير ما هو فيه ويمنع قطعه لها ما لم تتعين فإن تعينت وخشي تغييرها وجب قطعه فإن لم يخشها لم يقطع أو: خرج لنفقة: نسيها وخشي ضياعها إن كمل طوافه فإن قطع ولم يخرج من المسجد بنى قاله ح وإنما منع قطعه لمال له بال وجاز قطع الصلاة له لمنع الكلام فيها وجوازه في الطواف فيجوز له توكيل من يرجع لنفقته دون قطع فلذا بطل إن قطع لها وخرج من المسجد أو نسي بعضه: ولو بعض شوط وشك في ذلك إن فرغ من سعيه: فإن ذكر في سعيه قطعه وكمل طوافه وأعاد الركعتين والسعي وما للمص هنا كقول جب فإن كمل سعيه ابتداء الطواف على مشهور اهـ وهو يقتضي أنه بمجرد الفراغ من سعيه يبدئ والذي فيها أنه إنما يبتدئ إذا طال أمره بعد كمال سعيه وانتقض وضوءه وقطعه: أي الطواف الذي هو ركن إذا الكلام فيه وأخرى غيره لفريضة: أقيمت وقطعه واجب لأن الطواف صلاة ولا يجوز في المسجد أن يصلي بغير صلاة إمام يصلي الفريضة ذكره في ضيحه وكذا يقطع لذكر حاضرة خشي فوات وقتها ولو الضروري قاله ح ولا يقطع لغير فريضة وأما طواف التطوع فيجوز قطعه لغيرها ركعتي الفجر إن خاف أن تقام الصلاة فلا يركعها وكالوتر إذا خاف خروج وقته الاختياري وندب: له قبل قطعه كمال الشوط: الذي هو فيه حين أقيمت بأن يخرج عند الحجر الأسود وبنى إن رعف: ولو قال كان رعف كان أولى ليفيد أنه يبنى إذا قطع لفريضة ويشترط في الراعف أن لا يجاوز مكانا ممكنا قرب وأن لا يبعد جدا ولا يطأ نجسا وأما الاستقبال وعدم الكلام فلا يعتبران في الطواف أو علم: في طوافه بنجس: فإنه يبنى قاله جب وقال أشهب لا يبنى ذكره ح وأعاد ندبا ركعتيه: فقط بالقرب: إن لم يعلم بالنجس حتى فرغ فإن طال ذلك لم يعد و: بنى على الأقل إن شك: في قدر

أشواطه إلا أن يستنكحه الشك فيبني على الأكثر ولو أخبراه عدلان بالتمام عمل بقولهما وذكر ح عن مالك أنه يعمل بخبر غيره ولو واحدا ليس معه في الطواف **وجاز:** الطواف **في سقائف:** أي في سقائف المسجد ومن وراء زمزم أو قبة الشراب كما في ضيحية لرحمة: أي ازدحام الجاه لذلك لا اتصال الزحام بالبيت إن زالت الرحمة في اثنا عشر أتمه بمكانه المعتاد وذكر ح أن جواز ذلك للرحمة إنما و في الزمن الأول حين كانت من المسجد وإلا: بأن طاف في السقائف لا لرحمة بل لحر ونحوه أعاد: وجوبا ما لم يخرج عن مكة و: إن خرج منها لم يرجع له: من بعد يعصر العود منه وقيل يرجع ذكره في ضيحية ولا دم: عليه وقيل يلزمه **ووجب:** أي طواف القدوم بدليل قوله قبل عرفة وأما الطواف الركن فبعدها كما يأتي **كالسعي:** فإنه يجب أن يكون قبل عرفة: فالمص أفاد شيئين وجوب طواف القدوم خلافا لمن قال أنه سنة وجوب سبقه لعرفة وشبهه به السعي في الثاني وله ثلاثة شروط ذكرها بقوله إن أحرم من الحل: ولو كان مكيا خرج إليه كما في ضيحية ولم يراها: لأن المراهق وهو من ضاق وقته لا يخاطب بطواف القدوم ولم يردف: حجا على العمرة بحرم وإلا: يكن ما ذكر بان أحرم يحرم أو روهق أو أردف بحرم آخر سعيه إذ لا سعي إلا بعد طواف كما يأتي ثم سعي: السعي الركن بعد: طواف الإفاضة: وسقط عنه طواف القدوم ولا دم عليه في تركه وكذا ناسيه وحائض ونفساء ومجنون ومغمي عليه لم يزل عذرهم وإلا بأن طاف المردف بحرم أو محرم غير مراهق ف: يلزمه دم: بشرطين إن قدم: سعيه على الإفاضة ولم يعد: بعدها حتى رجع لبلده لأنه خالف ما وجب عليه من تأخير سعيه عن الإفاضة.

**تنبيه:** قوله وإلا قدم لا يدخل فيه من قدم السعي بلا طواف ولم يعد بعد الإفاضة لأنه لا يكفيه الدم بل يلزمه الرجوع من أي محل لأن سعيها لم يتقدمه طواف كالعدم إذ لا يصح إلا به كما يأتي ولا يدخل فيه أيضا مراهق أحرم من الحل لانه لم يقدم بل أتى بما هو الأصل في حقه ولم يردف إذا تحمل المشقة فطاف للقدوم وسعى بعده فلا إعادة عليه ولا دم لأنه لم يقدم بل أتى بما هو الأصل في حقه ولم يردف ولعل المص أشار لهذا بقوله إن قدم بخلاف من أحرم بحرم أو أردف به فلا يلزمه طواف قدومه لأنه ليس بقدام ثم: الركن الثالث السعي: أي لهما وحذفه هنا لذكر فيما عطف عليه وأتى بتم ليعيد الترتيب فلا يجزئ عكسه أخرى: ويكمله سبعا ولاء ويغترق تفريق يسير كبيع أو شراء أو صلاة جنازة فإن كثر لم يبين بل يبتدئ وصحته: مشروطة بتقدم طواف ونوى فرضيته: لأن السعي لا يجزئ إلا بعد طواف ينوي به طواف الفريضة وإلا: ينوها قدم: هذا إن رجع لبلده قال فيها فإن لم يتباعد ذلك رجع فطاف وسعي وان فرغ من حجه ثم رجع إلى بلده وتباعد وجامع النساء وأجزأه ذلك وعليه دم والدم في هذا خفيف ورجع: المعتمر إن لم يصح طوافه: بأن طاف بلا وضوء أو نسي شوطا منه حرما: أي محرما لما كان لأنه لم يتحل فيلزمه فالزم سفيه: لعمرته بحج فقارن: لأنه قد أردف الحج على عمرة لم يصح طوافها ك: ما يرجع في فساد طواف القدوم إن سعى بعده واقتصر: أي اكتفى به ولم يعد سعيه بعد طواف الإفاضة أو: طواف تطوع فالرجوع إنما هو للسعي أو: طواف الإفاضة: إذا فسد فإنه يرجع من بلده ويطوف للإفاضة إلا أن يتطوع بعده: بطواف فإنه يجزئ عن الإفاضة وقال ابن عبد الحكم

لا يجزئ التطوع عن الواجب ذكره في ضيحه ولا دم: عليه وهذا إنما ذكره في المدونة فيمن فسد طواف قدومه حلالاً: أي يرجع حلالاً إلا من نساء وصيد: يتمتع منها إذ لا يحلان إلا بطواف الإفاضة وكره الطيب: لأنه حصل منه التحلل الأصغر وهو دون جمرة العقبة واعتمر: أي أتى بعمره وهذا إنما ذكره في المدونة فيمن طاف للقدوم و سعى بلا وضوء ثم وقف بعرفة ثم رجع لمكة فطاف للإفاضة و لم يسع حتى رجع إلى بلده فأصاب النساء و الصيد و الطيب و لبس الثياب قال فليرجع لابسا لثياب حلالاً إلا من النساء و الصيد و الطيب حتى يطوف و يسعى ثم يعتمر و يهدي هـ لكن استظهر في ضيحه أنه لا فرق بين طوافه للإفاضة بلا وضوء و طوافه للقدوم كذلك و سعى بعده و: قال الأكثر: من العلماء إنما يعتمر إن وطئ: و هو ظاهرها و الذي عزاه لجل الناس أنه لا عمرة عليه و مثله قول جب و قيل لا عمرة عليه إلا أن يطأ و جل الناس لا عمرة عليه واستظهر في ضيحه القول الأول لأن العمرة إنما هي لأجل الخلل الواقع في الطواف لتقدم الوطء بخلاف ما إذا لم يطأ هـ و ما عزاه للأكثر خلاف ما عزاه غيره لجل الناس و: الركن الرابع للحج: فقط دون العمرة حضور جزء عرفة: أي كان لأنها كلها موقف كما في الحديث لكن الأفضل وسطها لأنه موقفه عليه الصلاة و السلام ساعة: من الزمن أي أدنى مكث سواء وقف أو جلس أو اضطجع أو ركب و لذا قال حضور ليشمل ذلك كله ليلة عرفة: و تدخل بالغروب لا نهاره و أما الوقوف نهاراً من الزوال فواجب يجبر بالدم إن ترك عمداً إلا لعذر كمرأهق و لو مر: بجزء من عرفة و لم يستقر إن نواه: أي نوى الوقوف بمروره لأن فعله لا يشبه فعل الحاج بخلاف من وقف مطمئناً فلا يحتاج لنية أو: وفق متلبساً بإغماء: عليه قبل الزوال: و أخرى بعده لأن الإغماء الطارئ لا يبطله ونية الإحرام تدخل فيها نية الوقوف و مثل الإغماء الجنون والنوم قبل الليل أو أخطأ: في العدد الجم: أي أهل عرفة كلهم فوققوا بعاشر: ظنا أنه التاسع بأن غم الهلال عليهم ليلة ثلاثين من ذي القعدة فقط: لا أن وقفوا بثامن و ذلك لأن من وقفوا بعاشر عملوا ما أمر به النبي عليه السلام من إكمال العدة بخلاف من وقفوا بثامن.

تنبيه: من انفرد برؤية الهلال و وقف وحده ولو ردت شهادته كما يصوم إن رءا هلال رمضان و قيل يقف لرؤيته و يعيد الوقوف مع الناس لا الجاهل: بعرفة إذا مر بها فلا يجزئه مروره إذ لا نية له كبطن عرنة: بضم عين مهملة و راء وقد تسكن أو تفتح و بعدها نون فإن الوقوف به لا يجزئ لقوله عليه السلام عرفة كلها موقف و ارتفعوا عن بطن عرنة و اجزا: الوقوف بمسجدها: أي عرنة بالنون و كره بمسجدها: لأن حائطه القبلي واقف عرنة بالنون و هي لبست من عرفة بالفاء و لا من الحرم و: من قرب من عرفة و ذكر العشائين صلى: العشائين ولو فات: الحج على المشهور لأن الصلاة خطرهما عظيم لأن متعمد تركها يقتل بخلاف الحج و اختار اللخمي و سند تقديم عرفة ليلا يفوت الحج و أما غير العشائين كفائنة ذكرها فإنه يقدم عليها ووقوف عرفة ذكره خع و السنة: لمريد الإحرام صغيراً كان أو كبيراً ولو حائضاً و نفساء كما في المدونة غسل متصل: بالإحرام و اتصاله من تنمة السنة و قيل سنة ثانية و لا يضر فصله بما يتعلق بالإحرام كشد رحل و إصلاح جهازه ولا دم: في تركه عمداً و ندب: الغسل بالمدينة للحليفي: أي من ميقاته ذو الحليفة و هذا كالاستثناء من الاتصال فكأنه قال إلا من يحرم بذى

الحليفة فيندب أن يغتسل بالمدينة ثم يذهب لأبسا ثيابه فإذا أحرم تجرد منها كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وندب الغسل لدخول غير حائض: و نفساء مكة: و يفعل به بذي طوى: و فعله به مندوب ثان فحقه أن يقول بذي طوى ليغيد ذلك و أما الحائض فلا يندب لها لأنه للطواف و هي لا تطوف و الذي لابن رشد أنها تغتسل لدخول مكة بذي طوى و لا تؤخر الغسل إلى الدخول لأنها لا تدخل البيت و: ندب للوقوف: بعرفة ولو حائضا و لا يدلك بدنه لأنه محرم فالغسل يندب في الحج لثلاثة أمور للإهلال أي الإحرام و دخول مكة و الوقوف بعرفة و ءاكدتها الأول و يكون بتلك و إنقاء بخلاف الأخيرين كما في المقدمات و: السنة الثانية للإحرام لبس إزار: يأتزر به في وسطه يثني طرف حاشيته العليا على طرف الإزار و يرشق كل طرف في جهته و لا يربط بعضه ببعض و لا بحزام فإن فعل فعليه دم ورداء: يجعله على كتفيه و نعلين: و مراده أن هذه الهيئة من سنن الإحرام و أما التجرد فواجب و تقليد هدي: يقلد كابل و بقر بخلاف الغنم ولو كان الهدي لتطوع أو لعام مضى ثم إشعار: إن كان مما يشعر و ركعتان: قبل الإحرام إن كان في وقت جواز النفل و إلا انتظره بإحرامه إلا لعذر كخائف و مراهق فيحرم و لا يركع و هل الترتيب بين ما ذكر أي تقديم التقليد ثم الإشعار ثم الركوع سنة كما هو ظاهرها أو مستحب كما لسند و الفرض: العيني و كذا جنازة تعينت و نذر نفل يجزئ: عن ركعتي الإحرام لآكن الأفضل الإحرام عقب ركعتي نفل لأنهما من سنة الإحرام و: إذا ركع و خرج من المسجد إن صلى فيه يحرم إذا استوى: على دابته ففي الموطأ أنه عليه السلام صلى في مسجد ذا الحليفة فما استوت به راحلته أهل هو قيل يحرم عقب سلامه كما رواه أبو داود و: يحرم الماشي إذا مشى: عند تجرده و لا ينتظر خروجه للبيداء ثم إن ما ذكره المص هو الأفضل فلو أحرم الراكب قبل أن يستوي و الماشي قبل مشيه اجزأه ذلك و: السنة الرابعة تلبية: عند إحرامه و أقلها مرة فإن فصلها عنه لم يأت بالسنة و عليه دم إن طال فصله و إلا فلا و سيأتي ذلك و يلبي الجنب و الحائض و يلبي العجمي بلسانه إن لم يجد من يعلمه و التلبية أن يقول لبيك و معناه لزوما لك و طاعة لك إقامة على إجابتك بعد إجابة على أنه إجابة إبراهيم عليه السلام حين قيل له و أذن في الناس بالحج بعد إجابة قوله تعالى: ألسنت بربكم قالوا بلى فالمعنى أجبتك في هذا كما أجبتك في ذلك قيل إن إبراهيم عليه السلام لما أذن بالحج أجابه الناس في أصلاب آبائهم و أول من لبى الملائكة و هم أول من طاف ذكر ذلك حش و جدت: التلبية ندبا و عم شس أن التجديد سنة لتغير حال: كنزول أو ركوب و صعود و هبوط و انتباه من نوم و عند ملاقات الرفاق و سماع تلبية و خلف صلاة: فرضا كانت أو نفلا و لا تكره الإجابة بالتلبية في غير الإحرام و أما إجابة الصحابة للنبي عليه السلام فمن خصائصه ذكره حش و هل: يستمر يلبي لمكة: أي لدخولها فيقطعها فإذا طاف و سعى عاودها إلى الزوال يوم عرفة أو: لابتداء الطواف: و انظر لو قطعه لصلاة أقيمت هل يلبي بعدها أو لا لأنه لم يكمل السعي و الظاهر عند بعض ذكره عب خلاف: الأول مذهب الرسالة و شهره ابن بشير و الثاني مذهب المدونة و قيل يلبس إلى رؤية البيت و إن تركت أوله: أي أول الإحرام ولو سهوا فدم إن طال: الفصل و لا يسقط إن رجع و لبي لأنه ترتب في ذمته و تركه جملة كالطول أو أخرى و لا دم إن لم يحصل طول أو تركها في أوله و: ندب توسط في علو صوت: فلا يرفع جدا ليلا يضر بحلقه و لا



يخفيه حتى لا يسمعه من يليه و المرأة إنما تسمه نفسها كما في المدونة لأن صوتها عورة و: توسط فيها: أي في التلبية فلا يكثرها جدا و لا يتركها جدا بل يلبي مرة و يسكت مرة وعاودها: قال خش استحبابا وقال عج وجوبا وقاله الأمير فإن لم يعاودها أصلا قدم على المعول عليه بعد تمام السعي فليبي و إن كان بالمسجد: مسجد مكة أو منى فله رفع صوته فيه بالتلبية ثم لا يزال يلبي لرواح مصلى عرفة: ليصل الظهر و الرواح بعد الزوال فإن ذهب لعرفة قبله لبي إليه و قيل تنقطع تلبيته بالزوال و فيها أنه لا يقطعها حتى يروح يوم عرفة إلى المسجد قال ابن القاسم يريد إذا زالت الشمس و راح و محرم مكة: مكيا أو مقيما بها يلبي بالمسجد: عقب إحرامه و إنما بين مبداه دون منتهاه لأنه موافق لغيره في المنتهى دون المبتدأ و لا يحرم بمكة معتمر و معتمر الميقات و فائت الحج: بمرض أو حصر و تحلل منه بعمره يلبي للحرم: فمتى بلغه ترك التلبية لبعد مسافته و: المعتمر من جعرانة أو التنعيم: يلبي للبيوت: أي بيوت مكة لقصر مسافته و: السنة للطواف: أيا كان المشي: و الأصح وجوبه بدليل قوله و إلا: يمش بل ركب قدم: لازم لقادر لم يعده: فإن أعاده ماشيا فلا دم عليه و السعي كالطواف في جميع ما ذكر قاله خش و تقبيل حجر: اسود بفم: و هذا مستغنى عنه إذ لا يقبل إلا بفم أو له: أي أول الطواف وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم و أصحابه و قال عمر رضي الله عنه علمت أنك حجر لا تنفع و لا تضر و لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلك و في الخبر أن الحجر ياقوتة من يواقيت الجنة و كان أشد بياضا من اللبن و إنما سودته خطايا المشركين وفي الصوت: عند التقبيل قولان: هل يباح أو لا و كره مالك السجود عليه و تمرغ الوجه و: اجزا للزحمة مس: للحجر بيد: إن قدر ثم: إن عجز عن مس بيده مسه بعود و وضعها: أي اليد أو العود على فيه: من غير تقبيل و ذكر خع أنه يكره تقبيل المصحف و الخبز و أن المعتمد كراهة امتهان الخبز حتى بوضع الرجل عليه و وضعه عليها ثم: إذا تعذر مسه كبر: فقط و مضى بلا إشارة إليه و قيل المعنى أنه إذا قبل أو مس كبر و كلا المعنيين منصوص و: من سنته الدعاء: في الطواف ولا حد: في الدعاء و التسبيح و الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم و في الكافي أنه يقول في ابتدائه بسم الله الرحمن الرحيم و الله أكبر اللهم إيماناً بك و تصديقاً بكتابك و وفاء بعهدك و اتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم و يقول كلما حاذى الحجر في الأشواط التي يرمل فيها اللهم اجعله حجا مبرورا و ذنباً مغفورا و سعياً مشكورا و في الأربعة الآخر اللهم اغفر و ارحم و اعف عما تعلم فإنك الأعز الأكرم و: منها رمل رجل: إن أحرم من الميقات و لا ترمل المرأة و لو نابت عن رجل و كذا رجل ناب عنها و الرمل بفتح الميم جري ليس بشديد يثب و ثبا خفيفا يهز منكبيه و قيل إسراع مع تقارب الخطأ و في القاموس أنه الهرولة في: الأشواط الثلاثة الأول: و يمشي في الأربعة الباقية و لا يرمل فيها و لو تركه في الثلاثة الأول كما أن من لم يقرأ السورة في أوليه لا يقرأها في أخريه و المراد هنا طواف القدوم أو طواف العمرة الركني و من ترك الرمل فيه فلا دم عليه و أما طواف الإفاضة فالرمل فيه مستحب كما يأتي ولو: كان الطائف مريضاً و صبيها حملاً: على دابة أو غيرها فيرمل الحامل و يحرك الدابة و: يعمل الطائف للزحمة: أي الزحام الطاقة: أي قدر طاقته من الرمل و للسعي: سنن تقدم منها المشي و ذكر هنا أحداً تقبيل الحجر: عند خروجه للسعي

إذا كان متطهرا إذ لا يقبله إلا متوض ذكره عب قوله و للزحمة لمس يد ثم عود و يستحب خروجه من باب بني مخزوم و هو باب الصفا لقربه منه قاله خش و: ثانيها رقيه: أي طلوعه عليها: أي الصفا و المروة كلما وصل لأخذهما و لا تكفيه مرة واحدة و يستحب أن يصعد أعلاهما بحيث يرى الكعبة منه قاله فيها و في حديث جابر " أن النبي عليه السلام فعله كمرأة: فإنه يسن لها الرقي إن خلا: المكان من الناس و: ثالثها للرجل فقط إسراع بين: الميلين الأخضرين: و هو بطن الوادي وهذا أي ذهابه للمروة كما في حديث جابر ويكون إسراعه فوق الرمل: في الطواف والذي في حديث جابر أن النبي عليه السلام رمل في بطن الواد حتى إذا صعدت قدماه مشى حتى المروة و: رابعها دعاء: عند الصفا والمروة وفيها أنه عند الرقي وفي سنة ركعتي الطواف: واجبا أو غيره ووجوبهما: وشهره ح تردد: وعن الأبهري أنهما يجبان في الواجب ويندبان في المندوب وإنما أخر الكلام عليهما عن سنن السعي مع تقدمهما عليه فعلا للخلاف فيهما فقدم ما اتفق على أنه سنة وإن تركهما حتى تباعدا ورجع لبلده رجع فصلاهما وأهدى وإن كانتا من فرض فإن لم يتباعد صلاهما فقط من فرض أو نفل إن لم ينتقض وضوءه وظاهر المص أنه لا يجزئ عنها الفرض كما يجزئ عن ركعتي الإحرام وذلك لأنه قيل فيهما بالوجوب ولم يقل به في ركعتي الإحرام تنمة طواف التطوع يجب إتمامه وكذا تطوع الحج والعمرة والصلاة والصوم والائتمام والاعتكاف فهي سبعة قال الناظم صلاة وصوم ثم حج وعمرة، عكوف طواف وإتمام تحتما، وفي غيرها كالوقف والطهر خيرن، اهـ فمن شاء فاليقطع ومن شاء تماما اهـ فقد نصوا على أن من شرع في تجديد وضوء أو قراءة أو بناء وقف لمسجد أو قطرة لم يجب عليه إتمام ذلك ونديا: أي ركعتا الطواف وحذف تاء التأنيث مع الضمير البارز كما هنا أيسر من حذفه مع المستتر كما في قوله ؛ ولا أرض أبقل أبقالها؛ كـ: ركعتي الإحرام: في ندب قراءته فيهما بالكافرون والإخلاص: وفي الخبر أنه عليه السلام يقرأ بهما في ركعتي الطواف و: ندب إيقاعهما بالمقام: أي مقام إبراهيم أي خلفه ففي حديث جابر أنه عليه السلام جعل المقام بينه وبين القبلة والمقام هو الحجر الذي قام عليه إبراهيم عليه السلام حين أمره الله تعالى أن يؤذن بالحج وقيل إنه قام عليه لبناء البيت وإسماعيل يناوله الحجارة وقيل وقف عليه أربع أذرع وسمي ملتزما لل التزام الناس له في الدعاء وندب أن يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار واستلام الحجر: الأسود بتقبيل أو لمس إن تعذر غيره بكل شوط غير الأول وأما الأول فيسن فيه كما مر و: لمس الركن اليماني بعد: الشوط الأول: وهذا راجع له ولما قبله ولمسه لليماني بعد مروره على الركنين الشاميين المسامتين للحجر بكسر الحاء و: ندب اقتصار على تلبية الرسول: عليه السلام وهي كما في حديث جابر لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وكره مالك الزيادة عليها وأجازه غيره وقد زاد عمر رضي الله عنه لبيك ذا النعماء والفضل وزاد الحسن لبيك لبيك مرهوبا منك ومرغوبا إليك و: ندب دخول مكة نهارا: أي ضحى لأنه صلى الله عليه وسلم بات بذي طوى فلما أصبح دخل مكة وذكر سيدي زروق أنه يستحب لمن أتى مكة أربعة أمور نزوله بذي طوى وهو الواد الذي تحت الثنية العليا واغتساله فيه ومبיתه فيه فيأتي مكة ضحى ودخلها من الثنية العليا و: ندب دخول البيت: بليل أو نهار و: دخول مكة من كداء: بالفتح والمد منونا وهي الثنية

التي بأعلى مكة لمدني: أي من أتى منها وإن لم يكن من أهلها وكذا عند الفاكهاني كل حاج لأن الداخل من كداء مستقبل وجه الكعبة ولأنه المحل الذي دعا فيه إبراهيم ربه بأن يجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم ف قيل له أذن في الناس بالحج ذكره خع و: دخول المسجد: الحرام من باب بني شيبه: يعرف بباب السلام وخروجه: من مكة من كدى: بضم الكاف والقصر وهي الثنية التي بأسفل مكة والذي لابن جزي أنه كدى بتشديد الياء على التصغير ونحوه في القاموس و: ندب لمن طاف بعد العصر ركوعه الطواف بعد المغرب قبل تنقله: ومصب الندب سبق ركوعه لتنقله والأحب أن لا يطوف حتى تغرب الشمس وفي ضيحه عن محمد أنه إن دخل بعد العصر قام بذى طوى حتى يمسي ليصل بين طوافه وركوعه فإن دخل فلا بأس بتأخير الطواف فإن طاف آخر الركوع والسعي حتى تغرب الشمس ويقدم المغرب على ركعتي الطواف و: ركوعه بعد طلوع الشمس: قبل تنقله وفي ضيحه أن من طاف في وقت تكره فيه النافلة يؤخر ركعتيه لوقت الإجابة فيصليهما بعد طلوع الشمس وبعد الغروب اهـ وهذا يرد ما زعمه عب من أن الطواف كصلاة النفل في كراهته في وقت كراهة و: ندب ركوعه للطواف بالمسجد: وخلف المقام و: ندب في طواف القدوم رمل: رجل محرم: بحج أو عمرة كما في ضيحه من: محل قريب كالتنعيم: والجعرانة أو: بطواف الإفاضة لمراهق: ونحوه ممن لم يطف للقدوم كمحرم من مكة ولو غير مكى ومن ترك الطواف عمدا أو سهوا وأما من طاف للقدوم ولم يرمل فيه فلا يرمل في الإفاضة ذكره خع لا: يرمل في طواف تطوع ووداع: عطف خاص على عام وفي ضيحه أن الطائفين ثلاثة أقسام من يرمل اتفاقا وهو المحرم من الميقات ومن لا يرمل اتفاقا وهو المتطوع والنساء ومن اختلف فيه وهو المراهق والصبي والمحرم من مكة والتنعيم ونحوه و: ندب لكل من بمكة كثرة شرب ماء زمزم: ويتوضأ ويغتسل به ما أقام بمكة ويكثر من الدعاء عند شربه وليقل اللهم إني أسألك علما نافعا وشفاء من كل داء وفي الخبر ماء زمزم لما شرب له ونقله: من مكة فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يحمله كما رواه الترمذي و: ندب للسعي شروط الصلاة: إلا ستر العورة فإنه يجب والاستقبال إذ لا يمكن و: ندب للإمام خطبة بعد ظهر: اليوم السابع بمكة: أي بالمسجد الحرام كما في ضيحه واحدة: فلا يجلس في وسطها على المشهور قاله جب ويبتدئها بالتلبية إن كان محرما لأنها شعار المحرم وقيل يبدؤها بالتكبير ذكره عب يخبر: الناس بالمناسك: التي تفعل بعدها إلى خطبة يوم عرفة ليعلمها الجاهل ويتذكر العارف و: ندب خروجه لمنى: يوم التروية وهو الثامن ويكره الخروج لها قبله قدر ما يدرك به الظهر: في المختار قصرا ولو وافق جمعة لأن الظهر أفضل للمسافر ويصلي بها العصر والعشاءين و: ندب بياته بها: ليلة عرفة ويصلي الصبح بها وسيره: منها لعرفة بعد الطلوع: ولا يجاوز بطن محسر قبله لأنه في حكم منى قاله خع ويجوز للضعيف ومن به علة أن يغدو قبل الطلوع ذكره في ضيحه عن محمد و: ندب نزوله بنمرة: موضع بعرفة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وخطبتان: يجلس بينهما بعد الزوال: يوم عرفة بمسجد نمرة ويعلمهم ما يفعل بعدها من الصلاة بعرفة والوقوف بها والبيات بمزدلفة والجمع بها بين العشاء والوقوف بالمشعر الحرام والإسراع بواد محسر ورمي جمرة العقبة والحلق والتقشير والنحر لما ينحر والذبح وطواف الإفاضة ثم: بعد الخطبتين أذن: بضم الهمز مبينا للمفعول وقيل أن الأذان في آخر الخطبة بحيث

يفرغ منه مع فراغ الخطة وجمع بين الظهرين: جمع تقديم بأذان ثان للعصر مع إقامة وقيل أذان واحد وهو لابن القاسم ومحمد والأول مذهبها إثر الزوال: أي بعده وإنما غير المص الأسلوب فقال ثم أذن وجمع إشارة إلى أنهما ليسا مما يندب لأن حكمهما السننية قاله خع تنبيه ذكر خش أن هارون الرشيد جمع بين مالك وأبي يوسف فسأله أبو يوسف عن إقامة الجمعة بعرفة فقال مالك لا تجوز لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصلها في حجة الوداع فقال أبو يوسف قد صلاها لأنه خطب خطبتين وصلى بعدهما ركعتين وهذه جمعة فقال مالك أجهر بالقراءة كما يجهر بالجمعة فسكت أبو يوسف وسلم و: ندب بعد جمع الصلاتين دعاء وتضرع للغروب: بعرفة ووقوفه: أي حضور بوضوء وركوب به: أي فيه كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذلك قوة على الذكر وهذا إن لم يضر بدابته وأخذ من خطبته عليه السلام راكبا جواز اتخاذ المنابر في الخطب والإقامة على ظهور الدواب ما لم يجحف بها لغرض كإسماع كلامه من لم يسمعه وحفظه الدواب أو نفسه والنهي عن ذلك إنما هو لمن اتخذها عادة في التحدث لا لغرض كما تفعله الجاهلية ثم: يلي الركوب في الندب وقوف: للرجال وكره للنساء إلا لتعب: فيجلس و: ندب صلاة بمزدلفة: وتسمى جمعا يفتح جيم وسكون ميم لاجتماع الناس إليها أو لاجتماع آدم وحواء بها العشاءين: يجمع وقصر كما يأتي والمذهب أنه سنة إن وقف مع الإمام فإن لم يقف أو وقف وحده لم يجمع بل يصلي كل صلاة بوقتها كما يأتي و: ندب بياته بها: وإما نزوله بها ليلة النحر فواجب على الأشهر ولذا قال وإن لم ينزل: أي من غير عذر فالدم: لازم له ولا يكفي في النزول إناخة البعير بل لا بد من حظ الرحال والمقام بقدر راجع للقصر دون الجمع قال جب ويصلي بها الإمام المغرب والعشاء جمعا وقصرا ويتم أهل مزدلفة كمنى وعرفة: في جمع الظهرين والعشاءين بهما وقصر غير أهلها وقصر الحاج للسنة لعدم مسافة القصر في حق المكي ونحوه وقد تقدم في باب القصر قوله إلا كمكي في خروجه لعرفة ورجوعه وإن عجز: من نفر من عرفة مع الإمام عن لحاق الناس لعله به أو بدابته فبعد الشفق: يجمع في أي محل ولو بغير مزدلفة فإن لم يعجز بل تأخر لغير عذر فإنه يجمع على المعتمد لكن بالمزدلفة خاصة فشدد عليه العدم عذره إن نفر مع الإمام: صوابه إن وقف معه كما في عبارة جب وإلا: يقف معه أو لم ينفر معه بل سار بعده فكل لوقته: أي يصلي كل صلاة في وقتها ولا يجمعهما وإن قدمتا عليه: أي محل الجمع أعادهما: ندبا لمخالفة السنة في حقه إن صلاهما قبل المزدلفة وإن صلاهما قبل الشفق أعاد العشاء أبدا لأنه صلاها قبل وقتها ويعيد المغرب في الوقت وقال ابن حبيب أبدا و: ندب ارتحاله: من المزدلفة بعد: صلاة الصبح مغسلا: أي في أول وقتها بغسل ووقوفه بالمشعر: بفتح الميم وقد تكسر سمي بذلك لما فيه من شعائر الدين أي علاماته وهو آخر أرض المزدلفة قاله ابن جزري وفي القاموس أن عليه بناء ووهم من ظنه حبيلا بقرب ذلك البناء اهـ ووصف بالحرام لأنه يحرم فيه الصيد وغيره لأنه من الحرم يكبر ويدعو للأسفار: لقو له تعالى ﴿فإذا أفضتم من عرفات فاذكر الله عند المشعر الحرام﴾ و: ندب استقباله: الكعبة به: أي وقوفه بالمشعر ولا وقوف بعده: أي الأسفار لقولها ليس بعد الأسفار وقت الوقوف اهـ وكان المشركون يقفون للطلع فن أخر عنه فلا شيء عليه عند مالك ولا قبل: صلاة الصبح: فمن وقف بين الفجر والصبح كمن لم يقف كما فيها و: ندب إسراع: لراكب أو ماش ببطن محسر: بضم الميم وفتح

حاء مهملة وكسر سين مهمة مشددة بعدها راء واد بين مزدلفة ومنى قدر رمي حجر وقد أسرع فيه النبي عليه السلام وسمي محسر الحسر فيل أصحاب الفيل فيه وفيه نزل عليهم العذاب فهو محل غضب و: ندب رميه العقبة حين وصوله: لمنى ومصيب الندب تعجيل الرمي لأنه تحية الحرم وأما رميها فواجب كما يأتي وإن: وصل راكبا: فإنه يرمي قبل نزوله لندب التعجيل ومن كان ماشيا رمى ماشيا و: ندب المشي في غيرها: أي غير جمرة العقبة في يوم النحر فيشمل رمي الجمار بعده من غقبة وغيرها وحل بها: أي برميها ما كان يحرم على الحاج غير: ملابس نساء: بوطء أو مقدماته أو عهد نكاح وصيد: فحرمتهما باقية وسيأتي ما يجب بهما وكره الطيب: فلا فدية فيه على المشهور وهذا هو التحليل الأصغر ويأتي الأكبر بالإفاضة ومثل رميها خروج وقت أدائها و: ندب تكبيره مع كل حصاة: تكبيرة واحدة ويفوت ندبه بمفارقة الحصاة يده وفيها ويكبر مع كل حصاة تكبيرة وإن لم يكبر أجزاء الرمي قيل له فإن سبح مع كل حصاة قال السنة التكبير وتتابعها: أي الحصى السبع فيوالها بلا فصل قال فيها ولا ينتظر بين كل حصاتين شيئا اهـ ويستحب أن يرمي بأصابعه لا بقبضته ولفظها: أي جمع الحصى التي يرمي بها ويلفظها من المزدلفة ويكره أن يأخذ حجرا ويكسره قال فيها ولا يرمي بحصا الجمار لأنه قد رمى بها مرة و: ندب ذبح قبل الزوال: ولو قبل الطلوع بخلاف الضحية لتعلقها بالصلاة ولا صلاة عيد على أهل منى فلذا جاز نحر الهدي قبل طلوع الشمس و: ندب طلب بدنته: إذا ضلت له: إلى الزوال أو قربه بحيث يبقى له قدر ما يحلق ليحلق: لأن تأخير الحلق عن الزوال مكروه ويؤخذ منه أن الذبح بعده مكروه لأنه مقدم على الحلق ثم: إن لم يصبها حلق: رأسه قبل الزوال ليلا تفوته الفضيلتان فالذي يفعل بمنى يوم النحر ثلاثة مرتبة على وجه الندب رمي فنحر فحلق إلا تأخير الحلق عن الرمي فإنه يجب وعدمه يوجب دما وكذا تأخير الإفاضة عن الرمي والنهي في قوله «ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله» على التنزيه لقوله عليه السلام لمن سأله عن حلق قبل الذبح افعل ولا حرج ولو: بغير حديد بل بنورة: ونحوها مما يزيل الشعر لكن الحديد أفضل إن عم رأسه: بالحلق فحلق بعضه لا يجزئ والتقصير: للشعر يجزئ: عن الحلق ويكره الجمع بينهما لغير ضرورة والحلق أفضل ويستحب البدء بشقه الايمن وفي الخبر أنه صلى الله عليه وسلم قال ثلاث مرات اللهم ارحم المحلقين وفي الرابعة والمقصرين قال ابن عرفة وحلق متعذرا لتقصير أو تلبيد أو صغير متعين نقله خش فيجب الحلق أو التقصير وتأخيرهما عن الرمي واجب ينجر بالدم كما يأتي للمص وهو: أي التقصير سنة المرأة: فهو متعين في حقها ما لم تصغر جدا إذ يحرم على الكبيرة حلق رأسها لأنه مثله إلا أن يكون به أذى فإنها تحلق لأنه صلاح لها وأما الصغيرة فيجوز لها الحلق تأخذ من طرف شعرها قدر الأملة: وفوقها ببسير أو دونها و: يأخذ الرجل من قرب أصله: من جميع شعره ثم: بعد رمي جمرة العقبة والذبح والحلق يفيض: أي يطوف للإفاضة فيندب له أن يفيض يوم النحر بلا تأخير إلا بقدر ما يقضي حوائجه ويستحب طوافه في ثوبي إحرامه وهذا هو التحليل الأكبر ولذا قال المص وحل به: أي بطواف الإفاضة ما بقي: وهو النساء والصيد وكره الطيب وهذا إن حلق: ورمي قبل الإفاضة أو فات وقتها وقد كان قدم السعي وإلا فلا يحل ما بقي إلا بالسعي أو الإفاضة ولو أفاض قبل الرمي ووطء فعليه هدي وإن ووطء قبله: أي قبل الحلق وبعد الإفاضة قدم:

يلزمه بخلاف الصيد: فإنه لا دم عليه إن صاد بين الإفاضة والحلق لأن الصيد أخف من الوطء كتأخير الحلق لبلده: فإنه يلزمه الدم ولو كانت الجمعة باقية وطول التأخير يلزم الدم لمن بعد بلده أو: تأخير طواف الإفاضة: وحده أو مع السعي أو السعي وحده للمحرم: بفتح راء مشددة وهو الذي بعد أشهر الحج فإنه يلزمه دم و: تأخير كل حصاة: من العقبة أو غيرها والجميع: أي جميع الحصا عن وقت الرمي وهو النهار لليل: فإنه وقت قضاء كما يأتي ولا يجوز ذلك وأحرى ي لزوم الدم إن فات الوقتان وإن: كان الرمي لصغير لا يحسن الرمي: ومثله المجنون فإذا لم يرم عنها الولي حتى دخل الليل لزمه الدم وأما صغير يحسن الرمي فإنه يرمي لنفسه فإن أخره لزمه الدم أو عاجز: عن الرمي فإنه يلزمه الدم وإن ناب عنه غيره ويستتبيها: ليسلم من الإثم فيتحرى: المريض وقت الرمي: أي رمي نائبة وكبر: في تحريره لكل حصاة وأعاد: المريض أو المغمى عليه وجوبا ما فعله عنه غيره في الأيام الثلاثة أو بعضها إن صح قبل الفوات: الحاصل بالغروب من الرابع: بالنسبة إلى يوم النحر وعليه دم لأنه لم يرم وإنما رمى عنه غيره وإن صح وأعاد ما رمى عنه غيره في وقته فلا دم عليه وقضا: رمي كل: من الأيام إليه: أي إلى غروب الرابع ولا قضاء بعده فالأوقات ثلاثة وقت أداء ووقت قضاء ووقت فوات والليل قضاء: ليوم الذي قبله فلا يجوز التأخير إليه ومن رمى فيه لزم الدم وحمل: مريض مطيق: للرمي وجوبا إن وجد من يحمله ورمى: بيده ولا يرمي في كف غيره: ليرمي عنه لأن ذلك لا يعد رميا و: يلزم الدم في تقديم الحلق والإفاضة على الرمي: أي رمي العقبة لأن تأخيرهما عنه واجب فمن حلق قبلهما أو قبل أحدهما لزمه هدي وفدية لأنه حلق قبل شيء من التحلل وإذا رمى أجزاء رمية على المشهور يمر موسى على رأسه لن الحلق الأول وقع قبل محله لا: دم إن خالف في غير: أي غير ما ذكره بأن حلق قبل النحر أو نح قبل الرمي أو قدم الإفاضة على النحر أو الحلق أو عليهما لأن الترتيب بين ذلك كله مندوب وعاد: وجوبا بعد الإفاضة فورا للمبيت بمنى: وهو من سنن الحج ويجوز له أن يتأخر بمكة بحيث يدرك المبيت ويسن له أن يثبت فوق العقبة: من ناحية منى لا من أسفلها من ناحية مكة لأنه ليس من منى فلا يجزئ ثلاثا: من الليالي إن لم يتعجل وإن ترك: المبيت فوق العقبة فبات دونه جل ليلة قدم: ظاهره ولو تركه لضرورة كخوف على متاعه وهو مقتضي رواية ابن نافع عن مالك فيمن حبسه مرض فبات بمكة أن عليه هديا أو: مبيت ليلتين إن تعجل ولو بمكة: ومقابله أن من بات بها يلزمه العود للرمي لخروجه عن التعجيل ويلزمه إن لم يعد وإن: كان مكيا: ومقابله أنه لا يتعجل المكى ودليل المشهور عموم قوله تعالى: ﴿فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه﴾ وإنما يصح التعجيل إن جاوز العقبة قبل الغروب من الثاني: وإلا لزمه المبيت بمنى ومن الثالث فيسقط عنه رمي الثالث: إن خرج قبل الغروب ورخص لراع: ماشية بعد: رمي العقبة أن ينصرف: للرعي ويأتي: اليوم الثالث: من أيام النحر وهو الثاني من أيام التشريق فيرمي لليومين: اليوم الماضي والحاضر وهو ثالث النحر ثم إن شاء تعجل وإن شاء أقام الرابع فيرمي مع الناس ومثله صاحب السقاية فقد أذن عليه السلام للعباس رضي الله عنه أن يبيت بمكة ليالي منى لأجل سقايته رواه البخاري و: رخص تقديم الضعفة: كالمرضى والنساء والصبيان في الرد للمزدلفة: واللام بمعنى من وذلك بعد القدر الواجب من النزول بها ويقفون بالمشعر ليلا وكذا يرخص في التأخير أيضا و: رخص ترك



**التحصيب:** أي النزول بالمحصب ليلة الرابع عشر وهو ما بين الجبلين إلى المقبرة التي بأعلى مكة تحت عقبة كداء بالفتح والمد لغير مفتدى به: وأما المفتدى به فلا يرخص له في تركه لأحيائه السنة إلا أن يكون متعجلاً أو يوافق نفره يوم الجمعة وإنما شرع النزول به لأنه صلى الله عليه وسلم نزل به وصلى به الظهرين والعشاءين ورمى كل يوم: من الأيام المعدودات ثاني النحر وتاليه الثلاث: الجمرات وختم بالعقبة: ولا يرمي يوم النحر غيرها وكل جمرة ترمى بسبع حصيات ووقت الرمي من الزوال للغروب: ومختاره إلى الاصفرار ومنه للغروب ضروري تنبيه للحج مثلثات الجمرات ومنها أوجه الإحرام ولأنه حج وعمره وقران والاعتساف لثلاثة على المشهور للإحرام ودخول مكة ووقوف عرفة والركوع ثلاثة للإحرام ولطواف القدوم ولطواف الإفاضة وللخبث ثلاثة مواضع الطواف والسعي وبطن محسر والخطب ثلاث وأيام النحر ثلاثة وكذا أيام التشريق وللحاج في الحلق والتقصير ثلاثة أقسام من يتعين حلقه وهو الملبد وقصير الشعر أو عادمه ومن يتعين تقصيره وهو المرأة الكبيرة ومن له الأمران وهو غير من ذكر والهدي ثلاثة إبل وبقر وغنم وعلاماته ثلاثة تقليد وإشعار وتجليد للقدوم والإفاضة وللوداع بعد أيام الرمي وصحته: أي الرمي بحجر: أي جنس ما يسمى حجر من زحام أو حصي فلا يصح بطين ومعدن كما يأتي وقدره **كحصى الحذف:** بمعجمتين وفاء وهي رمي الحصى بالأصابع يجعل الحصى بين السبابة والإبهام من اليسرى ثم يقذف بسبابه اليمنى أو تجعل بين السبابتين وهل هو كالقول أو النوات أو دون الأنملة أقوال والذي فيها استحباب كون حصى الجمار طرح الحصى على الجمرة من غير رمي لم يجزه ويندب كون الرمي بأصابعه لا بقبضته وكونه بيمينه إلا أن يكون لا يحسنه باليمنى وإن: رمى بيمينه: لكنه يكره على الجمرة: أي رمي على الجمرة وهي البناء وما تحته ولا تشتط إصابتها أو لا بل تجزئه وإن أصابت: الحصى غيرها: ابتداء إن ذهبت بقوة: من الرامي لاتصال الرمي وكذا إن وقعت دونها ثم تدحرجت لها: أي للجمرة لأن رميه لم يتصل بها ولا: يجزئ طين ومعدن: من ذهب أو فضة أو رصاص أو كبريت وإنما يجزئ بحجر ولو رخاماً وفي أجزاء ما وقف: من الحصى بالبناء: ولم ينزل إلى أرض الجمرة وكان يميل إليه عبد الله المنوفي شيخ المص أو لا يجزئ أفتى خليل المكي شيخ المص أيضاً تردد: لعدم النص وصحته بترتيبهن: وفي نسخة بلا ياء أي ترتب الجمرات الثلاث فيما بعد يوم النحر بأن تبدأ بالكبرى التي تلي مسجد منى ثم الوسطى وهي التي في السوق ثم يختم بجمرة العقبة فإن أخل بالترتيب ولو سهوا بطل وأعاد ما حضر بعد: الجمرة المنسية وما: فعل بعدها في يومها فقط: فلو نسي الأول من ثاني النحر ثم رمى تاليه بتمامه والرابع بتمامه ثم ذكر فإنه يرمي المنسية وما بعدها في يومها وجوبا وهي الوسطى ثم يرمي العقبة لبطلان رميها بعدم الترتيب ثم رمى المنسية وما بعدها في يومها وجوبا وهي الوسطى ثم يرمي العقبة لبطلان رميها بعدم الترتيب ثم يرمي الرابع بتمامه ندبا وهو المراد بقوله ما حضر وأما الثالث فرميه صحيح وقد خرج وقته وإنما أعاد رمي الرابع لحضور وقته فالترتيب بينه وبين المنسي واجب مع الذكر وذلك كمن نسي الصبح وصلى الظهرين والعشاءين ثم ذكر إنه يصلي الصبح والعشاءين لبقاء وقتها دون الظهرين وقوله في يومها ليس متعلقاً بإعادة وإنما هو لبيان ما لأن في بمعنى من كقول الشاعر: ثلاثون شهرا في ثلاثة أحوالي؛ وندب تتابعه: أي تتابع رمي

الحصيات في كل جمرة وأما قوله وترتيبهن فالضمير للجمرات بأن يرمي الثانية عقب الأولى بكمالها ثم الثالثة عقب الثانية بكمالها فإن رمى: الجمرات بخمس اعتد بالخمس الأول: إذ لم تبطل لأن تتابع الحصيات مندوب و بطل ما بعدها لعدم ترتيب الجمرات وهو شرط لرميه ما بعد الأولى قبل كمالها وإن لم يدر موضع حصاة: منسية أعتد بست من: الجمرة الأولى: فقط إن لم يتيقن إتمامها لاحتمال كونها منها فيكملها بحصاة فيرمي الوسطى والعقبه فإن تيقن تمام الأولى اعتد بخمس من الثانية وقوله وإن لم يدر مفهومه موافق فذلك لو درى أنها من الأولى أو ما بعدها فإنه يكملها وأجزأ: الرمي عنه وعن صبي: فلو رمى عن نفسه بسبع ثم رمى بها عن صبي أو غيره ممن يرمي بكمالها فإن رمى الجمرات بخمس خمس واعتد بالخمس الأول إذ لم تبطل لأن تتابع الحصيات مندوب وبطل ما بعدها لعدم ترتيب الجمرات وهو شرط لرميه ما بعد الأولى قبل كمالها وإن لم يدر موضع حصاة منسية اعتد بست من الجمرة الأولى فقط إن لم يتيقن إتمامها لاحتمال كونها منها فيكملها بحصاة ثم يرمي الوسطى والعقبه فإن تيقن تمام الأولى اعتد بخمس من الثمانية وقوله إن لم يدر مفهومه موافق فذلك لو درى أنها من الأولى أو ما بعدها فإنه يكملها وأجزأ الرمي عنه وعن صبي فلو رمى عن نفسه بسبع ثم رمى بها عن صبي أو غيره ممن يرمي عنه أو رمى بها أولاً عن غيره ثم رمى به عن نفسه لا جزأ لكن يكره الرمي بما رمى به كما يأتى وأما رمي الحصاة الواجدة عنه وعن غيره فلا يجزئ عن واحد منهما ولو: رمى حصاة حصاة: واحدة عنه ثم واحدة عن معه ثم فعل ذلك في جميعها فإنه يجزئه و: ندب رمي العقبة أول يوم طلوع الشمس: هذا بيان أفضل وقتها وأنه من الطلوع إلى الزوال وقوله فيما مر ورميه العقبة حين وصوله بيان لوقت أدائها وتقدم أنه من طلوع الفجر إلى الغروب وألا: يكن أول يوم فيندب إثر الزوال قبل: صلاة الظهر و: ندب وقوفه: مستقبلاً للدعاء والتهليل والصلاة على النبي عليه السلام إثر: رمي كل واحدة من الجمرتين الأوليين قدر إسراع: قراءة سورة البقرة: كما كان يفعله ابن القاسم ومالك وأما جمرة العقبة فينصرف بعد رميها وذلك لوسع موضع الأولين دون العقبة و: ندب تيسره في: الجمرة الثانية: وهي الوسطى فيقف عنها ذات الشمال مستقبلاً ولا يجعلها خلف ظهره وإنما يفعل ذلك بالأولى إذا رماها يقف للدعاء مستقبلاً وأما جمرة العقبة فيرميها من أسفلها في بطن الواد ومنى عن يمينه ومكة عن يساره ولا يقف عنده للدعاء وفيها أنه يقف عند الجمرتين للدعاء ولا يقف عند العقبة و: ندب تحصيب الراجع: من منى إلى مكة أي نزوله بالمحصب ليصلي: به أربع صلوات: الظهرين والعشاءين وهذا إن لم يتعجل ولم يكن رجوعه يوم جمعة ووصل للمحصب قبل وقت الصلاة فإن أدرك وقتها في غيرها صلاها ثم ولا يؤخر للمحصب و: ندب طواف الوداع إن خرج: من مكة لـ: مكان بعيد كالجحفة: وغيرها من المواقيت مكيًا كان أو قادمًا لنسك أو تجارة لقوله عليه السلام لا ينفر أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت الطواف لا: إن خرج لمكان قريب كالتنعيم: والجعرانة إلا أن يخرج ليقم بذلك المحل وإن: كان صغيراً: أو عبداً أو امرأة إلا من تردد للحطب والمتعجل كذلك ذكره خش ويركع بعده ركعتين ومن تركهما حتى تباعد ركعهما ولا شيء عليه وإن قرب وهو على طهارة رجع لهما وإن انتفض وضوءه ابتداء طوافه وركعهما وفي الكافي أنه يستحب لمن فرغ من ركعتي الطواف أن يقف بين الركن والباب

فيحمد الله ويشكره على ما من به عليه وهداه إليه ويكثر من الدعاء فيما شاء من دين ودنيا وتأدى: طواف الوداع بـ: طواف الإفاضة: وطواف العمرة: لأن القصد أن يكون آخر عهده بالبيت الطواف فيسقط عنه الطلب بطواف إفاضة أو عمرة إن خرج بالفور ويحصل له فضل طواف الوداع إن نواه كما في تحية المسجد ولا يرجع: بعد طوافه لـ: قهقري: بأن يكون وجهه للبيت بل يرجع وظهره إلى البيت والنهي عن ذلك نهى كراهة وبطل: طواف الوداع بإقامة بعض يوم: بمكة لأن القصد أن ينفر بأثر طواف لا: يبطل يشغل خف: كبيع أو شراء لبعض حوائجه كما في المدونة ورجع له: أي للوداع إن بطل أو تركه أصلا ما لم يبعد وكان عمر رضي الله عنه يرد من تركه من مر الظهران كما في المدونة وهو موضع على مرحلة من مكة إن لم يخف فوات أصحابه: أي رفقته وإن خاف فواتهم مضى ولا شيء عليه كما فيها وحبس لامرأة: لم تطف للإفاضة الكرى والولي: محرما كان أو زوجا لحيض أو نفاس قدره: أي قدر مانعها حتى يزول فتطوف وفيها وإن حاضت قبل الإفاضة ونفست لم تخرج حتى تفيض ويحبس لها كرىها لأقصى جلوس النساء في الحيض والاستظهار والنفاس اهـ أما طواف الوداع فيسقطه حيض أو نفاس ففيها أنها إن حاضت بعد الإفاضة فلتخرج قبل أن تودع وقيد: حبس من ذكر أن أمن: الطريق و: تحبس الرفقة: مع الكرى إن كان العذر يزول في كاليومين: أي مع الأمن ولا يحبسون فيما زاد على ذلك بل يحبس الكرى وحده ولما ذكر ما يندب شرع فيما يكره فقال وكره رمي بما رمى به: من الحصى ويجزئ سواء رمي به هو أو غيره وإنما كره لأنه أدت به عبادة كماء توضئ به كـ: ما يكره أن يقال: لـ: طواف الإفاضة طواف الزيارة: لأن لفظ الزيارة يقتضي التخيير مع أن طواف الإفاضة ركن فكأنه تكلم بكذب وقد كره مالك تسميته أيام منى بأيام التشريق والعشاء العتمة أو: يقال زرنا قبره عليه السلام: لأن الزيارة تشعر بعدم ترجح الفعل مع أن زيارته من أعظم القرب وإنما يقال قصدنا إلى قبره و: كراهة رقى البيت: أي دخوله ويسمى رقيا لأن بابه مرتفع أو عليه: أي على ظهره أو: على منبره عليه الصلاة والسلام بنعل: أو خف وإن طهر بخلاف الطواف: بنعلين أو خفين طاهرين فإنه لا يكره و: دخول الحجر: بكسر الحاء بما طهر من نعل أو خف وكرهه أشهب وإن قصد: شخص بطوافه نفسه مع محموله لم يجز عن واحد منهما: على المشهور لأن الطواف صلاة وهي لا تكون عن اثنين وإنما أجزأ طوافه عن محمولين لأنهما صاروا كشيء واحد وأجزأ السعي عنهما: أي عن الساعي ومحموله لخفة أمر السعي إذ ليس كالصلاة ولذا لا تشترط فيه الطهارة كما يجزئ فعل واحد عن محمولين فيهما: أي في الطواف والسعي فمن طاف أو سعى بمحمولين أو أكثر ينوي ذلك عنهم فإنه يجزئ.

فصل: فيما يحرم على المحرم بحج أو عمرة ثم منه ما يحرم على الرجل والمرأة وما يخص أحدهما وحرم بالإحرام: بحج أو عمرة على المرأة: حرة أو أمة ومثلها الخنثى لبس: بضم اللام ما يستر بدنهما مثل قفاز: بوزن رمان وآخره زاي وهو شيء يعمل لليدين تلبسه المرأة للبرد وخصه بالذكر للخلاف فيه وإلا فغيره مما يستر يديها أو أصبعها لها كذلك مخيطا كان أو مربوطا وستر وجهه: لخبر إحرام المرأة في وجهها وكفيها أي فعليها كشفهما إلا لستر: أعين الناس خوف الفتنة فلها

أن تستر وجهها برداء بلا غرز: بآبرة ونحوها و: لا ربط: عليها وإلا: بأن لبست ققازين أو نحوهما أو سترت وجهها أو بعضه لغير ستر وإن لحر أو برد أو لستر وعززت أو ربطت ففدية: إن طال ذلك و: حرم به على الرجل: حرا كان أو عبدا وإن صلبا فعلى وليه منعه محيط: بضم ميم بعده حاء مهملة بعضو: من أعضائه وأخرى جميع بدنه وإن بنسج أو زر: يفعل عليه أو عقد: يربطه أو يتخلله بعود وإنما يحرم لبس معتاد بخلاف ارتدائه بقميص كما يأتي كخاتم: فإنه يحرم لبسه على الرجل دون المرأة و: لبس قباء: بفتح القاف يمد ويقصر وهو ما كان مفرجا وإن لم يدخل كما: أي لم يدخل يديه في كميته وهذا إذا أدخل كتفيه في القباء كما في الارشاد وفيها و أكره أن يدخل منكبيه في القباء وإن لم يدخل يديه في كميته اهـ ولو نكس القباء فجعل أسفله على منكبيه فلا فدية لأنه لا يلبس عادة على هذه الهيئة و: حرم على الرجل ستر وجهه أو رأس: كلا أو بعضا بما يعد ساترا: عرفا أو لغة كطين: والعمامة أخرى وأما غير ذلك من بدن الرجل فإنه يحرم ستره بالمخيط وما في معناه ولا فدية في سيف: تقلده محرم ولو بلا عذر: ظاهره نزعه مكانه أم لا وظاهر المدونة وجوب نزعه إن لبسه بلا عذر و: لا في احترام: بحبل أو ثوب واستتغار: بسين وثناء فوقيه ومثله بعدها فاء أخت القاف وهو ادخال الأزارين فخذه ملويا لعمل فقط: راجع للأمرين قبل وجاز: للمحرم خف قطع أسفل من كعب: وإنما يجوز لفقد نعل: أصلا أو غلوه: غلوا فاحشا: بأن لم يجده إلا بثمن زاد على ثلث الثمن المعتاد جاز له إتقاء شمس أو ريح بيد: يجعلها فوق حاجبيه يستر بها وجهه ولا يلصقها على رأسه وإلا فعليه الفدية إذا طال أو: اتقاء مطر: ومثله البرد بمرتفع: عن رأسه من ثوبه أو نحوه ولا يلصقه برأسه ويمنع اتقاء الشمس والرياح به وأما الخيمة فيجوز الدخول تحتها بلا عذر كما يأتي و: جاز تقليم ظفر: لمحرم انكسر: وكذا اثنان والثلاثة ويقتصر على ما انكسر فإن زال جميع ظفره كما لو أزال بعضه بلا عذر وإنما يجوز قطع المنكسر ويسام الباقي حتى لا يبقى عليه ضرر في تعلق ما بقي بما يمر عليه وفيها إن قلم أظفاره ناسيا أو جاهلا افتدى وإن قلم واحدا لإمالة أذى افتدى ولغيرها أطعم شيئا من طعام ويأتي للمص أنه يطعم حفنة وإن قلم ظفرا انكسر فلا شيء عليه والذي في الكافي أنه لو قلم ظفرا واحدا أو بعضه أطعم مسكينا و: جاز ارتداء بقميص: أوجبة لأنه لبس غير معتاد وفي كره: ارتداء بسر أويل روايتان عن مالك وأما لبس السر أويل فيمنع للمحرم ويكره لغيره مع رداء و: جاز له تظلل ببناء: من حائط وسقف وخباء: خيمة ونحوهما ما يثبت ومحارة: بفتح الميم شبه الهودج قاله في القاموس وفسرها خش بالمحمل فله أن يستظل بجانبها خارجا عنها نازلة وسائرة وكذا استظلاله ببعير سائر أو نازل لا: يجوز استظلاله فيها: بأعواد يرفعها عند مالك فإن فعل افتدى ذكره في ضيخ والذي في الكافي أنه اختلف حتى يكشفها والظاهر أن المراد كشف ما فوقها دون كشف جوانبها لأنه من الاستظلال جانب المحمل وهو جائز كثوب: يرفع بعضا: فإنه يمنع الاستظلال به ففي وجوب الفدية: إن استظل في المحارة أو بثوب رفع بأعواد خلاف: فقيل تجب و هو الذي في ضيخ وقيل تستحب وقد مر عن الكافي أنه الأصح عن مالك فيمن استظل على المحمل و: جاز له ظل: على رأسه لحاجة: كحمل متاعه أو اضطر له أو فقر: كان لا يجد من يحمل حزمة حطب ببيعها أو جرابا أو خرجا لغيره ليعيش بما يأخذ من ثمن أو أجرة بلا تجز: بما زاد على عيشه فإذا كان للتجارة منع

ويفتدي أو إبدال ثوبه: الذي أحرم فيه بثوب آخر ولو لقمل آذاه أو بيعه: ولو لإذابة القمل له على المشهور بخلاف غسله: فلا يجوز كما في الطراز والذي فيها وفي الموازنة أنه يكره إلا النجس فـ: يجوز بالماء فقط: من غير غاسول ولا صابون خوف قتل الدواب فإن تحقق أنه لا قمل فيه جاز غسله بما شاء وإن لم يتحقق ذلك جاز غسله للنجس بالماء فقط ولا شيء عليه في قتل القمل وأما غسله للوسخ فظاهرها أنه يكره وفي الموازية أنه يجوز واتفقا على كراهته لغير نجس ووسخ وبـط: بالباء وطاء مهملة أي شق جرحه: إن احتاج لذلك ويخرج ما فيه بعصر وكذا وضع خرفة عليه ومثل الجرح الدم قال في الكافي وله أن يفقا دمله وينكا جرحه ويعصر بثره ويقطع عرقه إن احتاج إلى ذلك و: جاز له حك ما خفي: من جسد كراسه وظهره برفق: ليلا تكون فيه قملة فتموت أو تقع فإن لم يكن برفق كره وأما ما يراه من جسده فله حكه وإن أدماه وفصد: وهو شق العرق للدواء إن لم يعصبه: فإن عصبه بعصابة افتدى وإن اضطر لذلك وهذا يغني عنه قوله الآتي كعصب جرحه و: له شد منطقة: بكسر الميم وفتح الطاء بأن يدخل خيوطها في خيوطها أو الكلاب وإلا بریم فإن عقدها افتدى لنفقتة: أي لحفظها على جلده: تحت إزاره كما في الارشاد لا فوقه و: له إضافة نفقة غيره: إلى نفقة نفسه وإلا: بأن شدّها للتجارة أو فوق مئزره أو كانت نفقته تبعا لنفقة غيره ففدية: تلزم في ذلك ثم شبه في لزوم الفدية أمورا جائزة فقال كعصب جرحه: بخرقه قال فيها من جراح أو: عصب رأسه: أو جسده من جراح أو عصب على بعض جسده من غير علة افتدى أو ألصق خرقه: قدرها كدرهم: بغلي على جرحه أو رأسه وفيها أنه لا شيء عليه في خرق صغار أي إن لم تكن مطيبة إذ فيها أنه إن داوى جرحه بما فيه طيب برفعة صغيرة أو كبيرة فليفتد أو لفها: أي الخرقه على ذكره: لأجل بول أو منى أو مذى ولو جعله فيها من غير لف عند النوم فلا فدية عليه أو: جعل فطنة: أي شيء من الفطن قل أو كثر في أذنيه: أو إحداها لعله أو غيرها أو قرطاس: بصدغيه أو أحدهما ظاهره ولو أقل من درهم والدي فيها أنه إن ألصق على صدغيه مثل ما يصنع الناس افتدى وترك ذي نفقة: كانت مع نفقته التي نفدت ذهب: فإنه يفتدي إن ترك ربها ذاهبا مع عمله كما يؤخذ من قوله ترك أو: ترك ردها: لربها حين نفدت نفقته هو مع تمكنه من ردها وجاز لامرأة خز: أي لبسه وهو ما سداه حرير ولحمته غيره إلا على وسطه عند مالك وكب رأس: أي وجه فهو من إطلاق الكل على الجزء على وسادة: وأما وضع خده عليها عند النوم فلا يكره و: كره مصبوغ: لا طيب فيه إن أشبه لونه لون ما فيه طيب لمقتدى به: من إمام أو عالم ليلا يتصرف الجاهل بفعله إلى لبس ما لا يجوز وقيل يكره له كل مصبوغ وهو ظاهر المص والذي يمتنع للمحرم لبسه المزعفر و المورس و المعصر المقدم بضم ميم و سكون قاف و فتح دال و هو القوي الصبغ و فيها أن مالكا لم يكره شيئا من الصبغ غير ذلك وإن ما صبغ بذلك فغسل أو بقي أثر لونه يكره إلا أن يذهب لونه كله فإن لم يذهب ولم يجد غيره صبغه بالمشق اهـ وهو حجر لين أحمر وشم: طيب مذكرو هو ما يظهر لونه ويخفي أثره كريحان: وورد وياسمين لأنه من الترفه وفيها أنه إن تعمد شم شيء من ذلك فلا فدية عليه وإن مس الطيب افتدى لصق بيده أم لا و: كره له مكث بمكان فيه طيب: أو رحل مطيب واستصحابه: أي الطيب معه أو مع رفقته ولا فدية وحجامة بلا عذر: حيث لم يحلق بسببها شعر وإلا لم يجز خشية قتل الدواب فإن فعل افتدى

ويجوز لعذر ويفتدي كما في المدونة و: كره غمس رأسه: في الماء خشية قتل القمل وفيها أنه إن فعل أطمع شيئاً وتخفيفه: أي الرأس إذا غسله بشدة: ليلا يقتل القمل ونظر بمرآة: بكسر الميم ليلا يرى شعثاً فيزيله ويلبس امرأة قباء: لأنه يصفها مطلقاً: حرة أو أمة أو غيرهما وهذا مع غير زوجها و: حرم عليهما: أي الرجل والمرأة المحرمين دهن اللحية والرأس: وإن بدهن غير مطيب لأنه زينة وإن صلعا: بكسر اللام أي كانا أصلعين والأصلع منحسر شعر مقدم رأسه وإبائه: أي إزالة ظفر: وفي واحد جفنة إن لم يكن لإمطة أذى وإن كان لها افتدى كما يأتي أو شعر: بلا عذر يحلق أو نورة أو نتف وفيها إن من نتف شعرة أو شعرات بسيرة أطمع كان جاهلاً أو ناسياً وإن نتف ما أناط به عنه أذى افتدى ولم يحد مالك فيما دون لإمطة الأذى أكثر من حفنة وهي ملء يد واحدة أو: إزالة وسخ: عن بدنة لأن المقصود للمحرم أن يكون شعثاً فإن أزاله افتدى إلا غسل يديه بمزيله: أي الوسخ إن لم يكن لإمطة أذى وإن كان لها افتدى كما يأتي أو شعر بلا عذر بحلي أو نورة أو للمجرم أن يكون شعثاً فإن أزاله افتدى الأغسل يديه بمزيله أي الوسخ إن لم يكن طيباً كحرض بضميتين وأشنان بالضم وصابون وأخرى إزالته بماء فقط وبلا غسل وروى ابن نافع أنه لا بأس بإزالة ما تحت أظفاره من الوسخ ذكره جب و: إلا تساقط شعر لوضوء: إذا اسقط أمرار يده على وجهه أو غيره وفي الكافي أنه لا شيء عليه فيما تساقط من شعر لحيته أو رأسه في وضوئه أو غسله أو ركوب: إذا حلق الأكاف أو السرج ساقيه لأنه لا بد للناس منه و: حرم عليهما دهن: بفتح الدال الجسد: الظاهر كـ: باطن كف أو رجل بمطيب: لعله أو غيرها فإن فعل ذلك افتدى إذ فيها أنه إن دهن شقوق يديه أو جلّيه بطيب افتدى أو: بغير طيب في الكافي أنه لا بأس أن يدهن باطن كفيه وقدميه بالزيت والسمن ولو دهن بذلك رأسه أو باطن ساقيه افتدى و: إن كان لها: أي لعة فقولان: في دهن الجسد لا في باطن كف أو رجل لقولها وإن دهن شقوق رجله أو يديه بزبد أو شحم أو ودك فلا شيء عليه اختصرت: المدونة عليهما: أي القولين و: حرم عليهما تطيب: بقصد لبدن أو ثوب بـ: تطيب يطهر ريحه وأثره كورس: وزعفران وعود ويسمى مؤنثاً ولا فدية فيما لم يقصد كمن جلس بحانوت فعبق عليه ولم يمسه شيء منه ويكره تماديه على ذلك واحترز بكورس عن الطيب المذكر وهو ما يظهر ريحه دون أثره فإنه لا يحرم لكن يكره كما مر وإن ذهب ريحه: حين تطيب به لأن حكمه المنع وقد ثبت والأصل استصحابه ولا فدية قاله خش أو: كان لضرورة كحل: بضم الكاف فإن فيه الفدية وإن لم يحرم ففيها أن له أن يكحل عينيه لحر يجده بالأثمد وغيره إلا أن يكون فيه طيب فيفتدي ويكره أن يكتحل لزينة فإن فعل افتدى أو: كان الطيب في طعام: أو شراب ففيها أنه يكره إن يشرب شراباً فيه كافور أو يأكل دفة مزعفرة فإن فعل افتدى أو لم يعلق: بفتح اللام فإنه يحرم مسه طيباً مؤنثاً وإن لم يعلق به شيء منه إلا قارورة: فيها طيب سدت: سدا محكماً يمنع ظهور الرائحة فإنه يجوز مسها وحملها أو: طيباً مطبوخاً: أي في طعام قال فيها وإن أكل طعاماً مسته النار وفيه ورس أو زعفران فلا شيء عليه أو باقياً مما قبل إهرامه: بأن تطيب قبله ثم أحرم و عليه رائحته فلا فدية عليه بناء على أن الدوام ليس كالابتداء وهذا فيما قل وإلا افتدى وإن لم يتراخ في نزعها ثم أحرم وعليه رائحته فلا فدية عليه بناء على أن الدوام ليس كالابتداء وهذا فيما قل وإلا افتدى وإن لم يتراخ في نزعها مكا يفيد كلام ح وفيها أنه يحرم في ثوب فيه ريح



المسك حتى يذهبها أو: طيبا من القاء ریح أو غيره: كان يلقيه عليه شخص وهو نائم وغير عالم إن لم يتراخ في نزعہ وإلا افتدى كما يأتي أو: من خلق كعبة: والخلق بفتح الخاء ما تطيب به فلا شيء فيما أصاب الطائفين منه وإن كثر إن نزع في الحال وخير في نزع يسيره: أي ما ذكر مباح قبل إحرامه أو ما ألقى عليه أو ما مسه من خلق الكعبة وإلا: بأن كثر افتدى إن تراخى: في نزعہ وما ألقى عليه يجب نزعہ فوراً و ذكر خش أن ما قبل إحرامه فيه الفدية إن كثر وإن نزعہ فوراً و إن قل خير في نزعہ و ما ألقى عليه يجب نزعہ فوراً و إن قال فإن تراخى افتدى وكذا ما أصابه من خلق الكعبة إن كثر والأخير في نزعہ كتغطية رأسه: إذا غطاه غيره نائماً فإنه: إن أزال عنه الغطاء فوراً حين انتبه فلا فدية عليه وإن تراخى افتدى ولا تخلق: الكعبة أي لا تطيب كراهة أيام الحج: ليلا يصيب الخلق من يطوف ويقام العطارون: استحباباً فيها: أي في أيام الحج من السعي: بين الصفا والمروة وافتدى: وجوباً الملقى: على محرم طيباً أو غطاء على رأسه في نومه إن لم تلزمه: أي غير المحرم بلا صوم: هذا متعلق بافتدى فالملقى إنما يفدي بغير الصوم لأنه نائب عن المحرم ولا يصوم أحد عن غيره فإن لم يجد: الملقى الحل ما يفدي به فليفتد المحرم: وجوباً بصوم أو غيره وقيل ندباً كان حلق: الحل رأسه: أي رأس المحرم بلا أذنه فعلى الحل الفدية فإن لم يجد فعلى المحرم وأما حلقه بأذنه فسيأتي ورجع: المحرم إن افتدى على الملقى بالأقل: من قيمة شاة أو كيل الطعام أو ثمنه وهذا إن لم يفتد: المحرم بالصوم: فإن افتدى به فلا رجوع له و: يجب على الملقى المحرم: على محرم مثله طيباً فديتان على الأرجح: فدية الطيب وفدية لإلقائه على محرم وإن لم يتراخ في نزعہ فإن تراخى افتدى وليس على الملقى إلا فدية مس الطيب وإن حلق حل محرماً بإذن: ولو حكماً بأن رضي يفعله أو قلم ظفره أو طيبه فعلى المحرم: الفدية وإلا: يأذن له بأن وجده نائماً أو أكرهه فعليه: أي على الفاعل فإن لم يجد فليفتد المحرم ورجع عليه بالأقل إن لم يصم كما مر وإن حلق محرم رأس حل أطعم: إذا لم يتحقق نفي القمل وهل حفنة: من طعام وهي ملء يد واحدة أو فدية: وهي صوم ثلاثة أو إطعام ستة لكل مدان أو ذبح شاة فأعلى تأويلان: وسكت عن حلق محرم على الحالق قولان ذكرهما عج وفي: قلم الظفر الواحد لا لإمطة الأذى: ولا انكسار حفنة: من طعام وإن قلمه لإمطة الأذى أو قلم أكثر من واحد مطلقاً افتدى وإن قلم واحداً بعد آخر فإن كانا في فور افتدى وإلا ففي كل واحد حفنة كشعرة: لغير إمطة أذى أو شعرات: يسيرة عشر فأقل ذكره عج أو: قتل قملة أو قمالات: عشر فأقل ففي كل من ذلك حفنة واحدة وطرحها: بالجر أي القملة أو القملات لأنه يؤد للموت بخلاف البرغوث كما يأتي كحلق محرم لمثله: أي محرم آخر موضع الحجامة: فإن فيه حفنة فعلة للضرورة أو لا إلا أن يتحقق: الحالق نفي القمل: فيما حلقه فلا شيء عليه وعلى المحلوق في الحالين الفدية وتقريد بعيره: أي إزالة القراد عنه فإن فيه حفنة لأنه عرضه للموت فإن قتله ففي كثيره فدية وفي قليلة حفنة لا: شيء في كطرح علقة أو برغوث: أو ذباب أو قراد أو حلمة عن نفسه أو غيره كما فيها وإن قتل ما ذكره ففيه الفدية إن كثر والفدية: التي في قوله تعالى ﴿ففدية من صيام أو صدقة أو نسك﴾ تكون أو غيره كما فيها وإن قتل ما ذكر ففيه الفدية إن كثر والفدية التي في قوله تعالى: ففدية من صيام أو صدقة أو نسك تكون فيما يترفعه: أي يتنعم فيه أو يزيل أذى كقص الشارب: ونتف إبطه أو شعر أنفه أو: قلم ظفر:

كثر وقتل قمل كثير: وهذا قيد في الظفر أيضا ولذا نكره لتعددده ولم ينكر الشارب لاتحاده أو خضب بحناء: بكسر حاء وشد نون ممدودا سواء خضب شعره أو بعض جسده رجلا كان أو امرأة وإن رقعة إن كبرت: كدرهم لا إن صغرت ففيها أنه إن خضب إصبعه بحناء لجرح أصابعه فإن كانت بقعة كبيرة افتدى وإن كانت صغيرة فلا شيء عليه اهـ ولو جعلها في جرح أو شقوق رجله فلا شيء عليه ومجرد حمام: بأن دخل وصب عليه الماء الحار وإن لم يتدلك فعليه الفدية على المختار: عند اللخمي وغيره ومذهبه أنه إنما يفتدي إذا تدلك وإن أزال الوسخ واتحدت: الفدية مع تعدد موجبها في أربع صور أشار لها بقوله إن ظن الإباحة: أو جهل أو نسي وإن تراخى فعله الثاني كما لو لبس ثوبا فلزمته الفدية ثم لبس آخر ظاننا أن فعله الثاني لا يوجب غير ما أوجبه الأول فليس عليه إلا فدية واحدة أو تعدد موجبها بفور: لأن ذلك كفعل واحد فلو لبس ثوبا أو تطيب وحلق في فور واحد لم يلزمه إلا كفارة واحدة فإن تراخى ما بين ذلك ففي كل واحد كفارة أو نوى: عند فعله الأول التكرار: من جنسين أو أكثر كمن به جرح أو مرضة فنوى أن يتعالج بدواء فيه طيب حتى يبرأ فعليه فدية واحدة وإن بعد ما بين ذلك ففيها أنه إن نوى أن يلبس الثياب عشرة أيام حمقا أو جهلا أو جرأة أو نسيانا فإنما عليه كفارة واحدة في كل ما لبس وكذا إن وطئ مرة بعد مرة أو قدم: ما نفعه اعم على اخص منه كما لو قدم الثوب: أو الجبة على السراويل: أو القلنسوة على العمامة ولو تراخى الثاني عن الأول ولو عكس فقدم ما نفعه اخص وتراخى الثاني عن الأول تعددت لأنه انتفع ثانيا بغير ما انتفع به أولا وشرطها: أي الفدية في اللبس انتفاع من: دفع ضرر أو برد أو دوام كالיום لا إن: لبسه لقياس ونحوه ثم نزع مكانه: فلا فدية فيه وأما ما لا يراد للانتفاع كالطيب وحلق الشعر ففيه الفدية بلا تفصيل وفي: انتفاعه بلبس في صلاة: لم يطول فيها قولان: والراجح عدم الفدية فلا مفهوم لقوله نزع مكانه قاله عج ولم يأنم ان فعل: موجبا الفدية لعذر: من مرض أو حر أو برد وظاهره ان فعله انما يجوز ان حصل العذر وقيل يكفي خوف وجوده وهي: أي الفدية أحد ثلاثة أمور مخير فيها نسك: أي عبادة بـ: ذبح شاة فأعلى: من بقرة أو بعير لكن الشاة أفضل كما في الضحية أو إطعام ستة مساكين لكل مدان: بمدى عليه السلام إذ به تؤدي الكفارات إلا كفارة الظهر فإنه بمد هشام وهو مد وثلاثان كالكفارة: في ان ذلك من غالب عيش أهل البلد وأنه يجزئ مكرر لمسكين أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام منى: فيخير في هذه الأمور كما في قوله تعالى: «فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك» ولم يختص: هذا النسك والإطعام بزمان أو مكان: فليس كالهدي الهدي فكحكمه: في اختصاصه بمنى إن وقفه بعرفة وإلا فبمكة ولا يجتمع فيه بين الحل والحرم ولا يجزئ: في الفدية غداء وعشاء ان لم يبلغ: ذلك مدين: فإن تحقق أن كل واحد أكل ما يبلغ مدين أجزاء ولو حصل لبعضهم مدان كمل لمن لم يحصل له مدان بقيمتها وفيها ولا يجزئ أن يغذى أو يعشى لأن النبي عليه السلام سمى مدين وأجزئ في كفارة اليمين لأنها مد مد والعشاء والغذاء أفضل من مد و: حرم الجماع: و: كذا مقدماته: ولو علمت السلامة وأما في الصوم فنكره المقدمات وأن علمت السلامة وأفسد: الوطء قبل التحلل مطلقا: عمدا كان أو لا في قبل أو دبر انزل أو لم ينزل وقع من بالغ أو لا كاستدعاء منى: فإنه يفسد الحج

وان: كان بنظر: ان ادامة والا فلا وفيها أنه يفسد حجه إذا أدام التذكر للذة حتى انزل أو لمس أو قتل أو باشر فأنزل أو أدام النظر حتى انزل أو عبث بذكره فأنزل أو كان راكبا فهزته الدابة فاستدام ذلك حتى انزل وكذلك المحرمة إذا فعلت ما يفعل شرار النساء بنفسها حتى انزلت فإن نظر ولم يتابع النظر أو قبل أو جس أو تلذذ بشيء من أهله فلم ينزل أو لم يغيب الحشفة فعليه لذلك الدم وحجه تام اهـ وظاهر قوله فعليه وجوب الهدى وقال الابهرى أنه مندوب قبل الوقوف: بعرفة يعني أن ما ذكر مما يفسد شرطه أن يقع قبل وقوفه مطلقا: سواء فعل بعض افعال الحج أولا أو بعده ان وقع قبل: طواف إفاضة و: رمي عقبة: يوم النحر أو قبله وهو يوم الوقوف وفي الإرشاد أن ذلك مفسد ما بين الإحرام ورمي جمرة العقبة وذكر ابن جزئ في ما بعد الوقوف وقبل جمرة العقبة روايتين الفساد والتام و الا: بأن وقع ما ذكر بعد رمي جمرة العقبة وقبل الإفاضة أو بعدها ف: إنما يلزمه هدي: ولا يفسد الحج على المشهور كإنزال ابتداء: بلا ادامة فكر أو نظر لأن ما خرج بلا لذة معتادة لا شيء فيه وامذاء: فإنما فيه هدي وان خرج بإدامة فكر أو نظر أو قبله أو مباشرة وقبله: وفيها الهدى ان كانت بغم والا فكالملامسة فلا هدي فيها إلا أن تخرج مذي أو تكثر وإلا فلغو وإن قصد لذة أو وجدها قاله ح ووقوعه: أي ماذكر بعد سعي في عمرته: وقبل حلقه فإنه لا يفسدها لتام أركانها وانما فيه هدي وإلا: بان وقع قبل تمام سعيها فسدت: ووجب قضاؤها والهدى و هل ما لا يفسد الحج ويجب فيه الهدى كالمذي والقبلة يوجبها في العمرة كما لبعض الشراح أو لا يوجبها فيها لا إن أمرها أخف كما لعج تردد ووجب إتمام المفسد: بفتح السين من حج أو عمرة لبقائه على إحرامه كما يأتي قال تعالى: ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ وإنما يجب إتمامه ان أدرك لعامه فإن لم يدركه امر بالتحلل بفعل عمرة والا: يتمه سواء ظن أنه خرج منه بافساده أم لا قاله عج فهو: باق عليه: أي على إحرامه الأول وان أحرمت: بحجة القضاء أو عمرته فأحرامه الثاني لغو ولا يجزئه ما أحرمت به عن الفائت ولم يقع قضاؤه إلا في: مرة ثالثة: أي عمرة ثالثة أو حجة في سنة ثالثة إن لم يطلع عليه حتى فات الوقت والا أمر بالتحلل من الفاسد بفعل عمرة وقضاه في العام القابل و: وجبت فورية القضاء: أي تعجيل قضاء ما فسد والا اثم ولو على القول بان الحج على التراخي لأنه يجب بالدخول فيه فيقضي الحج في العام القابل والعمرة بعد التحلل من فاسدها وان: كان الحج تطوعا: وظاهره أنه يقضيه وإن قبل حجة الفرض إذا لم يحجها و: يجب على المشهور قضاء القضاء: إذا أفسده ظاهره ولو تسلسل و عليه في قضائه هدي و: وجب نصر هدي: يسوقه في: حجة القضاء: ليقارن الجابر المالي الجابر الفعلي واتحد: الهدى وإن تكرر: موجه لنساء: وطئن أو امرأة وطئها مرارا فإنما عليه هدي واحد لأنه لأجل الفساد الواقع بالوطء الأول بخلاف صيد: فإنه يتكرر جزاؤه بتكرره لأنه عوض عما أتلفه وفدية: فإنها تتعدد بتعدد موجبها إلا في الصور الأربع السابقة وأجزا: هدي الفاسد إن عجل: قبل القضاء و: وجب ثلاثة: من الهدايا إن فسد: حجه حال كونه قارنا: في إحرامه بين حج وعمرة ثم فاتته: الحج بان طلع الفجر ولم يقف بعرفة وقضى: قارنا وجوبا فعليه هدي للقضاء وهدي للفوات وهدي للقران الثاني ولا شيء عليه في الأول على المشهور لأنه لم يتم و: وجبت عمرة: مع الهدى السابق في قوله وإلا فهدي إن وقع: ما يفسد قبل ركعتي الطواف: أي طواف الإفاضة فيهدي ويأتي بعمرة بعد أيام منى ليأتي

بطواف وسعي لا تلم فيهما فقد ذكر ابن جزيء إن وطئ بين جمرة العقبة وطواف الإفاضة فحجه تام وعليه الهدى والعمرة اهـ وإن وطئ بعد السعي والطواف بركعتيه وقبل الرمي أو بعده وقبل الحلق فعليه هدي فقط لسلامة السعي والطواف من التلم أي النقص و: يجب عليه إحجاج مكرهته: أي زوجة أكرهها فوطئها ويهدي عنها وإن طاوعت فذلك عليها دونه ولزمه ذلك في أمة أذن لها في الحج ثم وطئها طوعاً أو كرها وإن: أبانها ثم نكحت: زوجها غيره: ويجبر الثاني على الإذن لها في الخروج وعليها: أن تحج وتهدي إن اعدم: زوجها المكره لها ورجعت: عليه في الأقل من أجره المثل وما أنفقت في حجها بلا سرف وبالأقل في الفدية من قيمة النسك وكيل الطعام وفي الهدى بالأقل من ثمنه أو قيمته ك: الحكم المتقدم: في الحل يلقي طيباً على محرم وأعسر الملقى فيفتدي المحرم فإنه يرجع بالأقل إن لم يفتد بالصوم وفارق: في حجة القضاء من أفسد: حال كونه معه: أي من وطئ زوجته أو أمة فإنه يفارقها في حجة القضاء ليلاً يعود إلى ما كان منهما من إحرامه لتحلله: بطواف الإفاضة والسعي أي يفارق موطوعته من حين الإحرام إلى التحلل ولا يراعى: في القضاء زمن إحرامه: في حجه الأول فله أن يحرم قبله أو بعده في قضائه بخلاف ميقات: مكاني أحرم منه في حجه الفاسد فإنه راعى في قضائه إن شرع: أي كان مشروعاً فلا يحرم في غيره فإن تعداه: ولو بوجه جائز كمن أقام بمكة بعد تمام المفسد إلى قابل فأحرم بمكة قدم: يلزمه وهذا يوجب إحرامه من الميقات في هذه الحالة إذ لا دم فيما لم يجب واحترز بقوله شرع عن ميقات لم يشرع كما لو أحرم أولاً قبله أو تعداه بلا عذر فإن تعداه لعذر فهو مشروع كمن جاوزه غير مريد مكة فإنه يحرم حيث أحرم أولاً وأجزأ: في القضاء تمتع عن أفراد: فمن أفسد حجا مفرداً ثم أحرم متمتعاً أجزئه وعكسه: بأن أحرم متمتعاً فأفسده بعد تمام العمرة ثم قضاه مفرداً فإنه يجزئه وعليه هديان هدي للتمتع يعجله وهدى للفساد يؤخره للقضاء لا: يجزء قران: في القضاء عن أفراد: لأن حج القارن ناقص عن حج المفرد أو: عن تمتع: لأن القارن يأتي بفعل واحد للحج والعمرة والمتمتع يأتي لكل منهما بفعل على حدته أو عكسهما: فمن أحرم قارناً فأفسده ثم قضاه مفرداً أو متمتعاً لم يجزه وعليه هديان هدي للقران وهدى للتمتع ويقضي أيضاً قارناً في القابل وعليه هدي للقران الثاني وهدى للفساد ولم ينب قضاء تطوع عن: حج واجب: بالأصالة أو بالنذر فمن حج ناوياً الواجب وقضاء تطوع فاسد لم يجزه عن الواجب ويجزء عن قضاء التطوع كما جزم به بعض شيوخ عج محتجاً بأن من حج ناوياً نذره وفرضه أجزأ عن النذر فقط كما يأتي وكرهه: للمحرم حملها: أي محرمة زوجة كانت أو أمة للمحمل: بفتح الميم الأولى وكسر الثاني ويحرم عليه ذلك في الأجنبية ويجوز في المحرم بفتح الميم عند عج وعب ولذلك اتخذت السلام: جمع سلم لترق النساء عليها للمحمل و: تكره رؤية ذراعيها لا شعرها: ولا يقلب أمة للشراء مخافة أن تعجبه والفتوى في أمرهن: من حيض ونفاس وشبه ذلك ورحم: فاعله قوله تعرض به: أي بالإحرام وبالحرم: أي فيه و: حده من نحو المدينة: أي جهتها أربعة أميال: على قول أو خمسة: على قول للتنعيم: ويسمى الآن مسجد عائشة رضي الله عنها ومن: جهة العراق ثمانية للمقطع: بفتح الميم اسم موضع أي على ثنية جبل بذلك المكان قاله خش ومن: جهة عرفة بتسعة: بتاء وسين ومن: جهة جدة: بضم الجيم سميت بذلك لأنها حاضرة البحر والجدة من البحر ما ولى البر عشرة: من الأميال لآخر

**الحديبية:** بوزن دويهيية وقد تشدد قاله في القاموس و: مما يعرف به الحرم أنه يقف سيل الحل: إذا أجرى دونه: فلا يدخله لأنه مرتفع وسيله إذا أجرى يخرج إلى الحل ويجري فيه فالمص حد الحرم أولا بالمسافة ثم حده بالإمارة والعلامة **تعرض:** حيوان بري: وقوله تعرض فاعل حرم فيحرم على المحرم وإن كان في الحل وعلى من في الحرم وإن لم يكن محرما أن يتعرض لحيوان بري ومنه الجراد كما يأتي باصطياد أو تسبب في قتله ويجوز في الحلال أن يذبح في الحرم ما صاده في الحل كما يأتي وأما البحري فيجوز للمحرم لقوله تعالى: ﴿أحل لكم صيد البحر وطعامه﴾ أي أكله ومنه الضفدع وترس الماء بخلاف السلحفات التي تكون في البوادي وهي الفكرون ولو تأنس: بعد توحشه حتى صار كالأنعام أو لم يوكل: كخنزير وقرود وغير مالك لا يجب عنده الجزاء فيما لا يوكل ذكره في الكافي أو: كان طير ماء: والمراد به ما يلزم الماء من طيور البر لا ما يطير من حيوان البحر أو جزئه: أي بعضه فليس له قطع جزء منه وضبطه غ براء و واو أي صغار ولده ويشهد له ما في المدونة أنه لا يقتل صغار أولاد السباع التي لا تعدوا و لا تفترس وذكر خش أنه لا شيء عليه في شرب لبن صيد وجده محلوبا كما يحرم لحم صيد قد ذكي ولا يجوز له أن يحلبه لأنه لا يمسه ولا يؤذيه أو بيضه: أي بيض بري وحشي فمن كسره في حرم أو احرام وفيه فرخ أم لا أو أخرج منه الفرخ حيا فمات قبل أن يستهل صارخا ففيه عشر ثمن أمه فإن استهل بعد الكسر ففيه الجزاء كاملا كجزاء كبير ذلك الطير قاله فيها وليرسل: ان احرم وهو بيده أو رففته: أي من رافقه قال فيها وان احرم وهو بيده أو يقوده أو في قفص فاليرسله وزال ملكه: بالإحرام ولذا وجب إرساله وليس له إذا حل أخذه فمن وجده ولو أخذه قبل توحشه لا: ان احرم والصيد في بيته: فلا يجب إرساله عليه وهل: لا يرسله وان احرم منه: أي من بيته أو إلا أن يحرم منه أو يمر به تأويلان: و الأول ظاهر قولها ومن احرم وفي بيته صيد فلا شيء عليه فيه ولا يرسله لأنه يتعرض للبري ولا يستجد ملكه: بشراء أو هبة أو صدقة أو إقالة من بيع قبل إحرامه فإن دخل ملكه جبرا بارت أو رد بعيبها ثبت عند الحاكم وجب إرساله كما يرسل ما بيده حين احرم ولا يستودعه: من غيره فإن قبله رده إلى ربه أن حضر فإن غاب ووجد يحفظه استحفظه عليه وأن لم يجده أرسله وضمن قيمه و: أن أودعه قبل إحرامه ردان وجد مودعه و إلا: يجده ولا وجد حلال يحفظه بقي: بيده لضرورة ولا يرسله أنه قبله في وقت جواز وان أرسله ضمنه لربه وفي صحة اشترائه: للصيد من حلال قولان: فقال ابن حبيب يصح وعليه يجب إرساله ويغرم قيمته لربه وقيل ثمنه ذكر ذلك عج وان رده لربه فعليه جزائه وفي الموازية أن شراءه فاسد وعليه فيرده لربه وأن لم يجده أرسله وضمن قيمته وأما اشترائه من محرم فلا يصح لأنه باع ما لا يصح تملكه إلا الفارة: ويلحق بها ما يفرض الثياب ويفسد وجوز في الإرشاد قتل الزنور الذي في الكافي أنه لا يجوز عند مالك قتله ولا قتل الذباب وفي قتل أحدهما ما تيسر من الطعام والحية: وتلحق بها دويبة سوداء ربما قتلت من لدغته والعقرب مطلقا: في ما ذكره أي ما كبر وما صغر وغرابا: ولو غير ابقع والأبقع ما فيه بياض وحداة بوزن عنبة وانما يجوز قتل ما ذكر في حرم أو احرام لمن قصد دفع الإذاية فإن قصد الذكاة لم يجز ولم يوكل وفي صغيرهما: أي الحداة والغراب وهو ما لا يؤذ خلافا: هل يجوز قتله كما شهره ابن رشد وغيره أو لا كما شهره ابن هارون وعلى منعه فلا

جزاء فيه مراعات للقول الآخر ذكره عج وفي الكافي أن مالكا كره قتل الغربان لأنها لا تضر و: الا عادي سبع كذيب: وأسد ونمر وفهد إن كبر: وهذا شرط في كل سبع ففيها انه لا يقتل صغار أولادها التي لا تعدوا ولا تفترس ويكره له قتل الهر الوحشي والثعلب والضبع فإن فعل فعليه جزاؤه إلا أن يبتدئ إذاه فلا شيء عليه كطير خيف: ولا يندفع إلا بقتله: فإنه يجوز له قتله ففيها أن من قتل سبع الطير فعليه الجزاء إلا أن تعدو عليه ويخافها على نفسه فيقتلها ولا جزاء عليه ووزغا يحل بحرم: فإنه يجوز قتله للحلال ليلا يكثر في الحرم واما المحرم فقليل يكره له قتله وقيل يمنع وأن قتله اطعم حفنة كسائر الهوام ك: ما أنه لا جزاء ان عم الجراد و: الحال أنه اجتهد: في التحفظ عن قتله فما اصاب منه مع ذلك فلا شيء فيه والا: يعم الجراد أو عم و لم يجتهد فقيمتة: طعاما عند اهل المعرفة وفي الواحدة: من الجراد حفنة: بيد واحدة من طعام وكذا ما قل فان كثر فقيمتة وان: قتله في نوم: أو نسيان كدود: وقمل وذباب قال فيها ولو انقلب في نومه على جراد أو ذباب أو غيره من الصيد فقتله ففيه الكفارة والجزاء: في الصيد انما تجب بقتله: فلو صاده فارسله فلا شيء عليه كما فيها وان: قتله لمخمصة: أي مجاعة تبيح الميتة لان الميتة تقدم عليه كما ياتي في باب المباح أو جهل: لحكم قتله للصيد ونسيان: لاحرامه وتكرر: الجزاء بتعدد الصيد فعليه لكل صيد جزاء كما فيها كسهم: رماه في الحل ثم مر بالحرم: فقتل صيدا في الحل فعليه جزاؤه ولا يوكل عند ابن القاسم وكلب تعين: الحرم طريقه: أي لا طريق له إلا الحرم فدخله وخرج منه إلى صيد فقتله فعليه الجزاء لانه منتهك لحرمه الحرم ولا يوكل أو قصر في ربطه: أي الكلب فانفلت فعليه جزاء ما قتله فإن لم يقصر في ربطه فلا جزاء عليه أو ارسل: في الحل بقربه: أي بقرب الحرم فقتل خارجه: فعليه جزاء ما قتل ولا يوكل كما فيها ولو ارسله بعد فقتله في الحرم أو اخرجه منه فقتله في الحل فلا جزاء عليه ولا يوكل كما فيها وطرده: بالجر لعطفه على قوله بقتله من حرم: فمن طرد صيدا فاخرجه من الحرم فعليه جزاؤه لانه عرضه للتلغ أو اباحه لمن يصيده ورمي: بسكون الميم منه: أي من الحرم أو له: أي إلى الحرم ففيها أن من رمى صيدا في الحرم من الحل أو في الحل من الحرم فقتله فعليه جزاؤه وتعرضه للتلغ: كما لو نتف ريشه وجرحه ولم يتحقق سلامته: وهذا راجع للجرح وما قبله فان تحقق سلامته بعد تعرضه للتلغ أو جرحه فلا شيء عليه ففيها أنه لو اصطاد طيرا فنتفه فحبسه حتى نسل ريشه فطار فلا شيء عليه ولو: سلم بنقص: أي معه فانه لاشيء عليه والمبالغة في المفهوم خلافا لمن قال يلزمه ما بين قيمته سليما وقيمتة معيبا وفي الكافي أنه لو قطع شيء منه وصح ولحق بالصيد فلا شيء عليه وقيل عليه من الجزاء بقدر ما نقصه وككرر: الجزاء ان اخرج لشك: في سلامته ثم يحقق: بعد الإحرام موته: أو غلب على ظنه فإنه يلزمه جزاء ثان ككل من المشتركين: فإنه ان اشترك محرمان أو اكثر في قتل صيد فعلى كل واحد جزاء كامل وكذا حلالان أو محرم وحلال قتلا صيدا في الحرم فعلى كل واحد جزاء كامل ولا يزداد على المحرم لاحرامه فوق الجزاء شيء قال فيها وظاهره كالمص انه لا ينظر لمن فعله اقوى في الموت واما لو تميزت ضرباتهم وعلم أو ظن أن موته من ضربة معين فالظاهر أن الجزاء عليه وحده إلا أن تكون ضربة غيره هي التي عافته عن النجاة قاله عج وذكر انهم ان تمالؤوا على قتله فقتله واحد فجزاؤه عليه واحده وبارسال: لكلب أو باز لسبع: أي إليه فقتل صيدا فعليه جزاؤه



ان ارسله على سبع في الحرم كما في المدونة أو نصب شركا: بفتح له: أي لسبع فوقع فيه صيد فعليه جزاؤه وان نصبه خوفا على نفسه أو غنمه أو دوابه كما في المدونة وبقتل غلام: لصيد امره بافلاته: أي ارساله فظن القتل: أي الأمر به فعلى سيده جزاؤه ان كان العبد محرما فعليه الجزاء ولو امر بذبحه فاطاعه فعليهما معا الجزاء قاله فيها وان امر عبد غيره فلا شيء على الأمر والجزاء على القاتل ان كان محرما والا فلا شيء عليه وهل: انما يجب جزاؤه على سيده ان تسبب السيد فيه: أي في أخذه بان أمره به أو صاده هو أو لا: بتشديد أي حين أخذه ويحتمل أن لا نافية للتقييد بما ذكر تاويلان: الأول لابن الكاتب وعليه لو صاده بلا اذن سيده لم يكن على السيد شيء والثاني لابن محرز فحملها على ظاهرها قال لان فعله كفعل سيده بئالة ذكره عج ويجب الجزاء بسبب ولو: لم يقصده بل اتفق كفرعة: أي الصيد من شخص فمات: فعليه جزاؤه ان كان محرما أو في الحرم والأظهر: وعزاه عج لابن عبد السلام وابن فرحون والأصح: وعزاه عج لابن الموازي خلافة: أي أنه لا جزاء عليه وعزا في الكافي هذا القول لمالك والأول لابن القاسم واقيم من مسألة الفزع لزوم الغرة لمن افزع حاملا فالقت جنينا وان لم يقصدها بذلك ان اتصل مرضها بالقائها وشهدت امرأتان به وزاد ربيعة وسحنون الشهادة على رؤية الجنين وأخذ منها ايضا تضمين من مشى أو نام في طريق ففزعته منه دابة فالقت ما عليها ذكر عج ذلك كله وانه اختلف فيمن فعل ما يجوز له فنشا عنه مالم يقصده هل يضمن أم لا ويأتي في باب الشرب ما يفيد أنه لا يضمن كفسطاطه: أي خمية بناها فتعلق باطنا بها صيد فعطب فلا جزاء عليه وذلك من فعل الصيد قاله فيها أو بئر: حفرها لماء: فلا جزاء عليه في صيد عطب فيها بخلاف بئر حفرها لغير الماء ففي الكافي أنه أن حفرها للسبع فوقع فيها صيد وتلف فعليه الجزاء ودلالة محرم: وهذا مصدر مضاف لمفعوله وفاعله محذوف وهو محرم أو: دلالة حل: فإذا دل محرم محرما أو جلا على صيد عصي ولا جزاء عليه وكذا لو اعانه ففي الكافي انه لو دله على صيد أو ناوله رمحا أو سيفا يقتل به الصيد فقد اثم ولا شيء عليه ورميه: أي الصيد على فرع اصله في الحرم: فلا جزاء عليه لان المعتبر محله ولذا وجب الجزاء في عكسه وهو صيد على فرع في الحرم اصله في الحل ولو كان بعض الصيد في الحل وبعضه في الحرم ففيه الجزاء ذكره عج عن سند أو: رماه بحل فتحامل فمات به: أي بالحرم فلا جزاء فيه إن نفذ مقتله: في الحل ويوكل وكذا ان لم ينفذ: مقتله على المختار: والذي ذكره عج عنه انه لا جزاء فيه اتفاقا واختلف في اكله فمنعه اصبغ واباحه اشهب ورجحه اللخمي أو امسكه ليرسله فقتله محرم: فلا شيء على ممسكه والا: بان قتله حل فعليه: أي الممسك الجزاء وغرم الحل: الذي قتله له: أي الممسك الأقل: من قيمته والجزاء ولو قتله الحل في الحرم فعليه الجزاء دون الممسك ذكره عج وفي الكافي انه لو نازع محرم حلالا صيدا في يده ليرسله فمات فعلى الممسك منهما الجزاء ولو كانا محرمين كان على كل واحد جزاء كامل و: ان امسك للقتل: فهما شريكان: وعليهما جزاءان وهذا ان قتله محرم فان قتله حل فعلى المحرم جزاؤه ولا شيء على الحل كما في المدونة وإن كانا بالحرم فعليهما جزاءان وإن كانا حلالين فان كان احدهما محرما أو بالحرم والآخر ليس كذلك فالجزاء على الأول فقط وما صاده محرم: أو اعان عليه وان بمناولة ءالة أو امر بقتله أو ذبحه وان لم يصدده أو صيد له وان بغير امره كما فيها ميتة: لا ياكله

محرم ولا حل وذكر عج عن ح والذخيرة أن ما صيد له ولم يذبحه حتى حل كره له أكله كبيضه: فإذا كسره محرم أو شواه أو شوى له فهو ميتة قال فيها فإذا شوى المحرم بيض نعام أو كسره فأخرج جزاءه لم يصح أكله لحلال ولا حرام وذكر عج عن سند أن في منع الحلال من أكله نظراً لأن البيض لا يفتقر إلى ذكاة حتى يكون بفعل المحرم ميتة وفيه: أي ماصيد لمحرم الجزاء: على المحرم أن علم: أنه صيد لمحرم واكل: سواء كان هو الذي صيد له أو محرماً آخر كما لابن القاسم وخصه محمد بمن صيد له ذكره جب تنبيه: إنما افترق ما صاده محرم مما صيد له لأن الأول وجب فيه الجزاء على من صاده والثاني صاده حلالاً فلا جزاء عليه فوجب الجزاء على من أكله عالماً وهو محرم لأنه صار بمنزلة من صاده لا: جزاء في أكلها: أي ميتة صيد ففيها أن ما صاده محرم ثم أكله فليس عليه جزاء ثان ولا قيمة ما أكل لأنه لحم ميتة اهـ وهذا لا يناقض ما قبله لأن الجزاء فيه لأجل علمه أنه صيد لمحرم لا لكونه ميتة ذكره عج وجاز: للمحرم مصيد حل لحل: في حل سواء صاده لحل غيره أو لنفسه لأنه حل وإن: كان من صاده أو من صيد له سيحرم: بالقرب فلا يضره توقع إحرام لم يقع و: جاز ذبحه: أي الحل بحرم ما صيد لحل: ولم يقيد المصنف الحل بكونه من الحرم والذي فيها أنه يجوز للحلال أن يدخله من الحل فيذبحه في الحرم لأن شأن أهل مكة في ذلك يطول وهم محلون بها في ديارهم والمحرم إنما يقيم أياماً قلائل اهـ ويؤخذ من مفهومها أن ذلك يمنع لمن دخل مكة ولم يكن ساكناً ولو أقام بها إقامة تقطع حكم السفر وقد صرح بذلك عج وذكر عن سند ما يفيد وليس الأوز والدجاج: مثلاً الأول بصيد: قال فيها وجائز أن يذبح الأوز والدجاج لأن أصلهما ليس مما يطير اهـ وله أكل ببيضهما وكذا يجوز له ذبح الغنم والإبل والبقر إلا البقر الوحشي لأنه صيد بخلاف الحمام: وحشياً أو غيره وكذا الحمام الرومية التي تطير وإنما تتخذ للفراخ لأنها من أصل ما يطير قاله فيها لكنه عبر بالكراهة فيحتمل أنها على بابها فلا جزاء في ذلك وإنما للمنع فيجب فيها الجزاء وهو ظاهر المصنف وذكر عج عن الموازية وفي الكافي أنه لا يذبح المحرم ما استأنس من الطير الذي أصله متوحش ولا حمام الأبراج اهـ ولم يذكر في ذلك جزاء وحرم: على كل أحد أي بالحرم المتقدم ذكره قطع ما ينبت: من شجر وغيره بنفسه: دون علاج قال فيها ولا يقطع أحد من شجر الحرم يبس أو لم يبس فإن فعل فليستغفر الله ولا شيء عليه إلا الأذخر: بذال معجمة وهو نبت طيب الرائحة والسنا: بالقصر نبت مسهل وإنما أبيحاً لشدة الحاجة إليهما كما يستنبت: جنسه أي ما شأنه أن ينبت الناس وإن لم يعالج: بل نبت بلا سبب أحد فانه يجوز قطعه نظراً إلى جنسه ولا جزاء: في قطع ما ذكر أنه يحرم قطعه كما مر عن المدونة لأن الجزاء أمر زائد على التحريم وفيها كراهة أن يحتش في الحرم خيفة قتل الدواب وكذلك المحرم في الحل فإن سلموا من قتل الدواب فلا شيء عليهم اهـ والكراهة عند سند على ظاهرها وحملها ابن عبد السلام على المنع ذكر ذلك عج والذي في الكافي منع ذلك كصيد المدينة: تشبيه في المنع وعدم الجزاء فلا يصطاد بين الحرار: الأربع جمع حرة وهي أرض ذات حجار سود وهل عدم الجزاء فيها لأن الكفارة لا يقاس عليها أو لأن حرم المدينة أشد كاليمين الغموس قولان ذكرهما خش وفي الإرشاد أن في وجوب الجزاء في صيدها قولين وشجرها: الذي ينبت بنفسه إلا ما مر استثنائه وحرماً بالنسبة للشجر بريدا في بريد: من طرق المدينة والجزاء: في

الصيد يكون بحكم عدلين: لقوله تعالى ﴿يحكم به ذوا عدل منكم﴾ والعدالة تستلزم الحرية والإسلام والبلوغ ولا بد من لفظ الحكم ولا تكفي الفتوى ذكره فقيهيين بذلك: وأن جهلا غيره من أبواب الفقه لأن من ولي أمرا إنما يشترط علمه بذلك الباب فقط مثله: أي الصيد وهذا خبر مبتدأ مقدر وهو ضمير يعود على الجزاء ويصح جعله خبرا للجزاء وقوله بحكم عدلين حال من النعم: أي الإبل والبقر والغنم أو إطعام بقيمة الصيد يوم التلف: لا يوم التعدي ولا يوم القضاء بمحله: أي التلف فيقال كم يساوي من طعام غالب عيش هذا المحل فيقال كذا فيلزمه وإلا: يكن طعام في محله أو لم يكن فيه مسكين فبقربه: أي يقوم ويطعم بقرب محله فان لم يحكم حتى رجع لأهله فأراد الإطعام حكم عدلين ووصف لهما الصيد وذكر لهما سعر الطعام بمحل الصيد فان تعذر عليهما تقويمه بالطعام قوماه بالدراهم وبيعت بالطعام إلى محل الصيد ولا يجزئ: التقويم والإطعام بغيره: أي غير محل تلفه وقربه أن امكن به ولا: يجزئ زائد على مد لمسكين: فلا يعتد به وهل له نزعه بالفرعة أن بين كما في كفارة اليمين أم لا وكذا لا يجزئ ناقص عن مد إلا أن يكمل إلا أن يساوي: سعر الطعام ببلد الإخراج بسعره: ببلدة التلف أو قربه فتاويلان: في اجزائه أو: أن شاء أن يصوم لأنه مخير لكل مد صوم يوم وكمل: اليوم لكسره: أي المد فإذا كان في الأمداد كسر نصف أو أقل صام له يوما كاملا فالنعامة: جزاؤها بدنة: من الإبل والفيل: أي جزاؤه بذات سنامين: لقرب الفيل من خلقتها فان لم توجد فقيمة الفيل طعاما وقيل قيمته نقدا ذكرهما عج وحمار الوحش ونفره: أي نفر الوحش جزاء كل واحد منهما بقرة: أنيسة والضبع والثعلب: جزاء كل واحد منهما شاة: تجزئ ضحية جذع ضأن أو ثني معز كحمام مكة و: حمام الحرم ويمامة وهو نوع من الطير فمن صاد في الحرم كله حماما أو يماما لزمته شاة وذلك لأنه يالف الناس فشدد فيه ليلا يتسارع الناس إلى قتله بلا حكم: فلا يحتاج لحكمين فان لم يجد شاة صام عشرة أيام لتنتزله منزلة الهدي والحمام واليمام للحل: أي فيه فاللام بمعنى في وضب وارنب ويربوع وجميع الطير: سوى حمام الحرم ويمامة تلزمه فيه القيمة طعاما: أو عدله صياما وقول عج أنه لو صام هنا لم يجزه خطأ إذ فيها أن ما لم يبلغ جزاؤه شاة ففيه إطعام أو صيام ومثله في الكافي وفيها أيضا أنه لو أصاب المحرم اليربوع والضب والأرنب وشبهه وحكم بقيمته طعاما خير أن يطعم أو يصوم لكل مد يوما والصغير والمريض والحميل كغيره: أي غير ما ذكر من كبير وصحيح وقبيح ففيها أنه يحكم في كل شئ أصابه مثل ما يحكم في كبير وفيها أيضا أنه لا ينظر إلى فراهية الصيد وجماله ولكن يقوم على الحالة التي كان عليها حين أصابه وقوم: الصيد لربه: إذا كان مملوكا بذلك: أي بوصفه من صغر أو مرض وكونه جميلا أو معلما معها: أي مع القيمة التي هي الجزاء فيقوم لربه بدراهم على الوصف الذي هو عليه ويقوم لحق الله بالطعام كبيرا صحيحا فإذا قتل بازيا معلما فعليه جزاء غير معلم وعليه قيمته لربه معلما واجتهدا: أي الحكمان في جزاء الصيد وإن روي: عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه: شئ معين كالبدنة في النعامة مثلا فمصب الحكم النبوي الجنس ومصب الاجتهاد ما يعرض من سمن وهزال وصغر وصحة وجمال بان يريا أن في هذه النعامة بدنة سميئة أو هزيلة أو نحو ذلك ولكون الجزاء مخيرا فيه له أن ينتقل: عما حكما به أو لا قال فيها فان أمرهما بالحكم بالجزاء من النعم فأصابا فأراد بعد حكمهما أن يرجعا إلى الطعام أو الصيام

يحكمان عليه به أو غيرهما فذلك له إلا ان يلتزم: ما حكما عليه به فتاويلان: هل له أن ينتقل عنه بعد التزامه أو ليس له ذلك والأول تاويل الأكثر واعتمده عج وغيره وان اختلفا: في قدر ما حكما به أو في نوعه ابتداء: الحكم حتى يتفقا على أمر واحد سواء ابتدأه الأولان أو غيرهما أو احدهما مع آخر غيرهما ولذا بنى المصنف الفعل للمفعول والأولى كونهما: أي الحكمين بمجلس: واحد ليطلع كل منهما على نظر الآخر ونقض: حكمهما إن تبين الخطأ: فيه كحكمهما بشاة فيما فيه بدنة أو بالعكس كما في المدونة وفي الجنين والبيض عشر دية الأم: أي قيمتها ففيها أنه ان ضرب محرم بطن عذر من الأطباء فالقت جنينها ميتا فعليه عشر قيمة أمه ولو تحرك: على المشهور ثم مات قبل أن يستهل والمتحرك عند اشهب كالمستهل و: فيه ديتها: أي دية أمه ان استهل: صارخا ثم مات لانه يحكم في صغير كل شيء مثل ما يحكم في كثيره كما مر وغير الفدية: أي فدية الأذى فال هنا للعهد وقد تطلق على جزاء الصيد والصيد مرتب: وجوبا فلا يخير فيه وأما هما فيخير فيهما لقوله تعالى: ﴿فدية من صيام أو صدقة أو نسك﴾ الآية وقوله: في الصيد ﴿فجزاء مثل ما قتل من النعم﴾ الآية ومراده بغيرهما ما وجب من الهدى بتمتع أو قران أو فوات الحج أو تعدى الميقات وبين الترتيب هدي: من الانعام وندب ابل فبقر: لان الأفضل في الهدى كثرة اللحم بخلاف الضحية ثم: ان لم يجد هديا صيام: عشرة ايام ثلاثة: في الحج من: حين احرامه على يوم النحر: فان لم يصم قبل صام بعد ولذا قال المص وصيام ايام منى: أي ان لم يصم قبلها وينهى عن صومها في غير هذا وتسمى ايام التشريق وان صام قبل النحر يوما أو يومين فليصم ما بقي عليه في ايام التشريق وان لم يصم حتى مضت صام بعد ذلك ان شاء وصل ثلاثة بسبعة أو لم يصم كما في المدونة وانما يجب صوم ثلاثة في الحج بنقص: الباء سببية بحج: أي فيه ان تقدم: النقص على الوقوف: بعرفة كهدي تمتع أو قران أو فساد الحج أو تعدى الميقات كما في المدونة ان تأخر عن وقوفه كمن لم ينزل بالمزدلفة أو ترك الرمي أو المبيت بمنى أو وطئ بعد الرمي وقبل الافاضة فله ان يصوم متى شاء ذكره فيها و: صيام سبعة إذا رجع من منى: وسواء أقام بمكة ام لا والمقيم بمنى يكفيه فراغه من الرمي وقيل المعتبر رجوعه لبلده وهو الذي في الموازية ولذا يستحب تاخير السبعة حتى يرجع لبلده للخروج من الخلاف ذكره عج ولم تجز: السبعة ان تقدمت على وقوفه: بعرفة لانها صامها قبل وقتها المقدر لها وكذا ان قدمت على رجوعه من منى كصوم ايسر قبله: فانه لايجزئه أو وجد مسلفا: لثمن هدي لمال ببلده: فان لم يجد مسلفا أو لا مال له ببلده صام ولا يؤخر لبلده ولا لمال يرجوه بعد ايام الحج لانه مخاطب بالصوم فيها وندب الرجوع: عن الصوم له: أي للهدى ان ايسر بعد: صوم يومين: أو يوم من الثلاثة وكذا قبل كمال الثالث فان كمل الثالث لم يرجع لان الثلاثة قسيمة السبعة في العشرة فكانت كالنصف وندب وقوفه به: أي الهدى ايا كان المواقف: كلها عرفة والمزدلفة والمشعر ومصب الندب جمعها واما وقوفه بعرفة جزءا من الليل فواجب فيما يذبح أو ينحر بمنى واما ما يذكى بمكة فيكفي وقوفه في أي وقت قاله عج ونحوه في الإرشاد وذلك لان كل هدي يجب أن يجمع بين الحل والحرم و: ندب النحر: بمنى والأفضل أن يكون عند الجمرة الاولى وشروط ما ينحر بمنى ثلاثة اولها قوله ان كان: الهدى سيق في حج: سواء كان لنقص فيه أو في عمرة أو تطوعا أو جزاء صيد فان سيق في عمرة فمحله مكة

كما ياتي وثانيها قوله ووقف به: في عرفة هو أو نائبه كهو: قال فيها ولا ينحر بمنى الا ما وقف به بعرفة ولا يجزئه ما وقف غيره اهـ وثالثها نحره بايامها: أي ايام منى صوابه ايامه أي ايام النحر لان ايام منى منها رابع النحر وليس محلا لنحر الهدايا والا: بان اختل بعض الشروط الثلاثة واحرى كلها فمكة: محله قال فيها وكل هدي اخطأ الوقوف به بعرفة أو اشتراه بعد يوم عرفة وليلها ينحر بمكة اهـ وافضلها المروة فان نحره خارجا عن بيوتها لم يجزه ولو في لواحقها على المشهور وقد نص ابن القاسم على انه لا يجزئ بذى طوى وذكر الامير أن ما ينحر بمنى يصح بمكة لا العكس وذكر عج نحوه واجزأ: فيما ينحر بمكة ان اخرج: بضم اوله مبينا للمفعول فسواء اخرج به أو نائبه بحل: اذ لا بد أن يجمع في الهدى بين الحل والحرم واجبا كان أو تطوعا فان اشتراه من الحل فلا بد ان يدخله الحرم وان اشتراه من الحرم فلا بد ان يخرج به إلى الحل ثم يدخله الحرم ولا يكفي مجيئ التجار به من الحل ذكر ذلك في المدونة كـ: ما يجزئه ان وقف به فضل مقلد أو نحر: أي وجدته ربه منحورا بمحل يجزئ نحره فيه قال فيها ومن وقف هديه بعرفة فضل منه فوجده رجل فنحره بمنى لانه رءاه هديا فوجده ربه منحورا اجزاه اهـ فان لم يجده اصلا فتحقق نحره ولم يدر هل نحره بمحل يجزئ فيه فظاهر كلام المص الاجزاء قاله عج و: ما سيق في العمرة: ينحر بمكة: سواء كان لنقصها أو نقص حج أو كان نذرا أو جزاء صيد أو تطوع به بعد سعيها: أي السعي في العمرة بين الصفا والمروة ولا يؤخر ليوم النحر ثم حلق: رأسه بعد نحر ما سيق في العمرة ففيها أن من اعتمر في اشهر الحج وساق معه هديا فطاف لعمرته وسعى فلينحره إذا تم سعيه ثم يحلق أو يقصر ويحل ولا يؤخر إلى يوم النحر وان اردف: معتمر الحج قبل تمام عمرته لخوف فوات: للحج ان اشتغل بعمرته و: صار قارنا أو: اردفت المرأة لحيض: خوف فوات الحج فان كان مع احدهما هدي تطوع وقد قلده أو اشعره اجزأ: الهدى التطوع: أي المتطوع به الذي عينه قبل اردافه فانه يجزؤه لقرانه: فلا يلزمه هدي آخر للقران وكذا لو اردف لا لخوف ولا لعذر وكلام المص يوهم خلاف ذلك قاله عج كـ: ما يجزئه ان ساقه: أي هدي التطوع فيها: أي في العمرة ثم: لما خل منها ووجب نحره الان اخره حتى حج من عامه: ذلك وصار متمتعا فان هدي التطوع يجزئه لتمتعه كما اجزاه لقرانه وتاولت: ايضا كما لعبد الحق ومن وافقه على تقييد الاجزاء بما اذا سيق: الهدى للتمتع: لكن لما قلده واشعره قبل وجوبه الذي هو احرام الحج سماه تطوعا فلو ساقه لتطوع لم يجزه وتاولها سند بالاجزاء مطلقا قال عج وهو المذهب وهو أحد قولي مالك فيها والذي صدر به فيها انه ان حل من عمرته فاخر هديا إلى يوم النحر فنحره عن متعته لم يجزه لانه قد لزمه ان ينحره أولا ثم نقل عن مالك ايضا انه اخره إلى يوم النحر فنحره عن متعته رجوت أن يجزئه وقد فعله بعض اصحاب النبي عليه السلام والمندوب: فيما ينحر بمكة المروة لقوله عليه السلام في المروة هذا المنحر وكل فجاج مكة منحر وكره: لمن له هدي نحر: أو ذبح غيره: نيابة عنه ولو عبر بذكاة غيره كان اشمل كالاضحية: فانه يكره فيها ذلك والاحب أن يباشر ذكاة هديه واضحيته ويجزئه أن استتاب فيهما مسلما بخلاف الكافر لانه ليس من اهل القرب وأن مات متمتع: ولم يعين هديه بتقليد فالهدى: واجب من رأس ماله: وأن لم يوص به أن رمى العقبة: أو طاف للفاضة قال عج لحصول معظم الاركان وهو وقوف عرفة مع أحد التحليلين فكان كمن اشرف

على فراغ العبادة ومثل رميها فوات وقتها فان مات قبل ما ذكر لم يجب هدي إلا أن يقلده قبل موته فيتعين ذبحه **وسن الجميع**: من هدي وجزاء صيد وفدية وعيبه: أي الجميع **كالأضحية**: ويأتي ذلك في بابها قال في الارشاد وهو في السلامة والسن **كالأضحية** اهـ وفيها أن الذي يجزئ من الأسنان الجذع من الضأن والثني من سائر الانعام وأنه لا تجزئ العرجاء البين عرجها ولا المريضة البين مرضها كما في الحديث وأنه لا يجوز من الأبل ما فيه دبرة كبيرة أو جرح كبير وتجزئ المكسورة القرن إذا كان قد برئ إلا أن كان يدمي ولا باس بكوكب في العين إذا كان يبصر بها وليس على الناظر منه شيء ويغتفر يسير قطع أو شق في الأذن اهـ باختصار وعدم ترتيب **والمعتبر**: في البين والعيب حين وجوبه: أي تعيينه وتمييزه ليكون هديا **وتقليده**: فيما يقلد لأيوم نحره على المشهور والمراد بوجوبه هنا وتقليده متقارب فلا يجزئ: في مرض ولا غيره **مقلد بعيب**: أي مع عيب لا يجزئ أو صغر ولو سلم: بعد ذلك قبل محله فان زال عيبه أو بلغ سن الأجزاء فلا يجزئ ولا يبيعه على المشهور قاله جب وهو مذهبها **بخلاف عكسه**: وهو أن يقلده سليما ثم تعيب فانه يجزئه كما في المدونة فقوله إن تطوع به: ليس قيذا فيما قبله بل قيد في ما بعده ولذا قيل انه مقدم عن محله وصوب عج جعل الواو قبل أن والفاء في قوله وارشه: أي ارش عيبه سواء منع الأجزاء أم لا **وثننه**: أن استحق الهدي أو ثمن مبيع بيع وتعذر رده ففيها أنه لا يبيعه وأن باعه رده أن وجد وأن لم يعرف مكانه فعليه البدل ولا ينقص من ثمنه وأن وجد بدله بدونه في هدي وأن بلغ: ثمن الهدي **والا تصدق به**: ومثل التطوع في ذلك النذر المعين قاله عج وفي **الفرض**: أي الهدي الواجب بالأصالة أو بالنذر **يستعين به**: أي بما ذكر من ارش وثنن إذا لم يبلغ ثمن الهدي في غير: أي في هدي آخر ولا يتصدق به إلا أن يكون ارش عيب لا يمنع الأجزاء ذكره عج والحاصل أن ارش عيب الهدي وثننه يجعل في الهدي أن بلغ ثمنه سواء كان واجبا أو تطوعا ونذرا عين أو لا وأن لم يبلغ تصدق به في التطوع والنذر المعين استعين به في هدي في الفرض ونذر أن لم يعين إلا أن يكون ارش عيب لا يمنع الأجزاء ويتصدق به ذكر ذلك عج **وسن اشعار**: سنمها بضميتين جمع سنم أي من السنة اشعار هدي له سنم لأن شقه لا يولم بخلاف سائر الجسد ولذا لم تشعر الغنم والبقر الذي لاسنام له لأن فيه تعذيبا من الأيسر لرقبة: ويشق الجلد ويقطع قدر الانملة والانملتين بحيث يسيل الدم وذكر عج انه يبدأ من الرقبة وعليه فاللام بمعنى في فقد نقل عن الشامل أن الاشعار أن يشق من يصح منه النحر بيمينه من الأيسر من نحو الرقبة إلى مؤخره **مسميا**: ندبا ومكبرا فيقول باسم الله والله أكبر و: سن **تقليد**: ليعلم بذلك المساكين فيجتمعون له وقيل ليلا تضيق فيعلم أنه هدي فتزد ويقدمه على الأشعار خوفا من نفورها أن اشعرت أولا وكان المص اعتمد على قوله في ما مر وتقليد هدي ثم اشعار وانما اعاد الكلام عليه هنا لأنه فصل هنا ما أجمله هناك فبين هنا أن من الهدي ما يقلد ويشعر فقط وما لا يقلد ولا يشعر وانما يقلد ويشعر عند الاحرام لانهما من سنته إلا في هدي لا يجب إلا بعد الاحرام ذكره عج **ونذب**: في التقليد **نعلان**: يغلقان بنبات الأرض: أي بحبل من النبات لا بغيره خوف أن يعلق بغصن شجر عند رعيها فتخنق وما كان من النبات يمكنه قطعه ونذب **تجليلها**: أي الهدايا وهو أن يجعل عليها شيئا من الثياب بقدر وسعها لأن ذلك أحسن لها ففيها أن من احرم ومعه هدي فليقلده ثم يشعره ثم يجلله أن شاء وكل



ذلك واسع واستحب في الموطأ البياض وشقها: أي الثياب عن الأسنة ليلا تسقط وليظهر محل الأشعار إن لم ترتفع: بأن كان ثمنها كدرهمين فإن ارتفع ثمنها لم تشق لأن ذلك يفسدها على المساكين وقلدت البقر فقط: دون أشعار إلا: أن تكون بأسنة: جمع سنام فأنها تقلد وتشعر في أسنمتها لا الغنم: فلا تقلد ولا تشعر وتقليدها يكره وأشعارها يحرم لأنه تعذيب وأصله المنع في غير ماورد فيه نص ولما كان الهدى أربعة أقسام مالا يأكله ربه ولا رسوله ولا من امرأه كامرأة لا قبل محله ولا بعده وما يوكل مطلقا وما يوكل منه قبل محله لابعده وعكسه أشار إلى الأول بقوله ولم يوكل من نذر لمساكين عين: لهم بلفظ أو نية عينوا أو لا فلا يأكله ناذره ولا رسوله إن لم يكن مسكينا مطلقا: أي سواء عطب قبل محله وهو مكة أو منى ولم يبلغ محله ومثل نذر عين لهم هدي التطوع أن سماه لهم أو نواه لهم عينه أم لا وكذا فدية جعلت طعاما ذكر ذلك عج وأشار للقسم الثاني بقوله عكس الجميع: من الهدايا فأنه يوكل قبل محله وبعده إلا ما يأتي استثنائه وفي الكافي والارشاد أنه يوكل من الهدى كله إلا أربعة جزاء الصيد وفدية الأذى ونذر المساكين وهدى التطوع يعطب قبل محله اهـ ودليل الجواز قوله تعالى: ﴿فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر﴾ والقانع هو الذي يقنع باليسير وقيل السائل فالاول من القناعة والثاني من القنوع وهو الذي في البخاري ويدل له عطف المعتر وهو من يعرض بالسؤال ولا يسأل فـ: لأجل أن له الأكل اطعام الغني والغريب: وأن لزمته نفقته وله التصديق والاهداء بلا حد قال فيها وكل هدي مضمون فلصاحبه أن يأكل منه ويطعم من شاء من غني أو فقير لأنه عليه بذله وقال بعد ذلك أن غير المضمون هو هدي التطوع وحده وكره: الأهداء والتصدق لذمي: ففيها أنه لا يتصدق بشيء من الهدى على فقراء أهل الذمة وأشار للثالث بقوله إلا نذرا: للمساكين لم يعين: كقوله على هدي أو بدنة للمساكين وهذا مفهوم قوله عين و: إلا الفدية: أن كانت هديا والجزاء: فهذه الثلاثة لا يوكل منها بعد المحل: وأن أكل لم يجزه قاله فيها ويوكل منها أن عطبت قبله لأن عليه بدلها قاله فيها وإنما لم يأكل من الفدية والجزاء بعد المحل لأنه كان مخيرا فيهما بين الدم والاطعام ثم أهدى فكان هديه بدلا من الطعام فكما لا يأكل من الطعام لا يأكل من بدله وأشار للقسم الرابع بقوله و: إلا هدي تطوع: فلا يأكل منه أن عطب قبل محله: وله أكله بعده ومنه هدي نذر عين ولم يجعل للمساكين فتلقى قلادة: إذا عطب قبل محله بدمه: أي فيه ويلقي عنده الجل والخطام لما في المدونة والجل بالضم ما يحلل به ويخلى للناس: فيأكله المسلم والكافر والغني والفقير ولا يأمر من يأكل منها فإن أكل أو أمر باكلها أو باخذ شيء من لحمها فعليه البذل قاله فيها كرسوله: أي من أرسل معه هدي تطوع فعطب قبل محله فأنه لا يأكل وإن أكل لم يضمن كما فيها وفيها أيضا أن المبعوث معه هدي يأكل منه إلا من الجزاء والفدية ونذر المساكين إلا أن يكون مسكينا فلْيأكل منه وضمن: ربه الهدى في غير: فعل الرسول: إذا تعدى بأكل أو أمر فأنه لا ضمان عليه ولا على رب الهدى إذا لم يأمره بأمره: هذا متعلق بضمن باخذ شيء: من ممنوع كأكله من ممنوع: أي ما منع أكله مما تقدم ذكره بذله: هذا مفعول ضمن وقد مر نقل ذلك عن المدونة وهل: ضمان البذل عام في كل ممنوع إلا نذر مساكين بقدر أكله: هو الذي يضمنه فيضمن مثله أن علم والا فقيمه خلاف: والثاني رجحه عج وقال أنه شهره جب وفي الكافي أن من أكل من هدي لا يجوز له الأكل منه فيه قولان أحدهما أنه يبذل

الهدى كله والثاني أنه لا يبذل الا قدر ما اكل منه و الاول اشهر عن مالك وعزى الثاني للشافعي ثم قال وقد روى عن مالك انه إن أكل من نذر المساكين لم يكن عليه الا مقدار ما اكل **والخطام:** أي الزمام **والجلال كالحم:** في منع البيع كما في المدونة وفي انهما يقصران على المساكين في ما يقصر لحمه عليهم ويباحان للاغنياء والفقراء في ما ابيح لحمه كذا ذكره عج عن ابن عبد السلام وما اخذ من ذلك ضمن قيمته أن تلف والا رده وأن سرق: الهدى بعد ذبحه اجزا لا: أن سرق أو مات قبله: فلا يجرى في الواجب كما فيها ولذا عبر المص بالاجزاء واما التطوع فلا يلزم بدله إن ضل أو سرق كما فيها ومثله نذر معين و: وجب حمل الولد: أن ولدته أمه وهي هدي على غير: أي غير أمه إلى مكة إن وجده ثم: أن لم يجد غيرها حمل عليها: أن فوت على ذلك وإن نحره قادرا على تبليغه بوجه فعلية هدي والا: يمكن حمله تركه: عند ثقة ليشد ثم يوصل لمحله وإن لم يمكن تركه ليشد: فان كان في فلات **فكالتطوع:** يعطب قبل محله كانت أمه عن تطوع أو عن واجب فانه ينحره ويتركه للناس فان اكل منه أو امر باخذ شيء منه فعليه بدله ولا يشرب من اللبن: أي لبن الهدى وأن فضل: عن الولد لخروج الهدى ومنافعه عن ملكه فان فعل فلا شيء عليه قاله فيها وشربه يكره أن لم يضر بالولد وأمه فان اضر باحدهما منع وظاهره كالمدونة سواء كان الهدى مما له الاكل منه ام لا تنبيه: فضل بمعنى زاد بفتح الضاد فقط وبمعنى بقى مثلث ذكره عج وغرم أن اضر بشربه: أو نزرعه وان لم يشربه الام: مفعول اضر أو: اضر الولد موجب: بفتح الجيم فعلة: أي ما يوجب فعله وهذا مفعول غرم فيغرم ارش النقص وبذل ما تلف وكذا يغرم أن اضر بتركه في الضر اذ يلزمه أن يحلبه ويتصدق به **ونذب عدم ركوبها:** أي البدنة بلا عذر: أي حاجة فان احتاج لركوبها فلا يلزم النزول بعد الراحة: لانه دخل بوجه جائز فالدوام هنا ليس كالاتداء قاله فيها ومن احتاج إلى ظهر بدننه فليركبها وليس عليه أن ينزل بعد راحته اهـ وإن ركب بلا عذر وتلفت ضمنها وإن ركب بعذر لم يضمن ذكره عج و: نذب نحرها قائمة: مقيدة أو معقولة: في اليد اليسرى وما ذكره من التخيير تبع فيه جب والذي فيها أن الشأن أن تنحر البدن فان امتنعت جاز أن تعقل وفي الكافي انها تنحر قياما مقيدة ولا يعقلها إلا أن تصعب ولا يعرقبها إلا أن يخاف أن يضعف عنها ونحرها بركة افضل من أن تعرقب واجزا: رب الهدى ان ذبح غيره عنه: هديا مقلا: لانه إذا قلد لا يرجع لملكه ولا يبذل فمن نحر هديا بعد أن بلغ محله اجزا صاحبه قاله فيها وهذا بخلاف الضحية لان لربها أن يبدلها بخير منها كما في المدونة ولو نوى: غير الذبح عن نفسه ان غلط: وظن انه هديه فان تعمد لم يجز عن واحد منهما قال فيها وإذا اخطا الرفقاء يوم النحر ينحر كل واحد منهم هدي صاحبه اجزاهم ولو كانت الضحايا لم يجزهم وعليهم بدلها ويضمن كل واحد القيمة لصاحبه ولا يشترك في هدي: لا في ثمنه ولا في أجره فلا يشتركان في بعير وقد لزمتهما شاة وقول عج ومثل الهدى في ذلك الجزاء والفدية مستغنى عنه لان الهدى يشملهما ففيها أنه لا يشترك في هدي تطوع أو واجب أو نذر أو جزاء أو فدية اهـ وفي الكافي أنه روى عن مالك أنه يشترك في هدي المعتمرين وفي التطوع دون الواجب ويشترك عند غيره السبعة في البدنة والبقرة و أن وجد: هدي ضل أو سرق بعد نحر بدله نحران أن قلد: لانه يتعين بالتقليد فلا يرجع لملكه قال فيها ولو ضل منه هدي واجب أو جزاء فنحر غيره يوم النحر ثم وجده

بعد أيام النحر نحره أيضا لأنه قد أوجبته على نفسه و: ان وجد قبل نحره: أو قبل بدله فاجتمعا عنده **نحرا**: معا أن قلدا: معا لأنه أوجبهما بالتقليد ومثله الاشعار قاله عج والا: يقلدا أو لم يقلد أحدهما **بيع واحد**: منهما ونحر الآخر ويخير فيهما أن لم يقلد وان قلد أحدهما فقط تعين للنحر والله تعالى اعلم.

**فصل: فيما يطرا من الموانع على حج أو عمرة وإن منعه عدو: من الكفار أو فتنه: بين المسلمين أو حبس لا بحق: وسياتي مفهومه بحج أو عمرة: أي في أحدهما بعد احرامه به بان منع في الحج عن البيت أو عرفة أو عنهما معا أو منع في العمرة عن البيت إذ لا وقوف فيها **فله التحليل**: وهو افضل له من البقاء على احرامه وسياتي ما يتحل به و لتحلله شرطان اشار لهما بقوله أن لم يعلم به: أي بالمانع حين احرم وائس من زواله قبل فواته: أي فوات الحج وقد احرم في وقت يدرك فيه الحج لولا المانع أما لو احرم في وقت لا يدرك فيه الحج وإن لم يحصر ثم احصره عدو فلا يتحل لان له مانعا غير العدو وعمله عج بانه داخل على البقاء على احرامه كما احرم وهو يشك في المنع ولا دم: على من تحلل لحصر عند مالك خلافا للأئمة الثلاثة ولاشبه محتجا بقوله ﴿فان احصرتم فما استيسر من الهدي﴾ **بنحر هديه**: ان كان معه والباء متعلقة بالتحلل وحلفه: أو تقصيره ففيها أن المحصر بعدو أو فتنه اذا يئس أن يصل إلى البيت فليتحل بموضعه ولا هدي عليه الا أن يكون معه هدي فينحره هناك فيحلق أو يقصر وظاهرها كالمص ولو بقي من الوقت مالو زال المانع لادرك فيه الحج وفيها ايضا انه لا يكون محصرا حتى يفوت الحج أو يصير إن خلى لم يدرك الحج في ما بقي من الأيام اهـ فقل خلاف وقيل تفسير الاول ورجحه ابن يونس ذكره عج وذكر عن الشامل انه تكفي نية التحليل على المشهور وذكر انه لو نحر وحلق بنية التحليل لم يتحل ولا دم عليه أن أخره: أي أخر التحليل لبلده أو أخر الحلق لأنه لما وقع في غير زمانه ومكانه لم يكن نسكا ولا يلزمه طريق مخيفة: أو فيها مشقة والا لزمته أن لم يضق الوقت قال اللخمي ومن صد من طريق وهو قادر على الوصول من غيرها من غير مضرة لم يحل وأن كان ابعد الا أن يكون طريقا مخوفا بل يتحل بعمره أن تمكن منها ولذا قال المص إن قارب مكة أو دخلها: وهذا احرى مما قبله لكن ذكره ليلا يتوهم منع بقائه على احرامه أن دخل و: من بقي على احرامه لا يتحل: بعمره إن دخل وقته: أي وقت احرام الحج في العام الثاني والا: بان تحلل في أشهر الحج بعمره ثم احرم في الحج ف: اقوال ثالثها يمضي: تحلله أي يصح وهو تمتع: فعليه دم لتمتعه وقيل لا يصح وقيل يصح وليس بتمتع لان العمرة التي تفعل للتحلل ليس كالتي تفعل لا للتحلل ولا يسقط عنه: حجه الذي احصر فيه فتحلل بعمره الفرض: من حجة الإسلام والنذر المضمون قال فيها ولا قضاء عليه لحج أو عمرة إلا أن يكون ضرورة فلا يجزئه ذلك عن حجة الإسلام والضرورة بصاد مهمة من لم يحج قط وقيل يسقط عنه الفرض لانه فعل مقدوره وبذل وسعه ولم يفسد بوطء: قبل تحلله ان لم ينو البقاء: بل نوى عدمه أو لانية له قاله تت واختار غيره أن من لا نية له كمن نوى البقاء لانه محرم والأصل بقاء ما كان على ما كان وأما ان نوى البقاء على إحرامه إلى قابل ثم وطأ فقد افسد حجه ويلزمه إتمامه وقضاؤه وأن وقف: بعرفة وحصر عن البيت: بعدو أو مرض كما للشيخ أبي محمد ذكره عج ولم يذكر في المدونة إلا من حصر بمرض فحجه تم:**

أي تهيأ للتمام ولم يفت ويجزئه عن الفرض وليس المراد تمامه حقيقة لبقاء الإفاضة ولذا قال ولا يحل إلا بالإفاضة: أي طواف الإفاضة و سعيها فيبقى محرما ولو أقام سنين وعليه لا ترك الرمي ومبيت: ليالي منى و: نزول المزدلفة هدي: واحد لأن الأسباب إذا تعددت واتحد موجبها كفاها واحد كنواقض الوضوء كنسيان الجميع: أي جميع ما ذكر فإنما عليه هدي واحد ففيها أن من احصر بمرض بعد أن وقف به بعرفة فقد تم حجه ولا يحل من إحرامه إلا بطواف الإفاضة وعليه بجميع ما فاتته من رمي الجمار والمبيت بالمزدلفة وبمنى هدي واحد كمن ترك رمي الجمار كلها ناسيا حتى زالت أيام منى فحجه تام وعليه هدي واحد اهـ وذكر عج أن المتعمد كالناسي عند ابن القاسم خلافا لاشهب وإن حصر عن الإفاضة: صوابه عن عرفة قاله عج أو فات الوقوف: بعرفة بغير: أي غير الثلاثة السابقة كمرض أو خطأ عدد: ولو بجميع أهل الموسم بعاشر أو بخفاء هذان هلال لغير الجميع أو حبس بحق لم يحل إلا بعمره بلا: تجديد إحرام: بل تكفيه النية ففيها أن من تمادى به المرض إلى حج فمضى على إحرامه فحج به اجزاه ولا يكفي قدومه: أي طواف قدومه ففيها أن دخل مكة فطاف وسعى ثم احصر فلم يحضر الموسم مع الناس لم يجزه الطواف الأول والسعي ولا يحل إلا بطواف وسعي مؤتلفين وحبس: المريض هدية معه: حتى يصح أن لم يخف عليه: الضياع فإذا خاف عليه بعث به من ينحره بمكة ويقيم هو على إحرامه فإذا صح مضى ولا يحل دون البيت قاله فيها فإن لم يجد من يرسله معه ذكاه بأي موضع كان وكذا غير المريض ذكر ذلك عج عن الذخيرة ولم يجزه: ذلك الهدى بعث به أم لا كما فيها عن: هدي فوات: الذي لزمه من فوات الحج بل عليه هدي آخر مع حجة القضاء قاله فيها وخرج: يريد التحلل بعمره للحل أن احرم بحرم: ليجمع بين الحل والحرم في عمرته أو اردف: حجا على العمرة ففيها أنه إذا احرم بالحج من مكة أو من الحرم أو رجل دخل مكة معتمرا ففرغ من عمرته ثم احرم بالحج من مكة فاحصر بمرض حتى فات فلا بد أن يخرج إلى الحل ويلبي من الحل ويعمل عمل العمرة ويحج قابلا ويهدي واخر دم الفوات للقضاء: ليجتمع النسك الفعلي والمالي واجزا أن قدم: في عام الفوات وتقدم مثل هذا في المفسد اذ قال ونحر هدي في القضاء واجزا أن عجل و أن: اجتمع فساد وفوات كمن افسد ثم فات: حجه أو بالعكس: بان فات حجه ثم وطئ قبل تحلله وأن: افسد بعمره التحلل: أي فيها بان شرع فيها ثم وطئ قبل تمامها تحلل: في صورتين هذا جواب أن فلا يبقى على إحرامه اتفاقا بل بتحلل بعمره صحيحة أن وقع ما يفسد قبلها أو بالفاضة أن وقع ما يفسد فيها وليس عليه غيرها ذكره عج ويخرج للحل أن كان احرم بالحرم أو اردف فيه كما تقدم وقضاه: أي الحج في قابل دونها: أي العمرة الفاسدة إذ ليست عمرة في الحقيقة وإنما هي تحلل بطواف وسعي ولذا لا يجدد لها الاحرام كما مر وعليه هديان: للفساد والفوات أن قضى مفردا ولو كان الأول قرانا أو تمتعا بدليل قوله لآدم قران ومتعة للفات: أي ان كان الفات قرانا أو متعة فلا دم له لأنه مال امره إلى عمرة ولم يتم ما قصد من قران أو متعة ولو قضى قرانا أو متعة لكان عليه ثلاثة كما مر ولا تفيد لمرض أو غيره: من الموانع نية التحلل بحصوله: أي المانع والباء سببية فمن احرم ولا مانع به ونوى التحلل أن حصل له مانع لم تقده نيته ولا يحل إلا بفعل عمرة ولا يجوز دفع مال لحاصر: عن الحج أن كفر: أي ان كان كافرا قل المال أو كثر لما في ذلك من المذلة للمسلمين ويجوز

دفعه للحاصر المسلم وقال سند يكره دفعه للكافر واستظهر ابن عرفة جوازه لان وهن الرجوع بصدده اشد من اعطائه نقله عج وايده بانه اذا اجتمع ضرران ارتكب اخفهما وفي جواز القتال: لحاصر لم يبدأ بالقتال مطلقا: كافر كان أو مسلما كما نقله عن المذهب ومنعه كما لشس تردد: محله اذا كان بالحرم ولم يبدأ العدو بالقتال والا جاز بلا خلاف قاله عج وللولي منع سفيه: من سفره للحج فرضا كان أو غيره حيث لا مصلحة فيه وان رآه وليه نظرا فاذن له لم يدفع له المال بل يصحبه لينفق عليه بالمعروف أو ينصب له من ينفق عليه من مال السفيه ذكره عج كزوج: فان له منع زوجته في تطوع: بخلاف الفرض وان لم ياذن: ولي أو زوج فله التحليل: كما يتحلل المحصر وليس للزوج تحليل من احرمت بالفرض الا ان يضر به ذلك ذكره ابن جزئ وعليها: أي الزوجة القضاء: لما حلها الزوج منه بخلاف السفيه اذا حلله وليه كما قدمه المص اول الباب وهو الموافق لما في ضيح عن سند ويحمل أن الضمير للتثنية فيوافق ما في البيان من أن السفيه والزوجة عليهما القضاء أن حللا من حج تطوع لا من حج الفريضة اذا اتيا به فليس عليهما للاحرام الذي حللا منه شيء ولو احرمت بحج تطوع وترك الفريضة لوجب عليهما قضاء الحجة التي حللا منها بعد قضاء حجة الفريضة على مذهب ابن القاسم وروايته ذكره عج وقال ان مثل التطوع النذر فيقضيه بعد أن ياتي بحجة الاسلام اتفاقا في المضمون وعند ابن القاسم في المعين خلافا لاشهب ذكر ذلك عن علق ناقل عن اللخمي كالعبد: فانه يقضي ما حلله منه سيده اذا اذن له أو عتق واثم من لم يقبل: ما أمر به من شروط الاحرام فاحرم سفيها كان أو زوجة أو عبدا وله: أي الزوج مباشرتها: حيث لم تقبل امره والاثم عليها لتعديها عليه في حقه منها وينوي بمباشرتها التحليل كفريضة: احرمت بها دون اذنه قبل الميقات: زمانيا كان أو مكانيا فان احرمت قبل أشهر الحج أو فيها قبل الميقات فله تحليلها وافساد حجها أن احتاج لها ولم يحرم معها وقيد اللخمي ببعد الميقات ذكره عج والا: بان اذن ولي أو زوج أو سيد فلا: يجوز له المنع ان دخل: الماذون له بان احرمت في النذر إن اذن له فيه وللمشتري: لعبد احرمت بلا اذن سيده أن لم يعلمه: بذلك رده: لبائعه مالم يقرب تحلله بحيث لا يضرر على المشتري لا: يجوز تحليله: إذا لم يرده وأن اذن: له سيده فافسد: حجه لم يلزمه اذن للقضاء على الاصح: لانه عبادة ثانية وكذلك سفيه أو زوجة اذن لهما فافسدا ذكره عج وما لزمه: أي لزم عبدا اذن له من هدي أو فدية أو جزاء وجب عن خطأ: كفوات الحج لخطأ عن الطريق أو في العدد أو الهلال أو قتل صيد خطأ أو: فدية صدرت عن ضرورة: في طيب أو لباس فان اذن له السيد في الاخراج: لنسك أو طعام فعل والا: باذن له صام بلا منع له من الصوم وأن اضر بالسيد في عمله وأن تعمد: العبد موجب هدي أو فدية فله منعه: من الصوم ان اضر به في عمله: أي خدمته.

تتمة: بقي من الموانع الابوان فلهما منع الابن من حج تطوع لا من الفرض على المشهور وبقي دين حل أو يحل في غيبته الا ان يوكل من يقضيه عند حلوله تم ما قصد من الكلام على الحج وبالله تعالى التوفيق ولا رب غيره والحمد لله الذي بنعمته وجلاله تتم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما.





بسم الله الرحمن الرحيم  
و صلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

04	كلمة الناشر
07	وصف النسخ
11	تمهيد عن التصحيح
12	إشادة بالكتاب
22	مقدمة الكتاب
	الرموز للكتب
23	افتتاح الكتاب بالبسملة ومعانيها
23	تنبيه: على فضائل البسملة
23	البدء بالكتاب: يقول الفقير
24	التعريف بخليل بن اسحاق
26	التعريف بمالك ومناقبه
29	تأليف مالك ومساديره
29	تنبيه: اختلف فيمن ائلف بفتواه مالا هل يضمن أم لا
30	التنبيه: على مولد أسد وابن القاسم
	ونسبة العتقي إلى العتقاء
31	التنبيه: على أمهات الفقه
	شرح رموز خليل للعلماء
34	باب الطهارة:
37	تنبيه: في بحث التطهير بماء جعل في الفم
38	تنبيه: على حرمة احتقار الطعام والقائه بالقذر قاله زروق
39	فصل: في تمييز الطاهر من النجس ومنه ميت مالا دم له
	التنبيه: على تخفيف أمر قملة وقعت في دقيق
44	فرع: يذكر أن ما يعاف في العادات يكره في العبادات كإناء معد للنجاسة
44	التنبيه: على المنافع بالنجس
44	فرع: يتكلم على لباس الكافر
46	تنمية: في منع الحرير للرجال
46	فصل: في حكم إزالة النجاسة عن ثوب مصل
	التنبيه: على البحث في طرف الفراش وطرف العمامة وحبل ربط في ميتة أو
47	قارب فيه خمر إلخ
48	فرع: من رأى نجاسة بثوب إمامه إلخ
48	تنبيه: على أن الصلاة بالنعل رخصة مباحة فعلها رسول الله ﷺ وأصحابه
48	تنبيه: على أن للمشقة ثلاث مراتب تعفى عن ما في العليا إلخ
50	تنبيه: على أن النجاسة أربعة أقسام قسم يعفى عن قليله إلخ
51	تنبيه: على أن قول خليل فجميع المشكوك فيه لها نظائر منها من رأى لمعة بعد
	اغتساله ثم نسي محلها إلخ
53	باب: في احكام الوضوء
	فرع: لو كشطت جلدة من الذراع إلى المرفق وجب غسلها فإن بلغت العضد لم
54	يجب غسلها
	فرع: لو صلى الخمس كل صلاة بوضوء ثم ذكر مسح رأسه من وضوء أحدها
55	مسحه وأعاد الخمس إلخ

- 55 تنبيه: عبارة جب لا تنقض عفصها أحسن من لفظ المصنف
- 56 تنبيه: يمنع حلق رأس المرأة وهل يجوز للرجل إلخ
- 61 فرع: يقبل عدل الرواية بكمال الوضوء والصوم دون كمال الصلاة
- 62 فصل: في آداب قضاء الحاجة
- تنبيه: يتعين نصب يسريين بفعل مضمر وليس نعتا إذ لا يتبع نعت معمولي عاملين إلخ
- 62 تنبيه: الظل وسابقاه هي الملاعن الثلاثة التي أمر صلى الله عليه وسلم
- 64 تنبيه: بقي مما يندب الحفر لما يخرج
- 64 تنبيه: في بحث ما يجوز الاستجمار به
- 66 فصل: نواقض الوضوء وتسمى موجباته
- 67 تنبيه: إنما اعتبر الشك هنا في الصلاة لأنها لا تبرأ إلا بمحقق وأن العصمة لا تزول بما شك فيه إلخ
- 69 فصل: في ذكر أحكام الغسل وأسبابه
- 71 تنبيه: في أن لدغ العقرب بإهمال الدال فقط ولذع النار بإهمال العين فقط ويرد الوجهان في لدغ اللسان
- 71 فرع: من جهلت وقت حيض رأتها بثوب إلخ
- 73 فائدة: إن ارواح المسلمين تعرج إلى السماء إذا ناموا فما كان منها طاهرا أذن له في السجود إلخ
- 75 تنبيه: لو أحدث أو مس ذكره إلخ
- 76 فصل: في نيابة مسح الخف عن غسل الرجل في الوضوء
- 77 فرع: لو مسح ليدرك الصلاة ونيته غسل رجليه إلخ
- 77 فصل: في التيمم
- 79 تنبيه: يبحث التيمم على المتعينة يقول لو حضر المتعينة قوم أصحاء عدمو ماء وتيمموا إلخ
- 81 فرع: لو لم يجد الجنب الماء إلا وسط المسجد تيمم وجوبا إلخ بدخوله ليصل إلى الماء
- 81 فرع: آخر من وجد ما يغسل وجهه ويديه وقدر على جمع ما يقطر من أعضائه ويكمل به وضوءه فإنه يفعل ذلك
- 81 تنبيه: عبر بضمير الجمع في بحثه لتفسير خافوا
- 81 تنبيه: في بحثه لقول المصنف عطش من معه ونحوه إلخ
- 82 تنبيه: لا تشترط النية في النفل التابع للفرض إلخ
- 83 تنبيه: قال زروق وغيره أن النية عند الوجه كالوضوء لا عند الضربة الأولى
- 85 تنبيه: على أن جعل ح الكاف من كشب أسما مضافا إليه ما قبله والمعنى أنه يجوز التيمم بغير منقول مثل الشب والملح إلخ
- 86 تنبيه: كل معيد هنا فبالماء إلا المقتصر يقتصر على كوعيه والمتميم على مصاب نجس
- 89 تنبيه: اعترض ما في المتن بجواز سفر يتيقن فيه عدم الماء إلخ
- 89 تنبيه: لو اشترك جنب حائض ونفسا ومحدث أصغر في ماء لا يكفي إلا أحدهم
- 89 فصل: في مسح الجرح أو جبيرته بدلا من غسل محله للضرورة إلخ
- 90 فصل: في الحيض والاستحاضة
- 91 باب: في الصلاة
- 94 فائدة: ذكر التثائي عن القرافي أن الأوقات تختلف بحسب الأقطار إلخ
- 95

- 96 تنبيه: ما ذكره المصنف اشهر قولي مالك والآخر لأن وقتها ممتد لمغيب الشفق  
97 تنبيه: ذكر ح أنه اختلف في الصبح هل هي نهارية أو ليلية إلخ  
تنبيه: ذكر شمس أنه يستدل بما يغلب على ظنه وإن خفي عليه ضوء الشمس  
98 فليستدل بالأوراد وأعمال أرباب الصنائع وشبه ذلك إلخ  
تنبيه: يندب إيقاظ النائم للصلاة في مسجد أو غيره ليدرك الوقت أو الجماعة  
إلخ  
100 تنبيه: لا يقدر الطهر لمن قدم أو سافر  
100 تنبيه: يحرم تلاصق عورتي رجلين وامرأتين بلا حائل إلخ  
101 تنبيه: لو صلى على جنازة في وقت منع لم تعد عن عند اشهب وتعاد عند ابن  
القاسم  
102 فصل: في الأذان والإقامة  
104 تنبيه: الإمامة افضل من الأذان وهو افضل من الإقامة من حيث كونه شعارا  
للإسلام  
104 تنبيه: الأذان اقسام فهو في المساجد والجماعات والسفر سنة وأذان الجمعة  
مختلف في سنيته ووجوبه  
105 تنبيه: من أعرب جر الصلاة والفلاح قاله ح  
106 تنبيه: إن تعدد المؤذنون حكى أذانا واحدا أو قيل تحكى كلها إلخ  
107 فائدة: روي عن الخضر أن من قال عند قول المؤذن أشهد أن محمدا رسول  
الله مرحبا بحبيبي وقرة عيني محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ثم يقبل  
إبهاميه ويجعلهما عالي عيني لم يعم ولم يرمد أبدا إلخ  
107 تنبيه: كره مالك أن يؤذن خلف المسافرين وفي أذن المولود واستحبه بعض  
العلماء لما روي عنه عليه السلام أنه إذا أذن في أذنه اليمنى وأقيم في اليسرى  
لم تضره أم الصبيان إلخ  
109 فصل: شروط الصلاة وأحكام الرعاف  
109 فرع: لو رعف فتيمة في صلاته ووجد ما يغسل به الدم غسله إلخ  
111 فصل: في ستر العورة  
113 تنبيه: العورة قسمان عورة النظر وعورة الصلاة وهما في الرجل وللأمة سيات  
115 تنبيه: الإعادة للإصفرار في عشر مسائل كشف الحرة صدرها إلخ  
116 فصل: في شرط استقبال القبلة وهو واجب اجماعا إلخ  
118 تنبيه: قوله عليه السلام ما بين المشرق والمغرب قبلة إنما خاطب به أهل  
المدينة ومثله كل من في الجنوب والشمال فقبلة أهل المغرب إلى المشرق  
وبالعكس  
121 تنبيه: المخير عند البساطي من التبتست عليه أدلة ظاهرة  
121 فصل: فرائض الصلاة أي أركانها وأجزاؤها  
123 تنبيه: فهم ح من نفي ابن عطاء الاعتداد بالركعة إذا كبر وهو راكع  
أن الخلاف باق في انعقاد الصلاة بذلك التكبير  
123 فرع: ذكر الخطاب أنهم نصوا على صحة الصلاة جماعة في سفينة  
تحت سقفها منحنية رؤسهم لأنهم إنما تركوا الاعتدال وهو سنة إلخ  
125 فرع: من سلم في ظهر بنية عصر عمدا أبطلت  
127 فصل: في مراتب أحوال الصلاة من قيام وبدله وهي سبع إلخ  
138 فصل: في قضاء الفوائت  
141 فرع: لو أجر نفسه ثم أقر بمنسيات يجب تقديمها على الحاضر لم يقبل

- قوله لحق الادمى نقله ح  
 141 فرع: من ضيع صلاة وهو قادر على القيام أو على الماء ثم عجز قضاها الخ.  
 141 فصل: في حكم السهو عن الصلاة  
 144 تنبيه: ذكر أن الكاف في كمتم ادخلت من قدم السوره ثم أعادها بعد الفاتحه  
 145 كما هو حكمه وقال في من قراها ثم شك الخ  
 146 تنبيه: لما كان الشاك هنا يقتصر على ما يتيقنه الخ  
 146 تنبيه: ذكرت أن محمدا قال للكسائي لم تشتغل بالفقه فقال من احكم علما  
 147 هداه إلى سائر الفنون الخ  
 147 فائدة: الحاقن بالنون من حصر ببول وبالياء من حصر بغائط ومن حصر بهما  
 154 حاقم الخ  
 154 فرع: لو نادته أمه وزوجته لطلب انفاق قدم الزوجة الخ  
 154 فرع: لو ظن غير مسبوق سلام إمامه فسلم فإن رجع قبل سلامه فلا شيء عليه  
 156 لأنه في قدوة الخ  
 156 تنبيه: ذكر الخطاب أنه قد يقع للمامومين سهو مع الامام إذا قنت بعد ركوعه  
 160 فيسجدون قبله ثم تختلف احوالهم فمن انتبه ورجع لامامه فسجد معه الخ  
 160 تنبيه: ذكر بعض الشراح أن المتعمد لترك الركوع مع إمامه مثل من له عذر  
 162 إلا في الاثم وعدمه الخ  
 162 فرع: من قعد مع إمامه في اثنتين فنعس فلم ينتبه إلا بقيام الناس لا يتشهد  
 162 لأن تشهده فات محله  
 162 تنبيه: لو انتبه الإمام لمخالفتهم له فحصل له شك رجع لهم وإلا لم تبطل إلا أن  
 163 يجمعوا على خلافه  
 163 تنبيه: مراد المص تبين من لا يؤثر ثبوت الموجب في صحة صلاته الخ  
 163 فصل: في سجود التلاوة  
 164 فصل: في صلاة التطوع  
 168 تنبيه: ذكر ح عن المدخل أنه ينبغي لطالب العلم أن يشد يده على مداومة فعل  
 168 السنن والرواتب  
 168 تنبيه: ذكر ح عن عائشة رضي الله عنها انكار صلاة الضحى وأن عياضا  
 169 حمله على انكارها صلاة الناس لها ثمان ركعات الخ  
 171 فرع: من ادرك ثمانية الشفع لا يسلم مع إمامه  
 171 فرع: لو صلى الصبح فذكر العشاء صلاها وأعاد الصبح دون الوتر لأنه  
 172 لا يقضي بعد الصبح  
 172 فصل: في صلاة الفرض جماعة وقد حضّ النبي صلى الله عليه وسلم عليها  
 174 وبين فضلها الخ  
 174 تنبيه: لو صلى باحد المساجد الثلاثة فلا يعيدها جماعة إلا باحدها الخ  
 176 تنبيه: لا يصح تصوير المسالة بمسبوق معيد سلم إمامه وقام للقضاء الخ  
 176 تنبيه: لا يقال أن نية الاقتداء تكفي في القطع لأنها منافية بدليل قوله الخ  
 177 تنبيه: يكره الاقتداء بلاحن لحنا خفيفا الخ  
 180 فرع: يجوز الاقتداء بالملائكة والجن ذكره الفيثي عن ابن عرفة  
 184 تنبيه: قولها في حائط القبلة يفيد أن السائر لا يبيح البصق  
 185 تنبيه: قسم ابن رشد النساء إلى اربع عجوز لا حاجة للرجال فيها فهي كالرجل  
 185 ومتجالة الخ  
 185 تنبيه: ذكر عب أنه إذا جرت عادة الناس على شيء مما اختلف فيه ومسنده

صحيح فلا ينبغي للمخالف أن يحمل الناس على مختاره فيدخل عليهم حيرة في دينهم وقد تقرر أن من شرط تغيير المنكر الاتفاق على أنه منكر وأضعف دليل جوازه على مخالفته نصا أو إجماعا

186

تنبيه: من اقتدى بإمام مسجد معين ولم يدر من هو صحت له كذا إن ظنه زيدا فتبين أنه عمرو إلا أن ينوي أنه إنما يقتدى بزید فتبطل إلخ

187

تنبيه: من نوى الإمامة ظانا أن خلفه مؤتما صحت صلاته وإن نواها جازما بعدم مؤتم فتبين خلافه بطلت قاله عج وذلك لتلاعبه إلخ

187

فرع: من نذر اربعا فلا يقتدى بمفترض لأنه فرض مخالف وكذا لا يقتدى ناذر ركعتين بمتأمل

188

فرع: ولو نوى كل منهما أنه إمام صحت فهما فذيين وإن نوى كل أنه مؤتم بطلت ذكره القلشاني

188

تنبيه: مما ينبغي على الخلاف فيما أدركه المسبوق هل هو أولها أو آخرها من أدرك أخيرة الصبح هل يقنت في ركعة القضاء أولا وهو المشهور لأنه يقضى الأولى ذكره ضيحي

191

194

196

204

204

205

213

فصل: في الاستخلاف  
فصل: في حكم قصر صلاة السفر إلخ.

تنبيه: إنما حوِّظ هنا على أركان الصلاة دون الوقت عكس ما يأتي في القتال إلخ  
تنبيه: إنما عجل جمع المطر دون السفر والمرض لأن في الأول رفقا بالناس لينصرفوا في الضياء ولا رفق للمسافر والمريض في تعجيل الجمع إلخ

فصل: في الجمعة

فصل: في صلاة الخوف

تنبيه: فالمصنف هنا يفيدان مصلحة الوقت المختار أرجح من مصلحة استيفاء الأركان والخشوع والاستقبال كما رجحت في التيمم على مصلحة طهارة الماء

فائدة: ذكر عب أن السبع يمكن دفعه بأمور منها صوت الديك إلخ

فصل: في حكم صلاة العيد

تنبيه: ذكر خش أن أول صلاة النبي صلى الله عليه وسلم لعيد الفطر السنة الثانية من الهجرة وفيها شرعت هي والصوم والزكاة وأكثر الأحكام

تنبيه: قول عب أن الجماعة مندوبة في السنن مخالف لما ذكره ح أول باب الجماعة أنها سنة في العيد والكسوف والإستسقاء

فرع: ذكر ح عن ابن بشير أنه لا بأس باتخاذ المنبر في العيد كما فعله عثمان رضي الله عنه وذكر عن المدخل أن يخطب على الأرض لا على المنبر فإنه بدعة والظاهر رجحان مالا بن بشير لنقله عن عثمان فلا بدعه فيه

فصل: في حكم صلاة الكسوف

فصل: في الاستسقاء وهو طلب السقي

فصل: في أحكام الميت

تنبيه: ذكر التتائي أنه غسلت امرأة امرأة بالمدينة فالتصقت يدها بفرجها فتحير الناس هل تقطع يدها أم فرج الميتة فسئل مالك فقال سلوها ما ذا قالت حين وضعت يدها على فرجها فسئلت فقالت قلت طالما عصي هذا الفرع ربه فقال مالك هذا قذف فاجلدوها تخلص يدها فجلدوها فخلصت يدها

تنبيه: سكنت المص عن الركن الخامس وهو القيام فلا تصح بجلوس بناء على وجوبها وتصح به بناء على أنها سنة

تنبيه: استثنوا من كون العجلة من الشيطان التوبة والصلاة إذا دخل وقتها

تنبيه: استثنوا من كون العجلة من الشيطان التوبة والصلاة إذا دخل وقتها

- واخراج الزكاة عند حلولها وتجهيز الميت عند موته ونكاح البكر إذا بلغت  
 228 وتقديم الطعام للضيف وقضاء الدين إذا حل وتعجيل اوبة المسافر  
 تنبيه: ما ذكره المصنف من مندوبات الغسل ذكر عياض بعضه من سننه وجعل  
 229 سننه ثمانية إلخ  
 تنبيه: ذكر التتائي عن ابن عرفة انه يدعى للميت وإن كان ابن زنى لأن امور  
 الآخرة مبنية على الحقائق وامور الدنيا تحمل على الظواهر وقد صوب داوود  
 أنه يلحق بالزاني إن صان امه وتحقق أنه ولده وقال أبو عمر ان يدعى لأمه  
 231 فيقال اجعله سلفا وذخرا لها وفرطا وأجرا  
 تنبيه: روى الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من  
 شهد الجنابة حتى يصلي عليها فله قيراط ومن شهدا حتى تدفن كان له  
 236 قراطان قيل وما القراط قال مثل الجبلين العظيمين إلخ  
 تنبيه: ذكر في الموطأ عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشهداء غير القتل في  
 سبيل الله سبعة فذكر المطعون من به طاعون والمبطون أي من به اسهال  
 239 وقيل من به استسقاء والغريق في الماء والحريق إلخ  
 تنبيه: فرق التتائي وسالم بين ما للمص هنا وما في الردة بان هذا في مميز  
 241 كتابي أو مجوسي إلخ.  
 244 باب: في الزكاة  
 245 تنبيه: تمام الحول شرط بلا خلاف  
 تنبيه: إنما ضمت الفائدة هنا بخلاف العين لأن عدم ضمها يؤدي إلى خروج  
 245 الساعي في العام مرتين وذلك مشقة بخلاف العين لأن زكاتها موكولة إلى ربها  
 تنبيه: ما يزكى من الابل بالغنم يسمى بالشنق كما في المدونة ويقال لما بين  
 246 الثلاثة إلى العشرة ذود ولا يقال لأقل منها  
 تنبيه: ظاهر المص أن الكريمة ليست كالعدم وذكر ح عن سند أنها كالعدم  
 246 تنبيه: لو بذل رب المال افضل أجزاء اتفاقا ذكره جب  
 247 فرع: لو وجدا السن في احدهما فقط اخذ الشاتين منه ولا يكلفه الساعي السن  
 من الآخر فإن عدما كلفه ما شاء.  
 248 تنبيه: ما ذكره في الغنم يجري مثله في العراب والبخت إلخ  
 249 تنبيه: لو أخذ من الماشية المستهلكة عينا بنى عند ابن القاسم إن كانت نصابا  
 قاله فيها إلخ  
 250 فرع: لو اشترك عبد مع سيده في زرع فلم يرفعا إلا خمسة أو سق أو اختلطا  
 في غنم لكل منهما عشرون فلا شيء على واحد منهما ومن قال ان مال العبد  
 لسيده أوجب عليه الزكاة في ذلك وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة نقله الحطاب  
 عن ابن رشد  
 251 تنبيه: اختلف النهي في قوله عليه السلام لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين  
 متفرق خشية الصدقة قال الشافعي للسعاة وقال مالك لأهل المواشي وصوب  
 ابن رشد أنه عام لهما جميعا والظاهر قول مالك لأن قوله عليه السلام خشية  
 251 الصدقة يفيدان المنهي من يفعل ذلك لأجلها وهو أهل المواشي إلخ  
 فروع: ذكرها الأول لو قال رب الغنم للساعي انما افدتها منذ شهرين صدق  
 253 مالم يظهر كذبه قاله فيها قال مالك ولا يحلف وقال محمد يحلف وذكر ابن رشد  
 253 الثاني لا يحل للساعي ان يستضيف من يسعى عليه إلا من كان مشهورا  
 بالضيافة لكل أحد  
 الثالث كل امير اقليم له قبض زكاة اقليمه دون غيره من الامراء فمن له



- 253 اربعون شاة في اربعة اقاليم ياخذ منها امير كل اقليم ربع شاة إلخ  
الرابع إذا حال الحول والابل في سفر فلا تركى حتى تقدم إذ لا يدري ما حدث  
253 فيها فإن ماتت إلخ  
فرع: لو ضل بعض نصاب بعد حوله فمر به الساعي ناقصا ثم وجده بعده  
254 زكاه إلخ.  
تنبيه: من وجبت عليه شاة وذبحها وفرقها بين الفقراء لم تجزه لذبحه إياها نقله  
254 عن ابن أبي زيد ونقل القلشاني عن اشهب أنها تجزئه إلخ  
فرع: الأول لو غاب عن خمسة وعشرين بعيرا خمس سنين ثم أتى أخذ لعام  
واحد بنت مخاض ولاربعة سنين ست عشرة شاة قاله فيها إلخ  
255 الثاني لو اكتسب مسلم بدار الحرب مالا وماشية ولم يجد مصرفا آخر العين إلخ  
255 تنبيه: لو عدها الساعي ثم هلكت بسماوي ونقصها عن النصاب فلا شيء على  
ربها إذ ليست في ضمانه ولم يتلفها وقيل ما عده الساعي وجبت زكاته وصوب  
ابن يونس لأول ذكره ح  
256 فرع: لو عزل شاة فولدت لم يلزمه دفع ولدها لأن الواجب عليه الأصل لا الزائد  
256 فرع: لو اعتق قبلهما عبدا أو انتزع ماله أو اسلم كافرا ووهب الزرع لمعين أو  
استحق نصفه بالطلاق لوجبت زكاة ذلك على العتيق والمنزع إلخ  
259 تنبيه: ما ذكر المص يفيد انه لا يجب إخراج زكاة الحب من عينه وفي الكافي  
انه يجوز إخراج زكاة الثمن والحب من صنف اعلى منه ولا يجوز ادنى منه  
وزاد ح عن ابن جماعة جواز مثله  
260 تنبيه: سكت المص عن الزكاة وهي على الميت إن أوصى بها إلخ.  
260 فرع: ذكر ح عن اللخمي انه يجوز للبائع استثناء جزء الزكاة إن علم انه عشر  
أو نصفه فإن وجبت الزكاة إلخ  
260 فائدة: الدينار في الزكاة والجزية بعشرة دراهم وفي النكاح والدية والسرقة  
بأثنى عشر  
262 فرع: لو خلط خمسة محرمة وخمسة رجبية ثم أخذ منهما خمسة فتجر فيها فلا  
زكاة فيها حتى تبلغ برحبها اربعين فيزكى عشرين في المحرم وعشرين في  
رجب إن كان انفق الخمسة التي لم يتجر فيها قبل حصول الربح ذكره ضيح  
266 فرع: من أفاد خمسة عشر دينارا ثم بعد ستة اشهر أفاد ثلاثة إلخ.  
266 تنبيهات: الأول: الذي في القاموس ان البوار والبور بالفتح فيهما يردان للهلاك  
وكساد السوق وأما البور بالضم فالمالك الفاسد الذي لاخير فيه يقال للفرد  
والمذكر وغيره هـ ومنه قوله تعالى ﴿قوما بورا﴾  
270 فرع: ما يباع من السلع إذا قومت لأن يعطى ثمنها في المكس لا تسقط زكاته  
عن ربها قاله صر وقيده ح بما إذا تولى ربها بيعها وأما إذا أخذها المكاس فلا  
يلزم ربها ان يقومها  
270 فرع: يجوز عقد القراض على ان على رب المال أو العامل زكاة الربح إلخ  
272 فرع: لو تسلف لإحياء الزرع أو الثمرة أو ليتقوى على المعدن لم تسقط الزكاة  
بذلك ذكر ح وذكر في سقوط زكاة الفطر إلخ  
273 تنبيه: إنما يقطعه الإمام انتفاعا إلخ (الضمير للمعدن)  
275 فصل: في مصرف الزكاة وما يتعلق به  
277 تنبيه: ظاهر المص ان من له منفق لا يعطى منها ولو احتاج إلى ضروريات  
آخر إلخ  
278 تنبيه: ذكر ح أن عدم بنوة هاشم شرط عام في جميع الاصناف وكذلك الحرية

- والاسلام  
 279 فرع: لو اشترى الحاكم من يعتق على المزكى اجزا بخلاف مالوا اشتراه  
 281 المزكى ذكره بـ عن الجزولي  
 تنبيه: الافعال ثلاثة اقسام قسم تمحض للعبادة وتجب فيه النية وقسم تمحض  
 283 لغيرها كقضاء الدين إلخ  
 فرع: من وجبت عليه زكاة في ماله فتصدق بجميعه فإن نوى أداء زكاته ومازاد  
 283 فهو تطوع اجزاه وإن لم ينو بشيء منه الزكاة لم يجزئه إلخ  
 فرع: إن أتى فقير من بلد فوق مسافة القصر لبلد الزكاة فقال الشيببي يعطى  
 منها وليس من نقلها وقال السيوري والغبريني أنه من نقلها وقيل يعطى من يقيم  
 284 اربعة أيام فاكثر ذكر ح  
 فرع: من دفعها لمن ظنه غنيا فتبين فقره اجزاته إلا أنه لا يثاب لأنه ءاثم ذكره  
 284 ح عن ابن العربي وهو عكس صورة المص  
 287 فصل: في زكاة الفطر  
 تنبيه: ذكرت أنه يلحق الأقل بالأكثر في اثنتي عشرة مسألة زكاة الفطر من  
 289 غالب القوت إلخ  
 تنبيه: إن كان اللحم أو اللبن قوت قوم وقلنا تخرج منه فقال الشيببي يخرج منها  
 مقدار عيش الصاع وقال البرزلي يكال كاللحم ذكره ح واعترف بأن اللحم لا  
 289 يكال إلخ  
 فرع: إن وجبت مؤنة مسلم على كافر كما لو اسلم والده الفقير أو ابنه الكبير  
 289 الزمن فقال سند مقتضى المذهب لا يجب عليه وهو قول أبي حنيفة إلخ  
 292 باب: في حكم الصيام  
 فائدة: روى انه صلى الله عليه وسلم إذا رأى الهلال قال اللهم أهله علينا باليمن  
 293 والايمن والسلامة والإسلام ربي وربك الله إلخ  
 فرع: لو صام المنفرد ثلاثين ثم لم ير أحد الهلال والسماء مصحبة  
 294 فرع: لو أصبح الصبي صائما ثم احتلم فإنه يتمادى على صومه لأنه انعقد نفلا  
 296 ذكره ح  
 تنبيه: لو قدم المسافر يوم الشك فثبت رمضان لم يجب امساكه ولم يندب لأن له  
 296 عذر يباح له الفطر مع العلم برمضان وهو السفر  
 296 تنبيه: الكذب خمسة اقسام إلخ  
 فائدة: ذكروا اثني عشرة تستحب يوم عاشورا  
 297 فرع: من لم يزل مريضا من رمضان إلى انقضاء الثاني بدأ إذا أفاق بقضاء  
 298 الأول  
 تنبيه: يعترض على المص بأن مفهوم إن لم يضق أنه إن ضاق لم يندب البدء  
 298 بالتمتع وذلك لا يفيد عين الحكم وهو وجوب بدئه بالقضاء  
 تنبيه: ذكر الخطاب عن الوقار أن المتعطش لا باس أن يشرب إذا بلغ الجهد  
 299 منه ولا يعدو الشراب إلى غيره ولا قضاء عليه  
 تنبيه: ذكر ح مما يكره صوم يوم المولد لأنه من أعياد المسلمين واستحسنه  
 القوري  
 فرع: لو صام شهرا تطوعا ثم تبين أنه رمضان لم يجزه وأجرى فيه اللخمي  
 300 قولاً بالاجزاء قياسا إلخ  
 تنبيه: اختلف في الحقنة قليل تجوز لأنها ضرب من الدواء وفيها منفعة وقيل  
 302 تكره لأنها من فعل العجم وضرب من عمل قوم لوط إلخ

- فرع: من أكل في آخر يوم من رمضان متعمدا ثم تبين أنه يوم الفطر ففي الكفارة قولان ذكرهما الحطاب
- 303 فائدة: ذكر (ح) عن الترمذي أنه روى عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال من نزل على قوم الخ.
- 304 فرع: من انتهك ثم تبين عدم الحرمة فالأصح لا كفاره كمن افطر يوم ثلاثين ثم تبين أنه العيد أو كمن افطرت ثم تبين أنها حاضت قبله
- 304 فرع: لو أكره عبد من يلزمه أن يكفر عنها فهي جناية أما أن يسلمه إلخ
- 306 فرع: لا كفارة على من غر شخصا فقال له لم يطلع الفجر فأكل مالم يطعمه بيده لأنه غرور بالفعل إلخ
- 306 فرع: من تعمد السفر في رمضان ليفطر لم يجز فطره ويعاقب بنقيض قصده إن لم يكن له غرض غير الفطر ذكره ح
- 308 تنبيه: ذكر ح قبل قول المصنف وحقنة من إحليل أنه إذا وقع الصوم في الصيف أنه يجوز للأجير الخروج للحصاد مع الضرورة للفطر إن كان محتاجا لصناعة لمعاشه لا بد له منها إلخ
- 309 فرع: من نذر صوم يوم سماه لزمه ما عاش ثم نذر سنة فإن لم يعينها لزمته تامة لا يحسب أيام نذره ذكره ح
- 311 فرع: لو نذر يوم قدومه أبدا لزمه إلا أن يوافق يوما لا يحل صومه إلخ
- فرع: لو أحرمت امرأة بصلاة فرض أو نفل تريد بذلك منع زوجها وقد دعاها فائدة: لأيام سبعة أقسام ما يجب صومه وهو رمضان وما يحرم صومه إلخ.
- 313 لفراشها فقليل ليس له قطع صلاتها لأنها يسيرة وصوبه ابن ناجي وقيل له قطعها إلخ
- فائدة: الأيام سبعة أقسام ما يجب صومه الخ.
- 313 باب: يذكر فيه حكم الاعتكاف
- فرع: لو خرجت المعتكفة لحيض فطلقت رجعت للمسجد إذا طهرت لتتم اعتكافها
- 315 فرع: من نذرت اعتكاف شهر فطلقت قبله ثم استهل وهي في العدة تردد فيها ابن يونس إلخ
- 315 تنبيه: إذا خرج لجنابة فهل يخرج بلا تيمم أو لا يمشي في المسجد حتى يتيمم قولان ذكرهما ح قال فإن تعذر
- 317 باب: في الحج
- 319 فرع: لو قدر على الوصول بما خرج عن العادة كطيران فالظاهر لا يجب عليه تنبيه: قوله وإلا قدم لا يدخل فيه من قدم السعي بلا طواف ولم يعد بعد الإفاضة
- 334 تنبيه: من انفرد برؤية الهلال وقف وحده ولو ردت شهادته الخ.
- 335 فصل: فيما يحرم على المحرم بحج أو عمرة الخ.
- 345 فصل: فيما يطرأ من الموانع على حج أو عمرة الخ.
- 363 تنمة: بقي من الموانع الأبوان فلهما منع الابن الخ.
- 365

انتهى هنا الجزء الأول من الميسر والحمد لله  
وبالله الجزء الثاني بادئا بباب الزكاة